

شرح فوائد الغياثية علمى المعانى والبيان

للمولى الفاضل ابى الخير عصام الدين احمد بن مصطفى بن خليل

ـرح مرحومك جميع علومده كتب مدونهٔ كبيرهسى ومباحث غامضهده رسائل
ـهٔ كثيرهسى واردر ازآن جمله (مفتاح السعادة و مصباح السيادة) نام كتابكه
يدنلك ترجمهسى موضوعات العلوم ناميله اقدام جريده مطبعهسندن نشر ايديليور
واشى حاشية الكشاف للسيد الشريف) (حواشى حاشية التجريد) العالم فى علم
لام (متن جامع فى المنطق) شرح الفوائد الغياثية (متن وشرح فى الفرائض) شرح
ـرية فى علم القراءة (شقايق نعمانية * فى تاريخ الدولة العثمانية) وتاريخ كبير (شرح
امل) ورسائلندن (اللواء المرفوع فى حل مباحث الموضوع) الرسالة الجامعة
ـف العلوم النافعة حضرت شارح علائق اشتغالدن دستشوى فراغت اولدقدن
ـ سنه صكره يعنى (٩٦٨) سنهسى رجب شريفنك سلخنه مصادف پازار ايرتسى
ـهسنده عازم دار الجنان اولوب نعش غفران نقشلرى درون استانبولده عاشق پاشا
ـهسنده سيد ولايت حضرتلرينك تربهٔ شريفهلرى جوارينه دفن ايدلمشدر
ـحة الله عليه رحمة واسعة) تفصيل ترجمهٔ حالى وتأليف بيوردقلرى كتب ورسائلى
ذيل شقايقده مسطوردر

ـارف نظارت جليلهسنك (٥٦٧) نومرو و(٢٥) ربيع الاول فى سنه (١٣١٢)
و(١٣) ايلول فى سنه (٣١٠) تاريخلو رخصتنامهسيله درسعادت مطبعهٔ عامرهده
طبع ايدلدى



صحح كتب در مطبعهٔ عامره عثمان حلمى قره حصارى

طاشكبرى

بسم الله الرحمن الرحيم

لله الحمد فى الاخرة والاولى على ان خلق الانسان فى احسن تقويم * وله الشكر على جزيل
ما اولى من هدايتهم الى دار السلام بالصراط المستقيم فسبحانه من بديع الهمنا بدايع المعانى
وغرايب البيان * وعلمنا دقايق المثانى بعجايب التبيان * والصلوة على من صدع بقرآن
تخطف سنا اعجازه ابصار الالباب * وافتر عن بيان فاضت جداول صحايفه بجوامع الكلم
وفصل الخطاب * محمد الذى قهر عاضى كتابه كتائب البلغاء * وخطب على منابر تطأطأ
دونها رقاب سوامد ۹ الفصحاء * وعلى الذين علوا فى فنون الفصاحة شوامخ ليس وراءها
مطلع للنظار * وسموا فى افتنانات البلاغة اطواداً يكبوا فى تعاليها جواد الابصار * من عظام
آله وكرام صحابته * ما انهل الغيث من سحابته ﴿وبعد﴾ فان مما منحنى الله من النعم والاحسان
فتح فوائد المعانى بمفتاح بدايع البيان * ومعرفة اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز والتنبه
لدقائق الكناية وحقايق المجاز لكن تقاعد الدواعى وفتور الهمم * منعنى عن اشاعة هذه
النعم * فالجم طبعى تلك المعارف بعدما اسدى * بل تركها شتى واسديها سدى * حتى
تفرقت اوراقى ايادى سبا * وصارت بحيث طارت بها العنقاء وعششت بومة الكسل
فى زوايا راسى * ونسجت عناكب النسيان على صحايف كراسى * وهكذا الى ان تدبرت ان
الاوقات على شفا جرف الفوات * وان كل حى على جناح الممات وشرف الوفات * فلابد
للمرء من امر يذكر به بصوالح الدعوات و يكتب اسمه على صفحات الايام بالعشايا
والغدوات * فما وجدت عندى ما اكتسب به الثناء او الدعاء من نفائس الاموال * فقلت
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * فقصدت ان ابرز بعضاً من تلك الدفاتر المملوة بطونها
من بنات الخاطر الفاتر الاان خجلى بسبب قصور الفهم منعنى اخرى ۷ عن الاقدام
على الايتساء بأسوة لاتصل اليه الاخلاف بخطى الاقدام فتأخرت عن هذه الامنية بعد
ما رأيت الاقدام عليها احرى * وتولهت فى تيه الحيرة اقدم رجلا واؤخر اخرى * الى

۹ السوامد جمع سامد وهو الذى يرفع رأسه تكبرا كذا فى الصحاح ومنه قوله تعالى وهم سامدون على بعض من التفاسير

۷ اى كما منعنى اولا قصور فهم الناس

ان نادى هاتف الغيب الى الفؤاد* وقال قم واسلك فهذا سبيل الرشاد* وتيقن ان الاتيان
عليه كل الطباع* انسلخ عن جلباب الامكان وتحجب بقناع الامتناع* والآن بحمدالله
عصابة زمرهم للدين دعائم* ولا يأخذهم فى الحق لومة لائم* وخلف فى الرجال هم بقايا من كل
ذكي عارف* لايصرفهم عن تحري وجه الحق صارف* اذا شاهدوا امثك صالحاً قبلوه
احساناً واكراماً* واذا لحظوا الى السهو غضوا الطرف واذا مروا باللغو مروا كراماً*
ولما ملئ سمعي بهذه النصيحة* وتأملت فى هذه الكلمات الفصيحة* انهزم الجاهي فى الاصرار
على التسويف* وانبعث من ذات نفسي دواعي التصنيف* فاستخرت الله تعالى بتضرع كثير*
فجار لى فى الاقدام آثر ذى اثير* على بسط موائد العوائد* فى ترتيب شرح مفيد للفوائد*
للامام الهمام والحبر القمقام البدر الزاهر والبحر الزاخر حلال علوم الاوائل والاواخر*
المعتضد بحبل الله المتين* مولانا عضد الملة والدين* نور الله قبره وضاعف اجره فصاد
بحمدالله كتابا نسخ بمعانيه نسخ كتب القدماء* وفسخ ببيانه عزيمة عظام الادباء*
ولعمرى لقد لحقت فى هذه الحلبة سوابق تضع عند اقصى الطرف يداها ٣ وتسنمت فى
صعاب المباحث شواهق يزل الطرف عن مداها* واضفت اليها ما كنت اباعذره من
فوائد لاتحصى* ولعمرى انها اجدى من تفاريق العصى* هدية منى الى كل ذكى ارضع
بلبان الانصاف* وترعرع على اماطة تمائم اللجاج والاعتساف* اللهم اختم على ماعملته بختام
الرضاء والثواب* ولا تجعله عرضة لكل طعان ومغتاب* واجعل ماعانيت فيه خالصا
لوجهك الكريم* ونجاة من عقابك الاليم* سبحان من يقبل عن عباده القليل ويعفو عنهم
الكثير* وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير* اعلم ان المصنف روح الله روحه
وزاد فى اعلى الفراديس فتوحه بعدما تيمن بذكر (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بفاتحة
السبع المثانى والقرآن العظيم اقتداء بأسلوب ام الكتاب واتباعاً لاخبار النبي وآثار
الاصحاب عليه وعليهم الصلاة والسلام والتحية والاكرام واقتفاء لآثار السلف الصالحين
رضوان الله عليهم اجمعين وشكرا لبعض ماأنعم الله عليه واولاه الذى هذا الكتاب من
افضله وأولاه حيث بدأ ٣ هذا الامر ذا البال مع اقتباس يتهلل منه براعة الاستهلال
بقوله (الحمدلله الذى ٩ خلق الانسان ألهمه المعانى وعلمه البيان) انما قدم خلق
الانسان الذى هو اصل لضروب النعم وفنون الاحسان قضاء لمقام الحمد حقه لانه
يستدعي تقديم ماهو الاقوى لكونه فى تنشيط الحامد أدخل وأولى* واماتقديم تعليم
القرآن فى سورة الرحمن لكونها مقام الامتنان فتقديم التعليم الذى هو الاشرف
والاظهر ٤ فى صدد الامتنان أليق واجدر ولما كانت المعانى ٦ ما يحس فى القلب عند
سماع الالفاظ ناسبه الالهام المفسر بالقاء الله تعالى الخير فى القلب بطريق الفيض وان

٣ استعار لفظ يداها ههنا لرجليها المقدمين وهذا الاستعمال شايع فى الاحاديث ولعل ذلك صارت حقيقة بكثرة الاستعمال

٣ ولما كان ذكر الله اهم فى نفسه والحمد اهم بحسب المقام ولما لم ينافِ تقديم الثانى اهمية الاول وكان رعايته من البلاغة قدمه ههنا

٩ والمراد بالتحميد اما الاخبار عن حصول الكمالات له تعالى او انشاء ذلك على المذهبين وعلى كلا التقديرين فهو مقدر بالجملة الفعلية الا انه حذف الفعل وعدل الى الرفع للدلالة على الثبات بايراد الجملة الاسمية

٤ والقوة والظهور لاتلازم بينهما فوجود احدهما بدون الاخر مما لايمنع ولا ينكر

٦ وقيل المعانى هى النقوش السانحة بحسب الحوايج المختلفة من مضمرات القلوب والبيان الاظهار عنها بالالفاظ والحروف

٧ وقيل الالهام في اللغة القاء الشيء في الروع قال الراغب ويختص بما يكون من جهته تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله تعالى فالهمها فجورها وتقويها فعلم انه غير مختص بالخير بل يعمه والشر ﴿ ٤ ﴾ وفي الاصطلاح القاء معنى في القلب بطريق الفيض من غير كسب فيختص بالخير لعدم اطلاق الفيض في الشر بل يطلق فيه الوسوسة ✻

حمل الالهام على معنى الافهام ٧ كما هو المعنى اللغوي المناسب للمقام فمناسبته للمعاني اظهر من ان يخفى ولما توقف البيان المفسر بالمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير على الممارسة في صياغة التعبير والتصوير خصه بالتعليم المشعر بالتدريج و الاعمال في القاء العلم وان جوز ارادة العلمين المخصوصين من المعاني والبيان يكون تخصيص الهام بالاول لكون مداره على الذوق الذي يناسبه الالهام وتخصيص التعليم بالثاني لكون مداره على العقل والفصل في الهمه المعاني اما لكونه استينافا ٨ اولكونه على طريق تعداد النعم وماقيل لكونه بيانا فغير ظاهر والوصل في وعلمه للاتحاد في القيد اعني الانسان اوللتماثل بين المعاني والبيان ويمكن حمل هاتين القرينتين على مراتب القوة النظرية لان خلق الانسان الذي يلزمه الاستعداد لجميع المعارف اشارة الى مرتبة العقل الهيولاني والالهام الذي هو المعرفة من غير استفاضة اشارة الى مرتبة العقل بالملكة والتعليم اشارة الى مرتبة العقل بالفعل اذ اكتساب النظريات انما هو بتعليم الله تعالى بناء على ان النتايج فائضة من جنابه عند اهل الحق والبيان الذي هو منتهى معرفة الانسان اشارة الى مرتبة العقل المستفاد ثم ان الدعاء بمزيد الكرامة والزلفى لواسطة ذي جهتي تجرد وتعلق يستفيض بالاولى من جنابه سبحانه وتعالى ويفيض بالثانية على عاكفي بابه من آله واصحابه لما كان واجباً عقلاً كما كان واجبا نقلاً اردف المصنف حمدالله سبحانه وتعالى بالصلوة على نبيه المصطفى فقال (والصلوة ٩ على نبيه ٣ محمد ٤ الذي انزل عليه القرآن معجزاً ابكم به ٦ فصحاء بني عدنان) خص بالذكر انزال القرآن لان ذلك ابهر معجزاته واقواها وأردفه بالاعجاز تعظيما لشان المنزل اليه بقوة البرهان و لشان المنزل ببلوغه الرتبة العليا والدرجة القصوى حتى ابكم مصاقع الخطباء وافحم مداره العرب العرباء وفي ارداف الاعجاز بكونه مبكما فصحاء بني عدنان ايماء الى ان الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة كما هو المذهب الصحيح وانما خص الذكر بفصحاء بني عدنان لبلوغهم في البلاغة اقصى ما يتيسر للانسان فاذا عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم يكون عجز الآخرين أولى مع ان التحدي وقع اولا معهم وفي قوله ابكم استعارة تبعية حيث شبه عجزهم عن التحدي بالبكم فاستعاره له ولا يخفى ما في هاتين القرينتين من براعة الاستهلال وفي هذا الترتيب من المذهب الكلامي حيث اثبت نبوته باعجاز كتابه لان من ادعى النبوة واظهر المعجزة فهو نبي قطعاً ولما كان حال الآل والاصحاب في التوسط بين النبي واولي الباب كحاله عليه الصلاة والسلام بين الله تعالى وبين سائر الانام اتبع الصلاة عليهم على صلاته

٨ كانه قال فاذا خلقه فالى ماذا آل امره فقال الهمه المعاني وعلمه البيان ✻

٩ واستعمال الصلوة بكلمة على انما هو لتضمين معنى النزول اي الرحمة نازلة عليه من الله تعالى ✻

٣ الرسول نبي له كتاب وشريعة والنبي من ينبئ عن الله تعالى بأمره سواء كان له كتاب اولا فهو اعم مطلقا وقيل متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فمن حيث الانباء نبي ومن حيث الارسال رسول واولو العزم اخص من الرسول مطلقا ✻

٤ ومحمد من حمد للمبالغة في حمد سمي عليه السلام به لكثرة خصاله الحميدة فيحصل بناء الحكم على الوصف المناسب اشعارا بالايجاب وصفا اي بملاحظة هذا المعنى الاصلي الوصفي واسما اي بملاحظة ان ذاته عليه السلام ملزوم لكل كمال ممكن في كل كامل يمكن على ما يقال في لفظة الله وحاتم ✻ قوله معجزا (بالاصالة) حال مؤكدة من القرآن وجملة ابكم به صفة كاشفة لمعجزا ✻ ٦ وضميرا بكم للرسول او لله وضمير به لمعجزا ✻

٣ قيل آله عليه السلام بنو هاشم عند الفقهاء اوجميع اقاربه واذاانفرد ذكر الال عن الاصحاب كان محمولا على من يختص به عليه السلام امابقرابة اوموالاة فيعم الاصحاب بل جميع الاتباع وقيل آله عليه السلام المختصون به من حيث العلم كما ان من يختص به من حيث العمل فقط يسمى امة وكل آل امة من غير عكس كذا نقل عن جعفر الصادق رضى الله عنه ✤ ٦ الاصحاب جمع صاحب كانصار وناصر وهو كل مسلم لقيه عليه السلام طال صحبته ام لا وقيل لقى او رآه وبين الال والاصحاب عموم من وجه ✤ ٧ والرحمة من الله تعالى التفضل ﴿ ٥ ﴾ والاحسان لا رقة القلب فان المأخوذ فى اسمائه تعالى هو

بالاصالة تعظيما لجناب خاتم الرسالة فقال (وعلى آله ٣ واصحابه ٦ اهل الرحمة ٧ والرضوان) وانما صاروا اهلا لهما امابحسب الاستحقاق ٦ عند الله تعالى اوبحسب شيوع الترضى والترحم فى شانهم من العباد وفيه ٩ ايضا ترق فى المدح اذ رضوان من الله اكبر ولا يخفى ما بين الآل والاهل من المناسبة ٧ ثم ان المص لما اراد الانتقال من التحميد والتصلية الى بيان سبب تأليف الكتاب تصرف فى كلامه بما يورث نوع ملاءمة فى هذا الباب فأتى من الاقتضاب نوعا مسمى بفصل الخطاب فقال (وبعد ٣ فهذا ٢ مختصر فى علمى المعانى والبيان) الفاء فى فهذه اما على توهم كلمة اما لشيوعها قبل بعد لانهم يجرون على المتوهم حكم المحقق والمقدر او على تقديرها فى نظم الكلام فالواو ح للعطف على اختها المقدر تفصيلا لمجمل حاضر فى ذهن المتكلم ويمكن جعل الواو للربط بين القصتين بدون قصد التشريك وقيل هذه الفاء منبهة على عدم كون ما بعدها مضافا اليه وفى تثنية العلم تنبيه على تميز المعلومين اسما وحدا وعلى ان العلم لهذين العلمين لفظا المعانى والبيان فقط واضافة العلم اليهما كاضافة شجر الاراك وانما لم يذكر البديع لكونه من التوابع والعلم ههنا محمول على المعلوم اذ ليس المختصر فى بيان الادراك ولا فى بيان الملكة بل فى بيان المسائل المعلومة وهذه المعانى جارية فى العلم المطلق والعلوم المخصوصة كالنحو والصرف ❀ ثم لما توجه ان يقال من أى كتاب اختصره اورد بطريق الاستيناف قوله (يتضمن مقاصد مفتاح العلوم) اى مقاصد القسم الثالث منه ويمكن ان يقال الفصل لكونه بدلا عن الجملة الاولى او تأكيدا لها واحترز بذكر المقاصد عن تفريعات مسائله وشواهد دلائله ولا تتوهمن انه اراد بمفتاح العلوم المجموع وبالمقاصد القسم الثالث بناء على انه العمدة القصوى من بين سائره لانه لا يلايم المقام ٤ (وسميته) اى المختصر (بالفوائد الغياثية) سماه بالفوائد لتعريه عن الزوائد ونسبها الى المصنف له تيمنا وهو الوزير الكبير غياث الدين محمد ابن سلطان الوزراء رشيد الدين روح الله روحهما فقوله (تيمنا) مفعول له لقوله سميته لكن بطريق

الغايات الفعلية لا المبادى الانفعالية كذا قيل ✤
٦ كما قال تعالى وكانوا احق بها و اهلها ✤
٩ اى فى تعقيب الرحمة بالرضوان ✤
٧ وجه المناسبة الاشتقاق كما قيل الال مقلوب اهل ويصغر على اهيل وان حكى عن الكسائى انه سمع فصيحا يقول آل واويل دون اهيل وحينئذ يفترقان استعمالا ولفظا ✤
٣ قيل ولكلمة بعد احوال ثلاث اضافتها وتركها منسية وهى فيهما معربة فاذا نويت الاضافة بنيت لظهور الشبه ح بالحرف من حيث الاحتياج ✤
٢ قيل هذا اشارة الى المرتب المدون فى الخارج ان تأخرت الخطبة عن

الكتاب والافالى الحاضر فى الذهن اقول ان اراد بالمدون فى الخارج النقوش فذلك لا يطلق عليه الكتاب الا مجازا وان اراد الالفاظ فذلك لكونها عرضا غير قار لا تجتمع الا فى الخيال فلا يكون بين الاحتمالين فرق وان اطلقت الخارج على ما فى الخيال لكونها خارجا عن النفس لا عن القوى المدركة فكذلك فى القسم الثانى اى على تقدم الخطبة ✤ قوله فى علمى المعانى والبيان اى فى بيان مقاصدهما وما لابد منه فى ذلك من سوابقها ولواحقها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل وغيرذلك مما يكون من هذا القبيل ✤ ٤ وانما قلنا انه لا يلايم المقام اذ ح يلزم اشتمال الفوائد على القسم الثالث بتمامه وليس كذلك بل ما اشتمل هو عليه مهمات القسم الثالث لا مجموعها فالمناسب ح هو الوجه السابق كما لا يخفى ✤

النسبة الى المصنف له اى للتبرك (باسم٦ من القى اليه الدهر قياده) وهو حبل تقاد به الدابة واسناد الالقاء الى الدهر مجازى على مذهب صاحب الايضاح اوالدهر استعارة بالكناية ونسبة القاء القياد اليه قرينة للاستعارة على مذهب السكاكى والقياد تخييل والالقاء ترشيح والمجموع كناية عن انقياد الدهر ولا يشترط فى المكنى به ان يكون حقيقيا وستعرف تحقيقه وهذا كناية عن جريان ايامه على وفق مقصوده ومرامه ففيها مبالغة غير مرضية (وقام) اى الملقى اليه (بأمر الملك) والامر واحد الامور لا واحد الاوامر والملك بضم الميم بمعنى القدرة الحسية لا بكسر الميم مصدر الملك بكسر اللام لا بكسر الميم لانه بمعنى القدرة الشرعية مصدر المالك وقوله (بأيد)ظرف مستقر حال من فاعل قام وهو جمع يد بمعنى القوة اى قام بأمر الملك بقوة وشوكة (فأقامه) اى عدله وحفظه ٨ من الخلل من اقام العود (وما آده) اى ما اثقله القيام بأمر الملك قوله وقام بأمر الملك تكميل٤ لدفع ما نشأ من الكلام السابق وهو انه لما القى اليه الدهر قياده هل قدر على اصلاح الملك وقوله بأيد تتميم٧ للسابق بفائدة زائدة اى قدر بقوة لا بضعف وفيه مبالغة فى جده واجتهاده ولا يخفى ما فى الايد والاود من شبه الاشتقاق وايهام الطباق (بابه قبلة الحاجات يطوى اليه كل فج) اى طريق واسع بين الجبلين(عميق)وهو من العمق بمعنى قعر البئر اوالفج اوالوادى وقوله يطوى خبر ثان لقوله بابه واخلاؤه عن العاطف لمجيئه على نهج التعداد٦ شبه بابه بالكعبة والحاجات بالصلوات وذكر القبلة استعارة بالكناية واثبتها لهما تخييلا ثم رشحها بقوله يطوى الخ وفى هذه القرينة تذييل٣ لكونه تأكيداً لما سبق لان من كان بابه قبلة الحاجات يكون قائما بأمر الملك بأيد ومقيما له بلا اود (وبلوى اليه اعناق الآمال من كل بلد سحيق) اى بعيد شبه الآمال بالجمال فى التوجه الى المقصد واثبت لها الاعناق تخييلاً والواءها ترشيحاً ففيه الاستعارة المكنية والتخييلية(يعفر فى فنائه جباه الصيد)قوله يعفر خبر بعد خبر وهو اما مخفف اومشدد من عفره فى التراب اى مرغه والفناء بالكسر ما امتد من جوانب الدار والجباه بالكسر جمع الجبهة والصيد بالكسر جمع اصيد وهو الذى يرفع رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يميناً وشمالاً وكذا الذى لا يستطيع الالتفات من داء واصله داء فى رأس البعير فيرفعه كذا فى الصحاح (وتتزاحم) اى تجتمع (لاستلام عتبته شفاه الصناديد) الاستلام لمس الحجر امله باليد او بالثم مأخوذ من السلام بالكسر بمعنى الحجر وفى بعض النسخ لاستسلام والمعنى واحد والعتبة اسكفة الباب والشفاه بالكسر جمع شفة والصناديد جمع صنديد وهو السيد الشجاع وفيه ترق اذ من عادتهم تعفير الجباه اولا واستلام العتبة ثانيا قوله (وامتثالا) عطف على قوله تيمنا وهذا مفعول له لا لسميته كما ظن واعترض على صحة كونه علة للتسمية بل لما دل عليه التسمية من لازمه

٦ باسم اراد به اللقب وقيل اى جعلته منسوبا الى اسمه طلبا لليمن والبركة وزيادة الخير فان العلم قد يذكر للتبرك ✻

٨ ويجوز ان يكون بمعنى روج من قامت السوق ✻

٤ التكميل من قبيل الاطناب ويسمى الاحتراس ايضا وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ✻

٧ التتميم من قبيل الاطناب وهو ان تردف الجملة بما يفيد فائدة زائدة يتعلق بها ✻

٦ كما فى قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان ✻

٣ التذييل من قبيل الاطناب وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد ✻

(المتقدم)

المتقدم اعني التأليف اذ التقدير الفته وسميته اما التسمية للتيمن والتأليف للامتثال (له) اى للممدوح (حين امر بتلخيص مستودعاته) اى ما استودع المفتاح بل القسم الثالث منه من المسائل (و تجريدها) اى تعرية المستودعات (عن فضفاض) ٩ اى واسع (عباراته المنمنمة) ٨ اى المنقشة (التى تستميل) تلك العبارات (النفوس) اى تجعلها مائلة (بحسنها) شبه عبارات المفتاح بالثوب الواسع فاستعار لها اسمه اعنى الفضفاض ثم رشحها بقوله المنمنمة اولا ثم بالشفيف ثانيا فقال (وتشغل) عباراته النفوس (بريق) ٤ اى بعجيب (شفيفها) اى رقتها ثم بالتفويف ثالثا حيث قال (ومونق) اى معجب (تفويفها) اى تخطيطها انما وصف عبارات المفتاح بالثوب الواسع لعدم خلوها عن الاطناب ثم وصفها بالزينة و الشفيف والتخطيط اذ كل الفاظها فصيحة عذبة على العذبات سلسة على الاسلات وجميع فقرها بليغة تخلو عن الاخلال وعن الايجاز وتلوح عليها مخايل السحر ودلائل الاعجاز قوله (عن مشاهدة) تنازع فيها تستميل وتشغل (محاسن الخرائد) وهى جمع خريدة وهى من النساء الحيية (المتجلببة) اى المتغطية تلك الخرايد بالجلباب وهى الملحفة (بها) اى بتلك العبارات (و) عن (التمتع بلطائف خلقهن) وهى جمع خلقة بمعنى الفطرة (وشمائلهن) اى اخلاقهن و استعار الخرايد للمعانى ثم عقبها بصفات ملائمة لها قوله (ليجتليها) من اجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة وهذا متعلق بقوله امر اى انما امر الممدوح بالتلخيص والتجريد لينظر الى المعانى حين عرضت عليه مكشوفة (وهى) اى والحال ان تلك المعانى (غوان) وهى جمع غانية اى مستغنية بحسنها عن الزينة وقيل التى غنيت بزوجها عن غيره (مرفوضة الستر) اى متروكة الغطاء (مرفوعة الحجاب) الرفع ههنا خلاف الوضع (مماطة اللثام) اى مزالة نقابها الكائن على الفم (منضوة الجلباب) اى مخلوعة الملحفة وهى ما يستر البدن من الثوب وقوله وهى غوان الى ههنا جملة معترضة وحشو لطيف يلقبون امثاله حشو اللوزينج قوله (فيقضى) عطف على قوله ليجتليها والمراد بالقضاء ههنا الفراغ (منها) اى من الغوانى التى هى عبارة عن المعانى (وطره) اى حاجته (فى اقصر مدة) يعنى ان تلك المعانى لما جردت عن الثياب الواسعة المستحسنة المزينة التى تشغل النفوس بها حتى يمنعها عن التمتع بهن صارت الآن مكشوفة الاستار اولا ومرفوعة الحجاب ثانيا ومزالة النقاب ثالثا ومخلوعة الثياب رابعا فسهل الوصول اليهن والتمتع بهن حتى يقضى منهن وطره فى اقصر مدة * ثم ان تلك المعانى لما كانت مقصودة بالتبع أردف سهولة التمتع بها بعدم العكوف عليها فقال (ولا يعرج) وهو بالنصب عطف على فيقضى او على قوله ليجتليها

٩ الفضفضة سعة الثوب والدرع والعيش يقال ثوب فضفاض اى واسع كذا فى بعض الشروح *

٨ نمم الشئ نمنمة اى رقشه وزخرفه وثوب منمنم اى موشى كذا فى بعض الشروح *

٤ راقنى الشئ يروقنى اى اعجبنى والروق جاء بمعنى الصفاء ايضا والشفيف الرقيق بحيث يرى ما خلفه ومونق اسم فاعل من آنقنى الشئ اى اعجبنى *

اى لايقيم الممدوح (عليها) اى على تلك المعانى (الا اناخة راحل) اى الاقامة مثل اقامة راحل اى مدة بروك من فى صدد الرحلة اى الا اقامة قليلة على جناح العجل (مشمر) اى رافع ازاره (عن ساق الجد) وفى قوله ساق الجد استعارة بالكناية بأن يشبه الجد بشخص متهيء للسفر واثبات الساق له والتشمير للساق تخييل قوله (لتدبر) متعلق بقوله لايعرج اى عدم الاقامة على تلك المعانى لاجل تفكر (لطائف كتاب الله تعالى وفوائده و) لاجل (الغوص فى تيار بحار عويصاته) التيار الموج والعويص من الشعر ماصعب استخراج معناه ولايخفى ان اضافة البحار الى العويصات من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه وذكر مايلايم المشبه به من التيار والغوص وكذا استخراج الفرائد فى قوله (لاستخراج فرائده) اى الغوص لاستخراج فرائد كتاب الله تعالى والفرائد الدرر الكبار استعيرت للاسرار اللطيفة المودعة فى التنزيل التى لايصل اليها الا القليل وفى هذا مدح آخر للممدوح بأنه لايقف عند العلوم الآلية بل يحصلها لكسب المقصد الاقصى سيما كتاب الله سبحانه وتعالى وايضا فيه مدح لعلمى المعانى والبيان حيث يتوسل بهما الى الكشف عن دقائق الفرقان حتى اشتهرا بكونهما علمين مختصين بالقرآن اذ بهما يتنبه على غوامض نكته ودقايق مجازه ويكشف القناع عن جمال بلاغته واعجازه (والله) تعالى اسأل) لاغيره (ان ينفع به) اى بهذا المختصر طالبيه عامة والممدوح المذكور خاصة (انه) عز وجل (خير موفق و) خير (معين) والخير ههنا بمعنى التفضيل ولايستعمل هو كضده على وزن افعل الا فى غير الفصيح (وهو) اى المختصر (مرتب على مقدمة وفصلين) ووجه الترتيب ان المذكور فى المختصر اما ان يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فهو الفصل الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى ايراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو الفصل الثانى واما ماذكره اثناء المقاصد من الخاتمة والتذنيب والتتمة فذلك من متممات المباحث وليس من الاقسام الاولية للكتاب كالمقدمة ۞ وانما جعل علم البديع ذيلا لعلمى البلاغة مع كونه فنا مستقلا بحسب الموضوع تنبيها على حط رتبته عن غيره لكونه باحثا عن الحسن العرضى ولايخفى ان جعله تابعا بحسب التدوين لاينافى استقلاله بحسب الموضوع لان امر التدوين استحسانى سيما وقد انضم اليه التنبيه المذكور ۞ واعلم ان المقدمة بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش اما بطريق النقل او بطريق الاستعارة ومعناها مايتقدم على المقصود مطلقا فان اضيفت الى العلم تكون من قبيل العلم وان اضيفت الى الكتاب تكون من قبيل الالفاظ ثم ان المتقدمين فسروا مقدمة العلم بمايتوقف عليه الشروع فى العلم ۞ ثم ذكروا فيها ثلاثة امور معرفة الحد

(والغاية)

الثلاثة المولى سعد الدين التفتازانى رحمه الله تعالى واعترض عليه الشريف الجرجانى من وجوه احدها انه جعل الامور الثلاثة فى شرحه للتلخيص مقدمة العلم وفى شرحه للرسالة الشمسية مقدمة الكتاب ونفى توقف الشروع عليها فلا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فيلزمه ما يلزمه القول من اشكال الظرفية والجواب انه جعل مقدمة العلم ادراك تلك الامور حيث قال كمعرفة حده وغايته وموضوعه وجعل مقدمة الكتاب اللفظ حيث قال بيان الحد والغاية والموضوع والبيان باللفظ ثانيها واما الذى نفاه هو توقف الشروع مطلقا ولا يلزم منه عدم كونه مقدمة العلم لجواز ان يتوقف عليه الشروع على بصيرة واما نفى الشروع على بصيرة فليس لعدم صحته ﴿ ٩ ﴾ بل لحصرهم البصيرة فى تلك الامور مع ان البصيرة قد يكون بأقل منها فالصواب عنده التعميم كما فعله فى مقدمة الكتاب وثانيها ان القوم لم يدعوا الحصر فى تلك الامور بل جوزوا الزيادة عليها والجواب نعم كذلك فى جانب الكثرة لكن لزمهم ذلك فى جانب القلة اذ معنى التوقف انه لا يوجد الشروع على بصيرة بدون هذه الامور لكنه ليس كذلك ومراده جانب القلة وثالثها ان الارتباط الذى اعتبره ليس امرا مضبوطا ايضا والجواب نعم كذلك ومقصوده عدم الانحصار فى جانبى القلة والكثرة وعدم اشتراطه التوقف لذلك وانما الانحصار عنده استحسان ورابعها ان مجرد الارتباط لا يقتضى التقديم والجواب يقتضيه بحسب الاستحسان لكونه لازما متقدما واما التقديم العقلى فليس فى الامور الثلاثة ايضا بل فى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما فقط وخامسها ان كلا من اللفظ والمعنى يصح جعله ظرفا للآخر فلا حاجة الى جعل المقدمة مقدمة الكتاب لتصحيحه والجواب ان مقدمة العلم من قبيل الادراكات واللفظ ليس فى بيانها بل فى بيان المعلومات على ان تقدير البيان تكلف مستغنى عنه بما ذكرناه تأمل فى هذا المقام فانه من مداحض الافهام ولقد زل فيه كثير من العلماء الاعلام والله ولى التوفيق والاعلام ✻ ٧ ولهذا يقال ان الكناية ضرب من الصياغة والتصوير ✻

والغاية والموضوع ولما رأى المتأخرون ان الشروع فى العلم لا يتوقف الا على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وراموا التأويل بجعل ذكر ما عداهما استطراديا بعيدا عن سياق كلامهم فسروها بما يتوقف عليه الشروع على بصيرة لتصحيح ذكر الامور الثلاثة فيها ولما رأى بعض الافاضل ٩ ان الشروع على بصيرة لا يتوقف على تلك الامور الثلاثة بل قد يكون بما عدا تصور الموضوع من معرفة الحد والغاية فلا يبقى وجه لحصرها فى الثلاثة دون الاثنين عدل الى جعل المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب وفسرها بطائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها ام لا ولا يخفى ان هذا ليس اصطلاحا جديدا كما توهم بل يحصل باضافة المقدمة الى الكتاب كما عرفت ✻ وبهذا الطريق يندفع اشكالان احدهما كونها متفاوتة بحسب اغراض المصنفين وذلك لان مقدمة الكتب لا يجب ان يكون موقوفا عليها بحسب نفس الامر بل يكفى جعلها كذلك وثانيهما الظرفية فى قولهم المقدمة فى كذا اذ المراد بمقدمة الكتاب الالفاظ ولا ضير فى جعلها مظروفة للمعانى من غير تكلف وتحقيق ذلك ان المطابقة بين اللفظ والمعنى قد يشبه بالظرفية لعدم زيادة ما يجعل مظروفا على الآخر وايهما يفرض مقدما يكون ظرفا بناء على ان الظرف مقدم فى الوجود فحينئذ ان لوحظ المعنى مقدما كما هو حال المتكلم يكون المعنى ظرفا لانه يلاحظه مقدما ثم يصب فيه اللفظ بقدره وان لوحظ اللفظ اولا كما هو حال السامع ٧ وانتزع منه المعنى يكون اللفظ ظرفا اذ المظروف ينتزع من الظرف عادة من غير عكس فعلى هذا لا حاجة فى جعل المعنى ظرفا الى تقدير البيان كما توهم ٦ وبهذا يظهر ان الاولى حمل مراد المصنفين على الظرفية الاولى ثم

✻ ٦ المتوهم السيد السند ✻

ان المصنف خالف الجمهور فى هذا المختصر متابعة للسكاكى حيث أخر تصور الموضوع كالمبادى الى الفصلين لشدة ارتباط المسائل بذلك لكونها جزأ من القضايا التى عبر عنها بالمسائل وجعل المقدمة فى بيان حدى العلمين ليكون الشارع على بصيرة بسبب امتياز مسائلهما عنده اجمالا مع اداء واجب التصور بوجه ما فى ضمنه وفى بيان الغرض فيهما لئلا يكون سعيه عبثا عرفا مع اداء واجب التصديق بفائدة ما فى ضمنه وانما لم يصرح بغاية علم البيان لكونها معلومة من تعريفه ﴿ المقدمة ﴾ اعلم ان المقدمة لما كانت مذكورة سابقا عرفها باللام وخبره محذوف فتقدير الكلام المقدمة التى جعلنا الكتاب مصدرا بها هذه ويجوز جعلها خبرا لمبتدأ محذوف لكن الاول اولى رعاية للتناسب بينها وبين الفصلين حيث سلك فيهما الطريقة الاولى ويجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب بل يذكر اعادة لما سبق هذا ❁ و اعلم ان اسماء الفنون انما وضعت لحقا يقها الاعتبارية التى هى المسائل وهى القضايا الواردة فيها وقد يطلق على التصديقات المتعلقة بتلك القضايا وعلى الملكة الحاصلة من تلك التصديقات والمراد ههنا احد المعنيين الاخيرين لاخذهم فى التعريف المعرفة المسببة للتتبع والتمرن الجائزة امثالها فى التعريفات لوضوح القرائن فحاصل التعريف (علم المعانى) اى التصديقات الواردة فيها او الملكة الحاصلة منها معرفة سببها (تتبع ما يفيده التراكيب) الخبرية او الطلبية للبلغاء اهل العربية اما باعتبار هيئاتها او مفرداتها من حيث وقوعها فيها فخرج بقيد التراكيب اللغة والصرف والاشتقاق وبقيد الافادة البيان لانه بحثه عن كيفية الدلالة دون الافادة ❁ والفرق ان كلا منهما اذا كان لاعلام لازم المعنى الوضعى يحصل الافادة من غير استعمال اللفظ فيه والدلالة مع الاستعمال والفرق بأن الافادة يلاحظ فيها الالقاء الى السامع دون الدلالة فانما يصح اذا كانت الدلالة ههنا صفة للفظ دون المتكلم لكن الاظهر هو الثانى كما ستعرفه ثم ان الافادة لما كان متناولا لافادة الالفاظ المعانى الوضعية التى يبحث عنها فى النحو قيد لاخراجه التعريف بقوله (لا بمجرد الوضع) بل بشركة منه ومن العقل كافادة ان الداخلة على الجملة رد الشك او نفى الانكار والتجريد عنها مجرد القصد الى الاخبار او من الذوق كافادة التقديم الحصر وانما ارتكب المجاز فى ايراد التتبع وارادة المعرفة لان هذا المجاز بعد صحته بقرائن الحال يتضمن فوائد التنبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطالب وعلى ان دلائل مسائله استقراء كلام البلغاء للارشاد الى طريق اثباته وعلى صعوبة المطلب لترغيبه فى الجد والاجتهاد وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته وعلم ارباب السليقة بالخواص لان علمهم بها لا يسمى علم المعانى قال السكاكى المراد بالتراكيب فى هذا التعريف تراكيب البلغاء لا الصادرة

الفارق السيد قدس سره

۷ فسوق الكلام شاهد بكون المراد تراكيب المتكلم وايضا لفظ التأدية والايراد قرينة على ذلك المراد لانهما فعلان اختياريان للمتكلم ✻ ۹ من تلك القرائن قوله فى آخر القسم الثالث من مفتاح العلوم واذ قد تحققت ان علم المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعانى ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ماتفى به قوة ذكائك ولايخفى ان قوله ومعرفة ﴿ ۱۱ ﴾ صياغات المعانى اشارة الى معرفة تفاوت المقامات لان صياغة المعانى ليس الا تطبيقها على قوالبها وقوالبها هى مقتضيات الاحوال الا غير تدبر ومنها قول السكاكى وكان شيخنا الحاتمى يحيلنا فى كثير من مستحسنات الكلام اذا راجعنا فيها على الذوق حيث اراد بالمستحسنات الخواص المطابقة لمقتضيات المقام وحيث كان المستحسن تلك الخواص لاجرم يكون مقتضى المقام الاستحسان من غير شبهة ونظائره فى كلامه اكثر من ان يحصى ✻

وقال ايضا وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك لمصادفته مقتضى الحال ولايخفى ان المفهوم من هذا ان احسن الكلام بالمطابقة لمقتضى المقام ولاجرم يكون استحسانه بتطبيقه له كما لايخفى على المتأمل ✻

عمن عداهم لعدم الاعتداد بها فى صناعة البلاغة واعترض عليه صاحب الايضاح بأن حملها على تراكيب البلغاء مع تعريفه البلاغة بتوفية خواص التراكيب حقها يستلزم الدور اذ الظاهران مراده تراكيب البلغاء فى هذا التعريف ايضا واجيب تارة بأن المراد بالتراكيب فى تعريف المعانى التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وقوله وهى تراكيب البلغاء خارج عن التعريف فلايلزم اعتبار وصف البلاغة فيها واخرى بأن المراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب المتكلم اذ التعريف لبلاغة المتكلم اذ حاصله توفية خواص تراكيبه مايليق بها من المقامات فان قيل لم يعرف لتراكيب المتكلم خواص حتى يضاف اليها قلنا تراكيب المتكلم البليغ لايخلو عن الخواص لانها اما لازمة لماهو هو او جارية مجرى اللازم اونقول يورد المتكلم تراكيب معلومة الخواص بالنوع من قواعد المعانى حال كون ايرادها مطابقة لمقتضى الحال وتحقيق ذلك ان قواعد علم المعانى مستنبطة من تتبع خواص تراكيب البلغاء ومن معرفة مقتضيات المقامات ليتوصل بتحصيلها الى ايراد الكلام مشتملا على خواص يقتضيها المقام وتحصيل ملكة يقتدر بها على هذا الايراد هى البلاغة المكتسبة التى عرفها السكاكى ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص تراكيب الكلام حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولايخفى ان حاصله ايراد المتكلم كلامه حذو تراكيب البلغاء فى التوفية والايراد المذكورين ۷ واذا عرفت ان مدار علم المعانى على تتبع الخواص وتفاوت خواص المقامات ليمكن تطبيق الاول بالثانى يظهر لك ان مراد السكاكى بقوله ومايتصل بها من الاستحسان وغيره هو الاشارة الى تتبع مقتضيات المقامات بناء على ان ذلك مدار استحسان الكلام اذ رعاية الخواص لايستحسن الا بعد مصادفة الكلام لما يليق به من المقام ولها قرائن كثيرة فى كلامه ۹ ولايهولنك اتفاق الشراح على حمله على المحسنات البديعة اوعلى تفاوت المتكلمين والمخاطبين بحسب البلاغة اذ الحق احق بالاتباع ثم ان المصنف لما رأى ان درج المحسنات البديعية فى تعريف علم المعانى قبيح جدا وغفل عما ذكرناه من المحمل الصحيح لقيد الاستحسان استحسن حذفه من التعريف بالكلية لكنه قد اتسع الخرق على الراقع اذ قد لزمه الاخلال بالتعريف كل الخلل كما

وقولهم قد اتسع الخرق على الراقع مثل فى الامر الذى لايستطاع لتفاقمه قال الشاعر * لانسب اليوم ولاخلة * اتسع الفتق على الراقع وقوله ولاخلة نصب على اضمار فعل اى ولا ارى خلة كذا كتب فى حواشى بعض من كتب الاداب نقلا عن كتاب المستقصى ✻

عرفته. واعلم ان الاوضح فى التعريف ان يقال معرفة خواص تراكيب الكلام وتفاوت المقامات ليتوصل بهما الى توفية مقامات الكلام حقها هذا ثم ان المصنف لما ذكر مايفيده التراكيب وكان ذلك مسمى عند اهل المعانى بالخاصية وكان التنبيه على الاصطلاحات مستحسنا عند ارباب التدوين تعرض لذلك فقال (ويسمى) مايفيده التراكيب لابمجرد الوضع (خاصية التركيب) الخاصة مايخص الشئ ولايكون مشتركا بينه وبين غيره مع امكانه وانما الحقوا بها الياء المشددة الدالة على معنى النسبة تنبيها على قوة اختصاص خواص التراكيب بها بحيث لايمكن اشتراكها بين تركيب وتركيب اذ بين النسبة وبين قوة الاختصاص من اللزوم مالايخفى ومعنى قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية يؤل الى ماذكرنا لان معناه ان لايتجاوز غيره ويستدل لزوم عدم التجاوز اذا لم يعلم هناك سبب من الطبايع والصور والكيفيات بل يستند الى هويته فكما لايتجاوزه الهوية كذلك الخاصية فان قلت بعض من الخاصية مشترك بين التراكيب كالتأكيد المشترك بين اللام وان والقسم قلت الخاصية نفى الشك اوالانكار وهذا لايتجاوز اجناس المؤكدات وماذكرته انواعها وهكذا فاحفظ هذا الكلام اذ قد اشتبه الحق على اقوام ٧ وانما عدل عن تعريف السكاكى خاصية التركيب بقوله مايسبق منه الى الفهم عند سماع التركيب الى قوله مايفيده التراكيب لابمجرد الوضع لكونه متناولا للمعنى الاصلى من اول الامر وانما قلنا من اول الامر اذ يندفع ذلك بارادة فهم ذوى الفطرة السليمة ولايخفى ان المعنى الاصلى لااختصاص له به ثم ان المصنف لما عين مايطلق عليه لفظ الخاصية ذكر شرائط وجودها فى التراكيب اما بحسب التكلم فقد اشار اليها بقوله (وانما يراعيها) اى الخاصية (البليغ) اى من له فضل تميز ومعرفة لان تركيب من عداه بمعزل عن وجودها بل هو فى هذه الصناعة بمنزلة اصوات الحيوانات واما بحسب الخطاب فقد أشار اليها بقوله (ويفهمها ذو الطبع السليم) عن الافات القادحة فى درك اللطايف الخطابية ويحتمل ان يكون تلك الافات عارضية كما هو المشهور وان يكون جبلية فان من الناس من يكون قوته العقلية فى غاية الجودة وذكاؤه فى غاية القوة ومع ذلك يحرم الذوق الذى هو السبب فى درك اللطائف الخطابية فلا يتوهم فى امثال هذه النفوس الآفة قطعا ومن قصر فى الاول فقد قصر وانما لم يشترط فى الفهم البلاغة اذ لو اشترط لم يوجد البلاغة المكتسبة اصلا لانها موقوفة على فهم الخواص ولو توقف الفهم عليها لدار ثم ان فى ذكر الشرط الاول فائدة اخرى وهى ان المراد من التراكيب فى تعريف علم المعانى تراكيب البلغاء كما صرح به السكاكى وقد اشرنا الى ذلك عند تحقيق التعريف ثم اعلم ان الخواص الخطابية منقسمة الى قسمين احدهما مايفتقر فى تأديته الى ازيد من دلالات وضعية كزيادة ان واللام عند ارادة نفى الشك اورد الانكار وثانيهما مالايفتقر فى تأديته

٧ وماقيل فى وجه العدول ان بعضا من الخواص يكون لاحقا لاسابقا فمدفوع بما صرح به شراح المفتاح من مراده بيسبق معنى يصل والتعبير بذلك للاشارة الى استحسان وضوح التراكيب بحيث يسبق خواصه الى آذان الافهام

سيد الشريف قدس سره

(الى)

الى ازيد من دلالات وضعية كافادة التجريد عن المؤكد الى مجرد القصد الى الاخبار وقد صرح السكاكى الى هذين القسمين عند بيان تفاوت المقامات وعبر عن الاول عند تعريف الخواص بالجارى مجرى اللازم وعن الثانى باللازم لما هو هو الا ان الشراح قاطبة الا من عصمهم الله وقليل ما هم حملوا القسم الاول على الخواص الخطابية والثانى على الخواص الاستدلالية وكأنى بهم يحكمون بركاكة هذا الحمل الا انهم اضطروا الى هذا لعدم وقوفهم على التحقيق وكيف لا والسكاكى وان جعل علم الاستدلال جزأ من علم البلاغة لكنه جعله قسما مقابلا لعلم المعانى فكيف يسمح نفسه تقسيم الخواص المأخوذة فى تعريفه الى الخواص الخطابية والاستدلالية وايراد امثلة للقسم الاول وترك مثال القسم الثانى بالكلية مع تكثير الامثلة وامكان حملها على قسمى الخواص الخطابية على الوجه الذى ذكرناه وقد نقل هذا التعسف عن المصنف ايضا لكن الظاهر ان النقل غير صحيح ولئن صح فلنحمل كلامه فى هذا الكتاب على ما هو الحق وان لم يرده اذ الحق احق بأن يتبع (وتنقسم) اى خاصية التركيب (الى ماهو كاللازم) للتركيب لانه لكونه محتاجا فى تأديته الى لفظ زائد يجوز تخلف ذلك اللفظ عن التركيب فلا يكون لازما حقيقيا لكن لما امتنع اخلاء البليغ الكلام عن الخواص المناسبة للمقام جرت منه مجرى اللازم ولذلك علله بقوله (لصدوره)٩ اى التركيب (عن البليغ) لانه لما جاز تخلف المدلولات الوضعية فجواز الخواص والمزايا اولى لكن لما جرت عادة البلغاء بعدم تخلف تراكيبهم عنها جرت مجرى اللازم لها (والى ما هو لازم) للتركيب (لما هو هو) اى لنفس ذلك التركيب واحد الضميرين راجع الى الموصول والآخر الى التركيب ولا يخفى ان القصد الى الاخبار فى زيد منطلق لازم لنفس التركيب لا ينفك عنه اصلا سواء صدر عن البليغ او عن غيره وكذا الاختصار فى قولك منطلق اذ لا يحتاج الى زيادة لفظ يكون فى شرف السقوط بل يتأدى بما يتأدى به المعانى الاصلية من الالفاظ ولما كان البليغ قلما يورد هذا القسم فى تركيبه لقلة ما يقتضيه من المقام قيد هذا القسم بقوله (حينا) اى فى حين من احيان البليغ ولعل المصنف جعل هذا الظرف متعلقا بقوله لازم اذ لا مجال لغيره فى هذا التركيب لكنه ينبغى ان يتعلق بالصدور كما وقع فى عبارة السكاكى اذ ما يكون فى بعض احيان البليغ هو الصدور لا اللزوم فلا بد من تكلف تقدير الصدور بأن يقال والى ما هو لازم للتركيب لما هو هو صادراً عنه حينا من احيان البليغ ونقل عن المصنف انه بعد ما حمل القسم الثانى على الخواص الاستدلالية وجعل حينا قيد اللزوم * اعترض عليه بأن حينا مناقض لقوله لما هو هو فأجاب بأن كونه حينا بالنظر الى وصفه العنوانى وان كونه لما هو هو بالنظر الى ذاته واراد بالوصف العنوانى كونه خاصيته ٧ ولكنك خبير بأن هذا الاعتراض انما لزم من جعل حينا قيد اللزوم واما اذا جعل قيدا

٩ قيل ويحتمل ان يكون اللام صلة اللازم وحينئذ يكون اللازم والملزوم مذكورين بالفعل منه

٧ و منهم من جعل قسم اللازم لما هو هو اشارة الى الخواص الاستدلالية ولما لم يكن معتبرة الا عند الصدور من البليغ وكان وقوعها فى كلام البليغ حينا لا كثيرا ولا دائما قيدها به فقوله حينا متعلق بمحذوف كحاصلا او يحصل او يقع او يصدر الى غير ذلك منه

للصدور فلا يرد الاعتراض رأسا فالوجه الوجيه والحق الصريح ماقدمناه فعليك بتلقيه بالقبول وان خالف لماذهب اليه كثير من المهرة الفحول ولله در السكاكى فى تحقيقه للمقام الا انه عامله الله بلطفه بسبب اغلاقه فى نظم الكلام تسبب لانحراف كثير من اولى الالباب عن منهج الصدق وسبيل الصواب سيما هذا الحبر الماهر والبحر الهامر مصنف هذه الفوائد ومكمل هاتيك العوائد ثم ان المصنف لما فرغ عن ذكر التعريف ومايتبعه من الروادف شرع فى ذكر غاية العلم افادة لازدياد البصيرة الحاصلة من التعريف فقال (وغايته) اى غاية علم المعانى (تطبيق الكلام) امافى جانب المتكلم حين ايراده اوفى جانب المخاطب عند سماعه (على مقتضى الحال) اعم من ان يكون ظاهر الحال بحيث يتبادر الى فهم ذى الفطرة السليمة اوخلافه للطائف تقتضيه ومقتضى الحال هو الوجه المخصوص الذى يقتضى الحال ايراد المتكلم كلامه مشتملا عليه والحال هو الامر الداعى لذلك الايراد مثلا انكار المخاطب حال ومقتضاه تحلية الكلام بأداة التأكيد وتطبيق الكلام عليه ايراده مشتملا على التأكيد ولما كان تفاوت المقتضيات من تفاوت المقامات اقتضى التعرض للاول تقديم التعرض للثانى فقال (فان المقامات مختلفة) لاشتمال كل وقت وحال يجرى على المتكلم والمخاطب نوعا مخصوصا من الكلام (كالجد) اى كاختلاف مقام الجد٧ (مع) مقام (الهزل و) كاختلاف مقام (التواضع مع) مقام (الفخر) وغير ذلك كاختلاف مقام التهنية مع مقام التعزية ومقام الشكر مع مقام الشكاية وقد يكون اختلاف المقام بالنسبة الى حال المخاطب فقط كاختلاف الكلام مع الغبى مع الكلام مع الذكى الى غير ذلك وقد يتركب بعض من تلك المقامات مع بعض بحسب الاعتبارات بعد ما امكن جمعه كالتهنية مع الجد والشكر مع التواضع او الفخر وجزئيات المقامات وفروعها مما لاتكاد تتناهى وطريق معرفتها تتبع خواص تراكيب البلغاء واستخراج مقامات مناسبة تستدعيها تلك الخواص (وكل) من المقامات المذكورة (يستدعى تركيبا يفيد) ذلك التركيب (ماناسبه) اى ماناسب ذلك المقام من الخواص حتى يحصل توفية المقامات حقها من الخواص وليس غاية المعانى الا هذه التوفية ولما تبادر عن كلامه هذا ان مقتضى الحال لابد وان يكون معنى مغايرا لاصل المعنى البتة مع انه قد يكون المعنى الاصلى مقتضى الحال ايضا تدارك هذا بقوله (على انه) اى مع ان المقام (قد يقتضى تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية) اى الفاظ مستعملة كيف كانت من غير اعتبار خواص زائدة (وتأليف) كيف كان من غير رعاية الترتيب فى مفردات التراكيب وذلك كما فى خطاب البليغ مع الغبى اوفى حمل كلام الغبى على معان يناسبه فان مقتضى الحال فى امثال هذا المقام هو ما يفيد المعنى الاصلى فقط٩ ولايتوهم ان هذا الكلام اذا طابق مقتضى الحال يلزم ان يكون بليغا مع انه منزل فى صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات فلا يكون بليغا لان

(هذا)

---

٧ قيل والكاف فى كالجد للتشبيه والغرض منه بيان وجوده وعلى هذا تشبيه كل معقول فى الذهن بأحد افراده فى الخارج ويسمى مثالا نحو الكلمة كزيد اى المعقول فى الذهن كالموجود فى الخارج فى الحصول والوجود وكذا حكم كل كلمة تفيد التشبيه ويؤتى بها للمثال نحو نحو ونحوه كذا فى بعض الشروح لهذا الكتاب ﷺ

٩ قيل والحاصل ان كل علم يتحصل بتعلقه ويحصل لغرضه ويستحصل بطريقه والاول فى علم المعانى خواص التراكيب والثانى تطبيق الكلام على مقتضى الحال والثالث الاستقراء والتتبع ﷺ

هذا الكلام بليغ بالنسبة الى الغبي لمطابقته مقتضى الحال معه وغير بليغ بالنسبة الى البليغ لعدم مطابقته مقتضى الحال معه ولاتنافي بين كونه بليغا وغير بليغ عند اختلاف الاعتبارين ❁ واعلم ان في هذا المقام دليلا ظاهرا على ان علم المعاني هو المعرفة الحاصلة من تتبع امرين تتبع الخواص وتتبع المقامات حتى يعرف كيفية تطبيق الكلام على مقتضى المقام بل تتبع الامر الثاني اهم واصعب أما كونه اهم فلان معرفة حال المقام اقدم واولى اذ الخواص انما يطلب لاجله ويتبع وجودها وجوده وان الخواص قد يترك في بعض المقام واما المقام فلا يقطع النظر عنه بحال واما كونه اصعب فلان العلاقة بين الخواص والتراكيب عقلية او ذوقية وهذه مطردة في الاكثر واما العلاقة بينها والمقام عادية يمكن ان يغفل عنه لاختلافه بحسب اختلاف الطبايع والعادات والصنايع وانما اطنبنا الكتاب بتفصيل هذا الباب لكونه مما يتحير فيه اولو الالباب ٣ وقد اشتبه الحق في حل هذا المقام لكثير من العلماء الاعلام والمرجو من الله سبحانه ان يجعل سعيي مشكورا ويجعلني بصنيعي هذا يوم الجزاء مسرورا انه ولي المرادات مجيب الدعوات ثم ان المصنف لما فرغ عن حد علم المعاني وغايته شرع في ذكر حد علم البيان وقال (وعلم البيان معرفة مراتب العبارات) المختلفة الدالة على معنى واحد مطابق لمقتضى الحال كائنا تلك المراتب (في الجلاء) وانما لم يذكر الخفأ لكونه مردودا في البلاغة وان كان بعض مراتب الوضوح خفية بالنسبة الى ماهو أوضح منه وماقيل انما اهمل الخفأ لانفهام مراتبها من مراتب الجلاء ان اراد قائله مراتب الخفأ الحقيقي فغير صحيح وان اراد مراتب الخفأ الاضافي كما ذكرناه فصحيح لكنه لم يهملها اذهي داخلة في مراتب الجلاء وانما لم يذكر التتبع ههنا اشارة الى ان دلائل علم البيان لكونه باحثا عن الملازمات العقلية هي العقل بخلاف علم المعاني فانه لكونه باحثا عن الملازمات العرفية والذوقية يحتاج الى ممارسات طويلة واستقراء صور كثيرة * ومن قال ٩ ان التتبع مراد ههنا كما ان المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الاشارة المذكورة حتى قال بعضهم علم البيان مداره على العقل المحض بحيث لايختص بالالفاظ العربية وان دون لاجلها اذ تفاوت الدلالات يوجد في جميع اللغات الا ان اشتراطهم كون تفاوت الدلالات بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال يدفع هذا الاحتمال واراد بقوله في الجلاء اي جلاء المراد فان المراد الواحد قد يتأدى بطرق مختلفة بحسب قرب اللزوم وبعده فالذي بعده اقل يكون كثير الجلاء والذي اكثر بالخلاف وسيجيء تفصيله وأنت خبير بأن هذا التعريف ينتقض بالالفاظ المترادفة التي بعضها اجلى من بعض بحسب الالف فالصواب ان يقال معرفة مراتب العبارات في الجلاء بحسب الدلالة فحينئذ يخرج ماذكر اذ التفاوت هناك بحسب الالف لابحسب الدلالة نقل ٧

٣ وقد اشار السكاكي الى صعوبته توفية مقامات الكلام حقها بقوله بحسب ماتفي به قوة ذكائك في آخر القسم الثالث من كتابه ❁

٩ واعلم ان ماذكره الفاضل الشريف من كون التتبع مرادة في تعريف علم البيان ايضا التفريط في شان البيان وماذكره بعض الافاضل من ان مدار علم البيان على العقل المحض بحيث لايختص باللغة العربية هو الافراط وماذكرناه هو الاقتصاد والله ولي الرشاد كلا طرفي قصد الامور ذميمة وخير الامور اوساطها ❁

٧ يعني لايتفاوت الدلالة بعد العلم بالوضع اصلا وانما تفاوت الالف وعدمه في تذكر الوضع وذهوله فلا تفاوت بعد العلم بالوضع بالجلاء والتفاوت قبل العلم بالوضع لايفيد لكن لما كان الجلاء في التعريف اعم لابد من تخصيصه بالدلالة كما لايخفى ❁

عن المصنف رحمه الله بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب من تلامذه مقالة حاصلها ان نسبة العبارات الى المعانى نسبة الضياء الى المبصرات فاذا كان المرئى دقيقاً يحتاج فى ابصاره الى ضوء قوى كذلك اذا كانت المعانى دقيقة يحتاج فى ادراكها الى عبارات واضحة ولاشك ان للعبارات فى الدلالة على المعانى طبقات متفاوتة فى مراتب الجلاء فلابد فى تأدية المعانى من معرفة تلك الطبقات حتى يتيسر لتطبيق الكلام على تمام المراد هذا حاصل ماذكره ولايخفى ان فيه تصريحاً على ان التفاوت فى الدلالات لاغير ومن المعلوم ان المدلول هو المعنى المطابق لمقتضى الحال ولهذا جعلوا البيان كشعبة من المعانى وللاشارة الى هذه الفائدة ووجه تقديم المعانى على البيان قال (وهذا) اى علم البيان (كشعبة للمعانى) والشعبة مايتفرع على اصل شامل له ولغيره ولما كان وضوح الدلالة وخفاؤها كيفيته عارضة ٩ للتراكيب صارت محتاجة اليها وقائمة بها فنزلت منزلة الشعبة من الاصل فلذلك قدموا المعانى الذى هو بمنزلة الاصل على البيان الذى هو بمنزلة الفرع ليوافق الوضع الطبع لكن لما كانت الشعبة فى الحقيقة جزأ من الاصل بخلاف البيان قال كشعبة منه هذا حالهما بحسب الغرض ولاينافيه تنزيلهم علم المعانى بالنسبة الى علم البيان منزلة المفرد من المركب بحسب التعريف بناء على أخذهم فى تعريف علم البيان قولهم بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فمنهم من نظر فى وجه التقديم الى الاول ومنهم من نظر الى الثانى ولكل وجهة هو موليها ❀ واعلم ان المصنف رحمة الله عليه لما فرغ عن بيان حدى العلمين حاول التنبيه الى بيان الحاجة اليهما مع اشارة لطيفة الى بيان شرفهما تنشيطا للطالب فقال (وما اقفر) وهو صيغة التعجب ٦ (طالب الوقوف ٤ على تمام المراد من كلام الله تعالى الى هذين العلمين) بعد ان لم يكن من البلغاء المهتدين بفطرتهم وسليقتهم الى معرفة الخواص والمزايا ومعرفة كيفية الدلالة وانما احتاجوا الى العلمين لان من شرع فى تفسير القرآن واستخراج لطائفه ولم يعرف قواعدهما اخطأ غالبا وان اصاب نادراً كان مخطئا فى اقدامه عليه برأيه فيدخل فى زمرة من أوعدهم النبى صلى الله عليه وسلم بقوله من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار وبقوله من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ ولاتظنن انه كم من بليغ يعرف قواعد العلمين ولا يقف على تمام مراد الله تعالى سيما المتشابهات لان المراد انه يقف على تمام المراد بحسب مايقتضيه قواعد العلمين او بحسب مايكفى فى استنباط الاحكام الشرعية واستعلام القصص والامثال والعبر وقيل بحسب الطاقة البشرية كما قال السكاكى فى أواخر القسم الثالث ان علم المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعانى ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ماتفى به قوة ذكائك و وجه افتقار

٩ قال بعض من تلامذ المصنف نقلا عن المصنف ان محاسن الكلام وخواصه اما بحسب اللفظ وهو البديع اللفظى واما بحسب المعنى و هو البديع المعنوى واما بحسب افادة المفاد وهو علم المعانى واما بحسب كيفية افادته وهو علم البيان ✻

٦ قيل أتى بصيغة التعجب بيانا لكثرة افتقار من اراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه الى هذين العلمين بحيث يقضى منه التعجب كذا فى بعض شروح هذا الكتاب ✻

٤ وانما لم يقل الواقف على تمام مراد الله تعالى كما فعله السكاكى تحرزا عن المجاز الذى ارتكبه السكاكى لانه اراد بالواقف من يريد الوقوف ✻

من اراد الوقوف على تعلم مراده تعالى الى المعانى من حيث ان القرآن لما انزل منجما بحسب مقامات مختلفة وأوقات متباينة نزل مشتملا على خواص مناسبة لتلك المقامات وكان الباحث عن ذلك علم المعانى احتيج اليه* واما الى البيان فمن حيث ان القرآن مشحون بالتشبيهات والمجازات والاستعارات والكنايات على وجوه شتى وطرق مختلفة وليس المتكفل الى معرفة هذه الا البيان* وانما لم يصرح المصنف بغاية علم البيان لظهورها من تعريفه وهى تطبيق الكلام الجزئى على ماينبغى من مراتب الجلاء اى على تمام المراد و للاشارة الى ان الغاية خارجة من التعريف كما نبه على ذلك فى تعريف علم المعانى بافراده بالذكر فبطل ماتوهم من كونها من التعريف قيل انما سمى علم المعانى بذلك لانه عبارة عن معرفة كيفية تطبيق الكلام على المعانى التى يقتضيها الحال وسمى علم البيان بذلك لانه عبارة عن معرفة بيان المعنى المراد بطرق مختلفة او عن بيان المعنى المراد بايراده على وجه الوضوح

﴿ الفصل الاول فى علم المعانى ﴾

اى الالفاظ والعبارات المخصوصة فى مسائل علم المعانى او التصديقات المتعلقة بها واعلم ان تصور الموضوع جزء من المسائل وقدعده القوم من المبادى الا ان المصنف أدرجه فى صدر الفصلين تبعا للسكاكى واما التصديق بالموضوعية فهو من المقدمات وقد اشار الى ذلك فى ضمن بيان الغرض اذ تطبيق الكلام على مقتضى الحال يقتضى ان يبحث فيه عن احوال التراكيب فيعلم منه ان موضوعه التراكيب مطلقا و للاشارة الى تصوير الموضوع قال (والكلام فى الخبر والطلب) بناءً على ان موضوعه التراكيب الخبرية والطلبية وقدم فى العنوان الاشارة الى المسائل مع تأخرها فى الذكر عن تصوير الموضوع تنبيها على ان تصوير الموضوع لاجل توقف المسائل عليه ولما كان معرفة انواع التراكيب التى هى موضوع هذا العلم منتشرة ومفصلة متعسرة بل متعذرة وجب تعيينها بواسطة مفهومين شاملين لهما وهما الخبر والطلب وانما عين هذين المفهومين للعنوانية لاشتهارهما فى الالسنة ولتقابلهما غاية التقابل ولرجوع اكثر المحمولات العارضة للتراكيب الى هذين العنوانين ٩ واعلم ان المعتنين بشأنهما فرقتان فرقة تحوجهما الى التعريف اما بالحد او بالرسم وفرقة تغنيهما عن ذلك فالمص اختار الثانى حيث قال (فالخبر تصوره ضرورى فى الاصح) من المذاهب وهو مذهب الامام الرازى ايضاً ولما حكم بهذا الجاه حسن الظن لاولئك المعرفين الى توجيه كلامهم وتعيين مرامهم بقوله (و) اما (تعريفاته) بأنه المحتمل للصدق والكذب كما وقع عن الحكماء او التصديق والتكذيب كما وقع عن بعضهم او بأنه الكلام المفيد بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا او نفيا كما وقع عن ابى الحسين البصرى من متكلمى

٩ ووجه انحصار الكلام فيهما ان المركب التام ان احتمل لذاته الصدق والكذب فهو الخبر والا فهو الطلب او نقول النسبة ان كانت لها خارج فهو الخبر والا فان حدث تلك النسبة بلفظه فهو الانشاء والا فهو الطلب فالقسمة ثلاثية ونقل عن المصنف تربيع القسمة بأن يقال بأن فائدة الكلام اما حاصلة من المتكلم او من المخاطب وكل منهما اما فى الخارج او فى الذهن فالحاصل من المتكلم فى الخارج انشاء وفى الذهن اخبار ومن المخاطب فى الخارج امر ومايشبهه اى الطلب ومنه فى الذهن استفهام وفيه نظر كذا قاله بعض الشراح وقال ايضا واعلم ان فى جعل النداء من اقسام الطلب نظرا لان مفهوم النداء صوت يهتف به على ماصرح صاحب الكشاف فيه والطلب غايته هذا ماذكره وفيه تأمل*منه

المعتزلة بعد تعريفهم الكلام بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة او بأنه القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفى اوالاثبات كما وقع عن عبدالقاهر (تنبيهات) فلايضرها وروذ النقض عليها كما ستقف عليه لاتعريفات حقيقية لانها حينئذ غير خالية عن الخلل اذ الصدق المأخوذ فى التعريف الاول معرف بأنه الخبر عن الشئ على ماهو به والكذب بأنه الخبر عن الشئ لاعلى ماهو به فيلزم الدور بمرتبة وكذا الحال فى التصديق والتكذيب لان التصديق معرف بأنه الاخبار عن الصدق اوالنسبة اليه والتكذيب بأنه الاخبار عن الكذب اوالنسبة اليه ثم الصدق والكذب يعرف بما ذكره الفرقة الاولى فيلزم الدور بمرتبتين وهذا افحش من الاول ٧ واما التعريف الثانى فلاستلزامه خبرية قولك الغلام الذى لزيد اوليس لزيد لكونه كلاما على تعريف صاحبه للكلام ومفيدا بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا فى الاول ونفيا فى الثانى مع انتفاء كونه خبرا واما التعريف الثالث فلاستلزامه ان لايكون قولنا مالايعلم بوجه من الوجوه لايثبت ولاينفى خبرا مع انه خبر اتفاقا وفيه بحث مشهور وهو ان المحكوم عليه فى هذه القضية معلوم بوجه اى من حيث اتصافه بعنوان انه لايعلم بوجه من الوجوه وهذا القدر من المعلومية كاف فى صحة الحكم عليه فلانقض اصلا ورد ذلك بأن معلومية الصفة يمنع كون الموصوف مجهولا مطلقا والكلام فيه ٦ واجيب بأن الموصوف معلوم بوجه ما بحسب نفس الامر بسبب معلومية صفته مع انه مجهول مطلق بحسب الفرض من غير تناف ويرد عليه انه ان اراد فرض ذات يصدق عليها المجهولية المطلقة على ان يكون المفروض هو الذات وحده فسلم كون الذات بحسب الفرض لكن العقل بعد فرض ذات المجهول المطلق يجدها صالحة لانتزاع صفة المجهولية المطلقة عنها بحسب نفس الامر فاتصافها بها انما هو فى نفس الامر كما يقال اتصاف شريك البارى بالامتناع فى نفس الامر وان كان الموضوع فرضا محضا فى الاصل فيكون المعلومية المترتبة على الاتصاف المذكور ايضا بحسب نفس الامر فيعود المحذور المذكور * وان اراد ان المفروض هو اتصاف الذات بالمجهولية المطلقة وان كانت الذات معلومة بحسب نفس الامر فسلم كون مجهوليتها بحسب الفرض لكن لانسلم كون معلوميتها مترتبة على مجهوليتها كما ادعاه المجيب لان فرض المجهولية يستدعى معلوميتها فى نفس الامر لافى الفرض والحق فى الجواب ان يقال ان الذات المفروضة المتصفة فى نفس الامر بصفة المجهولية المطلقة لها اعتباران اعتبار خصوصية ذاتها فقط وهى بهذا الاعتبار ذات مفروضة صالحة بحسب نفس الامر للاتصاف بصفة المجهولية المطلقة واعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة المعلومة وهى بهذا الاعتبار معلومة بحسب نفس الامر فالذات قبل اعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة

٧ وللاشارة الى هذا قال السكاكى ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب مازاد على ان وسع الدائرة ﴿

٦ ويمكن ان يقال يلزم من كون الموصوف معلوما بوجه ما بحسب نفس الامر ان لايكون الحكم على المجهول المطلق وايضا فرضه مجهولا مطلقا حينئذ يكون كاذبا فلايكون الحكم على المجهول المطلق فى نفس الامر ﴿

(غير)

غير متصفة بصفة المجهولية فى نفس الامر وان كانت صالحة لاعتبار تلك الصفة فيها فيصدق حينئذ ان يقال ٩ انها مجهول مطلق وبعد اعتبار اتصافها بها معلوم بوجه ما بحسب نفس الامر فيصدق حينئذ ان يقال انها معلومة فى نفس الامر فلاتناقض لعدم اتحاد الزمان ثم ان مغالطة المجهول المطلق تنحل بهذا الجواب بحيث يحسم مادة الارتياب اما المغلطة فهى ان قولك كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه قضية صادقة قطعا مع انها كاذبة لان المحكوم عليه فيها ان كان مجهولا مطلقا ٧ فقد حكمت عليه بامتناع الحكم فيكذب الحكم بقولك يمتنع الحكم وان كان معلوما فيمكن الحكم عليه فيكذب قولك يمتنع الحكم وحلها انه كان للمحكوم عليه اعتبارين على ما عرفت ٦ فكذلك للمحكوم به اعتبارين احدهما امكان الحكم وثانيهما كون ذلك الحكم بامتناع الحكم وكذلك ان للحكم اعتبارين احدهما حال الحكم والثانى حال اعتبار الحكم فالمحكوم عليه حال الحكم يلاحظ بوصف المجهولية المستتبعة للمعلومية فيمكن الحكم عليه وحال اعتبار الحكم يلاحظ بطريق الشرطية بأنه ان اتصف بذلك الوصف وكان مجهولا مطلقا كان متصفا بامتناع الحكم وان لم يتحقق الطرفان اصلا فيصح الحكم من غير تناقض فان قلت فلا يكون الحكم حينئذ على المجهول المطلق لان المحكوم عليه حينئذ معلوم فى نفس الامر قلت لابد من اعتبار القضية اى قولنا المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه وصفية اى يحكم عليه بامتناع الحكم على تقدير اتصافه بالمجهولية المطلقة وان لم يتصف بذلك ابدا كما يقال كل كاتب متحرك الاصابع مادام متصفا بالكتابة وان لم يتصف بها ابدا وحاصلها ذكر ترتب المحكوم به على ذلك الوصف وان لم يتصف المحكوم عليه بذلك ابدا فاذا لم يجب الاتصاف بالفعل وكفى امكان الاتصاف ينحل الشبهة على من اتصف بالانصاف اذ الحكم بامتناع الحكم على المعلوم فى نفس الامر انما هو على تقدير فرضه مجهولا مطلقا ٣ وان لم يتحقق الاتصاف وامتناع الحكم هذا * واعلم ان هذه المغلطة مما اتعب المحققون نفوسهم فى حلها ولم يأت جلهم بما يشفى العليل ومن اصاب الحق منهم لم يقدر على التعبير عنه بهذا الاسلوب الجليل ومن لم يصدقنى فعليه بتتبع الدفاتر ثم الرجوع الى ما اخترعه الخاطر الفاتر بشرط ان لا يتبع الاهواء والاوهام حسدا بما آتانى الله الملك العلام ويتجنب من ان يعرف الحق بالرجال والرجال بتقادم المدد والآجال ومن الله التوفيق الى سواء الطريق ثم ان المصنف لما حكم بكون التعريفات المذكورة تنبيهات اشار الى جواز ذلك فى التعريفات مطلقا بقوله (فان التعريف) مطلقا (قد لا يراد به احداث تصور) فى النفس (بل الالتفات الى تصور حاصل فى الذهن ليتميز) ذلك التصور (من بين تلك التصورات) الحاصلة فى الذهن (فيعلم) بهذا الالتفات الحاصل من التعريف (انه) اى ذلك التصور

---

٩ ومما ينبغى ان يعلم ان الصدق منشاؤه صلاحية اتصاف الذات بالصفة الصادقة عليها واما الاتصاف فلابد فيه من اعتبار الصفة فيه بالفعل فتأمل منه

٧ واعلم ان المجهولية المطلقة ان اخذت مرآة لملاحظة جزئياته يكون منشأ لامتناع الحكم لكن لها معلومية مترتبة على هذه الملاحظة فحينئذ يكون منشأ لصحة الحكم منه

٦ من كونه معلوما حال الحكم ومجهولا حال اعتباره الحكم منه

٣ فان قلت من الشرائط المعتبرة فى القضايا صدق عنواناتها على موضوعاتها بحسب نفس الامر لئلا يلزم كذب القضايا الكلية فاذا اكتفى بصدق المجهول المطلق على افرادها الفرضية بحسب الفرض يلزم ذلك الاكتفاء الموجب للكذب لانا نقول المعتبر بحسب نفس الامر هو امكان الصدق وبه يندفع لزوم كذب تلك القضايا ومن المعلوم ان المجهولية المطلقة ليست واجبة لذات الموصوف بها ومن اعتبر الفعل فى نفس الامر جعله شرطا لاعتبار القضية ٥

هو (المراد) من اللفظ دون ماعداه من التصورات الحاصلة فى الذهن ومثل هذا يسمى تعريفا لفظيا ويمتاز عن سائر التعريفات من وجوه * احدها ان ماعداه تصوير وهذا تميز وثانيها ان ماعداه من قبيل التصور وهذا من قبيل التصديق اذ مآله الى ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى * وثالثها ان ماعداه مختص بالمعانى المستقلة كالاسم وهذا جار فيه كقولك الغضنفر الاسد وفى الفعل كقولك ضربت فى الارض اى سرت فيها وفى الحرف كقولك جلست بالمسجد اى فيه * ورابعها ان التعريفات اللفظية لايرد عليها النقض اذ مآلها الى التنبيه على ما فى النفس من حيث وضع اللفظ بازائه فالنقض يفوت عدم العلم بها من هذه الحيثية لامطلقا واما مآل ماعداه الى نقش ماليس فى النفس فيها فيفوت الغرض بالنقض وبهذا يعرف الفرق بين اللفظى والاسمى * واما الفرق بين الاسمى والحقيقى ان الاول فيما لم يعلم وجوده سواء علم عدمه ام لا بخلاف الثانى لانه فيما يعلم وجوده فى الخارج * واعلم ان هذه الفائدة من زيادات المصنف على المفتاح واذا عرفت اختلافات العلماء فى الخبر فاعلم ان فى ماهية الطلب ايضا ذلك الاختلاف فذهب المصنف الى ماذهب اليه المحققون منهم من كونه ضروريا فقال (وكذلك الطلب) اى تصوره ضرورى (بأقسامه) الخمسة من التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء ثم استدل المصنف على بداهة كل من الخبر والطلب ومن اقسام كل منهما بقوله (فان كلا) اى كل احد من العقلاء (يميز بينها) اى بين الخبر والطلب مطلقا اولا ثم بين اقسام كل منهما او بين كل من اقسامهما (ويورد كلا) مماذكر (فى موضعه) عن علم وخبرة مثلا لايخبر فى مقام الطلب وبالعكس ولا يصدق فى مقام التكذيب و بالعكس وكذا لايؤمر فى مقام النهى وبالعكس وهكذا (و) كذا (يجيب عنه) اى عن كل ماذكر (بما يطابقه) مثلا اذا سئل عن شئ يخبر عنه واذا امر بشئ يجيب بما يفيد الامتثال او العصيان الى غير ذلك وليس هذا التميز منحصرا فى اهل الاكتساب بل يميزه كل العقلاء (حتى الصبيان) الفاقدين للكسب بحسب طبعه فى الوقت المخصوص (ومن لايتأتى منه النظر) من الفاقدين للكسب بحسب العوارض كالمبلودين والمغفلين والمعاتيه والمجانين فانهم يصدقون ويكذبون فيما من شانه التصديق والتكذيب ويكفون انفسهم منها فى مقام الطلب ولاشك ان الاولين موقوفان على معرفة الصادق والكاذب الموقوفين على معرفة الخبر وكذا الاخير موقوف على معرفة الطلب لان تصور المقيد مسبوق بتصور المطلق وكذا الحال فى اقسام كل منها ومن المعلوم ان ما يتوقف عليه البديهى اولى ان يكون بديهيا واعترض على هذا الدليل بأن حاصله وجدان التفرقة الضرورية بين الامور المذكورة ولايلزم من ذلك بديهة تصوراتها بالكنه وأجيب بأن النزاع فى تصور مفهوم يطلق عليه لفظ الخبر او الطلب

ه لا لصدقها فان قلت ماذكرته من القضية الوصفية وثبوت المحمول فيها للموضوع بحسب نفس الامر متفرع على ثبوت العنوان بحسب نفس الامر قلت القضية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع عدم ثبوت محمولها لموضوعها بالفعل فى نفس الامر ومن ههنا قيل ان المطلقة العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك التقدير شرطية فى المعنى وان كانت حلية فى الصورة فاحفظ هذا التحقيق فانه بذلك حقيق منه

مطلب
الفرق بين التعريف اللفظى والاسمى وبين الاسمى والحقيقى

لامعرفة كنه ماصدقا عليه من الكلمات المخصوصة والحق ان العلم بديهة ماذكر بديهى وماذكر من الدليل تنبيه فلا يرد عليه شئ هذا ولما انحصر التراكيب فى الخبر والطلب بالقسمة الاولية المعتبرة فى العربية ناسب ان يورد كلا منهما فى قانون مستقل اشارة الى ان قواعدهما عامة شاملة لجزئياتهما مستخرجة احكامها عنها كما هو المفهوم من لفظ القانون ﴿القانون الاول﴾ من علم المعانى (فى) البحث عن احوال (الخبر) قدم مباحثه لسبقه فى اعتبار البلغاء نقلا واشتقاقا ٧ وكثرته استعمالا فى العرف واشتمالا على الخواص والمزايا وبدأ من بين عوارضه الذاتية بما هو اشد اختصاصا له بحيث يكون خاصة لازمة له فقال (مرجع الخبرية) اى رجوعها ٩ (الى حكم يوقع) اى يوقعه المخبر فى نفس السامع ويحدثه فيه والمراد بالمخبر من بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بها فان ذلك قد يكون لاغراض أخر من التحسر والتحزن وغيرهما والمراد بالخبرية الدلالة من المتكلم للسامع على النسبة الواقعة فى ذهنه بواسطة اللفظ * ثم اعلم ان للحكم اعنى للنسبة المذكورة حصولا فى نفس الامر وحصولا فى الذهن مع قطع النظر عن حصولها فى نفس الامر ولا شك ان كلا منهما ليس فعلا للمخبر وذلك ظاهر والحال ان ما يوقعه المخبر فى نفس السامع لابد وان يكون من فعله ففعله اما الاخبار عن وقوعها ولا وقوعها او ايراد لفظ دال على مضمون الجملة الخبرية او الوقوع من حيث انفهامه من لفظ المتكلم ولا شك ان الاخبار عن الوقوع واللا وقوع حين ما صدر عن المتكلم لا يحتمل نقيضه اعنى عدم الاخبار عنه فلو كان مدلول الخبر هذا الاخبار لم يتحقق نقيضه اصلا بعد صدوره عنه وهذا خلاف الواقع وان اراد ايقاع الحكم فى ذهن السامع بواسطة الاخبار فذلك عين ما رده من معنى الوقوع المنفهم من الخبر وان اراد ايقاع الحكم فى نفس الامر فذلك خلاف ما حقق فى موضعه ٩ فظهر ان مدلوله الوقوع لكن لا مطلقا بل باعتبار فهم المخاطب ذلك من لفظ المتكلم وذلك لان المخبر قد يخبر خلاف ما فى ذهنه ولو كان مدلول الخبر الوقوع مطلقا لم يكن ذلك خبرا لكنه خبر اتفاقا والاظهر ان من قال مدلول الخبر الوقوع فقد اراد هذا المعنى فلا وجه لرده بأن الحكم بهذا المعنى لا يتصف بالخبرية واحتمال الصدق والكذب وبالجملة فمرجع الخبرية اى الوقوع المنفهم من لفظ السامع الى وقوع يحدثه المتكلم فى نفس السامع (نحو هو قام لا الى حكم يشار اليه نحو الذى هو قائم او انه قائم) بفتح ان لان هذا الكلام اشارة الى ذات باعتبار حصول الحكم المعلوم له ثم يتصور ذلك الحكم فيجعل اما محكوما عليه او به ولا يقصد المتكلم القاءه الى ذهن المخاطب فهذا ليس من الخبرية فى شئ (فانه) اى الحكم المشار اليه ليس بخبر حقيقة بل (تصور يحكم به) كما يقال الذى ادعيه انه زيد (و) تصور يحكم (عليه) كما يقال حق انه زيد (ومن حقه)

٧ اما النقل فكما فى عسى ونعم وبعت واشتريت واما الاشتقاق فكما فى الامر والنهى

٩ ومن فسر المرجع بموضع الرجوع من الشراح فلعله غفل عن كلمة الى فى قوله الى حكم يوقع

٩ فظهر من هذا ان من قال المراد بالحكم فى هذا المقام معنى الايقاع او الانتزاع لا معنى الوقوع او اللاوقوع فقد غفل عن المراد اذ الظاهر ان ليس المراد بالايقاع ايقاع الحكم فى نفس الامر اذ المخبر لا يقدر عليه او فى نفس المخبر لان الحكم من قبيل الادراك فلا يكون فعلا وقد حقق فى موضعه فتعين ان يراد به ايقاع الحكم فى نفس السامع فحينئذ ان اراد معنى الاخبار فقد عرفت حاله وان اردت ايقاع الحكم بواسطة الاخبار فذلك بالحقيقة يرجع الى ارادة الوقوع باعتبار الفهم من الخبر فرد ذلك وارادة ما ذكره اما غفول عن مراد ذلك القائل او التناقض

أي ومن حق تصور يحكم به وعليه (ان يكون معلوماً) للمخاطب (قبل) اى قبل الحكم به وعليه اوقبل الاشارة وذلك ظاهر لان مايجعل محكوما عليه اوبه يجب ان يكون معلوما للمخاطب بحسب تصوره والالم يفد الحكم فاذا كان معلوما للمخاطب لم يفد فائدة الوقوع اواللا وقوع وايضاً اذا كان الاخبار مصروفا الى غيره لم يفد لازم فائدة الخبر ايضا فلايكون من قبيل الخبر اصلا* وذكر بعضهم ان النسبة التقيدية وان كانت من قبيل التصور معنى ومعبرا عنها بالمركب الغير التام لكنها اما مطابقة فيكون صادقة اوغير مطابقة فيكون كاذبة فهى فى نفسها محتملة لهما فلايختص الاحتمال المذكور للنسبة التامة للمركب الخبرى مثلا قولك يازيد الانسان صادق ويازيد الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل ونحن نقول الوقوع الذى فسرنا الحكم بها اما بطريق الاذعان والقبول فهو النسبة التامة المعتبر عنها بالكلام التام اوبطريق التصور من غير اذعان وقبول ولاشك فى امكان تصور النسب التامة كذلك فهو النسبة التقييدية المعبر عنها بالمركب الغير التام فلهذا امكن اعتبار المطابقة وعدمها فى الاول دون الثانى نعم يمكن اعتبارهما فى الثانى ايضا لكن حينئذ ينقلب الى النسبة التامة ويحق ان يعبر عنها بالكلام التام فظهر ان الصدق والكذب من خواص النسبة التامة حقيقة واما النسبة الانشائية فتصور النسبة الغير الحاصلة كان النسبة التقييدية تصور النسبة الحاصلة ولعل الفرق بأن التامة يشعر من حيث هى بالنسبة الخارجية والتقييدية تشير اليها والانشائية تستلزمها آيل الى ماذكرناه فاحفظ ماذكرناه من التحقيق فانه من المهمات* ولما فرغ عن بيان مرجع الخاصة الاولى للخبرية شرع فى ذكر خاصته الثانية فقال (ومرجع احتماله) اى الخبر (الصدق والكذب) ٧ عند السامع بأن يتردد فى وقوع مضمونه فى نفس الامر وعدم وقوعه فيها (الى تحققه) اى تحقق الحكم (من حيث هو حكم) ما من الاحكام صدر عن (حاكم) ما من الحكام لا من حيث خصوصية الخبر كقولك الواحد نصف الاثنين ولا من حيث خصوصية المخبر كاخبار من يتعين الصدق فى كلامه* قيل المراد بالحكم المعنى اللغوى ومن المعلوم ان اهل اللغة لا يشترطون فى الحكم كون القائل من هو وكون الخبر ماهو فيستغنى عن قيد حاكم اقول ٦ اين عدم الاشتراط عن اشتراط عدمه والحاصل ان مرجع الاحتمال المذكور الى تحقق مطلق الحكم (معهما) اى مع الصدق والكذب لا مجتمعاً بأن يحتمل لهما فى حالة واحدة بل (بدلا) بأن يحتمل لاحدهما على طريق التعاقب والمعنى ان خصوصية الخبر لاتقتضى شيئا منهما فلاتخلو عن واحد منهما كما لا يجتمعان فيها (وان كان خصوصية المحل ٣) اى محل الصدق والكذب اعنى الخبر (قدتأبى)

منهما من حيث هو حكم مخبراى بسبب كونه محتملا لهما فى الذهن هو امكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر فلا يرد ماقيل ان الاحتمال عين الامكان فكيف يكون سببا له هذا وانما ترك المصنف قيد الامكان اذ الفرق بينه وبين الاحتمال اعتبارى لما عرفت وانما السبب الحقيقى هو تحقق الحكم معهما بدلا وقيل فى وجه العدول وجد الخبر مرة مع الصدق ومرة مع الكذب فحيث لايعلم واحد منهما جوز احتمالهما فيكون سبب احتماله لهما هو تحققه معهما بدلا لا امكان تحققه وانت خبير باشعار هذا التعبير وجود الاحتمال فى الاخبار التى لايعلم فيها واحد منهما وليس كذلك فالوجه ما قدمناه منه

٦ يعنى ان المقصود بيان اشتراط عدم النظر الى خصوصية الخبر والمخبر فى الاحتمال المذكور ولا يلزم من عدم اشتراط الخصوصتين المذكورتين عدم النظر اليهما فلا يصح اعتبار الاحتمال المذكور منه

٣ ومن فسر المحل بالمقام فقد اخل بفهم المرام نقل ٦ (بحسب)

بحسب نفس الامر اما باعتبار الطرفين اوباعتبار الحاكم (الااحدهما) اى الصدق فقط كالواحد نصف الاثنين اوكخبرالله تعالى والانبياء اوالكذب فقط كالواحد ضعف الاثنين اوكخبر مسيلمة الكذاب وهذا ايضازائد على المفتاح * واعلم ان الاخبار انما وضعت وضعا نوعيا لافادة مافى الواقع الى السامع لالافادة خلافه فالاخبار بهذا الاعتبار يتبادر منه الصدق لكن لماجاز تخلف المدلولات الوضعية عن دوالها يحتمل الكذب وهذا معنى مااشتهر فيما بينهم من ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلى واما مدلولاتها مع قطع النظر عن وضعها النوعى وعن خصوصية الخبر والمخبر اذاحصل فى ذهن السامع يحتمل الصدق والكذب على سواء وذلك لان دلالة الخبر على النسبة الذهنية وضعية يمكن تخلفه عنها ودلالة النسبة الذهنية على الحاصل فى نفس الامر دلالة الظل على ذى الظل ولما جاز الغلط فى الامور الذهنية جاز تخلف الذهن عن الحاصل فى نفس الامر ثم ان الخبر لافادة مافى نفس الامر بواسطة مافى الذهن فاذا جاز التخلف فى طرفى الواسطة بالنسبة اليها فجوازه فى الطرفين اولى وهذا معنى قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق والكذب يجتمعان فى الوجود بحسب الاحتمال ويتبادلان بحسب الاتصاف * ثم ان خطر بالبال خصوصية المخبر فان كان المخبر ممن يغلب ظن السامع على صدقه يترجح جانب الصدق ويصير جانب الكذب احتمالا عقليا مرجوحا الى حيث يمتنع جانب الكذب كما فى اخبار الانبياء وعلى هذا القياس حال الصدق هذا فى الخطابيات واما فى البرهانيات فالمعول عليه البرهان لاغير هذا وعلى هذا القياس حال النظر الى خصوصية الخبر اذكم من خبر يعدالعقل من يجوز صدقه اومن يجوز كذبه من زمرة المجانين والمغفلين فضلا عن تجويزه واحدا منهما وذلك لتعين صدقه اوكذبه عنده بديهة كقولك السماء فوقنا اوتحتنا * ولما فرغ عن بيان مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب بين مرجع كل منهما فقال (ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة) الخبر (الواقع وعدمها) اى عدم مطابقته اياه وفيه نشر على ترتيب اللف واذ لاواسطة بين المطابقة وعدمها لكونها دائرا بين النفى والاثبات فلاواسطة بين المفسرين بهما كماهوالحق وعليه الجمهور ولهذا اختاره المصنف * وتحرير محل النزاع ومنشأ المذاهب ان الالفاظ مطابقة على مافى الاذهان بحسب الدلالة وهذا على مافى الاعيان لكونه ظلاله فلما كان الصدق والكذب عبارة عن مطابقة الجملة الخبرية ولاشك ان المطابقة امرنسبي تقتضى طرفين فاما بين الالفاظ وبين مافى الاعيان بناء على ان المقصود الاصلى معرفة مافى الواقع فهذا مذهب جمهور المحققين

٦ عن المصنف انه قال أى المقام ليشمل ما من المخبر ومامن الخبروفيه مافيه ٭

مطلب المذاهب فى الصدق والكذب والمختار منها

وقداختاره المصنف* اوبينها وبين مافى الاذهان فهذا مذهب النظام* اوبينها وبين مافى الاذهان والاعيان معاً فهذامذهب الجاحظ فالصدق والكذب منحصر فى القسمين اى المطابقة وعدمها الاان الجمهور اعتبروا المطابقة الى الواقع والنظام الى الاعتقاد ولما اعتبر الجاحظ المطابقة اليهماحصل بينهما واسطة يمكن تقسيمها الى اربعة اقسام وتفصيله ان اللفظ المطابق للواقع والاعتقادمعاصدق عند الكل وغير المطابق لهما كذب عند الكل ونحن نسميه كاذبا عمديا واماالمطابق للواقع فقط سواء كان مع اعتقاد خلافه اومع عدم الاعتقاد اصلا فصدق عند الجمهور وكذب عند النظام وواسطة عند الجاحظ واماالمطابق للاعتقاد فقط فكذب عند الجمهور ونحن نسميه كاذباخطائيا وصدق عند النظام وواسطة عند الجاحظ ثم ان المصنف لمااختار مذهب الجمهور اشار الى مذهب المخالف وتزييفه فقال (وقيل) قائله الجاحظ ٣ مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها لكن لامطلقا بل (مع القصد) والاعتقاد يعنى لوقصد مطابقة الخبر الواقع بأن يتلفظ مايعتقده واقعا وكان كذلك فى الواقع فصادق وان قصد عدم المطابقة بأن يتلفظ مايعتقد خلافه فى الواقع ولم يكن اعتقاده مطابقا لما فى الواقع فكاذب فيثبت الواسطة بينهما وقداشار اليهابقوله (فحيث لاقصد) للمتكلم بمطابقة الواقع وعدمهاسواء طابق ام لا (لاصدق ولا كذب) وان طابق الاعتقادفقط اوطابق الواقع فقط فالاقسام على مذهبه ستة اثنان منهاصادق وكاذب والاربع الباقية واسطة كما عرفت ثم اشار المصنف الى دليله بقوله (لقوله تعالى) حكاية عن الكفار المنكرين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيماجاء به من الاحكام (افترى على الله كذبا ام به جنة) وتقريره ان الكفار حصر وادعوى الرسالة فى الافتراءاوالاخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو فالاخبار حال الجنون ليس كذبا لجعلهم قسيماله ولاصدقا لعدم مطابقته للواقع عند الكفار فذلك ليس بصدق ولا كذب فالكاذب عندهم ماكان مع القصد وكذا الصادق فلايكون مقارنا للقصد كخبر المجنون وليس بصادق ولا كاذب (والجواب ان الافتراء اخص) من الكذب المطلق لانه الكذب العمدى المقابل للكذب الخطائى فهذا بالحقيقة ترديد بين قسمى الكذب اعنى العمدى المعبر عنه بالافتراء والخطائى المعبر عنه بخبر المجنون فتقدير الكلام هل عمدوا فى الكذب امصدر عنهم خطأ ٦ ولماكان كذب المجنون فى الاكثر كذلك عبروا عنه بذلك وهذا الجواب زيادة لطيفة على المفتاح (وقيل) قائله النظام مرجع الصدق والكذب (الى مطابقة) الخبر (الاعتقاد) فقط اوالظن فقط (وعدمها) اى عدم مطابقة الخبر الاعتقادوذلك لوجهين اشار الى الاول بقوله (ولذلك) اى ولكونه المرجع الى الاعتقاد (يتبرأ) المخبر (عن الكذب بدعوى

٣ وقديقال هوالذى اشتهر عند العوام بجحى ولعله بخفيف تصغيره منه

٦ والحاصل انهما نوعان من الكذب جعلا قسمين فلا يلزم الواسطة منه

(الاعتقاد)

الاعتقاد او الظن) وان لم يطابق الواقع حتى يدفع عن نفسه عار الكذب بمطابقة الاعتقاد ولو لم يكن المدار ذلك لم يعذر فى قوله كما قالت عايشة رضى الله عنها ما كذب ولكنه وهم واشار الى الثانى بقوله (يحققه) اى يحقق قول النظام (قوله تعالى) اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فثبت ان كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم (والجواب) عن قول النظام من وجهين احدهما بطريق المناقضة وهو (انه) اى هذا المذهب (يستلزم تكذيب اليهودى فى قوله الاسلام حق وتصديقه فى خلافه) وهو قوله الاسلام باطل لعدم مطابقة الاعتقاد فى الاول ووجودها فى الثانى وحاصله لو صح ما ذكرتم لزم الامر المذكور (والاجماع بخلافه) اذ انعقد على تصديقه فى الاول وتكذيبه فى الثانى فبطلان اللازم يدل على على بطلان الملزوم ❀ وثانيهما النقض التفصيلى بأن يقال لانسلم ان معنى الآية ماذكرتم بل معناه (ولكاذبون فيما يشعر به إن واللام) المفيدتان للتأكيد (واسمية الجملة) الدالة على الثبوت (من كون الشهادة عن صميم القلب) فيكون الكذب فى الشهادة على هذا الوجه لافى مقولهم وللاشارة الى دفع احتمال كون التكذيب فى مقولهم اورد قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله معترضة قيل انما لم يتعرض المصنف للوجه الاول من دليل النظام لظهور دفعه وهو ان التبرء عن عار الكذب قد يحصل فى العرف بعدم تعمد الكذب بناء على ان الخطأ معفو ويمكن ان يقال ان قوله يحققه ليس وجها مستقلا لاثبات قول النظام بل هو اثبات لتحقق التبرء عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن ولذلك لم يتعرض لتزييفه والحق جعله وجها مستقلا كما شرحناه واجيب عنه من وجوه ٣ احدها ان المعنى انهم لكاذبون فى تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة لاشتراطها فيها ❀ وثانيها ان المعنى لكاذبون فى قولهم لانه خبر غير مطابق للواقع وثالثها انهم كاذبون فى المشهود به لكن لا فى الواقع بل بحسب زعمهم انه غير مطابق للواقع ورد كل من هذه الاجوبة ٧ اما الاول ٦ فبأن تسمية الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة يكون غلطا فى اطلاق اللفظ وليس من الكذب فى شئ واما الثانى ٤ فلانا لانسلم ان قولهم نشهد خبر بل انشاء واما الثالث ٢ فلان هذا هو المصير الى جعل الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها اقول تحقيق المقام على وجه يندفع عنه الاوهام هو ان الشهادة هى الاخبار عن الاعتقاد بمضمون الخبر فالذى يفيدها المتكلم لازم فائدة الخبر اعنى علمه بمضمونه فتكذيب هذا المخبر امافى اخباره اوفى كون ذلك الاخبار عن صميم القلب لاغير ثم لما توهم ٩ من وجود الاخبار فى الحال حدوث الاعتقاد ايضا فى الحال اعنى وقت بنى

٣ ومن الاجوبة لكاذبون فى شهادتهم لاشعارها عرفا بالعلم لان معنى اشهد بكذا انى اقوله عن علم ولان قولهم نشهد يدل على استمرار الشهادة منهم ومنها انهم قوم كاذبون شانهم الكذب وان صدقوا فى هذا الخبر ❀

٧ وقيل فى الرد انهم قوم من شانهم الكذب وان صدقوا فى هذا الخبر ولا يخفى ان هذا التأويل آب عن سياق التنزيل كما ينبئ عنه قوله والله يعلم انك لرسوله فتدبر وبالله التوفيق ❀

٦ الرد الاول لسعد الدين التفتازانى ذكره فى شرحه للتلخيص ❀

٤ الرد الثانى ايضا لمولانا سعد الدين التفتازانى ذكره فى شرح التلخيص وقد ذكر فى شرح المفتاح خلافه ❀

٢ الرد الثالث لبعض من الفضلاء اورده الفاضل التفتازانى نقلا عنه ❀

٩ اشارة الى الجواب عن الرد الثانى فتأمل ❀

عنه الظرف فى قوله اذا جاءك ظن بعضهم ان نشهد انشاء لا اخبار لكنه ليس كذلك اذ الشهادة كسائر الاخبار عن الاعتقاد لا غير ثم لما كان ٧ عدم ذلك الاعتقاد مستلزما لكذب هذا الاخبار يلزم من عدم الاعتقاد المذكور فى انفسهم كذب الشهادة قطعا اذ حاصل قولهم نشهد نعتقد فلا محذور فى دعوى كذب هذا الاخبار حتى يمنع ذلك ويدعى كونه غلطا فى اطلاق اللفظ كما توهم ثم اعلم ٣ ان معنى كذب المشهود به فى زعمهم ان اخبارهم عن كون اعتقادهم كذلك غير مطابق للواقع عندهم لا اعتقادهم خلافه لا ان المخبر به كاذب لعدم مطابقته اعتقادهم وبين الكذبين بون بعيد اذ الاول عدم مطابقة الاخبار للواقع فى زعمهم والثانى عدم مطابقة المخبر به لاعتقادهم فالفرق من وجوه ثلاثة يعرف بالتأمل ٩ واعلم ان ههنا فائدة لطيفة يجب التنبيه عليها وهى ان معنى مطابقة الحكم للواقع هو ان يكون النسبة المنفهمة من اللفظ واقعة فى نفس الامر فى الحكم الايجابى اوليست بواقعة فيها فى الحكم السلبى اى يتطابق النسبتان فى الكفية بأن يكون كلاهما ثبوتيتين اوسلبيتين فى الصادق اوكانت احديهما ثبوتية والاخرى سلبية فى الكاذب ومعناه تطبيق النسبة المأخوذة من الخبر على النسبة المأخوذة من نفس الامر وان كان كلاهما فى الذهن اذ لا وجود للنسبة فى الخارج وليس معنى وقوع النسبة فى نفس الامر انها بعينها موجودة فيها لانها من الامور الاعتبارية لا توجد مستقلة بدون الفرض الذهنى ٦ بل معناه فى الثبوت كون المحكوم عليه فى نفس الامر اما وحده عند حل الامور العدمية عليه اومع المحكوم به ايضا عند حل الامور الوجودية على وجه يصح للعقل نسبة ذلك المحكوم به عليه ثم الحكم بوقوعها وفى السلب كون المحكوم عليه وحده اومع المحكوم به وعلى جه لا يصح للعقل ملاحظة النسبة بين المحكوم به والمحكوم عليه وعدم الصحة هذه اما لعدم اقتضاء المحكوم عليه وحده اومع المحكوم به كون النسبة كذلك اولعدم المحكوم عليه فى نفس الامر اذ صدق السلب قد يكون بانتفاء النسبة وقد يكون بانتفاء المحكوم عليه وهذا القدر يكفى ههنا اذ التفصيل موكول الى غير هذا الفن وقد حققناها وفصلناها فى بعض تعليقاتنا بما لا مزيد عليه ومن الله الاصابة والتسديد والاعانة والتأييد واعلم ان المصنف رحمه الله بعدما فرغ عن تصوير الموضوع وعن ذكر خاصته اللازمة ورروادفها شرع فى مقاصد الفن ومسائله فقسمها اولا الى اقسامها حيث قال ٩ (ثم البحث فى الخبر) اى اثبات العوارض الذاتية للخبر له (اماعن الاسناد) العارض لصورة الخبر من حيث هو خبر (اوعن) الاحوال العارضة لمواده اى (طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اوعن) نسبة المواد بعضها الى بعض لا من حيث خصوصية الخبر بل من حيث (وضع كل) منها (عند صاحبه) من التقديم والتأخير وغيرهما (اوعن) نسبة الاخبار

(بعضها)

٧ اشارة الى الجواب عن الرد الاول فتدبر ﴿

٣ اشارة الى الجواب عن الرد الثالث كما لا يخفى ﴿

٩ احدها ان الكاذب هو الاخبار فى الاول والمخبر به فى الثانى وثانيها ان المطابق فى الاول الواقع وفى الثانى الاعتقاد وثالثها ان عدم المطابقة فى الاول مقيد بزعمهم دون الثانى فتدبر فانه دقيق ﴿

٦ فى قوله بدون الفرض الذهنى اشعار الى ان المراد بالواقع والخارج ونفس الامر مقابل النسبة الفرضية لا مقابل النسبة الذهنية مطلقا اذ كثير من الامور الثابتة فى الواقع لا توجد الا فى الذهن ﴿

٩ واعلم ان المصنف خالف السكاكى فى وضع الفنون حيث وضع لكل من الطرفين فنا ولم يضع للوضع فنا مستقلا بل ذكره فى خلال فنى الطرفين واما المصنف فقد وضع للطرفين كليهما فنا وللوضع فنا مستقلا وهذا اخصر و اوفق للوضع الطبيعى ﴿

٧ اما وجه الحصر ان الخواص اللاحقة للخبر اما ان تلحقه للخبر الواحد او للمتعدد والاول اما ان يلحقه للجزء الصوري او للجزء المادي والاول هو الفن الاول ﴿٢٧﴾ والثاني اما ان يبحث عن الاحوال العارضة للجزء المادي لذاته اوعن الاحوال العارضة له بالقياس الى الغير والاول هو الفن الثاني والثاني هو الفن الثالث واما اللاحق للخبر المتعدد بسبب نسبة بعضها الى بعض فهو الفن الرابع واما اللاحق للمتعدد من حيث هو متعدد فلا يبحث عنها ووجه الترتيب ان البحث عن الخبر الواحد مقدم على البحث عن المتعدد لتقدم الجزء على الكل وانما قدم البحث عن الجزء الصوري وان كان متأخرا بحسب التحقق لكونه المقصود الاصلي من الخبر لما مر من ان مرجع الخبرية الى الاسناد والمقصود الاصلي اشرف واهم فتقديمه اولى ثم قدم البحث عن الاحوال العارضة للجزء لما بالذات على احوال العارضة لما بالغير لان ما بالذات مقدم على ما بالغير ثم لتقدم المفرد على المركب قدم هذه الفنون الثلاثة على الفن الرابع كما مر ؎

٦ وانما قيدنا بذلك اذ قد يراد بالخبر معاني أخر غير الحكم كالتحسر والتحزن وغير ذلك ؎

بعضها الى بعض من حيث (وضع) كل واحد من (الجملتين) عند الاخرى (اذا تعددت) الجمل وسرد بعضها عقيب بعض (ففيه) اى فى القانون الاول (اربعة فنون) الفن الاول فى الاسناد والفن الثانى فى المسند والمسند اليه وخالف السكاكى فى جمعهما فى فن روما للاختصار وتجنبا عن التكرار اذ اكثر مباحثهما مشتركة والمبحث المختص يسهل الاشارة اليه والفن الثالث فى وضع كل من الطرفين عند صاحبه وانما افرز هذا البحث عما تقدم تمييزا للاحوال العارضة للشئ بذاته عن الاحوال العارضة له بالاضافة الى الغير وخالف السكاكى ههنا ايضا واحسن والفن الرابع فى وضع الجملتين ووجه الحصر والترتيب لا يخفى على الفطن اللبيب ٧ ﴿الفن الاول فى الاسناد﴾ الخبرى انما قدمه على الطرفين مع تأخره عنهما فى الوجود اما لشرف مباحثه اولتقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الاسناد بهما والاسناد الخبرى عند السكاكى هو الحكم بمفهوم لمفهوم واراد بالمفهوم ما يقابل الذات كما هو مصطلح اهل المعقول فلا يرد ان المحكوم عليه من الذوات واراد بالحكم الوقوع المنفهم من لفظ المتكلم كما عرفت تحقيقه وعند النحاة ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم المذكور ومن قال ان المراد ههنا مصطلح النحاة للقطع بأن المسند والمسند اليه من قبيل الالفاظ فى عرفهم فقد غفل عن كون البحث فى المعانى عما يفيده التراكيب لا بمجرد الوضع من حيث مطابقته للمقام فالملحوظ عندهم اولا وبالذات حال المعانى الا يرى الى تقييد الاسناد بالخبرى واذ قد تحققت ان مرجع الخبرية الى حكم يوقعه المتكلم فاعلم انه (قد يريد به) اى بخبره من حيث هو خبر ٦ (المتكلم ان يعلم) المخاطب (منه) اى من خبره (الحكم) اى الوقوع اواللاوقوع الحاصل فى نفس الامر (نحو زيد قائم) اذ يريد به المتكلم اعلام وقوع القيام الحاصل لزيد (لمن لا يعلمه) اى لمخاطب لا يعلم قيامه فى نفس الامر فالذى يستفيد منه المخاطب ان يحصل فى ذهنه ان الحكم حاصل فى نفس الامر من لفظ المخبر لا ان الحكم حاصل فى ذهن المخبر (ويسمى) الذى يستفيده المخاطب (فائدة الخبر) اذ المقص من وضعه افادته السامع (وقد يريد) المتكلم (به) اى بالخبر (ان يعلم) اى يفيد المتكلم المخاطب (انه) اى المتكلم (يعلمه) اى يعلم الحكم لا الحكم نفسه اذ التقدير ان المخاطب عالم بنفس الحكم (نحو حفظت التورية لمن) اى لمخاطب (قد حفظها) ٤ اى التورية فانه يمتنع اعلام انه حفظ التورية لكونه معلوما له بل يريد اعلام ان يعلم انه حفظ التورية (ويسمى) هذا المفاد اى كونك عالما بالحكم بالمعنى المذكور (لازم فائدة الخبر) واعلم ان الكلام خبران قصد بذلك الافادة والا فليس بخبر ككلام النائم ٧ ثم الخبر ان استفاد منه المخاطب ما فى نفس الامر يسمى ذلك المفاد فائدة الخبر اذ الغرض الاصلى من الكلام

٤ اختلفت النسخ فى هذا المقام وفى بعضها قد حفظه وفى بعضها حفظها وفى بعضها قد حفظها والكل جائز وانما اخترنا الاخير لاتفاق النسخ المصححة عليه ؎ ٧ فيه دفع لما يقال ان الحكم قد يحصل فى ذهن السامع ٩

افادته وان استفاد منه حصول مافى نفس الامر فى ذهن المتكلم لعلمه بما فى نفس الامر من قبل يسمى ذلك المفاد لازم فائدة الخبر وان علم المخاطب كليهما معا يكون الخبر غير مفيد الان يراد به معانى أخر تلزمه فى عرف البلغاء بحسب المقام من التحسر والتحزن والاستعطاف وغيرذلك لكنها معان مجازية ٩ كما ستقف عليها ثم ان معنى اللزوم فى لازم فائدة الخبر هو ان اللازم المذكور لما جاز انفكاكه عن الفائدة من غير عكس صار حكمه حكم اللازم وانما قلنا لما جاز انفكاكه كما فعله السكاكى ولم نقل لما وجب لان هذا اللزوم لما لم ينشأ عن خصوصية هذا اللازم بل عن علم المخاطب بالفائدة وايضا لما لم يوجد الانفكاك فى كل خبر وفى كل مخاطب خفى مواضع الانفكاك ولهذا شبهه السكاكى باللازم المجهول المساواة اذ اللازم ان كان اعم يجب وجوده من غير الملزوم تحقيقا لمعنى العموم واذا كان مساويا يمتنع وجوده بدونه تحقيقا لمعنى المساواة واما اذا جهل فيجوز وجوده بدونه فالحال فيما نحن فيه كذلك لما مر آنفا فاحفظ هذا المقام فانه مما خفى على شراح كلام السكاكى طراً واذ قد عرفت ان الجملة الخبرية موضوعة لافادة معنى للسامع أشار المصنف الى تفاوت تلك الافادة بحسب حال المخاطب بقوله (ومن حق الكلام عقلا) اى ومما يقتضيه العقل ويرتضيه بحيث يعرفه كل عاقل (ان يكون) الكلام (بقدر الحاجة) بحسب اقتضاء المقام (لازيد) على اصل المرام والا كان تطويلا (ولا انقص) عن قدر الحاجة والا كان اخلالاً وهذا معنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال (فالخطاب بالخبر) المفيد (امامع) مخاطب (خالى الذهن) عن الفائدة وعن لازمها معا بأن لا يتصور شيئا من الاسناد وطرفيه (فيجرد) الخبر (عن المؤكدات نحو زيد قائم) اذا القيته الى من لا يعرف الحكم ولا الطرفين لانك لو اردت تأكيده لكان لغوا (ويسمى) هذا الخبر (ابتدائيا) لوقوعه فى ابتداء الكلام من غير سبق طلب اوانكار وانما تجرد عن المؤكدات (لان المحل الخالى) عن كل صورة (يتمكن فيه كل نقش يرد عليه) اشد تمكن كما قال الشاعر ❊ اتانى هواها قبل ان اعرف الهوى ❊ فصادف قلبى خاليا فتمكنا ❊ يعنى لا تمكن فى حالة الخلو بلا مؤكد وان اعقبه الانكار فى الحالة الثانية لانها غير حالة الخلو (وامامع) مخاطب (متحير) اى الخطاب اما مع مخاطب طالب للحكم متحير فيه ثم بين المتحير بقوله الذى (طرفاه) اى طرفا الاسناد (عنده) اى عند المتحير والا كان خالى الذهن (دون الحكم) والا لم يكن متحيرا (فهو) اى المتحير (بين بين) اى بين النفى وبين الاثبات بحيث لا يترجح احدهما على الآخر وقيل اى المتكلم بين التأكيد وعدمه اذ لا يجب التوكيد فى صورة التحير وفيه اشكالان احدهما رجوع ضمير هو الى ما لا ذكر له صريحا مع وجود المحمل الصحيح والآخر أن فهو حينئذ جواب اما فلابد من العطف

٩ من خبر النائم ولا يعد مفيدا عند ارباب اللغة فوجب فى كون الخبر مفيدا من التقييد بقصد المخبر افادته اياه ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى هذا القيد لان ذلك ليس بخبر والكلام فيه ❊

٩ ومن هذا التمثيل كلام العباد مع الله تعالى فلا يرد ان هذا خبر مع انه لا يفيد شيئا اصلا لا فائدة الخبر ولا لازمها ووجه عدم الورود مع كونه خبرا بل هذا من قبيل ما يراد بالخبر معانى أخر غير الخبرية ❊

(فى قوله)

فى قوله (فيؤكد) الخبر حينئذ لزوال تحير المخاطب (نحو لزيد قائم) باللام المؤكدة (وان زيدا قائم) بان التحقيقية المفيدة للتأكيد (ويسمى) هذا الخبر (طلبيا) لكونه جوابا عن سؤال طالب متحير (واما ع) مخاطب (منكر يحكم) ذلك المخاطب المنكر (بخلافه) اى بخلاف ماعند المتكلم (فيزداد توكيده بحسب قوة انكاره) لكى يعترف بما عند المتكلم (نحوان زيدا لقائم) بمؤكدين لمن يبالغ فى الانكار و(والله ان زيدا لقائم) بثلاث مؤكدات لمن ينكر ابلغ انكار وانما لم يذكر مازيد فيه المؤكد الواحد نحو ان زيدا قائم لرد اصل الانكار لاشتراكه مع المتحير فى زيادة مؤكد واحد وانما يفرق بأن الكلام مع المتحير يستحسن فيه ذلك ومع المنكر يستوجبه (ويسمى) هذا الخبر (انكاريا) لانه خبر سبق فيه الانكار من جانب المخاطب وبعضهم سمى مالا مبالغة فيه انكاريا ومافيه مبالغة او اكثر اصراريا ❁ واعلم ان المتحير اما ان يتصور النسبة ولم يخطر بباله شئ من الوقوع او اللاوقوع او يتصور شيئا من الوقوع او اللاوقوع ويترجح عنده على الآخر فى مجرد خطور احدهما بالبال دون الآخر من غير وصول الى درجة الانكار فالقسم الاول لايحسن فيه المؤكد اصلا واما القسم الثانى فيحسن فيه المؤكد لكونه بسبب رجحان تصور خلاف الحكم يكون فى قوة الانكار فى ايراد المؤكد لكنه لايجب فيه وهذا معنى ماقال الشيخ عبدالقاهر انما يستحسن التأكيد اذا كان للسائل ظن فى الجانب الآخر واراد به ترجح تصور الوقوع مثلا لاترجح الحكم به مع احتمال الجانب المرجوح كما هو المصطلح فلا يرد ماقيل ٣ من ان الظن فى الجانب الآخر يندرج فى الانكار لافى الطلب غاية الامر انه الانكار الضعيف وفى هذا المقام كثير من الاقسام بقى الآن فى زوايا الخفاء قد كشفنا فى شرح المفتاح عنها الغطاء ❁ ومما يجب التنبيه عليه ان الاقسام الثلاثة من الخلو والتردد والانكار انما هى بالنسبة الى فائدة الخبر دون لازمها وذلك لان كلا من التردد والانكار لايتصور فى لازم الفائدة لعدم امكان انكار انفكاك الملزوم عن اللازم واما الخلو عنه وان جاز لكنه حينئذ يكون خبرا يقصد افادته اصالة مثلا يقال انا عالم بهذا فيخرج عن كونه لازم فائدة الخبر الى كونه فائدة لخبر مستقل بحسب اقتضاء الحال حتى لو قصد حينئذ ايراده بطريق كونه لازم الفائدة يصير مخالفا لمقتضى الحال ومن ادعى جواز ذلك فقد غفل عن تفاوت المقامين (ويشهد له) اى لكون التأكيد يزاد بحسب الانكار (قول رسل عيسى عليه السلام) حين ارسلهم الى اهل انطاكية ليدعوهم الى الدين القويم وتلك الرسل يحيي وبولس بفتح الباء الموحدة فى الصحيح ٧ وشمعون وقيل حبيب النجار بدل بولس لكن الاصح انه ممن آمن معهم وليس منهم فقالوا (اولا) اى فى اول

٣ القائل السيد قدس سره ❁

٧ وانما قلنا فى الصحيح اذ يقال نولس بالنون وفولس بالفاء ❁

مرة (انا اليكم مرسلون) بمؤكد واحد لكونه فى اول مراتب الانكار فكذبوهما فعززهما الله بثالث وهو شمعون فى الاصح ۹ (و) قولهم (ثانيا اذ بولغ فى تكذيبهم) بذكر المنكرين سبب انكارهم حيث قالوا ماانتم الابشر مثلنا بناء على جهلهم القبيح ان الرسول لايكون من جنس البشر وبتعقيبهم ذلك بمايفيد صريح الانكار من قولهم وماانزل الرحمن من شئ ومن قولهم ان انتم الاتكذبون ولما بولغ فى تكذيبهم فى المرة الثانية بوجوه ثلاثة زادوا فى تلك المرة إن واللام المؤكدتين وماهو فى معنى القسم حيث قالوا (ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون) فقوله ربنا يعلم اما بمعنى نقسم بعلم الله كما فى شهد الله وعلم الله او يراد بذكره علمه تعالى ثبوت الدعوى اللازم له لمايلزم علمه تعالى ثبوت معلومه فيكون تأكيدا بطريق الكناية (هذا كله) اى التجريد والتأكيد الطلبى والانكارى بحسب مراتب الانكار بتخليته عن المؤكدات فى الاول وجوبا وبتحليته بمؤكد فى الثانى استحسانا وبمؤكدات حسب الانكار فى الثالث وجوبا (اخراج الكلام على مقتضى الظاهر) وهذا اخص من مقتضى الحال اذ الحال قد يقتضى خلاف الظاهر ولهذا قال (وقد يعدل) الكلام (عنه) اى عن مقتضى الظاهر الى خلافه (ويسمى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر) اى اخراجه على خلافه قال السكاكى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فى علم البيان يسمى بالتصريح واخراجه على خلافه فى علم البيان يسمى بالكناية قال بعض المحققين فى تفسير مراده ان الخبر المجرد عن التأكيد مثلا يدل على خلو ذهن المخاطب فى عرف البلغاء دلالة واضحة فاذا قصد به ذلك كان من قبيل التصريح ومندرجا فيه وايضا بين الخلو المذكور وبين عدم الجرى على مقتضى العلم ملازمة ادعائية فاذا اريد بالخبر المجرد ماهو الملزوم الادعائى للخلو اعنى ماذكر من عدم الجرى على مقتضى العلم كان من قبيل الكناية ومندرجا فيها اذ لاقرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام هذا حاصل كلامه وفيه بحث وهو ان الخواص من اللوازم العرفية للتراكيب لالمعانيها الاصلية مثلا الخلو ليس من لوازم مضمون الخبر بل من لوازم تجريد الخبر وكذا الحال فيماعداه فاعتبار الصريح والكناية فى ذلك لايخلو عن مسامحة ثم انهم ينزلون العالم مثلا منزلة الخالى ادعاء لانتفاء لازمه العادى اعنى الجرى على مقتضى علمه فيورد دون مايكون ملزوم الخلو من الخبر المجرد فيكون مايفيده الخبر حينئذ هو الخلو لاملزوم الخلو ادعاء اعنى عدم الجرى على مقتضى العلم وكيف لا والمتكلم فى صدد التجاهل عن علمه وعدم الجرى على علمه بل فى صدد ادعاء ان المخاطب خالى الذهن عن الحكم وانما ملاحظته عدم الجرى على العلم لكونه

۹ وانما قلنا فى الاصح اذ يقال المراد بالثالث بولس بدل شمعون وقيل حبيب النجار بدل بولس وقد عرفت انه ليس منهم ﴿

القائل السيد السند قدس سره ﴿

نكتة خطابية لاعتبار الخلو فى المخاطب صيانة لكلامه عن الخطأ ونفسه عن الكذب لالارادة الدلالة عليه ولئن سلم انه يريد الدلالة عليه لكن لانسلم كون الدلالة على عدم الجرى على مقتضى العلم اصالة والدلالة على الخلو تبعا له كما هو الحال فى الكناية لان عدم الجرى على مقتضى العلم نكتة خطابية ومن شان النكت الخطابية القصد اليها تبعا لا اصالة وايضا عدم الجرى المذكور يدل على ان المخاطب عالم والخبر المجرد يدل على خلوه فيكون بين نفس اللازم وبين مايستلزمه الملزوم تناقضا وقد تقرر فى موضعه ان الكناية يقصد بها اللازم تبعا والملزوم اصالة ومن المعلوم عدم دخول المتنافيين تحت القصد عند من له ادنى مسكة فضلا عمن تحلى بحلى البلاغة ثم ان الصريح لابد فيها من استعمال اللفظ فى المعنى الاصلى فخرج الخواص عن كونها صريحة من جهة عدم استعمال الالفاظ فيها ومن جهة عدم كونها معانى اصلية وماقيل انها هى الاغراض الاصلية فى عرف البلغاء ان اراد بذلك كونها معانى اصلية فممنوع اذ لابد حينئذ من الاستعمال امابالوضع فيكون حقيقة اولعلاقة بينها وبين الموضوع له فيكون مجازا وليس فى الخواص الوضع والالفهمها كل احد عالم بالوضع ولم يختص فهمها بالفطرة السليمة اذ يمكن فهم الوضع لغير هؤلاء وليست الخواص معانى مجازية للتراكيب ايضا لاستغناء فهمها عن القرائن وان اراد بذلك كونها اغراضا اصلية بحسب عرف البلغاء من غير استعمال التراكيب فيها فسلم لكنه لايصح حينئذ كونها معنى حقيقيا اومجازيا او صريحا اوكناية للزوم الاستعمال فى هذه الامور ❁ ثم ان الخواص لما خرجت عن كون التراكيب المفيدة اياها صرائح خرجت عن كونها كنايات ايضا لوجهين احدهما استلزام وجود الكناية جواز ارادة الصريح وثانيهما لزوم استعمال اللفظ فى ملزوم المعنى الاصلى عند الاكثرين ولااقل من ارادة الدلالة عليها وليس شئ منهما بين التراكيب وبين ملزومات خواصها لما تقرر من ان افادة التراكيب الخواص ليست دلالة معتبرة فى العلوم حتى يكون حقيقة او مجازا صريحا اوكناية بل هى عندهم افادة وليست بدلالة ومن ههنا عرفت سر مانقل عن علماء المعانى ان للبلغاء دلالة رابعة وراء الدلالات الثلاث كما ان العادة طبيعة خامسة وراء الطبايع الاربع فالحق فى توجيه كلام السكاكى ان يقال ان الصريح يندرج تحت اخراج الكلام على مقتضى الظاهر اذ الظاهر حمل الكلام على المعانى الاصلية وان الكناية يندرج تحت اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر اذ ارادة ملزوم المعنى من اللفظ خلاف الظاهر فيكون لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر اوعلى خلافه نوعين احدهما بالنسبة الى الملازمات العرفية الخطابية المعتبرة فى علم المعانى وثانيهما بالنسبة الى الدلالات الوضعية اوالعقلية المعتبرة فى علم البيان فمعنى قوله وانه فى علم البيان يسمى صريحا اوكناية انه اذا اجرى

قاله السيد السند قدس سره

فى علم البيان يسمى ماأجرى هو فيه صريحا او كناية وحاصله ان الكناية يكون قسما من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر لان الاخراج المذكور قديكون فى خلاف الملازمات العرفية فى المعانى وقديكون فى خلاف الملازمات اللغوية فى البيان والجمهور توهموا ان معناه ان الاخراج المذكور لاندراجه تحت الصريح اوالكناية يسمى بحسب اصطلاح علم البيان صريحا اوكناية ففهموا عكس المراد والله الهادى الى سبيل الرشاد ۹ وتحقيق هذا المقام من نوادر الايام ولقد تفردت فى هذا البحث من الكتاب وماسبقنى بذلك احد من اولى الالباب والله ملهم الصواب ومسهل الصعاب ❊ ولما ذكر اولا ان الكلام قديخرج على خلاف مقتضى الظاهر فصله ثانيا بقوله (فيقام العالم بالفائدة) اى بفائدة الخبر (ولازمها) اى العالم بلازم فائدة الخبر (مقام الجاهل) بهما (لاعتبارات خطابية) اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم لا برهانية (مرجعها) اى مرجع تلك الاعتبارات (التجهيل) اى تجهيل العالم المحيط بالفائدة ولازمها (لوجوه مختلفة) مثل ان لايعمل بمقتضى علمه اويكون علمه تقليديا اومستندا الى دليل ضعيف اويكون مضمون الجملة امرا غريبا اودقيقا اويظهر منه سؤال اوملابس انكار ❊ واعلم ان حال المخاطب اربعة عالم وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ستة عشر عقلا حاصلة من ضرب الاحوال الاربعة فى مثلها الاان امتناع تنزيل كل من الاربعة منزلة العالم لامتناع الافادة للعالم اسقط منها اربعة فبقى اثنى عشر ثم ان عدم الفائدة فى تنزيل الشئ منزلة نفسه اسقط منها ثلاثة والاقسام وان كانت اربعة الا ان تنزيل العالم منزلة نفسه سقط فى ضمن الاربعة المذكورة فبقى تسعة ثلاثة منها فى العالم وهى تنزيله منزلة ماعداه من الثلاثة الباقية واثنان منها فى الخالى اعنى تنزيله منزلة السائل والمنكر لانه لم يعتبر تنزيله منزلة العالم كما عرفت انحصر فى قسمين وان كان القياس ان يكون ثلاثة وكذا قسمان منها فى السائل اعنى تنزيله منزلة الخالى والمنكر وقسمان آخران فى المنكر وهما تنزيله منزلة الخالى والسائل على قياس ماعرفت ❊ ثم ان المصنف قدم تنزيل العالم منزلة غير العالم سواء كان خاليا اوسائلا اومنكرا لكونه امرا عجيبا واعتبارا لطيفا ولكون الخلو ابتداء حال المخاطب ولما كان تنزيل العالم منزلة الجاهل ممايستبعد وقوعه استشهد لذلك بكلام رب العزة فالكاف فى قوله (كما فى قوله تعالى لوكانوا يعلمون) للتنظير لالاجل الاستشهاد لاللتمثيل لايضاح الممثل اعنى تنزيل العالم منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه مجردا عن المؤكدات كما توهم ۳ اذليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب بل لغيرهم مع كون تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة غير العالم فى حق اهل الكتاب دون غيرهم فهم ليسوا مخاطبين بهذا الكلام بل هم المحكى عنهم فتدبر وذلك لان الله تعالى نفى العلم

۹ وقيل معناه ان ايراد الكلام فى مقام لايناسبه ظاهرا كناية عن انك نزلت هذا المقام منزلة المقام الذى يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل يستلزم ذلك الايراد وقد انتقل من اللازم الى الملزوم ورد بأن ذلك انتقال من نفس اللازم الى الملزوم ولابد فى الكناية بحسب اصطلاحهم من استعمال لفظ دال على اللازم فى ملزومه واما ماقيل المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة الكتاب وقد عرفت تحقيق المقام بحيث لاتلتفت الى مايخالفه من الكلام وبالله التوفيق والاعلام ﴿

۳ المتوهم صاحب ايضاح ﴿

ههنا (حيث لم يعملوابه) اى بعلمهم ولم يسلكواسننه (بعد قوله تعالى) فى صدر الآية (ولقد علموا) لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به انفسهم لوكانوا يعلمون وذلك لان الله تعالى اثبت فى صدر الآية لاهل الكتاب العلم بأن من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله تعالى ليس له فى الآخرة من خلاق اى نصيب من الثواب مع انه اثبت العلم لهم (مؤكداً باللام القسمية) ثم نفى الله سبحانه وتعالى عنهم العلم بقوله لوكانوا يعلمون ان المشترى لانصيب له وذلك لان لو لانتفاء الشئ لانتفاء غيره فتقدير الكلام انهم لوكانوا يعلمون لمافعلوا الاشتراء اى لم يكونوا يعلمون ذلك ولما اثبت جواز تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل مطلقا ليثبت خصوصية تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل والقاء مايناسبه من الكلام اليه بالطريق الاولى اراد ان يثبت جواز توارد النفى والاثبات على شئ واحد مطلقا باعتبارين ليثبت خصوصية العلم بالطريق الاولى فقال (ونظيره) اى نظير قوله تعالى ولقد علموا فيماذكر من جواز توارد النفى والاثبات على شئ واحد باعتبارين قوله تعالى (ومارميت اذرميت) ولكن الله رمى اى مارميت حقيقة اذرميت صورة وقيل مارميت تأثيراً اذرميت كسبا لكنه غير مناسب لسياق الآية لان الآية لتميز هذا الفعل عما عداه باستناده الى الله تعالى وماذكره جار فى جميع الافعال ولما كان اثرهذا الفعل خارجا عن طوق البشر منزه عن سائر الافعال باسناده الى ذاته المقدسة حقيقة مع انه يصح اسناد سائر الافعال الى الظاهر حقيقة ٩ روى ان النبى عليه السلام لما رأى قريشاً اخذ قبضة من حصباء الوادى فرمى بها فى وجوه المشركين فقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الاشغل بعينه فانهزموا وكذا نظير ولقد علموا فيما ذكر قوله تعالى (وان نكثوا) اى ان نقضوا (ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم) والله تعالى اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نقضهم الايمان عليها ثم نفى عنهم الايمان مؤكدا بان حيث قال انهم لا ايمان لهم وهذا ليس نفى الايمان عنهم حقيقة لئلا يناقض آخر كلامه أوله بل من حيث انهم لم يراعوها ولم يفوابها قوله (وقد يلقى) عطف على قوله فيقام اى يلقى (الخبر الى المنكر) للحكم (مجرداً)عن المؤكدات التى يجب ايرادها اذا كان المخاطب منكراً (تنزيلاله) اى للمنكر (منزلة من لاينكر) اى الخالى (اذا كان معه) اى مع المنكر (ما) اى شئ من الدلائل (اذا تأمله) اى تأمل المنكر به (ارتدع) وامتنع عن الانكار (تقول للكافر) المنكر للاسلام (الاسلام حق) بدون المؤكد(لوضوح دلائله) اى دلائل الاسلام فانها بحيث لوتأملها المنكر ارتدع عن الانكار فيبقى خالى الذهن فيجرد الخبر عن المؤكد ويجوز ان لايبقى خالى الذهن بل سائلا عن الخبر نظراً الى دلائل الاسلام فيجرد عن المؤكد لذلك الاانه لما كان التأكيد

٩ روى انه عليه السلام لما طلعت قريش قال هذه قريش قد جاء بخيلائها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اسألك ماوعدتنى فأتاه جبريل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبى عليه السلام لعلى رضى الله عنه لما التقى الجمعان اعطنى قبضة من الحصباء فرمى بها فى وجوههم وقال شاهت الوجوه فلم يبق كافر الا شغل بعينه فانهزموا ١٢ منه

٧ ومن جعله مثالا آخر لما نحن فيه فقد اخطأ اذ لابد فيه من القاء الخبر الى المخاطب المنكر وجعله كغير المنكر ولاشك ان ليس هٰهنا خطاب للمنكرين المرتابين ١٢ ٩ قال بعض من الشراح معناه ان المتكلم يظن تارة ان غير السائل فهم من ذلك الكلام المقدم حكم الخبر ويظن اخرى انه مافهم منه فيصير غير السائل

بمنزلة السائل وليس المراد ان الملوح يجعل المخاطب طالبا للحكم مترددا فيه حتى يكون ايراد المؤكد حينئذ من باب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلايكون حينئذ ايراد المؤكد بالنظر الى كون المخاطب طالبا بل بالنظر الى الملوح الذي من شانه ان يصير المخاطب بسببه طالبا هذا كلامه اقول هذا وهم لان المتكلم اذا كان مترددا في حال المخاطب ولم يترجح عنده واحد من الحالين يكون كلامه غير مطابق لمقتضى الحال على انه انما يلزم كون الكلام على مقتضى الظاهر ان لوكان المخاطب مترددا حقيقة وليس كذلك اذ المخاطب فيما نحن فيه خالي الذهن حقيقة وانما اعتبر مترددا بالنظر الى الملوح يدل على ذلك قول المصنف مظنة التردد حيث لم يقل لانه يجعل النفس اليقظى مترددا فتدبر ١٢

والتجريد جائزين في السائل وتعين التجريد في الخالي تعين الحمل على المتعين وايضا لما ترجح جانب التأكيد في السائل بحسب الاستحسان وتعين جانب التجريد في الخالي وجوبا تعين حمل الخبر المجرد على المتعين وجوبا لا على المرجوح بحسب الاستحسان وهذا هو الباعث لعدم ذكر السائل في الاقسام الباقية لان له اشتراكا مع الخالي في جواز التجريد ومع المنكر في استحسان التأكيد فلم يقع التمايز بينه وبين الخالي والمنكر الا بحسب القرائن فلذلك لم يتعرض له فلاتغفل عن هذه النكتة (ومثله لاريب فيه) لما كان جعل المنكر كغير المنكر يتضمن امراً غريبا هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور قالعة له استشهد لذلك ٧ بقوله تعالى لاريب فيه اي لاشك في القرآن اي في حقيته وكونه من عندالله والحال انه لم من شق مرتاب فيه لكن لما كان معهم من الدلائل المزيلة للريب جعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين (و) قد يلقى الخبر (الى غير السائل) اي الى الخالي وعبر عنه بغير السائل تنبيها على ان تنزيله انما هو منزلة السائل لا غير بقرينة التقابل ولم يرد بغير السائل المنكر مع عموم التعبير له لما عرفت في عكسه اعني تنزيل المنكر منزلة السائل ثم ان الخبر انما يلقى الى الخالي (مؤكدا اذا قدم اليه) اي الى غير السائل قبل ذكر الخبر (ما) اي شيء (يلوح) ويشير (به) اي بالخبر (لانه) اي تقدم الملوح (للنفس اليقظى) اي العارية عن نوم الغفلة بالتهيأ لادراك اللطائف (مظنة التردد) في حكم الخبر ومئنة الطلب له كما (قال تعالى ولاتخاطبني) ٩ اي لاتدعني يانوح (في) استدفاع العذاب عن (الذين ظلموا) ولما نفي المخاطبين عما ذكر كان مظنة ٧ ان يتردد السامع بأنه هل يصيبهم بأس بل بأنه هل هم مغرقون بملاحظة ما تقدم من قوله واصنع الفلك فأورد الخبر مؤكدا بأن فقال (انهم مغرقون) اي محكوم عليهم بالاغراق (وكذا) قد يلقى الخبر (الى غير المنكر) اي الى الخالي مؤكداً تنزيلا له منزلة المنكر وذلك (عند) ظهور (شيء من مخايل الانكار عليه) اي من علاماته واماراته وانما جعلنا غير المنكر الى الخالي فقط وان كان شاملاً له وللسائل ايضاً لما عرفت الحال بينه وبين المنكر من الاشتباه (قال الشاعر) وهو حجل بن نضلة (جاء شقيق عارضا رمحه ۞ ان بني عمك فيهم رماح) وشقيق اسم رجل وحجل الرمح عارضا وضعه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ ووضع السيف على

٧ قيل النهي المذكور وتعليله بظلمهم يعين الاغراق فيكون المخاطب مترددا لا بمنزلته واجيب بأن الكلام المذكور (فحذيه) يحتمل ان يحمل على مجرد التهديد فحينئذ لايكون مترددا بل بمنزلته اقول كما انه يحتمل ان يحمل على التهديد يحتمل ان يحمل على الاغراق فلا يثبت شيء من الطرفين والحق ما ذكرناه من ان المخاطب خالي الذهن في الواقع وانما يجعله المتكلم مترددا بالنظر الى ماقدمه من الملوح الذي من شانه ان لايغفل عنه النفس المتيقظ وان غفل عنه المخاطب ١٢

فتخذيه عرضا وضع من لايخاف من عدوعادة فلما كان هذا امارة ان يعتقدان لاربح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم نزله منزلة المنكر فألقى الخبراليه مؤكداً (ومن ههنا) اى من تفاوت اخراج الجمل الخبرية من الابتدائية والطلبية والانكارية بالنسبة الى المخاطبين (مع ماسيأتيك) من بيان احكام الفصل والوصل والعطف بالفاء وغيرها (تعرف تفاوت اعبدربك ان العبادة) حق له بزيادة ان (او) اعبدربك (العبادة) حق له بترك ان مع الفصل عماتقدم (او) اعبدربك (فالعبادة حق له) بترك ان مع العطف بالفاء اى تعرف تفاوت هذه الجمل (بحسب المقام) اذ الجملة الاولى فى جواب من سأل حين سمع اعبدربك هل للرب عبادة فقيل ان العبادة حق له بمؤكد والثانية فى جواب خالى الذهن فلذلك ترك ان لكن فصل للاستيناف لوقوعه فى جواب سؤال ناش عن قولك اعبدربك ولما لم يكن السؤال محققا ترك المؤكد اولكون التأكيد فى السؤال استحسانيا ترك المؤكد عملا بالجواز واما العطف بالفاء للاشعار بتعليل الاولى بالثانية هذا حال الجمل بالنسبة الى المخاطب والفصل والوصل واما حالها بحسب المقام فهو ان المخاطب ان كان منكراً لاستحقاق العبادة اومترددا فيه مع امارة الانكار اوخالى الذهن مع تلك الامارة ايضا كان قولك ان العبادة حق له جيدا فى الغاية ثم الجملة الثالثة لاشتمالها على الفاء الدالة على السببية المفيدة للتحقيق فى الجملة واما الجملة الثانية فردية جدا لعدم مصادفتها مايليق به من المقام وان كان سائلا اوخاليا بمنزلته لتقدم الملوح اومنكرا بمنزلته ايضاً لوجود مايقلع الانكار فالجملة الثالثة احسن لوجود المؤكد فى الجملة المناسب لكون التأكيد استحسانيا والجملة الاولى حسن لاستحسان المؤكد والثانية ردية لخلوها عن المؤكد وكون الخلو عن المؤكد فى الخالى غير مستحسن وان جاز وان كان المخاطب خاليا محضاً اومترددا بمنزلة الخالى لعدم مايشعر بالسؤال اومنكرا بمنزلته ايضا لوجود مايقلع الانكار كانت احوال الجمل على عكس احوالها عند كون المخاطب منكراً محضا اوموافى حكمه حيث يكون الثانية جيدا فى الغاية لخلوها عن المؤكد والثالثة دونها لوجود المؤكد لافى الغاية ولكونها قريبة من الابتدائى والاولى قبيحة لوجود المؤكد التام (و) كذا ان احطت بما ذكرناه (تقف على اعتبارات النفى) لان من اتقن اعتبارات الاثبات على التمام كان اعتبارات النفى عنده على طرف التمام وقد ضمن المصنف كلامه هذا سوق الاعتذار بأن التعرض لاحوال النفى ٧ ربما يكون فى حكم التكرار (و) كذا تقف (على سبب نزول القرآن على هذه المناهج) اى الطرق المذكورة من اعتبارات الاسناد الخبرى وتفاوت العبارات بتفاوت المقامات واخراج الكلام تارة على مقتضى الظاهر واخرى على خلافه الى غير ذلك من الاعتبارات اللطيفة والخواص الشريفة بحيث ان اتقنها تقف على خبايا فى الزوايا من الخواص والمزايا ﴿الفن

٧ ربما يفضى الى التكرار (امنه)

الثانى ﴾ من الفنون الاربعة من علم المعانى (فى) احوال (المسند والمسند اليه) وقد عرفت الباعث لجمعهما فى فن واحد ❁ واعلم ان مسائل علم المعانى كما عرفت هى معرفة كيفية توفية مقامات الكلام حقها من الخواص وقد يعبر عنها بمصادفة الكلام لما يليق به من المقام والمآل واحد فالواجب على ارباب هذا الفن بيان خواص المسند والمسند اليه وغيرهما وبيان مايقتضى كلا من تلك الخواص من عدة من الاحوال كما تسمع من قول السكاكى واما الحالة المقتضية لكذا وكذا مثلاً الحذف من جملة الاعتبارات ومايقتضيه من المقام اماضيق المقام او الاحتراز عن العبث الى غير ذلك وعلى هذا جميع المسائل يعرفه من استأنس بمصاحبة الكتاب وملأ من مسائله الوطاب ثم ان المصنف جعل احوال المسند اليه على ثلاثة انواع لانها اما ان تلحقهما من حيث وجودهما وعدمهما او من حيث مايعرض ذاتهما لذاتهما او لامر خارج عن ذاتهما اشار الى النوع الاول بقوله (والكلام فى الحذف والاثبات) والى النوع الثانى بقوله (و) الكلام ٩ (فى التعريف بأنواعه والتنكير) وانواع التعريف خمسة المضمر والعلم والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبعضهم عد المضاف الى احد هذه الامور بالشرائط المعتبرة فى النحو قسما سادسا وبعضهم لم يعدوه قسما مستقلاً بل راجعا الى ما اضيف هو اليه والحق انه قسم مستقل لكونه من جملة طرق التعريف (و) النوع الثالث الكلام (فى التوابع) الخمسة التى هى التأكيد والصفة والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف ❁ وانما قدم النوع الاول لما ان الحذف لما كان خلاف الاصل يقتضى نكتة قوية واعتناء بشانه وعقبه بالاثبات المقابل له واما تقديم الحذف على الاثبات فلان الاثبات عبارة عن الوجود اللفظى الحادث وعدم الحادث مقدم عليه ٧ ولا ينافيه ما اشتهر من تقديم معرفة الملكات على اعدامها لان ذلك باعتبار المفهوم ومانحن فيه باعتبار الذوات ثم قدم النوع الثانى على الثالث لانها من الاحوال الثابتة بالوضع والثالث باعتبار التوابع فما بالذات مقدم على ما بالغير ﴿ النوع الاول ﴾ من الفن الثانى (فى الحذف والاثبات) والمراد بالحذف عدم الذكر والتعليل فى الحقيقة لارادتك عدم الذكر فلا يرد ان العدم كيف يكون معللاً ❁ واعلم ان المعانى كما مر مراراً هى معرفة كيفية تطبيق الكلام على الخواص التى تقتضيها الحال فلا بد من ذكر كل خاصة وعد ما يقتضيها من المقامات وذلك لان كل خاصة لها مقامات كثيرة تقتضيها فوظيفة ارباب المعانى عد الحالات المقتضية لكل خاصة خاصة مع ان تلك الحالات لاتقف عند حد بل لاتكاد تتناهى ولهذا يشيرون بعد تفصيلهم الاحوال الى ما يشعر بكثرتها بقولهم الى غير ذلك من الاحوال او قولهم واما الاغراض أخر والعجب ان المصنف قد اخل بهذه الاشارة ٣ ولا بد منها ❁ ثم اعلم ان الحالات المقتضية هى العلل لايراد كل تركيب على وجه مخصوص

٣ بل حصرها فى عدد مثل اثنى عشر وغيره

الحادث فى العدم الاصلى مسلم واما فى العدم اللاحق فلا وكون تقدم المسند هو العدم الاصلى وان سلم لكن لانسلم ذلك فى المسند اليه وذلك لكونه عمدة عظمى فى الكلام يصير كأنه اتى به ثم حذف حتى قال بعضهم اختاروا الحذف فى المسند اليه والترك فى المسند لان المسند اليه لكونه عمدة لايمكن تركه بل يصير مذكورا ثم حذف بخلاف المسند حيث يمكن تركه قلت عدم المسند اليه ليس ايضا الا عدما اصليا وماذكروه من كونه عدما لاحقا فأمر اعتبارى بالنظر الى كونه عمدة لا امر حقيقى واما ايرادهم الحذف فيه للاشعار الى ماذكر فيكفى فيه الاعتبار المذكور لكونه نكتة خطابية ومنهم من جعل اختيار الحذف فى المسند اليه والترك فى المسند لمجرد التفنن بناء على استعمال الترك فى المسند اليه ايضا فغير جيد اذ النكتة المرجحة اولى من نكتة التفنن اذ لا يلزم فى النكت الخطابية الاطراد لكونها عللا مرجحة لا موجبة

من الخواص المناسبة لها وتلك العلل اما مصححة ومجوزة لمعلولاتها وهذه هي وظيفة علماء النحو الباحثين عن مصححات التراكيب واما مرجحة لها فالراجح بحسب المقام لما كانت واجبة عند البلغاء يسمونها عللاً موجبة فوظيفة ارباب المعاني هي التعرض لهذه العلل نعم قد يتعرضون في اثنائها للعلل المصححة ايضاً اما لتعميم الفائدة اولتوهم اخلال ارباب النحو بها وقد يتركون في بعض منها اعتمادا على ماعرف في النحو وتحرزاً عن خلط مسائل العلوم بلاضرورة داعية اليه ❀ ثم اعلم ان العلل المرجحة على قسمين احدهما العلة الحاملة ويسمى الباعثة وهي التي يرجح التركيب المخصوص فقط وثانيهما العلة الغائية وهي التي يكون الغرض من التركيب حصولها والقسم الاول نفسه مرجح واكثر مايستعملونه باذاوهي هذا القسم والقسم الثاني انما يكون مرجحا بعد اقتضاء المقام ذلك الغرض ولذلك تراهم يقولون والمقام مقام كذا في بعض المواضع وان تركوا في البعض لظهوره وا كثر مايستعملونه باللام اوبما ينبئ عن التعليل والباعث على ذلك ان العلة انما تكون حاملة للمتكلم على شيء اذا تعين ذلك الكلام فحينئذ يلزم اقتضاء المقام ذلك فيستغنى عن التصريح بذلك بخلاف القسم الثاني لان كون الشيء غرضاً انما يمكن اذا لم يتعين ذلك الاحتمال فلذلك وجب التعرض لاقتضاء المقام وماتسمعهم من اطلاق العلة الموجبة فانما هو على القسم الاول لكن ليس بمعنى عدم صحة مقابله مطلقا حتى يكون خارجا عن نظر الفن بل بمعنى عدم صحة مقابله في هذا المقام فيكون معتبراً في علم المعاني وانما يسمون القسم الثاني مرجحا لانه غير واجب بحسب المقام فقط بل بحسب المقام وبحسب الغرض معاً فيطلقون الموجب على الاول والمرجح على الثاني مع ان كلاهما مرجح بحسب اصل الكلام وموجب بحسب المقام فرقا بينهما بأن في الثاني يجب انضمام الغرض دون الاول هذه فائدة جليلة فاحفظها (فالحذف) اى ارادة عدم ذكر اللفظ (انما يجوز لقرينة حالية) كقول المستهل الهلال والله بحذف المسنداليه اى هذا الهلال وكقولك خرجت فاذا زيد بحذف المسند اى موجود (اومقالية) كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اى يسبحه رجال فقوله تعالى يسبح قرينة مقالية بحذف المسند اعنى قوله يسبحه وهذه هي العلل المصححة للحذف ❀ والحذف على اربعة انواع امافي المسنداليه وحده اوفي المسند وحده اوفي كليهما معا اوفي المتعلقات ولما كان ٧ حذف المسند والمسنداليه معامن قبيل الايجاز ذكر ثلاثة انواع وجعل الرابع حذف الفعل فقال (ويجيء) اى الحذف بسبب القرائن (في المسند) وحده (والمسنداليه) وحده (وفي الفعل) ٩ وانما خصه بالذكر مع اندراجه في حذف المسند لتخصصه بخواص واحكام لاتوجد في سائر المسندات (و) كذا في (المفعول) اى المفعول به لانه المتبادر عند الاطلاق (وسائر المتعلقات)

٧ و ما قيل لم يتعرض لحذفهما غير صحيح كما لايخفى

٩ قيل كأنه اراد بالمسند مايكون جزأ من الجملة الاسمية حيث جعل حذف الفعل قسيمه ولايخفى مافيه من التكلف فالحق ماذكرناه

والقائل في هاتين القولتين شارح الكتاب سعدالدين الخلال (مصححه)

كغير المفعول به من المفاعيل وكذا الملحق بالمفعول من الحال والتميز وكذا الشرط (سوى الفاعل) ٣ من بين المتعلقات فانه لايجوز حذفه اصلا مستقلاً اذ الكلام فى حذفه مستقلا فلا يرد حذفه بتبعية الفعل وهذا بخلاف فاعل المصدر فانه يجوز حذفه لان المصدر موضوع للحدث وحده بخلاف الفعل (اذ الفعل) وضع (للاسناد المحصل) اى المعين (وهو) اى الاسناد (نسبة) للحدث الى الذات (لاتتحصل) تلك النسبة (الابذكر) الذات الذى هو (المسند اليه) اذ النسبة لاتتحصل ولاتتعين الابتعين المنسوب اليه وقد يعلل بأن يقال اذ النسبة لاتتحقق بدون المنتسبين لكنه فاسد والالماجاز حذف المسند اليه مطلقا بل المسند ايضاً واعترض على كون الفاعل امراً محصلاً بأنه ان اراد كونه محصلاً عند السامع فلانسلم لزومه وان اراد كونه محصلا عند المتكلم فسلم لكن لاينافيه الحذف ونقض ايضاً بالمبنى للمفعول لانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى محصل اللهم الا ان يخصوا الفعل بالمبنى للفاعل وبالمبتدأ ايضاً فان الخبر وضع للاسناد المحصل ايضا فيلزم عدم جواز حذف المبتدأ وانه باطل واجيب عن الاخير بأن الخبر المشتق موضوع للاسناد الى فاعله لاالى المبتدأ وغير المشتق لم يوضع للاسناد المحصل هذا ماذكره ❁ واعلم ان تحقيق المقام يقتضى تمهيد مقدمة تنفعك ههنا وفى مواضع كثيرة وهى ان الاشياء امامن قبيل الذوات المستقلة الخارجية اوالذهنية اومن قبيل المعانى المحتاجة اليها فى قيامها بها ويسمى حدثا باعتبار صدورها عن فاعلها وكل من تلك الذوات والمعانى امّا ان يؤخذ باعتبار التحقق الخارجى أو التحقق الذهنى فاللفظ الموضوع للذوات الشخصية الخارجية يسمى علما والموضوع لها من حيث هى هى بدون اعتبار التشخص يسمى اسم جنس والموضوع للحدث الذهنى يسمى مصدراً وللحدث الخارجى بأن يعتبر نسبته الى الذات يسمى فعلا فحينئذ يعتبر معه المقارنة للزمان لكون الحدث باعتبار نسبته الى الذات بمعنى الحدوث المستلزم للزمان ثم ان الذات المنسوب اليها اما الفاعل اوالقابل للفعل فيسمى الذات فاعلا ٦ والفعل مبنياله اوذات يقع عليه الفعل ويسمى الذات المفعول والفعل مبنياله والموضوع للحدث مع الذات بأن يكون الحدث بمعنى الثبوت فحينئذ يستغنى عن اعتبار مقارنة الزمان يسمى صفات كالمشتقات وغيرها هذا ❁ ثم ان النحويين اصطلحوا على تسمية اللفظ الدال على الامر المستقل بالاسم سواء كان من الذوات كالعلم اومن الحدث من حيث هو من غير اعتبار الحدوث والثبوت كالمصدر اومن مجموع الحدث والذات كالصفات وعلى تسمية اللفظ الدال على الامر الغير المستقل اعنى الحدث القائم بالغير بالفعل سواء كان بطريق الاخبار كالماضى والمضارع اوبطريق الانشاء كالامر والنهى وغيرها ثم انهم

(اعتبروا)

---

٣ والفرق بين فاعل المصدر وفاعل الفعل ان المصدر وضع لماهية الحدث مطلقا لا باعتبار وجوده فى الخارج فلايطلب باعتبار وضعه فاعلا بل طلبه له عقلى بخلاف الفعل فانه وضع للحدث الموجود فى الازمنة الثلاثة ولما اقتضى هذا فاعلا يقوم به ذلك الحدث الموجود دخل الفاعل فى الفعل بحسب الوضع فلابد من ذكره لئلا يفوت غرض الواضع هذا ماذكره بعض الفضلاء وهذا معنى لطيف

٦ كونه الفاعل فى الافعال الاختيارية والقابل فى الامور الغير الاختيارية كقولك مات زيد وغير ذلك

اعتبروا نسبة الحدث والذات معا الى الغير من الزمان والمكان والاضافات وغير ذلك ووضعوا بازائها الالفاظ وسموها حروفا فهي موضوعة وضعا عاما لكل نسبة مخصوصة قائمة بالمنتسبين ولما كانت خصوصية النسبة بخصوصية الطرفين لزم ان لا يتحقق مدلول الحرف الا بتحقق الطرفين فلذلك عرفوه بأنه مادل على معنى في غيره اى على نسبة لا تتعين ولا تتحصل الا بتعينه ❁ ثم اعلم ان الاسناد يقتضى طرفين المسند اليه ولابد ان يكون من الذوات المستقلة اوما فى حكمه فلذلك كان ذلك من خواص الاسم اوما فى حكمه والمسند ولابد وان يكون من قبيل الحدث القائم بالغير كاسناد الفعل اوما فى حكمه كاسناد غير المشتقات كقولك زيد غلام واما الحرف فلما لم يكن له حظ من الذات والحدث ولم يكن فى حكم شئ منهما اصلا لم يكن له حظ من الاسناد اصلا اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان نسبة الفعل الى الفاعل عقلية حقيقية لا تتخلف عنه لا فى المتعدى ولا فى اللازم ونسبته الى المفعول عقلية اعتبارية نشأت من قطع النظر عن نسبته الى الفاعل ثم اعتبار النسبة الى المفعول امكانه ولذلك يقتضيها حقيقة الفعل والا لم يتخلف عنها مع انها قد يتخلف كما فى الفعل اللازم ولا يخفى ان خصوصية الفعل لا تنفك عن خصوصية الفاعل فاذا وضع الفعل لاسناد الحدث المعين الى الذات لابد وان تتعين الذات فى الواقع والا لم تتعين النسبة فلم تتعين مدلول الفعل فحينئذ لابد فى الاخبار عن الفعل من ذكر ما يتحقق به مدلول الفعل اعنى خصوصية الفاعل اما بطريق الاظهار او بطريق الاضمار اذ حذفه يفضى الى بطلان الافادة لمدلول الفعل وذلك لان الفعل لا ينفك عن ملاحظة فاعل ما له والذى يفيده المتكلم للسامع ليس الا خصوصية الفاعل وايضا حذفه يفضى الى عدم كون الجملة الفعلية خبرا اذ كون شئ ما فاعلا لفعل مخصوص لا يحتمل الكذب اصلا فان قولك فاعل ما ضرب صادق قطعا ولابد فى الخبر من احتمال الصدق والكذب فظهر ان الفاعل كما يكون متحصلا عند المتكلم لابد وان يكون متحصلا عند السامع فاندفع النقض الاول واما النقض بالمبنى للمفعول فمدفوع بأنه اذا اخذ الفعل مبنيا له يصير بمنزلة الفاعل فى توقف تحقق الفعل المأخوذ بهذا الاعتبار على تحققه وان لم يتوقف عليه قبل هذا الاعتبار واما الجواب عن النقض بالمبتدأ فكما ذكره المعترض نفسه فى آخر كلامه ولعمرى لقد أدى الكلام فى هذا المقام الى الاسهاب لكن العذر واضح عند اولى الالباب عند تأمل الفائدة التى ذكرناها فى هذا الباب والله اعلم بالصواب (ثم انه) اى الحذف مطلقا اى فى المسند اليه والمسند اعم من الفعل والفاعل وغيرهما وكذا فى المفاعيل وملحقاتها الا انه لم يذكر المفاعيل فى قوله الفن الثانى فى المسند والمسند اليه اكتفاء بالاهم (يترجح) على الاثبات (بوجوه) فهذه اشارة الى العلل الموجبة (الاول ضيق المقام) ٣ عن اطالة الكلام

٣ قيل كل من الضيق والمقام حقيقة فى الاجسام فاستعير لحال توجب الاختصار ✻

٩ قيل في المصراع الثاني اطناب ووجهه ان السائل لما لم ير فيه من العلة ﴿٤٠﴾ كأنه سأل ثانيا فأطنب اظهار الشكوى أو أنه لما اوجز

ولها اسباب كثيرة اما اختلال الوزن اوسآمة المتكلم كما في قوله ❁ قال لي كيف انت قلت عليل ❁ سهر دائم وحزن طويل٩ اذ الظاهر ان يقول انا عليل اوخوف ملال السامع كقول الوزير ما الامر عند حضور السلطان مكان ما امير المؤمنين اوفوت الفرصة كقوله الصياد غزال (والثاني) من العلل الموجبة للحذف (الاحتراز عن العبث) ظاهرا ٧ نظرا الى وجود القرينة والا فالذكر اصل في الكل (نحو) قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) على قراءة المبني للمفعول اذ تقدير الكلام يسبحه رجال فلو ذكر المسند اعني يسبحه لكان عبثا لكونه معلوما من اول الكلام اعني السؤال المقدر وهذا مثال لحذف المسند الذي هو الفعل (وفيه) اي في المثال المذكور على قراءة يسبح على المبني للمفعول (مع ذلك) اي مع الاحتراز المذكور (تكثير الفائدة) بخلاف ما اذا قرئ على المبني للفاعل اذ الكلام حينئذ يكون جملة واحدة تتضمن فائدة واحدة بخلاف القراءة المذكورة ولا شبهة انه متى كان اجمع للفوائد كان ابلغ وتلك الفوائد (بنيابته) اي نيابة الكلام المذكور (عن ثلاث جمل) احديها يسبح له وثانيها السؤال المقدر اعني جملة من يسبحه وثالثها الجواب اعني جملة يسبح رجال (و) كذا (يكون يسبح له ورجال مقصودين) في الذكر غير مستغني عنهما حيث يكون له ورجال فاعلين بخلافه اذا كان الفعل مبنيا للفاعل فان لفظة له حينئذ يكون مفعولا والمفعول فضلة لكن لا بمعنى انه ليس مقصوداً من الكلام اصلا بل بمعنى تمام اصل الكلام بدونه ولا يخفى ان الكلام اذا خلى عن الفضلة صار كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه (و) كذا (بذكر الشئ مجملا) في قوله تعالى يسبح (ثم) ذكره (مفصلاً) في قوله تعالى رجال اي يسبح رجال (وهو) اي ذكر الشئ مجملا ثم مفصلاً (اوقع في النفس) من ذكره مفصلاً في مرة واحدة على تقدير كونه على صيغة المبني للفاعل وايضاً ان الاسناد الاجمالي لما وقع في موضعين اعني في يسبح له وفي من يسبحه لاجرم افاد تكرير الاسناد فكان آكد كما كان ابلغ ❁ وذكر السكاكي ههنا فائدة اخرى وهي ان الكلام لم يكن اوله مطمعا في ذكر الفاعل فاذا ذكر كان كغنيمة من حيث لا يحتسب بخلاف المبني للفاعل فان اوله مطمع في ذكر الفاعل قيل انما لم يذكر المصنف هذه الفائدة لكونها تعارض بقولهم المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ودفع هذه المعارضة ٦ بأن المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز ولا يخفى ان اللذة ادخل في باب البلاغة من الاعز ولهما في فن البلاغة مزيد قبول لا يرجى في غيرها كما يشهد بذلك الذوق على طاعة من الطبع على

اولاخوف ملال المحبوب فلما سأله عن سبب العلة علم ان لا ملالة فيه فأطنب كما هو مقصوده مع المحبوب كذا قيل ❁

٧ وانما قلنا ظاهرا لان المسند اليه مثلا عمدة في الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر اي القرينة المغنية عنه وقيل اولانه قد يحصل معها فائدة خفية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما اقول فيه نظر اذ المراد بالعبث ههنا هو الغنية عن ذكره لدلالة القرينة على المسند اليه لا عدم الخلو عن الفائدة حتى ينتفي كونه عبثا باشتماله على فائدة التنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وامثالهما على انه ان اراد بالقرينة التي يحصل معها الفائدة القرينة المجوزة وذلك لا يفيد فائدة اصلا وان اراد القرينة المرجحة فذلك لا يجتمع مع مرجح الحذف وان اراد اعتبارها بدل قرينة الحذف فذلك لا يجعل ذكره عبثا لا حقيقة ولا ظاهرا على ان القرينة اذا كانت مرجحة لا يكون خفية فلا يصح قول القائل قد يحصل معها فائدة خفية ❁ ٦ الدافع الفاضل الشريف قدس سره ❁

(ان)

٣ وأنما قلنا مزيد شوق بزيادة قيد مزيد كما تركه البعض بناء على ان مجرد التقديم من غير طول يقتضي نفس الشوق كما تقرر في موضعه ﴿ ٩ قال بعض الشراح وفي هذه الاية فوائد أخر وهي انه يجوز ان يسند يسبح الى احد الظروف الثلاثة اعني له وفيها وبالغدو ﴿ ٤١ ﴾ مع اعتبار كون الجار زائدا اوغير زائد واعتبار الاسناد الحقيقي والمجازي واعتبار التقديم والتأخير فيما قدم واخر مثلا اذا اسند يسبح الى الاول ويجعل اللام زائدة كان الاسناد حقيقيا ويكون جزأ من الكلام ومقدما للاهتمام بما هو غير فضلة وقدم ظرف المكان على ظرف الزمان لشدة الاهتمام بايثار تلك البيوت التي رفعت لذكر الله تعالى وتسبيحه فيها واذا اسند الى احد الباقيين ويكون الجار زائدا يكون الاسناد مجازيا وذلك لشدة عناية المسبحين بالعكوف في بيوت الله وملازمتهم اياها للتسبيح فيها جعلت البيوت كأنها مسبحة وكذلك اذا كانت اوقاتهم مستغرقة بالتسبيح جعلت كأنها مسبحة وانما قدم الظرف الاول على هذين الوجهين للاختصاص كأنه قيل يسبح اوقاته تعالى اوبيوته تعالى لوجهه الكريم لالشيء آخر وهذه الفوائد اكثر وادق مما قاله المصنف هكذا قيل فتدبر ﴿ ٧ مثل التبديل والتغيير والحقيقة والمجاز والكناية والاشتراك وغير ذلك ﴿ ٦ والحاصل ان نفس التخييل ليس امرا ظاهريا بل هو امر حقيقي وانما الامر الظاهري هو المخيل لان التخييل في الشيء ليستلزم بناء ذلك الشيء على الظاهر فحينئذ لايصح نفي تعلق قيد الظهور بالتعويل دون التخييل ﴿ (معاني) (٦)

ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضي مزيد شوق ٣ وتمام طلب حتى يفيد عزة بل الوجه في ترك هذه الفائدة هو انها منفهمة من قوله وبذكر الشيء مجملا ثم مفصلا وان لم تكن مندرجة فيه ولايخفى ان المصنف بصدد الاختصار فلا يذكر ماهو في حكم التكرار (الثالث) من العلل الموجبة للحذف (تخييل التعويل) ٩ اى الايقاع في الخيال ان الاعتماد (على شهادة العقل) من غير معاونة الوضع ولما كان الاعتماد في الحقيقة على القرينة دون العقل المحض اورد قيد التخييل (دون) شهادة (اللفظ) اى دون معاونة الوضع كما في الاثبات وكم فرق حاصل (بينهما) اى بين الشهادتين منفردتين لان شهادة العقل حقيقية قطعية وشهادة اللفظ وضعية ظنية والاولى اولى لعدم تخلفها يقينا الانادرا والثانية اضعف لانها قلما تخلو عن احتمال ٧ وان كان الامر بالعكس من حيث الظهور والشهرة قال السكاكي واما التخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين ❁ اعلم ان كلا من الشهادتين المذكورتين لما كان غير تام اذ لايكفي في الترك شهادة العقل بل يدل هو على المحذوف مع دلالة القرينة على اللفظ ولايكفي في الذكر ايضا شهادة اللفظ بل يحتاج الى انضمام العقل قيد الاولى بالتخييل بمعنى ان التعويل على العقل انما هو امر يلقى الى خيال السامع عند الحذف وليس بمحقق وقيد الثانية بقوله من حيث الظاهر اذ الاكتفاء على اللفظ عند الذكر انما هو بناء على الظاهر وهذا مراد من قال ان قوله من حيث الظاهر متعلق بالتعويل على الشهادة الثانية ومنهم من ظن انه جعله متعلقا بالتعويل الاول فقال انه قيد للتخييل دون التعويل اذلم يرد ان التعويل بحسب الظاهر مخيل بل ان هناك تخييلا ناشئا من حيث الظاهر اقول ليس مراد ذلك القائل ان المخيل هو التعويل بحسب الظ بل المخيل خلافه اذ التعويل بحسب الظ على الشهادة الثانية وليس المخيل ذلك بل التعويل على الشهادة الاولى وليس هذا مقيدا بكونه بحسب الظ فالمخيل ليس مقيدا بالظ وما هو المقيد به ليس مخيلا فلا خلل اصلا على ان ماذكره من كون التخييل ناشئا ٦ من حيث الظاهر ان اراد به كون التخييل امرا ظاهريا لاحقيقيا فذلك مما لاحاجة الى التعرض له بل لامعنى له اصلا اذ قصد المتكلم التخييل المذكور واقع في الواقع وان اراد كونه ناشئا من مخيل ظاهري فذلك يرجع الى ما فصل سابقا في كلام ذلك القائل ثم ان المص ترك قيد من حيث الظاهر اكتفاء بالتخييل اذ سكت عن التعويل على شهادة اللفظ عند الذكر بل ذكر ان في الحذف تعويلا على شهادة

العقل من غير مقارنة اللفظ سواء كان التعويل عند الذكر على شهادة اللفظ فقط او مع العقل (الرابع) من العلل المذكورة (تطهير اللسان عنه) اى عن المحذوف لغاية حسنه ودناءته حقيقة اوادعاء وانما حذف ههنا قيد الايهام كما اعتبره السكاكى بناء على ظهور حمل التطهير ههنا على الوهم اذلا تلويث فى ذكر اللفظ حقيقة فلا يمكن حمل التطهير على الحقيقة بخلاف ماذكر من التعويل على شهادة العقل فانه امر محتمل فى نفسه حقيقة لكن لما لم يمكن ههنا وجب ذكر قيد التخييل (ويقرب منه) اى من تطهير اللسان (الحياء من التصريح) اى الحذف استحياء من التصريح باسمه (كما قالت عايشة رضى الله عنها مارأى) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (منى) اى العورة (ولا رأيت) اى العورة (منه) اى من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانما قال ويقرب منه ولم يقل ومنه مع ان كلا منهما على اختيار الحذف لتلوث المحذوف الا ان مدار الحياء على الاحتراز عن الاسماع ومدار التطهير على الاحتراز عن التكلم من غير ملاحظة الاسماع (الخامس) من العلل المذكورة (تطهيره) اى المحذوف (عن اللسان) لغاية شرفه وعظمته وفخامته حقيقة اوادعاء (السادس) من العلل (امكان الانكار ان احتيج اليه) وهذا وان كان بعد دلالة القرينة على المحذوف لكن لما كان دلالة القرينة ظنية ٤ صارت قابلة للتشكيك بسبب الانكار (السابع) من العلل (تعينه) اى المحذوف (للخبر) الظاهر انه اراد بالخبر معنى الاخبار الحاصل من الاسناد لا خبر المبتدأ اذ المصنف عمم الكلام للمسند اليه والمسند معا فالمراد بالمحذوف مايعمهما واراد بالتعيين ان لايصلح المذكور الا للمحذوف اما (حقيقة) كقولك خالق لما يشاء وفاعل لما يريد اى الله سبحانه وتعالى او (ادعاء) كقولك ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ اى الامير لكن ادعاء اذ يحتمل غيره حقيقة فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له يكون حذفه للاحتراز عن العبث قلت الاحتراز عن العبث اعم فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وجاز ان يقصدا معا وكذا الحال فى النكت الممكنة الاجتماع ٨ (الثامن) من العلل (اتباع الاستعمال) الوارد على تركه دون نظائره فيكون سماعيا كقولك رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم بتقدير هذه فى كليهما وهما سماعيان لا يقاس عليهما او على ترك نظائره ايضا فيكون قياسيا كقولهم الحمد لله الحميد بالرفع على المدح تقديره هو الحميد (نحو نعم الرجل زيد) وهذا مثال للحذف القياسى وتقديره نعم الرجل هو زيد عند بعضهم فقولهم نعم الرجل جملة فعلية فلما قيل نعم الرجل توجه ان يقال من الرجل فقيل زيد اى هو زيد فهذه جملة اسمية والمجموع جملتان وعند بعضهم المخصوص بالمدح اعنى زيد مبتدأ وماقبله اعنى الجملة الفعلية خبره واستغنى عن العائد لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمر وانما أخر المسند اليه ليحصل التفسير بعد الابهام الذى هو الابلغ فى مقام المدح و هذا هو الباعث فى وضع

(الرجل)

---

٤ قيل ونظيره ذكر الشيء بوصف محتمل للمراد وغيره حتى يأمن عن الغائلة ولا يكذب ايضا كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض من الكفار عن النبى صلى الله عليه وسلم انه رجل يهدينى السبيل فانه صادق لانه يهديه سبيل الدين مع انه يأمن من مكرهم حيث يمكن ارادة سبيل المدينة ومن هذا القبيل ايضا ماسأله بعض روافض الملوك عن الامام ابن الجوزى امتحانا له حيث قال من افضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى ابنته عنده فان الضمير الاول ان رجع الى الموصول صار المراد ابابكر رضى الله عنه وان رجع الى النبى عليه السلام صار المراد عليا رضى الله عنه وهذا من الطف الاجوبة ولهما نظائر كثيرة يعرفها من تتبع كتب المحاضرات ٠ ﴿

٨ وانما قلنا الممكنة الاجتماع احترازا عن النكت التى لايمكن اجتماعها كتطهير اللسان عنه وتطهيره عن اللسان وغير ذلك ﴿

٩ قيل يجوز ان يراد باحتمال امرين ان يراد امران في المسند على تقدير حذف المسند اليه بحيث لولم يحذف لتعين احد الاحتمالين وكذا الحال في العكس مثال حذف ﴿٤٣﴾ المسند اليه مع احتمال الامرين قوله تعالى طاعة معروفة لانه ان قدر الذى

الوجل موضع المضمر اذ الظاهر ابلغ فعلى هذا لا حذف فيه اصلا (و) نحو (ضربى زيدا قائما) وهذا مثال للحذف القياسى ايضا اذ من قاعدتهم ان المبتدأ اذا كان مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كأفعل التفضيل المضاف الى المصدر وبكون مضافا الى الفاعل او المفعول وبعده حال من احدهما او منهما جميعا وبكون المصدر عاملا في مفسر صاحبهما يجب حذف خبره لدلالة القرينة على تعين الخبر وقيام غيره مقامه فتقدير الكلام عند البصريين ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل لقيامه غيره مقامه وحذف اذا كان لقيام الحال مقام الظرف وتفصيل المقام في علم النحو (و) نحو (سقيا) اى سقاك الله سقيا (و عجبا) اى عجبت عجبا وهذان مثالا ن لحذف المسند اعنى الفعل اصالة والمسند اليه اعنى الفاعل تبعا حذفا سماعيا (و) نحو (الاحظية فلاالية) حظية فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها حظوة بالكسر والضم والية فعيلة بمعنى فاعلة من الالو بمعنى التقصير اى ان لم يكن لك فى النساء حظية اى ذات حظ منك لعدم ملايمة طبعهن اياك فانى غير مقصرة فى القصد بالحظوة فحذف المسند من الشرط والمسند اليه من الجزاء حذفا سماعيا وان كان فى المورد قياسيا حيث وجدت قرينة دالة على المراد هنالك ولما وجب عدم تغيير الامثال حذف فى المضرب ايضا فصار علة الحذف اتباع الاستعمال ❁ واصل المثل ان رجلا كان لايحظى عنده امرأة ولما تزوج قائلة المثل لم تأل جهدا فى ان تحظى عنده فلم ينفع بل طلقها فقالت المثل ويضرب فى كل قضية لم يقصر فيها الانسان ولكنها امتنعت لعارض من غير جهته ويروى المثل على النصب فالتقدير ان لا اكن حظية فانى لم اكن مقصرة (الناسع) من العلل (اختبار) المتكلم (السامع) فى تنبهه للمحذوف مع وجود القرينة اى هل يتنبه للقرينة ام يقتضى التصريح (و) اختبار (قدر تنبهه) عند القرائن الخفية هل يتنبه سريعا ام لا وهل يتنبه لمثل هذه القرائن ام يقتضى قرائن واضحة (العاشر) من العلل (تكثير الفائدة) للسامعين (باحتمال امرين) من حذف المسند او المسند اليه ٩ (ومنه) قوله تعالى (فصبر جيل و) قوله تعالى (طاعة معروفة) فعلى الاحتمال الاول تقديرهما صبر جيل اجل وطاعة معروفة امثل اى اولى بكم من هذه الايمان الكاذبة وعلى الثانى صبرى صبر جيل وطاعتكم طاعة معروفة بالقول دو ن النية والفعل (الحا دى عشر) من العلل لكن فى حذف المفعول خاصة ٧ اعلم ان تعلق الفعل المتعدى للمفعول ضرورى فى نفسه لكن ان قطع النظر عن تعلقه بالمفعول اصلا فهى المسمى بالا طلاق وان لوحظ تعلقه

يطلب منكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة بالافعال كما يفعله المؤمن وهى الطاعة بالحقيقة وان قدر امركم اى شانكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة اى مشهورة عند الناس بالاقوال وليست بطاعة حقيقة اذ المخاطب فى الاية المنافقون واما قوله تعالى فصبر جيل ان قدر المسند فالتقدير ان استيلاء داعية الحكمة على داعية الشهوة اجل للنبى من العكس وقرينة حذف المسند اليه فيه هى ان امر النبى وشانه الصبر على الطاعة وعن المعصية ولا يخفى ان القرينة ما يدل مطلقا على معنى معين مطا بق للمقام ظاهرا لا على القطع ❁

٧ قيل الفعل الذى حذف مفعوله اما ان يعتبر تعلقه به او يعتبر عدم تعلقه به اولا يعتبر شئ منهما فهذه ثلاثة اقسام فقد عبر عن الاول بقصد التعميم وعن الاخيرين بقصد الا طلاق وفرق بين الاولين ان المقصود الاولى فى الثانى نفس الحقيقة ويلزم منه التعميم فى افرادها وفى القسم الاول المقصود الاولى وهو التعميم فى المفعول ولا يخفى عليك ان عدم اعتبار شئ منهما قد يجتمع مع ذكر المفعول فلا يكون من اقسام حذفه وان اردت غير هذا فينحصر فى ان يعتبر شئ منهما فلا قسم ثالث هناك نعم يوجد قسم ثالث باعتبار خصوصية المفعول واطلاقه كما فعلناه واما الفرق الذى ٧

بالمفعول لكن لايذكر خصوصية المفعول فهوالمسمى بالتعميم وان لوحظ تعلقه بالمفعول المخصوص ولم يذكر فله علل مرجحة سنذكرها لكنها تركها المصنف لظهورها ولكونها مفهومة من العلل السابقة العامة للمسند والمسند اليه والمفعول كما مر وانما غرضه ههنا ذكر مايختص بحذف المفعول من العلل فلذلك اقتصر على القسمين الاولين من الاقسام الثلاثة فأشار اولا الى القسم الثانى فقال (ان يقصد بحذف المفعول تعميم الفعل) لكل مفعول مخصوص معلوم جنسه فى ضمن الفعل ولكن لايوجد قرينة على مفعول معين اذلو وجدت لكان المفعول فى حكم الملفوظ فيفوت التعميم فحينئذ يحتمل جميع خصوصيات ذلك الجنس بناء على ان تقدير بعض دون بعض تعود الى ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فيكون جميع الخصوصيات منوية والالم يحصل التعميم ولايكون مقدرة والالم يحصل الاختصار اذالمقدر كالملفوظ والحال ان الغرض ههنا هو التعميم مع الاختصار مثلا اذا قلت فلان يعطى يفيد فى المقام الخطابى انه يعطى كل احد كل شئ وهذا من انواع سحر الكلام اذ يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى ثم اشار الى القسم الاول بقوله (او) ان تقصد بحذف المفعول (اطلاقه) حيث لايقدر ههنا لاالخصوصيات ولا المفعول العام لما ذكر ولايكون مع ذلك منوية على خلاف القسم السابق اذ مدار الاطلاق على الاحتراز عن التعميم ايضا بل ينزل الفعل هناك منزلة اللازم فيقصد الى نفس الفعل ثم ان المصنف اورد مثالا للتعميم فقال (قال الله تعالى وتركهم) اى المنافقين (فى ظلمات لايبصرون) فلايقدر شئ من المبصرات ومن جنسها لكن المنوى انهم لايبصرون شيئا وأورد مثالا للاطلاق بقوله تعالى (ان فى ذلك لآيات لقوم يعقلون) اى يتصفون بالعقل من غير ملاحظة متعلق للتعقل نظير قولك يذهبون ويجوز ان ينوى مفعول مخصوص محذوف لدلالة القرائن الحالية عليه واكثر فواصل القرآن واردة على كلا الاحتمالين ❁ثم ان لحذف المفعول عللا أخرى❁منها قصد مجرد اختصار كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله❁ومنها البيان بعد الابهام كقولك لوشئت جئت اى لوشئت المجئ جئت وهذا اذالم يكن فى تعلقه بالمفعول غرابة والالم يحذف كقوله❁فلم يبق منى الشوق غير تفكرى❁فلوشئت ان ابكى بكيت تفكرا ❁حيث صرح بقوله ان ابكى لان فى بكائه للفكر بسبب فناء غيره بالكلية غرابة لايتفطن عليها لولم يصرح بها❁ومنها دفع توهم خلاف المراد من اول الامر كقوله❁وكم زدت عنى من تحامل حادث❁وسورة ايام حززن الى العظم❁فلوقال حززن اللحم لربما توهم الحز فى بعض اللحم ولم ينته الى العظم ❁ومنها القصد الى ماذكره ثانيا اظهارا لكمال العناية بوقوع فعل آخر على صريح لفظه كقوله❁ كم طلبنا فلم نجدلك فى السودد والمجد والمكارم مثلا❁ اى طلبنا لك مثلا

٧ ذكره بأن معنى القصد الى نفس الحقيقة ان اراد حقيقة الفعل فحينئذ يكون بمنزلة اللازم فينا فيه التعميم وان اراد حقيقة المفعول فذلك عين القسم الاول فتأمل وان اراد بالحقيقة حقيقة الفعل وبالافراد افرادها ايضا فذلك خارج عن الغرض فى هذا المقام اذ الكلام فى عموم المفعول واطلاقه لاغير ❁

فحذف لان قصده ان يوقع عليه نفي الوجود ❁ ومنها استهجان التصريح وقد مر (الثاني عشر) من علل حذف المفعول (رعاية فواصل الآي) اي القصد الى رعاية أواخر الآيات اذ الغرض متقدم في التصور على الحذف ونفس الرعاية متأخرة عنه والفواصل جمع فاصلة والمراد بها مقاطع القرآن لقوله تعالى كتاب فصلت آياته وقد يطلق عليها في غير القرآن السجع ولكونه في الاصل يدير الحمام تورعوا عن اطلاقه على مقاطع القرآن ورعاية الفواصل مما استحسنه البلغاء حتى رجحوا لاجلها الحذف على الاثبات (نحو) قوله تعالى (ماودعك ربك) اي ماقطعك قطع مودع (وماقلى) اي ما ابغضك كما ظن المشركون حيث انقطع عنه الوحي مدة حين سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله اوحين كان في بيته جرو كلب ولم يدخله الملك لذلك وانما حذف مفعول قلاك رعاية للفواصل السابقة والآتية ثم ان المصنف بعد ما فرغ عن ذكر علل الحذف شرع في ذكر علل خلافه اعني الاثبات فقال (والاثبات) مطلقا اي سواء كان في المسندين او غيرهما (يجب عند عدم القرينة) والا لم يفد الكلام ❁ واعلم ان الانسب للمصنف ذكر العلة المصححة قبل المرجحة لكنه انما تركها لظهورها واما وجوب الاثبات فان اراد به ما يرادف الرجحان كما يطلقون الموجب على المرجح فيتجه عليه ان هذا بعينه الوجه الاول من العلل المرجحة التي سيذكرها وان أراد به ما يقابل الجواز بمعنى عدم صحة الترك فذلك وان كان خارجا عن العلل المرجحة والمصححة بناء على انهما عند وجود القرينة وهذه عند عدمها لكنه ليس من مسائل هذا الفن لا اصالة ولا استطرادا اذ الكلام فيه في العلل المرجحة وذلك ايضا ليس مما يستحسن ذكرها استطراداً اذ الرجحان يتوقف على معرفة الجواز ولا يتوقف على معرفة عدم جواز خلافه وايضا ان علم المعاني متمم علم النحو ٧ فما لا يجوز بحسب النحو لا يدخل فيما يتوقف عليه هذا العلم فيمتنع عن ذكرها الاستحسان ثم فصل العلل الموجبة بقوله (ويترجح) الاثبات على الحذف (لوجوه) اثنى عشر عدد وجوه الحذف (الاول) من تلك الوجوه (كونه) اي الاثبات (الاصل) عند وجود القرينة لان الاصل في الكلام ذكره بالتمام (مع عدم الصارف) عن الاثبات من مرجحات الحذف وانما صرح بعدم مرجح الحذف مع انه فهم من قوله يجب عند عدم القرينة اهتماما والا فرجحان الاثبات مستلزم لجوازه وجوازه يمنع رجحان الحذف (الثاني) من تلك الوجوه قصد (زيادة التقرير) والايضاح اذ اصل التقرير حاصل من القرينة ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة في المعطوف (الثالث) منها (الاحتياط) في فهم السامع

٧ و يؤيد هذا الكلام ما رأيته في بعض الحواشي من ان مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن ان يتأتى بعد صحة التركيب ومالا يصح التركيب الا به ليس بمقتضى الحال عندهم ومن ههنا يظهر الفرق بين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فتدبر منه

(لقلة الثقة بالقرائن) اضعف دلالتها على المحذوف وذلك اذالم يكن المخاطب فهما فلايعارضه ماذكر من رجحان شهادة العقل وكون لسان الحال افصح من لسان المقال لان ذلك عند كون المخاطب ذا طبع قوى وذكاء بهى (الرابع) منهـا (ان لايتمكن السامع من ادعاء عدم التنبه له) اى لذلك المثبت اذلوتركه لعله يدعى عـدم معرفة مراده عند المؤاخذة وان كانت القرائن واضحة بناء على امكان الغفول عنها (الخامس منها (الاستلذاذ) بذكره مثل قولنـا الله خالق كل شئ والله رازق كل حى مع ان تعين الخبر له قرينة واضحة له مع انضمام قرينة العطف فى الثـانى وهذا اعم من لذة المتكلم لماقيل من احب شيئا اكثر ذكره اولذة السامع كذكر المعشوق عند العاشق باسمه عند وجود القرائن وعلى الاخير يقدر المضاف اى قصد الاستلذاذ (السادس) منها (التبرك) بذكره مع وجود قرائن مغنية عن ذكره كما فى الوجه السابق ويفرق بينهما بأن التبرك انما هو بملاحظة عود النفع الى الذاكر كما فى ذكر اسم الله تعـالى وذكر اسماء انبيائه واوليائه والاستلذاذ بدونها ولهذا الفرق الخفى عطف السكاكى هذا الوجه على الاول بالواو دون اوكما فى البواقى ظنامنه الاتحاد مآلا (السابع) منها قصد (التعجب) بذكره مع اغناء القرائن عنه كما فى قولك صبى يقاوم الاسد وهذا وان كان حاصلا مع القرينـة بدون الذكر لكن حصوله بطريق المفهوم لابطريق السـياق فاذا قصد الحصول بطريق السـياق يترجح الذكر (الثامن) منهـا قصد (التعظيم) بذكره مع القرينه المصححة للحذف وانما ترك المصنف ما أورده السكاكى من قوله والمقام مقام ذلك اذلااختصاص لهذاالقيد بهذا المقام بل جار فى كلها ماتقدم منها وماتأخر وقد أشرنا اليه سـابقا فتذكر وقصـد التعظيم كما فى بعض الاسـامى كمحمد وفى بعض الالقاب وذلك ظاهر وفى بعض الكنى كأبى فضل (التاسع) منهـا قصد (الاهانة) بذكره مع جواز الحذف لوجود القرينة المصححة له والمقام مقـام الاهانة كما فى اضداد ماذكر كأبى جهل وغير ذلك ۞ واعلم ان المصنف لماعمم العلل للمسند والمسند اليه وغيرهما اراد بالتعظيم والاهانة ايضا مايعمهما خلافا للسـكاكى حيث خصهما بالمسند اليه لكنه ليس كذلك لانك اذا قلت الملك مع علوشـانه متعلم يفيـد تعظيم المتعلم وكذا اذاقلت كل عامى يقول كلاما موزونا مقفى فهو شاعر فانه يفيـد اهانة الشاعر الى غير ذلك من الامثلة (العاشر) منها قصد (بسط الكلام افتراصا) اى لانتهاز الفرصة واغتنام الوقت (لاصغاء السامع) حيث يكون الاصغـاء مطلوبا لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباب (نحو) قوله تعالى (هى عصـاى اتوكأ عليها الآية) اى وأهش بها على غنمى ولى فيها مارب أخرى فى جواب ماتلك بيمينك ياموسى ۹ اذيكفى لموسى عليه السـلام فى الجواب ان يقول عصـا الاانه ذكر

۹ واختار تلك مع قرب المشار اليه اما لتحقيره بالنسبة الى جناب كبريائه اوللتعظيم لاشتمالها على الامور العجيبة والمنافع الكثيرة ـ منه

٦ ومن تلك المآرب انه اذا احتاج الى الطعام ضرب بها الارض فيخرج مايأكل يومه وكان اذا قاتل عدوه يظهر على شعبتيها تنينان يتناضلان وكان يضرب على الجبل الصعب الوعر المرتقى وعلى الحجر والعشب والشوك فيتفرج له واذا اراد العبور من النهر ضرب عليه فانفلق وكان يشرب من احدى شعبتيها العسل ومن الاخرى اللبن وكان اذا اعيا يركبه فتحمله أي موضع شاء من غير ركض ولاتحريك رجل وكانت تدله على الطريق ويحذره من اللصوص وتقاتل العدو ويفوح منها الطيب اذا احتاج اليه وكان يضعها على عاتقه وعلق عليها جهازه ومتاعه وطعامه وسقاءه ﴾ ٧ قال بعض من شراح الكتاب من تلامذة المصنف ﴿ ٤٧ ﴾ ان المصنف لما لم يرتض ماذكره السكاكى سألته عن تحقيق هذا المقام فأفادان السؤال اذا كان واردا على شئ ظاهر فذلك السؤال انما توجه الى امر يتعلق به بحسب مقتضى الحال والا كان عبثا لظهوره كما اذا سألت شخصا عن لبس ثياب السفر بقولك ماهذا الثوب فانك لاتسأل عن نفس الثوب وماهيته بل انما سألت عن سبب لبسه فكأنك قلت ما سبب عزيمتك فجواب اللابس حينئذ ان يقول اريد سفر كذا ولو أجاب بأنه كتان مثلا عد لاغيا فكذلك ههنا لما كان السؤال عن امر ظاهر فيكون متوجها الى مايتعلق بالعصا من منافعها فكأنه قال ماتفعل بما فى يمينك ياموسى فلذلك قال هى عصاى اتوكأ عليها الاية فان قلت لو كان قوله تعالى وماتلك بيمينك سؤالا عما لايتعلق بالعصا لكان حق الجواب ان يقول اريد ان اتوكأ عليها واهش بها على غنمى ولكان قوله هى عصاى ضايعا غير مطابق للسؤال كما فى السؤال عن لبس ثياب السفر قلت هذا السؤال وان كان عما يتعلق بالعصا لكنه تعالى لما علم انه سيرد عليها الصورة الثعبانية عند سحر السحرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى بمشاهدة الصورة المنكرة التى ليس بعهدها فأراد تثبيت ماهيتها وعوارضها فى نفسه لئلا يدهش عند ورودها عليه فلذلك قال ماتلك ليجيب عن ماهيتها ايضا كما يجيب عن منافعها لزيادة التثبيت فحاصل معنى الجواب حينئذ هى عصاى اعرفها بالذات والعوارض وان صورتها مقررة فى نفسى لاينفع الامنافع امثالها فانى قديما اتوكأ عليها واهش بها على غنمى ولى فيها مآرب اخرى هذا كلامه ﴾

المسند اليه اعنى هى واضافه الى نفسه افتراصا للاصغاء ثم ذكر السكاكى ان موسى عليه السلام زاد على ذكر المسند اليه أوصافا عديدة فى ضمن جمل ثلاث للبسط المذكور وتلك الجمل التوكؤ والهش والمآرب الاخر لكنه مع ذلك اختار الاجمال فى قوله ولى فيها مآرب اخرى لئلا يخرج البسط مخرج الاسهاب وتلك المآرب انها تطول بحسب طول البئر فيستقى بها وتصير شعبتاها دلوا وان شعبتاها تتقدان بالليل كالشمعتين وانه عليه السلام اذا اشتهى ثمرة ركزها فأورقت واثمرت وانها كانت تحمل زاده وتجرى معه وتحارب السباع اذا قصدت الغنم وتتكلم معه اذا استوحش من الوحدة واذا ضربها على الارض ينبع منها الماء واذا نام كانت تحرسه عن الهوام باذن الملك العلام ٦ ثم ان المصنف اشار الى ضعف ماذكره السكاكى باسناده الى قائل مجهول حيث قال و (قيل ولذلك) اى ولاجل البسط افتراصا (اتبع) موسى عليه السلام (ما اتبع) من الاوصاف العديدة ٧ ووجه الضعف ان البسط لمجرد الافتراص خارج عن دأب البلغاء مع انه ربما يعد جراءة فى حضرة ذى الجلال والجبروت بل الوجه فى ذلك ان السؤال عن الجنس بكلمة ماليس لاستحضار ماهيته فقط لظهورها بل لاستحضارها مع صفاتها ليظهر المباينة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام ذلك أجاب بأنها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وغير ذلك من المآرب فليس هناك بسط للافتراص بل جواب بما سئل بقدر السؤال ويمكن أن يقال ان البسط لمجرد الافتراص امر واقع بين العقلاء ومقبول عند البلغاء بل يستحسنه كل الطباع وايضا ان البسط اذا قارن الرغبة من السامع لايكون مذموما ولايعد جراءة كما فيما نحن فيه وانما المذموم ما اذا قارن سآمة السامع وملامته نعم التوجيه المذكور الذى هو مختار صاحب

الكشاف ادق واليق بالمقام من توجيه السكاكى لكن اين هذا من الضعف وما اسندوا اليه من الزيف (الحادى عشر) من الوجوه المذكورة قصد (التصريح فى المسند بالاسم للثبات) اى ليستفاد منه الثبات صريحا لان اصل الاسم الصفة اوغير الصفة الدلالة على الثبوت اما فى غير الصفة فان كان دالا على الذات اوعلى الحدث فقط فظاهر واما فى الصفة التى هى الدالة على كليهما فلعدم مقارنة الزمان فى مدلولها كما مر فيما سبق لكن المراد بالثبوت معنى عدم التجدد لا معنى الدوام والاستمرار والا لزم التناقض البتة فى قولك زيد قائم وقاعد لاتحاد الزمان لكن يجوز اجتماعهما فى الصدق بمعنى انه قائم امس وقاعد اليوم مع بقاء معنى الثبوت (او) التصريح (بالفعل للتجدد) اى ليستفاد التجدد صريحا فان الفعل يدل بوضعه على الحدث المقترن بالزمان وهو المعنى بالحدوث والتجدد كقولك قام زيد وقد يراد ثبوت النسبة التجددية فيقال زيد قام والفرق واضح هذا بالنسبة الى مطلق الفعل واما بالنسبة الى الخصوصيات فلابد من انضمام اغراض أخر اشار اليها بقوله (اولتعيين احد الازمنة) الثلاثة اى الماضى الذى هو الزمان السابق على زمان التكلم والمستقبل الذى هو الزمان الذى سيجئ بعده والحال الذى هو الزمان المقارن لزمان التكلم ولايلزم كونها آنا مشتركا بين الزمان الماضى المستقبل كما يقوله اهل المعقول بل المراد عند اهل العرف قطعة من الزمان ومقدارها بحسب الافعال اذ يقال يأكل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ولما امكن تقييد الاسم بأحد الازمنة بتصريح الزمان كقولك زيد قائم امس اوغدا اوالآن قيده بقوله (باختصار) لاخراج ذلك اذ ليس فيه اختصار الفعل ثم ان السكاكى جعل التخصيص بأحد الازمنة باختصار علة منضما الى افادة التجدد حيث قال مع افادة التجدد لكن لما كان كل منهما علة مرجحة مستقلة لايراد الفعل وان لم ينفك كل منهما عن الآخر بحسب الوجود عطف المصنف بينهما بأو وخالف فيه السكاكى (او) التصريح (بالظرف للاحتمال) اى ليتحمل الثبوت اذا قدر اسم كحاصل والتجدد اذا قدر فعل كحصل والمآل تكثير الفائدة بهذا الاحتمال كذا قيل ويمكن ان يقال ان التصريح بالظرف عند احتمال الثبوت والتجدد فى خصوصية الفعل بأن لايعلم شئ منهما على التعيين هذا كله بعدما وجد قرينة على المسند ثم ان ما ذكر اذا انضم اليها ارادة تعيين خصوصية تلك العبارات المقدرة يصرح به مثلا اذا اريد ان ثبوت المسند بطريق التجدد اوالثبوت المقابل له يصرح بالثبوت المقدر على أحد الطريقين كقولك زيد يثبت له العلم فى صورة التجدد وزيد ثابت له العلم فى صورة خلاف التجدد وغير ذلك من العبارات * واعلم ان المصنف ذكر العلة المقتضية لكون المسند

(جملة)

جملة فعلية او اسمية اوغيرهما ولم يذكر العلة المقتضية لكونه جملة على اطلاقها لامكان الوقوف عليه بعد التأمل فيما ذكره لكنا نذكر ماذكره السكاكي ههنا لكونه من مشكلات كتابه وهو ان المسند انما يكون جملة اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب لابالتكرير واداة التأكيد والمراد بالتقوى ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة واما اذا كان المسند جملة اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم كما سيجئ ان شاء الله تعالى واذا كان المسند سببيا وفسره السكاكي بقوله وهو ان يكون مفهومه مع كونه محكوما عليه بالثبوت لماهو مبنى عليه اوبالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ماهو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما اونفى عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه منطلق اوانطلق والبر الكر منه بستين * قيل المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيا ان يكون المسند السببي هو الجملة نفسها اعنى جملة ابوه منطلق مثلا والمفهوم من تعريفه ان يكون المسند السببي نفس منطلق واجيب بأنه يطلق على كل منهما فأراد بالمسند اولا المعنى الاول وبضمير مفهومه المعنى الثانى على طريقة الاستخدام والتحقيق ان المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيا انه اذا كان فى الكلام مسند سببي يكون المسند جملة وبالجملة اراد بالمسند معنى الحدث وبكونه سببيا ان يكون قائما بشئ بسبب قيامه بشئ آخر فيقال لقيامه بالشئ الآخر جملة صغرى وبالشئ الاول جملة كبرى لانه اراد بالمسند غير ما اراد بضميره فلا استخدام * قيل انهم قاسوا المسند السببي بالوصف السببي فيقتضى ان يعد مثل زيد كريم ابوه مسندا سببيا كما يعد مثل هذا رجل كريم ابوه وصفا سببيا اقول هذا القياس من حيث تعليق ما ثبت لشئ فى نفسه على غير ذلك الشئ ولا يلزم من ذلك اتحاد كيفية الثبوت اذ الثبوت فى قولك رجل كريم ابوه بالوصفية وفى زيد كريم ابوه بالاسناد * ثم ان للمسند السببي قسما آخر وهو ان يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى مابعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليقه على ماقبله بنوع اثبات اونفى لكون مابعده بسبب عماقبله نحو عمرو ضرب اخوه لاشيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه اومضروب اوكريم * واعلم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا على مقتضى تعريفه ولا فعليا لخروجه عن تعريفه بقوله لاشيئا متصلا بالفعل الا ان الحق كونه سببيا لكن السكاكي عرف السببي بما هو الاخص من اصل تعريفه ليستلزم كونه جملة وايضا نحو انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد به التقوى لكن الحق ان افادة التخصيص لاينفك عن التقوى تبعا ولذلك قالوا يفيد التخصيص بدون اداة الحصر واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فخارجة عن الضابطة المذكورة فى كون المسند جملة واما زيد اخوه عمرو فليس خارجا

عن السببي لعدم التعليق فيه بالاول لكونه جامدا فدفوع بأنه مأول بكونه مسمى لعمرو فليس بجامد معنى واما نحو زيد ضربته اوضربت غلامه اوقام عمرو فى داره فليس فاعل الفعل فى هذه سببا مماقبله لكن يجب درجها فى التقوى فلايلزم الواسطة وذلك لماسيأتى من ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة على ماسيجيء قال السكاكى وهذا يطلعك على ما اطبق عليه النحاة من انه لابد فى الخبر الجملة من ذكر مرجع الى المبتدأ لفظا اوتقديرا وذلك لاقتضاء التقوى ذلك ومن ان الجملة بعد ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه ومن نيابة تعريف الجنس عن الضمير فى نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم عنه اى نيابة الاستغراق عن الضمير هذا (الثانى عشر) من تلك الوجوه (التعريض بغباوة السامع) حيث لايفهم القرائن ولايتنبه الابالدلالات الوضعية * واعلم ان ههنا وجوها أخر ذكروها وليس غرضهم بعد حصر الاغراض اذ الاعتبارات لاتكاد تتناهى بل ذكر مااستخرجوه بقدر الامكان ارشادا للمتعلمين * *منها التصريح بالاسم لتتشرف بجريانه على لسانك اويتشرف لسانك بجريانه عليه وهذا غير الاستلذاذ وذلك ظاهر وغير التبرك ايضا اذ نفع التبرك مستمر ونفع التشرف فى الآن * ومنها ايصال زيادة المسرة على المخاطب نحو حبيبك على الباب * ومنها تعين كونه مقدما على المسند اومؤخرا عنه * ومنها ماتفرد السكاكى باستخراجه وهو ان يكون الخبر عام النسبة فى نفس الامر ولايوجد قرينة لمعين امالعدم القرينة اصلا اولتعارضها ثم يراد تخصيصه فى الذكر بمعين فحينئذ يترجح الذكر والايجوز الحذف امااذالم يكن النسبة عامة بل متعينة فكما فى قولك خالق لما يشاء اى الله تعالى واما اذ كانت عامة ولم يرد التخصيص فاما بأن يراد التعميم للجميع بواسطة عدم القرينة لمعين كما فى قولك خير من هذا الفسق اى كل احد اويراد التعميم للكل بدلا لتعارض القرائن كما فى طاعة معروفة وحاصله ان المسند اليه اذا تعدد يترجح ذكر واحد معين منها بارادة التخصيص بالذكر ولواريد التعميم يترجح الحذف وبهذا اندفع اعتراض صاحب الايضاح بأن ماذكره لايقتضى الذكر ان قامت قرينة الحذف بل لابد من ضميمة كالتبرك والاستلذاذ وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لالماذكره ووجه الدفع ان عموم النسبة اما لعدم القرينة اصلا اولتعارضها كما عرفت ففرض قيام القرينة لمعين يستلزم عدم عمومها فلايصح فرضه وعلى تقدير عدم قيام القرينة له يترجح الذكر بارادة تخصيصه بالذكر فقط من غير ضميمة وماذكره من ان وجوب الذكر حينئذ لانتفاء شرط الحذف لماذكره فدفوع بأن ماذكره من الوجوب انما هو اذا لم يتعدد المسند اليه واما اذا تعدد واحتمل الكل امالانتفاء القرائن اولتعارضها فيتساوى الجميع ولايجب

شئ منها بل لايترجح واحد معين منها الاباعتبار امر ولايكفى عدم قرينة المعين فى الترجيح فضلا عن الوجوب وهذا حاصل ماأجيب عنه من ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف مطلقا وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق يفهم منه ان المراد كل احد ولانعنى بالقرينة سوى مايدل على المراد واورد على هذا الجواب ان انتفاء القرينتين المذكورتين لايستلزم انتفاء قرينة الحذف مطلقا مثل تقدم الذكر فى السؤال ونحوه اقول مراد المجيب انتفاء قرينة حذف المسند اليه المعين او الكل فى هذا المقام ولايخفى ان عموم النسبة يستلزم انتفاء قرينة حذف المعين لان التعيين لايجتمع مع العموم وكذا ارادة التخصيص يستلزم انتفاء قرينة حذف الكل اذ ترك الكل لايجتمع مع ذكر البعض و من المعلوم انه لايوجد قرينة للحذف الا ويعين شيئا اما البعض او الكل فلما انتفى تعيين الاول بالقيد الاول وتعيين الثانى بالقيد الثانى انتفى قرينة الحذف مطلقا ٧ وماذكره من تقدم الذكر فى السؤال من قبيل القرينة المعينة فيدفعه قيد عموم النسبة بقى ههنا شئ وهو ان الجواب المذكور وان دفع اعتراض الايضاح على التقرير المذكور لكن هناك تقرير آخر ذكره بعضهم ٣ ولايدفعه ذلك الجواب واما الجواب الذى قدمناه فيدفع الاعتراض على كلا التقريرين وذلك التقرير هو انه ان قامت قرينة الحذف لايكون ماذكره مرجحا للذكر بل لابد من ضميمة وان لم تقم يكون ذكره واجبا لاراجحا والمقتضى لابد وان يكون راجحا ودفع هذا التقرير من جوابنا واضح بعد التأمل واما عدم دفعه من الجواب الثانى فلانه لايلزم من انتفاء قرينة الحذف رجحان الذكر وأجاب بعضهم عن التقرير الاخير بأن العلل المرجحة عندهم يتناول الموجب فلااشكال وفيه بحث بأنه ان اراد بالموجب مايكون خلافه مفيدا لكنه غير بليغ بحسب هذا المقام فذلك عين المرجح عندهم فلاوجه لتعميم المرجح للموجب وان اراد بذلك مالايكون خلافه مفيدا فضلا عن كونه بليغا فذلك من مسائل النحو ولايحث عن مثل هذه العلل فى المعانى فضلا عن تعميم المرجح له ولذلك قال بعضهم ٦ ان مقتضى الحال فى اصطلاح هذا الفن انما يأتى بعد صحة التركيب ومالايصح التركيب الابه ليس بمقتضى الحال عندهم فبين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فرق جلى على ان الامر فيما نحن فيه ليس من قبيل الواجب بالمعنى الاخير اذ المعين عند عدم قرينة الحذف لو لم يذكر لافاد الكلام لحمله على كل مايصلح الخبر له اما جميعا او بدلا كما عرفت نعم انهم قد يطلقون العلة الموجبة على العلة المرجحة لكن لا بمعنى مالايفيد خلافه بل بمعنى عدم انضمام الغرض فى ترجيحه كما مر تحقيقه سابقا وانما اوردنا هذا

المجيب سعد الدين التفتازانى

المورد سيد شريف الجرجانى

٧ والحاصل ان قرينة الحذف على نوعين لانها امادالة على الكل او على البعض واشار بكل من القيدين الى انتفاء كل من النوعين وماذكره من عدم استلزام انتفاء القرينتين المخصوصتين انتفاء سائر القرائن انما يصح اذا لم يكن القرينتان شاملتين لجميع قرائن الحذف ولم تكونا نوعين محيطين بجميع الافراد بل فردين مخصوصين من قرائن الحذف كما عرفت

٣ ناصر الدين الترمذى

٦ القائل جلال الدين

البحث مع التطويل والاطناب وان لم يكن له تعرض فى هذا الكتاب لكونه من مداحض الافهام ومزالق الاقدام والله الموفق ﴿النوع الثانى﴾ من الفن الثانى من القانون الاول من علم المعانى (فى التعريف) اى تعريف المسند اليه والمسند بأقسامه الخمسة من العلم والمضمر والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبالاضافة (و) فى (التنكير) اى تنكير المسند اليه والمسند ثم ان المص قبل ذكر العلل المرجحة للاقسام المذكورة ذكر العلة المرجحة لمطلق التعريف لتوقف ترجح الاقسام على ترجحه فقال (التعريف) اى جعل المسند اليه والمسند معرفة (لافادة فائدة يعتدبها) اى تصادف موقعا من السامع وتجد لديه قبولا لكونها مما يبعد ارتسامه فى النفوس (فان الحكم) المستفاد من الاخبار (سواء كان) ذلك الحكم مما يستفاد من الخبر صريحا وهو (فائدة الخبر او) غير صريح وهو (لازمها ٩ كلما كان اخص) بخصوص احد الطرفين او كليهما بناء على ان خصوص النسبة بخصوص احد الطرفين او كليهما فكذا ما يتعلق بها من الوقوع او اللاوقوع (فاحتمال وقوعه) اى تحققه فى نفس الامر خارجا وذهنا (اقل) عادة ٤ من احتمال وقوع الاعم كذلك وذلك لان شرائط الاخص وموانعه اكثر من شرائط الاعم وموانعه لان ما هو شرط ومانع للاعم فهو شرط ومانع للاخص من غير عكس كلى ومتى كان وقوعهما فى نفس الامر كان كذلك وقوعهما فى النفس وارتسامه فيها على هذا القياس فى الاكثر ٣ فيكون العلم بالحكم الاخص اقل (فالفائدة) المعتد بها (فى تعريفه) اى اعلامه للسامع (اقوى) لان الخبر متى كان مضمونه ابعد عن الارتسام فى النفوس يكون طلب النفوس له اشد فاذا القى اليها يكون انتفاعها به اقوى ومتى كان مضمونه بالخلاف من ذلك يكون فائدته على عكس ما ذكر ولاشك ان تخصص طرفى الحكم بسبب التعريف يورث للحكم بعدا فيكون اعلامه افيد بخلاف التنكير لانه لاطلاقه يورث للحكم قربا من الاذهان فيكون الفائدة فى اعلامه اضعف وهذا ظاهر غير خفى وان شئت منبها على ذلك (فاعتبر) حال الحكم فى قولك (شئ ما موجود) بالتنكير كيف يكون قريب الحضور من الاذهان بحيث كاد ان لا يفوته ذهن فى سائر الازمان (و) فى قولك (زيد بن عمرو طبيب ماهر) بالتعريف بالعلمية فى المسند اليه والتقييد بالوصف فيه وفى المسند كيف يبعد ارتسامه فى النفوس وكيف يستفيد فائدة معتدا بها عند الوقوف على ذلك قال بعض من تلامذة المص اقتفى المصنف فيه اثر السكاكى والافعنده ان فهم قوة هذه الفائدة ههنا وعدمه هناك يمكن ان يقال انه حاصل من جوهر اللفظ لا من التعريف والتنكير لان لفظة مثال التعريف خاص ولفظة مثال التنكير اعم العام نعم لو اثبت هذا الفرق بين الشئ وشئ لتم دسته اقول انى استبعد صدور مثل هذا الكلام عن المصنف كيف وغرض السكاكى ليس الا التنظير بزيادة الفائدة

٩ فانه حكم ايضا مثلا زيد قائم مشتمل على حكمين احدهما صريح وهو اسناد القيام اليه وثانيهما ضمنا وهو انك تعلم انه قائم فانه اسناد ايضا فان العلم فيه مسند اليك ـه

٤ وانما قلنا عادة اذ يجوز عقلا ان يكون تحقق العام اقل بناء على ان المؤثر فاعل مختار لا موجب بالذات حتى يتوقف فيضه على وجود الشرائط وارتفاع الموانع لكن لما كان الجواز المذكور غير واقع بحسب العادة قيدنا القلة بها دفعا لذلك السؤال ـه

٣ وانما قلنا فى الاكثر دفعا لما عسى يورد ههنا من ان كون شروط العام ومعانداته اقل انما هو فى التحقق الخارجى لا فى التحقق الذهنى اذ لا علاقة بين الصورتين الذهنيتين بحسب تحققهما فى الذهن فجاز ان يحصل صورة الخاص فيه بدون صورة العام ولا تعاند بين الصور الذهنية بل هى متعاونة الا يرى ان الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه بدونه ـه

مع زيادة خصوص الخبر وان لم يكن من قبيل التعريف والتنكير وماذكر انما يرد لواراد السكاكى التمثيل وكلامه ظاهر فيماذكرناه والله اعلم ﴿تنبيه﴾ وهوعندهم مالوجرد النظر عمابعده لفهم من السابق وهوههنا تعريف حقيقة التعريف الممكن معرفتها مماسبق لكنه اورد هذا دفعا لماعسى يشتبه على كثير من الاذهان ولقداطنب السكاكى فى تحقيقه وحاصله انه ان اريد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هى هى وتمييزها عماسواها كذلك لزم ان يكون اسماء الاجناس ايضا معارف لانها موضوعة للقصد الى الجنس من حيث هى هى وسيجئ تحقيقه اوالقصد اليها مع اعتبار حضورها فى الذهن تحقيقا اوتقديرا لزم ان يكون عين تعريف العهد الذى هو القصد الى الحاضر فى الذهن تحقيقا اوتقديرا أواريدبه الاستغراق فيلزم الجمع بين المتنافيين لدلالة اللام حينئذ على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة ثم ارتضى ان يكون تعريف الحقيقة احد قسمى تعريف العهد بأن يكون تعريف العهد امامعهودا حقيقة كمافى العهد الخارجى اومنزلامنزلته كمافى تعريف الحقيقة ثم جعل الاستغراق قسمامن تعريف الحقيقة واجاب عنه صاحب الايضاح وتبعه جم غفير من الفضلاء بأنه يتميز عن العهد بأن المنظور فى العهد الحصة من الماهية وفى الحقيقة نفس الماهية ورده الفاضل الجرجانى بأنه ليس فرقا فى معنى التعريف وهو الاشارة الى الحضور بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعنى الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان التقسيم بمجرد الاصطلاح لاباعتبار حقيقة التعريف فى نفسها وهو المراد من استشكال صاحب المفتاح وهوالحق وهو ان اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير وان المراد بتعريف الحقيقة احد قسميه وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه خطابى هذا ولمارأى المص مافى هذا التفصيل والتحقيق من الخلل حقق المقام بمالامزيد عليه من حسن التخليص ولطف التقرير فقال (التعريف) اى أداة التعريف لكنه ارتكب المجاز لوضوح القرينة (يقصد به) اى بالتعريف معنى (معين عند السامع من حيث هو معين) اى تشير بلفظ التعريف على معنى ممتاز فى الذهن عماعداه من المعانى لكن لامطلقا الوجود مطلق الاشارة الى المعين فى كل لفظ بل من حيث هو ممتاز عن غيره اى تلاحظ فى المشار اليه قيد التعين مثلا اذا قلت رجل تشير الى حقيقة الرجل المعلومة للمخاطب مع قطع النظر عن المعلومية واذا قلت الرجل كان المشار اليه الحقيقة باعتبار معلوميته (كأنه اشارة اليه) اى الى المعين (بذلك الاعتبار) اى باعتبار انه معين عند كل احد (واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى) المعين الممتاز عماعداه ٧ (من حيث هو) معنى حاصل فى الذهن (من غير ان يكون) فى اطلاق (اللفظ) على ذلك المعنى (ملاحظة تعين) اى تعين ذلك المعنى المعين فى الذهن

٧ ومن خصص التعين بالسامع فقد قصر المقال صاحب الكشاف فى الحد اشارة الى مايعرفه كل احد من ان الحد ماهو ١٢ه

لماقيل ان بين مصاحبة المعنى وملاحظته فرقاً جلياً (وان كان) ذلك المعنى (لايكون) فى نفس الامر (الامعينا) فى الذهن (فان الفهم) اى فهم المعنى من اللفظ (موقوف على العلم بوضع اللفظ له) اى لذلك المعنى والالاستوى نسبة اللفظ الى المعانى وبالعكس فلاينتقل منه اليها (و) لاشك ان (ذلك) اى العلم بالوضع (انمايكون بعدتصوره) اى تصور المعنى (وتميزه عنده عماعداه) من المعانى اذ النسبة لاتتحقق الابعدتصور الطرفين والتصور يستلزم التميز عن الغير ❊ والحاصل ان كل معنى حاصل فى الذهن متعين فيه باعتبار الواضع واللفظ النكرة يشير اليها باعتبار نفسه من غير تعرض لوصف التعين ولابالتعرض لعدم التعين اذلايلزم من عدم اعتبار الشئ اعتبار عدمه واما اللفظ المعرفة فيشير اليه باعتبار وصف التعين فاتضح الفرق اذا عرفت معنى التعريف فقد عرفت الخلل الواقع فى كلام السكاكى وذلك لانه ان اراد بتعريف الحقيقة الذى هو بصدد بيان معناه تحقيق معنى المضاف فقط فان اراد بالتالى الواقع فى الاحتمال الثانى اعنى قوله لم يتميز عن العهد انه لم يتميز عن القصد الى الحاضر الذى هو معنى التعريف مطلقا فالملازمة مسلمة وبطلانها ممنوع لانه عين التعريف فكيف يجب التميز عنه وماذكره ٩ من انه كيف يكون عينه مع انهم زعموا انه قسيم لتعريف العهد فلايجدى شيئا لانهم جعلوه قسيماً له باعتبار المضاف اليه دون المضاف والكلام فى المضاف ولايخفى ان المضاف فيهما متحد فلا امتناع فى كون تعريف الحقيقة عين تعريف العهد وان اراد انه لم يتميز عن القصد الى الحاضر مع كون الحاضر الحصة فلانسلم الملازمة اذ مطلق التعريف ممتاز عن تعريف الحصة وان اراد بتعريف الحقيقة تحقيق معنى المضاف مع المضاف اليه فالملازمة المذكورة ممنوعة على التقدير الاول وبطلان التالى ممنوع على التقدير الثانى ومن قال انه اراد تحقيق معنى المضاف فقط وصحح الملازمة بأن مراده بتعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر فى الذهن فقد حفظ شيئا وغابت عنه اشيآء اذلايكفى تصحيح الملازمة بعد ان لم يثبت بطلان التالى ولزوم كون قسيم الشى عينا له حينئذ مدفوع كما عرفت ٧ وههنا كلمات أخر لايفى بذكرها هذا المختصر ثم ان المص لما فرغ عن بيان حقيقة التعريف وتميزه عن التنكير اراد ان يزيل الاشتباه بين تعريف الحقيقة واسم الجنس فقال (وبه) اى بالتنبيه المذكور (يعرف الفرق بين اسد)الذى هو اسم الجنس الموضوع للحقيقة من حيث هى كما هو الحق (والاسد) الذى هو اسم الجنس المعرف باللام (مراداً به) اى باسم الجنس (الحقيقة) اى الماهية لا العهد ولا الاستغراق لان الفرق حينئذ ظاهر (و) به يعرف ايضا (ان مؤدا هما) اى مؤدى الاسد واسد بالحقيقة (واحد) وهو الحقيقة من حيث هى (وانما يختلف الاعتبار) وهو ان اسم الجنس مع اعتبار قيد الحيثية والمعرف بلام الجنس مع اعتبار وصف التعين

(ولذلك)

٩ سيد الشريف الجرجانى ١٢

٧ والحاصل انه ان حل كلام السكاكى فى قوله واعلم ان تعريف الحقيقة على بيان معنى المضاف مع كون معنى تعريف العهد ماذكره بطريق الحصر يتقرر عدم الامتياز بحسب الفرض وبحسب نفس الامر ايضا فيثبت الملازمة ولا يثبت بطلان اللازم وان حل كلامه على بيان معنى المضاف والمضاف اليه معا فيعتبر الاختلاف الواقع فى الحاضر حينئذ فلامعنى لارجاعه الى مجرد الاصطلاح فلا يثبت الملازمة المذكورة حينئذ لثبوت التميز باعتبار المضاف اليه تدبرّ فيه فانه من مداحض الافهام ١٢

(ولذلك)اى ولاتحادمؤداهما وعدم اختلافهما الا باعتبار (حكم) فى علم النحو (بتقاربهما) اى بتقارب اسم الجنس النكرة والمعرف بلام الجنس المعتبر فى ضمن الافراد باجراء حكم ثابت لها بعدعدم قرينة العهد الخارجى والاستغراق (و) لذلك ايضا (جوز) عند النحاة (وصف المعرف) باللام (بهذا التعريف) اى تعريف الحقيقة المفقود فيها القرينتان المذكوران (بالنكرة فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم) حيث جعل غير الذى هو النكرة صفة للموصول الذى لاعهد فيه ولاتوقيت ولافرق فى الحكم المذكور بين الموصول وذو اللام مع المناسبة بينهما فى ان كلا منهما يعرفان بالقلب من غير انضمام العين كما فى اسم الاشارة ولذلك اتى لبحث المعرف باللام مثالا من الموصول واما المناقشة بأن لفظ غير اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه صار معرفة وبأن تعريف الذين انعمت عليهم ليس مما نحن فيه فبعد تسليمها الامر فيه سهل لان التمثيل للتفهيم لا للتحقيق ٩ (و) لذلك الاتحاد ايضا (قيل فى قوله ٭ ولقد امر على اللئيم يسبنى) فمضيت ثمة قلت لايعنينى (ان يسبنى صفة للئيم لا حال) عنه فينبغى ان يجعل اللئيم ايضاً فى حكم النكرة اذ لا يتيسر المرور على الحقيقة من حيث هى وكذا لاعهد ههنا وايضاً لا يمكن المرور بجميع اللئام فتعين الحمل على لئيم من اللئام فرجع الى معنى النكرة الا انهم قد يعاملون معها معاملة المعرفة ايضا نظرا الى جانب اللفظ معنى البيت انى أمر فى كل وقت على لئيم من اللئام صفته انه يسبنى فمضيت غير ملتفت اليه والى قوله قائلا انه يريد غيرى وثمة بالتاء مخصوصة بعطف الجمل وصيغة امر لافادة ان هذا بحيتى الدائمة وعادتى المستمرة ولهذا المعنى ايضاً اختير كون يسبنى صفة لا حالاً اذ سب اللئيم دائما لا يحصل على تقدير الحال وماقيل انما لم يجعل حالاً اذ يجب تقديمه على ذى الحال النكرة فممنوع بأن هذا نكرة فى المعنى واما لفظا فيجرى عليه احكام المعارف ككونه مبتدأ وغير ذلك ٭ واعلم ان ههنا كلاماً آثرت ان نوشح بذكره هذا الباب وان كان فيه خلفا لايجاز وعدا لايجاز فى هذا الكتابُ ولنقدم عليه عدة من المقدمات تتضمن كثيراً من الفوائد والنكات ٭ الاولى ان اسم الجنس اسم للجنس اى موضوعة بازاء الحقيقة من حيث هى لا بازاء الفرد المنتشر المشتهر عند مشاهير المتأخرين وذلك لان الاسم اذا خلى عن عوارض التعريف والتنوين لا يدل الا على الحقيقة من حيث هى مثلا اذا قلت حبب الى من الدنيا ثلاث دار فرس ثوب بالبناء على السكون على طريق التعداد صار معناه حبب لى هذه الاجناس الثلاث واذا اعتبر معه التنوين صار دالا على الفرد المنتشر وسمى نكرة كما اذا اعتبر معه اللام يدل على الفرد المعين ويسمى معرفة فظهر ان اسم الجنس كالجنس تحته نوعان متباينان من النكرة والمعرفة ولكون اكثر الاحكام واردة فى العرف على الافراد دون الحقايق خفى استعمال الاسم عاريا عن التنكير

٩ قال بعض الشارحين من تلامذة المصنف وقد عرضت هذه الشبهة على المصنف فأجاب عنها بأن المعرف باللام تعريف الحقيقة لاتوقيت فيه كما ان الذين لاتوقيت فيه ايضا ولذلك يجوز وصفه بالنكرة كما فى قوله تعالى الذين انعمت عليهم الاية ثم قال واقول هذا الكلام حسن لكن عبارة المصنف لاتفى به هذا كلامه لكنك قد عرفت حقيقة الحال والعلم عند الملك المتعال ١٢

والتعريف حتى غفل كثير من الفضلاء عنه ولم يفرقوا بينه وبين النكرة وايضاً لما كانت الاحكام الخارجية اصلا عند علماء الاصول جعلوا العهد الخارجي اصلا ٩ واما علماء المعاني جعلوا تعريف الحقيقة اصلاً لان بحثهم عن الاحكام الوضعية والمجازية فلا مخالفة بينهم ❁ الثانية ان اللام للتعريف بالوضع والتعريف تعيين مدخول اللام كما حقق فاذا دخلت على الجنس يكون تعيين الحقيقة من حيث هي واما اذا اجرى عليه احكام يجرى عليها حال كونها في ضمن الافراد يحمل على الفرد بقرينة نفس الحكم فحينئذ ان وجد قرينة اخرى دالة على خصوصية فرد معين فهو العهد الخارجي والا فيحمل على وجودها في ضمن جميع الافراد لئلا يتوهم ترجيح احد الامور المتساوية بلا مرجح عرفا ثم ان صلح ثبوت الحكم لجميع الافراد يسمى استغراقاً وان لم يصلح لذلك ايضا يسمى عهداً ذهنياً ❁ الثالثة ان المعرف بلام الجنس يدل على تعريف الحقيقة بحسب الوضع لما عرفت ونحوه علم الجنس كاسامة والعهد الخارجي بحسب قرينتين قرينة ناشئة عن خصوصية الحكم الدالة على وجود الحقيقة في ضمن الافراد ثم قرينة اخرى على وجودها في ضمن فرد معين كتقدم الذكر صريحا او كناية ودعوى الوضع الجديد بازاء الخصوصيات ليست مما يمكن اثباتها فضلا عن الظهور كما هو المشهور عند الجمهور ٧ ونظيره علم الشخص كزيد وقرينة الاستغراق قرينة الحكم الدالة على الفرد وقرينة ارادة جميع الافراد كما مر ونظيره كل مضافا الى نكرة ولا منافاة بين دلالة الاسم على الحقيقة والاستغراق على الكثرة وذلك ظاهر واما القائلون بدلالة الاسم على الفرد المنتشر فاما يقولون بتجريده عن معنى الوحدة عند دخول اللام او يدعون ان شمول الاستغراق على سبيل البدل ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف وللعهد الذهني قرينة الحكم وعدم قرائن العهد الخارجي والاستغراق ولا يجب كون القرينة وجودية اذ لا نعني بها الا ما يدل على المراد ونظيره النكرة كرجل منوناً اذا انتقش هذه المقدمات على صحائف الخاطر فاعلم ان الاسد مرادا به الحقيقة معناه تعريف الحقيقة فان اراد اتحاد مؤداه مع اسد الذى هو اسم الجنس حقيقة مع قطع النظر عن اللام فالامر كذلك لكن الاختلاف فيهما ليس بالاعتبار بل بوجود اللام وعدمه ولئن سلم ذلك لكن لا يصح الحكم بتقاربهما وتجويز وصفه بالنكرة لان ذلك في العهد الذهني دون تعريف الحقيقة وقد عرفت الفرق بينهما وان اراد اتحاده حقيقة مع كونه مع اللام فذلك فاسد جدا وان اراد بأسد النكرة فالفرق بينه وبين المعرف باللام غير محتاج الى البيان بعد ماذكر الفرق بين النكرة والمعرفة سابقا وغاية ما يتكلف لتصحيح مقاله ان يقال مراده اسم الجنس والمعرف باللام مرادا به الحقيقة ثم الفرد مع عدم قرينة العهد الخارجي والاستغراق كما اشرنا اليه عند شرح كلامه وتحقيق مرامه (فان قلت فعرفني الفرق بين الاسد) المعرف

افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فنقول اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد معها اسم الجنس والموضوع لها باعتبار حضورها الذهني مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعرف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار وحده منتشرة هو النكرة ونظيرها المعرف بلام العهد الذهني والموضوع لها باعتبار وحده معينة هو العلم الشخصي ونظيره المعرف بلام العهد الخارجي فظهر الفرق بين المعرف بلام الجنس وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة هذا ماذكره سه
٧ فان قلت ان الاصل في الالفاظ الوضع بازاء الامور الخارجية لا الذهنية والا كان اطلاقها على الامور الخارجية مجازا فيكون وضع اللام ايضا بازاء الخصوصيات الخارجية قلت لا نسلم ان وضع اللام كذلك بل وضعت لمجرد تعيين مدخوله وايضا عدم وضع جميع الالفاظ بازاء الامور الخارجية ممنوع فان منهما ما وضعت بازائها كالاعلام الشخصية وسائر ماوضع بازاء الذوات ومنها ماوضع بازاء الامور الذهنية كالالفاظ الموضوعة بازاء الحدث كالمصادر بل سائر اسماء الاجناس عند اهل الحق سه

(بلام)

بلام الجنس الموضوع لتعيين الحقيقة من حيث هى باعتبار التعين (و) بين (اسامة) التى هى علم لجنس الاسد والعلم ايضا موضوع باعتبار التعين (ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه) اى علم الجنس مع اتحادهما فى المعنى (قلت اسامة تدل على المعين) من حيث هو معين (بجوهر لفظه) من غير ضميمة لفظ آخر وفى بعض النسخ تدل على التعين اى تعيين المشار اليه باللفظ وهذا اوضح (فلا يحتمل غيرا) اى غير ذلك المعين من حيث هو معين او غير ذلك التعين لان المدلول عليه بجوهر اللفظ لا يمكن انفكاكه عنه (والاسد بخلافه) اى بخلاف اسامة٣ (فان التعين مستفاد) هناك (من اللام) لا من جوهر اللفظ فيمكن انفكاكه عنه لامكان نزع اللام عنه ❁ ثم ان المصنف لما فرغ عن بيان العلة المرجحة للتعريف على التنكير والتنبيه على تعريف التعريف٦ وتميزه عن التنكير اراد ان يشرع الى بيان العلل المرجحة لخصوصيات المعارف فذكر اولا كيفية تقسيم التعريف الى اقسامه فقال (ثم نقول) فى حصر المعارف (التعيين) الذى هو معنى التعريف (اما ان يفيده جوهر اللفظ) بحسب الوضع من غير حاجة الى زيادة لفظ آخر (وهو العلم) الموضوع للذات المعينة اما الشخصية او النوعية من حيث هو معين (اولا) اى لا يفيده جوهر اللفظ بل يستفاد من خارج (فاما) ان يفيده (حرف) اى ما يفيد التعين من الالفاظ اما حرف (وهو) قسمان (التعريف باللام و) التعريف بحرف (النداء) وانما لم يذكر التعريف بحرف الميم نحو ليس من امبر امصيام فى امسفر اما لقلته او لرجوعه الى اللام حقيقة اذ الميم انما يستعمل فى بعض اللغات (اولا) اى اولا يكون (فالقرينة) اذ لو لم يوجد القرينة ايضا لامتنع الدلالة عليه باحدى الدلالات الثلاث ٧ ولا دلالة معتبرة عرفا غير هذه وتلك القرينة (اما فى) نفس (الكلام) لا من خارج (وهو المضمر) لانه وضع للدلالة على معين لكن يحتاج حصول مدلوله الى الكلام اى المخاطبة والمكالمة بين المتكلم والمخاطب لان تعين مدلول المضمر انما هو بواسطة ما يرجع المضمر اليه ٩ وذلك اما لفظ مذكور صريحا او كناية كما فى الغائب نحو زيد ضربته ونحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او المشاهدة والحضور كما فى المتكلم والمخاطب ولا يخفى ان المشاهدة والحضور حاصل فى التكلم ومنهم من فهم من قوله اما فى الكلام حصول القرينة فى نفس اللفظ فاشتبه عليه حصول القرينة فى اللفظ فى التكلم والخطاب لكنه فهم فى قوة الوهم وكأنه لم يطالع الرسالة الوضعية للمصنف حيث قال فيها فالقرينة ان كانت فى الخطاب (اولا) يكون تلك القرينة فى الكلام بل فى خارج (ولا بد من اشارة) اذ التعين راجع الى معنى الاشارة فتلك الاشارة (اما اليه) اى الى المعين نفسه (وهو اسم الاشارة) ولا يخفى ان الاشارة الى نفس المعين الموجود فى الخارج اما حسية اى حاصلة بآلات الجوارح اولا

فى علم النحو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان علم الجنس كاسامة وضع للمعين بجوهره واسد وضع لا لمعين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام وبهذا صرح ابن مالك هذا كلام ذلك البعض ١٢
٧ اذ دلالة جوهر اللفظ مطابقة ودلالة الحرف تضمن ودلالة القرينة التزام ١٢
٩ قيل القرينة فى الضمير الغائب لفظ يفسره ذلك اللفظ سواء كان قبله لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه او لفظا لا معنى نحو ضرب زيدا غلامه او معنى لا لفظا نحو ضرب غلامه زيدا و بعده وهو اما جملة كما فى الضمير الشان او مفرد منصوب على التميز كما فى باب ربه رجلا ونعم رجلا زيد او مفرد جار عليه وجوه الاعراب كما فى باب التنازع نحو ضربنى واكرمت زيدا و يفسره سياق الكلام كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الدال عليه اعدلوا او يفسره ما استقر فى النفس كقوله تعالى انا انزلناه فان الضمير عائد الى القرآن ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ١٢

لان الواضع وضع اسم الاشارة كهذا وذاك وذلك للدلالة على كل مشار اليه مخصوص ومعنى للدلالة عليه ارادتك اياه مع حضوره عندك سواء وقع منك اشارة حسية اولا وقد يطلق الاشارة على هذا المعنى الاعم (واما الى نسبة معلومة له) اى للسامع بحسب اعتقاد المتكلم (اما خبرية) تلك النسبة (وهو الموصول) فالاشارة ههنا عقلية اذ الحسية لا يمكن للامور الذهنية ولما وجب سبق علم المخاطب بمضمون صلة الموصول اذ الواضع وضعه لكل خصوصية من النسب الخبرية الموجودة فى الذهن فلابد فى تحقيق مدلوله من وجود نسبة خبرية معينة فى ذهن المخاطب حتى يمكن الاشارة العقلية اليها ولهذا ايضا تعين كونها خبرية اذ الطلبية والانشائية غير معلومة الوقوع قبل الخطاب (اولا) يكون النسبة خبرية بل اضافية بأن يكون الاشارة الى شئ باعتبار تعلقه بشئ آخر معين بحيث لم يدخل ذلك الآخر فى الاشارة وانما قيدنا بهذه الحيثية لاخراج النسبة التقييدية فان القيد داخل فيها (وهو) اى اللفظ الدال على النسبة المذكورة (الاضافة) اى لفظ يشتمل على الاضافة ولو قال وهو المضاف اووهى الاضافة لكان اولى (لكن الاضافة الى غير المعين لاتفيد تعينا) لان غير المعين لا يجعل ما اضيف هو اليه معينا (فهو) اى المعين بالاضافة (المضاف الى احد الخمسة) اى الاقسام الخمسة من المعارف التى مرذكرها اضافة معنوية غير النداء فان المنادى لا يقع مضافا اليه لكونه انشاء ولهذا لم يذكره عند تفصيل المعارف فيما سيجئ ❊ اعلم ان المصنف رحمه الله فرق بين الموصول والمضاف وبين الضمير واسم الاشارة بأن الموصول لا يفهم منه العالم بالوضع الا الامر الذى هو آلة لملاحظة المشخصات وهو كلى وان الصلة لا يدل الا على انتساب مضمون الجملة الى ذات غير معين وهو كلى ايضا وتقييد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية بالنظر الى فهم السامع وان كان جزئيا فى نفسه بخلاف قرينة الخطاب والحس فان كلا منهما يفيد التشخص فلذلك كان المضمر واسم الاشارة جزئيين والموصول كليا هذا غاية مايتكلف لتصحيح كلامه والا فالمتبادر من كلامه هناك كونه كليا بالنظر الى نفسه ايضا ولما كان فساده ظاهرا أولنا كلامه بما ذكرناه ومع ذلك ففى كون المفهوم منه كليا عند المخاطب حال الاستعمال بحثا وذلك لان الموصول موضوع وضعا عاما لموضوع له خاص اعنى كل نسبة شخصية معلومة للمخاطب فى نفسها واما المجهولة فلا يصح ايرادها موصولا الا على خلاف مقتضى الظاهر بتنزيل المجهول منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية ثم ان شخصية النسبة ومعلوميتها بتشخص شئ من الطرفين ومعلوميتها عند المخاطب اماحسا اوبالقرائن فحينئذ لابد فيما وضع له الموصول عند الاستعمال من خصوصية النسبة والطرفين ومن معلوميتها ومعلومية الطرفين

لما مر من ان الموضوع له الموصول خاص ثم يمكن تصور تلك النسبة وطرفيها على وجه الكلية عند تصور وضع الموصول بناء على عموم وصفه لكن فرق مابين تصور الوضع عند الاستعمال بالنظر الى نفسه والى السامع معا من غير فرق كما انه لافرق بينه وبينهما فى تصور الموضوع له على وجه كلى عند تصور الوضع وسيجئ ما يتعلق بهذا البحث فى بحث الموصول والله الميسر لكل مأمول ❁ ولما فرغ المصنف عن تقسيم المعارف ذكر تفاصيل مرجحات كل منها وبدأ منها بالعلم نظرا الى جانب الوضع ❁ واعلم ان فى ترتيب المعارف ثلاثة مذاهب ❁ احدها اعتبار الامتياز فى المدلول فالاعرف على هذا اسم الاشارة لامتياز مدلوله حسا ووضعا ❁ وثانيها اعتبار الوضع فالاعرف على هذا هو العلم اذ لايطلق بحسب الوضع على غير الشخص الواحد فذلك بالعكس من اسم الاشارة لان اعرفيته بالعرض اى بواسطة اقتران الاشارة الحسية واشتراك العلم بالعرض اى بسبب وضع آخر ٩ وثالثها النظر الى الاستعمال فالاعرف على هذا المضمر بناء على ان ضمير المتكلم من بين المضمرات لايتطرق اليه اشتباه اصلا وكذا المخاطب وان كان دون المتكلم واما الغائب فلانضمامه الى لفظ يفسره ويجعله بمنزلة وضع اليد عليه فهذه المذاهب الثلاثة اختار المصنف منها الثانى وهذا مختار الكوفيين والسكاكى الثالث وهو مختار سيبويه وذهب آخرون الى الاول ولكل وجهة هو موليها ثم ان المصنف ذكر المضمر بعد العلم لما مر فى المذهب الثانى ولكن قدم الموصول على اسم الاشارة لانهما من المبهمات كما بين فى موضعه ولما كان الموصول اعرق فى الابهام قدمه عليه وان كان اسم الاشارة اعرف منها فلا مشاحة فى ذلك كما فصله البعض من الطعن من ضيق العطن ٧ واما تأخير المعرف باللام والمضاف الى احد الاقسام من المعارف المذكورة لحصول التعريف فيهما من لفظ هو فى شرف السقوط بخلاف القرائن واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف ذكر المعارف على الترتيب المذكور فقال (ويختار العلم) اى يترجح على سائر المعارف سواء كان لقبا ان دل على مدح اوذم او كنية ان كان فى اوله أب او أم اوغيرهما او اسما ان لم يكن هذا ولا ذاك (لوجوه) ترجح ذكره بحسب المقامات وهى خمسة (الاول احضاره) اى احضار المتكلم المسند اليه او المسند فى ذهن السامع (بعينه) اى بتشخصه لا بالصفات المختصة (بطريق يخصه) اى بوضع خاص بالشخص اى من غير استعمال الاسم فى غيره بحسب هذا الوضع كما هو حال وضع العلم اذ الوضع والموضوع له فيه خاص بخلاف سائر المعارف فانها لكون الوضع فيها كليا لايختص بحسب الوضع الواحد الى معين ومنهم من اراد بطريق يخصه الاسم المختص به فورد عليه الاستغناء عن سائر القيود واجيب بأنها لتحقيق مقام العلمية وورد عليه ايضا

٩ قد يقال اختار المصنف تقديم العلم وخالف السكاكى فى ذلك اما لكونه اعرف كما هو رأى البعض لخصوص وضعه وما وضع هو له واما لانه خارج من التقسيم ❁

٧ حيث قال فى شرحه للمفتاح وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول اذ لم يقل احد بأن الموصول اعرف المعارف ولايخفى انه لايلزم فى تقدم اسم الاشارة على الموصول كونه اعرف المعارف بل يكفى كونه اعرق بالنسبة الى الموصول وانما يعتبر الاعرفية بالنظر الى الكل فى تقديمه على جميع المعارف وليس الكلام فيه على انه يكفى فى تقديم الموصول على اسم الاشارة كونه اعرق فى الابهام وان كان اسم الاشارة اعرف فى الاعلام ❁

خروج الاعلام المشتركة واجيب بالتزام خروجها واما على مافسرناه يكون معناه احضاره بطريق خاص اى بوضع واحد لامطلقا فلايرد الاعتراضان المذكوران رأسا ٦ واعلم ان العلم يمتاز عما عداه بقيود اما عن المنكرات واسماء الاجناس بالاحضار بشخصه اذ الاحضار فيها بجنسه وعن المعارف الدالة على الشخص فى المرة الثانية كالعهد الخارجى وضمير الغائب والموصول بقيد الابتداء وعن المعارف الدالة عليه ابتداء كالمضمر المتكلم والمخاطب والموصول وغير ذلك بكون ذلك الاحضار بطريق يخصه فدخل فى التعريف الاعلام المشتركة بناء على احضارها الاشخاص بعينها بوضع واحد ٤ ومايعرض له من الاشتراك بحسب الوضعين لايخرجه عن اطلاق العلمية عليها فاذا اطلق عليها العلم ينبغى صدق تعريفه عليها حتى يكون جامعا وانما ذكر المصنف القيد الاول لكونه ممالابدمنه فى الاحتراز كما عرفت وليس بمجرد تحقيق مقام العلمية كما توهم وترك القيد الثانى للاستغناء عنه بالثالث الا انه لو ذكره اشارة الى مراتب التعريف كمافعله السكاكى لكان احسن وذلك لان اول مراتبه التعريف الجنس ثم الشخصى الذى يكون بوساطة تقدم الدلالة عليه ثم مايصح اطلاق الاسم على غيره بوضع واحد ثم مالايصح الاطلاق على غيره الابوضع آخر كالعلم ومثاله (نحو الله ولى الذين آمنوا) فان لفظة الله علم الذاته تعالى مستجمع لمعانى جميع اوصافه الكاملة واسمائه الشريفة ماعلم منها ومالم يعلم ❁ اعلم ان المذاهب تشعبت والاراء تفرقت فى علمية هذه اللفظة الشريفة والكلمة اللطيفة فصرفت عنان العناية والاهتمام بعون الله الملك العلام الى التعرض لتفصيلها وتحقيقها وان كانت المناسبة ههنا قليلة والنظر عن ادراكها كليلة *شعر* وان كان هذا الدمع يجرى صبابة ❁ على غير سعدى فهو دمع مضيع ❁ فأورد العقل القاصر ماحضر عنده من مكتسبه ومسموعه على ماقيل جهد المقل سكب دموعه ❁ فاعلم ان العلماء اختلفوا فى علمية هذا الاسم فمنهم من قال انه علم حقيقة اصالة ومنهم من قال انه من الاعلام الغالبة ❁ دليل الفرقة الاولى انه يوصف ولايوصف به ولانه لابد من اسم يجرى عليه صفاته وهو هذا ولانه لوكان وصفا لم يكن قول لااله الاالله توحيدا مثل لااله الاالرحمن فانه لايمنع الشركة ❁ ودليل الفرقة الثانية ان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقى اوغيره غير معقول للبشر فلايمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة ❁ ثم نقول وعلى كل من ادلة الفرقة الثانية ايرادات اما على الاول فلانا لانسلم ان وضع العلم يتوقف على تصور كنه الحقيقة لجواز تعقل الذات بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصه كما فى

٦ اما الاعتراض الاول فلانه يصدق على سائر المعارف واسماء الاجناس والنكرات الاحضار بوضع واحد واما الاعتراض الثانى فلان الاعلام المشتركة يصدق عليه الاحضار بوضع واحد وان وجد الاشتراك وعدم الاحضار بأوضاع أخر ولايخفى ان دخول الاعلام المشتركة فى التعريف اولى من خروجها اويصدق عليها العلم فيجب صدق تعريفه عليها وماعروض الاشتراك فلايجعلها نكرة حتى يلزم خروجها بل يجعلها شبيهة بها منه

٤ لانها يحضر الشخص بعينه بطريق يخصه وهذه وان عرض لها الاشتراك من عارض لكنه لايضر فى صدق التعريف وان صار فى حكم النكرات لعارض كالعهد الذهنى كما عرفت منه

الوضع العام سلمنا ذلك لكن لم لايجوز ان يشرف الله تعالى بعض عباده المقربين ويجعله عالما بتلك الحقيقة المخصوصة المقدسة قدر مايوضع له العلم وان لم يمكن معرفة كنهه هذا كله على تقدير كون الواضع هو الخلق اما اذا كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال اللهم الا ان يقال الكلام فى احضاره بعينه فى ذهن المخاطب الذى هو المقصود من الاعلام ويمكن ان يقال لااستحالة فى احضاره بعينه اى على وجه يمتاز عن غيره بحيث لايشترك فيه ذات اصلا والمقصود من الاعلام هذا القدر لاغير على ان الادلة المذكورة يفيد صحة العلمية لاثبوتها اذ لا طريق لثبوتها الا تصور حقيقته والاشارة بأن الاسم موضوع بازائها وذلك ممتنع لما عرفت ويمكن ان يقال لاامتناع فى تصوره بحيث يمتاز عما عداه وذلك القدر يكفى فى ثبوت العلمية * واما على الثانى فلجواز التأويل فيما ذكره بتضمين معنى المعبودية باعتبار اصل اشتقاقه او معنى الالوهية وصفات الكمال باعتبار مااشتهر به الاسم فتقدير الكلام وهو المعروف بالمعبودية أو بالالوهية فى السموات والارض او باعتبار مايدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالوهية او باعتبار ماتقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ❁ واما على الثالث فلان جريان احكام الاشتقاق فيه لايستلزم وجوده لانه مصحح الاشتقاق لاموجبه ولايلزم من وجود مصحح الشئ وجوده الا يرى ان لفظ على علم مع امكان اعتبار اشتقاقه من معنى العلو وليس بوصف حال العلمية واما اعتباره كذلك حال الوصفية فغير منساف للعلمية حال الاسمية واذا عرفت هذا التفصيل فلعلك تحكم بكونه علما حقيقة لابطريق الغلبة من غير توقف وتردد لانه لما بطلت الوصفية تعينت العلمية اذ لاقائل بالواسطة على ان ماذكروه من الامارات الثلاث لكونه علما سالم عن المعارضة ❁ ثم اعلم ان فى اشتقاق لفظة الله مذاهب فمنهم من تورع عن بيان مأخذه والفحص عن وجوه اشتقاقه وهو الطريق الاسلم ومنهم من ارتكب ذلك وتشعبت الآراء هنالك وهذا هو المذهب الاحكم حيث قيل انه من اله اذا تحير و دهش أواذا دام وثبت أواذا رجع اليه واعتمد عليه اواذا سكن اليه اومن وله اذا تحير وطرب أواذا فرغ ولجأ اومن اله بفتح اللام بمعنى عبد أوبمعنى ارتفع او من لاه بمعنى احتجب او بمعنى استتار وعلى كل هذه المذاهب اخذ من الوجوه المذكورة لفظة الله ثم غلب هكذا معرفا باللام على الذات المعبود بالحق اى على الذات المشخصة لانه المتبادر من الاعلام الغالبة لندرة علم الجنس جدا بل قيل اعتبر علم الجنس لضرورة الاحكام لالكونه حقيقة من الاعلام فثبت ان لفظة الله من الاعلام الغالبة نظرا الى اصله اعنى الاله ومن المختصه بعد حذف الهمزة اذ لا يصح اطلاقه على غيره تعالى لالغة وذلك ظاهر و لاشرعا فهذا اظهر من ان يخفى وتمام تحقيق هذا المقام لايحيط بها الخاطر ولا يضبط اسرارها الا الحكيم القاطر جعلنا الله واياكم من الواصلين من الاسم

الى المسمى والواقفين على اسرار اسمائه الحسنى وصفاته الاسنى الاسمى بحرمة حبيبه محمد المصطفى ونبيه النبيه المجتبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه وذريته واحبابه (الثانى) من مرجحات العلم (التعظيم) اى تعظيم المسند اليه او المسند اذا كان الاسم صالحا لذلك والمقام مقام التعظيم (الثالث) منها (الاهانة) اى اهانة المسمى اذا كان الاسم صالحا لها والمقام يقتضيها ٩ (كما ٦ فى بعض الالقاب والكنى) المحمودتين فى الاول كأبى الفضل وأبى المعالى وابى المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل او المذمومتين فى الثانى كابى الفضول وأبى الشر وابى جهل وقفة وبطة وكرز ومن هذين القبيلين مقام الكناية اذا كان الاسم صالحا لها كما فى قوله تعالى تبت يدى ابى لهب وذلك لانهم يعتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى ويتفاءلون بذلك ان كان محمودا ويتطيرون ان كان خلافه فأطلق ابولهب فى المثال المذكور على المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلى اعنى ملابسة اللهب واريد به اللهب الحقيقى الذى هو لهب جهنم ثم اريد بذلك ملزومه اعنى كونه جهنميا ويمكن اعتبار الكناية فيه بدون ملاحظة المعنى الاصلى بأن يجعل هذا الاسم دالا على كونه جهنميا باعتبار اشتهار المسمى به دلالة حاتم على انه جواد فاذا اطلق ذلك الاسم على مسماه وقصد به الانتقال الى وصفه المشهور صار كناية بلا ملاحظة ملابسة اللهب وليس ههنا مجازا اذ المعنى الحقيقى اعنى المسمى مراد قطعا واما اذا اطلق ذلك الاسم على شخص آخر كان استعارة قطعا هذا ثم انك اذا قلت ابوجهل وقصدت الى كونه جاهلا لايكون كناية اصلا لانه معناه الاصلى كما اذا اطلقت ابالهب واردت به معنى ملابسة النار من غير ملاحظة كونه جهنميا هذا ما افاده بعض الفضلاء المحققين (الرابع) من مرجحات العلم (الاستلذاذ) بذكره للمتكلم او السامع اولهما معا وقدمر معناه (الخامس) منها (التبرك) بالاسم العلم كاسمه سبحانه واسماء الانبياء والاولياء وقدمر معناه ايضا ❁ واعلم ان ههنا مرجحات أخر ذكروها وانما اكتفى المصنف بما ذكر اذ الغرض ذكر عدة امثلة للعلل المرجحة حتى يستخرج بواقيها بمعونة الذوق وقوة الطبع لانها لاتنحصر فى عدد منها ايقاع المخاطب فى المسرة نحو سعدا وسعيد فى الدار او فى المساءة نحو سفاك اوسفاح فيها ومنها التنبيه على غباوته بأنه لايتعين عنده الا باسمه الذى يخصه وغير ذلك (و) يختار (المضمر) اى يترجح على سائر المعارف (لوجوه) ثلاثة لكل من انواعه اعنى الغائب والمتكلم والمخاطب وقد مر وجه تقديمه على بقية المعارف (الاول) قصد (الاشارة الى مذكور) لفظا كقولك جاءزيد وهو يسرع او معنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل المذكور معنى فى ضمن اعدلوا (اوفى حكمه) اى فى حكم المذكور لقرائن الاحوال

٩ قيل العلم اما ان يكون مشعرا بمدح اوذم اولا الاول اللقب والثانى اما ان يكون مصدرا بمثل أب وابن وام اولا الاول الكنية الثانى الاسم ❁

٦ وفى بعض نسخ المتن كفى بعض الالقاب وله وجه ايضا ولايخفى وجهه ❁

٧ ومن امثلة الاشارة الى المذكور ❁ يمين ابى اسحق طالت يد العلى ❁ وقامت قناة الدين واشتد كاهله ❁ هو البحر من أى النواحى آتيته ❁ فلجته المعروف واليم ساحله ❁

٤ ومن الشراح من حصر المذكور فى المذكور لفظا وجعل ما فى حكم المذكور هو المذكور معنى لكنه تقصير فى البيان كما لايخفى ❁

سواء كانت لفظية كما فى قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت بدلالة السباق والسياق اومعنوية كما فى قول الصياد لرفيقه ارم وقد هرب والمراد بالاحوال مايعم اللفظية لامايقابلها كما توهم٣ واعلم ان العلة المرجحة لضمير الغائب امران ❁ الاول الحضور فى ذهن السامع لانه اذالم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الاعلى خلاف مقتضى الظاهر كما فى ضمير الشان وضمير باب نعم والثانى قصد الاشارة الى ذلك الحاضر لانه اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من حيث هو حاضر لم يعبر عنه بضمير الغيبة ايضا كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل حيث قصد الاشارة الى فضله وكماله لا اليه نفسه نعم مع وجود الامرين المذكورين قد يترك الضمير اجراء على خلاف مقتضى الظاهر كقولك جاءنى رجل فقال الرجل باللام مكان هو (الثانى) من تلك الوجوه (حكاية المتكلم) اذا كان المقام مقام الحكاية والتعبير عن نفس المتكلم كقول على كرم الله وجهه ❁ انا الذى سمتنى امى حيدره ❁ ضرغام آجام وليث قسوره (الثالث تخصيص المخاطب) بتوجيه الكلام اليه من بين امثاله اذا كان المقام مقام التعبير بالخطاب كما فى قوله ❁ انت الذى تنزل الايام منزلها ❁ وتمسك الارض من خسف وزلزال قيل ٩ ان نحو هذه المباحث وظيفة اهل اللغة اوالنحو الا انه اقتدى بصاحب المفتاح اقول انه من وظيفة علم المعانى وسنفصله فى مباحث اسم الاشارة ان شاء الله تعالى واعلم انه لما سبق الى الاوهام ان التعدد ممكن فى الغيبة والتكلم دون الخطاب اشار الى دفعه بقوله (وحق الخطاب) ٧ بحسب اصل وضعه (ان يكون مع) مخاطب (معين) لوضعه وضعا عاما لكل معين من المخاطبين (وقد يعدل عنه) اى عن الحق ويوجه الى غير المعين (تعميما) له الى كل مخاطب لكن بعدم القصد الى معين فيشمل كل من يصلح له على سبيل الاحتمال لا بأن يقصد شموله لكل من يصلح ان يخاطب (وعليه) اى وعلى هذا التعميم (يحمل) قوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم) حيث لم يذكر فاعل ترى الذى هو المخاطب (كأنه) اى كأن مفعول ترى اعنى فظاعة حال المجرمين (لوضوحه) اى لبلوغه مرتبة يمتنع خفاؤها (استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية) فلا يختص رؤية راء دون راء وذلك اشارة الى بلوغ فظاعة حالهم الى مرتبة لايخفى على كل من يتيسر منه الرؤية وجواب لو فى الآية محذوف اى لرأيت امرا عظيما واستعمال اذ ههنا لكون المترقب من الله تعالى مقطوعا به ويحتمل ان يكون المخاطب محمدا صلى الله عليه وسلم ولو للتمنى فعلى هذا لايكون الآية مما نحن فيه وامثال هذه الآية كثيرة فى القرآن من نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ونحو ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ونحو ولو ترى اذ المجرمون موقوفون عند ربهم واعلم

٣ المتوهم علامة الشيرازى فى شرح المفتاح ﴿

٩ نقله عن المصنف تلميذه كمال الدين الكرمانى فى شرحه للكتاب ﴿

٧ لم يرد بالخطاب صيغته بل المعنى اللغوى اعنى المخاطبة فلذلك أورد كلمة مع اذ لو اراد الصيغة لاستعمل اللام بتقدير الوضع اى حق الخطاب ان يكون موضوعا لمعين وهذا هو السر فى اختيار كلمة مع فتأمل ﴿

انه قد يقصد بالتعميم تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا (و) يختار (الموصول) اى يترجح على سائر المعارف (لوجوه) ستة (الاول) منها (ان لا يعلم منه) اى من شخص يعبر عنه بالموصول سواء كان مسندا اليه اومسندا (المخاطب) بالكسر اى المتكلم (اوالمخاطب) بالفتح اى السامع (اوهما) اى المتكلم والمخاطب معا (غير ذلك) المذكور اى النسبة المعلومة الانتساب الى ذلك الشخص حيث لا يعلم الشخص ولا ما يدل على الشخص غير النسبة المذكورة نحو الذى كان معك امس رجل فاضل فالفائدة فى الاشارة اليه بهذه الجملة المعلومة الانتساب اما تفخيم شانه اوتحقيره على حسب تلك الجملة ❊ واعلم ان المسند اليه اذا لم يكن معلوما غير انتساب النسبة المعلومة اليه لم يكن معلوما بخصوصه بل بوجه كلى وقد عرفت ان الموصولات موضوعة بازاء النسبة المخصوصة وخصوصية النسبة ليست الا بخصوصية الطرفين وايضا لم يكن حينئذ بين الجملة الواقعة صلة والواقعة صفة فرق اذ الجملة الواقعة صفة معلومة الانتساب ايضا الى غير معين ولهذا لا تقع صفة الا للنكرة فظهر من هذا ان الموصول اشارة الى جملة معلومة الانتساب الى معين بشخصه وان استعمل فى غير المعين كان ذلك لتنزيل غير المعلوم منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية لا يخفى على من له ذوق سليم ولغفول المصنف عن هذه الدقيقة جعل مفهوم الموصول كليا كما مر واما ما وقع فى عباراتهم عند ترجيح الموصول على سائر المعارف مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواء فليس معناه عدم معلومية الشخص المنسوب اليه الجملة بشخصه بل عدم معلوميته بطريق من طرق التعريف سوى الصلة مثل ان لا يعرف علمه واضافته الى شئ آخر وغير ذلك ولا يلزم من عدم معلومية طرق التعريف عدم معلومية الشخص بخصوصه كما توهم ❊ ثم اعلم ان عدم العلم بالمسند اليه اوالمسند سوى انتساب الجملة اليه على اقسام احدها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سوى الصلة بخلاف المخاطب وثانيها عكس هذا وثالثها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سواها سواء كان للمخاطب ايضا اولا ورابعها عكس هذا وخامسها ما لم يكن لواحد منهما امر معلوم سواها ❊ مثال الاول الذى كان معك امس لا اعرفه ❊ ومثال الثانى الذى كان معنا رجل عالم فاعرف ❊ ومثال الثالث الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم ❊ ومثال الرابع الذين فى بلاد الغرب لا نعرفهم ❊ ومثال الخامس الذين فى بلاد الهند لا نعرفهم هذا ما ذكروه ولعل القسم الثانى والرابع والخامس محمول على خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت (الثانى) من المرجحات (استهجان التصريح) بالاسم لكونه من الاسماء المذمومة اولكونه مما يتشأم به كما تقول الذى كان معك امس كذا ولا تقول حنظلة كذا اوتقول الذى لم يسجد لادم كذا ولا تقول ابليس كذا ومنهم من عمم استهجان التصريح بالاسم لما يكون عظيم الشان لكنه مستهجن جدا لان ذلك يصلح ان يكون علة الحذف لا علة الموصولية (الثالث) من

٧ وجه الاستهجان ان عظم الشان يرجع الى المسمى فينا فى التصريح ولو بطريق الموصولية بخلاف الاستهجان فانه راجع الى الاسم فيدفع بذكر الموصول مكانه ١٢ منه

(المرجحات)

٩ المراودة من راد اذا جاء وذهب او من الارادة وهي ان تنازع غيرك في الارادة فتريد غير ما يريده او يرود غير ما تريده ✻
٩ قال الفاضل الشريف في شرحه للمفتاح ﴿٦٥﴾ ولما كان في قول عدي اين انت سوء أدب غاظ شريحا فحمله على مفهومه الحقيق

المرجحات (الاخفاء) عن غير المخاطب بايراده موصولا حيث يعرف الحاضرون باسمه ولا يعرفون على وجه انتساب الصلة الا المخاطب (الرابع) من المرجحات (زيادة التقرير) اى القصد الى زيادة التقرير اما للمخبر اى ثبوت المسند للمسند اليه او المقصود من الحكم او للمسند اليه فقط ثم ان المص اورد مثالاً لهذه الثلاثة الاخيرة وقال (نحو) قوله تعالى (وراودته) ٩ اى راودته يوسف عليه السلام الامرأة (التي هو) اى يوسف عليه السلام (في بيتها) اى في بيت تلك الامرأة حيث لم يقل وراودته زليخا او امرأة العزيز اما الاستهجان التصريح بالاسم في حكم المراودة والاحتيال في طلب المواقعة واما للاخفاء عن الغير لئلا يتهموها واما الزيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جاله حينا فحينا مما يحقق مراودتها هذا ما اختاره المص او لزيادة تقرير المقصود لان امتناعه منها مع كمال قدرتها عليه يدل على نزاهته وطهارة ذيله جداً وهذا مختار صاحب الايضاح واما لفظ السكاكي فيحتمل كلا الوجهين او لزيادة تقرير المسند اليه اذ بانضمام الاوصاف على خصوصية المسمى يتقرر المسند اليه زيادة تقرير وقيل اختار في الآية الموصول اذ يجوز الاشتراك في علمها وارادة الجنس في امرأة العزيز بخلاف الموصول وفيه ان الاشتراك يدفع بالاضافة نحو زيدنا او الموصوفية نحو زيد التاجر فلا يتعين الموصولية وايضا اضافة امرأة العزيز يتعرف بالعهد فلا يحتمل الجنس فالوجه ما سمعته ✻ ثم اعلم ان العدول عن التصريح لا يختص بالمسند ولا بالمسند اليه بل هو باب من البلاغة يجري في كل فن ومن ألطف هذا الباب قول الشاعر ✻ قالت لترب معها جالسة ✻ في قصرها هذا الذي أراه من ✻ قالت فتى يشكو الغرام عاشق ✻ قالت لمن قالت لمن ✻ ومنها ما يحكى عن شريح انه قال لرجل انكر بعد الاقرار عنده شهد عليك ابن اخت خالتك عدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر ✻ ومنها ما يحكى عنه ايضاً أن عدي بن ارطاة أتاه ومعه امرأة له من اهل الكوفة يخاصمها فقال عدي اين انت ٩ قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق قال قدمت العراق قال خير مقدم قال تزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال انها ولدت غلاما قال ليهنك الفارس ٣ قال اردت ان انقلها الى داري قال المرء احق بأهله قال قد كنت شرطت لها وكرها ٧ قال الشرط املك قال اقض بيننا قال قضيت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على المخاصم من القضاء عليه كذا في المفتاح ذكر كمال الدين الدميري هذه الحكاية ٦ في كتاب حيوة الحيوان بزيادة ٤ وهي قوله بشهادة من قال بشهادة ابن اخت خالتك أوردها بعد قوله فعلى من قضيت قال على ابن امك (الخامس) من المرجحات (توجيه الذهن) اى ذهن المخاطب بسبب

اعني السؤال عن المكان لكن السائل اراد به هل لك فراغ بان لاستماع قضيتنا فأجاب شريح بما فيه غلظة فقال بينك وبين الحائط اى انا بين جادين اقول هذا الاحتمال لا يساعده النقل والعقل اما النقل فلان العدول الثقاة من المورخين ذكروا ان شريحا كان مزاحا ثم قالوا ومن مزح شريح هذه القصة وذكروها بتمامها فحينئذ يكون الجواب المذكور مزاحا لا غضبا واما العقل فلان شريحا كان من اعلم العلماء في عصره كما يشهد به مناقبه المذكورة في كتب التواريخ والمحاضرات وهو لا يغفل عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يقضي القاضي وهو غضبان فان قلت المزاح ايضا ممنوع للقاضي قلت ذلك اذا اخرجه الى حد السفاهة بأن يكثره واما اذا لم يكن كذلك فلا يكون مذموما ٩ بل هو سنة كما نقل في سيره صلى الله عليه وسلم انه كان يمزح احيانا والله أعلم ✻

٣ اى الراكب على الفرس وهذا دعاء للولد ببلوغه حد الفروسية وكونه شجاعا ✻ ٧ الوكر عش الطائر والمراد ههنا البلد ✻
٦ وكذا ذكر الامام اليافعي في تاريخه على نحو ما في حيوة الحيوان ✻ ٤ فعلى هذه الزيادة يكون ٧

ذكر الموصول الذى فيه ابهام مع صلة التى فيها تطويل ولايخفى ان فى كل منهما شوقا وطلبا (لماسيرد عليه) من الخبر عن الموصول فيكون المخاطب بهما منتظراً الى مابعده فيتمكن فى ذهنه عندوروده اشد تمكن لمامر من ان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب كقوله ❁ والذى حارت البرية فيه ❁ حيوان مستحدث من جماد ❁ قيل اراد به آدم عليه السلام اوناقة صالح عليه السلام اوثعبان موسى عليه السلام اوقفنس اوالفأر الذى يتولد من الطين فى بلاد مصر عند غليان الماء والحق ان المراد به المعاد الجسمانى لان البيت من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا وبدليل ماقبله وهو ❁ بأن امر الآله واختلف الناس ❁ فداع الى ضلال وهاد ❁ ٩ ولايخفى ان فى قوله حارت البرية تشويق المخاطب الى الخبر بحيث يأخذ منه مكانه اذا ورد (السادس) من وجوه المرجحات (بناء الخبر) عن الموصول (عليه) اى على الموصول قال السكاكى اوان تومى بذلك الى وجه بناء الخبر الذى تنبيه عليه ثم قال ويتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم ❁ واختلف الشراح فى تفسيره منهم من قال اراد بوجه بناء الخبر علة انتساب الخبر الى المسند اليه اى فى نفس الامر ورد ذلك بأن الوجه بهذا المعنى لم يوجد فى بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ❁ ان الذى سمك السماء ❁ وان التى ضربت وان الذين ترونهم وان الذى الوحشة فى داره ❁ ومنهم من فسر الوجه بطريق الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اى على طريقه وطرزه فالمعنى ان تأتى بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من أى طريق وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتى بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد فى علم البديع ورد ذلك ❁ امااولا فلانه يقتضى استدراك لفظ البناء لان الذى له طرق واجناس مختلفة هوالخبر نفسه لابناؤه ❁ واماثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لايكون ذريعة الى التعظيم والاهانة وسائر المعانى المتفرعة على الايماء اقول هذا الرد مردود اذليس مراده بالبناء بناء الخبر على المبتدأ بل بناؤه على اجزائه بناء على انه يصح استعمال البناء بين الكل والاجزاء كما يقال البيت مبنى على اللبنات والاحجار اى مشتمل عليها واراد بالايماء الى طريقه الاشارة من اول الامر الى جنس اجزاء الخبر لاالى صورته وعوارضه فعلى هذا يكون مراد السكاكى بالبناء المضاف الى الخبر المعنى الثانى وبقوله الذى تنبيه عليه المعنى الاول ❁ وانما وصفه به لاللكشف والايضاح فقط بل للاشارة الى ان الاشارة المذكورة انما يكون بينهم من بينه للكشف فقط ولذا تركه صاحب الايضاح فظهر من هذا انه لااستغناء عن لفظ البناء اصلا اذ لوترك هذا القيد لربما توهم طرق الخبر من حيث العوارض كالتأكيد والاطناب وغير ذلك ثم ان معنى

(التعظيم)

٧ الحكاية السابقة فى المفتاح من تتمة حكاية عدى الا انه انما فصلها عنها لكونها مثالا على حدة ❁

٩ ونقل عن تلميذ الشاعر ذكره فى تنويره وهو شرحه لديوان استاذه المسمى بسقط الزندان المراد حيرة الناس فى خلقة آدم عليه السلام من الجماد الذى هو التراب والمراد بالشاعر ابو العلاء المعرى صاحب سقط الزند و المراد بتلميذه خطيب تبريز صاحب تنوير السقط ولايخفى عليك ان هذه الرواية لايعارض الدراية المذكورة فى الكتاب ❁

۷ يردعليه ان السبب الحامل لاسناد المتكلم الخبر الى المبتدأ هو مايتفرع على مفاد ۹ نفس الصلة من الاعتبارات

التعظيم والاهانة واشالهما الذى يجعل الاشارة المذكورة ذريعة اليه هو الاغراض الحاصلة من الخبر اماراجعة الى المسنداليه او المسند او كليهما او غيرهما ولايخفى ان بالوقوف على جنس اجزاء الخبر يفهم الغرض الملحوظ منه وذلك ظاهر جداً ولايخفى ان مراده بالايماء فى قوله ان الايماء الى وجه بناء الخبر يكون ذريعة الى التعظيم ليس مفهوم الايماء وذلك ظاهر بل ماصدق عليه مفهوم الايماء وهو الصلة نفسها فلا اشكال فى كون الايماء ذريعة الى الامور المذكوره كما توهمه بعض الفضلاء حيث قال وكون هذه الصلة بحيث تومى الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلامدخل له فى التعظيم الايرى انه لوقيل بنى لنا بيتا الذى سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلاشبهة ولاايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لامن ايمائها الى جنس الخبر وهكذا فتدبر ۞ ومنهم من فسره بعلة بناء الخبر اى علة اثباته للمبتدأ وربطه به اى السبب الحامل والعلة الباعثة لربطه به سواء كان علة لثبوته فى نفس الامر اولا اقول ۷ هذا توجيه واضح ومطرد فى جميع الوجوه الاانه يردعليه انه اما ان يريد بالعلة الحامل المتقدم او الغاية المتأخرة او مايعم كليهما فعلى الاول يكون المراد بالعلة مفاد الصلة اذ الملحوظ اولا فى ايراد الصلة هو الاشارة الى علة الربط وعلى الثانى يكون المراد الاعتبارات المتفرعة عليه من التعظيم والاهانة وغيرهما اذ حصولها متأخر عن حصول المسنداليه والمسند كليهما وعلى الثالث يكون المراد مفاد الصلة والاعتبارات معاً وعلى كل من هذه الاحتمالات يرد اشكال اما على الاول بكون قيد الايماء غير صحيح اذ مفاد الصلة مذكور صريحا وبكون وصف الخبر بكونه مبنيا على الموصول ضايعاً لكونه مفهوما من لفظ البناء حينئذ واما على الثانى بكون جعل الايماء اصلا والاعتبارات فرعا غير صحيح اذ الامر بالعكس حينئذ واما على الثالث بكون ذكر مفاد الصلة مجرداً عن الاعتبارات وجعل الاعتبارات من الفروع غير صحيح ثم اعلم ان المصنف لم يذكر الايماء الى وجه بناء الخبر على اطلاقه من غير ان يتفرع عليه الاعتبارات كما فعله السكاكى بل قال بناء الخبر عن الموصول اما (تعظيماً) لشان الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذى سمك السماء بنى لنا ۞ بيتا دعائمه اعز واطول) اى اعز من دعامة كل بيت واطول منها واراد بالبيت الكعبة او بيت الشرف والمجد وفى هذا البيت اشارة من اول الامر الى جنس مايردعليه من البناء للرفيع هذا على التوجيه الثانى واما على التوجيه الاخير ان ذكر سمك السماء علة حاملة على اسناد بناء البيت الى مااسند اليه وعلى كلا التوجيهين ففيه ذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد (او تحقيقا) لشان الخبر (نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة ۞ بكوفة الجند غالت ودها غول) قوله مهاجرة حال والكوفة هى البلدة المشهورة وانما اضيفت الى الجند لمقام الجند فيها فى ذلك

بالبناء على المبتدأ من قبيل الكشف والايضاح اذ لايحتمل الخبر عدم البناء على المبتدأ فتدبر ۞

اللطيفة كالتعظيم والاهانة والتنبيه على الخطأ وغير ذلك وانما مفاد الصلة وسيلة اليه فحينئذ ان كان المراد بوجه بناء الخبر تلك الاعتبارات يكون جعله تلك الاعتبارات فرعا ومفاد الصلة اصلا غير صحيح اذ الامر بالعكس من ذلك وان التزم بكون المراد بذلك مفاد الصلة وحدها وكون تلك الاعتبارات من قبيل الفروع يكون قيد الايماء غير واقع موقعه اذ الصلة مذكورة بعينها فكيف يعبر عنها بالايماء اليها بل الانسب حينئذ ان يقال او ذكر وجه بناء الخبر وايضا يكون الوصف بقوله الذى تنبيه عليه مستغنى عنه بقيد البناء وان كان المراد بذلك المجموع اى مفاد الصلة والاعتبارات معا يكون ذكر مفاد الصلة وحده كما فى المثالين الاولين غير صحيح وكذا ذكر جعل الاعتبارات من الفروع اذ حينئذ يكون معنى البناء بناء الخبر على المبتدأ فلا حاجة الى قوله الذى تنبيه عليه واما على الوجه السابق لكون المراد بالبناء بناء الكل على الجزء فتوصيف الخبر حينئذ

۹ مثلا السبب الحقيقى ٤

الوقت قوله غالت ودها غول يقال للشئ اذاهلك غاله غول ولايخفى ان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة اوهذا ذكر لعلة ربط المتكلم الخبر مع انه معلول له في نفسه وعلى كلا التوجيهين ففيه التعريض الى تحقق زوال المحبة وتقرره لان الايماء المذكور لكونه معلول انقطاع المودة صار ذكره من قبيل البرهان الانى الى تحققه وبهذا اندفع توهم ٩ عدم الفرق بين الايماء المذكور وتحقيق الخبر (اوتعليلا) لثبوت الخبر (نحو) قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس) ولايخفى ان في هذا الايماء الى ان طريق بناء الخبر كان من قبيل فضل الله ورحمته اوذكر لعلة اسناد الجنة اليهم وعلى التوجيه الاول ففيه التعريض الى كون الصلة علة للخبر في نفسه بخلاف التوجيه الآخر فان علة الاسناد اعم من العلة في نفس الامر فلايكون الاولى اشارة الى الثانية (وهذا) اى ايراد المسنداليه موصولا لبناء الخبر عليه تعليلاً (قد يتبعه تعظيم للمتكلم) نحو الذى يرافقنى يستحق الاجلال (او) تعظيم (للسامع) نحو الذى يرافقك يستحق الاكرام (او) تعظيم (للمذكور) اى المسنداليه نحو الذى عنده السلطان يستحق الاعزاز والاعظام (او) تعظيم (لغيرهم) اى لغير المتكلم والسامع والمسنداليه نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فان خسران مكذبيه يدل على سعادة مصدقيه ويلزمه تعظيم شعيب عليه السلام الذى هو غير المتكلم والمخاطب في هذا المقام (او) قد يتبعه (اهانة) اما للمتكلم اوللسامع اولغيرهما نحو الذى يرافقنى اويرافقك اويرافق زيداً يستحق التذليل واما اهانة المسند اليه نحو الذى يصاحبه الخرافيش ٣ يستحق التعزير قوله (اوتنبيها) عطف على قوله تعظيما ٧ اى بناء الخبر على المسنداليه لتنبيه المخاطب (على خطاء) نحو قول عبيدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (ان الذين ترونهم ٦ اخوانكم ❊ يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا) يعنى ان الذين تظنونهم اخوانكم يشفى شدة غيظهم اوحرارة عطشهم ان تهلكوا يقال صرعه اى القاه على الارض ولايخفى ان في هذه الصلة ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة بحكم العرف والذوق هذا على التوجيه الاول واما على التوجيه الثانى فان ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخواناً لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وهذا وان لم يكن علة لكون الصرع شفاء غليلهم ومعلولا له بل هو مناف له بحسب الظاهر لكنه سبب لبنائه عليهم وربطه بهم وعلى كلا التوجيهين ففيه ذريعة للتنبيه على الخطأ (اوغيرها) اى غير الوجوه المذكورة في بناء الخبر على المسنداليه كنحو تسلية اعقاب الميت وتعزية بقاياه (قال) الشاعر ابو العلاء في قصيدة يرثى بها جعفر بن على رضى الله عنه (ان الذى الوحشة في داره ❊ تونسه الرحمة

(في لحده)

---

٤ الحامل لاسناد المتكلم البناء على الله تعالى هو تعظيم البناء دون الاشارة الى جنس البناء وذلك واضح جدا ✱

٩ المتوهم صاحب الايضاح ✱

٣ وهى اوغاد الناس وارازلهم ✱

٧ واما رواية الرفع عطفا على تعظيم فيتفيها الدراية كما يفصح عنه المفتاح ✱

٦ فان يرى وارى مجهولين يستعملان بمعنى الظن في مفعولين والثالث نقص لكونه مجهولا ✱

قوله اوغيرها بالنصب اوالرفع بالغين لرفع التنبيه اونصبه ✱

فى لحده) وذلك الايناس لتجرده وقلة علايقه فى الدنيا ففيه ايماء الى ان مايجىء من الخبر
من جنس الرحمة والشفقة اوذكر علة الرحمة وربطها به ففيه ذريعة الى ان الاولى بقاياه
تقليل حزنهم على ذلك هكذا قيل لكن لايخفى عليك ان هذا قريب من علة بناء الخبر فالاولى
ان يقال وفيه ذريعة الى تطييب قلوب الفقراء واذا عرفت تفصيل الوجوه المذكورة على
كل من التوجيهين المذكورين تعرف ان الاولى من التوجيهين التوجيه الاول بالنظر الى
عبارة السكاكى لكنه خاص بالمسند اليه المقدم لما عرفت من استعمال السكاكى الخبر
حيث قال اوالايماء الى وجه بناء الخبر ولم يقل الى وجه بناء المسند وقد يقال لان البناء
قد يقتضى تقدم المبنى عليه واما بالنظر الى دأب المصنف من تعميم الحالات المقتضية للمسند
اليه والمسند وغيرهما مهما امكن فالمناسب التوجيه الثانى اذ ذكر علة الاسناد لا يتبدل على
تقدير تأخير المسند اليه ايضا ولهذا اعتذر بعضهم ممن ذهب الى الوجه الثانى عن ايراد
السكاكى كلامه فى الجملة الاسمية بأنها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على
الصفة لالعدم امكانه فى الجملة الفعلية واما الذاهبون الى الوجه الاول فلاحاجة لهم الى
هذا الاعتذار لاختصاصه بالجملة الاسمية فى ظاهر كلام السكاكى كما عرفت وبهذا
التفصيل ايضا تقف على ان فى ترتيب المصنف فى هذا المقام قصورا فاحشا حيث لم يفرق
بين الايماء الى وجه بناء الخبر مطلقا وبين مايتفرع عليه من الاعتبارات وجعل التعظيم
والاهانة مختصا بالتعليل معانه من فروع الايماء الى وجه البناء مطلقا وجعل التعليل
مقابلا للفروع معانه ملحوظ فى الكل الى غير ذلك من المفاسد يعرفه من ينظر كلام
السكاكى ٩ وتطلع على ان هذا باب لاتكاد تنتهى لطايفه ❁ ومن جملة ماذكروه الترغيب
كما فى قولك الذى كمل جاله وجل خصاله على الباب ❁ ومنها التنفير كقولك الذى دم خلقه
وذم خلقه يصحبك ❁ ومنها الترحم كقولك الذى سبى آله ونهب امواله يرجوك ❁ ومنها
التأمل كقولك الذى تفرد بعلمه خالق القوى والقدر مسئلة القضاء والقدر وكقولك
الذى تحير فيه فحول الرجال مسئلة خلق الاعمال الى غير ذلك من المقامات والاحوال
(و) يختار (الاشارة) اى يترجح اسم الاشارة على سائر المعرفات (لوجوه) خمسة
(الاول) من تلك الوجوه (تعينه) اى تعين اسم الاشارة (طريقا) بأن لايكون لك
اولسامعك اولهما طريق الى احضار المسند اليه اوالمسند فى ذهن السامع سوى الاشارة
حسا بأن لايعلم بطريق آخر من طرق التعريف بعد ان صح الاشارة الحسية كقولك هذا
مارأيته قط من هو وكقولك هذا رجل عالم فاعرفه وكقولك هذا لااعرفه فقل لى
من هو (الثانى) من تلك الوجوه (العناية) اى الاهتمام (بكمال التميز) لما عبر عنه باسم
الاشارة من المسند اليه والمسند و غيرهما وتلك العناية اما للتعظيم اوالاهانة حسب

٩ قال بعض من شراح هذا الكتاب انما اورد السكاكى هذا البيت مثالا للتنبيه على معنى آخر غير الخطأ كما على التطييب فعلى هذا هو مثال لما هو قسيم للتنبيه وعلى ماقاله المصنف مثال لما هو قسيم للتنبيه وحاصله ان معنى بناء الخبر على الموصول كون الموصول مع صلته بحيث يكون بينه وبين الخبر تعلق يقتضى بناءه عليه واسناده اليه ويكون هو الباعث على الاخبار وذلك اما بالتعريض للتعظيم نحو ان الذى سمك السماء واما بالعلية لمية نحو ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اوانية وهو الذى عبر عنه بتحقيق الخبر نحو ان الذى ضربت بيتا واما بالرد عليه والتنبيه على الخطأ نحو ان الذين ترونهم اخوانكم واما بغير المذكورات نحو ان الذى الوحشة وعلى هذا التوجيه لايرد الاعتراض فتأمل هذا كلامه ﴿

مايرد عليه من صفة مدح اوذم على وجه لايتطرق الى عظمته اوذلته التباس اصلا وانما اختص كمال التميز باسم الاشارة لان قرينته الاشارة الحسية التى هى بمنزلة وضع اليد عليه وان كان اصل التميز فى العلم ايضا بناء على ان العيان اكمل من البيان كقول الفرزدق فى زين العابدين رضى الله عنه ٩ *هذا الذى تعرف البطحاء وطأته* *والبيت يعرفه والحل والحرم* *هذا ابن خير عباد الله كلهم* *هذا التقى النقى الطاهر العلم* اى هذا الممدوح الممتاز عما عداه الذى تراه رأى العين اختص بحكم لايشترك فيه غيره وهو كماله نسبا وحسبا وانه علم فى هذه الفضائل بحيث يعرفه ماليس له روح فضلا عن المعرفة (الثالث) من تلك الوجوه (التنبيه على غباوة السامع اوادعاء ان الشئ لايتميز عنده الا بالحس) ولايفهم الا بالاشارة الحسية كقول الفرزدق لمن كان يهاجيه اعنى جريرا *اولئك آبائى فجئنى بمثلهم* *اذا جمعتنا يا جرير المجامع* اى مجامع مذاكرة الاحساب ومحافل مفاخرة الانساب قيل وقد يكون للتنبيه على فطانته لكون غير المحسوس عنده كالمحسوس بالبصر عند غيره ولو قال المصنف التنبيه على حال السامع لكان اولى لشموله القسمين واعلم ان السكاكى جعل كلا من كمال العناية بالتميز والتنبيه على غباوة السامع فرعا لان يقصد باسم الاشارة اكمل التميز ولايخفى ان هذا امر قد يعتبر على حدة اذ الاشارة الى شئ قد يقصد به اكمل تميز للمسند اليه لا لكمال عناية المتكلم به بل يتضح عند السامع حق الاتضاح بحيث لايتطرق اليه التباس واشتباه ٧ فيما يرد عليه مما اسند اليه واما اظهار كمال عناية المتكلم بالتميز فأمر متفرع عليه كالتنبيه على الغباوة ولعل المصنف قد خفى عليه هذا الفرق فلذا ترك ذكر الاصل واكتفى بالفرعين (الرابع) من تلك الوجوه (التهكم) والاستهزاء (كما تقول هذا هذا وليس ثمه) اى عند المخاطب (شئ) يشار اليه سواء كان المخاطب اعمى اوبصيرا وفى اكثر النسخ كما تقول للاعمى هذا هذا لكن لايخفى ان الاعمى والبصير متساويان فى حصول التهكم فى الصورة المذكورة فتخصيص الاعمى لمجرد التمثيل لا للاحتراز فالنسخة الاولى اولى ٦ واعلم ان السكاكى اورد هذا الوجه والذى قبله فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وسيوردهما المصنف هناك ايضا فوجه التوفيق بينهما ان تنزيل غير المحسوس بمنزلة المحسوس للاشارة الى نكتة لطيفة ثم التعبير عن غير المحسوس المنزل منزلة المحسوس باسم الاشارة يسمى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ان اعتبر مع قطع النظر عن ذكره اولا واستحقاقه الضمير لاجل ذلك وان اعتبر استحقاقه الضمير اولا لكن نزل منزلة المحسوس لنكتة مذكورة فعدل عن الضمير الى اسم الاشارة ثانيا يسمى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وحاصله ان الاخراج على مقتضى الظاهر اعم من ان يسبقه كلام اولا بخلاف الاخراج

٩ قيل حج هشام بن عبد الملك فى خلافة ابيه فلما اراد استلام الحجر لم يقدر من الزحام فنصب له منبر فجلس عليه واطاف به اهل الشام فبينا هو كذلك اذ اقبل على بن الحسين وعليه ازار ورداء احسن الناس وجها واعرفهم طيبا فتنحى عند الناس هيبة له واجلالا حتى استلم الحجر فغاظ ذلك هشاما فقال شامى من هذا الذى قد هابه الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه لئلا يرغب فيه اهل الشام فقال الفرزدق لكنى اعرفه فقال الشامى ومن هو يا ابا فارس فانشد مرتجلا قصيدة هذا مطلعها عهـ فيه ايهام اذ لفظ هذا اشارة الى البيت المذكور او يراد لفظ هذا وهذا بعيد والاول قريب عهـ

٧ وقد يشتبه على بعض الاذهان كون الكمال فرعا للاكمل اذ الامر بالعكس اذ فى الاكمل الكمال مع امر اخر والجواب ان ماذكرت اذا كان مقيسين الى شئ واحد وههنا الاكملية بالقياس الى التميز والكمال بالقياس الى العناية المتعلقة بالتميز وانما قال بل الاول اكمل اذ اصل التميز حاصل بالعلم مثلا بخلاف الثانى عهـ

٦ وذلك لان فيها التنبيه الى جواز التعميم واين هذا من عدم التنبيه عليه عهـ

على خلافه اذ يعتبر فيه سبق كلام اما حقيقة اوتقديراً على اختلاف المذهبين وايضاً في الاول بقطع النظر عن استحقاق تعبير آخر بخلاف الثاني وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى (الخامس) من تلك الوجوه (بيان حاله) اى حال المشار اليه (في القرب والبعد والتوسط) بالنسبة الى المشير (بهذا وذلك وذاك) وفيه نشر على ترتيب اللف فان اسم الاشارة المجرد عن حرف الخطاب وغيره للقريب ومع حرف الخطاب للمتوسط وبزيادة اللام اوالنون للبعيد وانما أخر المتوسط لكونه امراً اضافيا ملحوظا بالنسبة الى القريب والبعيد ولما لم يكن بيان القرب والبعد والتوسط من مسائل علم المعانى لكونها بحثاً لغويا راجعاً الى بيان المعنى الموضوع له دون الخواص اللازمة له المبحوث عنها في علم المعانى اشار الى ذكرها ههنا للتوطئة على البحث عن خواصها بقوله (اذ به) اى ببيان حاله في الامور المذكورة يحصل (كمال التميز) والتعيين لان تعيين المكان يفيد للمشار اليه زيادة التعين (نحو) قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) حيث ذكر اولئك وهو للمتوسط مع قرب التعين لفيد زيادة تميز بحيث يستحضر السامع أوصافهم المذكورة من الايمان بالغيب واقام الصلاة والانفاق مما رزقهم الله حتى يتنبه بذلك على انهم لاجل هذه الاوصاف احقاء بما يرد بعد اسم الاشارة من استحقاق الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب ليفهم العلية ❁ واعلم ان جعل بيان حال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط من مسائل اللغة وجعل ذكره ههنا للتوطئة كلام ظاهرى قد تورط فيها كثير ممن علا كعبه في العلوم العربية حتى المصنف مع ان له قدماً راسخا في التحقيق ووقع بعض آخر ٣ ممن له يد طولى في التدقيق في التردد مع ان الامر في ذلك سهل كما حققه بعض الفضلاء ٦ من ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم ٩ على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياً كان اقول وبالله التوفيق ان توضيح هذا المقام يتوقف على تفصيل ❁ وهو ان اسم اسماء الاشارة وضعت وضعا عاما لكل مشار اليه اما قريب اوبعيد اومتوسط فالحكم بأن هذا موضوع لكل مشار اليه قريب مسئلة لغوية ثم اذا استعمل هذه في خصوصيات المدلولات كما اذا استعمل هذا في المشار اليه القريب مع انه لا كلام في صحة التعبير عن ذلك المشار اليه بغير اسماء الاشارة من الطرق كالعلم وغيره يكون قرب المشار اليه في نفسه علة مصححة لاطلاق هذا ومعتبرة في علم النحو وان قصد ذلك مع الاشارة الى انك تقصد ان حاله في نفسه على القرب حقيقة اوادعاء بحيث يكون التعبير عنه بهذا الوجه راجحا على سائر التعبيرات فيكون هذه علة مرجحة لاطلاق هذا مثلا ومعتبرة في علم المعانى والمراد

٣ سيد قدس سره ﻫ

٦ سعد الدين التفتازانى ﻫ

٩ وقيل على انا نقول البحث عن بيان الحال تمهيد لما بعده ولا يخفى انه حينئذ يكون استطراديا ولا اشعار في العبارة لذلك اصلا ﻫ

ههنا هو المعنى الاخير بقرينة قولهم اوأن تقصد بذلك بيان حال المشار اليه فى القرب والبعد والتوسط اى اطلاق اللفظ له للاشارة الى انه قريب لا اطلاق اللفظ على المشار اليه القريب والا لكفى ان يقول اوان تقصد بذلك الى القريب وهذا حاصل التحقيق المذكور فلا يرد عليه ماقيل ٧ من انهم ارادوا بالمعنى الزائد على اصل المراد الزائد على المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الوضعية للالفاظ ووجه الدفع ان المعنى الاصلى هو استعمال هذا مثلا فى القريب مع صحة التعبير عنه بغير ذلك من الطرق كالعلمية وغيره وهذا هو مراده بقوله المعبر عنه بأى تعبير كان واما المعنى الزائد هو استعماله فى القريب مع دلالته على القرب والقائل المذكور ظن ان مراده ان المعنى الاصلى هو التعبير عن المسند اليه وان كان بغير اسم الاشارة والمعنى الزائد هو لفظ هذا الذى هو الزائد على سائر التعبيرات واعترض بأنه ليس وضعيا للفظ المعبر به عن المقصود بل هو معنى للفظ آخر يعبر به عن المسند اليه ومنهم ٩ من لم يترجح عنده احد الطرفين فقال ان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط من علم المعانى اقول لاخفأ فى دخول تلك المعانى فى تلك الاسماء لغة والا لم يتعرض لها اهل اللغة الاان دخولها فيها لايستلزم ذكرها ههنا بطريق التوطئة بل ذكرت اصالة لما مر من الاعتبارات ولئن سلم خروجها لكن قصدها بحسب قلة الالفاظ وكثرتها انما هو طريقة اهل الاشتقاق حيث يقصدون بكثرة الحروف كثرة المعانى ولاحاجة فى فهم الخواص الى امثال هذه الاعتبارات بل هو لوازم لمعانى الالفاظ من غير استعمال اللفظ فيها كما عرفت تفصيله فيما سبق (وقد يعتبر القرب فى الرتبة) لا فى المكان (تحقيراً) للمشار اليه واسترذالا له اللازمين للقرب فى الرتبة بناء على ان الانحطاط فى الرتبة ينزل منزلة القرب فى المكان عادة (نحو) قوله تعالى (اهذا الذى بعث الله رسولا) استحقاراً منهم لعنهم الله لرسول بعث عليهم وفى بعث استهزاء آخر والا لقالوا اهذا الذى زعم انه مبعوث (او) يعتبر (البعد فيها) اى فى الرتبة لا فى المكان (تعظيما) فان القرب والبعد امران اضافيان ومتقابلان فأى شئ يعتبر فى احدهما يعتبر فى الآخر خلافه فظهر ان العلو فى الرتبة تنزل منزلة البعد فى المكان عادة ثم ان اعتبار العلو مستلزم لتعظيم المشار اليه (نحو) قوله تعالى (الم ذلك الكتاب) لاريب فيه فان الكتاب لما اشير اليه اشارة البعيد مع قربه علم انه اريد به العلو الرتبى لا المكانى (او) قد يعتبر (خلافه) بأن يجعل البعد للتحقير والقرب

(للتعظيم)

٧ القائل سيد شريف الجرجانى قدس سره ﷺ

٩ سيد شريف الجرجانى قدس سره ﷺ

قوله اوخلافه بالنصب عطف على قوله تعظيما ولا يجب فى معطوف المفعول له التنكير بل فى نفس المفعول له كذا ذكره الكرمانى ﷺ

العز للاسترذال قيل ويجوز ان يحمل هذا على التعظيم اى ذلك اللعين العظيم المرتبة في اللعن ومثال الثانى قوله تعالى ربنا ماخلقت هذاباطلا وقوله تعالى ان هذاالقرآن يهدى للتى هى اقوم ولايخفى ان عظمة الشئ قد يقتضى التوجه والتقرب منه قيل وانمالم يقل اوخلافه تحقيرا ليشمل غيره كبعده عن الوقوع كقولك ذلك الامر لم يقع وكبعده عن فهم السامع كقولك ذلك السر الدقيق لايصل اليه فهمك ومماينبغى ان يعلم الفرق بين التحقير بالقرب والتعظيم بالقرب ان الاضافة فيهماالى ادنى المراتب مع ادعاء الدناءة لنفسه في الاولى والعلو في الثانى وبين التعظيم بالبعد والتحقير بالبعد ان الاضافة في كليهما الى ادنى المراتب ايضا لكن مع ادعاء الدناءة لنفسه في الاول والعلو في الثانى ويفهم من هذا الفرق بين التحقير بالقرب والتحقير بالبعدوبين التعظيم بالقرب والتعظيم بالبعد (و) يختار (المعرف باللام) اى يترجح على سائر المعارف لوجوه اربعة وانمالم يقل ههنا لوجوه اذلاوجوه متغايرة ههنا غير الاشارة الى كل واحد من الانواع (للاشارة الى الحقيقة) من حيث هى المعبر عنها في عرف النحاة بالجنس وعن تعريفها بتعريف الجنس وتعريف الماهية وتعريف الحقيقة (نحو) قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شئ حى) اى جعلنا جنس الماء مبدأ كل شئ حى حتى الملائكة فانها على مافى الروايات خلقت من ريح خلقت من الماء وحتى الجن فانه خلق من نار خلقت من الماء روى ان اول ماخلق الله تعالى جوهرة فنظر اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء ثم خلق بقية العناصر منه فكذا ماتركب منها واماالانسان فانماخلقه من تراب خلقه منه (او) يختار المعرف باللام (للاستغراق) بجميع افراد الجنس اذاكان القصد الى العموم (مطلقا) اى حقيقيا غير مقيد بعرف اوغيره (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لفى خسر) اى جميع افرادالانسان الامن استثناه الله والاستثناء دليل العموم ومعياره وايضا اذااريد بالمستثنى الافراد فكذا المستثنى منه للزوم كونه من جنسه ولايلزم من استثناء البعض عدم كون الاستغراق حقيقيا لما تقرر ان الاستثناء لايخرج عن التناول بل عن الحكم (او) للاستغراق (مقيدا) اى ببعض الافراد بسبب عرف اوامثاله ويسمى استغراقا عرفيا (نحو جمع الامير الصاغة) اى صاغة بلدته او مملكته لاصاغة الدنيا (او) يختار المعرف باللام (للعهد لفظا) اى خارجا وانما سمى عهدا لكونه معلوما قبل التعريف ولفظا لوجوب ذكره لفظا اماحقيقة اوحكما فكان اللفظ طريق العهد لكونه قرينته (نحو) قوله تعالى (كماارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) اى المذكور سابقا حقيقة وصريحا واما المذكور حقيقة لكن كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالانثى التى وهبت لها فالانثى وان كان اشارة الى

ماسبق ذكره صريحا فى قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها انثى الاان الذكر مذكور كناية فى قوله تعالى حكاية عنها رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا فان لفظة ماوان كان يعم الذكور والاناث بحسب الوضع لكن التحرير وهوان يعتق الولد لخدمة بيت المذكور انما كان لهم دونهن واماالذكر حكمالاحقيقة كمااذاعلم المخاطب به بواسطة القرائن نحو خرج الامير اذالم يكن فى البلد الامير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب ولمن سدد سهما القرطاس وقديكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحوياايها الرجل وهذاالرجل (او) للعهد (ذهنا) لالفظا امامعهوديته فلعهد حقيقة وكونه ذهنا لاخارجيا فلعدم تقدم الذكر وعدم صلاحية الاستغراق (نحو) قوله تعالى (اطيعواالله واطيعوا الرسول) اى اطيعوا واحدا من الرسل٧ وكذا قولك ادخل السوق حيث لاعهدخارجا اذ المعنى ادخل سوقا من الاسواق اذ الحقيقة غير مدخولة ودخول الجميع غير ممكن لكن هذا البيان على مايقتضيه عبارة الكتاب والحق انيكون لفظ الرسول عهدا خارجيا ويراد به محمد صلى الله عليه وسلم بقرينة تعينه خارجا لكن المناقشة فى المثال ليس ممايرتضيه الرجال والذى يتخالج فى صدرى ٩ ان المص اراد بالعهد اللفظى مايكون مذكورا صريحا اوكناية وهو احد قسمى العهد الخارجى واراد بالعهد الذهنى مايتعين خارجا ولماكان تعينه عند المتكلم فى الذهن عبر عنه بالعهد الذهنى فهذا احد قسمى العهد الخارجى كمايدل عليه المثال واما العهد الذهنى عند القوم المقابل للعهد الخارجى وتعريف الجنس فلم يذكره المص لانه ليس من اقسام التعريف حقيقة بل تعريفه لفظى فقط وانما هو فى المعنى كالنكرة من غيرفرق فتأمل وقدسبق نبذ من الكلام ممايتعلق بهذا المقام لكن لانستحق بالتكرير الملام والله ولى التوفيق والاعلام (تنبيه) فى الفرق بين اقسام المعرف باللام الحاصلة بوجود القرائن وعدمها وهذاوان كانت معلومة من المباحث السالفة عندالتأمل لكن نبه عليها ازاحة لماعسى يشتبه على بعض الاذهان اعلم ان (اللام للتعريف) بحسب الوضع اى القصد الى معين عند السامع من حيث هو معين عنده (والحقيقة) من حيث هى هى اى حقيقة كانت (تفيدها) بحسب الوضع (جوهر اللفظ) من غير اعتبار عارض التنوين والاعراب والتعريف لاالفرد المنتشر كما عرفت فيما تقدم فمجموع اللام والحقيقة موضوع وضعا نوعيا لتعريف الحقيقة الاان القائلين بكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر يجعلون تعريف الحقيقة مجازاً اذيحتاج الى تجريد الحقيقة عن معنى الوحدة فيكون جزء معنى اسم الجنس وقديكون كونه حقيقة عرفية لكن الحق كونها حقيقة لغوية كمامر وايضا يشكل على مذهبهم حال الاستغراق الجامع بين افراد الاسم واحاطة مجموع الافراد فيحتاجون فى دفعه الى تكلفين احدهما ان

كقوله تعالى فجمع السحرة بعد قوله يأتوك بكل سحار عليم ولايخفى عليك ان تقدم الذكر قرينة مرجحة والترجيح اذاتساوى الافراد اريد واحد منها. واما اذا اريد الكل فلا ترجيح فلا اعتبار لهذا الذكر فى كونه قرينة بل هو استغراق فقط

٩ وبهذا التفصيل يندفع طعن الشارح ابن الشريف من انه تغيير للاصطلاح المشهور بلا فائدة ثم قال كأنه عفى الله عنه وعافانا ماتيسرله النظر فى الكتب المشهورة من علم المعانى وتحقيق المقام وتفصيله ماافاده صاحب الكشف من ان اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد معها اسم الجنس والموضوع لها باعتبار حضورها الذهنى مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعرف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار فرد منتشر هو النكرة ونظيرها المعرف بلام العهد الذهنى الموضوع لها باعتبار وحدة معينة هو العلم الشخصى ونظيره المعرف بلام العهد الخارجى فظهر الفرق بين المعرف بلام الجنس ٥

اداة الاستغراق انما تدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة كانه مجرد عن الدلالة على التعدد فيكون مجازا كتعريف الحقيقة وثانيهما ان وحدة المفرد بمعنى كل فرد اى شامل على سبيل البدل لا بمعنى مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع (والتعميم) الحاصل للاستغراق مجتمعا وللعهد الذهنى على البدل (والتخصيص) الحاصل للعهد الخارجى (عارضان) على المعنى الموضوع له من خارج لان الحقيقة من حيث هى لا واحدة لتحققها مع المتعدد ولا متعددة والا لما تحققت مع المتوحد فهى قابلة لهما (فيحتاج فيهما) اى فى التعميم والتخصيص (الى قرينة) صارفة عن ارادة الحقيقة بناء على ان المجاز خير من الاشتراك اما فى التعميم فلكون القصد الى بعض الافراد دون آخر فى قوة ترجيح احد الامور المتساوية على الآخر من غير مرجح واما فى العهد الذهنى فالقرينة وجود الجنس فى ضمن الفرد لكون الحكم الجارى عليه مما لا يصلح الا للافراد مع عدم قرينة العهد الخارجى والاستغراق واما التخصيص فيحتاج الى قرينة دالة على خصوصية الفرد اما بتقدم الذكر صريحا او كناية او بعلم المخاطب به بالقرائن واما دعوى الوضع بازاء الفرد فى العهد الخارجى فلم ينقل عن احد ممن يعتمد على كلامه من الثقات قال بعض الفضلاء ٧ فان قلت هلا جعلت العهد الخارجى كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراد بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى هذا كلامه ولعله اراد بالمعرفة الاخرى الوضع وفيه بحث لانه ان اراد ان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراده ولو بحسب القرينة فممنوع وان اراد انها غير كافية بدون انضمام شئ آخر اصلا فكذا فى الاستغراق والعهد الذهنى وان ادعيت ان هناك وضعا جديدا فانى يمكن اثباته فلا فرق بين الاقسام الثلاثة فى الرجوع الى الجنس بحسب القرائن ❊ واعلم ان هذا التنبيه اصل عظيم فى بحث التعريف باللام لم يقدر على تلخيصه بهذا الايجاز احد من العلماء الاعلام ومن لم يصدقنى فعليه بتتبع كتب القدماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الان ههنا بحثا شريفا لا تعرض له فى هذا الكتاب وكأنى بك عند الوقوف عليه تعذرنى فى الاطناب وهو ما اشتهر فيما بينهم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل وتحقيق المقام يستدعى بسطا فى الكلام وهو ان اسم الجنس مستعملا مع السكون الدال على الجنس من حيث هى او مع عارض التنوين الدال على التنكير يشتمل على ثلاثة معان معنى الجنسية من حيث هى ومعنى الفردية الناشية من التنوين و معنى صفة الوحدة الغير القائمة بالفردية فاذا نسب حكم الى اسم الجنس فاما الى الجنس فيجرد عن التنوين فيحلى باللام كقولنا جاءنى

٥ وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة وهذا مما خفى على الاكثرين ﷻ

٧ المراد الفاضل الشريف الجرجانى ذكره فى حواشيه على شرح التلخيص وفى حواشيه على الكشاف بهذه العبارة ﷻ

الرجل اى لاالمرأة واما الى الفرد فيعتبر مع التنوين كقولنا جاءنى رجل اى فرد رجل لافرد امرأة واما الى الوحدة العارضة كقولنا جاءنى رجل لارجلان والمعنيان الاخيران يفترقان بالنية اوبالقرائن ثم اذا دخل النفى على اسم الجنس المفرد فاما ان ينفى الجنس وذلك انمايكون اذاكان الجنس ساكنا لم يدخل عليها الاالتى لنفى الجنس فحينئذ يبنى على الفتح لكونه داخلاعلى الساكن وهذا هوالسر فى كون خبرلا هذه مبنيا على الفتح كقولك لارجل فى الدار بل امرأة اوينفى معنى الفرد كقولك لارجل فى الدار بل فرد امرأة اوينفى الوحدة كقولك لارجل فى الدار بل رجلان ولايخفى ان فى المعنيين الاولين استغراقا بلاشبهة وعلى هذا القياس حال الجمع لكن الجمع لكونه نصا فى الدلالة على الفرد لايجوز حمله على الجنس الابطريق المجاز مثلا يقال لارجال فى الدار اى جنس الرجال بل جنس النساء ولارجال فى الدار اى ليس فيها افراد رجال بل افراد النساء ولارجال فى الدار ليس فيها رجال ثلاثة بل رجل اورجلان فالاستغراق فى الجمع انما هوفى المعنيين الاولين ثم انك اذا اردت النص على استغراق الجموع فاما بالكل الافرادى اوبالكل المجموعى اما الكل الافرادى فالحكم الذى نسب الى افراد الجمع اى كل جماعة جماعة يتناول جميع الافراد ايضا اذثبوت الحكم لجماعة جماعة لايمكن الا بثبوته لافراد كل جماعة من تلك الجماعات وما اشتهر فيما بينهم من ان بعض الاحكام المنسوبة الى الجماعة لايصح نسبتها الى الافراد كما فى قولك الرجال يحمل الف من فدفوع بأن الحكم اى الحمل مثلا منسوب الى الافراد لكن مع قطع النظر عن قيده والمنسوب الى المجموع دون الافراد هوالحكم باعتبار القيد اعنى كون الحمل الف من فان قلت اذا كان ثبوت الحكم لجماعة يستلزم ثبوته للافراد فكيف يصح قولهم واستغراق المفرد اشمل قلت معناه ان الحكم الثابت على الفرد صادق فيما اذا وجد فى نفس الامر رجل اورجلان دون الحكم الثابت على الجماعة وليس معناه ان الواحد والاثنين خارجان من الجماعة عند ثبوت الحكم لها كما توهمه جماعة ٧ لما عرفت من ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوته للافراد ۞ اللهم الا ان يقولوا كون استغراق المفرد اشمل بالمعنى الذى ارادوه انما هو بالنسبة الى الكل المجموعى ٩ الا انه لادلالة فى كلامهم على هذا التخصيص قال بعض الافاضل كما ان المفرد يقتضى استيعاب الافراد يقتضى الجمع استيعاب الجموع فلايلزم من استيعاب الجموع استيعاب الافراد اقول استيعاب الجموع بطريق الاصالة لايستلزم عدم استيعاب الافراد فى ضمنها فلايلزم عدم تناول الحكم المنتسب الى الجمع على الافراد والكلام فيه كما مر واما ماقيل من ان اطلاق لفظ الجمع يستوعب الآحاد ايضا بناء على ان الواحد من هذه الجماعة مع اثنين آخرين من الجماعة

(الاخرى)

٧ وهم شراح المفتاح باسرهم مثل العلامة التفتازانى والمحقق الجرجانى وغيرهما

٩ اذ يجوز فى الحكم المنسوب الى الكل المجموعى ان لاينسب الى الافراد اصلا كما اذا قلت السرير مركب من قطع الخشب فان التراكيب المذكور ليس فى الافراد اصلا

الاخرى جماعة اخرى وعلى هذا القياس فلايمكن خروج الواحد والاثنين مدفوع بأن ماذكره اذا لم يكن الجماعات ممتازة فى نفس الامر محققة اومقدرة قبل اطلاق لفظ الجماعات عليها وليس كذلك فى الكل الافرادى فى استغراق الجمع والالما ترجح التعبير عن تلك الافراد بلفظ الجمع على التعبير عنها بلفظ المفرد اذ يحصل الاستغراق حينئذ بالمفرد ايضا واما اذا امتازت الجماعات فى نفس الامر اما محققة اومقدرة فيترجح التعبير بالجمع على التعبير بالمفرد ولايصح تركيب واحدمنها مع اثنين آخرين من الاخرى لمنع الامتياز عن ذلك هذا حال الكل الافرادى فى استغراق الجموع واما حال الكل المجموعى فيه فيثبت الحكم فيه لمجموع الجماعات اجمالا فيثبت فى ضمنها لكل جماعة ولكن لايلزم الثبوت للافراد المعتبرة فى ضمن كل جماعة جماعة لعدم اعتبار الافراد فى ضمن الكل المجموعى ٦ لاتفصيلا ولااجمالا بل يحتاج اعتبار الافراد الى الملاحظة الاخرى المتأخرة عن اعتبار ثبوت الحكم فلايسرى ثبوت الحكم اليها وهذا هو الذى يشير الى قولهم باستغراق الجمع جميع الافراد تارة وقولهم يكون ثبوت الحكم للجماعات غير مناف لعدم ثبوته للبعض تارة اخرى ومن لم يقف على توفيق القولين ركب متن عمياء وخبط فى ضبط مقالاتهم خبط عشواء ❁ قال بعض الافاضل ان ماروى عن ابن عباس رضى الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب اى بحسب الاطلاق فانه متى اطلق الاسم الجمع يطلق الاسم المفرد من غير عكس مخالف لماصرح به جمهور ائمة التفسير والفقه من ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين وعبيدى يتناول لكل واحد كالمفرد ٤ ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية اقول لامخالفة اصلا لان المنقول عن ابن عباس رضى الله عنه فى اطلاق الاسم وعن ائمة التفسير فى تناول الحكم وكم بين المعنيين ٨ ونقل عن بعض الائمة ٣ فرق بين المفرد والجمع فى جانب القلة بأن المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لاالى الواحد ولايخفى ان هذا الفرق بحسب تناول صدق الاسم وقد عرفت ❁ ثم ان العلماء فرعوا على القاعدة المذكورة اعنى كون استغراق المفرد اشمل لطيفة شريفة استخرجوها بلطف قرائحهم من هذه الآية الكريمة وهى مايحكيه الله تعالى عن زكرياء عليه السلام رب انى وهن العظم منى حيث لم يقل وهن العظام توصلا باختصار اللفظ الى الاطناب فى معناه وذلك لان افراد العظم دل على ثبوت الوهن لكل عظم من افراد العظم ولوجمع لكان فى معنى الكل المجموعى لاالافرادى لعدم تمايز جماعات العظم فى الخارج الذى هو الشرط فى الكل الافرادى كامر وقد عرفت ان الكل المجموعى لاينافى عدم ثبوت الوهن لبعض من العظام كما حقق فحينئذ يفوت المقصود اعنى بيان تناول الوهن جميع

٦ مثلا كل جماعة جماعة فى الكل المجموعى بمنزلة الافراد فى الكل الافرادى والافراد فى الكل المجموعى بمنزلة اجزاء الافراد فى الكل الافرادى من اليد و الرجل فى الرجل مثلا فتأمل ﴿

٤ حتى اذا قال والله لااتزوج النساء حنث بواحدة واذا قال نساء لايحنث الابثلاث كذا قيل ﴿

٨ والفرق بين المعنيين ان الاول راجع الى عموم عقد الوضع والثانى الى عموم عقد الحمل ﴿

٣ علامة زمخشرى ﴿

افراد العظم هذا ماوقع في المفتاح واليه يؤول ماوقع في الكشاف من ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو عمود البدن وقوامه واشد مايتركب منه الجسد وقد اصابه الوهن ولوجمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه و لكن كلها ان العلامة التفتازانى ظن انهما متغايران فزيف كلام السكاكى وقرر كلام صاحب الكشاف لكنك تحكم بصدق ماذكرنا عند الاتصاف بالانصاف فدونك هذا القدر وليس الرى عن التشاف ولقد عملنا رسالة مفردة فى هذا الباب ميزت فيها القشر عن اللباب ولم نتعرض لها ههنا تحاشيا عن الاطناب ومن الله التوفيق والهام الصواب (و) يختار (المضاف) اى يترجح على سائر المعارف (لامور) اربعة (الاول ان لاطريق) للمتكلم الى احضاره بعينه فى ذهن السامع (سواها) اى سوى الاضافة واعلم ان السكاكى قيد عدم الطريق بقوله اصلا ليعم عدم الطريق عند المتكلم وعدمه عند السامع كاصرح بذلك فى التمثيل حيث قال كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك منه شئ سواه اوعند سامعك ❁ وفى هذا المقام ابحاث ❁ الاول ان عدم الطريق عند المتكلم سوى الاضافة علة موجبة وانها خارجة عن نظر الفن والجواب ان الوجوب الخارج عن نظر الفن هو عدم الصحة لغيره من التراكيب واما الوجوب لعدم معلومية الغير مع صحته ان علم فليس خارجا عنه وحاصل ان كون المقام مقام التعريف يصحح جميع طرق التعريف وعدم معلومية الغير يرجح الاضافة والوجوب بالعرض الحاصل من عدم المعلومية لاينفى صحة جميع الطرق فى هذا المقام فافهم فانه دقيق ❁ والبحث الثانى ان عدم علم المتكلم ليس من الحالات المقتضية واجيب عنه بأن الحالة المقتضية حقيقية مايقتضى التعريف مطلقا فبانضمام عدم المعلومية للغير يقتضى الاضافة وهذا مردود بأنه كما ان لمطلق التعريف حالة مقتضية كذلك لخصوصية الاضافة حالة مقتضية مخصوصة والسائل يمنع صلاحية عدم المعلومية لذلك بل الجواب ان معنى الحالة المقتضية وقوع المسند اليه اوغيره فى مقام يقتضى ذلك المقام التعبير المخصوص عنه ولايخفى ان عدم معلومية الغير حالة للمضاف يقتضى التعبير عنه بالاضافة ❁ والبحث الثالث ٩ ان النسبة الاضافية تجب ان يكون معلومية للمخاطب ولاشك انها تصلح ان تقع صلة بأدنى تغيير فلايصح عدم طريق سوى الاضافة فيرجع الى كون الاضافة اخصر ولذلك اقتصر عليه صاحب الايضاح والجواب ان اللام فى النسبة الاضافية معهودية المضاف باعتبار اضافته ولايلزم من ذلك اعتبار المضاف من حيث ثبوت النسبة الاضافية له بان يجعل تلك النسبة صلة له فحينئذ ان اراد بادنى التصرف صلاحية وقوع النسبة الاضافية صلة بلااعتبار زائد فليس كذلك وان

٩ البحث الثالث للفاضل الشريف الجرجانى قدس سره ❁

اراد وقوعها صلة ولوباعتبار زائد فسلم لكن لانسلم انه يلزم من امكان ذلك الاعتبار وجوده حتى يوجد طريق سوى الاضافة فى ذلك المقام وان اراد وجوده ولو فى مقام آخر وحالة اخرى فذلك مما لايمنعه احد فضلا عن هؤلاء المراجيح الاعلام * واعلم ان المصنف لو ذكر الترجيح يكون المقام مقام الاختصار اذا وجد طريق سوى الاضافة ولكنها اخصر كافعله السكاكى وصاحب الايضاح لكان اولى واحسن ومثلوه بقوله * هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق * فان قوله هو اى اى مهوى ومحبوبى اخصر من الذى اهواه واما احتمال كون علمها اخصر والجزم بان الاضمار فدفوعان بأن الكلام فى الاختصار مع الاشعار بكونها حبيبة الشاعر اى يكون اخصر طريق فى اداء النسبة المعلومة فلا اشكال والركب جمع راكب واليمانين جمع يمانى مخففة الياء بمعنى يمنى عوض الالف عن احدى الياءين بعد حذفها على غير القياس ومصعد اى مبعد من اصعد فى الارض اذا ابعد فيها حبيبه اى مستتبع ومنقاد للراحلة وجثمانى اى جسمى والجثمانى الشخص وفيه ايماء الى ان الراحل روحه والمعنى ان حبى راحل نحو اليمن وجسمى مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى الاكثار (الثانى) من المرجحات (تعذر التعداد) اى تعداد المسند اليه اوغيره لكونه طائفة يتعذر تفصيلها عادة نحو قول الشاعر * بنو مطر يوم اللقاء كأنهم اسود لها فى غيل خفان اشبل * وليس المراد بنى مطر اولاده بل القبيلة التى يتعذر تعدادها ويوم اللقاء يوم المقاتلة بالمقاتلة والاسود جمع اسد والغيل بالكسر الاجمة وخفان ماسدة اسودها مشهورة بالجراءة والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والمشهور ان ذوى الشبل منها اشد مقاتلة ومقابلة ومدافعة (اوتعسره) اى تعسر تعداد المسند اليه اوغيره عادة وذلك اذا كثر العدد لكن مع انحصاره فى مرتبة يمكن الارتكاب الى عدة عادة كقوله قومى هم قتلوا اميم اخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى * وتقدير اميم يا امية وحذف التاء للترجيح والمعنى ان قومى قتلوا اخى وانى لااريد المكافاة لانى لو رميتهم يرجع النكاية الى لان عزة الرجل بقومه وعشيرته (اواملاله) اى املال التعداد السامع اما لاشتمال اسمائهم على ثقل للتنافر فيها اوكراهة سمع ككلاب وتمر واما الصلاحية تطير كابن المنذر وابن السفاح واما لاستهجان التصريح اما بنسبة الفعل القبيح الى صرايح اسمائهم اولاشتماله على اسماء الاناث اواقتضاء التصريح تقديم بعض فيورث عداوة اواذى ٧ خاطر واعلم ان مرجح طريق الاضافة اما عدم امكان طريق آخر وهو الوجه الاول او يمكن ولكن يكون الاضافة اخصر والمقام مقام الاختصار فحينئذ كون المقام مقام الاختصار اما لسآمة المتكلم عن التكلم وهو الوجه الثانى على ماذكره السكاكى وقد تركه المصنف كماذكرناه اولتعذر التفصيل اولتعسره وقد مر اولسآمة المخاطب وهو الوجه الاخير وقدلايكون

٧ وايراث العداوة ونسبة القبيح املال للذكر بالاسم

مرجح الاضافة حيث يوجد طريق سواها الاختصار بل امور اخر قد ذكر المصنف بعضا منها وجعلها وجها ثالثا ورابعا فقال (الثالث) من المرجحات (مجاز لطيف) اى يطلق مايدل على الاضافة الكاملة على الاضافة بأدنى ملابسة لاشتراكهما فى مطلق الاضافة فهذا مجاز لغوى كما لايخفى لاعقلى كما توهم اذ يلزم حينئذ من نسبة الكوكب حقيقة الى شئ ثم صرف الكوكب الى الخرقاء مجاز المناسبة بينهما لكنه ليس كذلك قطعا والاضافة الكاملة هى الصحيحة لان الخبر عن المضاف بأنه للمضاف اليه وهى الاضافة بمعنى اللام عند النحاة (ككوكب الخرقاء) اشار الى البيت المشهور وفى بعض النسخ اورد صدر البيت حيث قال كقوله * اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * وعجز البيت * سهيل اذاعت غزلها فى القرائب * الخرقاء بمعنى الحمقاء وانما سميت المرأة بذلك لكونها متصفة بالحمق والهوج والسحرة بالضم السحر وسهيل كوكب بقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد اذاعت اى فرقت والغزل بمعنى المغزول واراد به القطن الذى يؤول الى الغزل وكانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وابتدأ اوان البرد تنبهت وفرقت قطنها فى القرائب ٩ استعدادا للشتاء والشاعر اضاف الكوكب اليها بملابسة لطيفة وهى ظهور جدها فى تهيئة ملابس الشتاء فى زمان طلوعه (الرابع) من المرجحات (نوع تعظيم للمضاف) باعتبار المملوكية نحو قولك عبد السلطان حضر (او) نوع تعظيم للاسم (المضاف اليه) باعتبار المالكية نحو قولك لاعبدى جاء اذ مالكية العبد ممايدل على التعظيم عرفا (او) نوع تعظيم لشئ (غيرهما) اى غير المضاف والمضاف اليه باعتبار المصاحبة نحو قولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شان فلان بمصاحبة عبد الخليفة (او) نوع (اهانة) للمضاف او للمضاف اليه اولغيرهما كقولك ولد الحجام حاضر وضارب زيد بالباب وولد الحجام عند زيد * ومن الاغراض المتعلقة بالاضافة التحريض اما على الاكرام نحو صديقك بالباب اوعلى الاذلال نحو عدوك يسلم عليك اوعلى الاجابة نحو حبيبك يدعوك ومنها الاستعطاف نحو اسيرك محتاج اليك ومنها الابتهاج نحو حبيبى شفى ومنها التحزن نحو حبيبى مرض ومنها الاستهزاء والتهكم نحو قوله تعالى حكاية عن المشركين ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون ومنها افادة الجنسية والتعميم كقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة الطيبة والخزامى نوع من النبت طيب الرائحة واضيف الى الارض للدلالة على ارادة جنس لان فى الاسم المفرد معنى الجنسية والفردية ولكون الاضافة من خواص الجنسية والعموم (تذنيب) اى هذه الفائدة تذنيب ٤ لمباحث التعريف ومتمم لها لكونها جوابا عن شبهة ناشية عن تلك المباحث وهى ان المسند اذا كان معرفة يجب ان يكون المسند اليه ايضا كذلك اذ لم يوجد فى كلام العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة بل بالعكس وهو المشهور الشايع فاذا كانا معرفتين فاذا يستفيد السامع منهما وحاصل الجواب يستفيد لازم الحكم

٩ وعن الفراء اذا كان القريبة بمعنى المسافة يذكر ويؤنث واذا كان فى معنى النسبة يؤنث بلاخلاف يقال هذه قرابتى اى ذات قرابتى ١٢

٤ التذنيب جعل الشئ ذنابة لاخر ١٢

(وذلك)

وذلك ظاهر ويجوز ان يستفيد الحكم ايضا بناء على اختلاف الاحكام باختلاف العنوان اذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف اشار الى منشأ الشبهة بقوله (قد يقع المعرفة مسندا) واكتفى بذلك عن تقرير الشبهة لظهوره جدا الا ان الاظهر في التعبير ان يقول قد يقع المسند معرفة اذ المناسب تأخير ما يقع الاشتباه في ثبوته وهو التعريف المستلزم لعدم الفائدة ٧ ثم اشار الى جواب الشبهة المقدرة بقوله (وكونه معلوما) اى كون المسند معلوما وقد اورده هنا على التعبير الظاهر (معينا) اى معرفا باحدى طرق التعريف (لا يمنع كون الخبر مفيدا) للسامع (اذ يقصد به) اى بالخبر حينئذ (اما لازم الفائدة) كقولك لمن اثنى عليك بالغيب الذى اثنى على بالغيب انت معرفا له بعلمك ذلك (او الفائدة بان يكون السامع علم ذاتين بصفتين) ولعله اراد ذاتين بحسب الفرض او بحسب تغاير العنوان والا فهناك ذات واحدة في نفس الامر حيث يعلم ذاتا واحدة بصفة كونه اخا تارة وبصفة كونه مسمى بزيد اخرى (ثم يشك في احديهما) اى في احدى الذاتين (اهى) الذات (الاخرى ام لا فينفى المتكلم عنه) اى عن السامع (ذلك الشك) فيقول اخوك زيد اوزيد اخوك معرفا ان احدهما هو الآخر (وبهذا) البيان (يعلم) امران الاول انه يعلم (الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد) وذلك لان السامع ان اعتقد ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين انه زيد او عمرو فحينئذ عرض له التنكير بهذا الاعتبار وان كان في نفسه معرفة فصار محلا للافادة فتقول اخوك زيد بتقديم ما يعرفه وتأخير ما يجهله واما اذا عرف زيدا بعينه وعرف ايضا ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين فصار محلا للافادة للتنكير العارض فتقدم ما يعرفه وهو زيد وتؤخر ما يجهله فتقول زيد اخوك ٩ وتلخيص المقام ان المسند اليه والمسند اذا كانا معرفتين يفيدان لازم الحكم من غير شك اللهم اذا عرض لاحدهما التنكير فحينئذ يفيدان الحكم ايضا مع تقديم ما لم يعرض له التنكير وتأخير ما عرض هو له كما قرر في الامثلة ❋ ثم ان هٰهنا صورة اخرى وهى ان يكون كلاهما معروض التنكير فحينئذ يقدم ايهما شئت مثلا اذا علم السائل ان له اخا ولكن لا يعرفه بخصوصه وعلم ان هناك شخصا يحفظ التورية ولكن لا يعرفه ايضا بخصوصه يجوز ان يقال اخوك الذى يحفظ التورية او الذى يحفظ التورية اخوك وانما لم يتعرض له المص اما لظهوره من الحكم السابق او يكون قوله ثم يشك في احديهما اهى الاخرى ام لا اشارة الى هذا القسم لا عامًا له وما يعرض التنكير لاحدهما كما هو المتبادر (و) الامر الثانى انه (يعرف) منه (معنى قول النحاة المقدم من المعرفتين هو المبتدأ) لا الخبر الا انهم يعللون ذلك بامور لفظية وهى دفع الالتباس مثلا واهل المعانى يعللونه بمخالفة الكلام لمقتضى المقام لو اخر الا ان المدعى لما كان واحدا يعلم مدعى النحاة من دليلهم لانه يعلم من دليلهم هذا دليل النحاة كما توهم

٧ الا يرى انهم يقولون في جانب المسند اليه يقع المسند اليه معرفة فحينئذ ينشأ عنه السؤال بان يقال هل يقع المسند معرفة كما يقع المسند اليه معرفة ❋

٩ فان قيل فعلى هذا الاصل لا يصح ما في الكشاف من قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب لان القياس ان يقول التائب زيد لان ما يعرفه السائل هو التائب ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى واولئك هم المفلحون قلنا مذهب سيبويه ان من في قولك من هو مبتدأ وهو خبر له ولا يخفى ان من عبارة عن انسان معلوم عند السامع ولهذا قيده صاحب الكشاف بقوله من اهل بلدك وان ضمير هو راجع الى التائب المجهول فالمطابق لهذا السؤال من الجواب زيد التائب لا عكسه كما توهم ❋

واعترض بان الدليلين اذا تغاير طريق اثباتهما لايعرف احدهما من الاخر * ومما ينبغي ان يتنبه له ان الخبر قد يكون عين المبتدأ لفظا والمراد غيره نحو قوله * انا ابو النجم وشعري شعري * والتأويل ان شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف بالبلاغة والمشهور بالكمال وليس التأويل لازما في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر كما توهم نحو قولك زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو اذ احد الضميرين لمن والآخرين لزيد فيفيد من غير تأويل وقد يتحد الشرط والجزاء ايضا لفظا فيأول بمثل ما ذكر كما في قوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي هي الهجرة الكاملة التي تستحق ان تسمى هجرة الى الله ورسوله فافهم ولما ذكر المص ان المسند اليه والمسند المعرفتين يفيدان لازم الحكم بل الحكم نفسه ذكر فائدة اخرى لهما وهي حصر الخبر في المبتداء اذا اريد بالخبر المعرف باللام تعريف الحقيقة حيث قال (مع انه) اي الخبر المعرف باللام (اذا اريد به تعريف الحقيقة افاد) اسناد الخبر (حصرها) اي حصر الحقيقة (في المبتدأ) كقولك زيد المنطلق اي هو حقيقة من ثبت له الانطلاق فينحصر الانطلاق في زيد لان زيدا اذا ثبت له حقيقة المنطلق يلزم ان لايكون غيره منطلقا اذ لو ثبت فرد من الانطلاق لغير زيد ثبت حقيقة المنطلق له فلا تنحصر في زيد مع انها منحصر فيه اما حقيقة اوادعاء تنزيلا لانطلاق غيره منزلة العدم لعدم ترتب الفائدة عليه وغير ذلك وفيه بحث اذ لا يلزم من ثبوت الجنس لشئ انحصار الافراد وانما ذلك في اختصاص الجنس لا في ثبوته اذ يكفي في ثبوته ثبوت فرد واحد منه * وانما لم يذكر المص ٩ كون الخبر معرفا بلام الاستغراق اما لرجوعها الى لام الحقيقة لانهما متحدان حقيقة والتفاوت بحسب المقام كما مر واما لان افادتها الحصر بالطريق الاولى فيتركها لظهورها * واعلم ان افادة الخبر المعرف بلام الاستغراق الحصر مما لاينكر عليه احد وانما مثار النزاع في المعرف بلام الجنس والاكثرون على افادته الحصر مستدلين عليه بأن الموضوع والمحمول متحدان في الخارج للزوم اتحادهما في الوجود ضرورة عدم حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر فاذا اتحدا وجودا يجب ان لا يصدق الخبر بدون المبتدأ وهذا معنى القصر هذا ما ذكروه وكأني بك تتفطن على ان ما ذكروه يستلزم ان لا يوجد المبتداء بدون الخبر كعكسه لكن اظن انهم لا يرتكبونه ثم انهم لما راوا ان ما ذكروه من الدليل جار بعينه في المنكر فيلزمهم الحصر في كل خبر وانه دعوى لم يقل بها احد تداركوا ذلك بان المحمول في المنكر فرد من افراده ولا يلزم من اتحاده اتحاد الجميع بخلاف المعرف فان المتحد فيه الجنس واتحاده يمنع ثبوت فرد من الافراد لغيره لكن يرد عليهم ان المحمول في المنكر المفهوم قطعا فان كان اسم الجنس

٩ نقل عن المصنف انه قال متى قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد في المقام الخطابي لزم ان لايكون غير زيد منطلقا والمصنف بنى على تعريف الحقيقة وانت الحاكم الفصيل هذا كلامه اقول قد عرفت في كلامنا ما ينحل به هذا الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال منه

(موضوعا)

موضوعا للماهية من حيث هى كما هو الحق فالمفهوم الجنس ومفهوم فرد ما منه ان كان موضوعا للفرد المنتشر ولا يخفى ان اتحاد مفهوم المحمول واتحاد مفهوم فرد ما يستلزمان الحصر اما الاول فظاهر واما الثانى فلان اتحاد مفهوم فرد ما يستلزم عدم فرد ما لغير المبتداء اذ لو وجد لصدق مفهوم فرد ما عليه فلا يكون متحدا بالمبتدأ وقوله لا يلزم من اتحاد فرد ما اتحاد سائر الافراد مغالطة من باب اشتباه المعارض بالمعروض اذ المتحد هو مفهوم فرد ما على ان صدق فرد ما واتحاده يستلزم صدق ماهيته واتحاده على انه يلزم مما ذكره ان لا يصدق عام على خاص اصلا وانه بديهى البطلان هكذا قيل وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ان معنى الحصر هو دعوى ثبوت شئ لشئ مع نفيه عن جميع اغياره او عن بعضها فالحمل وان وجد فيه دعوى الثبوت لكنها عارية عن النفى عن الغير فاذا كان الخبر منكرا يكون حاصله دعوى ثبوت فرد ما للمبتداء من غير التعرض لنفيه عن الغير واذا كان الخبر او المبتدأ معرفا بلام الجنس يكون معناه دعوى ثبوت الجنس ولا يلزم من ثبوته الاختصاص لما مر من انه فى اختصاص الجنس لا ثبوته ولئن سلم ذلك لكن لا يلزم من ثبوت جميع الافراد الحصر ما لم يتعرض للنفى عن الغير اذ فرق كثير بين التعرض للشئ ولزومه فلذلك يسندون الحصر فى الحمد لله الى لام الاختصاص دون لام الجنس ويفهم من هذا ان الخبر او المبتداء المعرف بلام الاستغراق وان افاد مفاد الحصر من ثبوت جميع الافراد لكنه لا يعد من طرقه ايضا لعدم التعرض فيه ايضا لاختصاص جميع الافراد ولا للنفى عن الغير وكذا اذا جعل الخبر معرفا بلام الجنس وحمل على الخبر لا باعتبار الاتحاد فى الوجود بل باعتبار الاتحاد فى المفهومين كقولك زيد البطل المحامى اى مفهوم زيد هو بعينه مفهوم البطل المحامى فان هذه طريقة المبالغة ولا تفيد الحصر القصر بل هى مرتبة اعلى من الحصر وهى التى سماه الشيخ عبد القاهر المعنى الدقيق وقال لا تريد انه البطل المعهود لا قصر جنس البطل عليه مبالغة بل تقول ان ما حصلته من معنى هذه الصفة هو بعينه زيد ولا حقيقة له وراء هذه وبهذا التحقيق تعرف سر ما جعلوا الخبر المعرف باللام مفيدا للحصر مع عدم عدهم ذلك من طرق القصر لانه وان كان مفيدا لما يفيده الحصر من الثبوت لكن لا يفيد لازمه اعنى النفى عن الغير فلهذا لا يعد من طرق القصر ❁ واما ضمير الفصل وان افاد لازمه ايضا لكن لعدم عدهم ذلك من طرقه سر آخر سنذكره فى مباحث القصر ان شاء الله تعالى ❁ فللاختصاص اربع مراتب اختصاص فى الاثبات وهو التخصيص بالذكر ولا ينافى الثبوت للغير واختصاص فى الثبوت بدون النفى عن الغير وذلك كما عدا الطرق الاربعة مما يفيد الحصر والاختصاص فى الثبوت بطريق القصر واعلى منه الاتحاد بين

الشيئين مبالغة نحو زيد البطل المحامى فتدبر هذه فان هذه مما يندر فى الكتب وقوعه وقد قيل جهد المقل دموعه واعلم ان السكاكى نقل عن الامام الرازى انه قال ان المنطلق دال على معنى نسبي فهو فى نفسه متعين للخبرية وان زيدا دال على الذات فهو فى نفسه متعين للمبتدائية تقدم اوتاخر ورد ذلك بان المنطلق اذا جعل مبتدأ يراد به شخص له الانطلاق وان زيدا اذا جعل خبرا يراد به صاحب اسم زيد فيصح اعتبار عكس ماذكره ٣ هذا حاصل كلامه ولكن يدور فى خلدى ان مراد الامام ايراد دليل على ان الاصل تقديم المبتدأ على الخبر كما يفهم من شرحه للمفصل بان الذات لابد وان يعتبر فى المبتداء والصفة فى الخبر حتى ان قدم مايدل على الصفة لابد وان يراد به الذات وان اخر مايدل على الذات لابد وان يأول بالصفة الاان مايدل على الذات يقدم البتة على مايدل على الصفة ٩ كما ظنه السكاكى ولايخفى ان هذا عين ماهو المقرر عند القوم وانما غرضه ترك دليلهم على وجوب تقديم المبتدا بوجوب كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة الى ماذكره من الدليل من وجوب كون المبتداء ذاتا والخبر صفة وانما ترك دليلهم بناء على مالاح عليه من انه كما يعلم المبتدأ لابد وان يعلم الخبر ايضا والالم يمكن الاسناد اصلا فلا يفرق بينهما بهذا نعم يرد عليه ان مراد هم كون المبتدأ معلوما عند السامع دون الخبر لاكونه معلوما عند المتكلم دون الخبر على ان ماذكره يؤل الى هذا ايضا لان وجوب تقدم الذات انما هو لكون المتكلم يعرف الذات ويجهل الصفات من غير عكس نقل عن بعضهم ان تأويل زيد بصاحب اسم زيد مما لاحاجة اليه بناء على عدم اشتراط كون الخبر مشتقا عند البصريين واجيب بان التأويل المذكور لكون السامع يجهل اتصافه باسم زيد لالوجوبه ثم قيل ان هذا التأويل واجب عند المنطقيين اذ الجزئى الحقيقى لايكون محمولا البتة فلابد من تأويله بمعنى كلى وان كان منحصرا فى شخص بحسب الواقع اقول هذا متفق عليه بينهم وبين النحاة ومنشأ النزاع بين البصريين والكوفيين هو خلو هذا الاسم عن الضمير وعدمه فالبصريون يقول الاسناد فى زيد اخوك بهو هو اى هذان المفهومان متحدان فى الخارج والكوفيون يقولون ان ذات زيد يصدق عليه مفهوم اخوك اى زيد اخوك هو ولولا الخروج عن الفن لاوردت فى هذا الباب لطائف شريفة تبهى الالباب مع ان الاطناب خارج عن شرط هذا الكتاب * واعلم ان المصنف لما فرغ عن العلل المرجحة للتعريف واقسامه شرع فى بيان العلل المرجحة للتنكير فقال (و) يترجح (التنكير) فى المسند اليه اوالمسند على مقابله (لامور) خمسة (الاول) ارادة (الافراد) اما (شخصا) اذا كان المقام مقامه (او) ارادة الافراد (نوعا) من جنس اذا كان المقام يقتضيه بعد وقوع النكرة فى الاثبات قال بعض المحققين ان كان

٣ اقول هذا الذى ذكرته تأويل لكلام الامام وحمله على معنى يقبله جمهور الانام ويحمل عبارته على التسامح فلا وجه لما ذكره بعض الشراح من ان هذا الجواب ليس من السكاكى قد دل على انه اعلى كعبا وادق فكرا من الامام الرازى فى طور الحكم ايضا فان الاستشكال وجوابه من الاعتبارات المنطقية اقول قد عرفت حقيقة الحال فانظر الى هذا الترجيح الركيك وانصف ٭

٩ ومما يؤيد ماذكرناه ما صرح به فى موضع آخر من شرحه للمفصل انك اذا قلت الضاحك انسان فالضاحك يدل على الوصف والانسان على الذات وقد جعل الوصف مبتدأ والذات خبرا فهمنا ماهو مبتدأ لفظا خبر فى المعنى وماهو خبر لفظا مبتدأ فى المعنى ولايخفى عليك ان هذا صريح فى ان مراده بالمبتدأ المحكوم عليه وحاصله ان المحكوم عليه لابد وان يكون ذاتا والمحكوم به وصفا فكما ٤

اسم الجنس موضوعا للماهية يفيد وحدة شخصية اونوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هى كان الافراد الشخصى او النوعى مستفادا من القرائن اقول قدعرفت ان الحق ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى وان النكرة اخص منه لانها موضوعة للماهية مقيدة بقيد وحدة شخصية او نوعية فلا حاجة الى القرائن فى ارادتهما فما ذكره انما هو من عدم الفرق بين اسم الجنس العام والنكرة الخاصة ولا عجب لان ذلك شنشنة اعرفها من اخزم (كقوله تعالى والله خلق كل دابة) اى كل فرد من افراد الدواب (من ماء) اى من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدابة ❁ واعلم ان ههنا اربع صور خلق نوع الدابة من نوع الماء اى نطفة ذلك النوع وخلق كل فرد من الدابة من كل فرد من الماء اى النطفة المعينة التى خلق الشخص منها وخلق نوع الدابة من شخص الماء وبالعكس فالثالث محال والرابع مستبعد اللهم الا ان يراد بمن التبعيضية والاولان ممكنان الا ان المراد فى الآية ليس الاول لمكان لفظ كل فى الدابة بل المراد اما الثانى فالآية مثال للافراد شخصا فقط او الثالث فالآية حينئذ مثال للافراد شخصا ونوعا لكن من غير هذا الباب على اى التقديرين اخذ الان تأخير المصنف هذه الاية عن كلا الافرادين يشعر بكونها مثالا لهما فحينئذ يتعين القسم الثالث ولذلك فسرنا بذلك فيما مر (الثانى) من تلك الامور (ان لا يعرف منه) اى من المنكر اما بان لا يعرفه المتكلم او المخاطب كما وقع فى بعض النسخ مضبوطا على صيغة المبنى للمفعول واما على كونه مبنيا للفاعل على صيغة الخطاب كما هو عبارة السكاكى وهو الصحيح ايضا كما ستعرفه فالمراد المتكلم اى لا تعرف انت من المنكر (الا ذلك القدر) وهو الجنسية او الفردية الغير المعينة الحاصلتان فى ضمن النكرة وعدم المعرفة (اما حقيقة) فلا بد حينئذ من التنكير لعدم القدرة على ازيد من ذلك (او ادعاء) وذلك بان تتجاهل وتريد تخييل انك لا تعرف منه الا جنسه تحقيرا له كما اذا انكرت خبر رجل وايقنت كذبه وقصدت اظهار اعتقادك فيه عند اصحابك تقول انظر حيوانا على صورة انسان يقول كيت وكيت مع انك اعرف باسمه مما عداك (وعليه) اى وعلى الادعاء المذكور (حمل وقد حمله عليه صاحب المفتاح ٣ (قوله تعالى) حكاية عن الكفار فى حق النبى عليه السلام (هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق) اى فرقتم كل تفريق (انكم لفى خلق جديد) وانما عبروا عنه صلى الله عليه وسلم برجل مع انه كالشمس لا يخفى بكل مكان ادعاء بانهم لم يكونوا يعرفون منه عليه السلام الا انه رجل ما انهم يعتدون به ولا يلتفتون اليه او لانه عليه السلام لما نبأهم بما لا يعرفونه ولا يألفون سماعه من اثبات الحشر وغيره نزلوا المخبر منزلة خبره فى عدم العرفان به قيل الوجه فى تنكير رجل فى الآية انه للتعجب والبيان اى هل ندلكم على رجل عجيب يقول كلاما عجيبا ولكون هذا الوجه محتملا ايضا قال المص وعليه حمل

٤ ان الذات لا بد وان يلاحظ مقدما والوصف مؤخرا فكذلك ما يدل عليهما من اللفظ وان عكس الامر فذلك خلاف الاصل فيحتاج الى التأويل بجعل الوصف دالا على الذات وجعل الذات بمنزلة الوصف كما هو المقرر عند الجمهور وقد صرح هو فى موضع آخر ان معنى قولك هذا زيد مسمى باسم زيد ولو جعل ما يدل على الذات مبتدأ البتة لما صح منه هذا القول وليس فى كلامه ما يدل على وجوب تقديم المبتدأ بل فيه دلالة على وجوب تقديم الذات اى المحكوم عليه نعم يرد على ما ذكره اشكال بعد دفع سؤال السكاكى كما ذكرناه فى الكتاب والله اعلم بالصواب ـه

٣ ولما كان عند المصنف وجه انسب مما ذكره السكاكى لسياق الاية قال وعليه حمل والمراد به صاحب المفتاح ولم يقل عليه ورد او وعليه قوله ـه

ولم يقل وعليه ورد (الثالث) من تلك الامور (ان لايمكن تعريف السامع) لعدم علمه على الزايد على كونه فردا غير معين قيل وفيه تكرار لاندراجه فى قوله ان لايعرف الاذلك القدر بناء على انه يشمل ان لايعرف المتكلم اوالسامع اوهما معا لكن لايخفى عليك ان التكرار على تقدير كون يعرف مبنيا للمفعول واما على كونها مبنيا للفاعل وخطابا على المتكلم لايلزم التكرار وهو المطابق لاسلوب السكاكى حيث قال اما لانك لاتعرف حقيقة الاذلك القدر واما لانه لاطريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك فالاولى الحمل على هذا كما نبهناك عليه هناك (الرابع) من تلك الامور ان لايمكن تعريف السامع (لمانع من التعيين) والتعريف لالعدم امكانه فى نفسه كالاخفاء عن السامعين اولاستلزامه الاهانة اوالمضرة اما للمتكلم اولمن عبر عنه بالمنكر كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض الكفار عن النبى صلى الله عليه وسلم عند ذهابهما الى الغار فقال انه رجل يهدينى السبيل اذلوقال انه محمد لتضرر منهم فلذلك سلك السبيل مع احترازه عن الكذب اولغيرهما وككون المسند اليه نكرة فانه يمنع كون المسند معرفة وكحكاية المنكر وامثال ذلك من الامور التى لاتحصى (الخامس) من تلك الامور (ايهام بلوغه حيث لايكتنه كنهه) اى لايدخل تحت التعيين والتعريف (اما لحقارته اولعظمته) وكلاهما اما حقيقة اوادعاء (ويحتملهما) اى يحتمل الحقارة والعظمة (قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم عليه السلام ياابت (انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن) فتكون للشيطان وليا والمعنى انى اخاف ان يمسك عذاب حقير فكيف لااخاف من العظيم والمسيس المشعر بالقلة يؤيد هذا المعنى وهذا اشفاق منه عليه السلام اوالمعنى انى اخاف ان يمسك عذاب عظيم لانه رحيم فلايعذب الامن اشتد استحقاقه كما يقال نعوذ بالله من غضب الحليم ويؤيده قوله من الرحمن مع ان القليل منه عظيم اللهم انا نعوذ برحمتك من عقابك وبعفوك من سخطك وبك منك واستغفرك واتوب اليك (النوع الثالث) من الفن الثانى من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (فى التوابع) الخمسة للمسند اليه اوالمسند (وهى) اى التوابع يترجح ايراده مطلقا (لتربية الفائدة) اى لتكثير فائدة الخبر (لانها) اى التوابع (تفيد زيادة تقييد لمتبوعها) فكلما ازداد طرفا الحكم تقييدا ازدادا تخصصا فيزدادان افادة وانما اراد بالتقييد تقييد الحكم لاتقييد اللفظ فلايردان التقييد لايوجد فى غير الوصف ولايخفى عليك ان الحكم كما يتقيد بالتخصيص كما فى الوصف وعطف البيان وبعض التأكيد كذلك يتقيد بالتعميم كما فى العطف بالحرف وبعض التأكيد وبتوطئة ماليس بمقصود ليتحقق المقصود كما فى البدل وستعرف تفصيله ان شاء الله تعالى (فالوصف) سواء كان موصوفه مسندا اليه اومسندا معرفا اومنكرا اى يترجح ايراده (لوجوه)

وكنه الشىء نهايته ولايشتق منه فعل وقولهم لايكتنهه الوصف بمعنى لايبلغ كنهه كلام مولد كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح * التربية بلوغ الشىء الكمال شيئا فشيئا *

اربعة (الاول التفسير) وفى بعض النسخ التبيين والمقصود واحد وهو بيان حقيقة الموصوف وكشفها كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله اوبيان مفهوم الموصوف كقول الشاعر ❁ الالمعى الذى يظن بك الظن ❁ كان قدرآى وقد سمعا ❁ وهذا الوصف انما هو مبين الموصوف لماروى انه سئل الاصمعى عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد (الثانى) من تلك الوجوه (التميز) اى تميز الموصوف عماعداه حيث يراد نفى تشريكه مع الغير فى الاسم مع عدم ارادة التفسير والكشف نحو زيد التاجر اوالرجل التاجر عندنا (و) قوله تعالى هدى (للمتقين الذين يؤمنون) بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون (يحتملهما) اى التفسير والتميز ❁ فالاول اذا اريد بالمتقى الذى يفعل الواجبات باسرها ويجتنب عن المنهيات باجمعها لان الموصول مشتمل على الايمان الذى هو اساس الواجبات وعلى الصلوة والزكوة اللتين هما اما العبادات البدنية والمالية لان من اقامهما سهل الباقى عليه على ان فى الصلوة الاجتناب عن الفواحش لانها تنهى عن الفحشاء والمنكر بالنص ❁ والثانى اذا اريد بالمتقى المجتنب عن الفواحش وذلك لان الوصف يفيد فعل الطاعات ولايخفى ان ترك المنهيات قديكون مع فعل الطاعات وقديكون بدونها فيكون الوصف للتميز لكن هذا اذا اريد وانت خبير بانه لابدان يراد بالمعاصى المنهيات التى تعلق بها النهى صريحا اذ لواريد مايعم الصريح والضمنى يدخل ترك الواجب فى المعاصى فيشمل ترك المنهيات ترك الواجب ايضا فيلزم ان يكون المجتنب عن المعاصى كلها آتيا بالواجبات عن آخرها فلايكون الوصف مختصا بل مبينا وكاشفا (الثالث) من تلك الوجوه (التأكيد) المجرد اى الخالى عماسوى التأكيد من التبيين والتميز وغير ذلك وذلك اذا دل الموصوف على الوصف تضمنا (نحو) قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) وكقوله تعالى نفخة واحدة ونحو امس الدابر لايعود (الرابع) من تلك الوجوه (المدح والذم) وكذا الترحم نحو جاءنى زيد العالم اوالجاهل اوالفقير حيث يتعين الموصوف قبل ذكره امابان لايكون له شريك فى الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم فى المدح واعوذ بالله من الشيطان الرجيم فى الذم اويكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف نحو زيد الفاضل اوالفاسق والايصير الوصف مخصصا ❁ واعلم ان المص ذكر فى خاتمة بحث الوصف ثلاثة مطالب لها منافع عظيمة فى هذا الباب وفى مواضع شتى من هذا الكتاب ❁ المطلب الاول (واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف) عند السامع والانتخاف عنها مايلزمها فى نفسها من التميز ٧ بخلاف الخبر وهذا معنى ماتسمعهم يقولون ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان فى كونهما معلومى التحقق والثبوت للموصوف والمخبر عنه ايضا عند المتكلم دون السامع كمالايخفى ❁ المطلب الثانى

٥ والفرق بين التفسير والتبيين ان الاولى تميز بين الماهيات المختلفة والثانى بين افراد ماهيات متفقة ولما كان التميز فى الثانى اتم خصها باسم التميز وقد يسمون الاول بالصفة اللازمة وبالصفة الكاشفة والثانى بالصفة المفارقة كذا قيل ؎

٧ فان قلت قد يتخلف التميز عن الوصف كما فى المادح والكاشف وغيره قلت انها معان اخر يقصد مع اصل التميز لا انها تجرد عنها وانما ينسب الوصف اليها لوضوح التميز فيها ؎

ماشار اليه بقوله(وهو) اى ثبوت الصفة للموصوف فى الخارج (فرع ثبوتها) اى ثبوت الصفة فى الخارج (فى نفسها) لاوجودها لغيرها لان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوته فى نفسه لانه مالم يثبت لم يكن شيئا اصلا فضلا عن ثبوته للغير فظهر ان ثبوت الصفة لموصوفها لايمكن الا بثبوت الصفة فى نفسها وينعكس الى قولنا مالايكون ثابتا لايكون وصفا فيتحقق الفرعية واعلم ان الثبوت للغير اذا اقتضى ثبوت الثابت يقتضى ثبوت المثبت له ايضا لانه مالم يكن ثابتا لم يكن شيئا فكيف يثبت له شئ ❁ وانما لم يتعرض له المص كما تعرض له السكاكى لظهوره من المقدمة السابقة ثم الظاهر ان المقصود بالثبوت الثبوت الخارجى عند نفاة الوجود الذهنى فيكون الثبوت للغير عندهم فرع ثبوت الطرفين فى الخارج ٦ ومنهم من توهم ان مرادهم ان الثبوت وان كان بحسب العلم يقتضى ثبوت الطرفين خارجا فاعترض عليه بثبوت الاوصاف للمستحيل والاخبار بها عنه لكنه مدفوع بان مقصودهم الثبوت الخارجى فقط واما عند المثبتين له يكون المراد بالثبوت مايعم الخارجى والذهنى وهم يدعون ان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الثابت والمثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وههنا بحث مشهور وهو ان الثبوت الخارجى قد يقتضى ثبوت المثبت له فى الخارج دون الثابت ولهذا جوز واكون مبادى المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك موضوعاتها ونحن نقول ان الخارج يكون ظرفا لاربعة امور فى قضية واحدة للموضوع ومدار خارجية وجود افراده فى الخارج وللمحمول و مدار خارجية وجود مبدأ المحمول فيه وللاتصاف ومدار خارجية وجود الطرفين وللصدق ومدار خارجية اقتضاء الموضوع الموجود فى الخارج الحمل اعم من ان يكون مبدأ المحمول خارجيا اوذهنيا بناء على ان الموجود فى الخارج قد يكون منشأ لمفهومات غير موجودة فى الخارج ومدار كون الصدق خارجيا الى كون الحكم على الموجود الخارجى ومدار كونه ذهنيا الى الحكم على الموجود الذهنى فقولك زيد اعمى فى الخارج معناه يصدق العمى المعدوم فى الخارج على زيد حال كونه موجودا فى الخارج لاان زيدا متصف به فى الخارج والفرق بين الاتصاف والصدق مما لايستراب فيه وبعض ممن اشتهر بكمال الحذق والمهارة وهو كذلك عند التحقيق قد غفل عن الفرق المذكور فحكم باتصاف الموجودات الخارجية فى الخارج بالامور العدمية فيه فى جل تصانيفه بل فى كله لكنه لاغرو اذ لكل جواد كبوه ❁ ولكل حكيم هفوة ❁ ولكل نبوة صارم ❁ المطلب الثالث ماشار اليه بقوله (فلايكون) اى الوصف (طلبا) اى جملة طلبية وذلك لان الطلب لايكون ثابتا اصلا لانه سعى فى التحصيل وتحصيل الحاصل ممتنع فامتنع كونه وصفا وخبرا لما عرفت من وجوب

٦ وقيل المراد بالثبوت فى نفسها حصول وجود مالها قبل التلفظ على متعارف اهل اللغة فلا انتقاض بنحو العمى اقول انظر هذا التوجيه الركيك وقصده دفع هذا النقض القوى بمثل هذا التوجيه الضعيف والحق لايحتجب عن اهله بعد خلع غشاوة التقليد

(ثبوتهما)

ثبوتهما فى الخارج وان كان ثبوت الصفة عند السامع قبل التكلم وثبوت الخبر بعد التكلم (فان وقع) الطلب وصفا اوخبرا (اول) بجعل تقديره خبرا مقابلا للطلب شاملا للوصف والخبر المبتدأ كما فى قوله ❊ جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط ❊٧ (فى قوله تعالى ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام) دون قراءة حرف الجر اى من الابتدائية اى نجينا من العذاب المهين الذى مبدؤه فرعون فالتأويل فى قراءة الاستفهام نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين (المقول عنده) من فرعون اى هل تعرفونه فى فرط عتوه وشدة طغيانه وتكبره وماظنكم بعذاب يكون من مثله (والتوكيد) يترجح ايراده (لمجرد التقرير) اى تقرير الحكم وتحقيق معناه فى ذهن السامع فانك اذا قلت جاءنى زيد وتوهمت ان كون المسند اليه زيدا لم يتقرر فى ذهن السامع اكدته باعادته تقريرا فى ذهنه وقد يعتبر مع التقرير اغراض اخر اشار اليها بقوله (اودفع توهم التجوز) بأن يتوهم السامع انك تجوزت اى نسبت المسند الى غير ماهو له على طريقة المجاز العقلى عند القائلين به فتكرر المسند اليه لدفع هذا التجوز اولاحتمال انك جعلت المسند مجازا عن مسند آخر على طريق الاستعارة كقولك قتل زيد لدفع احتمال ان يستعار القتل للضرب الشديد هذا كله اذا لم يكن للسامع احتياج الى التأكيد بسبب السهو اوالنسيان بقرينة جعل هذه العلة مقابلا لهما وذلك لانه يمكن ان يحمل على تقرير الحكم فى المجاز للسهو اوالنسيان فيه (او) دفع توهم (السهو) فى المسند اوالمسند اليه وانما لم يقل اوالنسيان كما ذكره السكاكى لتقارب مؤداهما وذلك لان السهو ماينتبه صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف النسيان وذلك لان السهو زوال الصورة عن المدركة فقط والنسيان زوالها عن المدركة والحافظة معا ولما لم يظهر فائدة هذا الفرق بالنسبة الى السامع٩ استغنى بذكر السهو عن النسيان وانما اختار السهو اما تأدبا عن اسناد النسيان الى البليغ واما لان السهو مقدم فى الوجود واما السكاكى فقصد الاشارة الى الاقسام لزيادة البيان فاورد عقيب السهو النسيان٦ (او) دفع توهم خلاف (الشمول) والاحاطة اذا كان المسند اليه ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها كقولك جاءنى الرجلان كلاهما اوعرفنى الرجال كلهم ❊ ثم الظاهر ان المراد تأكيد المسند اليه من حيث انتساب المسند الى ذلك لا من حيث دلالة لفظه على مدلوله حتى يعترض عليه بأن المثنى نص فى مدلوله الا يرى انك اذا قلت جاءنى زيد زيد فليس زيد الثانى تأكيدا للاول بناء على عدم دلالته على مدلوله لان ذلك محال بل باعتبار كونه مسندا اليه وذلك ظاهر فالحق انه لدفع خلاف الشمول فى الحكم بعلاقة ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون حينئذ لدفع توهم التجوز العقلى دون اللغوى كما توهم

٧ صدره حتى اذا جاء الظلام واختلط ❊

٩ لان السامع يحمل التأكيد اما على التقرير اودفع توهم التجوز فاذا لم يوجد ذلك عنده يحمل على دفع توهم الخطأ من غير وقوف على انه ساه اوناس اذ لا طريق الى الوقوف عليه ❊

٦ فيه لطيفة كما لا يخفى ❊

واندفع ايضا ماتوهم من انه مجاز عقلي والعلاقة اسناد الفعل الى الآمراد المذكور حينئذ انفسهما لا كلاهما وكذا ماتوهم من ان المراد دفع توهم ان احدهما جاء حقيقة والآخر محرض على ذلك المجئ بطريق عموم المجاز اذ الواجب حينئذ تأكيد المسند تأكيدا لفظيا بأن يقول جاءني جاءني الرجلان وكذا الحال في صيغة الجمع في جميع ماذكر من الاحوال غير كونه نصا في مدلوله كما لايخفى وماتوهم من انه لايندفع به التجوز العقلي فمدفوع بان الفعل الصادر من واحد ممن يصاحب طائفة يمكن ان يسند الى تلك الطائفة على قياس ماذكر في المثنى وايضا ظهر من هذا التقرير الفرق بين التأكيد لدفع توهم السهو او النسيان وبين دفع توهم خلاف الشمول حيث يندفع الاول بالتأكيد اللفظي والثاني بالمعنوي (ومنه) اي ومما يدفع به توهم خلاف الشمول وان لم يكن من قبيل التأكيد (كل رجل عارف) وهذا غير موجود في بعض النسخ وتوجيه ماذكره ان حاصله الرجال كلهم عارفون ففيه دفع توهم خلاف الشمول او نقول الخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة فرجل وانسان للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه قيل٨ ولايخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف فالوجه ماذكره صاحب الايضاح من ان لفظة كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه هذا ماذكره ولايبعد ان يقال ان مراد السكاكي انك اذا اردت الاخبار بالعرفان عن كل الرجال يتبادر الى الذهن ابتداء ان تقول الرجل عارف بلام الاستغراق اذ الاصل تقليل اللفظ مهما امكن ولايخفى ان في لفظة كل زيادة نص لايحتاج اليها بلا ضرورة ثم اذا كان قرائن الاستغراق خفية في المقام واحتمل ان يحمل القضية على المهملة بجواز عدم الشمول يحتاج الى النص على العموم لدفع الوجه السابق فيعدل عن التعريف الى لفظ كل دفعا لاحتمال عدم الشمول وتحقيقا لارادة الشمول ولما كان التوهم المذكور في النية دون تقدير الكلام لم يعدوه من التأكيد الاصطلاحي وهذا مراد صاحب المفتاح وبه يندفع اعتراض صاحب الايضاح (و) يترجح (البيان) اي عطف بيان المسند اليه (للايضاح) اي لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم ولو بمعنى ضمني اي لايجب ان يكون الايضاح لما يكون مصرحا به بل قد يكون بمعنى ضمني (قال تعالى) في الايضاح الضمني (لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد) قال السكاكي شفع الهين باثنين والها بواحد لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين والها بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض اذ الغرض في الاول نفي القيد اعني الاثنينية دون المقيد وفي الثاني اثبات القيد اعني الوحدة دون المقيد لكونه مسلما ههنا وبين الاعتبارين

٨ قائله سيد الشريف الجرجاني قدس سره

مبحث عطف البيان

(فرق)

فرق كثير قال الزمخشري ان اثنين وواحد تأكيدان لهما لتقرير امرهما كما في قولك جاءني الرجلان كلاهما وقال ابن الحاجب انهما صفتان لاجل التأكيد لدلالتهما على معنى فيهما وقال صاحب الايضاح انهما وصفان للبيان قيل الكلام مستقيم اما قول السكاكي اي جعله عطف بيان لماذكر وقول الزمخشري باعتبار اللغة وقول ابن الحاجب باعتبار الاصلاح ونظر السكاكي ادق وبالقبول احق كما لايخفى ٩ (ومنه) اي ومن هذا القبيل (قوله تعالى ومامن دابة في الارض ولاطائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم) حيث ذكر في الارض مع دابة ويطير مع طائر لبيان ان القصد منهما الى الجنسين والى تقريرهما والفرق بين الآيتين ٧ ان الغرض الاصلي هو الوحدة والعدد في الاولى والجنس دون الفرد في الثاني ولهذا فصلهما بقوله ومنه واما الفرق بأن الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل اوظرف فلايفيد الفصل في هذا المقام لعدم دخله فيما هو الغرض من التمثيل في هذا المقام قال بعض الفضلاء اشار السكاكي بقوله والى تقريرهما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا عماعرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير فحينئذ لااشكال في الاخبار عنهما بقوله امم كأنه قيل ومامن جنس من هذين الجنسين الا امم فلايتصور حينئذ كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم بناء على ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لما احتمل كون الاستغراق عرفيا بأن يختص بذوات ارض واحدة وطيورجو واحدة ذكر الوصفين للدلالة على كون الاستغراق حقيقيا فثبت بهذا التقرير ان كلامي الشيخين ليسا بمتحدين هذا حاصل كلامه ✽ ولقائل ان يقول ان كون اسم الجنس موضوعا للماهية انما هو على تقدير عرائه عن التنوين كما تقرر فيماسبق وماذكر ههنا من اسم الجنس هو النكرة الدالة على الفرد فليس مراد السكاكي بالقصد الى الجنسين القصد الى مدلول الاسمين بل مراده ان الغرض الاصلي منهما الجنسان فيقصد الى جزء مدلولهما كما ذكر في الآية السابقة في ارادة العدد والوحدة فحينئذ يكون مراده بتقرير الجنسين تقريرهما حال كونهما في ضمن الفرد مع قطع النظر عن اعتبار الوحدة والعدد الذين هو جزء مدلول الاسمين فحينئذ لااشكال في الاخبار عنهما بقوله امم وكذا لااشكال في كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم لان الجنس باعتبار كونه في ضمن الفرد له اعتباران اعتبار كونه جنسا واحدا واعتبار صلوح الفرد للعموم لكن على طريقة الكل المجموعي دون الكل الافرادي ٩ فالمراد بتقرير الجنسين تقريرهما ولو في ضمن الفرد احترازا عن ارادة الفرد دون الجنس وبهذا يظهر ان مراد

ان يكون بما يخص المتبوع من الاسم ومانحن فيه ليس كذلك اللهم الا ان يقال مراده انه مؤد لما يؤديه البيان الصناعي لانه هو البيان المصطلح ودليل الزمخشري انه يقرر امر المتبوع فيكون تأكيدا وفيه ان المعتبر انه يقرر امر المتبوع في النسبة اوالشمول ومانحن فيه ليس كذلك الا اذا حمل على التأكيد بحسب المعنى لاعلى التأكيد المصطلح ودليل ابن الحاجب ان الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه وفيه ان كلا الصفتين لم يذكر ليدل على ان في المتبوع معنى التثنية او الوحدة بل ليدل على ان المراد من المتبوع في توجه النفي والاثبات هو التثنية والوحدة لا الجزء الآخر وهو الجنسية فلايكون صفة ودليل صاحب الايضاح انه لما لم يكن وصفا محضا لما ذكر ولابيانا محضا لماذكر جعله من قبيل الوصف للبيان وفيه انهما نوعان مختلفان لايصدق احدهما على الآخر فتأمل في كل من الاحتمالات وماله وما عليه ثم اختر مايستصوبه ذوقك ✽

٧ ذكر هذا الفرق الشريف الجرجاني ✽ ٩ وذلك ان مجرد العموم لايصحح حمل قوله الامم مالم يؤخذ العموم على الكل ٤

السكاكى هو بعينه مراد صاحب الكشاف اذ صرح فيه بان الوصف للتعميم اثباتا للاستغراق الحقيقى وقوله الاتم على المعنى اى بحسب ارادة الجنس ولو فى ضمن الفرد ﴿و﴾ يترجح (البدل لذكر المقصود ﴾ وهو البدل لا ابتداء بل (بعد التوطئة) لذكره وهو المبدل منه على معنى انه لو حذف الاول لاستقل الثانى فى الافادة والغرض فى ذكر المقصود بعد التوطئة زيادة التقرير والايضاح اما زيادة التقرير بالقياس الى بدل الكل اذ تكرير الحكم وتقريره فيه لا فى غيره وانما مال غيره الى التغيير لا الى التكرير واما زيادة الايضاح ففيما عداه وذلك لان الحكم اذا اسند الى ملابسه المسند اليه او الى بعضه فقد علم ان لهذا المسند اسنادا الى شئ ما ولكن لا نعلم انه اليه حقيقة ام لا فاذا اسند بعده الى ملابسه او الى بعضه الذى هو المسند اليه حقيقة يحصل الايضاح لكونه تفصيلا بعد الاجمال ولكن لما خرج بدل الغلط عن اخواته فى هذا الباب استثناه بقوله (الا فى) بدل (الغلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام) ٧ اذ لا يمكن فى ذلك الفائدة الزائدة على اصل المعانى ٤ وانما تعرض له النحويون اذ غاية ما انتصبوه تأدية اصل المعانى نعم قد يقع فى فصيح الكلام اذا وقع عن قصد وسماه ابن المالك بدل الغلط والمشهور بدلا عن الغلط والظاهر انه لا يجب وقوع الغلط فى الاول بل يكفى صورته كما اذا قلت حبيبى نجم بدر كانك تغلط نفسك فى التشبيه بالنجم ثم تتداركه فتشبهه ببدر لكن هذا ليس ببدل غلط حقيقة بل صورة بدل الغلط لما ذكر من النكتة اعنى نسبة نفسك الى الغلط ولولا ملاحظة هذه النكتة لكان حق الكلام استعمال بل كما هو الظاهر ولا يخفى ان مراد المص هو البدل عن الغلط كما هو المشهور ونقل عن المص انه قال والحق ما قاله ابن مالك وانما تبع السكاكى فى المتن ﴿و﴾ يترجح (العطف لتفصيل ﴾ اى لتفصيل للمسند اليه او المسند اوغيرهما (مع اختصار) اى من غير احتياج الى اعادة المسند اليه فى الاول والمسند فى الثانى وكذا فى غيرهما كقولك جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه بخلاف ما لو قلت جاءنى رجلان واختصار ايضا بخلاف قولك جاءنى زيد جاءنى عمرو فالتفصيل مع الاختصار مختص بطريق العطف ثم ان حروف العطف عشرة وضم اليها السكاكى كلمة اى الا انهم لم يذكروا منها كلمة ام لما ستعرفه ثم ان المص لما ذكر العلة الشاملة للجميع ذكر علة مختصة لكل منها فقال (فلمادخل) اى التفصيل لما دخل عليه فقط كلمة (الواو) من الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها من متعلقات الفعل نحو جاءنى زيد وعمرو حيث يفصل المسند اليه فقط دون المسند اذ لا يدل على تعدد المجئ عرفا وان دل عليه عقلا بناء على امتناع قيام العرض الواحد بمحلين الا ان مدار اللغة والخطابيات على العرف واذا قلت زيد جاء وقعد فلتفصيل المسند دون المسند اليه فقط بخلاف ما عدا الواو . وعلى هذا القياس البواقى ﴾ فان قلت تفصيل المسند اليه يستلزم

٤ المجموعى اذ لو اخذ على الكل الافرادى لم يصح ان يقال كل من هذه الافراد ام فتأمل ـه

٧ قيل وما يظن ان فى البدل قسما خاصا هو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه وكقوله ﴾ نضر الله اعظما دفنوها ﴾ بسجستان طلحة الطلحات ﴾ فمن بعض الظن لان الاول بدل الاشتمال لاشتماله على القمر والثانى بدل البعض من الكل الان الطلحة بعض الاعظم المدفونة بسجستان ـه

٤ فيه ايهام لطيف

اشتراك المسندبينهما فيلزم قيام العرض الواحد بمحلين واحتمال التعدد تقديرا يدفعه اتحاد اللفظ ❁ قلت المراد بتفصيل المسند وقوعه فى زمانين وفى مكانين ولايلزم من تفصيل المسند اليه بالواو تفصيل المسند بل تعدده والتعدد غير التفصيل لان التعدد قديكون فى زمان واحد بخلاف التفصيل فافهم فانه دقيق ❁ ثم ان الواو كما اشتهر فيما بينهم يدل على الجمع المطلق وليس معناه اجتماع المعطوفين فى مكان واحد اوزمان واحد بل اجتماعهما فى الحكم عليهما اوبهما واما فى عطف الجمل فقيل الاجتماع معلوم من نفس الكلام وانما الواو لقطع احتمال عدم وقوع مضمون احدهما اوللتصريح بالاجتماع بالواو اذا الاجتماع وان لزم بدونه لكن بين لزوم الاجتماع والنص به فرقا ظاهرا (ولصاحبه) اى ولتفصيل صاحب مادخل عليه من الامور المذكورة (مع التعقيب) بين المعطوفين (الفاء) نحو جاءنى زيد فعمرو واذا الفاء مع تفصيله للمسند اليه يفصل صاحبه ايضا اعنى المسند لامتناع دلالة اللفظ الواحد على حدثين موجودين فى زمانين لما عرفت لكن مع افادة التعقيب مع الاختصار اى عدم ذكر لفظ آخر دال على مسند آخر ومعنى التعقيب ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بلامهلة اذا لم يكن محل الفعلين واحدا نحو جاء زيد فعمرو واما اذا كان واحدا فيفيد التعقيب فى مصادر تلك الصفات لافى الملابسة نحو زيد الآكل فالنائم هذا كله فى المفرد ❁ واما فى الجملة فيفيد ان مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلامهلة سواء كان حصول تمامه فى زمان قليل اوفى زمان طويل وقد يفيد التعقيب فى الذكر فقط نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين وغير ذلك (و) لتفصيل صاحب مادخل عليه (بتراخ) كلمة (ثم) نحو جاءنى زيد ثم عمرو ففيه تفصيل المسند بتأخر مجئ زيد بطريق المهلة مع الاختصار كما عرفت ❁ نقل عن سيبويه الفرق بين التعقيب والمهلة ان الفعل فى الاول واحد لعدم انقطاع الثانى عن الاول بخلاف الثانى اذ يتخلل بينهما التراخى وقد يجئ ثم لمجرد التعقيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء سواء كان تراضى بينهما اولا وسواء كان الثانى بعد الاول زمانا ام لا نحو قوله ❁ ان من ساد ثم ساد ابوه ❁ ثم قد ساد قبل ذلك جده ❁ وقد تجئ فى الجمل لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ماقبلها كما فى قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (و) لتفصيل صاحب مادخل عليه (بتدريج ٧ حتى) نحو جاء القوم حتى خالد ويفيد ان المعطوف بها هو الجزء الفايق فى القوة اوالضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه ولايعتبر فيه الترتيب الخارجى بل الذهنى نحو مات الناس حتى آدم ثم هذا الترتيب اما من الاضعف الى الاقوى اوبالعكس نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة ولهذا يجب ان يكون مابعدها من جنس ماقبلها بان

٧ قيل قال فى المفتاح وهو للتدريج كما ينبئ عنه قوله ❁ وكنت فتى من جند ابليس فارتمى ❁ بى الحال حتى صار ابليس من جندى ❁ وفيه نظر لجواز ان يستفاد معنى التدريج من خصوصية المحل هذا كلامه ❁

يكون جزأ منه فلايدخل على هند بعد القوم اوكالجزء منه كالعبيد الواقع كالجزء من السادات بكثرة الاختلاط فى قولهم ضربنى السادات حتى عبيدهم اوجزء ممادل عليه ماقبلها نحو قوله ❀ القى الصحيفة كى تخفف رحله ❀ والزاد حتى نعله القاها ❀ فان القاء الصحيفة التى لايخشى الا لاجلها دل بالالتزام على القاء جميع مامعه ❀ واعلم ان هذه الثلاثة اعنى الفاء وثم وحتى تشارك الواو فى انها لتفصيل المدخول عليه ايضا ولكن المقصود من ذكره ههنا تفصيل صاحبه وهو الفعل قوله (ولاضراب) عطف على قوله لتفصيل وكذا ماسيجئ بعده من صورتى كلمة لاواو فلا تغفل اى العطف للاضراب كلمة (بل) ومعنى الاضراب ان تجعل حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف سواء كان حكمه صحيحا ام لا كقولك ماجاءنى زيد بل عمرو ونقل خلاف ابن مالك فى عطف المفرد على المفرد فى غير الايجاب حيث قال انها حينئذ بمعنى لكن وفى عطف الجملة للانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى ❀ وتفصيل المقام ان فى معنى كلمة بل عدة مذاهب ❀ الاول ان بل يدل على صرف الحكم الثبوتى فى الاثبات اوالسلبى فى النفى الى الثانى وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه واليه ذهب المبرد ❀ والثانى انه يحكم بالثبوت فى الثانى مطلقا مع كون الاول فى حكم المسكوت عنه وهذا مذهب الجمهور ❀ والثالث كالثانى الا انه يجعل الاول فى حكم المسكوت عنه فيبقى النفى فى الاول ويثبت الثانى على ان يكون هذا اهم من ذاك وهذا مذهب ابن مالك ومتبعيه ومنهم المصنف حيث عدوا كلمة بل للقصر فلولم يجعل الاول فى حكم المسكوت عنه لم يوجد فيه من حكمين اثبات ونفى ولابد منه فى القصر والحاصل ان الصرف امابحسب الاثبات اى صرف اثباتك للاول اونفيك عنه الى الثانى فيكون الاول فى حكم المسكوت عنه اذلايلزم من صرف الاثبات صرف الثبوت اوالنفى وامابحسب الثبوت اى صرف ثبوته للاول ونفيه عنه الى الثانى فلايكون الاول مسكوتا عنه اذصرف الثبوت نفى وبالعكس فههنا احتمالات اربعة الاول صرف الاثبات اوالنفى الى الاثبات اوالنفى وهذا هو المذهب الاول والثانى صرفهما الى الاثبات وهذا هو المذهب الثانى والثالث صرف الثبوت او النفى فى نفس الامر الى الاثبات وهذا هو المذهب الثالث والرابع صرفهما الى الاثبات اوالنفى ولم يذهب اليه احد (ولزد) اى يترجح العطف لردمخاطب (قالب للحكم) اى مخاطب يقلب حكم السامع ويرده عن الخطأ الى الصواب (اولرد) مخاطب (شاك) فى الحكم عن الحكم بتساوى الطرفين الذى هوالخطأ الى الجزم بوقوع احد الطرفين الذى هوالصواب (او)لردمخاطب (معمم)للحكم عن الاعتقاد بعموم المجئ الى القصر

على البعض كلمة (لا) اى العطف لهذه الامور الثلاثة انما هو كلمة لا الاول يسمى قصر قلب نحو جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الجائى زيد لا عمرو والثانى قصر تعيين نحو جاءنى زيد لا عمرو لمن شك ان الجائى احدهما وحكم بتساويهما فى الحكم بالمجئ والثالث قصر افراد نحو جاءنى زيد لا عمرو لمن اعتقد عموم المجئ اليهما قوله (ولكن) عطف على قوله لا اى العطف لرد الامور المذكورة كلمة لا ولكن ويعرف مما ذكرناه من امثلة لا امثلته ايضا لكن لا لا تستعمل الا بعد الاثبات بخلاف لكن فانها فى عطف المفرد لاثبات الثانى بعد النفى عن الاول على عكس لا وفى عطف الجملة تجئ بعد الاثبات والنفى وايضا لا لا تستعمل فى الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها ماض بخلاف لكن (و) العطف (للتشكيك) اى ايقاع المتكلم السامع فى الشك فى الحكم عند تأتى الانكار وارادة الابهام وامثالهما (اوللشك) اى لشك المتكلم فى نفس الامر (كلمة او واما) كقولك جاءنى زيد اوعمرو واما زيد واما عمرو قال السكاكى (و) العطف (للتفسير) كلمة (اى) لكن (عندى) لا عند الجمهور لانهم يقولون انها حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله وليس بحرف عطف لانه يقتضى المشاركة فى الحكم ومغايرة المعطوفين وليس هذا فى اى وكأن السكاكى نظر الى مجرد الاشتراك فى الاعراب بتوسط حرف كما هو تعريف العطف عنده ولا مشاحة فى الاصطلاح لكن المص تابع الجمهور لكونه اسلم ويؤيد مذهب الجمهور تفسير الضمير المرفوع به بلا تأكيد وفصل والمجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة ٧ يقتضى المغايرة بين المعطوفين واعلم ان كلمة ام لم يذكروها ههنا مع كونها من الحروف العاطفة لما ان المتصلة مختصة بالاستفهام والمنقطعة متضمنة له والكلام ههنا فى الخبر ﴿ خاتمة ﴾ للفن الثانى ولما ذكر فيه المقتضيات الجارية على ظواهر الاحوال جعل المقتضيات الجارية على خلاف الظواهر خاتمة لها (قد يعدل) الكلام من المسند اليه او المسند وغير ذلك (عن مقتضى الظاهر) وان كان على مقتضى الحال الى خلافه الذى يقتضيه الحال فى ذلك المقام (فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير للعناية بتمييزه) اى تمييز المسند او المسند اليه او غيرهما اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان كقول قطب الدين بن الراوندى ❁ كم عاقل عاقل اعيت ٦ مذاهبه ❁ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ❁ هذا الذى ترك الاوهام حايرة ❁ وصير العالم النحرير زنديقا ٤ ❁ والمعنى كم عاقل متصف بالعاقل ولما كان اتصاف الشئ بنفسه دالا على كماله فى ذلك الوصف كما فى ليل اليل يراد العاقل الكامل فى العقل وكذا فى وصف الجاهل بالجاهل يعنى من كان كاملا فى العقل ينسد طرق معاشه ومن كان كاملا فى الجهل يكون عيشه ارغد وهذا حكم تحير فيه العقول وصير العالم النحرير زنديقا اى نافيا للصانع الحكيم او مثبتا لشريك

٧ قيل واما العطف التفسيرى لواو او الفاء قليل ملحق بالعدم وايضا العطف التفسيرى بالنظر الى اللفظ والمغايرة ثابتة بين اللفظين منه

٦ قوله اعيت اى اعيته من قولك عييت بامرى اذا لم تهتد لوجهه واعيانى هو ويجوز ان يكون من اعيي الرجل فى المشى واعياه والزنديق هو القائل بالنور والظلمة وهو معرب وجمعه الزنادقة واصله الزناديق حذفت الياء وعوض عنها التاء والمستشهد قوله هذا الذى فان مقتضى الظاهر ان يقول هو لكونه عبارة عن الامر السابق اعنى كون العاقل ردى الحال والجاهل رخى البال كذا قيل منه

٤ قيل الزنديق هو المنطق للكفر النا فى للصانع الحكيم قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وهو معرب الزندى وزند كتاب لمزدك الذى ظهر فى زمن قباد الملك واباح الفروج والدماء فقتله انوشروان منه

صانع للشر ٣ ونعم مايروى عن المص فى رد هذا المقال * كم عاقل عاقل لازال فى عسر * وكم جاهل جاهل لازال فى يسر * تحير الناس فى هذا فقلت لهم * هذا الذى اوجب الايمان بالقدر * وينسب الى السيد الشريف الجرجانى هذان البيتان * نكد الاديب وطيب عيش الجاهل * قدار شداك الى حكيم كامل * وتحير الزنديق فى ظلماته * متشبثا باذيال وهم غايل * ومن كمال العناية بالتميز قصد التهكم والسخرية او النداء على كمال بلادته وفطانته كما يفهم من عطف السكاكى هذه الامور على قوله امالانه اختص بحكم بديع ومنهم من ظن عطفهما على كمال العناية بالتميز فجعلها من مقتضيات اسم الاشارة الاان الاول اولى فى عبارة السكاكى لئلا يبقى قوله امالانه اختص بحكم بديع بلاقسيم وايضا ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم يعتنى بزيادة التميز فيقصد اكمل التميز فيورد اسم الاشارة * وحاصله ان كلا من هذه الامور جزئيات لكمال العناية بالتميز فيوجد فى كل منها ذلك فيقتضى كل منها كمال العناية وهو يقتضى اسم الاشارة ولعل المص توهم ان شيئا من الامور المذكورة لايقتضى كمال العناية فليست من اسبابه فلذلك عطف الامور المذكورة على كمال العناية بالتميز حيث قال (اوللتهكم) والاستهزاء بالسامع كما اذا كان فاقد البصر اولم يوجد عند البصير شئ يمكن ان يشار اليه فتقول هذا (اولايهام بلادة السامع) حيث يحتاج فى فهمه الى الاشارة الحسية (اولكمال فطانته) بان غير المحسوس عنده محسوس (اولظهوره) اى لادعاء ظهوره المشار اليه (فهو) اى المشار اليه (عنده) اى عند السامع (كالمحسوس) وماشاكل ذلك من القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم كما مرت اليه الاشارة (و) كذا يوضع (المظهر موقع الضمير) (الغائب لتمكين نقشه) اى نقش المظهر فى ذهن المخاطب فان المظهر اقوى من المضمر فى ذلك المعنى (نحو) قوله تعالى (الله الصمد) دون هو الصمد بعد ذكره اولا (او) يوضع المظهر (موضع) ضمير (المتكلم لتربية المهابة) فى ذهن السامع كقول الخليفة امير المؤمنين يأمرك كذا مكان انا آمر وقد يكون لتربية الاستعطاف نحو قوله * الهى عبدك العاصى اتاكا * مقرا بالذنوب وقد دعاكا * فان تغفر فانت اهل لذا كا * وان تطرد فمن يرحم سواكا * (اولتقوية الداعية نحو) قوله تعالى (وعلى الله فليتوكل المتوكلون) حيث لم يقل وعلى فان داعية المأمور الى كمال التوكل تتقوى عند سماع لفظة الله لانه ينبئ عن كمال القدرة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه (و) كذا يوضع (المضمر موضع المظهر) بان يذكر الضمير من غير سبق مايرجع هو اليه (نحو) قوله تعالى (قل هو الله احد) اى الشان الله احد (لانه اذا لم يفهم) المخاطب (من الضمير معنى ينتظر ٩ مايرد عليه) بعده (فيتمكن) مايرد عليه (اكثر) تمكن

(كما قيل)

٣ قيل التحقيق فى جواب ابن الراوندى ان الله تعالى رب العالمين عام الرحمة شامل الرأفة لايختص بتربيته ببعض من عباده دون بعض فاعطى طائفة منهم جمال الصورة وزينتها وطائفة منهم كمال الحقيقة ورتبتها ولو خص الجمال والكمال باحدى الطائفتين لبقى الآخرون محرومين مطلقا ولايرضى بذلك كرمه القديم فعلى موجب حكمته وزع الكل على الكل (من كلمات ابن الشريف الجرجانى) ـه

٩ قيل و بناء التذكير والتأنيث فى هذا الضمير ليس على اعتبار لفظى الشان والقصة كما يتوهمه الكثيرون بل الاستقراء دل على تأنيثه اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة قصدا الى مطابقة مآلا لانه يرجع اليه ولم يسمع هى الامير بنى غرفه وهى زيد عالم (من شرح ابن الشريف الجرجانى) ـه

كما قيل المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب والاعز مما يوجب الشوق على تحصيله وما حصل بعد الشوق يكون الذهن اقبل له ولهذا لا يورد هو الا فى ماله خطر وشرف فلا يقال هو جاء الحجام (ولذلك) اى وللتمكن المذكور (التزم تقديمه) اى تقديم ضمير الشان لان فيه ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا وهو اوقع لما عرفت (ثم ان الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها) وهى تأكيد بمنزلة كلها (يستعمل كل) اى كل واحد منها (مقام الاخر) بان يقتضى المقام واحدا منها ويستعمل الاخر مكانه وهو ستة اقسام (أو ينتقل منه) اى من كل واحد منها (اليه) اى الى الاخر بأن يساق الكلام على واحد منها ثم ينتقل منه الى الاخر والتفسير الثانى اخص من الاول وهو مختار صاحب الايضاح والاول مختار السكاكى وحاصله ان الالتفات هو الانتقال مما يقتضيه ظاهر الحال من الامور الثلاثة المذكورة الى الاخر انتقالا تحقيقيا او انتقالا تقديريا عند السكاكى حتى يوجد بلا سبق كلام لفظا وانتقالا حقيقيا فقط عند صاحب الايضاح فيجب سبق الكلام لفظا ولما كان مراد السكاكى اعم من النقل التحقيقى والتقديرى صرح المص بالقسمين معا تنبيها على مراده واما ماذكره صاحب الايضاح من ان المشهور عند الجمهور اختصاص الالتفات بالتحقيقى فليس كذلك عند المصنف كما نقل عن بعض من تلامذته من شراح هذا الكتاب بل المشهور عند الجمهور ماذكره السكاكى ٧ كذا قيل (ويسمى) هذا الاستعمال او الانتقال (التفاتا) عند علماء المعانى وما نقل عن الزمخشرى من انه يسمى التفاتا فى علم البيان فمن قبيل اطلاق البيان مرادفا لعلم البلاغة مطلقا واما ماذكره السكاكى من ان الاخراج لا على مقتضى الظاهر الذى من جملته الالتفات يسمى فى علم البيان بالكناية فقد عرفت تحقيقه (ويزيد) الالتفات (فى القبول) عند السامع (والنشاط) له (كاختلاف الالوان) اى انواع الاطعمة (فى قرى الاشباح) اى ضيافة الابدان فانه ادعى الى قبول اكلها ونشاط النفس لها (اليس ذلك) القرى للاشباح (دأبهم) اى دأب العرب وعادتهم ولابد ههنا من اظهار لفظ العرب لعدم ذكره سابقا كما ذكر فى المفتاح ❁ اللهم الا ان يدعى تعيين ما يرجع اليه الضمير بدلالة الحال (فكذلك) اى كقرى الاشباح (عملوا) اى العرب (فى قرى الارواح) التى هى اشرف من الاشباح مخالفين فيه بين اسلوب واسلوب ليكون ادخل فى القبول واحسن فى التطرئة ❁ ثم ان المص لما فرغ عن الفوائد العامة للالتفات شرع فى فوائده الخاصة بحسب المقامات فقال (ويختص مواقعه) اى مواقع الالتفات (بفوائد) من فضل بهاء ورونق وزيادة هزة ورفعة منزلة لا يدركها الا ارباب الذوق من البلغاء النحارير والحذاق المهرة (ملاك ادراكها الذوق) السليم والطبع المستقيم والملاك بالكسر والفتح ما يقوم به ويقال القلب ملاك الجسد (فيزداد الحسن)

٧ نقل عن المصنف انه قال قد يقال النقل من المفرد الى المثنى او الجمع و بالعكس فى نوع واحد من التكلم والخطاب والغيبة من غير النقل الى نوع آخر ايضا التفات فعلى هذا يقول الالتفات وضع ضمير موضع آخر وهو مثل قوله فوقفت اسألها وكيف سؤالنا بل الانتقال من المظهر الى المضمر متكلما او مخاطبا او غيبة وبالعكس ايضا التفات وعلى هذا يحتاج الى تعريف اعم منه وذكر المرزوقى مايشعر بما قلنا ومثل بقوله احيا الماكن يا ليلى الاماديح وذكر الزمخشرى فى سورة الانفال فى قوله تعالى ذلكم فذوقوه وان للكافرين عذاب النار ماهو قريب منه بل صرح به فى سورة النساء فى قوله تعالى و لو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول اذ قال ولم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريقة الالتفات تفخيما لشان رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنبيها على ان الشفاعة من اسمه من الرسول ٤

حينئذ) لاجتماع الفائدة العامة والخاصة وتلك الفوائد الخاصة (كان تشكو اوتشكر حاضرا له) جنايات فى حقك اونعم كثيرة فيك (الى غيره) اى محولا وجهك فى الشكاية اوالشكر الى غير ذلك الحاضر الجانى اوالمنعم معددا جناياته او انعاماته واحدة فواحدة (فتجد) فى اثناء تعداد تلك الجنايات اوالنعم (من نفسك داعيا) من قوة غضبية اوحالة شوقية يدعوك (الى مواجهته) اى مخاطبة ذلك الحاضر الجانى اوالمنعم (بهما) اى بالشكاية اوالشكر (تغالبه) اى تغالب انت تلك الداعى حتى لاتجيبه ولاتلتفت اليه (حتى يغلبك) الداعى آخرا اويحملك من حيث لاتدرى على ان تشافه ذلك الحاضر الجانى بالسوء والتسفه فتلتفت من الغيبة الى الخطاب وتقول له اما كان لك حياء يمنعك اما كانت لك مروة تردعك من تلك المعاملة الشنعاء المشفوعة بالبغض والسحناء وكذا فيما تشكر حاضرا ذا نعم عليك كثيرة الى غيره يغلبك تلك الحالة الشوقية على ان تشافهه بالثناء والدعاء شاكرا لصنايعه وعوارفه حتى تلتفت كذلك من الخطاب الى الغيبة وتقول بأى لسان اشكر صنايعك الروايع وبأية عبارة اذكر عوارفك البدايع (او) كان (تذكر) عطف على تشكو لبيان ما خصت به الفاتحة من الفائدة اللطيفة اى كان تذكر (له) اى لمولاك والاضمار لتعين الخبر له حقيقة (صفات جلال) من كونه مولى عظيم الشان حقيقا بالثناء باللسان وبالجنان والاركان ومستحقا لغاية الخضوع والاجلال ومتصفا بصفات الكمال من الربوبية والرحمة والملك كأنما ذلك الذكر (بحضور قلب و) الالم يكن مادحا بل مستهزئا (يزداد) ذلك الحضور على تدريج (حتى) تصير (كأنك مائل) اى قائم (بين يديه) فى موضع خطابه (فتقول) حينئذ لحصول حالة شوقية فوق جميع الاشواق بحيث يملأ اعماق بدنك ويسرى مجارى روحك ونفسك مخاطبا لذلك المولى بأطلق لسان وارق جنان مع طاعتك من جميع الاركان (اياك نعبد يامن هذه) شانه و(صفاته) لاغيرك واياك نستعين يا من هو مالك كل الامور لا غيرك انظر كيف ازداد حسن هذا الالتفات وكيف اشتمل على فوائد طالما سعيت فى تفصيلها ولم تقدر على تحصيلها ❁ ثم اشار المصنف الى شيوعه عند الكل وكونه من اللطائف عندهم بوقوعه فى اشعار من هو الحائز لقصبات السبق فى درك لطائف البلاغة وقال (وفى ابيات ابن حجر الكندى) وهو امرئ القيس وحجر بتقديم المهملة المضمومة على الجيم الساكنة من مشاهير ملوك العرب ونسب الى كندة وهى اسم قبيلة وانما ذكر نسبه تنبيها على انه كان من الملوك ليبتنى عليها ماسيذكره فى اللطائف وذكر نسبته تنبيها على ان فصاحته مسلمة ثم وصفه بما يؤكد قبول كلامه بما يؤيد بلاغته حيث قال (وهو) اى ابن حجر (المشهود له) عند البلغاء (بكمال البلاغة) والمعقود عليه الخناصر فى شان الفصاحة (ثلاث التفاتات)

ع من الله بمكان والحق ان هذا النوع من الكلام كثير مثل قوله تعالى ياايها النبى اذا طلقتم النساء ولا مشاحة فى تسميته التفاتا والامثلة بحسب التقديرى والتحقيق فى المضمر من نوعه اوجنسه اوبالنسبة الى المظهر لايكاد يحصى هذا ماذكره ذلك الفاضل نقلا عن المصنف ﴿

(وفى بعض)

وفى بعض النسخ ٧ بعد ذلك قوله (فى ثلاثة ابيات) هى هذه * تطاول ليلك بالأثمد * ونام الخلى ولم ترقد * وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العاير الارمد * وذلك من نباء جاءنى * وخبرته عن ابى الاسود * الأثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والخلى الخالى من الهموم والعائر ذو قذى العين والار مدذ والرمد * وابو الاسود قيل هو اسم رجل وقيل هو اسم اخيه وقيل كل من نعى يسمى به وقيل ابى مضاف الى ياء المتكلم موصوف بالاسود المشتق من السيادة وقد نعى بخبر وفات ابيه ثم ان هذه الالتفاتات ليس من ضروة الشعر بل رعاية لما سيذكر من اللطائف اذ (كان يمكن) لابن حجر (تركها) ويساق الكلام على مقتضى الظاهر وهو الحكاية فى المواضع الثلاثة من غير انكسار الوزن بأن يقول ليلى وبت وبات لنا ٩ (و) كذا (يمكن الاكتفاء بواحد منها) اى من الالتفاتات المذكورة بأن يبنى اول الكلام على التكلم الى قوله وبت ومنه الى الآخر على الخطاب بأن يقول بت وبات لكم وجاءكم وخبرتم الا انه سلك طريقة الالتفات مع سعة من الضرورة رعاية للحسن و (قال تطاول ليلك) بالأثمد بالخطاب (وبات وباتت له) بالغيبة * واعلم ان فى الاول من الالتفاتات الثلاث اربعة اوجه التسلية وظن الغيرية وغلبة العادة والتوبيخ لغيظ الجزع وفى الثانى منها ثلاثه التنبيه على صدق التحزن وفقد النفس ودمدمتها وفى الثالث منها وجه واحد وهو الاختصاص وقد نبه المص على كل واحد من هذه الاوجه الثمانية الا انه قدم بعض فوائد الاول على فوائد الثانى واخر بعضها عن بعض لتوقف تصوره عليه واخر فائدة الثالث لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الاولين على ماستقف عليه فقال (كأنه) اى ابن حجر (جعله) اى جعل نفسه عند نعى ابيه بمنزلة (ثكلى) وهى الامرأة التى مات ابنها (يسليها) اى يسلى ابن حجر تلك الثكلى تسلية (الملوك) فانهم يتثبتون عند طوارق النوائب ولايتزلزلون عند نزول المصائب ويتصبرون عند الاحزان والمحن ولايتضعضعون لريب الزمن هذا هو الوجه الاول من الاوجه الاربعة لسلوك طريق الخطاب (اولانه) اى ابن حجر (لمالم يصبر كالملوك ظنه) اى ظن نفسه (غيره) من السوق فخاطبه وهذا هو الوجه الثانى منها (ثم نبه) ابن حجر (ان التحزن) على نعى ابيه (تحزن صدق) وليس عن تكلف كما يفعله المصائب عند التعزية كما هو العادة فالامر سواء (خاطب) نفسه (أم لا) اذ لايتسلى بالخطاب ايضا كما يتسلى المتكلفون عند خطابهم بالتعزية فلذلك ساق على الغيبة وهذا هو الوجه الاول من الاوجه الثلاثة لسلوك طريق الغيبة (اولانه) اى ابن حجر (لمادهش) وتحير (عن رعاية (مقتضى الحال غلبته العادة) المألوفة للملوك من مخاطبة كل احد امرا ونهيا

---

٧ والزمخشرى ايضا قال فى ثلاثة ابيات وبهذا يظهر ان فى البيت الاول ايضا التفات ويظهر ضعف ماتوهمه صاحب الايضاح من تخصيص الالتفات بالنقل التحقيقى ونسبة ذلك المذهب الى الجمهور منه

٩ ولا منافرة فى قوله لنا بعد قوله بت اذ مثل هذا كثير فى كلام البلغاء فيندفع انه لايمكن ترك الالتفات فى بات بناء على انه لو جب ان يقول بات لى فينكسر الوزن منه

ولايخفى ان الدهشة تمنع الانسان عن رعاية متكلف الامور الى ماهو المعتاد وهذا هو الوجه الثالث من سلوك طريقة الخطاب (ثم بنعض الافاقة) بعد الصدمة الاولى عند ورود ذلك الخبر (لم يجد نفسه معه) اى مع ابن حجر اومع ذلك الخبر الموجع اذ اصابه مايحارله العقول فأطار قلبه وابار لبه فلذلك لم يخاطب وبنى الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثانى من طريق الغيبة (اولانه غاظه) اى التى ابن حجر فى الغيظ والغضب (جزعه) لان من شان الملوك التجلد والتثبت عند المكاره والمصائب (فوبخ) نفسه حيث استحق للتوبيخ والعتاب حال كونه (مخاطبا)له قائلا تطاول ليلك وهذه هى الفائدة الرابعة لطريق الغيبة (ثم سكت) اى سكن (عنه الغضبان) بالعتاب) الاول فان صورة الغضب تنهضم بالعتاب (فاعرض) عن الخطاب بالعتاب حال كونه (يدمدم) اى يتكلم (نفسه) لايخاطب نفسه ❀ والدمدمة هى الحديث مع النفس بحيث لايسمع فبنى الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثالث لطريق الغيبة (واما)الالتفات الثالث فى (قوله جاءنى)من الغيبة الى التكلم (فليعلم) ابن حجر لمن يسمع كلامه (ان ذلك) المذكور فى البيتين الاولين من الخطاب والغيبة (كله ممايخصه) بحسب الذكر دون الثبوت اذ لم يقدم المفعول اصلا وهذا هو الوجه الواحد للالتفات الثالث (هذا) المذكور من وجوه الالتفات لم يذكر ههنا الا (ليعلم) اولتعلم انت (ان لا) اى انه لا ٤ (يعترف بالبلاغة لمن لا لطايف فى افتناناته) ولا فوائد فى التفاتاته فان البلغاء لايعترفون لاحد بالبلاغة ولايقيمون لكلام وزنا من البراعة مالم يعثروا على لطائف الاعتبارات من مطاوى العبارات (والتفاضل فى الكلام) وهو ابتداء كلام كالاعتراض (قلمايكون لغيره) اى لغير ماذكر من الافتنان ثم أيد هذا الكلام بقوله (وما اعجاز القرآن) الكريم والفرقان العظيم الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (الا لانصبابه فى تلك القوالب) وفى بعض النسخ ٣ فى تلك الاساليب لكنه غير موجه وتعرف ذلك من صبغ بعلى البلاغة اديما واكب على خدمته مستديما ثم تأمل فى اسرار بلاغة القرآن وكشف القناع عن دلائل اعجاز الفرقان مع ماخصوا به من الذوق السليم ❀ من لدن رب حكيم عليم ❀ (تذنيب) لبحث العدول عن مقتضى الظاهر (ومن هذا القبيل) اى من العدول الى خلاف مقتضى الظاهر (وضع الماضى موضع المضارع للتحقيق) والتوكيد وعده من الامور الحاصلة التى يستحق ان يعبر عنها بالماضى اما لقوة الاسباب المتظاهرة فى شأنه نحو قولك اشتريت عند حصول اسبابه اولان المخبر صادق (نحو) قوله تعالى (ونادى اصحاب الجنة) اصحاب النار وكان مقتضى الظاهر وينادى لانه سيقع فى الجنة لكنه عدل الى الماضى قصدا الى تحقق وقوعه

٤ قوله يعترف بالرفع لان ان المذكورة بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست بناصبة ❊

٣ واما وقع فى بعض النسخ من القواليب بالياء سهو من قلم الناسخ وماذكره السكاكى بالياء فللمز اوجة بينه وبين الاساليب حيث ذكرهما السكاكى واكتفى المصنف بواحد منهما ❊

(ويستعمل)

ويستعمل هذا فى تحقيق امر يعز وقوعه ولا يقدر على نيله الا ذو قهر وسلطان كا كثر احوال القيامة والاخبار عن فتح مكة وامثال ذلك (و) من هذا القبيل ايضا وضع الفعل (الحاضر موضع الماضى لايهام المشاهدة) باحضار صورته فى ذهن السامع بايراد صيغة الحاضر كقوله تعالى الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا * موضع اثارت استحضارا لصورته البديعة الباهرة الدالة على القدرة القاهرة حيث يجعلها مرسلها كقطع قطن مندوف طورا ثم تجعلها متقلبة بين اطوار وصور عجيبة حتى تصير ركاما (قال الشاعر * فاضربها بلادهش فخرت * صريعا لليدين وللجران) الدهش الحيرة وخرت اى سقطت يقال صرعه اى القاه على الارض واهلكه وهو بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ولذلك لم يؤنث والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره والبيت الذى قبله * بأنى قد لقيت الغول يهوى * بسهب كالصحيفة صحصحان * يهوى من الهوى السهب الفلاة والصحيفة القرطاس المسى ٩ والصحصحان المستوى اى لقيت غولا يهوى بفلاة ملساء كالقرطاس فضربتها بلا حيرة ودهشة بسيف يمانى كما يفهم من الابيات الاخر فسقطت الغول على الارض على اليدين وعلى العنق * واعلم ان قائل هذه الابيات وهو تأبط شرا قصد ان يصور لقومه الحالة التى تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم اياها ويطلعهم على كنهها تعجيبا من جراءة على كل هول وثباته عند كل شدة ﴿ الفن الثالث ﴾ من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (فى وضع الطرفين) اى طرفى الاسناد اعنى المسند اليه والمسند (كل) بدل من الطرفين اى كل واحد منهما (عند صاحبه) وهذا على وجوه ثلاثة اشار الى كل منهما بقوله (والنظر) بحسب الوضع المذكور منحصر (فى التقديم والتأخير) بين الطرفين بينهما وبين غيرهما (وفى الربط) بين المفردين او بين مفرد وجملة وغيرهما (و) فى (القصر) للموصوف على الصفة او بالعكس اولغيرهما فأورد كلا من الوجوه الثلاثة فى نوع (النوع الاول) من الفن الثالث (فى التقديم والتأخير) ٧ ولما كان التقديم والتأخير بين الطرفين متقابلان واستلزم ذكر علة احدهما ذكر علة الآخر اكتفى بأحدهما واختار التقديم لانه الاصل فقال (التقديم) اى يترجح تقديم احد الطرفين على تأخيره (حيث) اى فى مكان (ليس) التقديم (واجبا) فيه كما اذا تضمن المبتدأ ماله صدر الكلام (ولا) يكون التقديم (اصلا) كتقديم المبتدأ على المعرف (للاهتمام) والاعتناء بشان المقدم * اعلم ان تقديم ماشانه التقديم ان لم يصح خلافه كما اذا كان متضمنا على ماله صدر الكلام والى هذا اشار بقوله حيث ليس واجبا واما ان صح خلافه لكن يكون الاصل التقديم فلا يقتضى نكتة غير رعاية الاصل كما ذكروه فى الذكر والى هذا الاخير اشار بقوله ولا اصلا واما اذا كان الاصل

كالصحيفة صحصحان * فقلت لها كلانا نضو ارض * اخو سفر فخلى لى مكانى * فشدد شدة نحوى فاهوت * لها كفى بمصقول يمان * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا لليدين وللجران * قلت لها اى للغول كلانا مبتدأ نضو ارض خبره والنضو المهزول والشدة الحملة واهوت كفى بالسيف اى اومأت به فاضربها اى ضربتها والضمير للغول والمرجع اليه للضمير يعرف من البيت الذى ذكرناه فى الكتاب ولكون الضرب بالسيف لابغيره غير مهم ذكرنا هذين البيتين فى الهامش منه

٧ واما ما توهم من ان التأخير قد يقتضى نكتة غير راجعة الى ما يقابل نكتة التقديم كالتطهير به وكالقصد الى استحقاره اوكونه قليل الحضور فى الذهن فمدفوع بان قصد التطهير لا يوجد بدون التقديم كما ستعرفه وكذا لا يلزم من حصول التعظيم بالتقديم حصول التحقير بالتأخير يعرفه من له ذوق سليم وكذا الحال فى قلة الحضور فمن ادعى وجها للتأخير بلا نظر الى وجه التقديم فقد اتى ما لا يقبله الذوق السليم منه

تأخيره واريد تقديمه فذلك انما يترجح لنكت مرجحة وتلك النكت كثيرة لكن مرجع كلها الى الاهتمام بشان ماقدم فلايكفى مطلق الاهتمام فى الترجيح بل لابد من ان يفسر بوجه من الوجوه وقد صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر رحمه الله والمراد بالاهتمام العناية بالمقدم اما من قبل السامع او من قبل القائل وماذكره السكاكى من قوله اولانه اهم عند القائل اراد هذا المعنى الاخير لاالاهتمام المطلق كما توهم واعترض عليه بأن فى التقديم الواجب والتقديم الذى هو الاصل لايحتاج الى بيان العلة ولايطلب لميته فوجب عليه ٣ تخصيص الاهتمام بما عداهما ❁ ثم ان المص لما اشار الى صورة وجوب التقديم واصالته فى نفس الامر اشار الى وجه اصالته عند السامع او المتكلم بوجه اجمالى اولا بقوله للاهتمام ثم اشار الى وجوه الاهتمام حيث قال (لوجوه) خمسة (الاول) من تلك الوجوه (عقد الهمة به) اى بالمقدم (منك اومن السامع اومنهما اولو ادعاء) اى يكون صرف الهمة به من كل منهما اومنهما بطريق الحقيقة بأن يهتموا بامره فى نفس الامر اوادعاء بأن يظهروا انهم اهتموا بذلك من غير اهتمام فى نفس الامر مثلا اذا اعتنيت بالفاعل تقول حبيبى جاء وبالفعل تقول جاء السلطان وبالمفعول بالنسبة الى الفعل تقول الصلاة اريد وبالنسبة الى الفاعل تقول قتل الخارجى السلطان ٣ (الثانى) من وجوه الاهتمام (التشويق) للسامع الى ما يؤخره ليتمكن فى ذهنه اذا ورد عليه ومثله السكاكى بقول الشاعر ❁ ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ❁ شمس الضحى وابو اسحق والقمر ❁ ولايخفى عليك ان هذا مثال لزيادة التشويق اذفى التقديم مطلقا من التشويق وانما يزداد اذا اشتمل على طول سيما اذا تضمن على امر عجيب كما فى البيت المذكور ثم ان المصنف اشار الى زيادة بحسب الطول وقال (وهو) اى التشويق (احد خواص الاخبار بالذى) ٧ نحو قولك الذى سرنى الاطلاع عليه قدومك وتمام تفصيل باب الذى من شرائط صحته موكول الى علم النحو (الثالث) من وجوه الاهتمام (التفاؤل) والتيمن بذكره مقدما اذا صلح الاسم لذلك اذا اورد فى مستهل الكلام نحو سعد بن سعيد فى دارك وفى ذلك ايضا تعجيل المسرة الى المخاطب والفرق ان التفاؤل فى ذكر ماقدم على وجه ٩ يصل الى السمع اولا وتعجيل المسرة فى تقديمه مع اسناد حكم صالح لذلك ولم يذكر المصنف التطير لكونه معلوما من التفاؤل بالمقايسة وذلك اذا صلح الاسم لذلك ايضا وفى ذلك تعجيل المساءة ايضا نحو السفاح فى دار صديقك والفرق بينهما كما سبق فاندفع ما توهم ٣ من عدم الفرقين المذكورين (الرابع) من وجوه الاهتمام (طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا) طلب (نفسه) اى يكون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ على سبيل الاستمرار بحيث يعد من المتصفين به وليس المطلوب نفس الخبر اى مجرد حصوله للمبتدأ كذا قيل ٤ ولايخفى مافيه من التكلف لان الاستمرار الذى

٣ اى على السكاكى ✻

٣ مثلا اذا خرج رجل على على سلطان وغار فى البلاد واظهر فيها الفساد وتأذى منه العباد فقتل ثم اردت ان تخبر بقتله فانك لاترخص التأخير بل يجدك مضطرا الى التقديم قائلا قتل الخارجى السلطان بتقديم الخارجى اذ ليس الاهتمام الى معرفة قاتله بل الى معرفة المقتول لينجوا من شره ويتخلصوا من اذاه ✻

٧ اى باستعانة الذى وهو خبر المبتدأ ولو اريد الخبر به مطلقا لدخل فيه الموصول ✻

٩ يؤيد ذلك انهم يتفاءلون او يتطيرون بما يورد فى مستهل القصائد وابتدائها لافى اثنائها ✻

٣ المتوهم صاحب الايضاح ✻

٤ سيد وسعد الدين وغيرهما رحمهم الله ✻

اعتبره ليس مستفادا من التقديم بل من السؤال عن حال المسنداليه اولا ووقوع الخبر في جوابه اذالسؤال عن الاحوال المستمرة غالبا والحق هو ان المقصود بالافادة قديكون نفس الاسناد القائم بالطرفين معاولما لم يكن هذا مرجحا لتقديم شئ من الطرفين نفاه بقوله لاطلب نفسه وقديكون نفس الاسناد القائم باحد الطرفين ويسئل عماقام به الاسناد من الطرف الآخر فلاجرم يقدم الطرف الاول لكونه معلوما للمخاطب ويؤخر الطرف الآخر المجهول عنده فارادبقوله اثبات الخبر للمبتدأ هذا المعنى اى اثبات الخبر المجهول للمبتدأ المعلوم اذ السائل يريدبيان ان المسندالى المسؤل عنه اى خبرلااسناده الى المبتدأ مطلقا وتفصيل هذاالمقام على هذا الوجه لم يتيسر لغيرى والله الموفق (نحو الخطيب يشرب ويطرب)اى المسندالى الخطيب الشرب والطرب لاغيرهما(فى جواب من قال لك (كيف الخطيب) اى يسأل عن الوصف الذى اتصف به الخطيب ❁ ثم فسر المصنف حاصل الجواب بقوله (اى هو) اى الخطيب (متسم) ومتصف (به) اى بالخبر لاان الشرب ثابت له لانه لايطابق السؤال اصلا (الخامس) من وجوب الاهتمام (كونه) اى كون المقدم (محز التعجب اوالاستبعاد) اى محلهما (فتأمل) ان ارتبت فيه (فى مثل انخدع بالزبيب بعد المشيب) وهذا من الامثال السائرة فقوله مثل بفتح الثاء مضاف الى مايليه وليست بالسكون على معنى التشبيه وانما قدم الخدع تعجبا فيه واستبعاداله (و) تأمل ايضا فى (اخويه) اى اخوى المثل المذكور وهماابالزبيب نخدع بعدالمشيب بتقديم المخدوع اعنى المشيب تعجبا واستبعادا من وقوع الخداع به وأبعد المشيب نخدع بالزبيب بتقديم المخدوع فيه اعنى المشيب تعجبا واستبعادا من وقوع الخداع فى زمان الشيب ٤ واعلم ان كون المقدم محل التعجب والاستبعاد مندرج فى كون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ وسبب من اسبابه لماعرفت من ان كون المقصود طلب اثبات الخبرللمبتدأ لاطلب نفسه لازم من لوازم كون المقدم محل السؤال وهو من لوازم كونه محل التعجب والاستبعاد فلاوجه لعده سببا مستقلا كماتركه غيره ❁ اللهم الاان يقال يجب فى الاول تقدم السؤال دون الثانى ❁ واعلم ان للاهتمام وجوها أخر ذكرهاالسكاكى ❁ منها كون المقدم بحيث لايزول عن الخاطر ولايسبق لسانك الااليه كقولك لحبيبك وصالك بغيتى اولكونه يستلذ عندك فلاتفارقه لسانك نحوحبيبى اشتاقه اذ من كلامهم السائر مسير الامثال قولهم من احب شيئا اكثر ذكره ومن استلذ شيئاقدم ذكره ❁ ومنها ان تقديمه ينبئ عن التعظيم امابان التعظيم يخطر بالبال اولا فيدل تقديمه على عظمته فى نفسه واما بان المتقدم فى الذكر له شرف بالنسبة الى المتأخر ❁ ولا يخفى ان هذا الاخير يدل على تعظيمه بالنسبة الى الخبر لامطلقا والكلام على الاطلاق ❁ ولنا ههنا آخر وهو ان

٤ نظير الثالث قول الشاعر
ابعد المشيب المنقضى فى الذوائب ❁ تحاول وصل الفانيات الكواعب ❁

المسؤل عنه والملتفت اليه تقدم فى الذكر كما سبق وان السؤال فى الاكثر بحسب العرف عن حال الامر العظيم ❁ ومنها ان تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص ومثله بقول الشاعر ❁ جلوس فى مجالسهم رزان ❁ وان ضيف الم فهم خفوف ❁ ثم قال المراد هم قال بعضهم اراد التخصيص فى الاثبات اذ التخصيص فى الثبوت غير ظاهر فى المثال واورد عليه ان ماذكرته يوجد فى التأخير ايضا فكيف يكون التقديم مفيداله على انه لامعنى لقيد الزيادة حينئذ وجعله من باب باب ساج تكلف وقيل اراد التخصيص فى الثبوت ودعوى اشتراط كون الخبر فعليا فيه يبطلها تصريحات أئمة التفسير فى وجود الحصر فى المشتقات كقوله تعالى ❁ وما انت علينا بعزيز ❁ وماذكر من امر المثال ظاهر اذ المراد ان بنى قطن موصوفون فى مجالس الحكم بالهينة والوقار وعند ورود الضيف على القوم هم خفوف ٧ من بينهم فى خدمة الاضياف دون من عداهم ومراد السكاكى بقوله والمراد هم خفوف يعنى هم خفوف لاغير بناء على ان المقام يقتضى معنى الحصر فاندفع ماقيل ٣ ان هذا تفسير للشئ باعادة لفظه وكذا ماقيل ٦ فى جوابه ان هذا بيان محل الاستشهاد لان ذلك ليس من دأب السكاكى وبما ذكرناه من تصحيح امر المثال اندفع ماقيل ٩ ان حمل التخصيص ههنا على القصر لايناسب تمثيله وقيل اراد زيادة التخصيص بسبب تكرير الاسناد ورد بأن هذا معنى التقوى وقد ذكره السكاكى سابقا فذكر ثانيا لغو ❁ بقى ههنا شئ وهو ان مراده اذا كان معنى الحصر بكون ذكر الحصر فى تقديم المسند لكونهما متلازمان كما فى انا سعيت لا لماقيل ان انا عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لامسند اليه لانه فاسد اذ تقديم التابع مع بقائه على حاله مما لايقول به احد فى سعة الكلام فان قلت اذا كانا متلازمين فلم لم يذكر فى المسند اليه قلنا اما لان دأبه التأخير فى امثاله كما اخر مباحث التعريف الى مباحث المسند واما لان تقديم المسند اليه انما يفيد الحصر عند اذا جاز تأخيره فتوقف على معرفة كونه مسندا وسيجئ تفصيل هذا المقام بعيد هذا وقد ذكر المصنف عقيب هذا مباحث الحصر اذ جمع المسند اليه والمسند فى بحث واحد فقال (وقد يقدم متعلق الفعل) عليه كأنه اختار مذهب صاحب الايضاح فى اشتراط كون الخبر فعليا فى افادة التقديم الحصر او اصطلح بالفعل على مافيه معنى الفعل بحيث يعم المشتقات ❁ ثم ان التقديم انما يمكن حال كون المتقدم (فاعلاً معنى) لالفظا اذ الفاعل اللفظى لايقدم وهو على الفاعلية بل يتبدل ويصير مبتدأ كنحو انا عرفت فان انا فى قولك عرفت انا ليس بفاعل لفظا والا لم يقدم كما لايقدم زيد فى عرف زيد فانه اذا قدم يكون مبتدأ البتة ويكون الفاعل مضمرا فى عرف (اومفعولا) نحو زيدا عرفت ودرهما اعطيت وعمرا منطلقا علمت وكذا فى المفعول بواسطة نحو بزيد مررت (اوغيرهما) اى غير الفاعل والمفعول من الحال والتميز نحو راكبا جئت ونفسا طبت واما تقديم بعض المعمولات

(على بعض)

٧ وما قيل هم خفوف لاعبيدهم مخالف لعادة الاكارم من خدمتهم بانفسهم وعبيدهم معا ❁

٣ القائل صاحب الايضاح ❁

٦ سيد شريف وسعد الدين رحمهما الله تعالى ❁

٩ القائل السيد شريف قدس سره ❁

على بعض فان افاد التخصيص يندرج فى قوله وغيرهما الا ان المفهوم من كلامه عدم افادته الحصر (للتخصيص) اى تقديم المذكورات للتخصيص وهو اثبات شئ لشئ ونفيه عما عداه مما يتوهم اشتراكه اويحكم به وبخلافه ولابد فيه من خطأ فى المخاطب اما تحقيقا حقيقيا او ادعائيا او تقديرا ومعناه ان المخاطب لوكان ممن يمكن فيه الخطأ لكان امره كما ذكرنا وان كان المخاطب حقيقة ممتنع الخطأ كما فى حقه تعالى ومثاله اياك نعبدواياك نستعين اومصونا عن الخطأ كالانبياء عليهم السلام كما فى اقرأباسم ربك على مااختاره السكاكى من تعلق باسم ربك على اقرأ الثانى وجعل اقرأ الاول بمعنى افعل القراءة لايقال اشتراط الخطأ فى القصر لايجرى فى قصر التعيين اذ المقصود فيه ازالة التردد ولاحكم فيه لاماقيل الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما والخطأ عدم الترجيح بينهما لان ذلك مدفوع بأن عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ بل لان التردد اذا اخبر عنه المخاطب يؤل الى ان احدهما واقع وهو صواب وان احتمال الوقوع ثابت للآخر وهو حكم خطأ وكون التردد عبارة عن تساوى الطرفين عند التعقل واما عند الاخبار الذى هو مدار علم المتكلم بتردد المخاطب بكونه حاصله الاخبار عن ثبوت احتمال الوقوع عنده على كل منهما فهذا حكم اوفى قوة الحكم فى قبول الخطأ فافهم فان هذا مما تفرد به الخاطر الفاتر ❁ ثم ان المص ذكر مثالا للقصر مشيرا الى كل من اقسامه الثلاثة فقال (نحو انا ضربت) بتقديم الفاعل المعنوى على الفعل (لمن ينفى الضرب عنك ويثبته لغيرك) و هذا يسمى قصر القلب فهو عالم بوجود الضرب مخطئ فى فاعله (او) لمن (يجعل لك شريكا فيه) اى فى الضرب فهو عالم بوجود الضرب ان كان منهما فهو قصر الافراد وان كان من احدهما فهو قصر التعيين و يتميز هذه الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض بتأكيده بنفى مقابله (فتقول فى تأكيده) اى تأكيد التخصيص او تأكيد انا ضربت (فى) الوجه (الاول) من الخطأ (لاغيرى) لانه ينفى الخطأ بالمنطوق فى قصر القلب (و) فى الوجه (الثانى) فى صورتيه معا (وحدى) لانه ينفى بمنطوقه الاشتراك سواء كان بالاعتقاد اوبالشك وانما تميزان بحسب المقام (وكذا) تقول فى تقديم المفعول بلا واسطة (زيدا ضربت) لمن اصاب فى اعتقاده انك ضربت انسانا لكنه اخطأ فى انه غير زيد اوزيد مع غيره فتريد رده الى الصواب وتأكيده على قياس مامر (و) فى تقديم المفعول بالواسطة (بهمررت) على القياس المذكور (و) فى تقديم الحال (راكبا جئت و) فى تقديم التميز (نفسا طيب) على الاوجه المذكورة فيهما ايضا واذا ثبت ان لابد فى التخصيص من مفهوم يلزم منطوق الكلام ويوافقه (فلاتقل فى) قولك (مازيدا ضربت) بفتح التاء مدعيا

عدم ضرب المخاطب زيدا بل ضربه لغيره (ولاغيره) اى لاتقل هذه الكلمة عطفا على القول المذكور لان مفهوم الاول ضرب غير زيد ومنطوق الثانى عدمه فيتدافعان (الالمن يراك تظنه أضرب عمرا فقال زيدا ضربت) بضم التاء اى لاغيره مدعيا خطأ ظنك وقاصدا ردك الى الصواب فتقول فى جوابه زيدا ضربت بفتح التاء بتقديم زيدا لاللحصر بل لقصد مطابقة الجواب وانما ترد خطأه بقولك ولاغيره (و) كذا (لاتقل فيه) اى فى قولك مازيدا ضربت (ولكن اكرمته) اى لاتقل هذا الكلام عطفا على ماقبله (لانك انما تخطئه) اولا (فى المفعول) لافى الفعل والمفهوم من الثانى استدراك الخطأ فى الفعل فيتدافعان قطعا (ولاتقل) ايضا (ماانا قلت شعرا) اى كل شعر بناء على ان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم (اذلايعتقد) المخاطب (انك قلت كل شعر) حتى ترده الى الصواب اللهم الاترید شعرا معينا فحينئذ يصح صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر (و) كذا (لا) تقل (فى) قولك (ما انا ضربت الازيدا) اى لاترد هذا الاستثناء (لانه) اى قولك ماضربت الازيدا (يفيد انك ضربته) لان نقض النفى بالايفيد ذلك (و) انك (لم تضربه) اى زيدا وذلك بتقديم انا على ضربت وايلائه حرف النفى فينا قض اول الكلام آخره ❋ واعترض عليه صاحب الايضاح بانالانسلم ان تقديم الضمير وايلاءه حرف النفى يقتضى نفى ان يكون ضربته وانما يقتضى ذلك اذالم يستثن على ماهو قياس الاستثناآت المفرغة فى قولك ماضربت الا زيد بل الوجه فى عدم صحته اقتضاء ان يكون ههنا انسان غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم وانه محال واجيب بفرض التناقض فى صورة اتحاد ضرب متعلق بمفعول واحد قد وقع النزاع فى فاعله فانك تنفى عن الفاعل الضرب وتثبته لغيرك فيتناقضان ولقائل ان يقول الضرب الواحد له تعلقان تعلق بالفاعل وهو الذى تنفيه وتعلق بالمفعول وهو الذى تثبته بواسطة الاستثناء فلايتناقضان اذلايلزم من نفى تعلق الضرب بالفاعل المخصوص نفى الضرب لجواز ان يصدر عن آخر والجواب الحق ان كلا من النفى والتقديم فرع مقابليهما وان الاستثناء يصرف الى حكم سياق الكلام لاجله فاذا قلت اولا ضربت انا كل احد الازيدا يكون المقصود اثبات الضرب الى المفعول اعنى كل احد ونفيه عن زيد واذا قلت ماضربت انا كل احد الازيدا يكون المقصود نفيه عن كل احد واثباته لزيد ثم اذا قدمت الضمير واوليته حرف النفى وقلت ماانا ضربت الازيدا صرفت النفى عن تعلق الضرب بالمفعول الى التعلق بالفاعل فحينئذ يتوجه الاستثناء الى نفى الضرب عن الفاعل اذالكلام انما سيق لاجله وقطع النظر عن التعلق بالمفعول فيتوجه الاستثناء الى نفيه عن الفاعل مع ان المذكور بعده هو المفعول فيختل

المجيب سيد الشريف الجرجانى قدس سره ❋

الكلام حيث يلزم صورة التناقض واما لزوم التناقض حقيقة فانما هو على تقدير اعتبار التعلق بالمفعول ولهذا قال السكاكى ويحترز ان يقال ما انا ضربت الا زيدا دون ان يقول يتناقض اويمتنع اونحو ذلك ۞ ومما الهمت بين النوم واليقظة ان الاستثناء اذا جاء بعد النفى يصرفه العقل اليه فيفهم منه ضربك زيدا وقد يفهم من الاول ضربك زيدا مع قطع النظر عن تقديم الفاعل فيتناقضان وتلخيص هذا الالهام ان توجه الاستثناء بعد النفى وقبل التقديم فيلزم التناقض فضلا عن الاختلال قال بعض الفضلاء٩ الاولى فى الاعتراض على السكاكى ان يقال لانسلم ان النفى ينتقض بالا حتى يقتضى ان يكون ضربت زيدا اذ الاستثناء متوجه الى الاثبات قبل النفى اذ النفى ههنا للفاعلية لا للفعل فكأنه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عنى وثابت لغيرى وهذا مدفوع بما ذكرناه من ان الاستثناء متوجه الى ماسيق الكلام لاجله وهو ههنا نفى الضرب عن الفاعل وماذكرته من الاحتمال لايفهم من مثل هذه العبارة بل حق التعبير ما انا الذى ضرب كل احد الا زيدا على ان مراد السكاكى فى ارداف التقديم المفيد للحصر بكلمات ينافيها ويناقضها مثل قولك لا احد غيرى فيكون دخول الاستثناء بعد اعتبار التقديم والنفى ومنهم من دفع الاعتراض المذكور بوجهين اما اولا فلانه اعترف فى ما انا رأيت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يكون ثابتة للغير كذلك فحينئذ يلزم ان يكون الفعل منفيا بالقياس الى المفعول ايضا ولا يكون مقتصرا على الفاعلية ولو ادعيت الاقتصار يكون المعنى فى ما انا رأيت احدا رؤية احد من الناس منفية عنى وثابتة لغيرى ولا استحالة فيه واما ثانيا فلانه لايصح الاستثناء من الاثبات اذ المستثنى منه احد وهو لايعم زيدا واما تقدير كل احد فمردود عند المعترض ونحن نقول كل من هذين الوجهين مردود اما الاول فبأنه كلام على المسند ومع ذلك فلا يبعد ان يكون كلامه هناك لاقتفاء اثر الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز٣ وههنا على ماهو المختار عنده بل لايبعد قصده بذلك تزييف كلام الشيخ على انه لم يدع هناك ان الرؤية منفية على وجه العموم مطلقا بل ادعى انها منفية على ذلك الوجه عن الفاعل وثابتة لغيره كذلك واما الثانى فلان النفى كما عرفت فرع الايجاب فأصل الكلام على هذا ضربت كل احد الا زيدا وانما يحذف كل فى النفى لحصول الاستغناء عنه بوقوع النكرة فى سياق النفى واما ماذكره من رد لفظة كل فى الايجاب فى قولك ما انا رأيت احدا من الناس فلعدم اقتضاء لفظ احد فى الاثبات لفظة كل كما ادعاه البعض اذ يجوز ان يراد رأيت احدا من الناس اى واحدا منهم لانه يقدر لفظة كل مع احد اصلا وكيف لا وهو قائل على ان الفعل اذا نفى عن فاعل قدم على وجه فهو على ذلك الوجه ثابت لغير

٩ سيد الشريف الجرجانى قدس سره

٣ وتقرير كلامه هناك لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفى الرؤية عن المتكلم كائنة تلك الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان تثبت لغيره ايضا اى كنفيها عن المتكلم على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى وقصره عليه لما تقدم من ان التقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فتدبر

ذلك الفاعل ففي المثال المذكور نفي الرؤية من المتكلم بالنسبة الى كل احد ان هناك من رأى كل احد وحاصله ان تقدير لفظ كل ليس لما ذكروه من اقتضاء لفظ احد ذلك بل لاقتضاء المقام ولايخفى ان اقتضاء الاستثناء تقدير لفظ كل في الاثبات ههنا ليس ابعد من اقتضاء النفي ذلك هناك كما لايخفى ❁ ثم ان صاحب الايضاح علل امتناع ماانا ضربت الازيدا بما ذكره السكاكي في ماانا رأيت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد ضرب كل احد سواه فنفيت ذلك عنه واثبته لغيرك قال بعض الافاضل فان قلت اجراء ذلك المحذور ههنا انما يبتني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد عرفت مافيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفي عنها ضرب ماعداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكأنه قال انا ضربت زيدا اي لاغيري وماانا ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه هذا كلامه وفيه بحث لان ايلاء ضمير المتكلم بحرف النفي يقتضي توجه النفي الى الفاعلية فقط دون الفعل فضلا عن المفعولية ولايلزم من توجه النفي قبل التقديم الى الفاعلية والمفعولية معا كونه كذلك بعد التقديم على ان فهم اثبات ضرب زيد ونفي ماعداه من الاستثناء فيكذبه مباحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على ان ماسلمه من توقف المحذور المذكور على رجوع الاستثناء الى الاثبات فقد عرفت حاله قبيل هذا والذي يخطر بالبال ان ذكر محذور آخر لايمنع وجود ذلك المحذور فيه وانما الغرض اثبات محذور آخر في امثاله لفائدة زائدة فلذلك لم يلتفت السكاكي الى المحذور السابق في ماانا رأيت احدا وانما اطنبنا الكلام لكون هذا المقام من مداحض الافهام ومع ذلك بقي في الاستار لطايف حجبها خوف الاكثار وقد استوفيناها في تعليقاتنا على شرح المفتاح بحيث يستغني بالاصباح عن المصباح وعن الله التوفيق الى طريق التحقيق (وقد يقدم الفاعل معنى) لالفظا لانه لايمكن تقديمه (عليه) اي على الفعل (خاصة) لان سائر المتعلقات لايتقدم الا للتخصيص (نحوانا عرفت لتقوية الحكم) اي لتقرره في ذهن السامع بحيث لايبقى معه شك ❁ واعلم ان الاولى ان لايقيد بكونه فاعلا معنى اذ الفاعل اللفظي ايضا اذا قدم يفيد التقوى ايضا وانما النزاع في افادته الحصر اللهم الا ان يراد بتقديم الفاعل تقديمه مع بقاء الفاعلية واللفظي ينسلخ عنها الا ان لقائل ان يقول ان اردت زوال الفاعلية بحسب النحو فكذا في الفاعل المعنوي لانه يصير مبتدأ وان اردت زوال الفاعلية الحقيقية فذلك مم في الفاعل اللفظي ايضا والحق ان يقال ذكر ههنا المعنوي وسنذكر اللفظي في التذنيبات بقي ههنا شيء وهو انه لابد ان يراد بالتقديم

سيد الشريف الجرجاني قدس سره منه

(ههنا)

ههنلماقدم ابتداء من غير اعتبار التأخير اذ لواعتبر التأخير لافاد التخصيص فقط فحينئذ يكون مراده بالفاعل معنى مايصلح لذلك ولوقال ويفيد التقوى مبتدأ يصلح لكونه فاعلا معنى لكان اولى وبالجملة كلام المص فى هذا المقام لايخ عن اضطراب ❁ ثم استدل على ثبوت التقوى بقوله (لان المبتدأ لاستدعائه حكما) يسند اليه (يصرف مايصلح له) اى للمبتدأ من الحكم اوالحكم من اللفظ (الى نفسه) ولوكان مايصلح له (بلاضمير) لوجود الاستدعاء فى المبتدأ والصلاحية فيمابعده (نحو زيد غلام) حيث يصرف زيد الغلام الى نفسه بجعله خبراله (فاذاوجد الضمير) فى الخبر (صرفه) اى صرف ذلك الضمير الحكم (اليه) اى الى المبتدأ (ثانيا) بواسطة الضمير فيكتسى الحكم بذلك قوة قال السكاكى ان الفعل فى انا عرفت يستند الى مابعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ماقبله يستند اليه فى الدرجة الثانية وقال ثانيا ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ❁ اعلم ان بعض الافاضل لمارأى ان صرف المبتدأ مابعده اليه وان صرف الضمير الفعل الى المبتدأ واحد بالذات حكم ان بين كلاميه تناقضا حيث صرح اولا ان اسناد الفعل الى الضمير مقدم عليه وثانيا انه مؤخر عنه ولايخفى عليك ان الاسناد وان كان نسبة بين الطرفين لكن قديعتبر قائما بأحدهما فاذا اعتبر قائما بالفعل يكون الاسناد الى الضمير مقدما على الاسناد الى المبتدأ واذا اعتبر بالعكس فبالعكس ومنهم من رأى انهما متغايران بالذات فدفع توهم التناقض لكنه وقع فى التثليث فمنهم من التزمه ٣ لكنه بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الااسناد واحد وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ وايد ذلك بعض الافاضل ٦ بان نحو انا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وعبر السكاكى عن الصغرى باسناد الفعل الى الضمير وعن الكبرى باسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ الاان السكاكى اعتبر اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة الضمير فظنه قوم انه اسناد مغاير بالذات الى الاسنادين المذكورين فوقعوا فى التثليث اقول حاصل كلام هذا الفاضل وما ارتضاه هو نفى التثليث بناء على ان اسناد الفعل الى الضمير هو الاسناد المغاير بالذات لاسناد الجملة الى المبتدأ واما اعتبار اسناد الفعل الى المبتدأ بوساطة عود الضمير فأمر غير معتبر اصلا فضلا عن تحققه لئلا يلزم التثليث ولقائل ان يقول الكلام فى تقوى الحكم بسبب تكرر الاسناد ولايخفى عدم تكرر الاسناد فى اسناد الفعل الى نفس الضمير مع قطع النظر عن عود الضمير الى المبتدأ فالاسناد الى نفس الضمير احق بعدم الاعتبار فى هذا المقام من الاسناد الى المبتدأ بتوسطه واما جعل الضمير عين المبتدأ حقيقة لتكرر الاسناد فذلك بعينه هو القول بالاسناد بتوسطه ويؤيد ماذكرناه جعل

من شرح المفتاح

٣ الترمذى شارح المفتاح

٦ علامة تفتازانى وسيد شريف جرجانى

صاحب الايضاح سبب التقوى استدعاء المبتدأ اسنادما بعده وصرف الضمير الفعل اليه حتى قال شارحه فان قلت المسند الى المبتدأ هو الجملة ولم يتكرر اسنادها اليه قلت المسند في الحقيقة معنى الفعل وقد تكرر اسناده هذا كلامه واما من ائمة النحو من ان نحو زيد عرف جملة كبرى وعرف جملة صغرى فذلك اصطلاح مبناه على اللفظ حيث رأوا ان عرف مسند الى ضميره ظاهرا فجعلوه جملة مستقلة مع قطع النظر عن رجوع الضمير الى المبتدأ وعدم رجوعه اليه واما نحن معاشر ارباب البيان فوظيفتنا ههنا تكرير الاسناد بحسب المعنى وقد عرفت حاله على ان تصريح علماء النحو من ان الخبر اذا كان مشتقا لا بد فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ يشعر اعتبارهم في الاسناد ايضا رجوع الضمير اليه والتحقيق ان الاسناد ان كان حالا للحدث والذات بحسب المعنى فلا يوجد غير اسناد واحد اذ الحدث الواحد لا يقوم الا بذات واحدة كما عرفت وان كان حالا للفظ الدال عليهما فيتعدد بحسب الاعتبار لتعدد اللفظ فيفيد للسامع تكرر الاسناد بهذا الاعتبار فليس ههنا اسنادان متغايران بالذات ولا ثالث بحسب الاعتبار ٩ واما توهم الاسناد الرابع فمما لا يفوه به من له ادنى مسكة (واما عرفت انا) بتأخير لفظ انا (فتأكيد للفاعل) ويفيد ان نسبة العرفان الى المتكلم ليست بالمجاز والسهو والنسيان (وهو) اى الفاعل او تأكيد الفاعل (غيره) اى غير الحكم اوغير تأكيد الحكم وذلك لان المفهوم من انا عرفت تكرير المعرفة والعارف فينتفى احتمال الخلاف بجزئيه وان المفهوم من عرفت انا تكرير العارف فقط فيبقى احتمال الخلاف في الجزء الاخير اعنى المعرفة كما لا يخفى ﴿تذنيبات﴾ اربعة لهذا المبحث (الاول) ان قولنا (انا عارف) اى اسم الفاعل ومافى حكمه من المشتقات (دون انا عرفت) اى اضعف منه (فى) رتبة (التقوية لعدم تغير الضمير)الذى فى اسم الفاعل (فى الحكاية) نحو انا عارف (والخطاب) نحو انت عارف (والغيبة) نحو هو عارف (فكأنه) اى كأن عارفا (لاضمير) فيه ليصرفه الى المبتدأ ويتقوى به الحكم فلا يكون مثل الفعل فى افادة التقوية والسر فى عدم تفاوت ضميره هو ان معنى عارف ذات له العرفات فيسند الحدث المأخوذ فى ضمنه اليه ابدا ثم يسند مفهوم الذات الى المبتدأ بهو هو ولا يخفى ان الذات اجمالا ٤ لا يختلف باختلاف الاعتبارات من الحكاية والخطاب والغيبة ولما كان مفهوم الحدث مسندا الى الذات اجمالا ابتداء لم يحكم عليه بأنه يفيد التقوى فى مرتبة انا عرفت واما افادته التقوى فى الجملة فلان تلك الذات لما اتحد مع المبتدأ صار بمنزلة الضمير فى الربط ثانيا ولا تظنن ان كونه فى التقوى دون الفعل يستلزم كونه فى التخصيص دونه اذ الفعل وسائر المشتقات سواء فى افادة تقديم الفاعل المعنوى التخصيص نحو قوله تعالى وما انت علينا بعزيز

(اى العزيز)

٩ توهم بعضهم ان صرف المبتدأ مابعده الى نفسه غير اسناد الجملة الى المبتدأ فهناك اسناد رابع لكنك خبير بأن ذلك عين كون الفعل مسندا بتوسط الضمير بحسب الذات فان قلت فحينئذ يكون الصرف المذكور متأخرا عن الضمير فلا يصح ماصرح به السكاكى بعدمه قلت هو مقدم باعتبار قيام الاسناد بالمبتدأ ومتأخر باعتبار قيام الاسناد بالخبر ١٢

٤ قوله ولا يخفى ان الذات اجمالا لا يختلف وان مدلول اسم الفاعل هو الذات الاجمالى والاختلاف من المسند اليه فمن قال ان الذات لا يختلف اراد عدم اختلافه مع قطع النظر عن المسند اليه فلا يرد ان الذات يختلف باعتبار المسند اليه كما قيل ١٢

اى العزيز علينا رهطك لانت صرح بذلك السكاكى (الثانى) من التذنيبات (قال) السكاكى (زيد عرف للتأكيد) لا للتخصيص لانه انما يسوغ اذا جازنية التأخير وهى ممتنعة ههنا (لانه) اى لان زيدا (اذا اخر) عن الفعل (كان فاعلا) لفظا لا تأكيدا فلا يتصور فيه التقديم وهذا مطرد فى جميع التراكيب (الا) تركيبا (نادرا) بأن يكون مؤخرا ولا يكون فاعلا لفظا بان يكون الضمير المستتر فى الفعل للمعهود الذهنى ويكون المؤخر بدلا منه اوتأكيدا له (نحو واسروا النجوى الذين ظلموا) فان المظهر وهو الذين بدل من واو الضمير فى واسروا فان قلت كيف يكون هذا احتمالا بعيدا مع وروده فى افصح الكلام قلت فى الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو للدلالة على كون الفاعل جمعا كما فى أكلونى البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم أو رفعا عليه اوعلى انه مبتدأ يقدم عليه خبره اذلا الباس للفاعل لابراز الضمير وحين كان زيد مرفوعا يعرف على ان يكون فاعلا لفظا الندرة سائر الاحتمالات (فلا يقدم) على الفعل اى تقديما واقعا بعد التأخير اذ الفاعل من حيث هو فاعل لا يقدم على الفعل نعم يقدم عليه ابتداء بطريق الا بتدائية لكن الكلام فى افادة التخصيص وهو حينئذ لا يفيد ذلك واعترض عليه صاحب الايضاح بأن الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيدا فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر والجواب ان التقديم ضربان تقديم لم يقارنه نية التأخير سواء كان لعدم جوازه اوجاز ولم يقدر وهذا لا يفيد التخصيص اصلا وتقديم يقارنه نية التأخير ولا يخفى ان انا يمكن ان لايلاحظ فيه التأخير حالة التقديم على كونه تأكيدا بخلاف زيد اذلا يمكن ملاحظة التأخير بالفاعلية اذ الفاعل مستتر فى عرف اللهم الا على الوجه النادر كما عرفت وحاصله انه لايكفى فى افادة التخصيص ان يوجد تقديم بعد التأخير حتى لا يتفاوت التأكيد والفاعل اللفظى فيه بل لابد من ملاحظة التأخير السابق حالة التقديم حتى يفهم التخصيص والظاهر ان ذلك ممكن فى التأكيد دون الفاعل اللفظى كما مر وقد يجاب تارة بأن السكاكى يجوز تقديم التوابع فى السعة دون الفاعل ورد بانه صرح بعدم جوازه ايضا واخرى بان فسخ التوابع عن التبعية واقع دون الفاعل وايضا فسخ الفاعل يفسد الجملة لكونه عمدة فيها ورد بان الفسخ امر اعتبارى يجوز فى الفاعل ايضا وبقاء الفعل بلا فاعل تندفع بتعاقب الضمير له (وان تقدم) الذى يكون فاعلا على تقدير التأخير (فيحمل) ذلك التأخير (على) الامر (النادر) الذى ذكرناه لكن هذا الحمل (عند عدم جواز المبتدأية) اذ لو جاز يحمل على الابتداء الذى هو المتعين لندرة خلافه واما اذا لم يجز المبتدأية كما اذا كان نكرة غير مختصة (نحو رجل جاء) فانه يحمل على الامر

النادر لضرورة صحة الكلام (فيفيد التخصيص) المستفاد من ملاحظة التأخير ولما دل جميع النكرات على المفرد المعين واشتمل هو معنى الجنس والفرد اشار الى امكان التخصيص فى قولك رجل جاء بالنسبة الى كل منهما بقوله (اى لا امرأة) فى تخصيص المجيء بالجنس (ولا رجلان) فى تخصيصه بالافراد قيل انما نسب المص هذا القول الى السكاكى بناء على انه غير مرضى عنده لاختياره ماذهب اليه الزمخشرى من ان مثل زيد عرف ليس بمتعين لافادة التوكيد بل قد يفيد التخصيص ايضا بحسب المقام من غير ارتكاب على الامر النادر بل بناء على ان نية التأخير يكفى فيه ولا يشترط فيه التقدير بالفعل ولا يخفى ان عدم الصحة والارتكاب على الامر النادر لا يحصل الا بالتقدير بالفعل هذا تفصيل ماذكروه والذى يلوح بالبال ان السكاكى قائل بذلك ايضا بان يكون زيد عرف غير مفيد للحصر فى نفسه واما اذا اقتضى المقام الحصر فيكتفى بالتقديم اللفظى بخلاف انا عرفت حيث يفيد الحصر فى نفسه ويؤيده ماذكره السكاكى من قوله والتخصيص لازم للتقديم وقوله فى صورة التقوى ولا يقدر تقديم وتأخير اللهم الا فى التلفظ لان هذا استثناء من افادة التقديم من غير تقدير التأخير التقوى يعنى ان التقديم بدون نية التأخير معنى انما يفيد التقوى البتة الا فى التلفظ يعنى اذا قدر التأخير بحسب التلفظ يفيد التخصيص يعنى ان المؤخر عين المقدم بحسب التلفظ وان كان غيره بحسب المبتدأية والفاعلية فيكفى هذا القدر فى افادة التخصيص (وقولهم شراهر ذاناب) مع كونه مثل رجل جاء (يأباهما) اى تخصيص الجنس وتخصيص الافراد (موضع استعماله) وهو بيان تفظيع شان الشر اذ معناه حينئذ شر اهر ذاناب لاخير اولاشران ولا يخفى ان احدا لا يجوز كون الخير مهرا لان هرير الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال فى الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر وايضا مقام تفظيع الشر يمنع بيان افراده (واذا نصوا) اى اذا صرح الائمة (بأن) فيه تخصيصا حيث قالوا (معناه ما اهر ذاناب الا شر فالوجه) اى فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين بنوم ظان استعمال (ان التنكير) فى شر (للتعظيم) والتهويل فيكون تخصيصه بالصفة لا بالتقديم اى شر عظيم لا حقير فيفيد تخصيص النوع فى عرف اللغة بحسب الخطاب كما فى ضربت اكبر اخويك اى لا اصغرهما ٥ واعلم ان تفصيل هذا المقام يستدعى بسطا فى الكلام وهو معرفة الفرق بين الامور الثلاثة اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف فان الثلاثة يفيد التقوى البتة وانما الفرق فى التخصيص ولما اشترط السكاكى جواز نية التأخير فى افادة التخصيص وكان جائزا بلا تكلف فى الاول احتمل التقوى والتخصيص على السواء ولما كان جوازه

فى الثانى امابتكلف الامر النادر اوبالاكتفاء على تقدم لفظ المؤخر من غير بقاء الفاعلية ترجح فيه جانب التقوى وليس مراده تعين التقوى بقرينة قوله ليس فى احتمال الاعتبارين على السواء حيث لم يقل لم يحتمل الاعتبارين وهذا بخلاف الثالث حيث ترجح فيه جانب التخصيص لوجود شرطه وصار جانب التقوى مرجوحا ولا يفهم من عبارة السكاكى اصلا عدم جواز التقوى فيه اصلا وبهذا التقرير ظهر اتفاق السكاكى والزمخشرى حيث صرح هو بالحصر فى مثل الله يبسط الرزق وبالتقوى فى مثل رجل جاء وبالتساوى فى هو عرف *واذا عرفت اتحاد كلاميهما فاعلم ان ليس مخالفة ايضا بين كلاميهما وبين كلام الشيخ عبدالقاهر والوقوف على ذلك يستدعى بيان مذهبه قال الشيخ عبدالقاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى سواء كان منكرا اومعرفا مظهرا اومضمرا وان لم يل حرف النفى بأن لايكون فى الكلام نفى اصلا اويكون لكن قدم المسند اليه على النفى والفعل جميعا فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوية هذا حاصل مانقل عنه وتوفيق مذهبه على ماذكر من المذهبين هو ان من المقرر عند الكل ان ليس كل تقديم يفيد التخصيص بل ذلك فى المزال عن مقره ثم انه لابد لذلك من علامة يستدل بها على انه تقديم مزال عن مقره فذلك عند السكاكى بجواز تقديره مؤخرا بأن لايتبدل حاله مقدما عن حاله مؤخرا والشيخ قائل بذلك اذا لم يل المسند اليه حرف النفى لكن الشيخ صرح بذلك للتميز بين مايجب فيه الحمل على التخصيص عن غيره وذلك انما يجب بدخول النفى على المقدم دون الفعل فان قولك ما انا قلت انما يصح اذا اريد التخصيص بطريق الوجوب كما ان غرض السكاكى بجواز نية التأخير بيان الحال عند عدم الدليل الظاهر على التخصيص وحاصله ان الشيخ يذكر مايجب فيه الحمل على التخصيص ويحمل الباقى على مقتضى المقام والسكاكى ساكت عن ذكر مواد الوجوب ويفصل ما احاله على المقام بتميز مايكون للتخصيص عمايكون للتقوى بماذكر من جواز نية التأخير وعدمه فلا منافاة بينهما وكذلك جواز التخصيص فى الصور الثلاث كما يتبادر من كلام الشيخ ليس فى كلام السكاكى ماينافيه بل بعضه مصرح به وبعضه مشعر به وبعضه متروك ولا يجب عليه تصريح الكل فيكفى فى التوفيق عدم التصريح بماينافيه ولعمرى ان تفصيل هذا المقام على هذا الوجه مما هدانى الله تعالى اليه والحمدلله شكرا لنعمه واستجلابا لمزيد كرمه (الثالث) من التذنيبات (وكذا) قال صاحب المفتاح (زيد عرفت) بحذف ضمير المفعول الراجع الى المبتدأ (او زيد عرفته) بذكر ضمير المفعول انما يجئ (للتأكيد) وتقوية الحكم لان المفعول على حاله لايحتمل الا الابتدائية لانه يقتضى النصب والابتداء الرفع فتعين التقوى (وزيدا عرفت) بتقديم المفعول اوزيدا عرفته كذلك (للتخصيص) قطعا اذ لايحتمل الابتداء مع انه

متأخر عن الفعل حقيقة (وانا عرفت يحتملها) اى التقوى والتخصيص لماعرفت وهذا
وان ذكر سابقا الا انه اعاده لتتميم الاقسام المعتبرة فى المقام (وكذا) يحتملها (زيدا عرفته)
بتقدير الاصل عرفت زيدا عرفته بتقديم الفعل المحذوف الذى يفسره الظاهر على
المنصوب وهذا فى صورة التقوى اذ التقوى كما يستفاد فى صورة التقديم كذلك يستفاد
فى تكرير الجملة (او) بتقدير (زيدا عرفت عرفته) بتأخير الفعل المحذوف عن المنصوب
فيفيد التخصيص لوجود تقديم المفعول على الفعل (الا فى نحو) قوله تعالى (واما ثمود
فهديناهم) فيمن قرأ النصب اى المضمر على شريطة التفسير يحتملها الا اذا كان بعد اما
فانه متعين للتخصيص (اذ لا يصح واما فهديناهم) ثمود فهديناهم لامتناع ايلاء الفاء اما
ولذلك عوضوا بينها وبين فائها جزأ مما فى حيزها ولو قدر فهديناهم بعد اما يلزم توالى
حرفى الشرط والجزاء وعدم تقدم جزء مما فى حيزها على الفاء قيل وقد تسامح المص
فى قوله عند ذكر المفسر فهديناهم اذ لا حاجة الى ضميرهم لمجئ المفعول مظهرا بل الاولى
ان يقال واما فهدينا ثمود فهديناهم (الرابع) من التذنيبات (مثلك) اى من على طريقتك
من السير المحمودة (لا يبخل وغيرك يبخل التزم فيهما التقديم للتقوية) اى لتقوية الحكم
وهو وجود المخاطب وهذه الدلالة بطريق الكناية لان البخل اذا نفى عمن يسد مسده
فقد نفى عنه قطعا وكذا الجود لا بدله من محل فاذا نفى عمن يغايره فقد اثبت له بلا شبهة فيصير
مثل وغير فى قوة انت بعينه ثم ان المقام لكونه مقام المدح التزم فيهما التقديم ليفيد التأكيد
اى انت لا تبخل البتة وانت تجود البتة لكن هذه الفائدة (اذا لم يعرض به) اى بكل
واحد من المثالين (لانسانين) واما اذا عرض به لهما بأن يريد بهما انسانين معينين فتقول
مثلك اى الشخص الذى تعرفه انه مثلك لا يبخل لا غيره وتقصد بذلك انت تبخل بطريق
التعريض وكذا فى غيرك يريد انسانا مغايرا له فينفى البخل عنه حتى يلزم اثباته لغيره
ويقصد به المخاطب بطريق التعريض ولكن ليس المراد بالتعريض ههنا المعنى المصطلح
فحينئذ يكون التقديم للتخصيص اذ التعريض لا يحصل بدونه وليس هذا تعريضا مصطلحا
لانه توجيه الكلام الى مخاطب وتريد اسماع غيره وههنا الخطاب والاسماع الى شخص
واحد بل معناه ان تظهر بيان حال الغير وتريد حال المخاطب فيكون فى حكم التعريض
المصطلح ❁ واعلم ان افادة تقديم مثلك لا يبخل التخصيص يؤيد ما ادعيناه من ان نحو زيد
عرف يفيد التخصيص عنده لان اضافة مثل وغير يفيدان التعريف عند الاكثرين
كما هو المشهور فى علم النحو ﴿النوع الثانى﴾ من الفن الثالث (فى الربط) والتعلق بين طرفى
الاسناد واما الربط (بين مفردين) اما حقيقة نحو الانسان ماش او فى حكمهما نحو الحيوان
الناطق ينتقل بنقل قدميه (او) الربط بين (مفرد وجملة) نحو زيد ابوه منطلق او انطلق

(ابوه)

ابوه (فبالحمل) اى الاسناد (وحده) اى مجردا عن التأكيد (اومؤكدا بالفصل) اى بضميره وهو صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يتوسط ويفصل بينه وبين الخبر اذا كان الخبر معرفة (نحو زيدهو القائم) بكون الخبر ذا لام (اوهو قائم) بناء على ان الفعل يشبه المعرفة من حيث اللفظ لامتناع دخول اللام عليه ولا يرد غلام رجل لان امتناعه عرضى وامتناع الفعل ذاتى (او) مضارعا للمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف من حيث المعنى كافعل من كذا امابصيغته نحو زيد (هو احسن من بكر او) بغيرها نحو زيد (هوخير منه) وذلك لان معنى افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية معهودة فالتعريف يمسه مساً قويا فان قلت يلزم حينئذ استعمال افعل التفضيل بالتعريف ومن وهو غيرجائز قلت لايلزم من كون افضل بتقدير اللام ان يكون مستعملا بهاحتى يمنع الاستعمال بمن (ويفيد) ضمير الفصل (ان مادخل) هو (عليه خبر لاصفة) اذلايجوز الفصل بين الصفة والموصوف فى فصيح الكلام ولفصله بينهما سمى ضمير الفصل (وقد يقصد به) اى بضمير الفصل (الحصر) اى حصر الخبر (فى المبتدأ) وتخصيصه به فمعنى زيد هو العالم اى لاغيره وذلك بمجرد الذوق ❁ واعلم ان المص قال فى الاول ويفيد لان ذلك لاينفك عن ضمير الفصل وقال فى الثانى وقد يقصد لانه ليس امرا دائما بل يقصد بحسب المقام قيل وفيه مخالفة للمفتاح لان كلامه يدل على وجوب افادة الفصل الحصر و اقول لا دلالة فى المفتاح على هذا الوجوب بل فيه مايدل على خلافه حيث قال واما الحالة التى تقتضى الفصل فهى اذا كان المراد التخصيص اذلايلزم من ايراد الضمير عند ارادة الحصر ان لاينفك عن الحصر كمالايلزم من تقديم المسند اليه عند ارادة الحصر ان لايفيد التقديم غير ذلك و انما لم يذكر السكاكى افادة الضمير الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكورا فى علم النحو وان امكن البحث عنه فى المعانى على قياس مامر فى اسماء الاشارة اولكون اسمه ٧ منبئا عن افادة الفصل فلاحاجة الى ذكره ❁ وتحقيق المقام ان افادة ضمير الفصل التخصيص انمايكون اذا كان الخبر معرفا كماعرفت فاذاعرف باللام ان اريد به الجنس صار معناه الاخبار عن ثبوت الجنس للمبتدأ فقط وهو لايفيد الحصر كماتوهم ٩ حتى جعل ضمير الفصل للتأكيد فقط وذلك اذلابد فى الحصر من الدلالة على النفى عماعداه كماعرفت وكذا اذا اريد به المعهود وانما الحصر فى كلا التقديرين من ضمير الفصل وذلك لان احضار المبتدأ بضمير الفصل ثانيا لابد وان يحمل فى الكلام البليغ على اختصاصه به اذ الاخبار عن الثبوت مع ثبوته لماعداه ممكن واذا اعتنى بشان المذكور بالاحضار ثانيا يلزم قطع شركة الغير فيه بحسب الذوق فيرجع الى معنى الاختصاص الا ان معناه افادته مفاد الحصر من ثبوت الجميع

٧ هذا التعليل وان كان امراغير صعب استخراجها لكن باعتبارها لايخلو عن لطف فتدبر ❁

٩ المتوهم سيد الشريف الجرجانى قدس سره ❁

وان لم يدل على النفي عما عداه بحسب الدلالة بل يلزم ذلك صدقا ولهذا لم يعدوه من اداة القصر وايضا ضمير الفصل لايفيد قصر القلب والذى ذكروه من الطرق الاربعة للحصر يفيد الاقسام الثلاثة للقصر وسيجئ تحقيقه فى مباحث القصر ان شاء الله تعالى ومما ينبغى ان يعلم ان كلمة من الكلمات اذا دلت على ثبوت الحكم للجميع من غير دلالة على النفي عما عداه وان لزم ذلك يسمونه الحصر وان دل مع ذلك على النفي المذكور يسمونه قصرا ولذلك قالوا ان تعريف الخبر وضمير الفصل يفيدان الحصر ولم يقولوا القصر فلا تغفل ٩ قوله (او داخلا) عطف على قوله مؤكدا اى الربط المذكور اما بالاسناد وحده او مؤكدا بضمير الفصل او داخلا (عليه) اى على الجمل (فعل يفيد) ذلك الفعل اما (حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه) اى الى الحكم (من غيره او نفى) للحكم (نحو لازال) زيد قائما فى الدوام (وكان) زيد قائما فى الحدوث وقيل ليس الدوام مستفادا من لفظ كان فى قوله تعالى وكان الله سميعا بل بقرينة كونه سميعا (وصار) زيد غنيا للانتقال (وليس) زيد قائما للنفى (او)حالا للحكم من (قرب) للحكم امارجاء (نحو عسى) الله ان يشفى مريضى اى قرب شفائه مرجو منه تعالى (او) حصولا نحو (كاد) القمر تغرب اى قرب غروبها قد حصل (او) حالا (لاعتقادك له) اى للحكم (من قوة اوضعف نحو علمت) زيدا قائما مثال للقوة (وظننت) زيدا قائما مثال الضعف (او) داخلا عليه (حرف) وقوله او حرف عطف على قوله فعل اى يدخل على الجمل حرف (يفيد ذلك) الحرف (حالا فى الحكم) وانما قال ههنا فى الحكم ولم يقل للحكم كما فيما سبق بناء على ان الحرف انما يدل على معنى فى غيره كأنه لا اختصاص له بمعناه بخلاف ماسبق (من كونه) اى كون الحكم (محققا كان او مشارا اليه كأن) بالفتح نحو بلغنى ان زيدا قائم اى عرفت الخبر الذى تعرفه او يعرفه الناس (او مشبها ككان) نحو كأن زيدا الاسد (اى مرجوا كلعل) فيما لا وثوق بحصوله ومنه الطمع للمطلوب نحو لعلك تكرمنا والاشفاق نحو لعل زيدا يموت وانما لم يذكر من الحروف الستة ليت لان بحثه فى الخبر ومادخله ليت ليس بخبر الا انه قد وقع فى بعض النسخ او تمنيا كليت ذكره بعض من تلامذة المصنف ولم يذكر ولكن لأنه لايكون حالا فى الحكم لانه للاستدراك وكان عليه ان لا يذكر ان المفتوحة لانها مع مدخولها مابقى خبرا او يذكر الموصول لأنه اسم يفيد حالا للحكم من كونه مشارا اليه كذا قيل (او) من كونه (منفيا) من غير عموم (كما ولا المشبهتين بليس) لانهما يدلان على نفى فرد من جنس (اومع عموم كلا الجنسية) فانها تنفى الجنس فيفيد العموم وقد سبق تفصيله فى بحث الاستغراق وتفصيل هذه فى علم النحو فلذا ضربنا عنه

٩ وحاصله ان الحصر هو احاطة جميع الافراد ولا دلالة له على النفى عما عداه وان لزم والقصر هو منع التجاوز ولادلالة له على الاحاطة وان لزم ﴾

بيان الحال الحكم ﴾

وهو الفاضل الكرمانى رحمه الله ﴾

صفحا وهذه المباحث مما زادها على المفتاح قوله (واما) الربط (بين غيرهما) عطف على قوله امابين المفردين اوالمفرد والجملة اى الربط بين غيرهذين القسمين (لجملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط) وسيفصله وكان الاولى ان يقول اداة الشرط ليشمل اسم الشرط (او) حرف (الترديد) كأو واما (عن الجملية) وهى بالجيم متعلق بقوله اخرجتا اى لجملتين اخرجتا عن كونهما جملتين اى كونهما كلامين محتملين للصدق والكذب بل يصيران فى حكم المفردين ويصير الجملة بمجموعهما واما رواية الحاء المهملة اى الحملية المقابلة للشرطية وان قرئ على المص ايضا ٣ الا انه آب عن المقام من وجهين احدهما ان الحمل على غير ماهو المصطلح فى هذا الفن مع امكان حمله على ماهو المصطلح فيه ضعيف وثانيهما ان طر فى الجملة قد يكونان شرطيتين فيفوت شمول التعبير قوله (فبالشرط) جواب اما اى الربط المذكور بالشرط وحده لا بالحمل لان الربط الحملى لا يمكن بين نسبتين فهو اما بالاتصال كالربط بحرف الشرط اوبالانفصال كالربط بحرف الترديد وسيجئ تحقيقه * واعلم ان المشهور بين الجمهور ان السكاكى خالف اهل المعقول بأن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وانشائية غير محتملة لهما مقيدة بقيد مخصوص ولم يخرج الجزاء بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية اوانشائية واما نفس القيد فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ومستندهم فى اثبات ذلك قول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب وانما قيد بالخبرية لكونها فى تحقيق تقييد المسند الخبرى وحاصله ان صدق الشرطية باعتبار صدق الجزاء باعتبار مطابقة حكمه للواقع على تقدير وقوع الشرط وكذبها على هذا القياس ٩ وهذا بخلاف ما ذهب اليه اهل المعقول من ان صدق الشرطية باعتبار صدق اللزوم اوالعناد وان كان طرفاها كاذبين ولا يخفى عليك ان هذا خلاف المعقول وذلك لان قولك ان جئتنى اكرمك مثلا مشتمل على نسبتين نسبة الاكرام الى الفاعل ٤ بالنظر الى المفعول و نسبة وقوعه عقيب مجئ المخاطب لا مطلقا ٦ ولا يخفى ان صدق النسبة الاولى بوقوع مضمونه مطلقا سواء كان عقيب المجئ اولا واما بعد التعليق فصدقه بوقوع مضمونه عقيب وقوع الشرط مترتبا عليه ثم ان المخاطب اما ان يتردد فى وقوع مضمون الاكرام بعد وقوع مجيئه اليه بأن يعلم ان الاكرام يجب ان يترتب على المجئ فى نفس الامر لكن يتردد فى انه يقع الاكرام عنه بعد مجيئه اليه ام لا او يكون خالى الذهن عن صدور الاكرام مترتبا على المجئ فاذا اريد التعبير عن الاول فحقه ان يقال اكرمك البتة لكن عقيب مجيئك واذا اريد التعبير عن الثانى فحقه ان يقال اكرمك ان جئتنى ان كان اعلام الاكرام اهم وان جئتنى

٣ قال الكرمانى فى شرحه والحلية بالحاء المهملة هو المناسب لقوله فبالحمل وبالجيم هو المناسب لاصطلاحات الفن كما سيأتى وكل منهما قرئ على الاستاذ هذا كلامه منه

٩ والمال الى ان صدق الشرطية بوقوع مضمون الجزاء فقط مقيدا بكونه بعد مضمون الشرط وعند اهل المعقول صدقها بصدق اللزوم منه

٤ اى متعلقا ذلك الاكرام على المفعول وواقعا عليه منه

٦ اى لا وقوعه بدون مجئ المخاطب أوبه منه

اكرمك ان كان التخصيص على المجئ اهم ولايخفى انكون المخاطب خالى الذهن عن مضمون الترتب يمتاز عن تردده فى مضمون الجزاء عقيب الشرط فالضرورة يمتاز مايقتضيانه من الكلامين عنداهل العربية ايضا ولكون التميز بين المقامين صعبا توهموا ان الشرطية مستعملة فى المقام الاول عندهم واما مخالفة السكاكى لاهل المعقول ففرية ليس فيها مرية لان مراده فى هذا المقام بناء الكلام على العرف والغالب اذ العرف يستعمل القضايا فى الاكثر بحسب الخارج وافادتهم فى المخاطبات احوال الجزئيات لاالامور الكلية التى هو مدار الارتباطات اللزومية او العنادية ولايخفى ان الجملة الشرطية مسوقة بحسب الخارج لوقوع مضمون الجزاء على تقدير وقوع الشرط واما وقوع الارتباط اللزومى او العنادى فى نفس الامر وان كان مستعملا بحسب عرف اللغة ايضا الا انه قليل لعدم التفاتهم على الامور الكلية الواقعة بحسب نفس الامر فى الاغلب ولذلك بنى الكلام ههنا على الاغلب وهو كون الجملة الشرطية عبارة عن جملة جزائية خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وتلك الجملة الخبرية محتملة فى نفسها اى مع قطع النظر عن خصوصية الكلام وخصوصية المتكلم للصدق والكذب ومنهم من فسر قوله فى نفسها بقطع النظر عن القيد وهو وان كان تفسيرا حقا لكنه لايلايم مااختاره السكاكى لانه لما اعتبر الجملة الجزائية خبرية مع اعتبارها مقارنة بالقيد ناسب ان يبين كون تلك الجملة الخبرية ممالم يتخلف عنها ماهو مرجعها من احتمال الصدق والكذب نعم ماذكره واقع اذا اريد التعبير عن اللزوم لكنه لم يرد ههنا التعبير عن ذلك كما عرفت سابقا وليس يلزم من هذا انكار السكاكى الارتباط المعتبر بين الشرط والجزاء كيف وقد صرح بذلك فى التكملة وان نوقش بأنه جرى فيها على مصطلح اهل المعقول فنقول يكفى لنا ماوقع منه الاشارة الى ذلك فى مباحث ادوات الشرط من قوله واعلم ان الجزاء والشرط فى غير لولما كانا تعليق حصول امر بحصول ماليس بحاصل استلزم ذلك فى جليتها امتناع الثبوت فامتنع ان يكون اسميتين او احدهما وهذا الكلام واضح فى الاعتراف على النسبة التعليقية بين الشرط والجزاء ❋ والفرق بين المقامين ان كلامه الاول فى تقييد الفعل ولما كان الشرط من جملة التقييدات سلك هناك الى جعل الجملة الجزائية مستقلة ولما كان كلامه الثانى مدخول حرف الشرط مطلقا جرى ههنا على جعل المجموع عبارة عن التعليق وان لايكون فى جليتها ثبوت وقد عرفت التحقيق فى وقوع كل من هذين المقامين فى عرف البلغاء وبهذا ظهر ان السكاكى لاينكر الاعتبار الثانى ايضا فلاوجه للاعتراض عليه بأنه غفل عن النسبة العقلية كما لاوجه لدعوى غفول اهل العربية عن آخرهم عن تلك النسبة والاطناب فى المقام لخفائه

جيع شرح المفتاح ❋

سيد الشريف ❋
بسعد الدين علامه ❋

على العلماء الاعلام مع ان الامر فيه على طرف التمام والله ولى التوفيق والالهام ﴿وادواته﴾
اى ادوات الشرط سواء كانت حرفا اواسما وذكرها ههنا مع كونها من مسائل النحو
ليتهيأ لك معرفة مقاماتها وهى ان واذا واذاما ومتيما وحيثما وايما ومن وما ومهما واى وانى
ولو ﴿اما إن للاستقبال مع عدم الجزم﴾ بوقوع الشرط ولا وقوعه من المتكلم ولذا قبح
ان احمر البسر وامثاله (وقد يكون) استعمال ان فى مقام الجزم اخراجا للكلام لا على
مقتضى الظاهر لكن لنكتة وهى اما (لجهل المخاطب) وعدم جزمه به فيبنى المتكلم كلامه
على اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تعمل (اوتجهيله) اى تنزيل المتكلم
المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لابن لا يراعى حق ابيه
ان كان اباك فلا تؤذه (اوللتجاهل) اى تجاهل المتكلم لاستدعاء المقام اياه كتجاهل الغلام
فى جواب من يسأل عن سيده اهو فى الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك
حيث يحترز عن مولاه فلا يقول نعم ويحترز عن الكذب فلا يقول لا فالاقسام ثلاثة لان عدم
جزم المخاطب اما حقيقة اوادعاء وعدم جزم المتكلم ادعاء فقط اذ الغرض جزمه بوقوع
الشرط (فيغلب المستقبل) فى ان لعدم الجزم بتحقق الجزاء لكنه (لفظا) لا معنى اذ الماضى
ايضا بعده بمعنى المستقبل وانما الفرق فى ان لفظ الماضى لما اشعر بالتحقق لم يناسبه فى فصيح الكلام
فلذلك كثر لفظ المستقبل (الالنكتة) اى لمعنى مختار مؤثر فى الذهن مرجح لفظ
الماضى على لفظ المستقبل (نحو) قوله تعالى (وان يثقفوكم) اى ان يظفروكم (يكونوا
لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لوتكفرون) وانما لم يقل
ويودوا كما فى نظيريه اعنى يكونوا ويبسطوا (اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط)
وهو ظفر كفار مكة بالمؤمنين لان مودتهم لكفرهم لكونه اقبح الاشياء عند المؤمنين
اولكونه انفع الاشياء عند الكفار لقطع المخاصمة ثابتة وان لم يظفروا بهم بخلاف نظيريه لعدم
تحقق ثبوتهما عند الظفر بعد قطع النظر عن كون المخبر هو الله تعالى فان قلت اذا لم
يتوقف الودادة على الظفر فتعليقها عليه غير مفيد قلنا المعلق على الظفر اظهارهم ما ينبئ
عن الودادة لا نفس الودادة ﴿واذا له﴾ اى للاستقبال (مع الجزم والقطع) بوقوع
الشرط عند المتكلم (ولو) كان الجزم به (ادعاء) لاعتبار خطابى مثال الحقيقى اذا طلعت
الشمس افعل كذا ومثال الادعائى اذا جاء المحب اكرمه ومجئ المحب وان كان ظنيا
لكن تدعى الجزم به لما قيل ۞ ان المحب لمن يهواه زوار (فيغلب الماضى) بعد اذا فى شرطه
وجزائه لكونه للقطع بالوقوع لكن (لفظا) لا معنى بناء على انه بعد اذا بمعنى المستقبل
جزما (ونحو) قوله تعالى (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) فأتوا بسورة من
مثله بلفظة ان دون اذا مع تحقق وقوع الريب (اشارة الى انه) اى الريب (ليس

من شانه ان يتحقق) لاشتماله على مايقلع الشرط عن اصله فلايصلح الا بطريق فرض المحالات فصار موقعا لان مع التوبيخ الى قصدهم الريب فيما لايمكن (اوللتغليب) اى الاتيان لفظة ان اما للاشارة المذكورة اوللتغليب اى لتغليب من قطع بارتيابه على من قطع به واما تنزيل المنكرين منزلة من لاقطع بوجود ارتيابه وبعدمه بناء على كون بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين فنكتة بهية لاختيار ان لكنه ليس من التغليب فى شئ والتغليب ترجيح احد المعلومين على الآخر واطلاق لفظه عليهما وهذا من باب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كما لايخفى ❁ ولما كان باب التغليب واسعا جاريا فى كل فن اردف على ماذكره بعضا من اقسامه واحكامه فقال (كالاابليس) اى كتغليب الاابليس فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الاابليس وهذا من قبيل تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بينهم ويطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد فانه عد ابليس من الملائكة بقرينة استثنائه منهم مع انه من قبيل الجن لقوله تعالى كان من الجن ففسق عن امر ربه (وكالذكور) اى كتغليب الذكور على الاناث فى صفة مشتركة بينهما فيعبرون عنهما بلفظ المذكر دون العكس لشرفه كقوله تعالى الاامرأته كانت من الغابرين (وكالعقلاء) اى وكتغليب العقلاء على غيرهم نحو الحمدلله رب العالمين اذ العالم اسم لمايعلم به الصانع من الجواهر والاعراض منها العقلاء وغير العقلاء فغلب الاول على الثانى لشرفهم (وكالابوين) ۹ اى وكتغليب الاب على الام لشرفه (والقمرين) اى وكتغليب القمر على الشمس لخفته لفظا وذكورته (والعمرين) اى وكتغليب العمر على ابى بكر رضى الله عنهما لخفة لفظ عمر فقط وهذه الثلاثة من تغليب احد المتناسبين على الآخر واطلاق اسمه عليه وتثنيته بهذا الاعتبار ولم يذكر المص تغليب الخطاب على الغيبة وتغليب المخاطب على الغائب لندرتهما وعدم اشتمالهما على نكتة جمة كما فى غيرهما ❁ واذا ما للتعميم فى الازمنة ❁ الاستقبالية فان اذا للزمان المعين الاستقبالى وما لزمان ما غير معين من الازمنة الاستقبالية ولذلك قال للتعميم وانما لم يذكر اذا لما قال السكاكى لافرق بين اذا واذا ما فى الشرط من حيث المعنى الا فى الابهام فى الاستقبال يعنى ان فى اذا ما ابهاما ليس فى اذا مثلا اذا قلت آتيك اذا طلعت الشمس تكون مخلف الوعد فى اول الطلوع بخلاف اذا ما فانه يصرف الى طلوع ما اولا اوثانيا اوغيرهما وفى بعض النسخ بدل اذما اذا ❁ ومتى ما لتعميم الاوقات فى الاستقبال ❁ قال السكاكى متى لتعميم الاوقات فى الاستقبال اى وقت من تلك الاوقات ومتى ما اعم منه اى كل وقت منها فالاول للتعميم على سبيل البدل والثانى له على سبيل الاستغراق ولهذا لايتكرر الطلاق المعلق على متى ويتكرر فى متى ما

۹ قيل ولولم يكن الواو فى قوله وكالابوين يكون هو والقمرين مثالين لتغليب الذكور وينبغى ان لايكون حينئذ لفظ العمرين فيه كماليس فى المفتاح وهكذا فى بعض النسخ وقيل واعلم ان هذه الصفحة اختلفت النسخ فيها بحسب تقديم بعض وتأخير لكن النسخة الصحيحة والموافقة للمفتاح كما شرحناه هذا كلامه

(ولهذا)

ولهذا يقبل متى التخصيص بوقت بخلاف متى ماوعلى هذا حيث ما وانما ولم يذكر المصنف ان متى للتعميم ايضا لعدمه فيه حقيقة بل على البدل (وحيثما وانما) للتعميم (فى الامكنة) قال السكاكى واين لتعميم الامكنة والاحياز وانما اعم اى فى الامكنة على قياس عموم متى مافى الازمنة وحيثما نظير أنما اى فى انه لتعميم الامكنة كما ان انما كذلك قال تعالى انما تكونوا يدركم الموت وقال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (ومن) للتعميم (فى العقلاء) كقوله تعالى ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما كثيرا اى كل من يهاجر قال السكاكى ومن لتعميم اولى العلم وهو اعم من العقل اذ العقل لايطلق على الله تعالى فما ذكره السكاكى اولى كما لايخفى (وما اعم منه) اى من من اى للتعميم فى العقلاء وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم اى أى شئ تفعلوه (ومهما اعم) اى من كلمة ما على قياس مامر فى متى ما نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وفى بعض النسخ ومهما اعم منه اى من ماثم اشار الى وجه عمومه بقوله (واذا قلنا اصله ماما) الاولى شرطية والثانية زائدة فابدلت الالف الاولى هاء لكراهة تتابع المثلين (فظاهر) اى وجه العموم ظاهر لان زيادة ما الثانية لزيادة الابهام والتعميم كما فى انما واما اذا كان اصلها مه بمعنى اكفف منضمة الى ما الشرطية فهمت زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شئ واما اذا قيل لاتركيب فيها بل هى كلمة على وزن فعلى موضوعة للعموم فزيادته انما تفهم من زيادة البناء كما ذكر فى الكشاف ٧ (واى) للتعميم (فيما يضاف) اى (اليه) اما من اولى العلم نحو أى رجل اوغيرهم نحو اى شجر (وانى) للتعميم (فى الاحوال) الراجعة الى الشرط لا الى الجزاء نحو انى تقرأ اقرأ اى على أى حال توجد القراءة من جهرها وهمسها اوجدها انا وليس يلزم ان تقول اوجدها انا على تلك الحال بعينها حتى يكون لتعميم الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا (وكله) اى كل واحد من هذه المعممات يشترك فى فائدة عامة لانها كلها (اترك تفصيل ممتنع) لعدم تناهى عدده (اوممل) لكثرته يعنى يترك تفصيل كل الافراد بعينها الى الاجمال بواسطة الوضع العام المعتبر فى تلك الكلمات (ثم الطرفان) فى الجملة الشرطية اى الشرط والجزاء (لاثبوت لهما) لان تلك الادوات لما كانت لتعليق حصول امر لحصول امر ليس بحاصل فى الحال لان التعليق انما هو بالنسبة الى الاستقبال امتنع الثبوت فيهما او فى احدهما (فلا يكونان) اى الطرفان امامعا او احدهما (اسمين) لدلالة الاسم على الثبوت واقتضاء الشرط عدمه (ولا) فعلين (ماضيين) امامعا اواحدهما لدلالة المعنى على الحصول واقتضاء الشرط عدمه (فان وقع) الاسم او الماضى بأن يكونا شرطا وجزاء

٧ قال جار الله العلامة ومما طن على اذنى من ملح العرب انهم يسمون مركبا من مراكبهم القشدف وهو مركب خفيف ليس فى ثقل محامل العراق فقلت فى طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل اردت المحمل العراقى فقال اليس ذلك اسمه القشدف قلت بلى فقال هذا الشقداف فزاد فى بناء الاسم لزيادة المسمى كذا فى الكشاف ـه

معا او واحدهما (فللادعاء) اى لادعاء ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لوجوه خمسة ذكرها بقوله (لتآخذ الاسباب) وتظاهرها فى وقوع غير الحاصل كقولك ان اشترينا هذا نفعل كذا حال اجتماع اسباب الشراء (اولان المتوقع) وقوعه (كالواقع) اى تبرزه فى صورة الواقع بلفظ المضى لتحقق وقوعه نحو قولك ان مات والفرق بين هذين ان تحقق الوقوع فى الاول بسبب الاسباب وفى الثانى من نفسه (نحو) قوله تعالى (ونادى اصحاب الجنة) وهذا تمثيل من غير الباب حيث وقع الماضى فيه موقع المستقبل فى غير الشرط وذلك لتحقق النداء لصدوره عمن لاخلاف فى اخباره قيل والالايق باختصاره ان لايذكر هذه الآية لذكرها قبل لهذا المعنى (اوللتعريض) وهذا عطف على قوله لتآخذ الاسباب لاعلى قوله للادعاء لانه من اقسامه والمراد بالتعريض ههنا ان يكون الخطاب مع واحد ويكون المراد غيره وانما يحسن هذا (لدواع) يدعو الى التعريض (منها) اى من تلك الدواعى (ان لايصروا) اى لايصر المعرضون بهم على ماهم عليه ويحصل اسماع الحق على وجه لايورث طالبى اهلاك المسمع مزيد غضب بأن يترك المواجهة بنسبتهم الى الضلال كقوله تعالى فى خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولانصير وانما قال اتبعت للتعريض بالذين وقع منهم الاتباع فى الماضى بما ذكر فى الجزاء وانهم هم المخاطبون حقيقة اذ الاتباع لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ولايقع البتة ففيه اسماع الحق لهم باجراء الوعيد على غيرهم صورة (وعليه) اى وعلى التعريض بعدم الاصرار لكن فى غير الشرط (ورد) قوله تعالى (لاتسألون عما اجرمنا ولانسأل عما تعملون) والافحق النسق من حيث الظاهر لاتسألون عما عملنا ولانسئل عما تجرمون (و) على التعريض لعدم الاصدار ورد (ماقبله) اى ماقبل قوله لاتسألون وهو قوله (وانا واياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين) حيث ردد الضلال بينهم وبين نفسه والمراد انا على هدى وانتم فى ضلال لئلا يصروا على قبايحهم بسبب العناد الحاصل من التصريح والمواجهة بنسبتهم الى الضلال وانما اختار فى الهداية على وفى الضلالة فى اشارة ان صاحب الحق كأنه راكب عليه مختار فى السير الى مايشاءه فان صاحب الضلال منغمس فيه لايدرى كيف ينجو (ويسمى مثله) من الكلام يعنى اسماع الحق على الوجه المذكور (كلام المنصف) ان كان على الاضافة فوجه التسمية غير خفى وان كان على التوصيف على ماوقع فى بعض النسخ فالوجه اما وصفه بوصف صاحبه لان صاحبه لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه اولان هذا الكلام يوجب ان ينصف المخاطب اذا رجع الى نفسه وعلماء المعانى يسمون هذا النوع بالاستدراج ايضا لاستدراجه الخصم الى الاذعان لان مخادعات الاقوال قد يقوم مقام مخادعات الافعال

(بل هذا)

شارح الفوائد ﴿

بل هذا مدار السحر البيانى كما يتصرف الجدلى فى الزام ماقصده ❁ ومن تلك الدواعى ايضا قوله (اوللتفاؤل) كقولك ان ساعدنى القدر استقبلنى الفوز والظفر ❁ ومنها ايضا قوله (اولاظهار الرغبة) فى وقوعه ان يظهر غير الواقع واقعا لانه يخيل اليه انه واقع لكمال شغفه بالمطلوب كما توهم لانه غير مناسب لكلام المصنف نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك احسن من كل عافية قيل والفرق بينه وبين التفاؤل عموم وخصوص من وجه وصورة افتراق كل منهما عن الآخر قدمرت وصورة اجتماعهما فى قولك رحمه الله فانه يحتمل كليهما (واما نحو ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فقد وقع فيه كل من الشرط والجزاء ماضيا بلا ادعاء شئ من الامور المذكورة فأول وتأويله ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس فابرز المقدر فى معرض الملفوظ لانصباب الكلام الى معنى المقدر (و) اما (لو) من ادوات الشرط (لامتناع الشئ لامتناع غيره) انما ذكر الشئ ليشمل امتناع الثانى لامتناع الاول اوبالعكس كما وقع كل منهما فى عباراتهم وسيجئ ماهو الحق فيه (فيغلب) الفعل (الماضى) لشرطه وجزائه لا الاسم لدلالته على الثبوت والامتناع ينافيه ولا المستقبل لاعتبار القطع فى تعليق ماامتنع ولان لو للمضى فالمناسب ورود اللفظ عليه (الالنكتة) تقتضى العدول عن الماضى (نحو) قوله تعالى (ولوترى) اذالمجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم فى مقام لورأيت وجوابه محذوف اى لرأيت امرا فظيعا وانما عدل الى المستقبل ادخاله فى سلك المقطوع به (لصدوره عمن لايكذب) ومن لاخلاف فى اخباره فيكون المستقبل والماضى كلاهما عنده فى مرتبة واحدة فى التحقق (و) نحو قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله (لويطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى يستمر امتناعه) اى امتناع النبى صلى الله عليه وسلم عن طاعتكم ٧ فيتنع عنتكم اى وقوعكم فى الجهد والهلاك فعدل الى لويطيعكم لافادة الاستمرار فى التجدد وقتا فوقتا لان مرادهم من الرسول ذلك الاستمرار بقرينة فى كثير من الامر (أوهما) اى الآيتان المذكورتان (لاستحضار الصورة) اى صورة المجرمين حال كونهم ناكسى رؤسهم وصورة اطاعته صلى الله عليه وسلم لهم فى كل ماعن لهم فهذا عدول عن مقتضى الظاهر الذى هو الماضى الى خلافه الذى هو المستقبل فى كلمة ترى ويطيع لا فى كلمة لو وهذا (نحو) قوله تعالى فى استحضار الصورة والله الذى (ارسل الرياح فتثير سحابا) موضع اثار استحضارا لصورته البديعة الدالة على القدر الباهرة من اثارة السحاب وتقلبها فى اطوار عجيبة (و) نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب (ثم قال له كن فيكون) حيث لم يقل كن فكان استحضارا لصورة تكونه من التراب الدال على كمال قدرة رب الارباب عند اولى الابصار والالباب ❁ (تنبيهات) ❁ متعلقة بما ذكر من الادوات ولقد زاد على الاصل بعضا مما ذكره فى هذا الفصل وخالفه

٧ قيل والصواب ان يقول اى يمتنع استمراره لان الاستمرار مدلول يطيعكم والامتناع مدلول كلمة لو ولا يستلزم امتناع الاستمرار استمرار الامتناع لانه اعم منه والجواب ان يطيعكم منفى معنى فكما ان الفعل المضارع المثبت يدل على استمرار الثبوت كذلك المنفى يدل على استمرار النفى ﴿

في البعض الآخر وكم له نظاير فيما قدم وأواخر ﴿ الاول ﴾ كلمة (ان) الشرطية (لاتدل على الجزم) بحيث لايتخلف عنها (لانها تدل على عدم الجزم) لانها قد توجد مع عدم الجزم كما توجد مع الجزم و ماذكر السكاكي من ان الاصل فيها عدم الجزم فمعناه الاصل فيها عدم الدلالة على الجزم ولا يلزم من عدم الدلالة على شئ الدلالة على عدمه (بدليل) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) حيث استعمل ههنا في الجزم بقرينة لن تفعلوا ولايخفى ان مرادهم عدم الدلالة على الجزم ولو ادعاء فلا يرد ان يقال يجوز ان يكون عدم الجزم فيه اما الجهل المخاطب به اوللتهكم كما يقول الواثق بالغلبة ان غلبتك فكيف تفعل لان في هاتين الصورتين يوجد عدم الجزم ادعاء ﴿الثاني﴾ من التنبيهات (قد تربط النسبة) في الجملة الجزائية (بالنسبة) في الجملة الشرطية اي يحكم بوقوع نسبة قضية على تقدير وقوع نسبة اخرى وذلك اذا كان المحمولان في كل من القضيتين متلازمي الصدق اما على ذات واحدة اوعلى ذاتين لزوما عقليا بحيث لاينفك نسبة احدهما الى الموضوع عن نسبة الآخر اليه كما في قولك اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان الطلوع والاشراق متلازمان بحيث لاينفك احدهما عن الآخر لكن الاول اصل فلذلك صار الثاني جزاءه (او) يربط (صدقها) اي صدق النسبة (بصدقها) اي بصدق النسبة الاخرى وذلك اذا لم يكن تلازم بين المحمولين عقلا فلا يستلزم نسبة احدهما نسبة الاخر وانما التلازم عادي بحيث يلزم من صدق احدهما صدق الآخر (نحو كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار) لانه متى صدقت الشمس طالعة صدقت الشمس بلغت نصف النهار بطريق اللزوم العادي مع انه لاتلازم بين النسبتين اصلا فبين المعنيين عموم وخصوص مطلق لانه متى وجد التلازم في النسبة وجد التلازم في الصدق من غير عكس ولما كان اللزوم العقلي يقتضي عدم الانفكاك بخلاف العادي عبر كثير من الشراح عن الاول بكونهما متقارنين في الوجود وعن الثاني بعدم تقارنهما ثم ان بعضا ممن تصدى لشرح هذا الكتاب من تلامذة المصنف زعم عدم تحقق الربط في الصدق بل حصر الشرطية في الربط بالنسبة بناء على ان طلوع الشمس يصدق عند الضحوة دون البلوغ الى نصف النهار وانت خبير بأن ماذكره من لزوم عدم الانفكاك في التلازم العقلي والشرطية تتناول اللزوم العقلي والعادي كما عرفت بل الاتفاق كما سيجيء ولقد عرض الكلام المذكور على المصنف بعض آخر من تلامذته فلم يستصوبه المصنف وذكر كلاما حاصله ماذكرناه سابقا (وحيث ضعف الارتباط المعنوي) بين الشرط والجزاء بأن لايكون بينهما لزوم عقلي اوعادي بل اتفاقي (نحو ان تكرمني فانا اخوك) اوادعائي واشار اليه بقوله (او) ان تكرمني (فقد اكرمتك يحتاج الى) ايراد كلمة (الفاء رابطة لفظية) وذلك لضعف الربط المعنوي فيجب دخول الفاء فيه ﴿الثالث﴾ من التنبيهات كلمة (لو لعدم الشرط جزما) اي يدل عليه وضعا (ولعدم

(الجزاء)

٩قال بعض الفضلاء اعلم ان المشهور ان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره وقدوقع فى بعض العبارات انه لامتناع الثانى لامتناع الاول كما يقال فى نحو لوجئتنى لاكرمتك ان انتفاء اكرامك لانتفاء مجئ مخاطبك وفى بعضها انه لامتناع الاول لامتناع الثانى كما قال ابن الحاجب فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انه نفى التعدد لانتفاء الفساد والتحقيق فيه انه استعمل فى كلا المعنيين لكن باعتبارين باعتبار الوجود ﴿ ٢٥ ﴾ والتعليل وباعتبار العلم والاستدلال فنقول لما كان المجئ علة للاكرام بحسب الوجود فانتفاء الاكرام لانتفاء المجئ ظاهر انتفاء للمعلول لانتفاء علته وايضا لما لم نعلم انتفاء الاكرام فقد يستدل منه على انتفاء المجئ استدلالا من انتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وهكذا فى الآية الكريمة يقول فى مقام التعليل انتفاء الفساد لانتفاء علته اى التعدد وفى مقام الاستدلال يعلم انتفاء التعدد لانتفاء الفساد فمن قال بالاول نظر بالاعتبار الاول ومن قال بالثانى نظر بالاعتبار الثانى هذا اذا لم يمتنع نفى الجزاء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشئ لامتناع غيره بل لبيان لازمه واثبات الجزاء مطلقا اما عند وجود الواو فلاقتضائه معطوفا عليه كأنه فى حكم شرطين اى احبك لولم تكن قاتلى ولو كنت قاتلى واما عند عدم الواو فلانه اذا كان المتروك اولى يدل عليه المفهوم الموافقة كما فى لولم يخف الله لم يعصه فان فحوى الخطاب

الجزاء غالبا) لاجزما وذلك (لان عدم الشرط لايثبت) ولايحكم العقل بثبوته (باعتبار اللزوم) اى لزوم الجزاء للشرط (الابه) اى بعدم الجزاء وحاصله ان لعدم الشرط طريقين كونه مفهوما من لو وكونه مفهوما من عدم الجزاء بطريق اللزوم اى الاستدلال ولما كان الاول بحسب الوضع لايتبدل اصلا واما الثانى فلما كان بحسب استدلال العقل فلايكون دائما اذ لايقصد الاستدلال دائما بل غالبا (فيصار اليه) اى الى الغالب فى كثير من الصور (الا اذا امتنع نفى الجزاء) فانه حينئذ يحكم بعدم الشرط كما هو المفهوم من لو بحسب الوضع وثبوت الجزاء ايضا لامتناع نفيه وذلك الامتناع (لترتبه) اى ترتب الجزاء (على النقيضين) اى الشرط وعدمه فى نفسه ويكون احدهما مذكورا والآخر غير مذكور وأنت تجعله مترتبا على المذكور ولما ترتب على كليهما وكان الواقع لايخلو عن احد النقيضين يكون الجزاء حينئذ دائم الثبوت لدوام ملزومه وهو احد النقيضين فيمتنع عدمه (وحينئذ) اى حين ترتبه على النقيضين (يذكر الشرط بالواو) ان لم يكن النقيض الذى لم يذكر اولى بالشرط (ليدل) الواو (على مالم يذكر)من المعطوف عليه اذ المعطوف يقتضى معطوفا عليه البتة (نحو احبك ولوكنت قاتلى)اى احبك ان لم تكن قاتلى وان كنت قاتلى فالمحبة دائمة الثبوت لترتبه على النقيضين والمذكور منهما اولى بالشرط لان تحقق المحبة الصادقة ليس الابه (او) يذكر الشرط (بدونها) اى بدون الواو (لكون المتروك) من النقيضين (اولى) بالشرط من المذكور فى ترتب الجزاء عليه فيكتفى بالقرينة العقلية التى هى اولوية المتروك عن اللفظية التى هى الواو (نحو) قول عمر رضى الله عنه (نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه) فان عدم العصيان وهو الجزاء ثابت على تقديرى عدم الشرط وهو عدم الخوف ووجوده وهو الخوف الذى ثبوت عدم العصيان على تقديره اولى من ثبوته على تقدير عدم الخوف فيثبت لابعد النقيضين ليلزم ثبوته على اقربهما بطريق مفهوم الموافقة النافية لمفهوم المخالفة الدالة على عدمه وهو انه اذا خاف عصى لما تقرر ان شرط اعتبار مفهوم المخالفة عدم مفهوم الموافقة ٩ واعلم ان هذا المقام يقتضى بسطا فى الكلام فنقول وبالله العون ان كلمة لو بحسب الوضع لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه كما نقل عن سيبويه انه قال ان لو تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت

انه اذا خاف لم يعصه ايضا وذلك بالطريق الاولى ويدل بمفهوم المخالفة انه اذا خاف عصى لكنه غير معتبر لان شرط اعتبار مفهوم المخالفة كما علم فى علم الاصول عدم مفهوم الموافقة وهذا تحقيق لم ينقح الى هذه الساعة هذا كلام ذلك الفاضل بعينه ٣ لكنك قد عرفت حقيقة الحال فيما حققناه فى الكتاب والله اعلم بالصواب ﷺ ٣ المراد من الفاضل كمال الدين الكرمانى شارح هذا الكتاب منه ﷺ

غيره هذا مانقل عنه ولايخفى ان لو من حيث التعليق ٧ تشترك مع سائر ادوات الشرط لكن لكونها داخلا على امر مقدر يلزمها مفهوم آخر وهو انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط ٦ فما اشتهر من ان كلمة لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ليس معناها المنطوق بل هو لازم معناها اعنى المعنى المفهوم ثم انها قد يستعمل للدلالة على المعنى المفهوم ويكون المراد من سوق الكلام افادته كما هو المشهور عند الجمهور وقد يقال ٣ انها لانتفاء الاول لانتفاء الثانى على عكس المشهور ويجعل لازمها الدلالة على انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم نحو قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد اى خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فينتفى التعدد ❊ واستدل على ذلك بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب المعين لايستلزم انتفاء المسبب لجواز ان يكون هناك سبب آخر. واما انتفاء المسبب يدل على انتفاء الاسباب كلها فيدل على انتفاء السبب المعين ونحن نقول ان قولك لو جئتنى لاكرمتك معناها المنطوق تعليق وقوع الاكرام فى الماضى بوقوع المجئ فيه ويلزمها بطريق المفهوم ان المجئ سبب الاكرام وهذا القدر هو المفهوم فى المقام الخطابى واما اهل المعقول فلا يلتفتون دخول لو الامر المقدر فى الماضى بل هو عندهم كسائر اسماء الشرط فى مجرد تعليق امر على امر فمعنى قولك لو جئتنى اكرمتك لو وقع منك المجئ لوقع منى الاكرام ثم انهم يضمون الى المقدمات الشرطية مقدمة اخرى استثنائية وهى قولهم لكنه لم يقع اللازم وامثاله كما تقرر فى موضعه فيستدلون باجتماع المقدمتين الى نتايج يلزمها اذا عرفت هذا فقوله عزوجل لوكان فيها آلهة الاالله لفسدتا معناه على قاعدة اهل العربية لو وقع التعدد فى الماضى لوقع الفساد فيه ويفهم منه عندهم سببية التعدد الفساد فيكون الغرض بهذا عندهم الاشارة الى طريق الاستدلال بأن التعدد سبب للفساد حتى يعتبروا بعدم وقوع الفساد الى انتفاء التعدد وليس المراد بالآية عندهم الاستدلال بالفعل كيف وليس فى كلمة لو دلالة على غير بيان السببية وماقيل ٦ انهم قد يستعملون لو على ما اراده اهل المعقول فلا حجة له على ذلك الاوروده فى الآية عليه لكنك قد عرفت الحال على انهم لو استعملوا لو على هذا المعنى لوجد مثال آخر غير الآية لكن لم يرد لا فى الشعر ولا فى غير نعم خلافه مشهور فى موارد الاستعمال ثم ان اهل المعقول لايجعلون الآية ايضا استدلالا بالفعل ٨ بل صالحا لذلك حيث يضمون اليها مقدمة استثنائية اعنى قولك لكنه لم يقع الفساد حتى ينتج فلم يقع التعدد فاذا عرفت هذا ظهر لك ان الآية على كلا التقديرين محتاجة الى ضم مقدمة اجنبية فى كونها استدلالا بالفعل فالحمل على المتعارف فى العربية اولى من حملها على متعارف اهل الميزان لان مدار التنزيل على اللغة العربية لاغير

(وبهذا)

٧ واعلم ان التعليق فيه اما عادى اعتبارى نحو قولك لو جئتنى لاكرمتك او شرعى حقيقى نحو قولك لوكان لى مال لحججت ❊

٦ ثم انه ان كان المراد نفى الشرط لانتفاء الجزاء كما فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا يكون طريق برهان الان حيث لاطريق للعلم بانتفاء الشرط الا من جهة انتفاء لازمه واما ان يكون المراد نفى الجزاء لانتفاء الشرط كما فى قولك لو جئتنى لاكرمتك وهذا طريق برهان اللم وهذا عند الاطلاع على انتفاء السبب فيستدل على انتفاء المسبب وقد يستدل بانتفاء الشرط على انتفاء شئ يلزم منه انتفاء المراد بطريق الاولوية كقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه هذا ❊

٣ قائله الشيخ المحقق ابن الحاجب ❊

٦ قائله سعد الدين التفتازانى ❊

٨ ولو كانت الآية استدلالا بالفعل لجاز انتفاء مقدمة واحدة وانه بديهى البطلان عندهم ❊

٢ قائله العلامة ابن الحاجب ❊

وبهذا ظهران من قال ٢ ان كلمة لولانتفاء الاول لانتفاء الثانى تبعا لاهل الميزان لم يحسن لان ذلك ليس معنى كلمة لو وذلك ظاهر ولامفهومها امابحسب اهل العربية فظاهر واما بحسب قول اهل الميزان فلان الاستثناء عندهم مقدمة مستقلة ليست مفهومه من كلمات الشرط واما استدلاله على ذلك فدفوع بعد تسليم ان ماذكره معنى كلمة لو بأن يقال المراد بالمسبب المسبب الخاص اعنى الفساد اللازم من تعدد الآلهة لاالفساد مطلقا يدل على تعليق الفساد بالتعدد وههنا كلمات أخر يطول ذكرها بالتمام لكن بعد الوقوف على ماذكر يكون حلها على طرف الثمام ولولا خوف الخروج عن شرط الكتاب لسمعت منى تحقيقات لم يصادفها اولوا الالباب والله ملهم الصواب

﴿ الرابع ﴾ من التنبيهات (الظروف) الزمانية كاذا والمكانية كاين (والكيف) كانى (وغيرهما من الاحوال) مما يفيد حالا للحكم بالتعميم فى المكان اوفى الزمان كاو أى ومن وغيرها (قد تجمع) تلك المذكورات (نسبتين) فى جليتين نحو قولك حين تقوم اقوم فان حين لكونه ظرفا مضافا الى الفعل ويقع فيه الفعل الذى هو عامله جمع نسبتين (فاذا لوحظ فيه) اى فى هذا الجمع (جهة ارتباط) بين الجملتين على جهة المجازاة التى هى مدار الشرط والجزاء (صار) الكلام المشتمل على النسبتين (شرطا وجزاء) (فيقال) لذلك ان الاحوال المذكورة (تتضمن معنى الشرط) كما هو القاعدة الكلية عندهم ﴿ الخامس ﴾ من التنبيهات (الاستفهام اذا بنى عليه امر) من الامور اوامر من الاوامر (قبل) ذكر (الجواب فهم ترتبه) اى ترتب ذلك الامر (على جوابه أيا كان) اى اى جواب كان الجواب وذلك لان سبقه على الجواب ينبغى ان لايخلو عن فائدة (فأفاد) ذلك البناء على الاستفهام حينئذ (تعميما نحو من جاءك فاكرمه) بالنصب باضمار أن (و) كذا (من ذا جاءك أكرمه) بالجزم فانك لما بنيت المجئ على الاستفهام قبل الجواب علم ان كل جواب اجاب به يترتب عليه المجئ وانما جاء بمثالين تنبيها على عدم الفرق بين مجيئه بالفاء السببية وعدمه وبين نصبه وجزمه وجاء ذا بعد من تحقيقا لعدم شرطيتها (ثم قد تجرد) المتضمن لمعنى الاستفهام (عن الاستفهام كما جرد) عنه حرف الاستفهام الواقع (فى) قوله تعالى (سواء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون) فانه جردت الهمزة عن معنى الاستفهام عن مستويين وصارت لمجرد الاستواء ٧ اى استواء الانذار وعدمه فى علم المستفهم عنهما ولاتكرر فى ادخال سواء عليه لتغايرهما لان المعنى ان المستويين فى العلم مستويان فى عدم الايمان بهما فى الخارج (فيصير) بعد التجرد عن معنى الاستفهام (للشرط المحض) بلا شائبة الاستفهام (وهو) اى التجريد والصيرورة كون (السر فى اشتراكهما) اى اشتراك الاستفهام والشرط (فى) كثير من

٢ قائله العلامة ابن الحاجب منه

٧ ولذا يكون الفعلان بعدها فى تقرير مفردين يقعان على الفاعلية بسواء اوعلى المبتدأية له اى مستويا عليهم انذارك وعدمه كذا قيل منه

(الاسماء) نحو من وما و متى و غيرها ❋ ثم ان المصنف لما فرغ عن الربط بين جملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط عن الجملية بالشرط وعن بيان ادواته مفصلا شرع فى الربط بين جملتين اخرجتا بادخال حرف الترديد عن الجملية بالترديد فقال (وبالترديد) عطفا على قوله فبالشرط (وادواته أو و إما وبفيدان ثبوت احد الامرين) فقط نحو زيد شاعرا ومنجم اى لايخلو عن احدهما (رد المن ينفيهما) عن زيد بأن يقول زيد ليس بشاعر ولا منجم ويسميه اهل الميزان قضية منفصلة مانعة الخلو (او) يفيدان (نفى احد الامرين) فقط ولو قال نفى احدهما لكان اوجز كقولك زيد شاعر او منجم اى لا جمع بينهما (ردالمن يثبتهما) لزيد بأن يقول زيد شاعر ومنجم معا ويسميه اهل الميزان مانعة الجمع (او) يفيدان (ثبوت احد) من الامرين (ونفى احد) منهما معا كقولك زيد شاعر اومنجم اى لاخلو عنهما ولاجمع بينهما ويسميه اهل الميزانيون منفصلة حقيقية (ردالمن يرى اماثبوتهما اونفيهما) بأن يقول زيد متصف بهما جيعا اوليس متصفا بشئ منهما اصلا ❋ واعلم ان أو بحسب الوضع لاثبات احد الشيئين او الاشياء ونفى الآخر لكن لاعلى التعيين فاذا اريد مجموع المعنيين بحسب المقام يكون القسم الثالث واذا اريد الجزء الثانى يكون الثانى واذا اريد الجزء الاول يكون الاول هذا فى الاثبات لان اثبات امر لايفيد اثبات الآخر كما اذا قلت رأيت واحدا من زيد وعمرو لايفيد رؤيتهما بل رؤية واحد منهما واما فى النفى يفيد نفى رؤية كليهما لانك اذا نفيت الرؤية عن واحد منهما تنفى عن الآخر ايضا بناء على ان عدم الرؤية هو الاصل فينتفى اصل الرؤية فيفيد العموم (وذلك) اى الترديد المذكور ٩ (قديكون لجهل) من المتكلم اومن المخاطب (اوتجاهل) من احدهما (اوتجهيل) من المتكلم المخاطب (والتجاهل فى) فن (البلاغة وال سحرها) اى حاكم مملكتها وسلطانها ومالك زمامها والغرض منه اماالتحقير اوالتعظيم اوالتوبيخ والتقريع وان كنت فى ريب مماتلونا (فانظر قول المرأة الخارجية) وهى اسم امرأة شاعرة ترثى على ابن طريف وتقول (اياشجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف) الخابور موضع من ديار بكر ٣ ومورقا حال من ضمير مالك والطريف فى النسب الكبير الآباء الى الجد الاكبر خاطبت الشجرة متجاهلة عماهو المقرر فى جميع العقول ان الشجر ليس من شانه الجزع عن هلاك احد حتى انكرت ايراقها ورواءها وعن كون الشجر ذاجزع اوغيره والتجاهل ههنا للتوبيخ على من خلا عن الجزع لابن طريف ففيه تجاهلان ولذلك لم يعين لفظ كان كمافعله السكاكى حيث قال انظر كان (وتذكر ماقلنا) من عدم الاصرار (فى انااوياكم) لعلى هدى اوفى ضلال مبين ❋ ولله در السكاكى

٩ فان قلت فحينئذ لايكون اووامالاحد الشيئين قلت ذلك معناه الوضعى والعموم بحسب المقام ١٢

٣ وهو موضع بنواحى الشام ١٢

(فيما)

فيالوقى من الادب بالقدح المعلى وماعطى من الفضل اليد الطولى حيث سمى التجاهل فى علم المعانى بالاستخبار وفى علم البديع بسوق المعلوم مساق غيره تأدبا عما يشعر بالجهل فيما وقع من هذا النوع فى التنزيل والله مجزى ادبه من فضله الجزيل ﴿النوع الثالث﴾ من الفن الثالث من القانون الاول (فى) بيان (القصر) وهو فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص احد الامرين بالآخر ونفيه عما عداه (وهو) اى القصر بالمعنى المصطلح (يقع للموصوف على الصفة) ٦ المعنوية التى تدل على معنى قائم بشئ سواء كان اللفظ الدال عليه جامدا اومشتقا فعلا اوغير فعل ولم يرد بذلك الصفة النحوية (فلا يتعداها) اى لايتجاوز الموصوف عن صفته (الى صفة اخرى) لان معناه تخصيصه بصفة دون اخرى نحو مازيد الاشاعر اى لم يتصف زيد بغير الشاعرية (وبالعكس) اى يقع القصر للصفة على الموصوف (فلا تتعداه) اى لاتتجاوز الصفة الموصوف (الى موصوف) آخر لان معناه تخصيص الصفة بموصوف دون موصوف نحو ماشاعر الازيد اى لم يتصف بصفة الشاعرية غير زيد ففى النوع الاول يمتنع المشاركة فى الوصف دون الموصوف والثانى بالعكس (و) يقع القصر (لغيرهما) اى لغير الموصوف على الصفة وعكسه (كالفعل على مفعول) اى لقصره عليه نحو ماضربت الازيدا (او) على (حال) نحو ماجئت الاراكبا (او) على (تميز) نحو ماطبت الانفسا وانما لم يذكر قصر الفعل على الفاعل لانه داخل تحت قصر الصفة على الموصوف كما عرفت من تعريف الصفة ولقد تسامح السكاكى حيث عبر بقصر الفاعل على المفعول عن قصر فعل الفاعل عليه وتداركه المصنف كما تعرف من عبارته (وكلها) اى كل من الاقسام المذكورة للقصر (تنقسم الى) قسمين احدهما (قصر افراد) قطعا للشركة على سبيل المعية اوالبدلية (ردا لمن يدعى امرين) فى الحكم اماموصوفين اوصفتين كقولك زيد شاعر لامنجم لمن يعتقد كليهما وكقولك ماشاعر الازيد لمن يعتقده وآخر معه شاعرا ❊ ولما كان حكم المخاطب بالشركة مشوبا بصواب وخطأ فى الصورتين انت تفرد الحكم محققا للصواب وردا للخطأ (او) ردا لمن يدعى (احدهما) اى احد الامرين المذكورين اماموصوفين اوصفتين (بلاترجيح) لاحدهما على الآخر كقولك زيد قائم لاقاعد لمن يدعى تساويه فيهما وكقولك ماقائم الازيد لمن يدعى ان زيدا وعمرا مستويان فى الحكم بالقيام ولكن لايعرف على التعيين فترد خطأ وتقرر صوابه فى كلا المثالين وقد خصص صاحب الايضاح هذا القسم بتسميته قصر التعيين ٤ لكن المصنف اقتدى السكاكى وقد عرفت وجه الخطأ فى هذه الصورة ٣ فيما سبق بما لامزيد عليه (نحو) قوله تعالى فى قصر الموصوف على الصفة افرادا (وما محمد الارسول) اى مقصور على الرسالة لايتعداها الى البعد عن الهلاك الذى تنزلهم منزلة المعتقدين على ذلك بناء على استعظام الصحابة ان

٦ قال السكاكى القصر يجرى ايضا بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذى الحال ولايخفى ان عبارة المصنف احسن من عبارته لان التقصر ليس لزيد على عمرو مثلا بل لضرب زيد عليه وكذا الحال فى المفعولين والحال ❊

٤ فيه من لطف التعبير لايخفى على اهل التحرير والتصوير ❊

٣ حيث يشمل خطأ المخاطب وخطأ من اراد اثبات الخطأ فيه ولم يصب من شراح المفتاح على ان فى الجمع بين الوجه والصورة من اللطف مالايخفى ❊

لا بقي رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم فكأنهم اثبتوا الوصفين الرسالة وعدم الهلاك فخصص بقصره على الرسالة فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر (و) ثانيهما (قصر قلب) لقلب حكم المخاطب فيه ردا (لمن) اى لمخاطب (يعتقد) خلاف حكمك اى (نفي ما تثبته) انت من الموصوف او الصفة كقولك في قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد العكس وفي العكس زيد شاعر لا عمرو لمن يعتقد العكس (او) يعتقد المخاطب (اثبات ما تنفيه) انت من الموصوف او الصفة كقولك في الاول ما زيد منجم بل شاعر وفي الثاني ما زيد منجم بل عمرو لمن يعتقد عكس الحكم فيهما ولا يكفي في قصر القلب اثبات خلاف حكم المتكلم او نفيه فقط بل لا بد من اثبات خلافه مع نفي الحكم نفسه وبالعكس ولعل المصنف ظن ان اعتقاد الاثبات يستلزم اعتقاد النفي ولذلك تسامح (نحو) قوله تعالى في قصر الموصوف على الصفة قلبا حكاية عن عيسى عليه السلام (ما قلت لهم الا ما امرتني به) وحيث سمع عيسى عليه السلام خطاب الله سبحانه وتعالى عليه بقوله أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله رأى اشتمال المقام على معنى انك يا عيسى لم تقل للناس ما امرتك فقال ما قلت لهم الا ما امرتني به وقد عرفت فيما سبق انقسام القصر الى التحقيقي والتقديري وكون القصر تقديريا فيما يمتنع الكذب على المخاطب كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين او يكون غير واقع كما في قوله تعالى حكاية عن المشركين في جواب رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا تكذبون وسيجيء تحقيقه ثم انهم يقسمون القصر الى الحقيقي وغير الحقيقي والقصر الحقيقي في قصر الصفة على الموصوف غير واقع اذ لا يمكن موصوف لا يتصف الا بصفة واحدة فلا يوجد الا بتنزيل ما عدا تلك الصفة منزلة العدم ادعاء وفي قصر الموصوف على الصفة قليل حقيقيا وفي الاكثر ادعائي غير حقيقي تقول مثلا ما قائم حيث نحن او لحضرتنا او ما اشبه ذلك الا زيد كما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ولكون القصر الحقيقي قليلا لم يلتفت اليه السكاكي وتبعه المصنف (وطرقه) اى طرق القصر (اربعة) واعلم ان في الحصر عليها سؤالا وهو ان ههنا طرقا غيرها كتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعريف طرفي الحكم اعني المسند والمسند اليه او المسند فقط وقد صرحوا بافادتهما القصر وكذا التصريح بلفظ الاختصاص والقصر وما يؤدي مؤداهما وقد يجاب بتسليم افادتهما الحصر مطلقا وعدم عدهم اياها من الطرق لسبق ذكرها وقد يجاب بان ما ذكر كما يكون للقصر يكون لغيره ايضا فالمراد ههنا ذكر الطرق التي لا تكون الا للقصر وقد يجاب بأن ضمير الفصل وتعريف المسند مختصان بالمبتدأ والخبر والمراد ههنا ذكر الطرق العامة لكل ما يجري فيه القصر من النسب واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق الحصر اصطلاحا اقول وفي كل من هذه

(الاجوبة)

الاجوبة اشكالا امافى الاول بان ذكرها فيماسبق لايمنع ذكرها عند استيفاء طرق القصر كما انهم عدوا التقديم منها مع تقدمه فى الذكر واما فى الثانى فلان التقديم قد يكون لغير القصر فلا يصح ذكره حينئذ واما فى الثالث فلان المراد بالطرق محصل القصر فلابد من ذكر كل مايحصله وعدم الجريان فى بعض الصور لايقدح فى كونه محصلاله ويندفع ذلك المحذور بذكر الفرق بينه وبين سائر الطرق كما ذكروا الفرق بين الطرق الاربعة ايضا فى كثير من الاحكام وانما اشتراكهم فى افادة القصر وماذكر كذلك على ان عدم عدهم لفظ الاختصاص ومافى حكمه من الطرق ليس مجرد اصطلاح بل لابد من ذكر وجهه والحق فى المقام ان القصر ليس مجرد الاختصاص بل مع النفى عن الغير ومايكون له لابد وان يدل على كليهما معا ولايخفى ان شيئا من ضمير الفصل وتعريف الطرفين لايدل على النفى عن الآخر وان لزم ذلك والمفهوم من الشئ بحسب الوضع او الذوق غير مايلزم لمفهومه عقلا واما التصريح بلفظ الاختصاص ومافى حكمه فكذلك لايفيد النفى عن الغير فلذلك لم يعدوه من طرق القصر لا لمجرد الاصطلاح ويمكن ان يقال مرادهم بطرق القصر مايجرى فى الانواع الثلاثة للقصر ولايخفى ان ضمير الفصل والتعريف ولفظ الاختصاص على تقدير تسليم دلالتها على النفى عن الغير لاتجرى الا فى قصر التعيين والافراد دون قصر القلب لان كلامنها يدل على النفى عما يتوهم الاشتراك او يعتقد هو فيه ثم ان ههنا نكتة لطيفة لعل ذوقك يستحليها وهى ان القصر كما عرفت يشتمل على معنيين احدهما معنى الاختصاص اعنى ثبوت جميع الصفة او الموصوف لمقابليها وثانيهما نفى ذلك عن الغير فالقصر عندهم يشتمل على معنى زائد على معنى الاختصاص اعنى الثبوت المذكور فبينه وبين الاختصاص فرقا اصطلاحا والاختصاص اعم واما الفرق بين القصر والحصر ٩ فقد سبق فتذكر (الاول) من طرق القصر (العطف) بلا النافية او بلكن او ببل (كقولك) قلبا اوافراداً بحسب المقام (زيد شاعر لامنجم) فى قصر الموصوف على الصفة وفى النفى مازيد بمنجم بل شاعر اولكنه شاعر (او) زيد شاعر (لاعمرو) فى قصر الصفة على الموصوف قلبا اوافراداً بحسب المقام (واذا كثر المنفى به) الذى هو جزء من مدلول القصر واريد التصريح بذلك المنفى الذى هو صفة او موصوف (وريم) اى طلب (الاختصار) حيث يكون المقام مقامه (قيل) زيد شاعر (لاغير) اى لاغير شاعر فى قصر الصفة اولاغير زيد فى قصر الموصوف فيحذف المضاف اليه للاختصار ويبنى غير على الضم كما هو الشايع (و) زيد شاعر (ليس غير) اى ليس غير شاعر اوليس شاعر غير زيد (وليس الا) اى ليس زيد الاشاعرا او ليس شاعراً الازيد لكن ينبغى هنا ان يجعل النفى عاما ليتناول كل شاعر يعتقده السامع ممن عدا زيدا وانما قلنا ممن عدا زيدا اذا اوالعموم

٩ وهو ان الحصر لاحاطة الافراد من غير الدلالة على النفى عماعداه وان ذلك والقصر للنفى عن جميع ماعداه من غير الدلالة على احاطة الافراد وان لزمه ذلك ﷲ

في الحقيقة لغير المستثنى وان كان شاملا له صورة وسيجيء تحقيقه واعلم ان ايراد ليس غير وليس الامع كونهما من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق العطف بل لبيان طريق الاختصار عند كثرة المنفى واما جعل ليس ههنا للعطف فبعيد ﴿ الثاني ﴾ من تلك الطرق (الا بعد النفي) وهذا يسمى طريق الاستثناء بعد النفي واداة الاستثناء مثل الا واخواتها واداة النفي ليس وماولا وان وغيرها (نحو ليس زيد) الاشاعر (اوما زيد الاشاعر) برفع شاعر في ماونصبه في ليس وانما يفيدان القصر في قصر الموصوف لان النفي تمتنع ان تتوجه الى ذوات الاشياء اى التي لها تحقق في نفسها سواء لم يكن لها ثبوت لغيرها كما في الجواهر اوكان لها ثبوت لغيرها كما في الاعراض فالاعراض ذوات بمعنى تحققها في نفسها وان كانت صفات بمعنى ثبوتها لغيرها نعم انها ليست بذوات بمعنى القائم بذاتها لكن المراد ههنا هو الاول ثم ثبوت الشيء في نفسه سواء كان جوهرا اوعرضا لايمكن نفيها اصلا اذ النفي يقتضى نسبة وانما المنفى هو الثبوت للغير الذي هو عبارة عن النسبة وهذا معنى قول السكاكى ان انفس الذوات يمتنع نفيها وانما تنفى صفاتها اذا توجه اليها النفي فحينئذ اذا قلت مازيد توجه النفي الى ثبوت شيء اليه لا الى ثبوته لغيره لانها من قبيل الجواهر ولايتوجه النفي الى اى صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها بين المتكلم والمخاطب مثل كونه شاعرا او منجما او غير ذلك فاذا قلت بعد ذلك الا شاعرا افاد الكلام اثبات كونه شاعرا ونفي كونه منجما وظهر من عدم توجه النفي الى اى صفة اتفق امتناع قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقيا كما مرت اليه الاشارة واما اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر فلايخفى انه لاينفي وجوده في نفسه لما عرفت بل ثبوته لغيره ان عاما فعاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا فخاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فمتى قلت الازيد افاد القصر نعم يجوز ان ينفي ثبوت شيء للوصف لكنه حينئذ بمنزلة الذات وفي حكمه وقس احواله عليه ثم ان في اعتبار العموم في الموصوف اشعار بامكان قصر الصفة على الموصوف حقيقيا واذا تقرر عندك ماذكرناه من التفصيل عرفت صحة ماقيل ٧ ان المراد بالذوات حقايق الاشياء سواء كانت جوهرا اوعرضا وهى ليست مجعولة عند السكاكى فلايتوجه النفي اليها بل الى وجوداتها و مايتبعها من الصفات و ماقيل ٩ في رده من ان النفي و الاثبات لايتوجهان الى الذوات بل الى الصفات فتلك الذوات وان لم يصح جعلها منفية في الواقع لكن يصح الحكم بانتفائها او ثبوتها فان قيل الحكم بالانتفاء كاذب قلنا كذبه لايمنع اعتباره في القواعد اللغوية على ان الحكم بالثبوت صادق قطعا فهذا يكفي لنا فمدفوع بأن ذلك القائل يجوز توجه النفي الى وجودها وثبوتها بمعنى

٧ قائله سعد الدين التفتازاني ✻

٩ قائله السيد السند قدس سره ولفظ ما مبتدأ وخبره فمدفوع ✻

(كون)

كون الوجود صفة مرتفعة عنه بأن يعتبر زائدة عليه بل يجوز رفع الذات عن الخارج بأن يعتبر الذات بمنزلة وصف قائم بالخارج وانما الذى نفاه رفع الذات بدون ملاحظة نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه وهذا بعينه هو ماقرره الراد آخراً من جعل الذات عبارة عن المستقل بالمفهومية والصفة مالايستقل وهو النسبة الحكمية وقدتقرر فى موضعه ان النفى والاثبات لاتتوجهان الاالى النسبة الحكمية وانت خبير بأن هذا الراد جوز فى بعض كتبه ٣ عروض النفى لمفهوم من غيراعتبار نسبة هناك بل قال يحصل هناك مفهوم آخر هو فى غاية البعد عن المفهوم الاول وليس فى شئ منهما اعتبار صدق اولا صدق على شئ اصلا فاذا حملتها على ذات واحدة حصل قضيتان احدهما محصلة والاخرى معدولة فيتنافيان صدقا لا كذبا اقول ان اراد ضم كلمة النفى من غير اثر فى المعنى فلاعبرة له اصلا اذلايحصل مفهومان بينهما التباعد اصلا وان اراد ضم مفهوم النفى فلايلزم هناك من نسبة فمع كونه ممنوعا فنا قض لما فى كتابه هذا وهذا عجيب من مثله على ان الحق ان ضم النفى يستدعى نسبة اما الى موضوع معين فيحصل قضيتان متنافيتان جزما واما الى موضوع مامجمل فيحصل هناك ايضا قضيتان بالقوة وقدظن ذلك الراد انه لانسبة هناك حيث اشتبه عليه اجمال الموضوع بعدم اعتبار النسبة وكيف لايتصور النسبة والنفى رفع فالم يتصور ثبوت كيف يتصور رفع فتدبر فانه دقيق وبالتدبر حقيق ويظهر من هذا ان ماذكره القائل ٧ من تفسير الذات يجرى فى الممتنعات ولااستحالة فيه لانه بعد فرضها ذاتا من غير نسبتها الى شئ لايمكن نفيها اصلا وان اعتبر نسبتها الى شئ يمكن نفيه كما يمكن نفيها من الخارج فلايرد النقض بالممتنعات كما توهم واذا عرفت هذا التفصيل فنرجع الى مانحن فيه وهو ان الاستثناء من النفى يفيد القصر دون الاستثناء من الاثبات والسرفيه على ماذكره بعض الافاضل ٩ هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما فى المفرغ من المنفى فى نحو ماجاءنى الازيد اومايؤول هو اليه اذاصرح فيه بالمقصود نحو ماجاءنى احد الازيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشركة اوالعكس اوتردده فى ذلك الجزئى ومايقابله من الجزئيات الآخر واما اذا كان المستثنى جزأ منه كما فى قولك جاءنى القوم الازيدا وقولك قرأت الايوم كذا فانه لايحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم ونحن نقول مدار القصد على ماذكره هو كون المستثنى جزأ وجزئيا لاالنفى والاثبات الذى هو بصدد اثباته فدليله لايفيد دعواه. مع انه لااستلزام بين النفى وبين كون المستثنى جزئيا اذ يمكن ان يقال ماضربت القوم الازيدا مع انه يفيد الحصر عندهم وان اولت ذلك بأن مآله نفى الضرب عن واحد من القوم لان المراد السلب الكلى فنقول ان ماذكره

٣ صرح بذلك فى حواشيه على شرح المطالع وحواشيه على شرح التجريد وغيرهما

٧ القائل سعد الدين التفتازانى

٩ السيد السند قدس سره

يفيد الحسن والمفهوم من كلمات القوم وجوب النفى ولئن تنزلنا عن جميع ذلك فليس ماذكره بيان النسر بل احالة على الذوق وذلك انما يعتبر عند العجز عن بيان السر وغاية مايقال لتوجيه كلامه ان ثبوت الحكم لجزئى اونفيه عنه لايستلزم الثبوت اوالنفى لجميع الافراد اذيكفى الثبوت اوالنفى فى ضمن بعضها فيمكن اعتقاد الشركة اوالعكس اوالتردد بخلاف ثبوت الحكم للكل اونفيه عنه فانه يستلزم الثبوت لجميع الاجزاء اونفيه عنها فلا يمكن الاعتبار المذكور وانت تعلم ان الطريق المذكور لدفع خطأ المخاطب فى الاعتقادين اوالتردد فينبغى فى رد الخطأ ان لايمكن فيه اعتبار ذينك الاعتقادين اوالتردد وماذكره الفاضل من لزوم امكان ذلك الاعتبار خلاف ماهو الحق عند اولى الابصار فعلى ماذكره يكون قولك جاءنى القوم الازيدا من اداة القصر لعدم امكان اعتقاد الشركة اوالعكس اوالتردد ويكون قولك ماجاءنى احد الازيدا غير مفيد للقصر لامكان الاعتقادين والتردد المذكورين مع ان الامر على عكس ماذكره تدبر فيه ❁ وتحقيق المقام على وجه يتجلى جمال المرام عن قناع الابهام هو ان القصر بواسطة نفى المقابل يفيد تأكيد الاثبات فاذا قلت ماضربت القوم الازيدا تنفى الضرب عماعدا زيدا وتثبته لزيد ولايخفى ان نفى الضرب عماعداه يستلزم الثبوت لزيد بطريق المفهوم بعد افادة الثبوت بكلمة الا بطريق المنطوق واما الاثبات لماعدا المستثنى فى قولك ضربت القوم الازيدا فلا يفيد النفى ثابتا للنفى بكلمة الالان الاعدام لكونها محتاجة الى تصور ملكاتها دون العكس يفيد تصور النفى تصور الاثبات بطريق المفهوم ولايفيد تصور الاثبات تصور النفى اصلا فان قلت تصور النفى فى المستثنى يفيد الثبوت للمستثنى منه فيحصل ثبوتان له قلت المقصود بالحصر هو المستثنى دون المستثنى منه واعلم ان هذا المقام لايوجد فى كلام احد من علماء الايام ولم يحم حولها احد من الفضلاء الاعلام ومن قصد فوقف دون المرام بشعر ❁ وكل يدعى وصلا لليلى ❁ وليلى لاتقر لهم بذاكا ❁ والحمد لله على نعمه العامة والخاصة وهو المفضل المنعام

❁ الثالث ❁ من تلك الطرق كلمة (انما وتضمن معنى ما والا) بدليل صحة انفصال الضمير معه كقولك انما يضرب انا كما ينفصل فيما ضرب الا انا وقد استدل عليه المص بما (قال) الفرزدق ❁ انا الذائد الحامى الذمار (وانما ❁ يدافع عن احسابهم انا او مثلى) فجعل ضمير الفاعل منفصلا بواسطة انما الذائد من الذود وهو الطرد والذمار ماوراء الرجل مما يجب عليه ان يحميه وقيل العهد والحسب مايعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه وضمير احسابهم عائد الى جملة انا او مثلى لانها مقدمة تقديرا (قال) على بن عيسى (الربعى) المنسوب الى قبيلة ربيعة (نحوى بغداد) فى توجيه افادة انما الحصر كلمة (ان) فى انما (للتحقيق) اى تحقيق الحكم وتأكيد اثبات المسند للمسند اليه (وما مؤكدة) فيحصل تأكيد فتفيد القصر (لا نافية كما قال) بكونها نافية (من لاخبرة) اى لااطلاع (له بالنحو) والمراد بذلك

الامام الرازى حيث قال انها لنفى غير المذكور وان لاثبات المذكور قيل هذا التعريض
على الامام من قبل الربعى وقيل ٧ من قبل السكاكى اذ الربعى مقدم على الامام (فتزيد) ٧ قائله شراح الفوائد عهد
ماالمؤكدة (تأكيدها) اى تأكيد كلمة ان (فيتضمن معنى القصر) بواسطة التأكيد
على التأكيد (اذ القصر) بقسميه (يقصد به هذا المقصود) وهو التأكيد على التأكيد
لكن (اذا وقع) القصر (فى جواب المتردد) وفيه نظر لانتقاضه بنحو والله ان زيدا
لقائم والجواب ان مايفيد القصر هو التأكيد على التأكيد بواسطة نفى الحكم عن الغير
لامطلقا الايرى الى جعلهم التقوى مقابلا للحصر كما عرفت واعترض ايضا بأن القصر
ليس تأكيدا لتأكيد سابق بل لاثبات سابق وايضا ماذكره من الاثبات الصريح
والضمنى انما يظهر فى صورة العطف دون ما والاوقد يتكلف لدفع الاول بأن نفى خطأ
المخاطب وتقرير صوابه تأكيد اول فى جميع الصور والتأكيد بواسطة النفى تأكيد ثان
واجيب عن الاخير بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول الاثبات بواسطة
الاصريح وبواسطة النفى ضمنى اذ يلزم من النفى عن الغير الثبوت للاول ضمنا فى جميع الصور
كما مر قال الامام الرازى فى المحصول فى علم الاصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفى فاذا اجتمعا وجب
ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير فاما ان يقول كلمة ان يقتضى
ثبوت غير المذكور وكلمة ما يقتضى نفى المذكور وهو بالاجماع باطل او نقول بالعكس وهذا هو
الحصر وهو المراد وقد يقرر بانهما اذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب
ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها
اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو الاشرف ويؤيد هذا تفسير
النحاة انما بما والاواحتج الربعى على مذهبه بأن ما لو كانت نافية لاقتضت التصدر
ولاجتمع حرف النفى والاثبات بلافاصلة ولجاز نصب انما زيد قائما لان حرف النفى
وان كان زائدا يعمل ولكان معناه تحقق عدم قيام زيد لان اداة النفى انما تنفى مايرد
عليه والتوالى الاربعة باطلة باسرها اقول يمكن منع كل من التوالى اما الاول فبان
اقتضاء التصدر انما هو على المنفى وهو غير مذكور واما الثانى فبانه يكفى فيه الفصل
حكما اى توجه احدهما الى غير مايتوجه اليه الآخر واما الثالث فبان جواز النصب
اذا عمل فى المذكور وليس كذلك ههنا واما الرابع فبان ذلك اذا توجه النفى الى المذكور
لا الى خلافه واعلم ان الامام ابن هشام ذكر ماذهب اليه الامام فى مغنى اللبيب ثم قال
وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هى
لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم اونفيا مثل ان زيدا ليس بقائم وليست ما للنفى
بل هى بمنزلتها فى اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما اقول مرجع النزاع انما هو الى كون

ما نافية اوموكدة فقط واما كون ان للاثبات فرادهم بذلك كونها لتأكيد الاثبات وتخصيصهم بالاثبات لوجوب دخولها الاثبات فى باب القصر لامطلقا لما مر فى باب الاستثناء من النفى واعتذر بعضهم عن قبل الامام ونقله البعض عن المص وهو ان مراده ان كلمة انما للحصر باطباق اهل اللغة والتفسير كسائر الكلمات المركبة الموضوعة لمعنى لا لانها مركبة من ان وما وبقيتا على اصلهما حتى يرد عليه الاعتراضات المذكورة فاذكره الامام بيان وجه المناسبة ورعاية الاصل مهما امكن واما المنقول عن الربعى فهو من باب ايهام العكس فانه لما رأى ان القصر تأكيد على تأكيد زعم ان ما كان تأكيدا على تأكيد كان قصرا وايضا يلزم ان يفيد مثل والله ان زيدا القائم القصر ويلزم ايضا ان يفيد انما القصر فى جواب المتردد لا فى سائر المقام وكلا اللازمين باطل اقول ماذكره الامام من بيان المدخول لكل من ان وما يشعر ببقائهما على اصلهما والافيكفى فى بيان المناسبة ذكر مدلول كل من الجزءين فى الاصل فقط نعم يمكن ان يقال مدخولهما حالا الافراد نسبة الخبر الى المبتدأ على ان يكون النسبة قائمة بالخبر ومدخولهما حال التركيب النسبة الواقعة بينهما على ان يكون قائمة بهما فيثبت كلمة ان تلك النسبة وينفيها كلمة ما اى هذه النسبة غير واقعة ٣ بل الواقعة النسبة بين القيام وعمرو او الواقعة بين القعود وزيد ولكون كل من ان وما متوجهة الى الجملة لم ينتصب الاسم بان والخبر بما الا ان هذا احتمال يثبته العقل ولا يساعده النقل فتدبر والله الموفق ﴿ الرابع ﴾ من تلك الطرق (التقديم) اى تقديم ما حقه التأخير (نحو انا كفيت) مهمك وحدى افرادا او لا غيرى قلبا هذا فى قصر الصفة وفى قصر الموصوف تميمى انا افرادا او قلبا ❁ واعلم ان المص لما فرغ عن ذكر الطرق الاربعة شرع يبين ما به الاشتراك وما به الامتياز بينها فقال (واعلم ان) الطرق (الاربعة للحصر (يشملها امر واحد) يوجد فى الاربعة بالنظر الى حال المخاطب (وهو ان ك للمخاطب) المشوب حكمه بخطأ وصواب (تسلم) انت (صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم) اى مجرد الاسناد اما فى قصر القلب فالصواب الحكم بكون الموصوف على احد الموصوفين او بكون الوصف لاحد الموصوفين واما فى قصر الافراد فالصواب مطلق الحكم اما بالاشتراك او بالتساوى كما عرفت تحقيقه (والخطأ التخصيص) اى تعيين الحكم فى قصر القلب بكون الموصوف على معين من الوصفين لا المعين الآخر وبكون الوصف لمعين من الموصوفين لا المعين الآخر وفى قصر الافراد تخصيص الحكم اما قاطعا او مترددا بالكل اى بكون الموصوف على الوصفين جميعا دون واحد منهما وبكون الوصف للموصوفين جميعا دون واحد منهما قيل هكذا فى النسخة التى سمعناها من المصنف وفى بعض النسخ وهو الاوفق والاولى والاحسن من الاولى والخطأ التعميم او التخصيص

(اى التعميم)

٣ ولا يخفى ان لنسبة الخبر الى المبتدأ متحدة شخصا فى ذهن المتكلم والمخاطب الواقعة بينهما متحدة فى ذهنهما نوعا لا شخصا تأمل والفرق دقيق منه

اى التعميم فى قصر الافراد اذ يحكم على الاشتراك او يتوهم والتخصيص فى قصر القلب اذ يخطأ فى تخصيص الحكم بمعين دون معين آخر قيل هذا الحكم ليس بمطرد اذ لاحكم للمخاطب فى قصر الافراد فى صورة التردد ولايخفى عليك ان هذا خطأ ٧ بلا تردد وتقرير الصواب فيه ماسلفناه من التفصيل فتذكر (ثم يختص) اى يمتاز (كل) من الطرق المذكورة (بامر) مستقل (فالاول) اى العطف يمتاز (بأنه نص نفيا واثباتا) حيث يقع كل من المثبت والمنفى منصوصا عليه بخصوصه نحو زيد شاعر لامنجم اوبعمومه نحو زيد شاعر لاغير بخلاف الطرق الباقية فان المثبت منصوص فيها دون المنفى نحو ماانا الاتميمى وانما تميمى وتميمى انا (والثانى) اعنى الابعد النفى يمتاز (بأنه لايجتمع مع الاول) اى العطف فلايقال مازيد الاقائم لاقاعد بخلاف الاخيرين فانهما يجتمعان معه نحو انما انا تميمى لاقيسى وتميمى انا لاقيسى وجعل السكاكى عدم اجتماع العطف مع الثانى خاصة للعطف والمص عكس الامر حيث جعل عدم اجتماع الثانى مع الاول خاصة للثانى بناء على ان عدم الاجتماع مع الثانى يوجد فى الثالث ايضا لانه لايجتمع معه ايضا فلايكون خاصة للاول بل للثانى (اذ لا) العاطفة (لاتدخل على ما دخله نفى) صريح قبلها لانها موضوعة للنفى الصريح ولو دخل على مادخله نفى صريح يلزم ان يكون لامفيدة للاثبات الصريح لان نفى النفى اثبات وهذا نقض لوضعها ❁ قيل لم لايجوز ان يكون لا ههنا لتأكيد النفى لالنفى النفى اوندعى ههنا للنفى ايضا والاثبات انما لزم من دخولها على النفى على ان هذا الاستعمال شايع فى الكشاف قال وماارسلناك الا نذيرا لاحفيظا ومهيمنا عليهم وما كان ذلك الاختلاف فى الدين الاحسدا بينهم لاشبهة فى الاسلام وما هى الاشهوات لاغير وما اردنا الا احسانا لااساءة اقول كلمة لاينفى الحكم السابق عن مدخوله بأن يكون الكلام المسوق له النفى والنفى الحاصل فى الاول لتأكيد الاثبات فالمقصود فيه هو الاثبات والنفى تبع والامر الملحوظ تبعا لايؤكد واما الاثبات فابعد احتمالا منه للتأكيد فلا يكون لاتأكيدا اصلا مثلا اذا قلت ماضربت الازيدا فالقصد منه اثبات الضرب لزيد والنفى عن الغير لتأكيده كما عرفت سابقا فقولك لاعمرو لايكون تأكيدا للاول وذلك ظاهر ولا للثانى لانه غير مقصود اصالة وبهذا يندفع كونها للنفى ههنا لان ذلك بحسب الوضع واما بحسب المقام فلابدوان يكون للاثبات آخرا لان سوق الكلام له فذكر ماهو للنفى وضعا وارادة الاثبات منه آخرا قلب للموضوع واماماوقع فى الكشاف فتحقيقه انك قدعرفت فيماسبق ان النفى لايتوجه الى أى صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها فلهذا لايكون قصر الموصوف على الصفة حقيقيا بل ادعائيا فقوله لاحفيظا ومهيمنا مثلا بيان للاوصاف

٧ فيه من لطف التعبير ما لايخفى على الفطين ❁

المتنازع فيها فهو عطف على ما ارسلناك بتكرير النفى اى ما ارسلناك حفيظا ومهيمنا الاانذيرا وليس عطفا على الانذيرا اوعلى المجموع بعد اعتبار الانذيرا وهكذا الحال فى البواقى عبارة عبارة والعاقل يكفيه الاشارة (و) كلمة (غير حكمه فى هذا) اى فى افادة معنى الحصر وفى عدم اجتماعه مع الاول (حكم الا) فيقال مازيد غير شاعر ولايقال لاكاتب (بخلاف انما) فانها تجامع مع الاول وان كان فى معنى ماوالا نحو انما انا تميمى لاقيسى (لان النفى فيها ضمنى) لاصريح وكلمة لاموضوعة لنفى المعنى الصريح لاالضمنى فاذا لم يكن انما نافية للمعنى الصريح لم يكن ماينفيه كلمة لاهو بعينه ماينفيه انما فلايلزم كون لامفيدة للاثبات بواسطة نفى النفى السابق حتى يلزم خروج لاعن وضعها الاصلى وفيه نظر لان النفى وان كان ضمنيا فى انما لكنه ينبغى ان لاينفك عنه والالم يتحقق الحصر فاذا اعتبر فيه يكون النفى الصريح بعده امانفياله فيلزم ماذكرتم من المحذور واماتأكيدا للنفى الضمنى فحينئذ لامدخل فى كون النفى ضمنيا اذلامحذور فى التأكيد للنفى الصريح ايضا والجواب المنبئ عن التحقيق هو ان لاتأكيد للنفى الضمنى لان الحصر لاينفك عن النفى فالنفى الوارد عقيبه مؤكد له البتة الاان سوق الكلام فى الابعد النفى هو للاثبات فلايصح تأكيد النفى فيه وفى انما لاجل النفى الضمنى فيصح تأكيده والفرق بينهما كون النفى فى الاول ملحوظا اولا فسوق الكلام للملحوظ ثانيا وفى الثانى بالعكس وبهذا يندفع لزوم جواز قولنا ابى زيد الاالقيام لاالقعود بناء على ان النفى الضمنى يصحح جواز النفى بلاصريحا من غير حاجة فى دفعه الى جعل النفى فى الاستثناء بمنزلة المصرح به كما قيل وهذا التحقيق يؤيد ماذكره الامام من ان كلمة ان فى انما لتحقيق المذكور وكلمة ماللنفى غير المذكور وحاصله ان ان على اصل معناها التى هى التحقيق لمدخوله ومانصب قرينة من اول الامر الى ان فيه نفيا لماعداه (كما يجوز امتنع عن المجئ زيد لاعمرو) مع عدم جواز ماجاء زيد لاعمرو مع ان مؤداهما واحد وانما الفرق بأن النفى فى الاول ضمنى وفى الثانى صريح هذا بحسب الجليل من النظر واما النظر الدقيق فيفيد ان المآل فى الاول اثبات العدم المضاف الى المجئ لزيد وهذا الاثبات فرع ملاحظة العدم ومتأخر عنها بخلاف الثانى اذ العدم هناك بدون تعقيب الثبوت ولايخفى أن كلمة لايقتضى ملاحظة ثبوت سابق اذ العدم انما يعرف بالنسبة الى الوجود لاغير وملاحظة الثبوت فى الاول دون الثانى كما عرفت فافهم فان هذا معنى لطيف واعلم ان من اجتماع الطريق الثالث مع الاول يعرف اجتماع الرابع معه ايضا نحو تميمى اناالاقيسى لاشتراكه فى الاحكام المذكورة ولهذا لم يصرح المص بذلك واحال امره الى المقايسة (هذا) اى ماذكرنا من اجتماع الطريق الثالث مع الاول (اذا لم يكن) الوصف (المذكور بعده) اى بعد انما (مختصا) اى بماله فى

قائله سعدالدين التفتازانى فى شرح التلخيص عهد

(نفسه)

نفسه اختصاص بالموصوف المذكور لان الاختصاص يأبى عن اعتقاد الشركة فيستغنى عن نفيها فان قلت فاذا لم يتصور اعتقاد الشركة ههنا فلا يصح القصر اصلا اذ لا فيه من اعتقاد فى المخاطب على خلاف الحكم اعنى الشركة قلت يكفى فى القصر الخطأ التقديرى اى لو كان هناك مخاطب وتوهم هذا الامر لاجرينا عليه هذا القصر وذلك لان الغرض من النفى المعتبر فى القصر تأكيد جانب الاثبات فيكفى الامر المتوهم فى التأكيد بخلاف النفى الذى هو المقصود اصالة اذ لابد فيه من توهم شركة محققة وهذا مراد السكاكى من حكمه بعدم الجواز ومنهم من غفل ٩ عن مراد السكاكى وقال الاقرب فى هذا الباب ماذكره الشيخ عبدالقاهر من انه لا يحسن المجامعة المذكورة فى الوصف المختص كما يحسن فى غيره ووجه القرب عدم الدليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد لكنك تعلم ان الدال على الشركة المحققة لا يؤكد الدال على الشركة الموهومة فقط بل يتباينان وايضا المتبادر من نفى الموصوف المعين المقابل للموصوف الاول صورة قصر القلب والذى يدل عليه انما صورة قصر التعيين كما عرفت فبينهما تناف (فلا يقال انما يعجل من يخشى الفوت لامن يأمنه) اذ انما يدل على تقدير تردد مخاطب فى ان العجلة هل يثبت غير من يخشى ام لا وكلمة لا يدل على وقوع التردد المذكور مع ان اختصاص الصفة عن يخشى يمنع وقوع التردد بل تدل على ان العجلة يثبت غير من يخشى على صورة قصر القلب وانه ليس كذلك قيل وانما لم يعتبروا فى مجامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما ويمكن ان يقال ان دلالة التقديم على النفى عن الغير لما كان بالفحوى دون الوضع يكون المنفى الذى بعده هو ذلك المنفى المأخوذ من الفحوى بعينه لا غيره فلما لم يكن غيره لم تكن تأكيداً له فاذا لم يكن تأكيداً له يكون خارجا عن افادة تحقق الاعتقاد حتى يدفع مايفهم من القصر من توهم الاعتقاد فعدم ذكر التقديم لما ذكرناه لا من ضعفه فى افادة الحصر على ان ضعفه فى افادة الحصر انما هو فى احتياجه الى القرينة حتى لا يحمل التقديم على التقوى وليس فى نفس الحصر اى افادة التأكيد لثبوت الحكم بنفى مقابله كيف وجميع الطرق سواسية فى هذا المعنى ولا يخفى ان عدم صحة العطف بلا فى الصورة المذكورة مما يرجع الى نفس الحصر اى اعتبار النفى لتأكيد الحكم لا فى دلالة اللفظ على الحصر وكم بين ضعف الدلالة وضعف التأكيد فى المعنى نقل عن الشيخ عبدالقاهر انه قال ان النفى فيما يجئ فيه النفى يتقدم تارة نحو ماجاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءنى زيد لا عمرو وانما انت بمذكر لست عليهم بمسيطر * واعترض عليه بأن الكلام

٩ الذى غفل صاحب الايضاح ومن تبعه من شراح المفتاح *

المعترض هو السعد الدين *

في النفي بلا العاطفة والا فلادليل على امتناع نحو ماجاءني الازيد لم يجئ عمرو اقول ما سبق من الامتناع في الاستثناء هو في العطف على المستثنى مايقابله نحو قولك ماجاءني الازيد لاعمرو لان المتبادر من سوق الكلام هو اثبات المجئ لزيد واذا عطف عليه ماينفي عنه الحكم كان عوداً الى اول الكلام فيكون مشقة للنفس بمنزلة مشقة رجوع القهقرى للبدن واما اذا عطف لم يجئ عمرو يكون عطفا على النفي السابق فيتخلص النفس عما يكرهه بخلاف انما حيث يجوز فيه عطف المفرد المنفي لان آخر الكلام هناك النفي فلا يلزم مامر من المحذور وايضا يجوز فيه عطف الجملة بالطريق الاولى ويجوز فيه التقديم والتأخير ايضا كما ذكره الشيخ بلامانع (و) كلمة (الا تقابل الاصرار) اى تستعمل في مقابلة من يصر في اعتقاده الخطأ بخلاف انما لانه قد يسلك أو يجب ان يسلك مع من لا يصر على خطائه ومن يتلقى كلامك بالقبول وايضا يجب ان يستعمل في كلام اثباته على طرف التمام اماحقيقة اوادعاء ثم ان الاصرار في الا (اما) اصرار (تحقيقا) عند اخراج الكلام على مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى حكاية عماقاله الكفار للرسل (ماانتم الابشر مثلنا وماانزل الرحمن من شئ ان انتم الاتكذبون) يقولون انكم كاذبون في دعوى الرسالة اذ الرحمن ماانزل من شئ من وحى ورسالة لانكم لستم الابشراً مثلنا لامزية لكم علينا تقتضى اختصاصكم بما تدعون مع ان البشر لا يمكن ان يكون بشراً وهذا بزعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد ان الرسول لايكون بشراً وماأعجب شان المشركين لم يجوزوا ان يكون الرسول بشراً ورضوا ان يكون الاله حجراً ما احلم اله الخلق لااله الاهو ❋ ففي هذه الآية قصر في موضعين اما الاول فبناء على ان اصرارهم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على التنزه عن البشرية بحسب زعمهم الباطل فأثبتوا البشرية لهم بطريق قصر القلب ورد تجاوزهم الى كونهم رسلا واما الثاني فبناء على اصرارهم على دعوى الرسالة لما لم يكن صدقها مجزوما به بحسب زعمهم قدروا ان مدار امرهم التردد في صدق دعواهم وكذبها حكموا بكذبها بطريق قصر التعيين لكن بناء على تقديرهم التردد في المخاطب لاعلى تحققه وكيف وهم يعلمون ان الرسل جازمون بصدقهم كما صرحوا بذلك بقولهم انا اليكم مرسلون قيل واذا عرفوا جزم الرسل بصدقهم يكون قصر الحكم بالكذب بطريق القلب لابطريق الافراد واجيب بأن في الحمل على قصر التعيين نكتة ليست في الحمل على قصر الافراد وهى ان الكفار يقولون ان قطع الرسل بكونهم صادقين مما لاينبغي ان يصدر عن عاقل فغاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين واعترض عليه بأن ترددهم في صدقهم بحسب نفس الامر لايصح ان يشتبه بظاهر حال

المجيب سعد الدين العلامة ❋ المعترض السيد السند قدس سره ❋

(المدعى)

المدعى كما وقع هذا التشبيه من السكاكى اذ ليس ظاهر حال المدعى التردد فى صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اراد تشبيه ترددهم فى نفس الامر بتردد المدعى عند السامع كان ركيكا جدا وان اراد تشبيه ترددهم عند السامع بتردد المدعى عنده كان التشبيه صحيحا لكن لايلايم حينئذ القول بأن غاية امركم التردد فى نفس الامر بل يقتضى سوق الكلام حينئذ ان غاية امركم التردد عند السامع وانه باطل قطعا فالوجه فى توجيه كلام السكاكى ان يقال ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر فالمعنى فى القصر لسنا مترددين بين صدقكم وكذبكم كما يتردد السامع بين صدق المدعى وكذبه وان تتوهموا التردد منا بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولاتتجاوزونه الى الحق حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم هكذا ذكره بعض الافاضل٣ وقال هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام ونحن نقول وبالله التوفيق غير حاف٧ على اولى الانصاف ان المعتبر فى القصر مطلقا حال المخاطب اما محققا كما هو الاكثر اومقدرا كما فى اياك نعبد واما بتردد محقق اومقدر كما فيما نحن فيه واما اعتبار تردد المتكلم فمما لم يسمع ولايعقل اصلا نعم اذا نزل المتكلم تردده منزلة تردد المخاطب فيجوز لكن ينافيه ماأراده من تشبيه ظاهر حال المدعى ثم ان ماذكره لايمس كلام السكاكى اصلا فضلا عن كونه مراده فلننقل اولا كلامه ثم لنعين مرامه حتى يتضح الحال ويرتفع الاشكال قال رحمه الله فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لاتتجاوزونه الى حق كما تدعونه اقول هذا تقرير لشان القصر من غير تعرض لحال المخاطب لانه قد ذكر اولا ان هذا مثال لقصر الافراد فيفهم بذلك حال المخاطب من التردد سواء كان تحقيقا اوتقديرا وتقرير القصر ايها الزاعمون للرسالة المترددون فى صدقها وكذبها كما يليق لشانكم لستم فى دعواكم هذه بين الصدق والكذب عندنا اى لستم فى دعواكم هذه مترددين بين الصدق والكذب فى اعتقادنا وان كانت فى اعتقادكم كذلك كما هو شان المخاطب عند قصر الافراد ولما فهم من التقييد بعندنا انهم لايغترون بما سمعوا منهم من الدعوى وان كان اللايق بالآخرين التردد فيه بناء على انهم مدعون ومن شان الدعوى ان يتردد فيها كل من سمع فى ظاهر الحال اى قبل قيام البرهان لكنا لما كنا عالمين بالحقيقة لم نتقيد بالظاهر فعبرنا عن الظاهر الى الحقيقة فقصر تم عندنا على احد احتمالى التردد فقط اعنى كذب الدعوى لاتتجاوزونه الى حق اى الى صدق الدعوى ولايخفى ان هذا تقرير واضح لكلام السكاكى يظهر فيه فائدة التقييد بقوله عندنا ويظهر لقيد الظاهر فى قوله ظاهر حال المدعى نكتة جليلة ويظهر مافى تقرير المجيب والسائل من الخلل وبالله

٣ سيد السند قدس سره

٧ يقال شئ حفى اى خاف كذا فى الصحاح

العصمة عن الزلل وانما اطنبنا الكلام بحيث اورث الاسهاب مع ان تصحيح عبارة السكاكى خارج عن شرط هذا الكتاب لان هذا المقام من محار الافهام ومزال الاقدام ومن الله التوفيق والالهام ولما استشعر المصنف ههنا ورود سؤال بأن الا قد يستعمل مع عدم الاصرار فى قوله تعالى ان نحن الا بشر مثلكم اذ الكفار ليسوا بمنكرين بشرية الرسل فضلا عن الاصرار بل غاية جهدهم اثباتها والمقام لايقتضى تنزيلهم منزلة المنكرين لانهم حققوا بشرية الرسل وقالوا ماانتم الا بشر مثلنا اشار الى الجواب بقوله (واما) قول الرسل لهم (ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجاراة) والتماشى (مع الخصم) عند الجدل معه (للتبكيت) اى لالزامه واسكاته (فى المعثر) اى فى موضع العثرة اى الزلة فليست الآية من قبيل اصرار المخاطب على الخطأ بل لتسليم مقدمة حقة عن مدعى المخاطب بجعل معتقد المتكلم منزلة الخطأ ورده بالقصر حتى يلزم مدعى المخاطب ثم ترصد مقدمته الباطلة فاذا بلغ الى هناك تأخذه من حيث لايشعر فيتعين الافحام ولايتمكن من الخلاص فهذا استدراج منفعته الاسكات بلا تشبث ولاعذر اصلا ويشبه هذا تماشيك مع خصمك فى ارض سهلة الى ان وصلت الى مهواة فهنالك توقعه فى الهلاك وهذا الباب (كما تقول) لخصمك (انت صادق فى كل ماتقول) مساعدة له ظاهرا ثم تأخذه بغتة وتقول (لكن ماحيلتك) اى ماخلصك وجوابك (فى دعواى هذه) فهنالك ينقطع الخصم ويزل اقدامه اذ لايلزمه ماتوهمه من الفساد وجملة المقام ان الرسل كأنهم ساعدوا على قولهم ماانتم الا بشر مثلنا حتى نسبوا من اصر على خلافه على الخطأ واوردوا فى نفيه القصر لكن انكروا نفيهم الرسالة بمنع امتناع كون البشر رسولا بتجويز ان يمن الله على من يشاء من عباده قيل وانما اوردوا تسليم البشرية فى صورة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم صورة فانها اقوى فى المجاراة وستر المباراة لانهم قصدوا بذلك تسليم الحصر وانت خبير بامكان قصدهم الحصر بتقدير مخاطب قائل بخلافه كما ذكرنا قوله (واما) اصرارا (ادعاء) قسيم لقوله اما تحقيقا وهذا على ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى (ان انت الا نذير) اى لست بهاد لانحصاره فى ارادة من يهدى من يشاء (كأنه) اى كأن النبى صلى الله عليه وسلم (للمبالغة) اى لمبالغته وشدة حرصه على هدايتهم والقاء شراشره على رجوع الخلق الى الحق ليملكوا زمام السعادة عاجلا وآجلا حتى قيل له فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا (جعل) عليه السلام فى موقع الخطاب (ممن يظن انه علك هدايتهم) ادعاء فقلب هذا المعنى الى خلافه من ثبوت الانذار وانحصاره عليه اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان المص بعدما استوفى

نوعي القصر بالنسبة الى المخاطب كالافراد والقلب وبالنسبة الى الصفة والموصوف اما من جانب الاول اومن جانب الثاني في ضمن الطرق الاربعة لما اراد ان يخصص بالذكر القصر الواقع بين المسند والمسند اليه اعني الفاعل والمفعول واحال ماعداهما الى المقايسة عليهما ولكن ذكرهما في طريق الاستثناء لان له هناك عدة اعتبارات ليست فيما عداه فقال (ثم الاصل) في قصر الضرب الواقع على عمرو على زيد بطريق ماوالا (ماضرب عمرا الازيد) بتأخير المقصور عليه عن اداة الاستثناء و تقديم المقصور عليها ففي هذا المثال قصر الضرب المتعلق بعمرو على وجه المفعولية على زيد على وجه الفاعلية افرادا اوقلبا بحسب المقام فيمتنع ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ولا يمتنع ان يكون عمرو مضروب غير زيد واشار بتقديم المقصور اذا كان مفعولا الى ان تقديم الفاعل اذا كان مقصورا بطريق الاولوية واذا عرفت الحال بين الفاعل والمفعول فقس عليه حال ماعداهما من المعمولات مثلا اذا قلت ماجاء راكبا الازيد كان قصر الحال على صاحبها وبالعكس في عكسها وعلى هذا القياس غيرها ولما فهم من التركيب السابق ان لايجوز في اداة الاستثناء الاتوسطها بين المقصور المقدم والمقصور عليه المؤخر اشار الى جواز خلافه فقال (ويجوز ماضرب الازيد عمرا) بتقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء وتأخير المقصور وذلك لان مايلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه البتة فلا يلزم الالتباس اصلا سواء قدم اواخر وهذا بخلاف انما لانه لم يذكر فيه اداة الاستثناء لفظا يحصل الالتباس فيقدم المقصور ويؤخر المقصور عليه البتة (لكنه قليل) في الاستعمال (لانه قصر الشئ) وهو الضرب المقيد (قبل تمامه) اى قبل ذكر القيد وهو المفعول (لان المقصور) اعني الضرب (هو الضرب المقيد) بالتعلق بالمفعول (دون) الضرب (المطلق) وفي بعض النسخ ثم الاصل ماضرب زيد الاعمرا ويجوز ماضرب الاعمرا زيد والمآل واحد لايخفى على المتأمل الاان المراد بقوله قبل تمامه على هذه النسخة قبل تعلقه بالفاعل وهو ظاهر ويمكن ان يقال انما لم يجز ماضرب الازيد عمرا لا لماذكر بل لاحتمال ان يكون كل من زيد وعمر مستثنيين معا والمراد ماضرب احد احدا الازيد عمرا وذا غير جائز لان القصر في ماضرب عمرا الازيد قصر فعل المفعول على الفاعل وفي تقديم الازيد على ماذكر قصر فعل كل منهما على الآخر وهذا غير ماقصد بالاول فلا يجوز وهذه الذي بعث النحاة على اتفاقهم على امتناع التقديم المذكور ولكن لما كان تقدير الاستثناء المفرغ متعددا باداة واحدة بعيدا عن الحق لانه مجرد احتمال بحسب العقل جوزوا التقدير المذكور ومنعوا لزوم الاحتمال المذكور كما اختاره السكاكي واعلم ان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا

معنى ماقيل من ان المراد قصر فاعليته عليه وتصريح ايضا بأنه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لاشك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كأنه قيل مامضروب لزيد الاعمرو وكذا قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل حقيقة وكونه صفة للفاعل فى غاية الظهور ﴿خاتمة﴾ لهذا البحث فى تحقيق الاستثناء (لابد فى الاستثناء) من ثلاثة اشياء (من المستثنى منه) لان الا للاخراج وهو يقتضى مخرجا منه (ومن عمومه) اى من عموم المستثنى منه ايضا (لعدم المخصص) بنوع اوصنف وذلك فى الاستثناء المفرغ فيقدر امر مشترك بين الانواع او الاصناف لان تقدير نوع دون نوع ترجيح احد المتساويين او المتساويات بلا مرجح ولانه لولم يكن عاما فجعل نوع منه مستثنى والآخر مستثنى منه ترجيح بلا مرجح فقوله (وامتناع الترجيح بلا مرجح) اما بحسب التقدير فيكون من تتمة الدليل واما بحسب جعله مستثنى اومستثنى منه فيكون دليلا ثانيا مستقلا (ومن المناسبة) بين المستثنى والمستثنى منه فى جنسه بأن يكون المستثنى داخلا فيه ويقتضى المقام ذلك اذ مجرد الدخول لايحسن الكلام اذ يقال ماجاءنى احد الازيد ولايقال ماجاءنى شئ اوجسم وغيرذلك وفى وصفه ايضا من كونه فاعلا ومفعولا وذاحال وحالاوالا لم يصح الاستثناء (فيقدر) المستثنى منه (اذا قدر) ولم يكن مذكورا اذ التقدير يوجد فى المفرغ لافى التام ولان القصر يكثر فى المفرغ (اعم عام يتناول المستثنى) مما يقتضى المقام تقديرها كما مر (فى ماضربت الا زيدا) اى ماضربت (احدا) الازيدا بتقدير احدا الذى هو عام مناسب لزيد فى الجنس ووصف المفعولية مع اقتضاء المقام اياه (و) ماضربت (الاراكبا) اى ماضربت كائنا (على أى حال) من الاحوال الاراكبا (والاتأديبا اى) ماضربت (لغرض) من الاعراض الا تأديبا (وبه) اى بتقدير المستثنى منه العام المناسب للمستثنى (يعرف الفرق بين)قول السيد الحميرى فى مدح ابى العباس السفاح ❁ لوخير المنبر فرسانه (ما اختار الامنكم فارساو) بين قولنا(لااختار الافارسامنكم) فان الاول يدل على ان المنبر لايختار الفارس اى الخطيب الامنكم يعنى انه يقتصر رضاه فى اختيار الخليفة عليكم وفى ذلك من المدح والاطراء مالايخفى والثانى انه يدل على انه لايختار منكم الافارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيفوت ماقصده من المدح وقول الشاعر خير فعل مجهول من خيرته بين الامرين اى فوضت اليه الاختيار والمراد بالفرسان الخطباء تشبيها لركوبهم المنبر بركوب الفرس وكان من عادتهم الخطابة على المنبر بأنفسهم وقوله فرسانه مفعول ثان لقوله خير على تضمين معنى يناسبه والافحقه لوخير المنبر بين فرسانه مااختار المنبر

الإمنكم فارسا اى خطيبا ﴿ والثالث ﴾ من طرق القصر طريق انما ويختص (بأنه يفيد الحصر فى الجزء الاخير من الكلام) اذ تمييز المقصور عن المقصور عليه فيه ليس بتوسط انما بينهما كما فى الا للزومها اول الكلام فتعين التمييز بتقديم المقصور وتأخير المقصور عليه لان عكسه خلاف الوضع الطبيعى (فلا يجوز فيه) اى فى هذا الطريق (من التقديم والتأخير ما جاز فى) الطريق (الثانى للالباس) فى انما بتقديم ما هو مؤخر بخلاف الا فانه لا الباس فيه بالتقديم لان الحصر فيما يليه سواء اخر ما قبله اولا (ولان ذلك) اى الثانى (هو الاصل) فى باب القصر لفهم معنى القصر منه بنفسه (دون هذا) اى الثالث وهو انما فانه بمنزلة الفرع منه حيث يستدلون على افادته الحصر بكونه بمعنى ما والا ولا يجوز فى الفرع كل ما يجوز فى الاصل حطا لمرتبة الفرع واثباتا لمزية الاصل ﴿ والرابع ﴾ من طرق القصر وهو التقديم يختص (بأنه ذوقى) اى الحاكم بالحصر فيه الذوق لا غير (لا وضعى) لغوى لان التقديم امر عقلى وليس من الالفاظ حتى يوضع لمعنى بل يفهم الحصر منه بواسطة الفحوى لان لفظا اذا وجد مقدما على مرتبته الاصلية لغة وكان ذلك صادراً عن البلغاء يجب ان لا يلغى هذا الأمر فيحمل على الاهتمام بشانه مثلا ان تقديم الفاعل على المفعول اصل وعكسه لابد وان يحمل على الاعتناء بشانه عند صدوره عن البلغاء ومع ذلك فليس شئ منهما خارجا عن العقل اذ ملاحظة تعلق الفعل بالمفعول يمكن ان يلاحظ اولا واما اذا قدم شئ منهما على الفعل كان خارجا عن الوضع الطبيعى وعن قضية العقل اذ ملاحظة النسبة قائمة بالحدث يقتضى تأخر الفاعل والمفعول عنه فتقديم شئ منهما عليه لا يكون الا للاعتناء التام بشانه وهو ان يذهب الوهم فى الطرف الآخر الى شئ آخر غير هذا المقدم قبل ذكر الطرف الآخر مثلاً اذا قلت ضرب فيحتمل اسناده الى زيد وعمرو وغيرهما قبل ذكر واحد منها معينا واما اذا قدم يندفع ذهاب الوهم الى غير المقدم بالمرة لالقائه الى ذهن السامع اولا فيفيد الحصر لكن هذا على قيام الاسناد بالفعل واما اذا اعتبر الاسناد قائمة بالمسند اليه كما فى قولك زيد ضرب فلا يمكن هذا الاعتبار فلهذا لا يفيد الا التقوى كما مر ولعل هذا السر الذى منحناه لك قد خلت عنه الكتب المتداولة وقد غفل عنه كثير من الفضلاء ذوى الطباع الوقادة واولى البصائر النقادة لكن فاتهم الذوق السليم فلا يجديهم الطبع المستقيم فأن امر الذوق غير قوة الطبع ولا يتراءى ناراهما وكم اشار السكاكى الى المراجعة الى الذوق فى كتابه حتى قال فى مطلع كتابه ليس من الواجب فى صناعة وان كان المرجع فى اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة

مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلاعلى الدخيل في صناعة علم المعانى
ان يقلدصاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات
ذلك الذوق ثم قال وكان شيخنا الخاتمى تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن كثير من
مستحسنات الكلام اذا راجعناه فيها على الذوق ثم قال وها هو الامام عبد القاهر قدس الله
روحه في دلائل الاعجاز كم يعيد هذا الى هنا كلامه ويظهر من هذا كله ان الذوق
غير العقل فمن واحد كامل يجمع بينهما ومن آخر له حظ من الثانى دون الاول ولا يمكن
العكس اما سمعت ان امام الحرمين مع علو كعبه في العلوم الشرعية والعقلية واهتزاز
اهل الحرمين بفواخر اوصافه الشريفة لماسئل عن وجه تقديم في الآية فما اجاب
الا بأن قال ان الله تعالى فاعل مختار يفعل مايشاء ولم يهتد طبعه الى افادته الحصر وما
مر على نظرك ان ابن الحاجب ذلك الامام الذى جمع بين المعقول والمنقول وفاز من
زمرة الافاضل لطف القبول قال في تقديم المفعول في الله احمد في مفتتح ديباجة المفصل
وماقيل انه للحصر فلادليل عليه وانما هو للاهتمام وبالجملة نعمة الذوق من مواهب
الله السنية وانعامه الجلية والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا
الله ﴿ الفن الرابع ﴾ من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (فى
وضع الجملتين) احدهما عند الاخرى بل في وضع الجمل بعضها عند بعض (والكلام
في الفصل والوصل) بين الجملتين بل بين الجمل (وفي الايجاز والاطناب وفي جعل
احدهما) اى احدى الجملتين (حالا) فههنا ثلاثة انواع ﴿ النوع الاول ﴾ من الفن
الرابع (في الفصل والوصل) اعلم ان الجملتين اما ان تتحدا او تتباينا او تتوسط بينهما بان
تتغاير اذاتا وتتحدا وصفا وامر الفصل انما يدور على الاولين اذ العطف يقتضى التغاير
من وجه والاتحاد من وجه فليس له حظ من احدهما ومدار الوصل على الثالث
لحصول الشرطين فيه (وهما) اى الفصل والوصل (ترك العاطف) في الفصل
(وايراده) في الوصل (ويختص) الوصل (بالواو) من بين الحروف العاطفة (لانها)
اى الواو (للربط) ٣ المطلق اى الجمع بين المعطوفين مع قطع النظر عن امر التقدم
والتأخر وعن عدمه كما مر تفصيله ولابد في معرفة موضع العطف في باب البلاغة عن
معرفة ثلاثة اصول * معرفة موضع صالح له من حيث الوضع والترتيب وهو توسط العاطف
بين متغايرين والمتبوع غير متروك حكما * ومعرفة فائدته وهي المشاركة والربط بينهما
* ومعرفة مدار القبول وهو وجود جهة جامعة بينهما وانتفاء الثالث يجعل العطف
مردودا وانتفاء الثانى يجعل العطف بالواو بعيد التناول اذا لم يكن للجملة
الاولى محل من الاعراب لان معرفة جهات الربط لكثرتها عددا و اختلافها

٣ فان قلت قد علم كون الواو للجمع المطلق فلم اعاده، قلت البحث ههنا عن اسباب الجمع وليس ذلك معلوما مما سبق منه

قربا وبعدا وخفائهـا عن الافهام يحتاج فى استخراج مايلايم المقام منهـا الى مزيد تتبع لمقتضيات المقام وكال بلاغة فى فهم خواص الكلام ولدقة مسلكه وغموض مأخذه قصر بعض ائمة علم المعانى البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه لان الامر على ماذكره بل تنبيها على ان احدا لايبلغ ساحته الابعد ان خلف سائر العقبات واما العطف بغير الواو فلافادتها معنى مخصوصا زائدا على مجرد الربط مستدعيا نسبة مخصوصة بين الجمل من التعقيب والتدريج وغيرها كان معرفة موضع العطف ومعرفة فائدته ومعرفة قبوله سهل المأخذ قريب المتناول٧ ❊ ثم ان العطف كما عرفت نسبة بين المعطوفين (فحيث لامعطوف عليه) فى اللفظ لايتحقق الربط فحينئذ (يأول) بانه مقدر سواء كان العاطف الواو اوغيره (نحو) قوله تعالى (واياى فارهبون)٩ وتقـديره واياى ارهبوا فارهبون فقوله فارهبون دال على عامل اياى اعنى ارهبوا ومفسر له وانما انفصل ضمير المفعول وقدم على عامله لاجل التخصيص مع حصول التقوى وانما جاز العطف بالفاء الدالة على التعقيب المفيد للاستمرار اذ المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعى وقد يقـال الفاء من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجال (و) نحو قوله تعالى (او كلما عاهدوا عهدا) فى العطف بالواو فيقـدر المعطوف عليه بقرينة الهمزة المستدعية للفعل مطلقا مع دلالة المقام على خصوصيته فتقـدير الكلام أكفروا بآيات الله و كلما عاهـدوا عهدا نبذه فريق منهم واعترض عليه بان دعوى حذف جملة معطوف عليها ملتزم حذفها من غير دليل ممنوعة ولايخفى عليك ان القرائن المذكورة دليل عليها و قيل لاحذف هنا بل لما كان من شان حرف العطف ان يتصدر كما فى عطف الجمل وان لايتصدر كما فى عطف المفرد بخلاف حرف الاستفهام حيث لايزول عن الصدارة قدم حرف الاستفهام على حرف العطف و نقض ذلك بدخول حرف العطف على ماله الصدارة قطعا وايضا على ماذكرتم يكون الواو لعطف الجملة الاستفهامية على الاخبارية وانه قد يمنع (وانما يحسن) الوصل بالواو ويكون مقبولا اذا كان (بين متناسبين) فى جهة جامعة بان يكون المنـاسبة بينهما متوسطة بين كال الاتصـال والانقطاع كالشمس والقمر والسماء والارض والانس والجن (لا) اذا كان بين (متحدين) لكمال اتصال الثانى بالاول المانع عن العطف نحو زيد وزيد وانسان وبشر (ولا) اذا كان بين (متبـاينين) لكمال انقطـاع الثـانى عن الاول الايرى ان قائلا لو قال الشمس ومرارة الارنب والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسى والف باذنجانة كلها محدثة كيف يهزؤ منهـا عقول الحذاق ويستغربها الطباع ويمجها الاذواق ولوجود التباين عيب على ابى تمام فى قوله ❊ لا والذى

٧ مثلا الفاء يستدعى ان يقع بين امرين بينهما ترتيب بلا مهملة و هذا موضع العطف بالفاء وفائدته المشـاركة بين المعطوفين ووجه قبوله الجهة الجامعة من تأخر الثانى عن الاول عقلا اوعرفا ❊

٩ قيل لايصح التمثيل بقوله واياى فارهبون بعد ماقال ويختص بالواو وقيل ضمير لانها للعواطف وهذا بعيد جدا بل الوجه ماذكرناه من ان قوله فحيث متفرع على مطلق الربط على الربط بالواو كما اشرنا اليه ❊

هو عالم ان النوى* صبروان اباالحسين كريم* اذلامناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة الفراق كذا قيل ولايبعد كل البعد ان يقال ان المرء اذا اشتكى من الالم رعايسلى نفسه بكرم الاحباب فاجتمع فى خاطره هذان الامران وهذا من قبيل الارتباط الخيالى (ولذلك) اى ولان الوصل بالواو لايحسن الابين المتناسبين (حرم) الوصل اى منع (فى الصفةو) عطف (البيان والتأكيد) لان كل واحد من هذه التوابع عين متبوعاتها بحسب الذات فيفوت مايشترط فى العطف بالواو من المغايرة واعترض بأن الشرط هو المغايرة فى المفهوم وهى حاصلة ههنا ولايشترط المغايرة بحسب الذات اقول المفهوم بين الجمل بمنزلة الذات فى المفردوالاتحاد فيها ليس الافى المفهوم وانما المغايرة بحسب الاوصاف اللازمة فلانم حصول المغايرة فى المفهوم فى الجمل (و) حرم الوصل فى (البدل) ايضا (لان المبدل فى حكم المطروح) فعطف البدل عليه عطف على مالم يذكر (والنحاة صرحوابه) اى بكونه فى حكم المطروح (فى) بدل (الغلط) بطريق الاكتفاء بذكره عن ذكر البواقى حيث قالوا لايجئ بدل الغلط فى كلام من يتكلم عن روية وفطانة من الفصحاء وكان حقه ان يستعمل فيه بل للاضراب نحو مررت برجل حمار ولايخفى ان جواز الاضراب يستلزم جواز طرح المبدل وانما خصوا بالذكر بدل الغلط لظهور معنى الاضراب فيه لالعدم صحته فى سائر الاقسام ومما ينبغى ان يعلم ان مراد النحاة ان العمدة فى الكلام هو البدل وماتقدمه توطئة له فكأنه فى حكم الساقط لانه فى حكم الساقط حقيقة لجواز قولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا اتفاقا ولو كان المبدل منه فى حكم الساقط لخلا كلامك عن العائد الى المبتدأ فاحفظ هذا (فالوصل) بالواو (بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا) بان يكونا طلبيين (وخبرا) بان يكونا خبريتين واعلم ان ماذكره من شرط الحسن اولا هو مطلق المناسبة ويقابله عدم المناسبة اصلا وماذكره ههنا هو بيان خصوصية تلك المناسبة من الخبرية والطلبية اذلو كانت احديهما خبرا والاخرى طلبا لايحسن وان وجدت المناسبة الاولى ولابد مع ذلك من ارتباط آخر اشار اليه بقوله (مع ارتباط) بين المعطوفين الخبريين او الطلبيين واراد بهذا الارتباط الجهة الجامعة بينهما امامن جهة العقل بان لايكون فيها مدخل للوهم والخيال اومن جهة الوهم بان يكون معنى جزئيا مأخوذا من امر محسوس اومن جهة الخيال بان يكون امرا مرتسما فى الخيال حتى لو وقع فى الخارج لكان محسوسا ثم الارتباط (اما عقلى) وهو على قسمين (كاتحاد) بينهما (فى مسند) نحو زيد كاتب وعمرو (او) فى (مسند اليه) نحو زيد يعطى ويمنع (او) فى (قيد لاحدهما) من المسند اليه والمسند كالحال والتميز والصفة والمفعول وغيرها نحو زيد الكاتب شاعر وعمر والكاتب منجم ونحو زيد منطلق اليوم وعمرو قاعد اليوم فان كل واحد من هذه الثلاثة مجوز للعطف لاموجب اذلو منعه مانع

(كعدم)

كعدم المناسبة بين طرفى الجملتين فى القوة المتخيلة والغفلة عن الاتحاد المذكور أو عدم الالتفات اليه او التغافل عنه الا يرى الى امتناع عطف خفى ضيق على خاتمى ضيق مع الاتحاد فى المسند اذا كان كلامك فى ذكر الخواتم كما صرح به السكاكى وبالجملة العطف لا يجوز بدون واحد من المناسبات المذكورة لكنه لا يجب ايضامعه لتوقفه على اقتضاء المقام (او) مثل (تماثل فيهما) اى فى المسند اليه والمسند وفى بعض النسخ فيها حيث اعتبر التماثل فى القيد ايضا وكلا النسختين مقروتان على المصنف ولكن لو قال فيه ليكون راجعا الى احد الشيئين او احد هذه الثلاثة لكان اولى كذا قيل الان لفظ احد غير مذكور الا فى قوله اوقيد لاحدهما فلا يصح ارادة احد الثلاثة لان لفظ احد مضاف الى ضمير التثنية وارجاعه الى غير المذكور ركيك (ومرجعه) اى مرجع التماثل (الاتحاد) فى الحقيقة (اذ العقل بحذف المشخصات) من المثلين (فتبقى الحقيقة) كما اذا حذف التشخص من زيد و عمرو لا تبقى الا الحقيقة الانسانية (او) مثل (تضايف) بينهما والمتضايفان الامران الموجودان لا يمكن تعقل احدهما الامع تعقل الآخر سواء كانا معقولين كالعلة والمعلول او محسوسين كالعلو والسفل او ما يعمهما كالاقل والاكثر (واما وهمى) ذلك الربط (كتشابه) بين تصورى الجملتين اى يكون بين المسندين فى الجملتين او بين المسند اليهما شبه تماثل وهو ان لا يكون بينهما غاية الخلاف نحو ان يكون المسند اليه فى احدهما لون بياض وفى الاخرى لون صفرة فيبرزهما الوهم فى معرض المثلين فكأنه يدعى ان الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته ولذلك قيل ❁ وكم للوهم من حيل تروج ❁ كأن الوهم منشاؤه سروج ❁ ٣ وقيل فان الوهم شيطان رجيم (او) مثل (تضاد بالذات) والمتضادان هما الامران الموجودان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد ويكون بينهما غاية الخلاف (كالسواد والبياض) فانهما وان كانا محسوسين بالحواس الظاهرة الا ان كون السواد مضادا للبياض لذاته معنى جزئى لا يدركه الا الوهم (او) تضاد (بالعرض) لا بالذات (كالاسود والابيض) فانه ليس بين ذات الاسود من حيث هى وبين ذات الابيض من حيث هى تضاد وانما عرض لهما ذلك بواسطة السواد والبياض ولان التعاقب على موضوع واحد المعتبر فى التضاد ليس فى الابيض والاسود (او ما يشبهه) اى يشبه التضاد (كالسماء والارض) فانهما باعتبار اشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع ونهاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان فى مفهوميهما وخارجان من مفهومى السماء والارض وانما كان التضاد وشبهه جهة جامعة لان الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين فيجتهد فى الجمع بينهما فى الذهن

٣ اشارة الى تشبيه الوهم بأبى زيد لان سروج منشأ أبى زيد السروجى الذى هو علم فى الاحتيال وان كان بحسب الاختراع من قبيل الخرافات كما دل عليه المقامات للحريرى ﷺ

ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد الآخر لان الوهم دائما فى الاحتيال (واماخيالى) ذلك الارتباط (للتقارن فيه) اى فى الخيال بين تصورات اطراف الجملتين وقيودهما السابق ذلك التقارن على حال تكلمك بالعطف (بسبب اتفاقى) لالزومى يقتضى ذلك السبب التقارن فان جميع مايثبت فى الخيال ممايصل اليه من الخارج بطريق الحواس يثبت فيه على نحو مايتأدى اليه ويتكرر لديه (والخياليات تختلف) فيمابين معشر البشر (بالاسباب) المختلفة فى الخارج المؤدية الى التقارب فى الخيال لان ثبوت مافيه من الخارج (من صناعة خاصة) موجبة لتقارن صور عديدة فى خياله ناشئة من كثرة مشاهدة الآية بحيث لاتجتمع اولاتوجد تلك الصور فى خيال من لم يمارسها كتقارن السطل والازار والقدوم والمنشار فى خيالى الحامى والنجار فانظر تشبيهات هؤلاء الرفقاء الاربعة اعنى صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقر ومعلم صبية وقد آنسهم البدر الطالع وافتر عن النور الساطع عندما اوحشهم مهاجرة الكرى ومقاساة السرى فى ليلة مسدولة الظلام ومتراكمة كالغمام حتى الجأهم فرط الارتياح الى ركوب متن الامتداح فالبث السلاحى حتى شبهه بالترس المذهب يرفع عند الملك وماتوقف الصايغ الاوشبهه بالسبيكة من الابريز خرج من البوتقة ولا امهل البقار الا وشبهه بالجبن الابيض يخرج عن قالبه طريا ثم ابتدر المعلم الى تشبيهه برغيف يصل اليه من بيت ذى مروة (او) من (عرف عام فيتفاوت بالامم) لتقارب احوالهم وعاداتهم كالتقارن بين الابل والسماء والجبال والارض فى خيال اهل الوبر وكتقارن المسجد والحمام والسوق فى خيال اهل المدر ولما ثبت اختلاف الخياليات باختلاف الاسباب والعادات (فلا يستنكر قوله تعالى) فى هدايتهم الى الاستدلال على الصانع الحكيم (افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية) وهى والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت (الامن يجهل ان الخطاب مع العرب و) الحال انه (مافى خيالهم الاالابل) لان معظم انتفاعهم فى مطاعمهم وملابسهم ومتاجرهم منه (و) الا (ارض ترعاها) الابل اى ترعى كلاها اويرعاها العرب الابل فيها (و) الا (سماء تسقيهم) اى العرب (واياها) اى الابل اذ العيون والآبار يتوفر بذلك ولو قال ايضا ويوفر الرعى لكان احسن (و) الا (جبال هى معاقلهم) جمع معقل وهو الملجأ (عند شن الغارات) اى هجومها من كل جانب اذلا احصن لهم غير الجبال فظهر ان من وقف على احوال العربى البدوى يعرف وجه تقارن الصور المذكورة فى اذهانهم ووجه وقوعها فى القرآن العظيم على المنهج المذكور ومن انكره من اهل الحضر فذلك لجهله بمقتضى الحال ولقد احسن من قال ولله دره فيما قال شعر ❊ وكم من عائب قولا صحيحا ❊ وآفته

يقال امتدحه بمعنى مدحه ❊

الرعى بالكسر الكلاء صحاح ❊

من الفهم السقيم ❁ ولرعاية الترتيب بحسب الواقع لم يراع المص ترتيب التنزيل واما ترتيب التنزيل فتقديم الابل لشدة احتياجهم اليها مع اشتمالها على امور غريبة لايطلعون عليها مع كثرة موانستهم اياها ثم ذكر السماء والجبال والارض تدرجا من الارفع الى الانزل او تدرجا من الاصعب الى الاهون عادة اذ الرفع اصعب من النصب وهو من البسط (ولاستحباب التناسب) بين الجملتين فى الوصل ككونهما اسميتين اوفعليتين اوشرطيتين اوظرفيتين وكونهما فعليتين ماضيين اومستقبلين (لايخالف بينهما) اى بين الجلتين فى هذه الاشياء (الالغرض) يقتضى التخالف بينهما فلا يراعى التناسب اللفظى لان رعاية المعنى اولى من رعاية اللفظ (كملاحظة تجدد) فى احديهما فتبرز فى صورة الفعلية (و) ملاحظة (ثبات) فى الاخرى فتبرز فى صورة الاسمية (نحو) قوله تعالى لكن فى مجرد عدم التناسب لملاحظة التجدد والثبات دون الوصل (سواء عليكم ادعو تموهم ام انتم صامتون) اى سواء عليكم تجدد دعائكم اياهم لحظة فلحظة واستمرار سكوتكم عليهم وكان عادتهم المستمرة السكوت عن دعوة الاصنام عند نزول البلاء بل كانوا يدعون الله تعالى فلذلك لوحظ الثبات فى الجملة الثانية (ونحو) قوله تعالى حكاية عن قصة ابراهيم عليه السلام مع ابيه وقومه قال لقد كنتم وآباؤكم فى ضلال مبين قالوا (اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين) المعنى احدثت عندنا الاتيان بالحق وهو التوحيد فيما نسمعه منك ام انت على ما كنت عليه من اللعب منذ ايام الصبى وارادوا بالتجدد فى الجملة الاولى ان التوحيد امر محدث مخترع وبالثبات فى الثانية انه على عادته المستمرة من اللعب تحقيرا له وما اقبح ضلالهم فى تقليد آبائهم فى عبادة جماد هو دونهم فى الرتبة حيث ينحتونها بأيديهم ثم يعفرون وجوههم وجباههم دونها نعوذ بالله من الجهل (ثم قد يصار) اى يرجع (الى الفصل) فيترك العطف بالواو (فى هذه الحال) من اتحاد الجلتين طلبا وخبرا مع ارتباط بينهما (لوجهين ❁ الاول وجود) كلام (سابق يحذر التشريك) اى تشريك الثانى معه (فيه) اى فى حكمه الحاصل له فيترك العطف بالواو (فان سبق) كلام (آخر) مع ذلك السابق (يستحسن التشريك) اى تشريك الثانى معه (فيه) اى فى حكم السابق الآخر (فاحتياطا) اى فيصار الى الفصل للاحتياط والاحتراز عن ان يذهب الوهم الى انه عطف على ما لاتريد تشريكه فى حكمه (نحو) قول الشاعر (وتظن سلمى انى ابغى بها ❁ بدلا اراها فى الضلال تهيم) ولايخفى ان عطف اراها على تظن صحيح اذ لامانع من ظن سلمى انه يتركها ويبغى بدلالها وظن الشاعر اياها تهيم فى الضلال بسبب مدار الظن لكن لما احتمل عطف اراها حينئذ على ابغى فصله دفعا لهذا الوهم الباطل ٣ اذ ليس بين طلبه بدلا لسلمى وبين ظنه سلمى ضالة فى ظنها

٣ قال السكاكى واياك ان ترى الفصل لاجل الوزن فاهو هناك اى ليس الفصل فى ذلك المقام وهو ان يكون ثبوته لرعاية الوزن بل هو فى مقام من لايراعى جانب اللفظ الابعد ان تم جانب المعنى ❁ه

شركة ويحتمل هذاالفصل الاستيناف اذلما حكى ظن سلمى كان مظنة ان يسأل عن ظنه لها (والا) اى وان لم يسبق مايستحسن التشريك فيه بل سبق مايحذر التشريك فيه (فوجوبا) اى فيصار الى الفصل وجوبا (نحو) قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انامعكم انما نحن مستهزؤن (الله يستهزئ بهم) فصل هذه الجملة اذفى عطفها على شئ من الجمل السابقة مانعا لانها لوعطفت على قوله انامعكم اوعلى قوله انما نحن مستهزؤن لصارت من جملة مقول المنافقين وليس كذلك ولوعطفت على قالوا الاختصت بالطرف المقدم وهو اذاخلوا والحال ان استهزاء الله بهم اى ان خذلهم مستمر سواء خلوا مع شياطينهم اولا ويحتمل الفصل للاستيناف اذكان مظنة سؤال بعدالوقوف على حكاية حال المنافقين بأن يقال مامصير امرهم وعقبى حالهم فيستأنف جوابا لهذا السؤال (وهذا) النوع من الفصل احتياطا اووجوبا (يسمى قطعا) لقطع الكلام عماقبله ﴿ الثانى ﴾ من الوجهين (ان ينوى) بالكلام الثانى (الجواب عن سؤال مقدر) فينزل السؤال اللازم عن فحوى الكلام منزلة المحقق فيفصل فصل الجواب عن سؤاله ثم انه لايصار اليه الا لجهات لطيفة اشار اليها بقوله (للتنبيه) اى لتنبيه المتكلم السامع (عليه) اى على السؤال ليختبر بذلك فطنته ومقدار ذكائه (اوليغنى) اى ليغنى كلامك السامع (عنه) اى عن السؤال الصريح وفى بعض النسخ اولتغنى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وهذا اولى لمطابقته لماسيجئ من قوله (اولئلا تسمع) انت (منه) اى من السامع السؤال اوشيئا اصلا تحقيرا له بأنه ليس اهلا لان يسأل عنك اوبغضاله بان لاتسمع كلامه ابدا (اولئلا تقطع) انت (كلامك بكلامه) عند السؤال لضيق المقام اولشوقك ونشاطك الى التكلم اولتعظيم شان القائل وتهويل الامر كقوله تعالى ولاتخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون قيل الوجه الثالث داخل فى هذا الوجه فينبغى ان لايذكر اقول مقتضى المقام فى اسكات المخاطب اماان يرجع الى حال المخاطب اوالى حال الكلام والمتكلم والاول هو الثالث والثانى هو الرابع (اوللاختصار) والقصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى وهو تقدير السؤال بترك العاطف فان قلت ماعدا الوجه الاول حاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل مقتضيا للقطع اجيب بأن ذلك مقتضى لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الجملة المفصولة جوابا له لا لترك العطف فان قلت وجوده بالعطف يستلزم وجوده على تقدير عدم التنزيل اجيب بان المراد عدم وجود التنزيل ٩ بدون واحد منها لاعكسه كا ان التنزيل لايوجد بدون الفصل (وهذا) النوع من الفصل (يسمى استينافا) لان ترك الوصل يجعله فى حكم كلام مستأنف وقدلايفرق بين الاستيناف والمستأنفة (نحو) قوله تعالى هدى للمتقين (الذين

٩ والحاصل ان التنزيل علة للفصل وكل واحد من تلك الامور علة للتنزيل واللازم من كون التنزيل علة للفصل ان لايوجد الفصل بدونه لاعكسه وكذا اللازم من كون الامور المذكورة علة للتنزيل عدم وجود التنزيل بدونه لاعكسه فلا اشكال اصلا ✱

يؤمنون بالغيب) ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون(او) قوله تعالى (اولئك على هدى) من ربهم واولئك هم المفلحون واعلم انه يمكن فى هذه الاية والتى قبلها اعتبار استيناف اما فى الاولى فبناء على ان هدى للمتقين يدل بمعناه على سؤال هو من المتقون الفائزون بهدى لايكتنه كنهه فأجاب بقوله الذين يؤمنون اى هم الذين يؤمنون واما فى الثانية فلانه لما ذكر ان للمتقين هدى لايكتنه كنهه ووصفهم بالايمان بالغيب وبما انزل على محمد وسائر الانبياء من قبله وباقامة الصلاة وبالانفاق مما رزقهم الله والايقان بالاخرة دل ذلك الكلام بمعناه على سؤال هو ما للمتقين الموصوفين بالصفات المذكورة اختصوا بهدى لايكتنه كنهه فاجاب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا بالهدى والفلاح عاجلا وآجلا دون من عداهم يعنى الذين هذه عقائدهم واعمالهم احرياء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح وههنا وجوه أخر ولطائف عجيبة مذكورة فى كتب التفاسير ولا يسع ذكرها هذا المختصر اذ البحر لا يقدر بالمكيال ولا يحصى به الحصى والرمال (والفصل) اى قطع احدى الجملتين عن الاخرى (اما للاتحاد) بينهما فحينئذ يكون فى قوة عطف الشئ على نفسه (او للتباين) بينهما فحينئذ يكون فى قوة الجمع بين الضب والنون ثم ان الاتحاد لامور ثلاثة البدل وعطف البيان والتأكيد واما الصفة فلا تجرى بين الجملتين فالاتحاد فى البدل (بان يقصد) بالجملة الثانية (البدل) من الاولى (لان نظمه) اى نظم البدل (اوفى بالمقصود) من المبدل منه وفى بعض النسخ لان يظهر اوفى للمقصود اى اظهاراً اوفى للمقصود والنسخة الاولى اوفى بالمقصود٦ وذلك فيما يكون السابق غير واف بتمام المراد او كغير واف به مع ان المقام مقام اعتناء بشانه لكونه مطلوبا لذاته او لكونه غريبا او فظيعاً قيل ان ترك العطف فى البدل لكونه فى حكم الطرح لا للاتحاد والجواب بان ذلك فى المفرد والتوابع الحقيقية واما الجمل فانها فى حكم التوابع لا انفسها (كقوله تعالى) بل (قالوا مثل ما قال الاولون قالوا أئذا متنا) وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون فصل قالوا أئذا متنا عما قبله لقصد البدل لكونه اوفى بالمقصود من الاول لان ما قال الاولون اقوال كثيرة ولا يدرى أى قول يراد من تلك الاقوال٩ فقوله أئذا متنا بدل منه لانه اوفى ببيان القول ويجوز ههنا الحمل على الاستيناف لان المجمل الاول يحرك للسامع ان يسأل ماذا قالوا ومن امثلة البدل قول الشاعر ❁ اقول له ارحل لاتقيمن عندنا ❁ والا فكن فى السر والجهر مسلما ❁ فقوله ارحل وان كان وافيا باظهار مقصوده اعنى اظهار كراهة٣ اقامة عنده لكنه لكونه كناية يدل عليه بالالتزام فقوله لاتقيمن لكونه صريحا فى ذلك المعنى كان اوفى بتأدية المقصود فكان بدلا منه ففصل (او) بان يقصد بالجملة الثانية (البيان)

٦ فيه ايهام لطيف لايخفى

٩ وان اريد بقوله مثل ما قال الاولون ما نقل عنهم من قولهم أئذا متنا الخ كما هو الظاهر كان بدل الكل وان اريد به ما هو اعم منه كان بدل البعض فلا وجه للحمل على الاشتمال

٣ وكون الكناية ابلغ لا يدفع اعتبار الوضوح فى التصريح اذ المقام مقام الوضوح لا مقام الابلغية

وذلك اذا كان فى الكلام السابق نوع خفاً والمقام مقام ازالته (نحو) قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال ياآدم هل ادلك على شجرة الخلد) وملك لايبلى فصل قال عن وسوس لكونه بياناو تفسيراله لان الوسوسة هو التكلم بكلام خفى يكرر ويدعى به الى شر وفيه نوع خفاً فازاله بقوله قال ياآدم (او) بان يقصد (التأكيد نحو) قوله تعالى (ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين) والفصل فى لاريب فيه لكون وزانه فى الآية وزان نفسه فى جاء الخليفة نفسه لان تبعيد ساحة عز القرآن بتعظيمه بالاشارة بقوله ذلك وتعريف الكتاب الدال على الانحصار بتنزيل غير القرآن منزلة العدم لمااحتمل عند السامع ان يكون ممايلقى جزافا لاتحقيق لمفهومه اصلا ازيل ذلك بقوله لاريب فيه كما ان مجئ الخليفة لمااحتمل التجوز والمبالغة والسهو ازيل ذلك بنفسه واما الفصل فى قوله تعالى هدى للمتقين فلان ماقبله لما كان بيانا لعظم شان التنزيل ومن المعلوم ان الكتب السماوية انماتتفاوت فى درجات الكمال بحسب كماله فى الهداية وكان قوله هدى للمتقين مقررا لهذا المعنى على وجه اتم نزل منه منزلة التأكيد ففصل عنه (و) الفصل (اما للتباين) بين الجملتين وكمال الانقطاع اما الامر يرجع الى الاسناد اوطرفيه واشار الى الاول بقوله (فتارة) يكون التباين (لاختلافهما) اى لاختلاف الجملتين (طلبا وخبرا) مع عدم مايزيل الاختلاف عنهما (كقوله * قدقال انى فى الهوى كاذب * انتقم الله من الكاذب) فصل انتقم مماقبله لانه دعاء(وماقبله خبر هذا على ان يكون انتقم من قول المحبوب ومثل انى فى الهوى كاذب وتقديره انت فى الهوى كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه ثم يقول المحبوب انتقم الله من الكاذب واما اذا كان انتقم من قول الشاعر فلايكون ممانحن بصدده اذ تقدير الكلام حينئذ قال الحبيب انك كاذب فى دعوى المحبة ويقول الشاعر وقلت له انتقم الله من الكاذب يعنى انك كاذب فى اسناد محبتى الى الكذب فينتقم الله منك ولايخفى ان تقدير قلت فى انتقم يجعله خبرا لاطلبا (الا ان يتضمن احدهما معنى الاخر) بأن يضمن الخبر معنى الطلب اوالطلب معنى الخبر لاشتمال الكلام على مايزيل الاختلاف منهما من جهة جامعة عقلية اووهمية او خلافية (نحو) قوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الاالله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين (وقولوا للناس حسنا) فان قوله لاتعبدون نفى بمعنى النهى لان اخذ الميثاق هو التكليف بالفعل اوالترك لان اخذ الميثاق هو خطاب الله تعالى وهو يتعلق بالامر اوالنهى فعطف قوله وقولوا على لاتعبدون لكون كل منهما بمعنى الانشاء مع الاتحاد فى المسند اليه لان الخطاب فيهما مع بنى اسرائيل و قوله تعالى فى تضمين احدهما معنى الاخرى (وبشر الذين آمنوا بعد قوله) فان لم تفعلوا ولن تفعلوا

فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة (اعدت للكافرين) فان قوله بشر ضمن معنى الخبر فكأنه قيل اعدت وبشر بلفظ المبنى للمفعول كما هو قراءة زيد بن على رضى الله عنهما او يكون قوله اعدت للكافرين بمعنى الامر كأنه قيل انذر الكافرين وبشر المؤمنين وهذا الوجه زائد على المفتاح (وعد) هذا (عطفا على فاتقوا) كما فى الكشاف حيث قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول يابنى تميم احذروا عقوبة ماجنيتم وبشريا فلان بنى اسد باحسانى اليهم كأنه اعتبر الجهة الجامعة باعتبار التقابل بين المسندين اعنى التبشير والانذار بحسب المعنى وكذا بين المسند اليهما اعنى النبى والمنكرين واعترض عليه اولا بأن ماذكرتم لايجدى نفعا اذ يلزم العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به فى المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه ولهذا اختار صاحب المفتاح وجها آخر كما سيجيء واجيب عن الثانى بانه لايلزم من دخوله فى جزاء الشرط امتناعه بدونه بل يكفيه صحة اعتباره مسببا عنه اى ان لم تفعلوا التحدى ظهر الاعجاز واذا ظهر فمن كفر استوجب العقاب ومن آمن به استحق الثواب وكل ذلك يستدعى تخويف الكافرين وتبشير المؤمنين وبوجه آخر وهو ان معنى الثانى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا مايغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقيم وبشر مقامه لان التبشير مقصود فى نفسه ايضا مع غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وههنا احتمالات ولطايف لايمكن استقصاؤها فى هذا المقام ٩ (والاظهر) عند السكاكى (انه) اى بشر عطف (على قل مقدرا قبل ياايها الناس) اعبدوا ربكم فيكون من عطف الانشاء على مثله واورد عليه ان قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل فى حيز القول المقدر اختل نظم الكلام لان مقتضى الظاهر ح مما نزل علىّ وان دخل كان عليه مأمورا بان يقول وان كنتم فى ريب الآية وفساده ظاهر واجيب بأنه مأمور بتأدية معنى الكلام بعبارة تليق به كان يقول وان كنتم فى ريب مما نزل علىّ او مأمور بتبليغه على طريقة الحكاية عن الله تعالى ومثله كثير فى القرآن ثم ان القول المقدر اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى مجازا وحمله على كليهما معا جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يصح عموم المجاز ايضا ههنا واما تعلقه باللفظ وان كان حقيقة فغير مناسب ههنا فتعين الثانى ثم ان المعنى يكون هكذا قيل هذا المعنى بعبارة مناسبة لمن يؤديه ولا يناسب ان يقال اوهذا الكلام بطريق الحكاية لانها مع كونها غير مختصة بهذه الآية لكونها جارية فى جميع القرآن لايناسب قوله ياايها الناس اعبدوا وماعطف عليه قيل يجوز ٧ ان يكون معطوفا على قل مقدرا قبل فاتقوا اى قل يامحمد اتقوا العناد المستلزم للنار وبشر الذين آمنوا ولما كان تقدير القول ههنا غير مشهور

٩ منها انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع عقاب الكافرين كما تحققته ومنها انه معطوف على فانذرهم مقدرا بعد اعدت على طريقة قوله وامتازوا ومنها ان يكون عطفا على قوله وان كنتم فى ريب الاية بالتأويل اى انذر المعاندين وبشر الموافقين لكونهما مفصلين لمجمل قوله ياايها الناس اعبدوا ربكم ﷺ

٧ وههنا وجه آخر ذكره الفاضل الچار پردى وهو ان وبشر معطوف على قل لكن مقدرا قبل ان لم تفعلوا لا قبل ياايها الناس قيل وهذا انسب مما ذكره السكاكى لانه اقرب وايضا الامر بالرسول بهذا القول بعد دعوة الخلق والامر بعبادة الله تعالى وبيان معجزة الرسول اولى من غيره ﷺ

احتاج الى اثباته بقوله (وتقدير القول) لانصباب الكلام اليه (كثير) فى القرآن بل فى غيره ايضا (منه) اى مما قدر فيه القول قوله تعالى (قدعلم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا) اى وقلنا اضرب بعصاك الحجر وقلنا كلوا اوبقال اضرب ياموسى الحجر قائلين كلوا وقوله تعالى (ورفعنا فوقكم الطور خذوا) اى قلنا خذوا اوقائلين خذوا (وتارة) يكون التباين (بأن لارابط) بين الجملتين (امامعنى) بأن لايكون بينهما جهة جامعة اصلا كما تكون فى حديث ويقع فى خاطرك بغتة حديث آخر لاجامع بينهما بوجه ما (كما تقول لجوهرى فلان يقرؤ) كتاب سيبويه وانه كتاب شانه كيت وكيت (ثم تذكر) بسبب ان حديثك مع جوهرى عارف بقيمة الجواهر (ان لك خاتما تريد تقويمه تقول) للجوهرى (لى خاتم) لااعرف قيمته (فهل اريكه) لتقومه فتفصل الحديث الثانى عن الاول (واماسياقا) عطف على معنى وذلك انك اذا كنت فى حديث وقدتم ومعك حديث اجنبى عنه بحسب السياق لامطلقا تريد ان تخبره المخاطب فتفصله وان كان بينهما جامع لانك لاتلتفت اليه لبعد مقامك عنه مثلا اذا كنت مع اهل مجلسك مشغولا بذكر الخواتم منهم من يمدح خاتمه ومنهم من يذمه وانت تشكو وتقول خاتمى ضيق فكما قلت هذا يسبق الى ذهنك ضيق خفك ومايلقى منه من العناء فتقول خفى ضيق كيف اعمل فتفصيل هذا النبو مقام ذكر الخواتم عن ذكر الخف ولاتلتفت الى جامع الضيق (نحو) قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم أنذرتهم ام لم تنذرهم) لايؤمنون قطع ان الذين عما قبله (لانه لبيان حال الكفار وماقبله) وهو الذين يؤمنون الى قوله واولئك هم المفلحون (لبيان حال الكتاب دون المؤمنين) وان كان مذكورا فيه ايضا ولهذا يفصل ولايلتفت الى جامع التضاد بين المؤمنين وبين الكافرين هذا اذا جعل الذين يؤمنون متعلقا بالمتقين واما اذا جعل الذين يؤمنون استينافا فانه وان كان مبتدأ فى اللفظ لكنه فى حكم المتقين وصفة له فى المعنى ولايكون صفة للمؤمنين حتى يحصل التضاد بينه وبين مابعده ويصح العطف كمامر فان قيل يحتمل ان يكون الذين يؤمنون بما انزل اليك مبتدأ وقوله اولئك على هدى خبره ويعطف عليه جملة ان الذين كفروا نظير قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم قلنا يكون الجملة الاولى ح مسوقة لبيان حال الكتاب والثانية مسوقة لبيان حال الكفار قطعا فتتباينان جزما فى الغرض والاسلوب فلا يثبت ماذكرتم من المطلوب ﴿النوع الثانى﴾ من الفن الرابع من القانون الاول ﴿فى الايجاز والاطناب وهما﴾ امران (نسبيان) ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق اومقدر ولهذا يختلفان اذ كل كلام وجيز بالنسبة الى طويل وطويل بالنسبة الى أوجز منه وهكذا فلايتيسر الكلام فيهما تحقيقا اذ لايوجد كلام لااطناب فيه ولاايجاز حقيقة ولكن لايلزم منه ان لايمكن

٩ في الوسط ههنا من قولهم شئ وسط اي بين الجيد والردى لامن الوسط بمعنى الخيار ١٢ منه ٧ ومنهم من قال لا يعدح لاكتفائهم بمجرد دلالات وضعية ولايذم لماذكرناه ولايخفى ﴿١٥٧﴾ عليك ان وجه المدح والذم بحسب الاطناب والايجاز وغيرهما بحسب

تعريف مفهوميهما كما يعرف سائر الاضافيات اذ فرق مابين تعيين مقدارهما وتعريف مفهومهما وان لم يفرقهما بعض العلماء فوجب المصير في تعيينهما الى ترك التحقيق الصرف والبناء على امر عرفي بعزهما في الجملة (فلنسبهما الى متعارف الاوساط) ٩ من الناس وهم الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولاعى ولافهامة (وانه) اى متعارفهم نوع من الكلام (لا يعدح) ٧ لعدم التكلف في الايجاز والاطناب المرعيين مطابقتهما لمقتضى الحال (ولايذم) لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امور دينهم اودنياهم ولايخفى ان متعارف الاوساط كما عرفت الآن معلوم نوعا ان لم يكن معلوما شخصا فلايرد ماقيل ٦ ان البناء عليه رد الى جهالة فالاقرب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساوله اوناقص عنه واف اوزائد عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال ولفائدة عن التطويل ولايخفى ان التعبير عن اصل المعنى بعينه متعارف الاوساط فرد الاول الى جهالة دون الثاني تحكم وبالجملة ان الواسطة بين الطويل والقصير امر يحكم الذوق والعرف بمقداره وان لم يكن وصفه بطريق الاجمال حتى قال قائلهم ٣ في وصف البلغاء * يرمون بالخطب الطوال وتارة * وحى ٨ الملاحظ خيفة الرقباء (ولهما) اى للايجاز والاطناب (مراتب لاتحصى) من وجيز قليل اللفظ بالنسبة الى متعارف الاوساط واوجز منه ثم اوجز الى مراتب لاتكاد تحصر ومن مطنب كثير اللفظ بالنسبة الى المتعارف الى مراتب لاتكاد تحصر ٤ (واذا صادفا) اى الايجاز والاطناب (المقام) المناسب لهما (حسنا الكلام) وصيراه محمودا ممدوحا (والا) اى وان لم يصادف المقام (صار الايجاز عيا) وتقصيرا (والاطناب اكثارا) وتطويلا (فالايجاز) اى ايجاز القصر دون ايجاز الحذف (كقوله تعالى في القصاص حيوة) اذ القصاص مزجرة قوية عن اقدام الناس على القتل فارتفع بسببه القتل عن الناس وارتفاع سبب الموت دوام للحيوة السابقة وانما يذكر ولكم لانه لامدخل له في شرعية القصاص بل جئ به للامتنان على الامة خاصة كان اوجز كلام عندهم في هذا المعنى القتل انفى للقتل وكانوا يضربون به المثل في الايجاز قيل المراد اوجز كلام مستعمل عندهم في هذا المعنى اذ يمكن اداء هذا المعنى بأوجز منه مثل ان يقال القتل ينفي القتل (وهذا) اى قوله تعالى في القصاص حيوة (أوجز منه) اى من قول العرب القتل انفى للقتل وافضل اما ايجازه فلقلة كلماته لانها اربع كلمات وقولهم ست ولقلة حروفه ايضا فلان حروفه الملفوظة الثابتة وقفا ووصلا احدى عشرة ولاعبرة بالمكتوبة اذ الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة هذا اذا اعتبر التنوين في حيوة حرفا والافعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر واما فضله فلوجوه اثناعشر * الاول مامر من الوجازة * والثاني ان المقصود ليس في مرتبة يقال فيه انه لاتحصى على ان المراتب غير الاقسام فالوجه ماذكرناه في الكتاب والله اعلم بالصواب ١٢

الاشتمال على الخواص والمزايا وعدم الاشتمال عليها فيجوز ان يكون لفظ بليغ مراعى فيه جميع الخواص والمزايا غير مطابق لما يقتضيه الحال من الايجاز او الاطناب مثلا فيكون مذموما بحسبهما كما انه يجوز ان يكون ممدوحا بحسبهما ومذموما بحسب الخواص فالاولى ان سياق الكلام ههنا بالنسبة الى الايجاز والاطناب فقط ويكون المدح والذم ههنا بحسبهما فقط اذ المدح والذم بحسب الخواص قد مر فتدبر ١٢

٦ قائله صاحب الايضاح ١٢

٣ نسب هذا البيت الى الجاحظ ١٢

٨ قوله وحى نصب على المصدر اى يوحون وحى الملاحظ بمعنى يشيرون والمراد انهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خيفة الرقباء ١٢

٤ ومنهم من توهم ان مراده من المراتب هو اقسام الايجاز والاطناب كايجاز الحذف وايجاز القصر وامثالهما وكذا اقسام الاطناب من الايضاح بعد الابهام وغير ذلك ولايخفى ان ماذكره

الاصلى الذى هو الحيوة مصرح به فى الآية ومدلول عليه بالالتزام فى قولهم *والثالثة الاطراد فى الآية دون قولهم اذ يوجد قتل لاينفى القتل بل يكون ادعى له كالقتل ظلما وانما يطرد اذا كان على وجه القصاص * والرابع خلو الآية عن التكرار مع التقارب واتحاد المعنى المانعين عن الحمل على رد العجز على الصدر * والخامس اشتمالها على صنعة الطباق للتضاد بين القصاص والحيوة *والسادس خلو الآية عما يكره من لفظ القتل *والسابع خلوها عن تكرار قلقلة القاف * والثامن شمولها لحكم الجرح فى الأطراف *والتاسع المبالغة فيها بجعل القصاص ظرف الحيوة ففيه جعل نقيض الشئ منبعا له فيصير كانه يحيط به فيأمن من فواته *والعاشر تنكير الحيوة للتعظيم لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد اوالنوعية الحاصلة لها *والحادى عشر ان تقدير متعلق فى فى الآية لمجرد رعاية قاعدة لفظية لاتأثير له فى المعنى فالآية من قبيل ايجاز القصر ولابد فى قولهم من تقدير لفظ معتبر بحسب المعنى اى القتل انفى للقتل من تركه فهو من قبيل ايجاز الحذف باعتباره *والثانى عشر خلو الآية عما يوجب الثقل فى التلفظ من توالى الاسباب الخفيفة الواقعة فى قولهم ففى الآية من عذوبة اللفظ وسلاسة ماليس فى قولهم (وقوله) تعالى فى الايجاز (هدى للمتقين) ان حمل على المجاز اذ المعنى هدى للضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال لان الهدى انما يكون للضال (وفيه) من جهات الحسن بعد جهة الايجاز وجهان احدهما (تسمية الشى باسم مايؤل اليه مجازا) فانه سمى الضالون الصائرون الى التقوى بالمتقين مجازا وهذا شايع مطرد عند وجود العلاقة المذكورة كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه (و) ثانيهما (تصدير اولى الزهراوين) يعنى سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقهما من زهرت النار اضاءت واراد باوليهما سورة البقرة التى صدرت (بذكر الاولياء) وهم المتقون والاعراض عن ذكر الضالين (والاطناب كقوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الآية) وهى والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون وانما ذكر التفصيل المذكور (بدلا من ان) يقول (ان فى وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه) لآيات للعقلاء دالة على وجود الواجب لذاته ووحدانيته والاولى للمص ان يقول بدلا من ان فى خلق العالم لآية للعقلاء وانما اختار الاطناب (اذ الخطاب مع الكافة) من الثقلين قرنا فقرنا الى انقراض الدنيا (وفيهم الذكى والغبى والمقصر) فى باب النظر والاستدلال على الصانع (والقوى) فيه فاقتضى المقام الاطناب المورث لتعليم كل من الطوائف (ومنه) اى

(ومن الاطناب)

ومن الاطناب (باب نعم وبئس) لان فيهما مزيد اطناب بحسب وضعهما اذ يمكن تقدير الاجمال فيهما بأن نقول نعم زيد وبئس زيد لكن الواضع سلك مسلك الاطناب حيث قال نعم الرجل اورجلا زيد وبئس الرجل اورجلا عمرو والسر فيه قصد التقرير والتمكين فى ذهن السامع ليدفع تردده اذ الاجمال قبل التفصيل اقوى سبب لذلك والداعى الى هذا هوان مدح الرجل من جميع الوجوه لما كان مستبعدا جدا لكون دائرة الامكان محفوفا بالنقصان وكذا لما كان ذم الرجل من جميع الوجوه منكرا جداً اذ لا يخلو دار الوجود عن وصف ممدوح و محمود صار الحكم بالذم والمدح موضع الشك والتردد فاحتيج الى الاطناب الوارد فى هذا الباب (وفيه) اى فى هذا الباب (اختصار) ايضا (بحذف المبتدأ) فى الجواب (فيحصل التعادل) للجمع بين الاختصار والاطناب وذلك لانك اذا قلت نعم الرجل يتوجه عليك السؤال بأنه من هو فتقول فى جوابه زيد اى هو زيد فحذف هو للاختصار ففيه لطف من ثلاثة اوجه احدها مامر من التفصيل بعد الاجمال وثانيها البناء على السؤال المقدر وثالثها الاختصار المذكور وانما لم يذكر الثانى لذكره فيماسبق فى مباحث الفصل والوصل (ومنه) اى من الاطناب (باب التميز) فانه باب مزال عن اصله لتوخى الاجمال والتفصيل واصله طابت نفس زيد مثلا فتعدل عنه الى قولك طاب زيد نفسا لما ذكر من قصد التقرير والتمكين (وفيهما) اى فى باب نعم وباب التميز (تفصيل بعد اجمال) لان قولك نعم الرجل اولا بذكر اللام الجنسية اجمال فى مدح زيد وماذكر ثانيا تفصيل له وكذا قولك طاب زيد اجمال فى طيب زيد وذكر النفس ثانيا تفصيل له (قال) الله (تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا مقام) يارب (شخت) الذى هو اصل الكلام (وفيه) اى فى قوله تعالى هذا (انتقالات لطيفة) حيث انتقل اولا من شخت الدال على ضعف البدن وشيب الرأس اجمالا الى هذا التفصيل لمزيد التقرير وثانيا من هذه المرتبة الى ثالثة ابلغ منها وهى الكناية فى وهنت عظام بدنى لماستعرف ان الكناية ابلغ من التصريح وثالثا من هذه المرتبة الى رابعة ابلغ فى التقرير وهى بناء الكناية على المبتدأ اى قولك انا وهنت عظام بدنى ورابعا من هذه المرتبة الى خامسة ابلغ وهى ادخال ان على المبتدأ اعنى قولك انى وهنت عظام بدنى وخامسا الى مرتبة سادسة وهى سلوك طريق الاجمال ثم التفصيل اعنى انى وهنت العظام من بدنى وسادسا الى مرتبة سابعة وهى ترك توسيط البدن لادعاء اختصاصها بالبدن بحيث لا يحتاج الى التصريح بالبدن وسابعا الى مرتبة ثامنة وهى ترك جمع العظم الى الافراد لشمول الوهن العظام فرداً فرداً فحصل ما فى الآية من النظم الحسن الشريف وكلام

المبدع البديع اللطيف وكذا الكلام فى شاب رأسى حيث انتقل منه اولا الى الاستعارة وهى ابلغ من الحقيقة كاستعرفه وثانيا الى ابلغ منه وهى اشتعل الرأس شيبا لوجوه * احدها اسناد الاشتعال الى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس بخلاف اشتعل شيب رأسى * وثانيها الاجمال والتفصيل فى طريق التميز * وثالثها تنكير شيبا لافادة المبالغة وثالثا الى اشتعل الرأس منى شيبا على نحو وهن العظم منى ورابعا الى ترك لفظ منى لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم منى لزيادة التقرير اعنى ايهام العدول الى دلالة العقل ثم ان ههنا لطيفة غريبة وفائدة عجيبة اشار اليها المص بقوله (وفى اختصار رب) لان اصله يا ربى وحذف منها كلمتان حرف النداء وياء المتكلم (وهو) اى رب (كالاساس للكلام ومن حقه) اى من حق الاساس (ان يقدر ماينوى من البناء عليه تحسين له) اى للكلام فقوله تحسين مبتدأ خبره وفى اختصاره وتفصيله ان الحاذق كالايرى الاساس الابقدر البناء كذلك البليغ يصنع على ذلك القياس فتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار مايورد فايراد الكلام على هذا المنوال تحسين له ولما استشعر المص ههنا سؤالا بأن اعتبار الاطناب فى الآية ينافى اعتبار الاختصار فيها اشار الى جوابه بقوله (والايجاز) كما يعتبر بالنسبة الى متعارف الاوساط وهورب شخت كذلك (قد يعتبر بما هو خليق) اى جدير (بمقام الاطناب) وذلك بحسب مقتضى المقام وبينهما فرق كثير اذ الاطناب بحسب المتعارف قد يكون ايجازا بحسب المقام لاقتضائه تطويلا مفرطا كذلك قد يكون الايجاز بحسب المتعارف تطويلا بحسب المقام لاقتضاء المقام تقصيرا مفرطا (وهذا) اى الاطناب بحسب المقام فى الآية (شان القول فى انقراض الشباب) وأى مقام ادعى للاطناب من التحزن على انقراض الشباب لما قيل * وقد تعوضت عن كل بمشبهه * فاوجدت لايام الصبى عوضا (و) من التحزن على (المام المشيب المر) الطلوع لما قيل * تعيب الغانيات على شيبى * ومن لى ان امتع بالمعيب * ومن التحزن على المام المشيب (الامر المغيب) لان مغيبه الموت ولاامر واكده عند النفوس منه لما قيل * وكيف يلذ العيش من كان موقنا * بأن المنايا بغتة ستعاجله * اعلم ان لكل من الايجاز والاطناب عدة اقسام لم يذكر فى الكتاب تبعا للسكاكى فى كتاب المفتاح لكنا اقتفينا اثر صاحب الايضاح نفعا للطلاب ومن الله التوفيق للصواب فاعلم اولا ان للمساواة قسما واحدا فقط ومثاله ولايحيق المكر السئ الابأهله ثم الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ماليس بحذف وهو الذى ذكره السكاكى واقتصر عليه كما سبق وايجاز الحذف وهو مايكون بحذف والمحذوف اماجزء جملة اوجملة اواكثر منها والاول اما مضاف نحو واسال القرية اى اهلها اوموصوف نحو * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى * اى رجل جلا ٧ اوصفة

قوله ومن لى اى ومن يكفل لى يعنى ان المشيب مع كونه مرا معيبا اعنى ان يبقى لى زمنا وامتع به ولايغيب عنى لان مغيبه الموت وهو امر من طلوعه ✻

٧ اى رجل جلا الامور وكشفها والثنايا جمع ثنية وهى العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا قصد معالى الامور ووضع العمامة عن الرأس ليعلم بصورته لانهم كانوا يلتثمون وزوال لثامهم بوضع العمامة من الرأس واما وضعها على الرأس لتأهب الحرب ✻

نحو يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة بدليل فأردت ان اعيبها اوشرط نحوليت لى مالا انفقه اى ان يكن لى مال انفقه اوجواب شرط وهو اما لمجرد الاختصار كقوله تعالى ولوان قرآناً سيرت به الجبال اوقطعت به الارض اوكلم به الموتى اى لكان هذا القرآن واما للدلالة على انه شئ لايحيط به الوصف اوليذهب نفس السامع مع كل مذهب ممكن مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومن هذا القبيل حذف الصلة من قولهم بعد اللتيا والتى اى بلغت الصلة فى الفضاعة مبلغا يبهت الواصف معه حتى لايحير ببنت شفة اى لايتكلم بكلمة اوالمحذوف المسند اليه اوالمسند اوالمفعول اوالفعل وقدمرت فى مواضعها اوالحال نحو البر الكر بستين اى منه اوالمستثنى نحو ليس الا اوالمضاف اليه نحو ٦ بين ذراعى وجبهة الاسد ❋ اى بين ذراعى الاسد ونحو يارب وياغلام أوجواب القسم نحو والفجر وليال عشر اى لاعذبن اوجواب لما نحو ولما اسلما وتله للجبين اوالمعطوف مع حرف العطف نحو لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ❋ والثانى اعنى مايكون المحذوف جملة اما مسبب ذكر سببه نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل مافعل اوبالعكس نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم اى فامتثلتم فتاب عليكم اوغير المسبب والسبب كالمبتدأ والخبر كقوله فنعم الماهدون اى نعم الماهدون هم نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ❋ والثالث اعنى مايكون المحذوف اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يايوسف ونظائره كثيرة فى القرآن ❋ واعلم ان الحذف على نوعين احدهما ان لايقام شئ مقام المحذوف كمامر من الامثلة والثانى ان يقام مقامه مايدل عليه نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلاتحزن واصبر فانه قد كذبت رسل من قبلك ثم الحذف اما ان يدل عليه العقل وظاهر الغرض على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها أويدل العقل عليهما نحو وجاء ربك اى امره اوعذابه اويدل العقل على الحذف والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه دل العقل على ان الانسان لايلام الاعلى كسبه وعلى تقدير فى حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا اوفى مراودته لقوله تراودفتيها اوفى شانه حتى يشملهما الاان العادة عينت الثانى لان الحب المفرط لايلام عليه الانسان فى العادة لعدم دخوله تحت الارادة ❋ ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ماجعلت البسملة مبدأ له من القراءة والكتابة وغيرهما والاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست والرفاء الالتيام والاتفاق

٦ اوله يامن رأى عارضا اسربه ❋

وهـذا دعاء اهل الجاهلية وقدنهى عنه رسـول‌الله صلى‌الله عليه وسلم لما فيه من تخصيص البنين❀واما الاطناب فاما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين اوليتمكن فى النفس فضل تمكن اذ الوارد بعد التشوق تمكن فضل تمكن اولتكمل لذة العلم به اذ المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب نحو رب اشرح لى صدرى فان اوله مبهم وصدرى مفسر له وقديكون الايضاح بعد الابهام لغير الاغراض الثلاثة المذكورة كتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وقدمر ومنه التوشيع ٥ وهوان يؤتى فى عجز الكلام لمثنى يفسر باسمين ثانيهما معطوف على الآخر كقوله عليه السلام يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل وقديكون الاطناب بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقديكون بالتكرير لكن لنكتة حتى لايكون تطويلا كتأكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون معان فى ثم دلالة على ان الثانى ابلغ واشد وكزيادة التنبيه على ماينفى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى آمن ياقوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع والتكرير فى ياقوم وكزياده التوجع والتحسر كما فى قوله❀ اياقبر معن انت اول حفرة❀من الارض خطت للسماحة مضجعا❀ويا قبر معن كيف واريت جوده❀ وقدكان منه البر والبحر مترعا ❀وكتذكر ماقد بعد بسبب طول فى الكلام اما مجردا عن رابط كقوله❀لقد علم الحى اليمانون انى❀ اذا قلت اما بعد انى خطيبها❀او مع رابط كما فى قوله تعالى ولاتحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلاتحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلاتحسبنهم تكرير لبعده عن المفعول الثانى وقديكون الاطناب بالايغال فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر ❀وان صخرا لتأتم الهداة به❀كأنه علم فى رأسه نار❀ولا يخفى ما فى المصراع الاخير من المبالغة وكتحقيق التشبيه فى قول امرئ القيس❀ كأن عيون الوحش حول خبائنا ❀وارحلنا الجزع الذى لم يثقب❀فان قوله الذى لم يثقب تحقق تشبيه العيون بالجزع وكدفع توهم غير المقصود فى بيت السقط❀ فسقيا بكأس من فم مثل خاتم❀من الدر لم يهمم بتقبيله خال❀ اى لم يهمم بتقبيله ملك متكبر فضلا عن الغير ورفع بذلك مايتوهم من تشبيه فمه بالكأس انه يكرع فيه كل احد كما هو شان الكأس وقيل لايختص الايغال بالشعر ومثل قوله تعالى قال ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون وانما ختم بهم مهتدون مع تمام الكلام

٥ التوشيع لف القطن المندوف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بمثنى مفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف ❀

(بدونه)

بدونه لزيادة الحث على الاتباع وقديكون الاطناب بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناه للتوكيد فاما ان يخرج مخرج المثل حيث توقف على ماقبله نحو قوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على معنى وهل نجازى ذلك الجزاء واما اذا عم الجزاء فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يخرج مخرج المثل ومثاله قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وغير واجب فى التذييل ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية بل قديكون لتأكيد كقول النابغة ❊ ولست بمستبق اخا لا تلمه ❊ على شعث اى الرجال المهذب ❊ وقديكون الاطناب بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا وهو دفع مايوهم خلاف المقصود بكلام آخر امافى وسطه كقول طرفة ❊ فسقى ديارك غير مفسدها ❊ صوب الربيع وديمة تهمى ❊ فدفع بقوله غير مفسدها نزول المطر المفسد للديار واما فى آخره كقوله تعالى اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فقوله اعزة على الكافرين دفع ان يكون ذلهم لضعفهم وقديكون الاطناب بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه اى مع حب الطعام والاحتياج اليه ولوجعل ضمير حبه لله لم يكن مما نحن فيه وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لايكون الا بالليل للدلالة على تقليل مدته وانه اسرى فى بعض الليل بتنكير ليلا ❊ وقديكون الاطناب بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون والدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى ❊ ان الثمانين قد بلغتها ❊ قد احوجت سمعى الى ترجمان ❊ والتنبيه فى قوله ❊ واعلم فعلم المرء ينفعه ❊ ان سوف يأتى كل ماقدرا ❊ والمطابقه والاستعطاف فى قول ابى الطيب ❊ وخفوق قلب لو رأيت لهيبة ❊ ياجنتى لرأيت فيه جهنما ❊ فقوله ياجنتى لمطابقة جهنم وللاستعطاف وبيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر ❊ فلا هجرة يبدو وفى اليأس راحة ❊ ولا وصلة يصفو لنا فنكارمه ❊ وطلب الهجر لما كان امرا غريبا بين سببه بأن فى اليأس راحة ❊ ومثال الاعتراض باكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان هذه اربع جمل اثنان منها معترضتان وقد يجوزون وقوع الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود وكذا يجوزون وقوعه فى آخر الكلام فيشمل التذييل ❊ وبعض صور التكميل فان التكميل قديكون بجملة وقديكون بغيرها والجملة قديكون ذات اعراب وقد لا يكون والقسم الاخير عين الاعتراض المذكور وجوز بعدهم كون غير جملة وهم القائلون بكون الاعتراض لدفع الايهام فيشمل صور التتميم وبعض صور التكميل الواقعين فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ❊ واعلم انه قديوصف الكلام بالايجاز والاطناب

باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساوله في اصل المعنى كقول ابى تمام ❁ يصد عن الدنيا اذا عن سودد ❁ ولو برزت في زى عذراء ناهد ❁ وقول الآخر ❁ ولست بنظار الى جانب الغنى ❁ اذا كانت العلياء في جانب الفقر ❁ ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى ❁ وننكر ان شئنا على الناس قولهم ❁ ولا ينكرون القول حين نقول ❁ ولعمرى لقد بعثنى الحدب على الطلاب الى هذا الحدمن الاطناب والمأمول من اجلة الاصحاب ترك اللوم والعتاب والله الموفق للصواب ﴿النوع الثالث﴾ من الفن الرابع من القانون الاول (في جعل احدى الجملتين حالا) ولما كانت الجملة تكون تارة مع الواو واخرى بدونه كان في حكم الفصل والوصل والواو الحالية هى العاطفة في الاصل لانها للربط والجمع واراد بالحال لفظا غير تابع ولا عمدة دال على هيئته وعلى صاحبها متضمنا ما يتضمنه الدال معنى (في الحال مؤكدة) لمانصبها من فعل اوشبهه كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا ومؤكدة لجملة جزآها معرفتان جامد ان جودا محضا في بيان تعين اوفخر اوتعظيم اوتصاغر اوتحقير اووعيد كقوله ❁ انا ابن دارة معروفا بها نسبى ❁ كأنه قال لاشك في وقولك انا ابن فلان شجاعا اوكريما وهو فلان جليلا مهيبا وانا ابن عبدك فقيرا الى عفوك وهو فلان مقهورا وهو فلان متمكنا منك فاتق غضبه (بلا واو) سواء كانت مفردة اوجملة اسمية نحو هو الحق لاريب فيه اوفعلية نحو جاءنى زيد يسرع (للاتحاد) وكمال الاتصال بين المؤكد والمؤكد فلا موضع للواو (و) الحال (منتقلة) دالة على الحدوث والتجدد (فالمفردة) المنتقلة (صفة) لصاحبها في المعنى وبمنزلة الخبر من المبتدأ والفرق ان الحال بتبعية الغير دون الصفة والخبرفان الركوب في قولك جاء زيد راكبا محكوم به بتبعية المجئ بخلاف زيد الراكب وزيد راكب (فلاواو) كما لاواو بين نظيريها ولان الاعراب من شانه حكاية التعلق المعنوى فيستغنى عن رابط آخر (والجملة) الحالية (اصلها التجدد) والحدوث (حال النسبة) اى نسبة عاملها الى صاحبها بأن يتقارنا في الوجود تحقيقا نحو جاء زيد يركب اوتقديرا كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم فانها حال ماضية مقدرة حضورها وذلك كاف في صحة الحالية كما في قولك زيد اليوم في يده صقر صائدا به غدا (فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى) لا لفظا لدلالته على التجدد حال النسبة (فلاواو) فيه لعدم الحاجة اليه كالاحاجة اليه في الحال المفردة بسبب دلالة الاعراب على الارتباط المعنوى واعلم ان المضارع المثبت اذا صدر بقد يدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله (والا) اى وان لم تكن الجملة الحالية مضارعا مثبتا بأن يكون مضارعا منفيا اوماضيا مثبتا اومنفيا اوجملة اسمية اوظرفية (آتى بها) اى بالواو

(للربط) بين الجملة الحالية وصاحبها (وذلك) الاتيان بالواو (بحسب قوة البعد) اى بعد تعلق الحال بصاحبها (وابعدها) اى ابعد هذه الجمل (الاسمية) لعدم دلالتها على التجدد الدال على التعلق المعنوى فيختلف وجوبا وجواز اورجحانا بحسب قوة البعد والمقارنة (فالتزمت) الواو (فيها) اى فى الاسمية (الانادرا نحو كلمته فوه الى فى) لانه فى قوة مشافها (ورجع عوده على بدئه) اى رجوعه الى ماابتدأه على ان البداء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع فى الطريق الذى جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر اومنصوب على الحالية بمعنى عائدا اوعلى انه مفعول به بأن يحمل رجع على المتعدى والكل ضعيف ❁ قيل ان الجملة الاسمية الخالية عن الواو والضمير يجوز وقوعها حالا عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وقال سيبويه يكتفى بنية الضمير عن الواو اذا كان معلوما نحو اشتريت البر قفيز بدرهم وقال ابن مالك يكتفى بالواو عن الضمير كقوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصبة وكقوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين ويجوز العكس كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو (ثم) بعد الجملة الاسمية (الماضى) المثبت فى البعد وانما يكون اقل فى البعد (للتجدد) بخلاف الاسمية فانها للثبات (و) ذلك للتجدد (فى غير حال النسبة) واراد بالنسبة نسبة عاملها الى صاحبها وبحالها زمان حصول مضمون عامله واعتبار المضى والحال والمستقبل بالقياس الى هذا الزمان لا بالقياس الى زمان التكلم والالم يصح قولنا جاء زيد قد ركب فى النسبة الماضية لعدم استمرار الركوب الى هذه السنة فحينئذ لا يدل الماضى على التجدد فى حال اعتبار النسبة بخلاف المضارع المثبت (فالتزم فيها) اى فى صيغة الماضى (قد تحقيقا) كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر (او) قد (تقديرا) كقوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم (ليقربه) اى ليقرب قد الماضى (من الحال) اى من حال اعتبار نسبة عاملها الى صاحبها كما عرفت والماضى وان صلح لكل جزء من اجزاء الزمان الماضى لكن قد يجعل مقترنا بالجزء القريب من الحال قال ابن مالك اكتفى بالضمير فى الماضى اذا كان بعد الا نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن او قبل أو كقوله ❁ كن للخليل نصيرا جارا وعدلا ❁ (فينزل المقاربة) بالباء المستفاد من قد (منزلة المقارنة) بالنون التى بين الحال وعاملها (اويجعل مقارنة الفعل) الماضى الواقع حالا (هيئة للفعل) العامل فى صاحبها لان الحال بين الهيئة الحاصلة من قيام الفعل بمعمولها فلذلك قد يجعلونها تارة هيئة للفعل واخرى لمعموله (فيستحب) اى يترجح ترك (الواو) على اثباته فى الماضى لدلالته على التجدد مع ما يقوم مقام المقارنة (ثم) بعد الماضى المثبت (المنفى) منه ومن المضارع (لان النفى) اى نفى الماضى (مستمر غالبا) لانه يدل على انتفاء متقدم والاصل فى النفى الاستمرار بخلاف اثبات

الماضى فانه لا يفيد الاستغراق الا يرى ان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم دون سياق الاثبات (وليس) النفى (هيئة للفعل) والحال ان الحال هيئة (الا بالعرض) وذلك اذا لم يكن بين الهيئتين واسطة نحو رأيت زيدا لا ساكنا اى متحركا واما اذا كان بينهما واسطة فلا يدل النفى على هيئة اصلا لجواز الواسطة (فيجوز) ترك الواو فى المنفى من الماضى والمضارع باعتبار دلالتهما على المقارنة واثبات الواو ايضا باعتبار عدم دلالتهما على الهيئة فالامران جائزان بلا رجحان عند المص ورجح السكاكى ترك الواو فيهما لان اعتبار صفة دالة على التجدد اقوى من كونها مثبتة غير مصدرة بحرف نفى (وكذا) يجوز ترك الواو واثباته (فى الظرف) الواقع حالا اذا كان بعده اسم ظاهر مرفوع وكان ذو الحال معرفة نحو جاء زيد على كتفه سيف واما اذا لم يكن بعده ذلك الاسم فيجب ترك الواو نحو جاء زيد على فرس لانه بمعنى المفرد حينئذ (لجواز التقديرين) تقدير الماضى وتقدير اسم الفاعل فعلى الاول يجوز الواو وعلى الثانى تركه وانما لم يقدر المضارع لامتناع مجيئه ههنا (ويجب) الواو فى الجملة الحالية (فى النكرة) اى اذا كان صاحبها نكرة سواء كانت الجملة اسمية اوفعلية اوظرفية (تمييزا للحال عن الصفة) اذ لا يتوسط الواو بين الصفة والموصوف (نحو جاء رجل ويسعى) وجاء رجل وعلى كتفه سيف وابوه فى الدار وهذا الذى بعث النحاة الى تقديم الحال على ذى الحال النكرة لوقوع الالتباس اذا اخرت فيندفع بالتقديم كما يندفع بالواو وههنا فائدة لطيفة افادها بعض الافاضل ٤ وهى ان الجملة اذا وقعت حالا فحكمها فى دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة الشرعية فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز اما مع التساوى كما فى الاباحة واما مع رجحان احد طرفيه اما الدخول فبمنزلة الندب ٧ واما عدمه فبمنزلة الكراهة كما ظهر لك من الاحكام السالفة ٩ والحمد لمفيض الخير والجود والصلاة على مركز دائرة الوجود وعلى آله وصحبه الى اليوم الموعود ﴿القانون الثانى﴾ من الفصل الاول فى علم المعانى ﴿فى الطلب﴾ وقد عرفت ان حقيقته معلومة فلا حاجة الى التعريف (وهو) اى (لمتصور) اى لمطلوب متصور بوجه من الوجوه لامتناع طلب غير المعلوم وكذا يستدعى مطلوبا حاصلا فى الذهن او فى الخارج لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب (غير حاصل) ذلك المطلوب (حينئذ) اى حين الطلب لامتناع تحصيل الحاصل فهذه امور ثلاثة لا بد من التحفظ عليها لا سيما الثالث لما سيفرع عليه فى مواضع ٦ شتى ولما فرغ من بيان ما يلزم الطلب شرع فى ذكر انواعه بقوله (فاما ان لا يستدعى) الطلب (الامكان) اى امكان حصول المتصور سواء كان ممتنعا بحسب الذات او بحسب امر آخر او ممكنا فان قوله لا يستدعى الامكان اعم من استدعاء عدم الامكان فان الاول يتناول الممكن والممتنع والثانى لا يتناول الممتنع (وهو التمنى)

(المستعمل)

٤ وهو السيد السند قدس سره

٧ اى الوجوب والندب الذى يسمى سنة الهدى والاباحة والحرمة والكراهة

٩ واعلم ان ما يجب فيه الواو هو الجملة الاسمية والواقعة حالا عن النكرة والذى يستحب فيه هو الماضى المثبت والذى يمتنع هو المضارع والذى يكره فيه هو المنفى والذى يستوى الترك والاتيان هو الظرف والله اعلم

٦ منها قوله وامتنع غير الحاصل توجه الى غير الحاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره فى توليد النتائج ومنها ما قيل ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما سيجيء

قوله الا من البيت وانما تركه المصنف لتمام المثال بدونه كما ترك ما بعد يعود ✱ ٧ وانما قلنا عادة اذ الكلام فى امكانه عقلا بل قد يقع بطريق خرق العادة كما نقل عن بعض من الثقاة ﴿ ١٦٧ ﴾ ان الخضر عليه السلام يكون شابا فى رأس كل مائة وعشرين سنة ✱

المستعمل فى ممكن لا يتوقع ولا يطمع فى وقوعه (تقول) الا (ليت الشباب يعود) يوما ❊ فاخبره بما فعل المشيب ❊ ولا يخفى ان عود الشباب ممتنع عادة ٧ واما اذا كان الوقوع متوقعا اومطموعا فيه فيستعمل فيه عسى اولعل الدالتين على الترجى وان استعمل فيه ليت كان مجازا (او) ان (يستدعيه) الطلب (وهو) اى الطلب المستدعى للامكان (اما) ان يستدعيه (للحصول) اى لحصول معنى (فى الخارج) اى خارج ذهن الطالب (فلاثبات) اى لحصول اثبات متصور فى الخارج (امر ونداء) حيث تطلب بالاول وقوع فعل فى الخارج وبالثانى حصول اقبال المنادى عليك فيه وعند بعضهم كل من التمنى والامر ليس نفس الطلب بل ارادة ينبه على الطلب وكذا النداء لفظ يهتف به ويلزمه طلب الاقبال وهم جعلوا هذه من اقسام التنبيه لكن المصنف اقتدى السكاكى (أولنفى) اى لحصول انتفاء متصور فى الخارج (نهى) نحو لا تضرب حيث تطلب انتفاء الضرب فى الخارج (او) للحصول (فى الذهن) سواء كان حصول اثبات اوحصول نفى (فاستفهام) ٤ واعلم ان الحصول هو الوجود فاما ان يكون وجودا للشئ فى الخارج وجودا اصيلا اووجودا له فى الذهن وجودا ظليا ثم ان ذلك الشئ امانفى اواثبات اذ لا واسطة بينهما اتفاقا ومن جعل بين الوجود والعدم واسطة لم يجعل العدم سلب الوجود بل معدولا ولا يخفى ان بين الثبوتين يمكن الواسطة لكن الحق ان العدم سلب الوجود لا شئ يصدق عليه سلب الوجود حتى يكون معدولا فلا واسطة بينهما اصلا والنظر فيه خارج عن الفن فاذا تقرر ان لا واسطة بين النفى والاثبات حصل اربعة اقسام طلب وجود شئ فى الخارج اوانتفائه فيه وطلب وجود شئ فى الذهن اوانتفائه فيه والاول هو الامر والنداء والثانى هو النهى والاخير ان الاستفهام ٣ وتفصيله ان طلب وجود شئ فى الخارج امر ظاهر غنى عن البيان وانما الاشتباه فى طلب انتفاء شئ فى الخارج ولا يخفى ان الطلب ارادة لحصول شئ فى الخارج ومن المعلوم امتناع وجود الانتفاء فى الخارج وحقق الكلام بعضهم بأن المراد طلب حصول انتفاء الوصف للغير بأن يتصف ذلك الغير بالانتفاء فى الخارج بناء على ماتقرر عنده من جواز اتصاف الموجودات الخارجية بالامور العدمية فيه لكنك قد عرفت فيما سبق تزييف هذا المقال وتحققت هناك ماهو حقيقة الحال فالحق ان يقال ان المراد اما طلب وجود ضده ان لم يوجد بينهما واسطة اوطلب انتفاء حصوله فان قولك لا تتحرك معناه طلب السكون وقولك لا تقم معناه طلب عدم فعل القيام وحاصله كون الموضوع على وجه فى الخارج يصح للعقل الحكم بالانتفاء لا انه يتصف بالانتفاء كما توهم ثم ان الحصول فى الذهن سواء كان حصول ثبوت اوحصول نفى هو الاستفهام (وهو) اى الاستفهام على قسمين (اما) استفهام (للتصور) بأن تطلب حصول صورة

٤ فظهر من هذا ان اقسام الطلب خمسة التمنى والامر والنهى والنداء والاستفهام لان المطلوب ان كان ممتنعا فهو الاول وان كان ممكنا فاما ان يكون طلب فعل او اقبال والاول الامر والثانى النداء اوطلب فهم وهو الاستفهام وانما لم يذكر الترجى لان الترجى ليس بطلب لان الرجاء غير الطلب ولم يذكر القسم ايضا لانه اما لتأكيد الطلب كما فى قسم الاستعطاف نحو بحياتك اخبرنى اولتأكيد الخبر نحو والله لافعلن ولا شئ منهما بطلب وايضا لم يذكر ههنا الفاظ العقود نحو بعت واشتريت وافعال المدح والذم وفعلى التعجب لانها منقولات من الاخبار الى الانشاء ولهذا لا دلالة لها على الزمان بحسب اللفظ وانما الزمان الحالى من مقتضى وجودها ✱

٣ قال بعض من تلامذة المصنف قال الاستاذ جعل السكاكى التمنى والنداء من الطلب والقوم جعلوهما من اقسام التنبيه لما ان الطلب والارادة عند المعتزلة غير متغايرين وعند غيرهم متغايران فعند السكاكى التمنى غير الارادة وفيه تنبيه على الطلب لانه مدلوله وذاتيه وكذا النداء قال فى الكشاف ويلزم منه طلب الاقبال والفعل وهو ادعو وانادى من لو ازمه ✱

شئ فى ذهنك من غير حكم عليه اصلا (او) استفهام (للتصديق) بأن تطلب حصول الحكم بشئ على شئ فى ذهنك اما ايجابا اوسلبا فأقسام المطلوب ستة حاصلة من تقسيم الحاصل فى الذهن الى التصور والتصديق وان كان القياس ان تكون ثمانية حاصلة من تقسيم كل من الحاصل فى الذهن والخارج اليهما لكن عدم امكان وجود التصديق مطلقا فى الخارج اسقط منها اثنين وذلك لان التصديق فرع وقوع النسبة فحيث لانسبة فى الخارج لاتصديق فيه نعم يوجد منشأ النسبة فيه لكن اين هذا من ذاك فظهر من هذا ان مراده بقوله وهو لمتصور هو المدرك مطلقا الشامل للتصور والتصديق وهذا استعمال شايع فلا يتجه ان المتصور اولا لايشمل الاقسام كلها وان مراده بالتصور والتصديق المتصور والمتصدق به اى مامن شانه ان يتعلق التصديق به فلا يتجه ان التصور لا يوجد فى الخارج بل فى الذهن ولا ان حصول انتفاء التصور اوالتصديق فى الذهن لايكون مطلوبا اصلا والتفصيل فيه ان المدرك التصورى قد يطلب حصول ثبوته فى الذهن وفى الخارج اما الثانى فظاهر واما الاول ففى طلب الامور الثبوتية وقد يطلب حصول انتفائه فى الذهن وفى الخارج اما الاول ففى تصور الامور العدمية واما الثانى فقد مر تحقيقه وان المدرك التصديقى فقد يطلب حصول ثبوته فى الذهن كما فى طلب التصديق بثبوت شئ لشئ وقد يطلب حصول انتفائه فى الذهن كما فى طلب التصديق انتفاء شئ عن شئ واما حصول التصديق فى الخارج فقد عرفت حاله ﴿تنبيه﴾ فى الفرق بين الاستفهام وسائر الاقسام (الاستفهام ليحصل) فى الذهن نقش الامر الخارج عن الذهن وصورته المطابقة له ومعنى المطابقة ان يكون مافى الذهن من الامر الكلى هو بعينه مافى الخارج من الامر الجزئى بحيث لو تشخص تشخصه لصار ذلك الجزئى بعينه ولو تجرد ذلك الجزئى عن تشخصه لبقى ذلك الكلى بعينه والبواقى من التمنى والامر والنهى والنداء ليحصل (فى الخارج مانقشه فى الذهن) بأن يفعل فى الخارج على صورته ومثاله فالصورة العقلية فى الاستفهام تابعة للامر الخارجى متأخرة عنه ويسميه ارباب المعقول علما انفعاليا وفى البواقى متبوعة متقدمة ويسميه اهل الحكمة علما فعليا واعلم ان الفرق المذكور واضح اذا كان متعلقهما موجودين فى الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء اواضرب لمن لايضرب ففى كون مافى الخارج متبوعا او تابعا نوع خفاء ويمكن ان يقال المراد كون نقشه تابعا لذلك الامر فى الاول وبالعكس فى الثانى واما تقييد كون ذلك الامر فى الخارج فانما هو بناء على العرف الذى هو مدار وضع الالفاظ واما فيما ذكر من الامور فيجعل الوجود فى نفس الامر بمنزلة الوجود فى الخارج وكذا المعتبر فى الامر كون الذى يمكن ان يوجد فى الخارج مطلوبا وان لم يوجد اصلا الايرى الى صحة قولك امرت فلانا فلم يمتثل فان قلت ماذا تقول فى نحو لاعلم ولنعلم قلت لاطلب هناك حقيقة بل عبارة الطلب لتدل على ان العلم مما لابد للمتكلم منه وانه ينبغى ان يجد فى تحصيله

كأنه امر به وطلب منه فان قلت نحو علمني وفهمني امر لفظا واستفهام معنى فمن ايهما يعد وكذا اعلم وافهم امر وليس لطلب وجود فى الخارج قلت طلب العلم والفهم اذا تحقق مضمونه يتوقف على فعل للمخاطب وهو القاء العلم الى ذلك المتكلم باختياره وهو غير الفهم والعلم وغير طلبهما فيمكن طلب حصولهما فى الخارج بصيغة الامر واما اعلم وافهم فيصدق عليهما انه طلب فى خارج ذهن المتكلم وذهن المخاطب خارج بالنسبة الى المتكلم اويقال ان اعلم وافهم طلب لمباشرة اسبابهما ومباشرتهما فعل موجود فى الخارج واجيب بأن المطلوب فى الاستفهام ان يوجد الشئ فى ذهنك وجوداً غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشئ فى ذهن المخاطب وجوداً اصيلا ورد هذا الجواب ٧ بأنه بعيد عن الصواب من حيث ان اوصاف النفس كالبخل والكرم مثلا اذا وجد فيها وجودا عينيا يكون النفس متصفا بعينها لا بظلها واذا وجد فيها وجودا ظليا يكون متصفا بظلها لا بعينها ولا يلزم من ذلك ان يكون شئ من مراتب الظل موجوداً وجوداً اصيلا واما الفرق بين ذهن المتكلم والمخاطب فلا يجدى نفعا لان العلم بشئ اما ان يكون وجودا اصيلا لذلك الشئ اولا يكون وعلى التقديرين لا فرق بين علم المتكلم والمخاطب هذا حاصل كلامه وانت خبير بأن الاستفهام طلب الفهم وهو طلب نقش شئ فى ذهن المتكلم وجودا ظليا وهذا مما لا نزاع فيه وانما النزاع فى نحو اعلم وافهم ولا يخفى انهما اذا تعلقا بشئ كقولك اعلم هذه المسئلة اوافهمها فلا يخفى ان المراد طلب وجودها الظلى فى نفس المخاطب فحينئذ يقطع النزاع بما مر من الجوابين واما اذا قطعا عن التعلق وقصد فيهما الى نفس الفعل كما فى قولك اعلم وافهم فحينئذ يكون المراد طلب ايجاد العلم والفهم فى نفس المخاطب وجودا اصيلا بمنزلة قولك حصل صفة العلم والفهم فى نفسك وكلام المجيب على هذا الاحتمال فليس فى كلامه اشكال فضلا عن البعد عن الصواب (ثم هذه) الاقسام الخمسة (قد تزال عن مواضعها) ويستعمل فيما يتفرع عليها من المعانى اما بالمجاز او بالكناية (لمانع) يمنع عن اجرائها على اصلها (بحسب المقام) فيتولد منها ما يناسب ذلك المقام وانما بينها المصنف بطريق الاجمال واما التفصيل فموكول الى علم البيان لكن يبحث فى علم المعانى من حيث ان تلك الالفاظ اجريت بحسب المقام على خلاف مقتضى الظاهر من المعانى المتولدة عنها بحسب المقام وعلم البيان يبحث عنها من حيث وضوح دلالتها على المعانى المتولدة مع قطع النظر عن مقتضى الحال وان كان رعاية الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ويسمى المتولدات من حيث استعمال اللفظ فى اصل المعنى وفهمها من جانب اللفظ بحسب المقام خواص التراكيب ومن حيث استعمال اللفظ فيها المجازات او الكنايات وعند تغاير جهة الدلالة لا يلزم كون المطلع على الخواص مساق العلمين كما توهم وكأنا اسلفنا ما هو الصواب فى صدر الكتاب

المجيب سعد الدين التفتازانى ✤

٧ المراد السيد السند قدس سره ✤

سيد السند قدس سره ✤

(فتقول) لصاحبك الذى حزنك حزنه (ليتك تحدثنى) بصيغة التمنى استبطاء لحديثه معه اواستعظاما لقدره بأنه لايحدث بامثاله وكل ذلك اظهار للشكوى من قلة اهتمام صاحبه بمباثته لكن لماكان حقيقة التمنى ممتنعا فى هذا المقام لامكان كلامه بل مطموعا فيه ولدليت فى هذا المقام (سؤالا) ٣ كأنك قلت حدثنى اوهلا تحدثنى (و) تقول (هل لنا من شفعاء حيث يمتنع التصديق) بوجود الشفيع بأن لايكون ثمة شفيع اصلا اوكان ولم يعلم وجود شفاعته فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته بل يولد (تمنيا) على عكس الاول وفائدة ابرازه فى صورة الاستفهام اخراج المتمنى فى معرض الممكن حصوله اعتناء بشانه (وكذا) تقول فى غير الابواب الخمسة الجارية فيها التوليد (لو تأتينى فتحدثنى) بالنصب على قصد التمنى (فان لويقدر غير الواقع) فى الماضى واقعا وتقدير غير الواقع (واقعا) ممتنع فيولد معنى التمنى ويستعمل مجازا اذ التمنى طلب مايستبعد وقوعه فبينهما مناسبة واما اذا كان المضارع مرفوعا فيكون استينافا اومعطوفا على تأتينى وجواب لو محذوف (وكذا لعل) يستعمل فى التمنى (لبعد المرجو) من الحصول مع انه اصله الاستعمال فيما هو قريب الحصول نحو قولك لعلى سأحج فأزورك بالنصب كما ينصب بعد التمنى حملا له عليه بناء على ان الحج بعيد الوقوع لحصوله بعد مقاساة الشدائد (و) تقول لمن تراه لاينزل (الاتنزل) فتصيب خيرا فانه لما امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بعدم نزوله لكونه حاصلا فينبغى ان يفسر ذلك ويقال (اى الاتحب) فان المحبة غير حاصلة ومناسبة للمقام فيولد الاستفهام فى هذا المقام (عرضا) ٤ لانك تعرض له محبة النزول (و) تقول لمن يشتم اباه (اتشتم اباك) ويمتنع الاستفهام لكون شتمه اباه معلوما له فيحمل على معنى آخر فلذلك فسره بقوله (اى اتستحسن) شتمه ويمكن ان لايعلم الاستحسان بناء على بعد استحسان شتم الاب من المسلم مع ملابسة الشتم بناء على كون الظاهر من احوال الفاعل بالاختيار استحسانا فعله فيولد الاستفهام بحسب هذا المقام (استهجانا وزجرا) فكأنه قال استهجن شتمك وازجرك فيكون خبرا ٦ (و) تقول (لمن يهجو اباه اتهجو نفسك) فيمتنع اجراؤه على الاستفهام لعدم احتمال ذلك الهجو التوجه الى غير نفسه فيولد بحسب المقام (تقريعا وتوبيخا) بأن يقال لاينبغى هجو الاب كما لاينبغى هجو الانسان نفسه (و) تقول لمن يسئ الادب (الم اؤدب فلانا باذائك) ٧ اى حال حضورك فيمتنع الاستفهام عن عدم التأديب فيولد بحسب المقام (وعيدا) بمعنى انى ادبت فلانا عندك وانت مشترك معه فى استحقاق التأديب وليس قدرتى عليك ادون من قدرتى عليه فيفيد هذا الكلام الوعيد للمخاطب من غير حاجة الى اعتبار مجاز آخر

(فلاحاجة)

---

٣ قوله سؤالا منصوب بفعل مضمر اى فيولد المقام سؤالا وكذا الحال فى المنصوبات الآتية ﴾

٤ العرض من قولك عرضت له الشئ اى اظهرته له ويسمى ذلك عرضا لاظهارك محبة المسؤل عنه ﴾

٦ وفى قوله فيكون خبرا اشارة الى ان المتولد ههنا هو معنى الخبر فلا يرد انه كما لايعلم الاستحسان لايعلم عدم الاستحسان فلا يخرج عن حقيقة الاستفهام اصلا فتدبر ﴾

٧ قال السكاكى امتنع ان تطلب العلم بتأديبك اقول هذا لكون الاستفهام فى الم اؤدب للتقرير فيؤول الى الاستفهام عن التأديب فلما امتنع هذا يولد الوعيد والزجر ومن غفل عن هذا قال المناسب ان يقول بعدم تأديبك ثم قال والامر فى ذلك هين لانه اذا استفهم عن احد طرفى النقيضين مثل اما قام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا اونفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به لكنك خبير بأنه اذا علم نسبة القيام واستفهم عن ثبوتها اونفيها لايتيسر ماذكره من التوجيه فالوجه الوجيه ماذكرناه فتدبر ﴾

فلاحاجة الى مايقال من ان الانسب بمساق الكلام ان يقال وتوجه الى نحو انسيت تأديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر لان حاصله كون الم اؤدب مجازا عن انسيت تأديبي ثم يتولد منه الوعيد والزجر (و) تقول لمن بعثه الى مهم وانت تراه عندك (اماذهبت بعد) فيمتنع ان يكون هذا استفهاما عن الذهاب اذهو يشاهده عنده فيفسر بأن يقال (اى اماتيسرلك) الذهاب فيولد (استبطاء) للذهاب (اوتحضيضا) عليه (و) تقول لمن يتكبر عندك وانت تعرفه حق المعرفة (امااعرفك) امتنعت معرفتك به عن الاستفهام ويتوجه الاستفهام الى مثل اتظننى لااعرفك بناء على انه لوظن عرفانه به لماتصلف بمحضره فيولد (انكارا) للمتكبر (وتعجبا) منه حيث يقدم على التكبر عند من يعرف حاله (اوتعجيبا) منه للسامعين (و) تقول لمن تعرف مجيئه (اجئتنى) امتنع علمك بحصوله عن الاستفهام وولد بمعونة القرينة (تقريرا) اى تقرير المجئ وانه فى موقعه وقد يستعمل لانكار المجئ ايضا وهذه الامثلة للاستفهام وانما اكثر منها لانه عمدة انواع الطلب ثم شرع فى امثلة غيره وقال (وكذا) تقول فى الامر (اتشتم مولاك لمن ادبته) على شتمه مولاه فيمتنع الامر على الشتم لان التأديب عليه يقتضى عدم رضائك به فيوجه الامر الى مايناسب المقام (اى اعرفك لازم الشتم) وليس المراد مجرد تذكره والعرفان به حقيقة فيولد (تهديدا) له على الشتم (و) تقول فى النهى (لاتمتثل امرى لمن لايمتثل) امرك فيمتنع طلب ترك الامتثال لكونه متروكا فيتوجه النهى الى امر غير حاصل مناسب للمقام (اى لاتبال به) ولاتكترث بامرى فيولد (تهديدا) للمأمور فان عدم المبالات مناسب لعدم الامتثال ٧ ولايلزم من ترك الامتثال ترك المبالاة حتى يلزم ان يكون ترك المبالاة ايضا حاصلا لان ترك الامتثال قد يكون لغير ترك المبالاة ايضا اوردعليه ان توجه لاتمتثل الى غير الحاصل اعنى لاتبال يقتضى اجراء النهى على ظاهره وقد سبق نظيرهذا الايراد والجواب ان المراد تأويل الاول بالثانى ليظهر لزوم التهديد لالان الاول مجاز عن الثانى كما توهم (وكذا) تقول فى النداء (يامظلوم لمقبل عليك) يتظلم فيمتنع توجه النداء الى طلب الاقبال لحصوله فيوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى فيولد (اغراء) من المتكلم على زيادة التظلم والشكوى ٩ واعلم ان السكاكى ذكرههنا كون الامر للتعجيز ولعل المصنف تركه لذكر متولداته فيماسيأتى الاانه لم يذكر التعجيز هناك ولوجاز الترك اعتمادا على ماسيأتى للزم عليه ترك كثير من متولدات الاستفهام ايضا لانه سيذكرها هناك بل الغرض ذكر شئ من متولدات كل قسم فترك مايتولد من الامر بالمرة غير مرضى قال بعض الفضلاء ٣ المحققين ان هذه المعانى المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعانى الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلايلتفت الى انكار

القائل السيد السند قدس سره

٧ وانما قدر معنى الاكتراث اى عدم المبالاة مبالغة فى التهديد لانه اقبح من عدم الامتثال

٩ واعلم ان المصنف ذكر من المتولدات للتمنى واحدا وهو السؤال وللاستفهام عشرة وهى التمنى والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب والتعجيب والتقرير الا انه ذكر الانكار مع الزجر ومع التوبيخ ومع التعجب والتعجيب وذكر الزجر مع الوعيد وجمع بين الاستبطاء والتحضيض وبين التعجب و التعجيب فان عد الانكار معنى مغايرا لهذه الامور كان المذكور من متولدات الاستفهام احد عشر واما من متولدات الامر ذكر واحدا اعنى التهديد و ذكر السكاكى اثنان التهديد والتعجيز وذكر من متولدات النهى التهديد ومن متولدات النداء الاغراء

٣ سعدالدين التفتازانى

من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يجاوز بها عنها والا لبطلت العلوم الظنية باسرها والحاصل انه اذا تعذر اجراء شئ من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازى الى قرائن أخر بحسب اختلاف الاحوال والمقامات ثم يوجب فعله الذى هو المصير الى ذلك المعنى المجازى فعلا له آخر كالانكار والتوبيخ على ماهو مذهبهم في التوليد فالمتولدات هي غايات المعانى المجازية ومستتبعاتها هذا نبذ مما ذكره وحاصله ان الفعل الداخل عليه اداة الاستفهام يجعل مجازا عن فعل آخر ليظهر المعنى المتولد ولا يلزم منه ان يكون المعنى المتولد معنى مجازيا بأن يستعمل اللفظ فيه بل يفهم من معناه الحقيقي على خفأ ومن معناه المجازى على الظهور وهذا هو الباعث في تصريح السكاكى بالمعنى المجازى في البعض دون بعض آخر اذ قد يكون لزوم المعنى المتولد للمعنى الحقيقي ظاهرا فلا يحتاج الى اعتبار المعنى المجازى فلا عبرة بما قيل انما سكت في البعض الآخر اما لخفائه اولانسياق الذهن اليه (ثم انواعه) اى انواع الطلب (خمسة الاول التمنى ولفظه) الموضوع له (ليت) وحده ولما وردت كلمات أخر في العرف مستعملة في التمنى تعرض لها ليبين انها بحسب التركيب فقال (واما لو وهل فلما مر) اى كونهما بمعنى التمنى بسبب التوليد لا بسبب الوضع كما مر (واما لولا ولوما وهلا والا فهى) اى فهذه الاربعة فى الاصل (لو وهل) لا كلمات مستقلة (اومع قلب الهاء) اى هاء هل (همزة) فى الاثم غيرت لو وهل (بزيادة ما) على لو (و) بزيادة (لا) على لو وهل وانما زيدتا اى ما ولا (لتعيين التمنى) فى لو وهل اى لئلا يبقى فى لو احتمال الشرطية وفى هل احتمال الاستفهامية وذلك لان لو فى اصله يحتمل الشرطية والتمنى وهل يحتمل الاستفهامية والتمنى واذا كانت هذه الكلمات فى الاصل للتمنى (ففى الماضى للتنديم) لان الماضى لا يتمنى اذ التمنى طلب ولا يطلب الحاصل فيحمل على جعل الشئ نادما اذ الندامة انما هى على الفائت والفائت ماض (وفى المستقبل للتحضيض) اذا كان ممكنا كقولك هلا تكرم زيدا فلما لم يكن معنى التمنى يحمل معنى الحث على الفعل الذى يقتضى عدم حصوله فيناسب الاستقبال (الثانى) من الانواع الخمسة للطلب (الاستفهام وكلماته) وهى الهمزة وام وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وانى ومتى وايان (تختص بالتصور) فى بعضها وهذه ما عدا الهمزة وهل من كلماته (او يختص (؛) طلب (التصديق) فى بعضها الآخر وهو هل (اولا) يختص بواحد منها فى البعض الثالث وهو الهمزة فالمطلوب (فى التصور تفصيل مجمل) كما اذا علم المتصور بوجه اجمالى ككونه شيئا او موجودا وامثالهما (او) تفصيل (مفصل) بعض التفصيل لا مطلقا كما اذا علم بخواصه وفصل حقيقته او بحقيقته وفصل اجناسه البعيدة

القائل سعد الدين التفتازانى ؒ

(والمطلوب)

(و) المطلوب (فى التصديق تفصيل مجمل) لاغيره (هو) اى ذلك المجمل (الحكم) اى
تعرف انتساب المسند الى المسند اليه لكن لاتعلم (انى هوام اثبات) فان كل شيئين فرضا
يعلم بالضرورة ان بينهما نسبة مامن الثبوت اوالانتفاء والمط هو حصول نسبة معينة
فى الذهن فانت عالم بالاجمال جاهل بالتفصيل (فن) النوع (المشترك) بين طلب التصور
وطلب التصديق (الهمزة نحو اقام زيد) فى طلب التصديق فى جملة فعلية (وازيد منطلق)
فى جملة اسمية وفى ايراد المثالين تنبيه على عدم اختصاص الهمزة بواحد من الجملتين
المذكورتين (وازيد قائم ام عمرو) فى طلب تصور المسند اليه فالقائم معلوم اجمالا لكنه
مجهول التعيين (واقائم زيد ام قاعد) فى طلب تصور المسند حيث يعلم اجمالا ان هناك شخصا
متصفا باحدهما لكنه يجهل التعيين والحق ان تصور المسند اوالمسند اليه حاصل اولا
فليس المط الا التصديق الا انهم ذكروا ان المط هو التصور توسعا لما ان اصل التصديق
ايضا حاصل وانما المجهول التعيين اى التصديق بالمسند اليه المعين ولما رجع تعيين التصديق
الى تعيين شئ من الطرفين جعلوا هذا السؤال سؤالا عن التصور كذا قيل لكن لايخفى
ان جهالة المسند اليه يوجب عدم تعين النسبة اذ النسبة تتجدد بتجدد الطرفين والحال
ان اتحاد التصديق باتحاد النسبة فليس هناك تصديق حاصل للسائل مجزوم به والذى
عندى فيه ان السائل يتصور شيئا من الطرفين ونسبة قائمة به لكن لايعرف الطرف
الآخر على التعيين فلايحصل له تصديق اصلا بل تصور معين مع نسبة مجهولة فيطلب
تعيين الطرف الآخر لتتعين النسبة ويحصل التصديق ولكون السؤال ابتداء عن التصور
يكون راجعا اليه ولكن لما كان السؤال راجعا الى حصول التصديق مآلا توهم كون
المطلوب التصديق وايضا توهم من قيام النسبة باحد الطرفين حصول اصل التصديق
وليس كذلك كما عرفت تحقيقه (ومما يختص بالتصديق هل فلاتقول هل زيد عندك ام
عمرو) بايراد ام المتصلة المقتضية حصول التصديق فبينها وبين هل تنافيا لان هل
يقتضى ان لايكون التصديق حاصلا لسؤاله عنه (ويصح) هل زيد عندك (ام عندك عمرو)
على انقطاع ام لان ام المنقطعة ليست لطلب التصور بل لطلب الوقوع مثل هل فكانك
سألت التصديق بقولك هل زيد عندك ثم اضربت عنه واستأنفت الكلام الآخر وقلت
بل اعندك عمرو كما هو شان ام المنقطعة (ويقبح هل زيدا عرفت) بتقديم المفعول للتخصيص
(لاشعاره بثبوت التصديق) لانى التخصيص يسلم ثبوت الفعل وانما يقع الشك فى المفعول
ففيه دلالة على ثبوت التصديق وفى هل على عدم ثبوته فيتنافيان (بخلاف) هل زيدا (عرفته)
لان تقديره عرفت زيدا عرفته فلاتقديم فيه ولكون احتمال التقديم مرجوحا لم يحكم
بقبحه ولما احتمل حمل المثال الاول على الاحتمال الثانى ايضا وان كان ضعيفا قال يقبح

٩ وتفصيل المقام ان الامر المتصور ان كان متصورا بواسطة مفهوم عارض صادق عليه يراد بالاستفهام تصور مايصدق هو عليه مثلا اذا تصورت ان ههنا قائما فقلت ماالقائم فقد تريد فهم مايعرض له القيام فيجاب بانه زيد اوغيره وان كان متصورا بخصوصه يراد بالاستفهام تصور كنهه وتفصيل ذلك الامر الاجمالى مثلا اذا تصورت زيدا بخصوصه فقلت مازيد فقد تريد تفصيل حقيقته بأن ذلك مبدأ لمفهومين متغايرين من الجنس والفصل كالحيوان والناطق مثلا ثم ان لذلك التفصيل مراتب كل منها اجمال يسأل عنه بالقياس الى مابعده من المراتب الاخر ﴿﴾

ولم يقل يمتنع (ويختص) هل (بالاستقبال) بان يجعل الفعل المضارع مختصا بالاستقبال بحسب الوضع كما صرح به كثير من الثقاة (فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب) لانها حينئذ للحال فلا يكون موقعا لهل المختص بالاستقبال (بل) تقول (اتضرب) بالهمزة لانها لا يختص بالاستقبال (ولاستدعائه) اى هل (الاثبات والنفى) بناء على كونه لطلب الحكم بالثبوت اوالنفى (اختص) هل (بالصفات) التى يدل عليها بالافعال وبما فى حكمها من المشتقات دون الذوات لانها لا تثبت ولا تنفى كما مر فيما سبق ولان الذوات لا اختصاص لها بزمان من الازمنة الثلاثة (ولاقتضائه) اى هل (الاستقبال اختص بالزمانية) من الصفات وهى الافعال ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع (فاقتضى) هل (الفعل) دون الاسماء المشتقة بما ذكر من اقتضاء الصفات والزمانية لان الفعل من قبيل الصفات وموضوع لزمان معين من الازمنة الثلاثة (فاذا عدل) الكلام مع هل (عنه) اى عن الفعل الى الاسم (كان) ذلك الكلام (ادخل فى الثبات) لان ابراز ما سيتجدد فى معرض الثبات ادخل فى الانباء عن استدعاء المقام عدم تجدده وحصول ثبوته ولذلك بلغ قوله تعالى فهل انتم شاكرون فى مقام اداء الشكر الرتبة العالية من البلاغة لكونه ادل على طلب ثبوت الشكر من فهل انتم تشكرون على تقدير فهل تشكرون انتم تشكرون لدلالته على التجدد ومن افانتم شاكرون فانه وان كان منبئا عن الثبات لكن لكون هل ادعى للفعل من الهمزة يكون ترك الفعل مع هل ادل على كمال العناية بحصول ثبوت الفعل من تركه مع الهمزة ولكون هل ادعى للفعل واقتضاء العدول عنه نكتة قوية (فلا يحسن) ذلك (الا من البليغ) العارف بالنكت ومقتضيات المقام دون غيره لانهم بمعزل عن رعايتها (كقوله) اى كعدم حسن قول الشاعر (ليبك يزيد ضارع لخصومة) الا من البليغ العارف بجعل الفعل مبنيا للمفعول وجعل ارتفاع ضارع مبنيا على انه جواب سؤال مقدر اذ لا يجترئ عليه الا بليغ متمرن فى صياغة التراكيب (ومما يختص بالتصور ما للجنس) اى للسؤال عن الجنس والماهية سواء كانت حقيقية او اعتبارية (نحو) قوله تعالى (ما تعبدون من بعدى اى اى جنس من الموجودات) تؤثرونه فى العبادة والمراد تقريرهم على التوحيد والاسلام فأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما وكقولهم ما الكلمة وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد وهذه ماهية اعتبروها اهل العرف ووضعوا بازائها اسم الكلمة (او للوصف نحو ما زيد اكريم ام شجاع ام عالم ونحوها) من الصفات وللسؤال عن الوصف يسأل بما عن ذوى العلم كقوله تعالى والسماء وما بناها اى والقادر الذى بناها (ولترددها) اى لتردد (ما بين الامرين) السؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف (لما قال فرعون

(وما رب العالمين)

ومارب العالمين) حين سمع من موسى عليه السلام انه قال انا رسول رب العالمين فسأل بما عن الجنس سؤال كل جاهل (اى أى جسم من الاجسام لاعتقاد الجهال ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف) حيث قال رب السموات والارض ومابينهما ان كنتم موقنين تنبيها على كيفية النظر المؤدى الى العلم بحقيقة قدر مايمتاز عن حقائق الممكنات بذكر وصف مناسب له ومميزله عن اجناس الاجسام بل عن اجناس الممكنات باسرها واشار الى ان هذا الاعتقاد من فرعون لعدم الايقان وحث على اعمال فكره فى النظر المؤدى الى العلم اليقينى بذاته وصفاته وفى ذلك تلقى السائل بغير مايسأله تنبيها على انه الاولى والاليق بشانه وانما اجاب بالوصف (تعريضا بتغليطه) وتخطئته فى اعتقاده من انه تعالى جسم (فلم يتفطن) فرعون (له) اى لذلك التعريض فقال اولا تعجيبا من حوله من جماعة الجهلة من عدم مطابقة جواب موسى لسئواله على زعمه الباطل الا تسمعون فعدل موسى عن الآيات المتعلقة بالآفاق الى الآيات المتعلقة بالانفس التى هى اظهر فى الدلالة على وجود الصانع وصفاته فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون استمرار موسى على جواب لايطابق سؤاله على زعمه الباطل عرض بموسى ثانيا واستهزأ به وجننه (فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون) ولما رأى موسى عليه السلام عدم فطنتهم لماسلكه من الجواب الحكيم حيث انكروا جوابه كرتين فغلظ) فى الثالثة (فقال رب المشرق والمغرب ومابينهما ان كنتم تعقلون) فعدل الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع يحدثها مماله نوع استمرار ثم عرض بجنون فرعون وقومه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم بعدم اطلاعهم على فساد مسألتهم الحمقاء واسلوب جوابه الحكيم واعترض عليه بأن التخطئة مبتنية على عدم مطابقة الجواب للسؤال لا على كون ما للسؤال عن الوصف حتى لو فرض كون ما للجنس كانت التخطئة على حالها وان جوابه بالوصف مبنى على التخطئة فى السؤال لا على كون ما للوصف اقول هذا غفول عن سياق الكلام اذ الكلام فى كون جواب موسى بالوصف عند السؤال بما الا على جواز كون ما للوصف وامر التخطئة مذكور بطريق الاستتباع اذ فى الجواب بالوصف عند ارادة السائل الجنس تنبيها على ان المناسب ههنا استعمال مافى معنى الوصف دون الجنس واما ذكر تخطئة فرعون لموسى عليه السلام فذلك استطرادى وقد يوجه الآية بوجه آخر وهو ان يكون سؤال فرعون عن خصوصية ذاته تعالى مطلقا لا عن اشياء عرفت اجناسها وشوهدت من الاجرام والاعراض كما فى الوجه السابق ويكون جواب موسى تنبيها على ان خصوصية ذاته محجوبة عن العقول انما الذى الى معرفته سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بأفعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب ظاهر ايضا قيل جعل هذا الوجه

المعترض السيد السند قدس سره

قائله السيد السند قدس سره

مبنيا على اشتراك كلمة مابين معنييه اولى من بناء الوجه السابق عليه لان حمل ما على الوصف في السؤال عن الخصوصية اولى من حملها عليه في السؤال عن الجنس اقول كلاهما سؤال عن حقيقته تعالى الا ان الاول مع اعتقاد انه من جنس مايشاهد من الموجودات والثاني بدون ذلك الاعتقاد واهل اللغة لا يريدون بالجنس الحقيقة المشتركة بل الحقيقة المختصة فقط فلا يكون الثاني اولى بارادة الوصف من الاول كما لايخفى وقد يوجه توجيها ثالثا وهو الذي مال اليه العلامة الزمخشري حيث قال والذي يليق بحال فرعون يعني ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى عليه السلام الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وظنن به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيري ولايخفى ان هذا التوجيه على ارادة فرعون بما الوصف وانما التخطئة في جعله تعالى شريكا له على زعمه الباطل واعتقاده الجاهل (ومن لذوي العلم) اي للسؤال عن جنس ذوي العلم كالبشر والملك والجن والمشهور انه سؤال عن العارض المشخص لذوي العلم حتى اذا قيل من جبرائيل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك يأتي بالوحي الى الرسول (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون في خطاب موسى وهرون (فمن ربكما٦) اي مالككما ومدبر امركما املك ام جني ام بشر (منكراً)لان يكون لهما رب سوى فرعون ولما كان مشتهراً بدعوى كان الاستفهام راجعا الى انكار رب سواه اولتقرير ربوبيته (فقال) موسى عليه السلام (ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه) اي لان قوله (هذا يوجب للعاقل الاعتراف) بكون الصانع ربا لارب سواه الموصوف باعطاء كل نوع صورته وشكله المقدر له والمناسب للمنفعة التي خلق لاجلها وهدايته الى مايتوصل به الى مااعطاه من بقائه وكماله اختيارا اوطبعا فالخلق بمعنى الخليقة وقوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شئ ثانيهما وقدم للاهتمام اي اعطى خليقته٧ كل شئ يحتاجون اليه ويجوز ان يكون خلقه٣ ثاني المفعولين اي اعطى كل شئ صورته وهيئته المطابقة للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار وعلى هذا غيرها (واي لمايميز) اي للسؤال عما يميز (احد المتشاركين في امر عام)لهما ذاتي اوعرضي كقوله تعالى اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد (وكم للعدد) اي للسؤال عنه (قال تعالى) في سؤال أهل القرية (كم لبثتم في الارض عدد سنين) اي احياء وامواتا في القبور (وكيف للحال) اي للسؤال عنه وهو ينتظم الاحوال كلها مثل صحيح أوسقيم اومشغول اوفارغ الى غير ذلك من الاحوال وجوابه تعيين واحد منها (واين للمكان) اي للسؤال عنه ينتظم الاماكن كلها مثل الدار

(والمسجد)

٦ قوله تعالى حكاية عن فرعون ومن ربكما يا موسى انما خاطب الاثنين لاشتراكهما في الدعوة وخص موسى بالنداء لانه الاصل وهارون وزيره اولانه عرف له رتبة ولاخيه لسنا فاختصه بالنداء ليفخمه كذا قيل ١٢

٧ جمع الخلايق ١٢

٣ بمعنى المصدر ١٢

والمسجد والسوق وجوابه تعيين واحد منها (وأنى بمعنى كيف) كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم بعدان يكون السداد٣ واحداً وكانت اليهود يزعمون ان المولود من جاع والمرأة فيه مجبية يصير احول فنزلت الآية ردا لزعمهم (و) بمعنى (من اين) على نوع من المجاز لانه بمعنى من اى وجه لا للمكان حقيقة كقوله تعالى قال يا مريم انى لك هذا اى من اين لك روى ان زكريا عليه السلام وجد عند مريم فاكهة الشتاء فى صميم الصيف وبالعكس مع اغلاقه عليها سبعة ابواب (ومتى للزمان) اى للسؤال عنه كما يقال متى جئت فيجاب يوم الجمعة (وكذا ايان) للسؤال عن الزمان (قال) على بن عيسى (الربعى) نحوى بغداد (وفيها) اى فى ايان (تعظيم) اى يستعمل هو خاصة فى مواضع التعظيم والتفخيم (نحو) قوله تعالى (يسأل ايان يوم القيامة)٧ اى متى يكون استبعادا واستهزاء عن الاعتقاد بوقوعه (و) كقوله تعالى (يسألون ايان يوم الدين) استبعادا واستهزاءً ايضا قيل الاولى ان لا يذكر معانى هذه الكلمات ههنا لان بيانها وظيفة لغوية اقول قدمر جوابه فى اسماء الاشارة ولئن تنزلنا عن ذلك فهذا استطراد ليتميز المعانى الاصلية عن المتولدات (وهذه) الكلمات (قد يتولد منها امثال ماسبق) من المعانى التى هى نتايج امتناع الاجراء على الاصل فى الابواب الخمسة (بالقرائن) من احوال المقام المانع عن الحمل على الاستفهام والمقتضى لما يناسب بسياق الكلام (فيقال ماهذا ومن هذا للتحقير) والاستخفاف لا الاستفهام كأنه لحقارته غير معلوم وملتفت اليه وكون التحقير مستفادا من اسم الاشارة لا ينافى استفادته من الاستفهام لما تقرر من جواز تعدد الدال مع وحدة المدلول فى الخطابيات وان لم يجز تعدد العلل الخارجية فحينئذ اما ان يكون المستفاد من كليهما تحقيرا واحداً بعينه او تحقيرين تقويا بالاجتماع ولو مثله بمن زيد ومالثوب لم يقع الاشتباه اصلا (ومالى للتعجب) اذ الاستفهام عن حال نفسه لا يجوز لكونه معلوما فيحمل على التعجب لانه مما يلزم الاستفهام عن الغير قيل فيكون مجازا من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم اقول هذا اذا استعمل الاستفهام ههنا فى التعجب اللازم له وليس كذلك بل الاستفهام مستعمل فى حقيقته ولما لم يناسب المقام يفهم منه معنى مناسب له من غير استعماله فيه الا يرى انه لو استعمل اللفظ فيه لم يصح جعله متولداً من الاستفهام اذ التولد يقتضى وجود معنيين وفى المجاز ينصب قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وكم بينهما فاحفظ هذا فان له موقعا فيما سيجيئ ولا اكرره هناك (نحو) قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ٩ (مالى لا ارى الهدهد) مع ان تسخيره الانس والجن والطيور يقتضى رؤيته فيتعجب من عدم رؤيته (واى رجل وايما رجل هو للتعجب) اذ معناه رجل عظيم من شانه ان يتعجب منه (وكم دعوتك للاستبطاء) اذ مراده دعوتك مرارا فتأخرت وذلك لان سؤال

٣ اى الطريق ﴾

٧ قيل ان اصل ايان اى اوان فحذفت الياء الثانية من اى والهمزة من اوان للتخفيف ثم قلبت الواو ياء وادغمت وهمزتها مفتوحة او مكسورة وقيل اصلها اى آن فحذف همزة آن لكن النقل لا يساعده ﴾

٩ وفى الكشاف انه قال مالى لا اراه على انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره اوغير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كأنه يسأل عن صحة مالاح له ويظهر مماذكره انه حمل مالى على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فى قوله ام كان من الغائبين فمنقطعة على الوجهين اى التعجب وحقيقة الاستفهام ﴾

الداعى عن عدد دعائه مع كونه مما يرجى كونه اعرف من غيره يدل على كثرته المناسبة لاستبطائه على الاجابة فهو شكاية عن بطؤه وقد يقصد به النهى عن التأخير (وكم تدعونى للانكار) اى كم تكرر دعوتى بلا فائدة الاجابة (وكم احلم للتهديد) ومراده انكار الحلم ويتولد منه تقرير العتاب ويتولد منه التهديد والحلم هو الاناءة والصبر (وكيف تؤذى اباك للانكار) اى لانكار الايذاء (والتعجب) من ارتكابه (والتوبيخ) لفاعله او لمستحسنه (ومنه) اى من قبيل ماذكر من المعانى قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً فأحياكم) وتلخيص ماحققه السكاكى فى الآية ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا ادخل على فعل كان سؤالا عن احوال مختصة بذلك الفعل ٦ ولاشك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به كما يقال كافر معاند٣ وكافر جاهل فيكون كيف تكفرون سؤالا عن كفرهم افى حال العلم ام فى حال الجهل ثم لما قيد بقوله وكنتم امواتا اى كنتم تعرفون بقصتكم هذه من اطوار خلقة الانسان وبلوغه رتبت احسن تقويم تعين الكفر حال العلم لاستلزام العلم بالقصة المذكورة العلم بصانع موصوف بصفات الكمال الجامع للعظمة والجلال المنزه عن شوائب النقصان الواقع فى مراتب الامكان ولا يخفى ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصارف اى صارف فصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب ومئنة انكار وتوبيخ (و) كذا يقال حال تذليل المخاطب (اين مغيثك) اذ ليس معناه السؤال عن مكان المغيث لان هذا الكلام وقت العلم بعدم المغيث فيكون (للانكار) اى لانكار وجود المغيث (والتقريع) لكونه سؤالا عند الحاجة الى المغيث (نحو) قوله تعالى (اين شركائى الذين كنتم تزعمون) اى تزعمونهم شركاء الله وليس هذا سؤالا عن مكانهم اذلا وجود لشريك واحد لله تعالى فضلا عن الشركاء فضلا عن ان يكون لهم امكنة فضلا عن ان لا يعلم امكنتهم علام الغيوب تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا بل المراد توبيخ الجاهلين المدعين للشركاء لان هذا السؤال انما يكون وقت الحاجة الى الاغاثة وهو وقت ورودهم النار كما قال تعالى ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين اشركوا اين شركائى الآية ﴿خاتمة﴾ لمباحث الاستفهام (لايخفى عليك) بعد ما عرفت ان المستفهم عنه لابد وان لا يعلم علما تاما وان تقديم الفاعل معنى وكذا المفعول يستدعى العلم بوقوع نفس العلم (مقاماً انت ضربت زيداً بنية التقديم او بغيرها) اى بغير بنية التقديم لان هذا التركيب لايجوز على نية التقديم لان التقديم يستدعى الجزم بالفعل والاستفهام الشك فيه فيتنا قضان بخلافه بدون نية التقديم (و) لايخفى عليك ايضا مقام (ازيدا ضربت) فان السؤال عن اختصاص زيد بالضرب الواقع يجوز هذا التركيب وعن الضرب

٦ مثلا اذا قلت كيف جئت كان معناه اراكبا ام ماشيا لا آكلا او صائما ١٢

٣ وهو من اهل الكتاب ١٢

فقط لايجوزه لان التقديم يستدعى العلم بنفس الفعل والاستفهام عن الفعل يستدعى الشك فيه فيتنافيان (و) مقام (اضربت زيدا) فانه يجوز اذا سئل عن نفس الضرب ولايجوز اذا سئل عن اختصاص زيد بالضرب الواقع واذا عرفت تفاوت المقامات المذكورة (فلايحمل) قوله تعالى مخاطبا لعيسى عليه السلام (أأنت قلت للناس) اتخذونى وامى الهين من دون الله (على التقديم) اى تقديم انت وهو الفاعل معنى على قلت لافادة التخصيص اذليس الانكار راجعا الى اختصاصه بهذا القول بل الى نفس القول فيحمل التقديم على افادة التقوى فلايلزم انكار القول بالهمزة وتسليمه بالتخصيص كما عرفت فى نظائر هذا ﴿الثالث﴾ من الانواع الخمسة ﴿الامر وله اللام﴾ المكسورة الجازمة (فى) غير الفاعل المخاطب نحو (ليفعل) وقد يستعمل نادرا فى امره ايضا (وصيغ) مخصوصة موضوعة للامر الحاضر بينت فى علم الصرف نحو انصرو قل ومد وغيرها (واسماء) موضوعة للامر الحاضر (قد بينت فى) علم (النحو) نحو نزال وتراك و رويد وصه وغيرها وانما احال اسماء الافعال الى علم النحو وسكت عن احالة الاسماء الموضوعة للامر الحاضر الى علم الصرف لشهرة امر الثانى٧ بدخولها تحت الضابط دون الاول لانها سماعية يحتاج الى عدها اولانه عد النحو والصرف علما واحدا كما هو مذهب المتقدمين واحال كليهما الى علم النحو (والامر) اى اللفظ المركب من ام ر فى عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة وفى لغة العرب (اقتضاء الفعل) اى طلب الفعل القائم بالنفس (بالقول) المخصوص من الصيغ والاسماء المذكورة (استعلاء) وماوقع فى المفتاح من انه عبارة عن استعمالها اى الصيغ فقد نشأ عن انكار الكلام النفسى كما هو مذهب المعتزلة ولا شك ان اقتضاء المدلول عليه بالقول كلام نفسى بلا شبهة وقيل ان الامر عند اهل العربية فعل اللسان وهو القول المخصوص دون فعل القلب وهو اقتضاء الفعل بالقول عند الحنفية وبالقول والفعل عند الشافعية وكان الاولى ان يعرف على مذهب اهل العربية وانما اعتبر الاستعلاء دون العلو لان الادنى اذا كان مستعليا عند الامر عد فى اللغة آمراً وفى عرف الادب مسيئاً للادب وانما ذكر المصنف قيد الاستعلاء تبعا للسكاكى وهذا مذهب ابى الحسين من المعتزلة وبعض من اهل السنة كما ان اشتراط العلو مذهب جمهور المعتزلة واما مذهب الاشاعرة فاهمال كل من القيدين لذمهم الادنى بامر الاعلى كما فى قوله تعالى حكاية فرعون ماذا تأمرون ولم يكن لهم علو على فرعون لانهم كانوا يعبدونه ولا استعلاء لان العبادة يقتضى غاية الخضوع والاصل فى الاطلاق الحقيقة وقد صرح المصنف بأن المذهب الحق هذا فى شرحه لمختصر ابن الحاجب لكنه اقتدى

٧ فيه لطف لايخفى ١٢ منه

السكاكي ههنا لانه بصدد تلخيص كتابه وقيل الامر في الآية بمعنى المشاورة اي ماذا تشيرون وقيل انما قاله فرعون عند الدهشة وكيف وعدم تسمية الطلب على سبيل التضرع اوالتساوي امرا مقطوع به جزما والتفصيل في علم الاصول (واما الصيغ) من نحو هذه الالفاظ المذكورة فالاستعلاء (على الاظهر) من القولين (لاطباق النحاة على انها) اي ان هذه الصيغ (صيغة الامر ومثاله) وكذا لام الامر وبالجملة اضافوها الى الامر دون الاباحة والندب و المتبادر من الاضافة ههنا الاختصاص و لاطريق ههنا الى الاختصاص سوى الوضع واذا كانت هذه صيغة الامر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء داخل في مفهوم الامر فيكون هي ايضا للاستعلاء * واعلم ان السكاكي جعل اصل الدليل تبادر الامر عند استماع الصيغ دون غيره من الدعاء والالتماس وغير ذلك والتبادر آية الحقيقة وجعل ماذكره المصنف من اطباق النحاة مؤيدا لهذا الدليل لادليلا برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية و هذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا بل هي بمعنى من وتمديقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا تصلح للامداد كما يصلح ماذكره السكاكي (والاشبه) وفي بعض النسخ ولاشبهة وهو الاشبه والمطابق للمفتاح اي لاشك (ان ذلك) اي الامر (ايجاب) لاتيان المأمور به على المأمور بأن يتعلق الذم بتركه (فان صدر) الايجاب (من) شخص هو (الاعلى) رتبة من المأمور (افاد) الايجاب (الوجوب) اي وجوب الفعل على المأمور بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام اوالاستخفاف اوالملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب اختلاف الآمر والمقام اويقال بحسب جهات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اما الاول فاستحقاق فاعله الثواب وتاركه العقاب واما الاخير ان فاستحقاق فاعله المدح وتاركه الذم (والا) اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة (فلا) يستتبع الايجاب الوجوب بل مجرد الطلب وليس المراد بالايجاب حقيقة الالزام من غير رخصة في تركه بل قصد الالزام حتى صح مفارقته من العلو الى الاستعلاء فلا يرد ان الايجاب لايخطئ الوجوب بناء على ان الوجوب مطاوع له (و حينئذ) اي حين اذ لم يفد الامر الوجوب بل الايجاب بدون الوجوب كما اذا صدر من غير الاعلى اوالطلب فقط كما اذا صدر من غير استعلاء اوبدون الطلب ايضا (تولد بحسب القرائن مايلايم المقام) ويناسبه (من دعاء) عند استعمالها على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم (اوسؤال) او التماس عند استعمالها على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في المرتبة افعل بدون الاستعلاء (اواذن) في الفعل

(واباحة)

وإباحة لمن يستأذن فيه بلسان المقال او بلسان الحال كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين وهذا وان كان خارجا عن الطلب لتسوية الطرفين ولزوم رجحان احدهما فى الطلب الا انهم ادرجوه فى الطلب لكونه فى صورة الطلب وكون هذا المعنى متولدا منه بحسب القرائن ويمكن ان يقال ان المقسم متناول لما لاطلب فيه كما اشرنا اليه فى تفسير قوله وحينئذ تولد (اوتهديد) فى مقام كون المأمور مسخوطا عليه وعدم رضاء الآمر بالمأمور به كقوله تعالى ومن شاء فليكفر وهذا ايضا ليس بطلب حقيقة بل هو معنى متولد على قياس الاباحة او يقال المقسم متناول لما لاطلب فيه (اوتمن) ان استعملت فى مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب كقول امرئ القيس ❁ الا ايها الليل الطويل الا انجلى ❁ بصبح وما الاصباح منك بامثل ❁ الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ايزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بأفضل منك عندى بانى اقاسى همومى نهارا كما اقاسيها ليلا فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك بل تمنى الانجلاء فقط ولم يحمل على الترجى لاستطالة الليلة بحيث لاطماعية فى انجلائها (اواكرام) اذا استعملت فى مقام يحصل من حصول المطلوب اكرام المأمور كقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين (اواهانة) اذا استعملت فى مقام يلزم المأمور به اهانة المأمور نحو قوله تعالى كونوا حجارة ❁ واعلم ان المعانى المتولدة من الامر الموضوع للوجوب خمسة عشر صرح بذلك المصنف فى شرح مختصر ابن الحاجب وذكر منها ههنا ثمانية واما المعانى الغير المذكورة ❁ فنها الندب نحو قوله عليه السلام لابن عباس رضى الله عنهما كل مما يليك فان الادب مندوب اليه ❁ ومنها الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا فان الله تعالى ارشد العباد عند المداينة بالاشهاد والفرق بينه وبين الندب الندب لمصلحة الآخرة والارشاد لمصلحة الدنيا ❁ ومنها الامتنان كقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فان اقتران قوله رزقكم الله قرينة الامتنان على العباد ❁ ومنها التسخير كقوله تعالى كونوا قردة خاسئين لانه تعالى انما خاطبهم بذلك فى معرض تذليلهم وهذا يقرب من الاهانة والفرق حصول الفعل فى التسخير دون الاهانة ❁ ومنها التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله وانما طلب منهم المعارضة لتعجيزهم ❁ ومنها التسوية كقوله تعالى اصبروا اولا تصبروا اذ المراد سواء عليكم اصبرتم ام لم تصبروا ويقرب هذا من الاباحة والفرق ان التسوية فى مقام السخط والاباحة فى مقام الرضاء ❁ ومنها الاحتقار كقوله تعالى بل القوا ما انتم ملقون فاستعمالها فى معرض احتقار سحر السحرة فى مقابلة المعجزة ❁ ومنها التكوين كقوله تعالى كن فيكون ❁ ومنها وروده بمعنى الخبر حيث يكون المقصود تعريف المخاطب بثبوت المخبر به للمخبر عنه كقوله عليه السلام اذا لم تستحى فاصنع ماشئت معناه صنعت ماشئت واعلم انه يمكن عكس هذا ايضا كقوله

تعالى والوالدات يرضعن اولادهن معناه ليرضعن والعلاقة فى هذا المجاز مشابهة احدهما الاخر فى الدلالة على وجود الفعل والمرجح للخبر ايهام عدم الاحتياج الى الايجاب وفى عكسه الاحتياج اليه من حيث تبعيد الفعل عنه اوتبعيده عن الفعل وهذا كلام وقع فى البين لاقتضاء رعاية المناسبة ذكرها وبالله العون والتوفيق ﴿الرابع﴾ من ابواب الطلب ﴿النهى﴾ وهو ترك اقتضاء ترك الفعل بالقول استعلاء (وحرفه لا الجازمة) وحدها كقولك لاتفعل (وهو) اى النهى (كالامر فى احكامه) المذكورة من افادة وجوب الترك اذا صدر ممن هو اعلى رتبة من المنهى وافادته طلب الترك فقط اذا لم يوجد شرط الوجوب وتولد مايناسب المقام بحسب قرائن الاحوال حينئذ فاذا استعمل على سبيل التضرع يسمى دعاء ٩ كقول المبتهل الى الله الهى لاتكلنى الى نفسى واذا استعمل فى مقام تسخط الترك يسمى تهديدا وان استعمل على سبيل التساوى يسمى التماسا وان استعمل فى مقام الاذن يسمى اباحة والفرق بين امر الاباحة ونهيها ان الاول كون الاذن فى الفعل مقصودا اصالة وفى الترك تبعا والثانى بالعكس وايضا قد يستعمل لاتفعل فى مقام طلب الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهية الفعل تنزيها وقد يستعمل فى التحقير كقوله تعالى فلاتمدن عينيك وقد يستعمل فى بيان العاقبة كقوله تعالى ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون وقد يستعمل فى اليأس كقوله تعالى لاتعتذروا وقد يستعمل فى الارشاد كقوله تعالى لاتسألوا عن اشياء وقد يستعمل فى التسلية كقوله تعالى لاتحزن (وهما) اى الامر والنهى (للفور) يعنى انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الاتيان بالفعل والترك فى اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما (او للتراخى) ضد الفور (فتعتقد) انت (القرينة) المعينة لشئ منهما (ودونها) اى دون القرينة (فالظاهر انهما) اى الامر والنهى (للفور كالنداء والاستفهام) فان هذه الاربعة مشتركة فى ان كل واحد طلب وفى استدعائه امكان المطلوب ثم الاخيران ظاهران فى تعجيل المطلوب بالاتفاق فكذا الاولان وانما قال فالظاهر اشارة الى بداهة الدعوى وان ليس غرضه قياسهما على النداء والاستفهام حتى يعترض عليه بمنع كون المشترك علة الحكم وببطلان القياس فى اللغة وماقيل ان هذا انما يرد على من ادعى انهما وضوعان للفور دون من يدعى انهما للفور ظاهرا كما هو مراد المصنف فلعله حمل الظاهر على ان كونهما للفور بناء على الظاهر لكن العبارة لايساعد ذلك اذ المتبادر منه ان كونهما للفور ظاهر غنى عن الدليل كما نبهنا عليه (والعرف يستحسن المبادرة) فى امتثال المأمور به والى الاجتناب عن المنهى عنه (و) كذا العرف (يذم بعدمها) اى بعدم المبادرة اليهما ولهذا لوقال المولى لعبده اسقنى واخر العبد السقى عد عاصيا وذم ويرد عليه ان هذا انما يتم اذا لم يكن هناك قرينة الفور اصلا واى مقام يقتضى الفور من مقام طلب

٩ واعلم انه اطلق الدعاء واخواته فى مباحث الامر على المعانى حيث قال ولدت الدعاء وكذا فى غيره وفى مباحث النهى على الالفاظ حيث قال سمى دعاء تنبيها على انها تطلق عليهما ﴿منه﴾

(السقى)

السقى لان الماء انما يطلب عادة عند الحاجة القاسرة فلم يكن الفور مستفاداً من الامر بل من القرينة وقيل مراد المصنف ان المأمور يذم بتأخير المأمور به ولايعد عاصيا فلا يرد عليه ماذكر ولايخفى عليك انه انما بنى كلامه على حمل كلام المصنف على ان كونهما للفور بناء على الظاهر لانهما موضوعان لذلك لكنك قدعرفت ان العبارة لايساعد هذا نعم لايلزم منه ان المصنف يتخذه مذهبا لانه بصدد تلخيص كتاب المفتاح (و) كذا يستهجن) العرف (النهى قبل الفعل وبعد) النهى (ابطالاله) اى للامر وذلك ان المولى اذا امر عبده بالقيام ثم نهاه عنه عقيب الامر يعد ذلك تغيير الامر اوجمع المنهى والمأمور به فى زمان واحد دون تقديم النهى على تحصيل المأمور به حتى ان مثل هذا يستهجن فى العرف ويعد سفها ولولم يكن كل من الامر والنهى للفور لما استهجن العرف ذلك لجواز حصول مضمونهما معا بأن لايقوم اولاثم يقوم فى زمان آخر أوبالعكس (وهما) اى الامر والنهى (للمرة اوللاستمرار) فقد ذهب جمع من الاصوليين الى الاول وآخرون الى الثانى والاكثرون على ان النهى للثانى وقيل للاول لكن (الوجه) اى المختار (انه) اى الطلب بالامر والنهى و(اماالقطع الواقع) وازالته كما اذاقلت للساكن تحرك طالبا لقطع سكونه الواقع وللمتحرك لايتحرك طالبا لقطع الحركة الواقعة (فللمرة) اذ المطلوب فى كليهما يحصل بالمرة ولاضرورة الى تقرير الزيادة (او) ان الطلب بالامر والنهى (لاتصاله) اى لاتصال الواقع و عدم انقطاعه كما اذاقلت للمتحرك تحرك اولاتسكن (فللاستمرار) اذ المطلوب ابقاء الواقع فلما لم يدل اللفظ على الغاية المعينة يحمل على الاستمرار لعدم كون زمان اولى من زمان ولما توهم ان الامر بالواقع طلب تحصيل الحاصل اشار الى جوابه بقوله (وليس) طلب الواقع(امرا بتحصيل الحاصل لتوجهه)اى لتوجه الطلب(الى المستقبل)اى الى تحصيل مثل الواقع فى الاستقبال ولاشك ان مثل الواقع غير موجود حال وجود الواقع لاستحالة اجتماع المثلين فيتوجه الطلب الى غير الحاصل وبعبارة اخرى المطلوب هو استمرار المطلوب لانفسه كما فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ❁ واعلم ان هاتان المسئلتان اعنى كون الامر والنهى للفور اوللتراخى وكونهما للمرة اوللاستمرار مشتركتان بين هذا الفن وبين علم الاصول ويبحث عنها ههنا من حيث كيفية تطبيق الامر والنهى على مااذاكان المقام مقتضيا للفور اوالتراخى اوللمرة اوالاستمرار وفى علم الاصول من حيث دلالة الاوامر والنواهى الواردة فى الكتاب والسنة على الفور اوالتراخى وعلى المرة اوالاستمرار وبين هاتين الحيثيتين فرق جلى كما لايخفى ﴿خاتمة﴾ لمباحث الامر والنهى ببيان مشاركتهما للنوعين السابقين (هذه) الانواع(الاربعة)التى هى التمنى والاستفهام

والامر والنهى (تعين) من الاعانة (على تقدير الشرط بعدها) اذاقصد جعلها اسبابا لما بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والمطلوب فى الاكثر مطلوب لغيره لالذاته ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب مايصلح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك فى التمنى ليت لى مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه وفى الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان اعرفه ازرك وفى الامر اكرمنى اكرمك اى ان اكرمت اكرمك وفى النهى لاتشتم يكن خيرا لك اى ان لاتشتم يكن خيرا لك وتقدير الشرط لقرائن الاحوال غير ممتنع فلاحاجة الى ماقيل فى قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ان تقديره ليقيموا باضمار الجازم لان اضمار الجازم نظير اضمار الجار نادر فى فصيح الكلام وتقدير الشرط يفيد حسن النظام (نحو) قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) بالجزم على قراءة ابى عمرو والكسائى اى ان تهب لى وليا يرثنى (و) قراءة (الرفع) فى يرثنى وهى قراءة الباقين (بالاستيناف) كأنه قيل لم تطلبه فأجاب بأنه يرثنى (دون الوصف) اى ليس رفعه على كونه وصفا من وليا كما ذهب اليه صاحب المفصل وابن الحاجب (لئلا يلزم منه) اى من الوصف (انه) اى ان زكرياء (لم يوهب) وليا يرثه اى يبقى بعده (اذ مات يحيي قبله) اى قبل زكرياء عليهما السلام وذلك محال لا لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبى مستجابا فانه ضعيف اذ لاضير فى عدم قبول البعض وانما الممتنع رد الكل بل لانه لو لم يوهب لزم الخلف ٩ فى كلامه تعالى حيث قال فى سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكرياء عليه السلام ماسأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه واعترض على رد المصنف كون يرثنى وصفا بأن بعض الروايات ٧ على هلاك زكرياء قبل يحيي عليهما السلام فان قلت وكذا يلزم الكذب فى كلام زكرياء عليه السلام على مااختاره المصنف اذ الاستيناف اخبار جازم بأنه يرثه قلت المقصود بيان غرضه فى طلبه لا الاخبار ولاغضاضة عليه فى عدم ترتب الغرض على ماطلبه لاجله فان قلت لامحيص عن الكذب فى قراءة الجزم قلت لعله بنى الاخبار على ظنه اى يرثنى فى ظنى فلا يلزم الكذب وهذا هو التأويل بعينه فى قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن حين قال ذو اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت يارسول الله مع وجود السهو حيث سلم على رأس ركعتين فى صلاة العصر (وقال) تعالى (وقل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة الآية) والتقدير قل لهم اقيموا فانك ان قلت لهم اقيموا يقيموا الصلاة وعلى هذا القياس ينفقوا فقول قل محذوف كحذف الشرط وجواب

(الشرط)

٩ الخلف بفتح المعجمة وسكون اللام الردى من الكلام وعبر به دون الكذب رعاية للادب بقدر الامكان

٧ قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى لتفسدن فى الارض مرتين اولهما قتل زكرياء وحبس ارمياء حين انذرهم سخط الله تعالى والآخرة قتل يحيي بن زكرياء

الشرط يدل عليهما ورد ذلك بأن القول ليس سبب الاقامة فا لتقدير ليقيموا بحذف لام الامر والجواب يكفي توقف الجزاء عليه ولايشترط عدم التوقف على شئ آخر نحو توضأ يصح صلاتك واما حذف لام الامر فقد عرفت حاله (وقد يقدر الجزاء بعد الشرط) كما يقدر الشرط قبل الجزاء وذلك عند وجود القرائن (نحو) قوله تعالى في تقدير الجزاء (ان كان من عند الله وكفرتم به) وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم فالجزاء المقدر في الآية (اى الستم ظالمين بدليل) قوله تعالى بعده (ان الله لايهدى القوم الظالمين) وانما ذكر هذه القرينة ردا لما قدره صاحب الكشاف من الجزاء حيث قال المعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني اسرائيل على نزول مثله وايمانه مع استكباركم عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واظلمهم ﴿الخامس النداء وقد سبق في النحو﴾ تفاصيل حروفه وتفاصيل معانيها ولعله اراد بالسبق سبق علم النحو على المعاني رتبة والا فاسبق في هذا الكتاب علم النحو كما في المفتاح او اقتدى بصاحب المفتاح وحكى كلامه على ما فيه ❁ ومن الفوائد الشريفة التي لم يذكر في المفتاح ان يا للبعيد وقد يستعمل في القريب تنزيلا له منزلته لبلادته كقوله ❁ اذا جمعتنا ياجرير المجامع ❁ او لانحطاط شانه كقول فرعون واني لاظنك ياموسى مسحورا او لارتفاع شانه كما يقال في الجوار والاستغاثة يارب لاستصغار العبد نفسه عند الحضرة الصمدانية واما قوله صلى الله عليه وسلم انت اعلم اى رب وذلك عند تجلي صفة جمال الله وهوية كماله واستغراقه في قدس اللاهوت وتبرئه عن عالم الملك والملكوت (وههنا شئ يشبهه) اى يشبه النداء في ان صورته صورة النداء وحكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء كما هو شان المنقول من باب الى آخر (وليس به) اى الحال انه ليس بنداء حقيقة (نحو اللهم اغفرلنا ايتها العصابة وهو للاختصاص) ولما كان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص مااريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فتقدير المعنى اللهم اغفرلنا مخصوصين من بين العصائب وهذا من باب التجريد كأن المنادى جرد نفسه عن طلب الاقبال ثم يناديها وطريقه ان يذكر اولا ضمير المتكلم ويؤتى بعده بأى على ماذكر في النحو او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اى اسم مضاف منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا افعل كذا ايها الرجل اى انا افعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله او الافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرامه او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال وانما لم يكن هذه منادى حقيقة لان المراد من صفة

اى هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لاالمخاطب فقولك ايها الرجل فى محل النصب على الحالية اى مختصا من بين الرجال ﴿تذنيب﴾ لمباحث الطلب والخبر (قديوضع الخبر موضع الطلب لوجوه) محسنة ولاستعماله موضع الطلب ﴿الاول التفأول﴾ بالوقوع كما اذاقيل لك فى مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمك عن الحيرة ووفقك للتقوى ليتفأل بلفظ المضى على عدها من الامور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بأفعال ماضية والتفأل نوع مستحسن الاعتبار (ومنه) اى من التفأل (المفازة) وهى محل الفوز والنجاة (للفلات) التى هى موضع الهلاك (والناهل) وهو الريان (للعطشان) الذى هو ضده (والسليم) وهو ذو السلامة (للديغ) المضاد له (وروعى) التفاؤل فيما هو ابعد وابعد (حتى لم يكتب للمخدرات) فى دعائها (ادام الله حراستها) لاشتماله على الحر والاست وكذا لم يكتبوا ادام الله ايامها الى قيام الساعة تحرزا عن لفظ القيام وتصحيف الايام (بل لم يهد الظرفاء) اى اهل الكياسة مع لطف الطبع لم يهدوا الى الاحباء (السفر جل) لاشتمال اسمه بالعربية على حروف سفر جل اى عظم اذفيه ايماء الى سفر الاخرة (ومنه) اى من التفاؤل (قول نائب) الخليفة٩ (هرون) الرشيد خامس الخلفاء العباسية (وقدسأله) هرون)عن شئ لاوايدك الله الامير) وفى بعض النسخ امير المؤمنين وذلك حين سأله عن شئ يحق ان يجاب بأن قال لامع ان عادتهم جرت بالدعاء للخلفاء عند الخطاب بالجواب فزاد الواو بين كلمة لاوبين الدعاء بأيدك الله دفعا لتوهم التطير حتى قال الصاحب ابن عباد لماسمع هذا الكلام ان هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قيل ان اول من زاد هذه الواو يحيى بن اكثم فى جواب المأمون والذى استحسنها هو المأمون لاالصاحب (و) قول نائب (آخر لغيره) اى لغير هرون حين خرج الى ناحية لمطالعة عماراتها واستقراء اماراتها وقد تراءت له فى طريقه شجرة من بعيد (وقدسأله) اى سأل ذلك الغير نائبه وقال (ماهذه الشجرة) فقال النائب (هى شجرة الوفاق) تفاديا عن لفظ الخلاف (فخلعا) اى هرون الرشيد و خليفة آخر غيره (عليهما) اى على نائبيهما لكمال تيقظهما فى رعاية الدقائق ومن هذا القبيل ان الخليفة هرون سأل ابنه مأمون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك ياامير المؤمنين فاحترز عن لفظ مساويك حتى قيل جعله هرون ولى عهده وقدمه على ابنه الآخر وهو محمد الامين ومن هذا القبيل غضب الداعى٩ العلوى على شاعره ابى مقاتل الرازى الضرير لماافتتح مدحه بقوله ❁ موعد احبابك بالفرقة غد ❁ حتى امر باخراجه عن مجلسه وقال له موعد احبابك يااعمى ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشده ❁ لاتقل بشرى ولكن بشريان ❁ غرة الداعى ويوم المهرجان ❁ فتطير به الداعى

٩ وقع فى نسخ المتن كلها لفظ نائب وعبارة المفتاح لفظ كاتب والاولى مافى المفتاح ولعل مافى نسخ المتن تصحيف

٩ وهذا الداعى هو حسن ابن زيد بن محمد بن اسمعيل ابن الحسين بن زيد بن على ابن الحسين بن على بن ابى طالب رضى الله عنهم وهو الذى استولى على طبرستان ومايليها فى خلافة المستعين بالله وانقادت له الديالمة وهى جمع ديلم جيل من الناس فى سنة خمس وعشرين ومائتين وقيل فى سنة خمسين ومائتين وفتح الرى ايضا وكان سفاكا ومهيدا للعباد و البلاد و يسمى بالداعى الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازى وقدولى الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان

(وقال)

وقال اعمى اى ياعمى يبتدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه على وجهه ٧ وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه ٣ وامثال ذلك اكثر من ان يحصى عند البلغاء يعرفها من مارس علم المحاضرات وهذا ايضا هو الباعث فى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم تسمية الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجيحا ولا افلح فانك تقول أثمه هو فلا يكون فيقال لا وهذا النفى تطير ﴿الثانى اظهار الحرص على وقوعه﴾ اى وقوع المطلوب (كأنه) اى كأن الطالب (لكثرة ماناجى به نفسه) من المط (انتقش صورته فى خياله فخاله) اى ظنه الطالب (واقعا) حتى ينسب الحس الى الغلط ان حكم بخلافه وقد يستخرج لغلطه محملا وعليه قول المعرى ﴿ماسرت الا وطيف منك يصحبنى ﴿ سرى امامى وتأويبا على اثرى ﴾ والسرى هو السير بالليل والتأويب هو السير بالنهار والمراد انه لكثرة مناجاته لحبيبه يقول انتقشت فى خيالى فاعدك بين يدى ليلا مغلطا للبصر لعلة الظلام وخلفى نهارا حتى يكون سببا لعدم رؤية البصر اذ لم يتيسر تغليطه بسبب الظلام نهارا ﴿الثالث الكناية﴾ كقول العبد لمولاه اذا حول المولى عنه وجهه ينظر المولى الى ساعة مكان انظر لان انظر ملزوم ينظر وذكر اللازم وارادة الملزوم كناية (لحسنها) اى لحسن الكناية لكونها ابلغ من التصريح (او للتأدب) والاحتراز عن صورة الامر (اولهما) اى لحسن الكناية والتأدب معا ﴿الرابع حمل المخاطب﴾ على الفعل او تركه (ابلغ حمل بألطف وجه) والطفه (نحو تأتينى غدا) صادرا هذا القول (ممن تكره) انت (ان ينسب) هو (الى الكذب) فيلزمك اتيانك اليه لتصديق قوله بخلاف مالو قال ذلك القائل أيتنى غدا اذ لا يلزمك اتيانك اليه اذ لا يلزمه الكذب من عدم الامتثال فلا يلزم عليه النقض بل النقض يلزم عليك بترك الامتثال فظهر من هذا ان صورة الخبر الطف من صورة الامر فان فيها صورة الاستعلاء فوق الامر وابلغ منها لانه كناية (او غير ذلك) من المناسبات كالاشعار بأن الآمر قصد الى ان المأمور كأنه متسارع الى الامتثال فهو يخبر عنه وهو ابلغ من صريح الامر كاتقول ذهبت الى فلان تريد الامر وكذا الحال فى النهى وكقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى مايكرهه من عدم اتصافه بالتقوى كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ وكقصد اظهار انعقاد الاسباب كقولك اشتريت لى كذا بدل اشتر لى او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال وجود المخاطب كقولك اعطيتنى فى موضع اعطنى او ان تقصد ادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى المناسبات (فاعتبره) اى وضع الخبر موضع الطلب (فى القرآن) فانه مامن آية من آى القرآن على هذا النوع الا واردة على شىء من جنس المناسبات المذكورة قال تعالى (واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله)

٧ اى القاه على وجهه ﷴ
٣ اى اعطائه ﷴ

فى موضع لاتعبدوا لما فى الخبر من الاشعار بأن المنهى مسارع الى الانتهاء فلهذا يخبر عنه وقال تعالى (واذا خذنا ميثاقكم لاتسفكون دماءكم) فى موضع لاتسفكوا لقصد الكناية او للاعتناء بشان عدم السفك (ومنه) اى من وضع الخبر موضع الطلب قول البليغ فى الدعاء (رحمه الله) اويرحمه الله فى موضع ليرحمه الله فانه يحتمل التفأل واظهار الحرص فى الوقوع وقصد الكناية والاحتراز عن صورة الامر ولذا اخره عن الكل فلايرد عليه ان يقال انه من باب التفأل فالاولى ذكره هناك (وقد يوضع الامر) وكذا النهى ولو قال الطلب كما فى المفتاح ليشمل النهى لكان اولى (موضع الخبر للرضاء بالواقع) الداخل تحت لفظ الطلب الدال عليه (حتى كأنه) اى كأن المرضى (مطلوب قال كثير) مخاطبا لعشيته عزة ❁ اسيء بنا اواحسنى لاملومة ❁ لدينا ولامقلية ان تقلت ❁ اى لا ملومة انت لدينا ولامبغوضة فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ اوالامر بضد الاساءة والمعنى على الاخبار اى نحن راض بما تفعلين فى حقى لانلومك اسأت ام احسنت ولانبغضك وان ابغضت ففيه تنبيه على اظهار مزيد الرضاء بكل مااختارته عزة فى حقه وتنبيه على عدم تفاوت جواب كثير بتفاوت ما اختارت عزة (وعليه) اى وعلى توخى اظهار نفى تفاوت الجواب ورد ٩ (قوله تعالى استغفر لهم اولاتستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فانه لايتفاوت عدم غفران الله لهم بتفاوت استغفار الرسول عليه السلام وقوعا وعدم وقوع فان مقتضى المقام ههنا هو الاخبار لاالامر لانه لايصح ان يحمل ههنا على حقيقة الامر وهو طلب شيء مع ضده قال القاضى البيضاوى فى تفسيره وقد شاع استعمال السبعة وسبعين والسبعمائة ونحوها فى التكثير لاشتمال السبعة على جملة اقسام العدد وكأنه العدد باسره اقول توضيح هذا الكلام ان السبعة اول عدد كامل حيث جمعت العدد كله لان العدد ازواج وافراد فالازواج والافراد منها اول وثان فالاثنان اول الازواج والاربعة زوج ثان والثلاثة اول الافراد والخمسة فرد ثان فاذا جمعت الزوج الاول مع الفرد الثانى اوالفرد الاول مع الزوج الثانى كانت سبعة وهذه الخاصية لاتوجد فى عدد قبل السبعة ٧ قال بعض المفسرين ان العرب يتبالغ فى العدد بالسبعة لان التعديل فى نصف العقد وهو خمسة اذا زيد عليه واحد كان لادنى المبالغة واذا زيد عليه اثنان كان لاقصى المبالغة ولا زيادة على ذلك ولذلك قالوا للاسد سبع لانه قد ضوعف قوته سبع مرات ثم سبعون غاية الغايات لان غاية الآحاد العشرات فمعنى الآية انه تعالى لايغفر لهم وان استغفرت بكل الاعداد دائما (وهو) اى وضع الامر موضع الخبر اذا عطفت على الفعل ضده (للتسوية) بين الفعل وضده لان هذا العطف يقتضى التسوية كما فى الآية المذكورة حيث سوى

٩ وانما حملنا الاية عليه لان اظهار معنى الرضاء فيها منظور فيه لان المقصود بيان عدم الغفران واما حديث الرضاء بالاستغفار فالمقام ناب عنه اشد النبو عند من له ذوق سليم ✻

٧ ولايخفى عليك ان نظر القاضى ادق وبالقبول احق ✻

(فيه)

فيه بين الاستغفار وعدمه كما يفهم من نص قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم قيل هذه النكتة الحاصلة من ايراد الطلب فى موضع الخبر تحصل من عكسه ايضا فلا حاجة الى العدول ههنا جوابه قدمر (لكن مع ميل) من المتكلم (الى كل ما اختاره) المخاطب واظهار مزيد رضاه به كما فى البيت المذكور قوله (اوميل المخاطب اليه) عطف على قوله للرضاء يعنى ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون لميل المخاطب الى وقوع مضمون الامر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى (اذالم تستحى فاصنع ماشئت) فان معناه الخبر اى اذا لم يمنعك الحياء صنعت ماشئت مما تدعوك اليه نفسك من القبح وقيل انه امر تهديد ووعيد عند عدم الرضاء بالترك اى اصنع ماشئت فان الله مجازيك اى الرادع هو الحياء فاذا رفض فهو كالمأمور بارتكاب كل ضلالة وقيل اصنع امر بمعنى التأمل والنظر والمعنى اذا اردت ان تباشر فى شئ فتأمل وانظر فى عاقبته فان رأيت ذلك مأمون الحياء فاصنع ماشئت فعلى هذا يكون لم تستحى بمعنى الامر فيكون من وضع الخبر موضع الطلب وهذا موافق لما فى بعض النسخ وهو الخامس ميل المخاطب اليه بدل قوله اوميل المخاطب اليه واعلم انه صلى الله عليه وسلم جعل امر الحياء منسوبا الى كلام الانبياء السابقين تعظيما لشان الحياء ورفعا لقدره بانه امر مشترك فى جميع الشرايع لم ينسخ ولا ينسخ اصلا واول ذلك واصله الحياء من الله سبحانه اجلالا لحضرة ربوبيته واعظاما لمشاهدته الواقعة فى مرتبة الاحسان وينشأ منه الحياء عن انبيائه وملائكته الكرام واوليائه العظام حشرنا الله تعالى فى زمرة الاخيار والمصطفين الابرار ويسر لنا الحياء الذى هو من الايمان وختم لنا على الاخلاص والايقان انه الملك المستعان وفى بعض النسخ وقعت الاشارة الى تمام علم المعانى من قبل المص حيث قال (تم علم المعانى بعون الله تعالى) اشار بذلك الى ذكر جميع مسائل علم المعانى فى كتابه مع صغر حجمه ولانه لما كان هذا مظنة عدم التمام اشار الى دفعه بهذا الكلام والله ولى التوفيق والاعلام

﴿ الفصل الثانى ﴾ من الكتاب ﴿ فى علم البيان ﴾

اى فى مسائله وقواعده وقدمر تعريفه وبيان موضوعه فى اول الكتاب لكن لما توقفت ٣ معرفة الحيثية المعتبرة فى موضوعه على معرفة اقسام الدلالات وبيان ماهو المعتبر منها فى الحيثية المذكورة ٦ قدمها فقال (تفاوت العبارات فى الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية) وارادوا بها الدلالة على تمام مسماه كما سيذكره (لانه) اى السامع (ان علم الوضع) اى وضع تلك المفردات للمعانى المفهومة من المفردات الاول (فهم) المعنى بتوسط الوضع كما فهم من الاول (بلاتفاوت) اذ الطريق فى كليهما الوضع وهذا طريق واحد بالنوع لا يتفاوت افراده (والا) اى وان لم يعلم السامع الوضع فى المفردات الواقعة فى المرتبة

---

٣ ومن غفل عن هذه النكتة ظن ان موضوع علم البيان الدلالات وليس كذلك والا لم يكن من العلوم الباحثة عن الالفاظ ﴿

٦ واعلم ان التعرض لقيد الحيثية لها اعتباران احدهما التعرض لها مستقلا فعلى هذا لا يكون التعرض للموضوع فى اول علم البيان وثانيهما ان التعرض لقيد الحيثية لما لم ينفك عن التعرض للمقيد صار فى حكم التعرض للموضوع ولهذا قال بعضهم بالتعرض بالموضوع فى اول علم البيان لكن لما كان هذا تعرضا حكميا لا ينبغى ان يرتكب على التقدير فى الكلام لاجله كما قيل تقدير الكلام فى علم البيان وموضوعه ﴿

الثانية (لم يفهم) السامع معنى (اصلا) فضلا عن الوضوح وذلك لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع فى الدلالة الوضعية هذا اذا لم يعلم وضع شئ من المفردات واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلا يفهم المعنى ايضا اذ الكل ينتفى بانتفاء الجزء ولا مدخل لمعرفة جزء منه فى الوضوح ولا لعدم معرفة جزء آخر فى عدم الوضوح وقيل اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اى وان لم يعلم وضع شئ منها فلا فهم للشئ اصلا لا كلا ولا بعضا بلا تفاوت وبهذا التقرير يندفع التفاوت فى الالفاظ المرادفة المألوفة بعضها وكذا اللفظ المشترك اذا وجد قرينة على بعض معانيها وذلك لان التفاوت فى الاول من الالف وفى الثانى من القرينة وكلاهما ليس فى نفس الوضع (بل) من خارج وماذكرناه من عدم التفاوت انما هو بعد العلم بالوضع فلا اشكال بل تفاوت العبارات فى الجلاء (بالعقلية) اى بالدلالة اللفظية العقلية بأن يدل على لوازم ماوضع له اللفظ (لتفاوت المتعلقات فى جلاء التعلق) بالنسبة الى المعنى الواحد وذلك بأن يكون تعلق بعضها بلا وسط وبعضها بوسط واحد اواكثر ❁ ثم ان هذا التفاوت كما يوجد فى الملازمات الخارجية كذلك يوجد بين الاجزاء لان الجزء اوضح من جزء الجزء وهكذا فاللوازم عندهم يعم التضمن فلا تغفل وقيل وقد يكون بعض التعلقات اقوى واوضح فى نفسه من بعض آخر اقول هذا فى مرتبة واحدة غير مسلم وفى اكثر مسلم لكن يرجع الى جعل سبب الوضوح قلة الوسط فلا يكون وجها مستقلا كما توهم واعلم ان الدلالة الوضعية وان كان من مراتب الوضوح فى نفس الامر لكن ليس من مراتب الوضوح بحسب علم البيان اذ بحثه عن المجاز والكناية فمراتب الوضوح عندهم هو الوضوح فى الدلالة على المعانى المجازية والكنائية وكل منهما خارج عن المعانى الوضعية ❁ واما التشبيه فستعرف حاله واما ماقيل ان المعانى الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلذلك لم يعتبر فى مراتب الوضوح لا وحدها ولا مع الدلالات العقلية ففيه بحث لانه ان اراد بالمعانى الوضعية فقط مالم يعتبر فيه الدلالة العقلية فلا نسلم انها بمنزلة اصوات الحيوانات لجواز ان يعتبر معها الخواص والمزايا وان اراد بها مالم يعتبر فيها الخواص والمزايا فالممنوع انه بمنزلة اصوات الحيوانات لكن التقرير غير تام اذ الكلام فى ان الدال على المعانى الوضعية مطلقا ان لم يقارن الخواص لا يعتبر فى علم المعانى وعلم البيان معا وان قارن الخواص لا يعتبر فى علم البيان خاصة وان اعتبر فى علم المعانى الا يرى انه لو لم يوجد الخواص فى الكلام لا يعتبرونه فى علم البيان مطلقا وذلك مأخوذ فى تعريفات القوم وانما تخصيصهم الدلالات بالعقلية فلعدم اعتبار الوضعية اصلا وان قارن الخواص والمزايا فى وضوح الدلالة لا لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات فالوجه فى المقام ماذكرناه فتدبر ثم ان المصنف لما عين ماهو المعتبر من اقسام الدلالة ههنا شرع فى تقسيم الدلالة الى الوضعية والعقلية واعلم

قاله السيد السند قدس سره

المتوهم السيد السند قدس سره

قاله السيد السند قدس سره

اولا ان الدلالة كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وذلك الشئ ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية والثانى اماوضعية كدلالة الاشارات والخطوط والعقود على معانيها٩ واماعقلية كدلالة الاثر على المؤثر اوطبيعية كدلالة حركة النبض على احوال المزاج والاول اماطبيعية كدلالة اح بالمعجمة على الوجع وبالمهملة على السعال اوعقلية كدلالة اللفظ المسموع من شخص غيرمرئى على وجود اللافظ اووضعية كدلالة الانسان على معناه وهى ثلاثة اقسام اشاراليها المصنف بقوله (فدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعية) اذ العقل لايفتقر فى فهم المعنى فيه الى امر آخر غيرالوضع (وهى المطابقة) لتطابق اللفظ المعنى فالوضعية تارة تستعمل فى مقابلة العقلية والطبيعية بمعنى ان لايكفى فى الوهم بواحد منها بل يحتاج الى الوضع وهذا اصطلاح اهل الميزان ويستعمل اخرى فى مقابلة التضمنية والالتزامية بمعنى ان لايكون لغيرالوضع مدخل فيها وهذا اصطلاح ارباب البيان ٧ (وعلى غيره) اى غير دلالة اللفظ على غير تمام المسمى (عقلية) حيث لايكتفى بالوضع بل ينضم انتقال عقلى بواسطة علاقة بين المعنيين (فعلى جزئه) اى جزء تمام المسمى (تضمن) لتضمن التمام اياه واشتماله عليه كدلالة البيت على السقف (و) دلالة اللفظ (على خارجه) اى خارج تمام المسمى (التزام) لكونه من لوازم تمام المسمى كدلالة السقف على الحائط (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم) بين المسمى والخارج (ذهنا) بحيث ينتقل من تعقل المسمى الى تعقله ولايشترط اللزوم خارجا لحصول الفهم بدون اللزوم الخارجى كدلالة لفظ العمى على البصر مع التعاند بينهما فى الخارج فضلا عن اللزوم ❁ ولما كان دلالة الالتزام عند ارباب البيان اعم من اللزوم العقلى المعتبر عند اهل الميزان صرح المصنف بذلك حيث قال (اى تعلق) بينهما (يوجب الانتقال) من المسمى (اليه) اى الى الخارج (بحسب اعتقاد المخاطب لعقل) اى ذلك الاعتقاد اماالحكم العقل كالانتقال من الانسان الى الضاحك (او) لاجل (عرف) عام كمابين الاسد والجرأة (او) لاجل (غيرهما) اى غيرالعقل والعرف العام سواء كان عرفاخاصا كمابين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اولم يكن عرفا خاصا كالادعائيات مثلا كمابين اقدام زيد على امر هائل وجرأته وبين احجامه وجبنه وكما بين البخل والجود فى مقام التمليح اوالتهكم الى غيرذلك من التعلقات المتفاوتة ❁ واعلم ان اهل المعقول لمانظروا الى القواعد الكلية وصارت الملازمات العرفية وامثالها تختلف باختلاف العادات اسقطوها عن الدرج فى اللزوم حتى انهم فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعدالعلم بالوضع واما اهل العربية فلما وسع نظرهم نظرهم العرفى ادخلوا الملازمات العرفية وامثالها فى اللزوم ولذا فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث اذا اطلق

٩ اعلم ان المراد بالعقود علم عقود الاصابع فان الحساب وضعوا كلا من عقودها للاعداد المخصوصة ووضعوا لها قواعد كلية تسهيلا لامر الحساب يعرفها من يعرفها ❁

٧ فعلى هذا الاصطلاح يدخل التضمن والالتزام فى العقلية كما ان على الاصطلاح الاول يدخلان فى الوضعية وقد فسر ابن الحاجب فى مختصره الدلالة الوضعية بما ينتقل الذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء فعلى هذا يدخل التضمن فى الوضعية لان الذهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل فى ذلك الانتقال بعينه الى كل واحد من اجزائه بخلاف الالتزامية فانها انتقال من اللفظ الى المسمى اولا ثم الى الخارج ثانيا فهذا اصطلاح ثالث ولامشاحة فى الاصطلاحات كالانزاع فى الشهوات ❁

فهم معناه بعدالعلم بالوضع وقديفسر بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى قيل ٧ تفسير الدلالة بالانتقال المذكور والفهمين المذكورين من قبيل المسامحات التى لاتخل بالمقصود لان ماذكر من الامور ليس شئ منها صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن الدلالة التى هى صفة للفظ وهى كونه بحيثية يترتب عليها الامور المذكورة ويمكن ان يقال ان الدلالة قديكون صفة للفظ على ان يكون مصدرا للمبنى للمفعول وقديكون صفة للمتكلم بالنظر الى السامع على ان يكون مصدرا للمبنى للفاعل والتفسير بالحيثية المذكورة تفسير للدلالة بالمعنى الاول والبواقى تفسير لها بالمعنى الثانى فلامسامحة اصلا وبالنظر الى المعنى الثانى قال السكاكى اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه من غير زيادة ولانقصان بحكم الوضع ويسمى هذه دلالة مطابقة و دلالة وضعية وانما قال امكن ان تدل لان الدلالة تتوقف بعد الوضع على استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع فالثابت فيه امكان الدلالة لكن بالمعنى الثانى واما الدلالة بالمعنى الاول اعنى كون اللفظ بحيث يفهم منها المعنى لاجلها العالم بالوضع ثابتة بمجرد الوضع من غير توقف على شئ آخر ومن لم يفرق بين هذين المعنيين نفى توقف الدلالة عليه بل جعل الموقوف على ذلك الشئ فائدة الدلالة وثمرتها اعنى فهم المعنى من اللفظ ❁ واعلم ان السكاكى فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما وقديتوهم من ظاهره كون الدلالة العقلية اعم من دلالة اللفظ وليس كذلك فالمراد بالمعنى ماعنى باللفظ فلااشكال (قال) السكاكى بعد ماذكر ان مرجع علم البيان الى اعتبار الملازمات بين المعانى ان اللزوم اذا تصور بين الشيئين فامّا ان يكون من الجانبين كالذى بين الامام والخلف بحكم العقل ٩ او بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد بحسب العرف العام او من جانب واحد كالذى بين العلم والحياة بحكم العقل او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتقاد بحسب متعارف عموم الناس (فالانتقال من الملزوم) الى اللازم (مجاز) نحو رعينا الغيث والمراد لازمه عرفا وهوالنبت (وهو) اى الانتقال المذكور (بالذات) من غير حاجة الى شئ لامتناع انفكاك اللازم عن الملزوم سواء كان اللزوم من الطرفين او من طرف واحد (و) الانتقال (من اللازم) الى الملزوم (كناية وهو) (بمعونة) الانتقال (الاول) اى لايحصل الابجعله انتقالا من الملزوم الى اللازم بحسب الاعتبار لابحسب الحقيقة فلايكون الانتقال المعتبر فى الكناية بالذات بل بالغير (اذلايمكن) هذا الانتقال (الاعند التساوى) بين اللازم والملزوم وجعل اللازم بمنزلة الملزوم فى الانتقال اوعند كون اللازم اخص كما ذكره السكاكى وغرضه بذلك نفى العموم اذلايتصور انتقال من العام باقيا على عمومه ٧ الى الخاص وانما جعل السكاكى شرط الانتقال العلم

٧ قائله السيد قدس سره

٩ قد يتصور بين الامام والخلف تقدم الاول وتأخر الثانى فيتلازمان وجودا و تعقلا فهما متضايفان وقد يتصور تخالف الجهة فيتلازمان وجودا فقط لاتعقلا كالسواد والبياض فلا تضايف بينهما حينئذ نعم الامام وذو الامام وكذا الخلف وذو الخلف متضايفان لكن الكلام ليس فيه وماقيل لاتضايف بينهما اصلا اذ يجوزان يوجد جسم له امام ولاخلف له كالفلك الاعظم فردود بأن الامام والخلف مستعملان فى الحيوانات المنصرية ولا حاجة الى ماوجهه بعضهم من ان تعقل كون شئ امام آخر يستلزم تعقل كون الاخر خلفه فانه باطل قطعا الايرى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام آخر وقد عرفت الحق فلاتعدل

٧ اذ العام لايدل على الخاص باحدى الدلالات الثلاث

بكون اللازم مساويا اواخص دون نفس المساواة اوالخصوص اشارة الى ان الغرض من الكلام التخاطب فيلزم فى القاء الكلام الى المخاطب بطريق الكناية العلم بالامر المذكور ومن غفل عن هذه النكتة حكم بأن العلم مساحة بل المعتبر هناك هو المساواة اوالاخصية لاالعلم باحدهما واعلم ان المصنف انما لم يتعرض لكون اللازم خاصا بناء على ماتقرر عنده من ان كون اللازم اخص يستلزم جواز تحقق الملزوم بدون اللازم لكن السكاكى اراد باللزوم فى هذا المقام التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع فيجوز ان يكون اخص من متبوعه ولايخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب العربية واما كون الملزوم اعم عند كون اللازم اخص لايمنع الانتقال منه الى اللازم حتى يحتاج فيه ايضا الى جعله مساويا اواخص اذ الملزوم هو المتبوع وهو الاصل فيستلزم تابعه غالبا وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه لفرعيته لايستلزمه الا اذا كان مساويا اواخص كذا قيل وفيه نظر لان التابع والمتبوع ان اشتهر فى العرف بالتبعية يكون الانتقال من احدهما الى الآخر سواء والا لم يكن الانتقال من المتبوع اغلب من عكسه فالوجه ان يقال كون اللازم اخص انما هو بقيود اعتبارية خطابية فلا يفيد ذلك كون الملزوم اعم فى نفسه بل هو باق على خصوصه ٩ اومساواته ثم ان جعل التابع بمنزلة المتبوع لايختص بالكناية بل قد يعتبر فى المجاز كما فى امطرت السماء نباتا و قيل كون اللازم اخص انما هو فى اللزومات الجزئية دون الكلية ورد ذلك بأنه لم يعتبر اللزوم الجزئى فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوة واعلم ان السكاكى لو جعل اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة وحينما لزم عليه كون الانتقال مطلقا ٧ من الملزوم الى اللازم سواء كان فى الكناية اوالمجاز لو تشبث بالفرق بينهما بأن المجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى دون الكناية لكان اقرب الى الصواب لخلوصه عن التكلف الذى ارتكبه فى هذا الباب ثم لزم على حصر مرجع البيان فى الجهتين المذكورتين منع مستندا بجواز الانتقال من احد اللازمين الى الآخر اشار الى جوابه بقوله (واما) الانتقال (من لازم) الشئ (الى لازم) آخر له كانتقال الذهن من بياض الثلج الى البرودة (فيرجع) هذا الانتقال (اليهما) اى الى الانتقالين المذكورين لتركبه منهما ولما كان الانتقال من البياض المطلق المتبادر منه اكمل انواعه الى الثلج كناية ومن الثلج الى لازمه الآخر اعنى البرودة مجازا كان المجاز والكناية متباينين لاشتمالهما على قيدين متباينين اعنى جواز ارادة المعنى الاصلى فى الكناية دون المجاز لم يمكن ان يعتبر فى مجموع الانتقالين انتقال واحد معتبر فى الصناعة سوى الانتقالين المذكورين فلا يتيسر جمعهما فى اطلاق واحد

هو تعريض لسيد السند قدس سره

قائله السيد السند قدس قدس سره

٩ مثلا العلم يستلزم الحياة واخص منها واما الحياة المقيد بكونها حياة لزيد العالم وان كان مساويا للعلم لكن لايفيد تبدل العلم من الخصوص الى المساواة فى نفسه

٧ لانه حينئذ يكون النبات ملزوما عرفيا للغيث كما ان الغيث لازم للنبات كذلك وكذا يكون الغيث ملزوما للنبات كما ان النبات لازم له كذلك

قوله لم يمكن جواب للمهمة

بحسب لفظ واحد فلا يرد عليه ماقيل اذا اجتمع هذا ان الانتقال ان في لفظ واحد لزم ان يجعل مجازا أو كناية معا فان التجأ الى تكلف تأويل يدرجه في احدهما فقط فقد اهمل حينئذ ذلك التأويل المهمله ووجه الدفع ان غرض المصنف نفي القسم الثالث الواحد المركب بارجاعه الى القسمين المذكورين على التوزيع لا بارجاعه الى واحد منهما على حياله وذلك لما تقرر في موضعه من ان كل مورد قسمة مقيد بقيد وحدة ٦ والا لم ينحصر تقسيم ابدا اذ مجموع القسمين يكون قسما ثالثا واذا عرفت الحال في الانتقال من احد اللازمين الى الآخر فقس عليه حال الانتقال من احد الملزومين الى الآخر قال السكاكي اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فلا علينا ان نتخذهما اصلين بحسب الوضع ليوافق الوضع الطبع ولما لم يتوقف الانتقال في المجاز على معرفة امر غير اللزوم كان واضحا بنفسه بخلاف الكناية حيث يتوقف على العلم بمساواة اللازم او اخصيته فلاعتب في تأخير الكناية لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا كما عرفت فلا يكون اللزوم في المجاز واضحا بنفسه بل يتوقف على امر آخر سوى اللزوم كما في الكناية قلت درجه في المجاز تكلف لاجل الضبط وما ذكره من كون الانتقال في المجاز واضحا بنفسه انما هو في المجازات الواردة على الاصل ولا ينافي كليته عدم صدقه لما يندرج في المجاز لاجل التكلف لكنك قد عرفت ما هو الصواب في توجيه هذا الباب الخالص عن التكلف والارتياب (ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو) اى هذا النوع (فرع التشبيه) كما ستقف عليه (فههنا اصول اربعة) الاول في التشبيه وانما قدم التشبيه لتوقف نوع من المجاز عليه والثاني المجاز وقدم وجه تقديمه على الكناية واما وجه افراز الاستعارة عنه لشرفها وكثرة انواعها ومباحثها وكونها معظم مقاصد علم البيان وخالف فيه السكاكي حيث ادرجها السكاكي في فصل المجاز والثالث في الاستعارة والرابع في الكناية ووجه الحصر على ما نقل عن المصنف هو ان يقال ان المتكلم اذا اراد بالكلمة معنى غير ما وضعت له فلا بد هناك من علاقة فهي اما المشابهة او غيرها وعلى التقديرين اما ان يلاحظ معناه الاول اولا فهذه اربعة اقسام ❁ احدها ان لا يلاحظ معناها الاول والعلاقة المشابهة وهو التشبيه ❁ والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو الكناية ❁ والثالث ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المشابهة وهي الاستعارة ❁ والرابع ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو المجاز المرسل واعلم ان ما في هذا المقام من التوجيهات لما لم يخل عن عدة من التكلفات دفعها المصنف عن نفسه وعزاها الى السكاكي حيث قال في مفتاح الكلام قال واراد به نسبة هذا الكلام اليه وقال في خاتمته (واعترف) السكاكي (انه

القائل هو السيد السند قدس سره ❁

٦ واعلم ان تقييد كل مورد قسمة بقيد وحدة قاعدة مطردة لم ينكر عليها الامن لم تعرف مفهوم التقسيم وهو ضم مفهوم مختص الى مفهوم مطلق مشترك ويكون مجموع المفهومين مفهوما ثالثا اذ الكل غير كل من الجزءين ثم ان بعضا من الفضلاء لما رأى ان مجموع العدد الزوج والفرد فرد وليس قسما ثالثا وكذا مجموع العلة المادية والصورية معلول وليس قسما توهموا انتقاض القاعدة المذكورة بهما وبأمثالهما ولم يعرفوا ان ما ذكروه هو مجموع ما يصدق عليه القسمان لا مجموع مفهوميهما والفرق بين المفهوم وماصدق هو عليه مما يغلط فيه كثير من الاوهام وقد عرفت ان التقسيم بالقياس الى المفهومات وفي هذا المقام مجال للبسط لكنه خارج عما نحن فيه فتأمل ❁

(تكلف)

تكلف للضبط) قال الشارح الفاضل المحقق والنحرير المدقق ان ماقرره السكاكى يستدعى تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ماقيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هى تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان فى الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه٩ وقوة نفعه٧ فى المطالب البيانية قد ارتقى عن ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة قد اتخذه اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان فى جعل التشبيه اصلا ثالثا من البيان بهذا القدر من البيان تكلف باردا اراد السكاكى ترويجه بالمبالغة فى العبارة حيث قال ههنا فلابد من ان نأخذه اصلا ثالثا مع انه قال فى الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب فى المقام ماحققه بعض مشايخنا٣ وهو ان اللفظ اما ان يستعمل فى المعنى الموضوع له فهو الحقيقة او فيماله علاقة بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه فى الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاما ان يكون علاقته المشابهة اوغيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافى ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثانى ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك فى مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقى من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة فى الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذى اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب فى فنون السحر البيانى وما يقال من ان المقصود الاصلى فى التشبيهات هو المعانى الوضعية فقط ليس بشىء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ماهو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى ولاشك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا هذا كلام ذلك الفاضل بالتمام وتحقيق مانقله عن بعض المشايخ العظام ونحن نقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان المقدمة هى مايتوقف عليه الشىء فان كانت موقوفا عليها للشروع فهى مقدمة الكتاب اوالعلم وان كانت موقوفا عليها للمسائل فهى المبادى ثم انهم يجعلون مقدمة الكتاب اوالعلم خارجة عن المسائل ويجعلون المبادى جزأ منها فرقا بين مايتوقف عليه الشروع ومايتوقف عليه المسائل مثلا يجعلون تصور الموضوع وبيان الرسم والحاجة خارجة عن المسائل فى علم الميزان ومباحث الكليات الخمس التى هى المبادى لمباحث القول الشارح داخلة

قائله السيد السند قدس سره منه

المعتذر سعد الدين منه

٩ كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه اى بلفظ الجمع الدال على الكثرة منه

٧ كما اشار اليه بقوله فهو الذى اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب فى فنون السحر البيانى منه

٣ اراد به كمال الدين هيثم البحرانى منه

٩ قال بعض الافاضل المبادى التصديقية يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يتوقف عليه المسائل فى الجملة فعلى هذا التصديق هلية الموضوع من المبادى التصديقة وثانيهما قضايا تتألف قياسات العلم منها وعلى هذا لايكون هلية الموضوع من المبادى التصديقية ولايخفى ان مباحث الالفاظ من المبادى العامة ومباحث الكليات من المبادى الخاصة وهذا بعينه ماذكرناه فى هذا الكتاب ✻

فى الفن ثم ان كان المبادى من المبادى الخاصة لذلك العلم فهى معدودة من المقاصد اتفاقا ٩ واما المبادى العامة كباحث الالفاظ فى علم الميزان مثلا فقد يجعل لعدم كونها خاصة فى حكم المقدمة فيدرج فيها وقد يجعل لعدم كونها مقدمة الشروع فى حكم المبادى الخاصة ويعدونها من المقاصد لكن الاحسن تميزها عن كليهما بتأخيرها عن المقدمة وتقديمها على المبادى الخاصة ثم ان مباحث التشبيه لما كان من المبادى الخاصة لمباحث الاستعارة وجب تقديمها عليها على ان يكون من المقاصد ولكن لما كان تقديمها على الاستعارة موجبا للفصل الطويل بين اقسام المجاز قدمها على الكل وهذا هو مراد السكاكى بقوله فلابد من ان نأخذه اصلا ثالثا وانما قال ههنا لابد نظرا الى ايراده فى الكتاب لا الى جعله اصلا ثالثا وماذكره فى المجاز والكناية من قوله فلا علينا ان نتخذهما اصلين ٧ بالنظر الى تميزهما فى الوضع لا بالنظر الى ايرادهما فى الكتاب فلا خلل فى تعبيره اصلا وكذا الاعتذار المذكور فى جعل التشبيه اصلا مستقلا فى الوضع لا الذكر فى الكتاب لان ذلك واجب وانما كثرة المباحث علة للتميز فى الوضع واما مانقله عن بعض مشايخه فتكلف بارد يرد عليه عدة وارد منها ان التشبيه هو اشتراك المشبه للمشبه به فى وجه الشبه وله عدة اغراض اعمها الحاق الناقص بالكامل وسيرد عليك تفاصيله ولايخفى ٣ ان هذا الغرض يستدعى نقصان المشبه فى وجه الشبه قطعا فحينئذ لو اريد بالتشبيه مايدل على كمال المشبه يلغو اداة التشبيه ويترقى الى رتبة الاستعارة لفوات لازم التشبيه اعنى نقصان المشبه عن المشبه به مثلا اذا اردت بقولك وجه كالبدر كونه فى غاية الحسن لا على ان يكون لازما لالحاق الناقص بالكامل على استعمال اللفظ فى ذلك اللازم يفوت النقصان المعتبر فى الوجه فيلغو حرف التشبيه وصار حقا لان يقول هذا الوجه بدر أو هذا بدر على التشبيه البليغ فظهر من هذا ان التشبيه من حيث هو تشبيه ينافى ادارة المجاز وماذكره من ان المجاز فى التشبيه لاينافى ارادة الموضوع له فردود بأن ارادة المعنى الموضوع له تستدعى اثبات اداة التشبيه وارادة لازم معناه تستدعى حذفها وبينهما تناف واما ماذكره من ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة فغير صحيح من وجهين اذ المناسب بل الواجب ان يقال اصلا مستقلا ٦ وكذا المناسب ٥ ان يقال مبادى للاستعارة كما مرت اليه الاشارة ولعمرى ان هذه المباحث من خصايص الزمان ولم يهتد اليها شيء من الاذهان مع كونها من مواطىء الاقدام ومعاهد الافهام والحمد لله على نعمه

٧ وتوضيحه ان يقال مراده فى الاصل فى قوله فلابد هو وفى قوله فلا علينا هو الاصل الوضعى حيث عنون السكاكى مباحث علم البيان بالاصل الاول والاصل الثانى والاصل الثالث واقتدى به المصنف فحينئذ يكون حاصل كلامه ان مباحث التشبيه لكثرة مباحثه استحق ان يعنون بالاصل الاول وكذا مباحث المجاز والكناية لما امتاز احدهما عن الآخر لا علينا من ايرادهما فى اصلين مستقلين دون ايرادهما فى اصل واحد فتأمل ✻

٣ قال السكاكى فى اواخر علم البيان والسبب فى ان الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه امر ان احدهما ان فى التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل من المشبه فى وجه التشبيه الى آخر ماذكره هناك ✻ ٦ وذلك لان قوله اصلا حقيقيا يشعر بكونه من المسائل كالمجاز والكناية مع ان التشبيه من المبادى كما مر ✻ ٥ وذلك لان المقدمة قد تطلق على مايتوقف عليه الشروع نعم قد تطلق على المبادى لكن التحرز عما يوهم خلاف المقصود انسب واولى ولذا لم يقل بل الواجب كما فيما سبق ✻

(ومزيد)

ومزيد كرمه ﴿الاصل الاول﴾ ٩ من الاصول الاربعة المذكورة ﴿في التشبيه﴾ اي هذه الالفاظ والعبارات في الكلام في التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بالكاف ونحوه وانما قلنا بالكاف ونحوه ليخرج الاستعارة التحقيقية والمكنية والتجريد عند البعض ٧ فان شيئا منها لايسمى تشبيها اصطلاحا لايخرج نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو كما ظن لان التعريف لايصدق على شيء منهما اذ المشبه لابد وان يكون ناقصا في وجه الشبه والمشبه به كاملا فيه ومايدل على المشاركة بالصيغة متساويان في الامر المشترك الايرى الى ان قولهم ٦ مشاركة ٣ امر لامر بمعنى لحوقه اياه في صفة هو اصل فيها ولولم يلاحظ هذا لقيل مشاركة امرين في معنى (ولابد فيه) اي في التشبيه من تحقق خمسة امور لعدم خلوه عنها (من طرفين) مشبه ومشبه به (مختلفين) صفة مع الاتحاد في الحقيقة اوبالعكس والاول كانسانين مختلفين طولا وقصرا والثاني كطويلين مختلفين انسانية و فرسية وذلك لان الطرفين اذا اشتركا من جميع الوجوه حتى التعين لم يتيسر تشبيه اصلا اذ التشبيه يقتضي المغايرة في الذات المانعة من الاتحاد فيها واما ان يختلفا من كل الوجوه حتى الاوصاف العامة يمتنع التشبيه ايضا لانه يقتضي الاشتراك في الوصف المانع من الاختلاف فيه فتعين ان يكونا مختلفين في بعض الجهة والمشتركين في بعضها فان قلت الطرفان في قولك كأن زيدا قائم متحدان قلت الاختلاف في التقدير اذ تقديره كأن زيدا رجل قائم اي من افراده كما يقال كأن زيدا اسد اي هو من افراد الاسد وقد يقال قد يكون كأن للشك كما صرح به الزجاج اذا كان خبرها صفة مشتقة او فعلا ويمكن ان يقال ان كأن للتحقيق عند البعض (و) من (وجه شبه مشترك) بين الطرفين لما مر من انه لايجوز الاختلاف بينهما من جميع الوجوه (و) من (غرض فيه) اي في التشبيه لانه من الامور الاختيارية فلا يصار اليه الا لغرض لئلا يكون عبثا (و) من (حال له) اي للتشبيه من كونه غريبا او قريبا مقبولا او مردودا فلابد من معرفة حاله ليجتلب الحسن ويجتنب عن القبح (و) من (صيغة) للتشبيه كالكاف والمثل وكأن وامثالها امامقدر او ملفوظ ليتميز التشبيه عن الاستعارة (فالكلام فيه) اي في التشبيه (خمسة انواع) وانما جعل السكاكي مباحث التشبيه اربعة انواع حيث ادرج البحث عن الصيغة في البحث عن حاله لقلة مباحثه ولما كان الصيغة ركنا مستقلا ذكره المص في نوع مستقل وهذا احسن ﴿النوع الاول في طرفيه وهما﴾ اي الطرفان (المشبه والمشبه به وهما اما حسيان) بان يكونا مستندين الى احد من الحواس الخمسة ٩ الظاهرة المشهورة بحيث لو وجد كان مدركا بالحس كالخد المشبه بالورد في المبصرات والاطيط المشبه بصوت الفراريج في المسموعات والنكهة المشبهة بالعنبر في المشمومات والريق المشبه بالخمر في المذوقات والجلد الناعم المشبه بالحرير

٩ ليس مراده بالاصل هو الاصل الحقيقي المعنوي بان يكون من اركان الشيء حقيقة بل الاصل الوضعي اللفظي الذي بمعنى طائفة من الالفاظ كالفصول والابواب ﴿

٧ اي صاحب الايضاح وستقف على تفاصيلها ﴿

٦ ومنهم من فسره بالدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف احدهما ولايخفى عليك ان هذا التفسير خال عن النكتة المذكورة فلا يصح واما قولهم الدلالة على مشاركة امر لآخر في المعنى زيادة لفظ الدلالة فذلك تفسير للتشبيه الذي هو صفة المتكلم ومن حذف قيد الدلالة فقد فسر التشبيه على انه صفة قائمة باللفظ بمعنى المشابهة ﴿

٣ كما يقول الفقهاء في تعريف القياس مشاركة امر لامر في علة الحكم ولم يقولوا مشاركة امرين مع اختصار العبارة تنبيها على هذه النكتة اعني الاصالة والفرعية ﴿

٩ وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس واحترز بقيد الظاهرة عن الحواس الخمسة الباطنة لانهم ادرجوا بعضها في العقليات وبعضها في الحسيات كما ستقف عليه ﴿

فى الملموسات ٧ (اوعقليان) بأن يكون كل واحد منهما مستندا الى العقل ولايكون هو اومادته مدركا بشئ من الحواس الظاهرة كالعلم المشبه بالحيوة (اومختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالعدل المشبه بالقسطاس اويكون بالعكس من ذلك كالعطر المشبه بخلق كريم (والخياليات) وهى المعدودات التى تركبها المتخيلة من المحسوسات المتأدية من الحس الظاهر الى الخيال كالشقيق المشبه بأعلام ياقوة منشرة على رماح من زبرجد (تلحق بالحسيات) وان لم تكن محسوسة فى انفسها (لان مباديها حسية) حيث تادى الى الخيال من الحس مثلا العلم والياقوت والرماح والزبرجد فى المثال المذكور حسية كلها بالبصر فالمشبه وهو الشقيق حسى والمشبه به مركب خيالى وانما الحقوا الخياليات بالحسيات تقليلا للاعتبار بتقليل الاقسام وتسهيلا للاقسام على المتعاطى بالمرام (والوهميات) تلحق (بالعقليات) واراد بالوهمى مالم يحس به ولا بمادته وانماهو صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير تركها من المحسوسات كما فى الخياليات كالمنية اذا قدر لها صورة ثم شبهت بالمخلب اوبالناب ولما كانت مناسبة الوهميات بالعقليات اظهر من مناسبتها بالحسيات الحقها بالعقليات لما ذكر من تقليل الاقسام وتسهيل تحصيل المرام (وكذا الوجدانيات) ملحقة بالعقليات وهى التى تدرك بالحواس الباطنة كالجوع والشبع ولما الحق الوهميات والوجدانيات بالعقليات فسر العقلى بما لايكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل حينئذ بالحس المفسر بما يدرك باحدى الحواس الظاهرة فيشملان القسمان المذكوران المدركات بالحواس مطلقا الظاهرة والباطنة ويظهر من هذا انحصار طرفى التشبيه فى تلك الاقسام الاربعة ولقد احسن من قال الوهمى مالم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لوادرك لم يدرك الابها اذ قد ميزه بذلك عن العقلى المحض وعن الوجدانى ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال ﴿ النوع الثانى فى وجهه ﴾ اى وجه التشبيه وهو ماقصد اشتراك الطرفين فيه ﴿ وهو اما صفة ﴾ مشتركة (لحقيقتين) مختلفتين كالطول للجسم والخط (اوحقيقة) متحدة (لصفتين) مختلفتين مثل حقيقة الانسان لاسود وابيض (والوصف) الذى هو الاشتراك (اماحسى) كالكيفيات الجسمانية المدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة (او) الوصف (عقلى) ثم العقلى اما (حقيقى) وهو الذى له تقرر فى ذات الموصوف كالكيفيات النفسانية مثل المعرفة والذكاء والقدرة والسخاء والكرم والعلم والغضب والحلم اى مايجرى مجراها من الغرائز والاخلاق (اواعتبارى) لاتقرر له فى ذاته كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود فان مطلوبية المطلوب امر اعتبره العقل لاتقرر له فى ذات المطلوب (اووهمى) لايكون له تقرر ولم

(يعتبر)

٧ قيل اراد بالعنبر رائحته وبالريق طعمه وبالجلد لينه لان المشموم والمطعوم والملموس ليس انفس هذه الاجسام بل عوارضه وقيل ان هذه الامثلة بناء على المتعارف يقال شممت العنبر وذقت ريق الحبيب ولمست جلده ويمكن ان يقال المشموم فى الحقيقة نفس العنبر والهواء المتكيف بكيفيته آلة الشم وكذا المذوق نفس الريق والجزء المتحلل منه آلة الذوق وكذا ماوصل اليه اللمس هو الجلد حقيقة واللين كيفية قائمة بالملموس اما راجعة الى الوضع اذا كانت عبارة عن استواء الاجزاء اوالى الكيف كما هو المشهور فليس فيما ذكر من الامثلة من البناء على العرف بل هى فى انفسها كذلك منه

يعتبره العقل ايضا كاتصاف السنة بالبياض والبدعة بالسواد ونظائرهما ٩ ولقد خالف السكاكى ههنا حيث اخرج الوهمى عن العقلى الاعتبارى (والذات) التى هى جهة الاشتراك (امابسيطة) اى غير منقسمة الى اجزاء مختلفة الطباع سواء كانت غير منقسمة اصلا كالنقطة اوكانت منقسمة الى اجزاء متفقة الحقايق كالعناصر (اومركبة) من اجزاء مختلفة كالبيت وبدن الانسان (وكذاالصفة) امابسيطة بان يكون مرجعها امرا واحدا فيكون فى حكم البسائط اومركبة بان يكون مرجعها امرين اواكثر فيكون حكمها حكم المركبات واذاعرفت ان وجه التشبيه يحتمل ان يتفاوت فى نفسه اماباعتبار كونه حقيقة الى بسائط ومركبات وباعتبار كونه اوصافا الى الحسى والعقلى والعقلى الى الحقيقى والاعتبارى والوهمى (فنقول) فى تقسيمه بمايفيد التفاوت المعتبر فى مطلبناهذا (وجه التشبيه اماواحد) صفة كان اوحقيقة (واما فى حكمه) اى فى حكم الواحد بان يتركب من متعدد (كذات مركبة) من اجزاء يحتاج بعضها الى بعض كالجسم المركب من الهيولى والصورة وكالبيت المركب من السقف والجدار (او) من (صفات يقصد بمجموعها هيئة واحدة) وسيجئ مثاله (واما كثير) اى يجعل كل واحد منها وجه شبه على حدة والالكان المجموع واحدا اعتباريا فهذه ثلاثة اقسام واحد اوفى حكم الواحد اوكثير (والاول) اى الواحد (اماحسى فكذاطرفاه) حسيان اى المشبه والمشبه به ولايجوز ان يكونا غير محسوسين والوجه محسوس (اذلا محسوس) ينتزع من غير المحسوس (جهة) مشتركة بين الطرفين والالزم قيام المحسوس بالمعقول وهو محال فقوله جهة مرفوع بقوله لامحسوس اومنصوب وتقدير الكلام اذلامحسوس يكون جهة (كالخد) اذاشبه (بالورد فى الحمرة) والثلاثة حسية (و) وجه الشبه الواحد (اماعقلى ويحتمل الاقسام الاربعة)٧ للطرفين وهى ان يكونا حسيين اوعقليين اوالمشبه عقلى والمشبه به حسى اوبالعكس وانماجاز ان يكون طرفا العقلى حسيين اذ يصح ادراك العقل من المحسوس جهة مشتركة بل مبادى العقليات كلها هى الحسيات كما قيل من فقد حسا فقد فقد علما (فالمعقول) المشبه (بالمعقول كعديم النفع) من الموجودات المشبه (بالمعدوم فى العراء عن الفائدة) الذى هو امر عقلى (والمحسوس) المشبه (بالمحسوس كالرجل) المشبه (بالاسد فى الجراءة) التى هى العقلى ومنه تشبيه اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم بالنجوم (والمعقول) المشبه (بالمحسوس كالعدل) وهو التوسط بين الطرفين فى جميع الاشياء المشبه (بالقسطاس) اى الميزان (فى تحصيل مابين الزيادة والنقصان) اى معرفة المساواة لامعرفة المقدار التى يقصد فى الميزان ايضا اذ العدل يشبه به فى الاول دون الثانى ولايخفى ان تحصيل مابين الزيادة والنقصان امر عقلى (والمحسوس) المشبه (بالمعقول

٩ كاتصاف العلم بالنور والجهل بالظلمة ١٢

٧ و تفصيل الاقسام ان وجه الشبه اماواحد اوكثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين فى مجموعه من حيث هو لا فى كل واحد اويقصد اشتراكهما فى كل واحد وقد قسم القسم الاول منها الى خمسة اقسام لان الواحد اماحسى فطرفاه حسيان قطعا واما عقلى وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثانى الى قسمين لان ما فى حكم الواحد اماحسى واما عقلى والقسم الثالث الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسى او كله عقلى واما بعضه حسى وبعضه عقلى فالاقسام المذكورة عشرة ١٢

كالعطر) المشبه (بخلق كريم في الترويح) بهما واستطابة النفس اياهما وهو امر عقلي وكالنجوم اذاشبهت بالسنن في عدم الخفاء العقلي وحقيقة هذا التشبيه ان المعقول ينزل منزلة المحسوس المشاهد ادعاء بحيث صار اوضح مشاهد حتى بلغ الى حيث صح تشبيه المحسوس الذي هو اصل في الوضوح في الواقع بالمعقول الذي هو فرع فيه في الواقع فيكون في الحقيقة من قبيل التشبيه المقلوب وفيه مبالغة ليست في اصله فبطل ماقيل من ان هذا التشبيه لايجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس ولايخفى عليك ان وجه الشبه في بعض الامثلة المذكورة كالعراء عن الفائدة وتحصيل مابين الزيادة والنقصان فيه نوع تركيب ففي بيان وحدتها نوع تسامح وذلك لانها انماعدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة من عدة معان بل قصد في كل منها الى معنى واحد مقيد بمعنى آخر والتقييد غير التركيب فتدبر ﴿والثاني﴾ وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد ولكنه في حكم الواحد فهو على نوعين (امامحسوس كسقط النار) اي مايسقط منها عند القدح الذي هو المشبه (بعين الديك) ٩ في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص (و) مثل تشبيه (الثريا بعنقود الكرم المنور) في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص والمنور اسم الفاعل اي المظهر للنور اواسم المفعول اي ذي النور وهو الزهر ومنه تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وشبه تموج الاشراق (واما معقول كالحسناء) اي كالمرأة الحسناء (في المنبت السوء) ٧ اي اصل ردى اذاشبهت (بخضراء الدمن) هي جمع دمنة وهي آثار الدار وخضراء الدمن ماينبت على المزا بل قال صلى الله عليه وسلم اياكم و خضراء الدمن فقيل ٣ يارسول الله وماخضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء وانماشبهها بخضراء الدمن (في حسن المنظر وسوء المخبر) والتعرى عن اثمار خير فان وجه التشبيه ٦ هنا بعضه حسى وبعضه عقلي والمجموع غير حسى لكن لما لم يكن كل منها وجها مستقلا وكان المجموع غير حسى صار مثلا لكون وجه الشبه عقليا وقد يتوهم ان هذا المثال من تشبيه المركب بالمركب لكن لايخفى انه تشبيه مفرد بمفرد اذ اعتبار الشبه في الجزء الآخر اعني تشبيه منبت السوء الذي هو كناية عن الارازل اقرباء المرأة الحسناء اووالديها بالدمن الذي يراد به المزابل قبيح كل قبح اذلا يمكن هناك اعتبار وجه شبه يستحسنه الطباع المستقيمة ويستحليه الاذواق السليمة (و) كتشبيه الجماعة (الاكفاء

(في الخصال)

---

٩ وكان ينبغي للمصنف ان يذكر في هذه الامثلة وجه الشبه اذهو بصدد تمثيله لاتمثيل الطرفين نعم يفهم منه وجه الشبه لكن اين الفهم من الذكر المناسب للمقام ✻

٧ ومنبت السوء هو الاصل الردى واضافته كاضافة جار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة اذالاصل عكسه لكنه ادعى ان الصدق محيط بالرجل حتى صار الرجل منسوبا اليه كأنه اصل له وكذا حال جار سوء ✻

٣ ولايخفى عليك ان الحديث ليس بتشبيه بل هو من قبيل الاستعارة ✻

٦ وهذا هو الباعث في كون القسم في كون وجه الشبه مركبا قسمين اذالاقسام ثلاثة عقليا احدها مايكون بعضه عقليا وبعضه حسيا لكنه مندرج في العقلي ✻

في الخصال الممتنعة لذلك عن تعيين فاضل ومفضول بينهم (بالحلقة المفرغة) اى المصمتة الجوانب ٤ وذلك التشبيه (فى عدم تميز جزء بالوسطية) ٨ وآخر بالطرفية وهو اشارة الى قوله فاطمة الانمارية ٢ حين مدحت بنيها ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لايدرى اين طرفا ها قيل وانما اتى بمثالين لان الاول عقلى حقيقى والثانى عقلى اعتبارى (والثالث) وهو ان يكون وجه الشبه كثيرا اى غير واحد ولا منزلا منزلته (تلك الامور) التى هى وجه التشبيه (اماحسية) كلها (كفاكهة مشبهة (بأخرى) فى كل واحد من الامور الثلاثة (فى اللون والطعم والريح) ولايخفى ان كلا من هذه حسية (او) تلك الامور (عقلية) كلها (كطائر) مشبه (بالغراب) فى كل واحد من امور ثلاثة (فى حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) وهو بكسر السين نزوان المذكر على الانثى ولم ير ذلك فى الغراب قط وفى المثل اخفى سفادا من الغراب قيل انه يخفيه وقيل بل ليس فيه الا المطاعمة مثل التقبيل وقيل الطاوس ايضا من هذا التبيل كما نقل عن على بن ابى طالب كرم الله وجهه وهذا النقل ان صح يؤيد احتمال مطاعمة الغراب لانها ليس اغرب من عدم السفاد فى الطاوس (او) تلك الامور (مختلفة) بعضها حسى وبعضها عقلى (كانسان) مشبه (بالشمس فى الحسن) اى فى حسن الطلعة وهو حسى (والبهاء) وهو الحسن ولعله اراد به حسن الشان بحسب العقل حتى يكون عقليا ولايلزم التكرار (والعلو) اى علو الرتبة و هذا ايضا عقلى واعلم ان المصنف بدل قول السكاكى ونباهة الشان الى قوله والبهاء ولعله ظن ان النباهة وعلو الرتبة امر واحد كما ظنه صاحب الايضاح وحذفها بالكلية لكنه ليس كذلك اذ النباهة وصف للشئ فى نفسه وعلو الرتبة وصف له بالقياس الى غيره وان كان كل منهما يعم الحسى والعقلى لكونهما مشتركين بين الشمس والانسان ٦ ﴿تذنيبات﴾ ثلاثة للنوع الثانى من الاصل الاول (الاول قد يتسامح اذا ذكر وجه الشبه) بأن يجعل مختصا بأحد الطرفين غير مشترك بينهما لكن يكون مستتبعا لما هو وجه الشبه حقيقة (وهو) اى والحال ان وجه الشبه حقيقة (امر اعتبارى) لان الامور الاعتبارية لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانها بامور موجودة تستتبعه (كما يقال) فى تشبيه الكلام الفصيح البليغ (كلام كالماء فى السلاسة و) مثل (العسل فى الحلاوة ٩ و) مثل (النسيم فى الرقة) فوجه الشبه حقيقة لازم السلاسة والرقة وهو افادة النفس نشاطا والصدر انشراحا والقلب روحا فيفيد الماء النفس النشاط والانبساط والنسيم الترويح والتفريح ولازم الحلاوة وهو محبة النفس ورود ها عليها فيفيد ميل الطبع ومحبة النفس (الثانى) من التذنيبات (ومن التسامح ماقلنا ان وجه الشبه) بعض (منه حسى) وفى بعض النسخ امر حسى (مع ان المحسوس لايكون

---

٤ يقال باب مصمت اى قد ابهم اغلاقه و المراد كونها مصمتة الجوانب لاثر لاتصال بعض اجزائها ببعض ﷺ

٨ ولايخفى ان قول الانمارية تشبيه بلاشبهة ﷺ

٢ والانمارية نسبة الى قبيلة الانمار واسمها فاطمة بنت الخرشب واسم بنيها ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس النوارس اولاد زياد القيسى و قيل هذا قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما هزم مهلب بن ابى صفرة الخوارج وورد على الحجاج رسوله وهو كعب ابن مقداد الاشعرى فسأله الحجاج عن بنى المهلب فقال كانوا كالحلقة المفرغة لايدرى اين طرفاها ولعل هذا صدر عن الانمارية ثم استعمله رسول ابن المهلب على طريق ضرب المثل ﷺ

٦ وذلك لان شرف الانسان وعلو رتبته عقلى البتة وشرف الشمس وعلوها حسى ﷺ

٩ ولقد خالف السكاكى حيث وسط العسل بين الماء والنسيم مع اشتراك الاخيرين فى التلازم ووجهه لايخفى على المتأمل ﷺ

الاجزئيا) متعينا متشخصا فلو كان وجه الشبه هذا الجزئى المشخص لزم ان يوجد فى الطرفين ولزم منه وجود الامر المشخص فى محلين فى زمان واحد وهو محال ويلزم منه اذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد ان تكون الحمرة موجودة ومعدومة معا بناء على ان كلا الحمرتين واحدة وماقيل اللازم كون الحمرة معدومة عن الخد وموجودة فى الورد وذلك ليس بمحال فمدفوع بأن الكلام على اتحاد الحمرتين فيلزم وجود الحمرة وعدمها الذى هو المحال وان لزم وجودها فى محل وعدمها عن محل آخر ايضا الذى ليس هو بمحال على ان الاعتراض على التنبيهات لايجدى نفعا (وهذا) اى والحال ان وجه الشبه (كلى) مجرد عن التشخص (مشترك) بين الطرفين المتماثلين فيه فيكون عقليا لاحسيا وقد يقرر الشبهة بأن المراد بكون وجه الشبه محسوسا اومعقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بأنه تسامح واعتراف بأن التحقيق فى وجه الشبه هو انه عقلى لاحسى ويمكن ان يجاب عن التقرير الاول بأن الثابت بالبديهة هو كون كل موجود متشخصا بمعنى الامتياز عن غيره واما كونه متشخصا بمعنى امتناع فرض الشركة فليس بديهيا ولامبرهنا عليه فجاز ان يكون الطبايع موجودة ممتازة عن غيرها من الطبايع ومع هذا الامتياز يكون مشتركة بين جزئياتها وتكون محسوسة فى ضمن اشخاصها فيكون مشترك هو الطبايع انفسها وكذا المحسوس بناء على كونها محسوسة فى ضمن جزئياتها واما ما اشتهر عن رد وجود الطبايع فى الخارج فقد خرجنا عن عهدته فى بعض تعليقاتنا وموضع تفصيله علوم أخر (الثالث) من التذنيبات (حق وجه الشبه ان يشمل الطرفين) اماتحقيقا اوتخييلا بأن يكون وجوده فى احد الطرفين على طريق التأويل كما فى قوله ❊وكأن النجوم بين دجاها❊سنن لاح بينهن ابتداع❊فان وجه الشبه وهو هيئة حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب مظلم اسود غير موجود فى المشبه به الاعلى تخييل ماليس بمتلون متلونا لان كل بدعة وضلالة وجهالة لايجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلايهتدى الطريق ولايأمن المكروه شبهت هذه بالظلمة ولزم بطريق العكس ان يشبه اضدادها من السنة والهداية والعلم بالنور وشاع ذلك حتى تخيل ان السنة وكل ماهو علم له بياض واشراق ويرد عليه ماص من ان كل موجود مشخص فكيف يشمل الطرفين ويجاب بما عرفت (والا) اى وان لم يشمل الطرفين (فسد) التشبيه (واعتبره) اى وجه لزوم الشمول (فى قولهم النحو فى الكلام كالملح فى الطعام اذهو) اى الشمول (باعتبار الصلاح به) اى بالملح فكما ان الطعام يصلح باستعماله ويفسد بتركه كذلك الكلام يصلح بالنحو اذا استعمل ويفسد بتركه (لا) باعتبار (الفساد بكثرته) اى كثرة الملح على ماقيل لعدم شمول وجه الشبه حينئذ الطرفين (اذلايعقل التضعيف)

(ولا)

ولاالتقليل (فيه) اى فى النحو لامتناع تضعيف رفع الفاعل ونصب المفعول وان كان ذلك متصوراً فى الملح وقديقال المراد بتضعيف النحو ارتكاب تمحلات يخرج الناظر عن محجة المقصود كالجر فى ضرب زيد بتأويل ضرب رجل مسمى بزيد وبتقليله حمل كلام البليغ على قدر تصحيح الكلام ﴿ النوع الثالث ﴾ من الانواع الاربعة للتشبيه (فى غرض التشبيه) قدمه على احواله لاهميته (ويعود) الغرض (غالبا الى المشبه) بحكم الاستقراء بل بقضية العقل لان المشبه اصل فى الكلام وغيره تبع له لوجوه امالكونه بمنزلة المحكوم عليه او بمنزلة الموصوف او بمنزلة المقيس بالنسبة الى المقيس عليه وكل هذه يقتضى عود الغرض اليه واشار بقوله غالبا الى انه قد يقلب التشبيه فيعود الغرض الى المشبه به نادرا (وهو) اى التشبيه (امابيان حاله) كسواده وبياضه وغير ذلك من الكيفيات كما اذاقلت لون ثوبى كلون هذا ٧ والغرض من تشبيه اللون باللون بيان حال اللون المشبه ليتبين ماهيته بتعيين كونه من الالوان المخصوصة ويدخل فى بيان الحال بيان امكان وجوده على صفة مخصوصة كما اذا اردت تفصيل فرد من الجنس على سائر افراده بحيث يخرج من زمرتهم ويدخل فى نوع اشرف منه ولما كان هذا ممتنعا ظاهرا تشبه لبيان امكانه بالمسك وتقول انه كالمسك الذى هو من دم الغزال كما قال المتنبى ❁ وان تفق الانام وانت منهم ❁ فان المسك بعض دم الغزال ❁ (او) لبيان (مقدار حاله) كما تقول سواده كحلك الغراب وفى بعض النسخ بعد قوله اومقدار حاله (اولامكان وجوده) فعلى هذا يكون قسما برأسه (اولزيادة تقريره) فى نفس السامع بمشاهدة نظيره حسا كقولك سعيك هذا كالرقم على الماء عند رقك عليه (اولتزيين) للمشبه عند السامع كما اذا شبهت وجها اسود بمقلة الظبى (اولتشويه) للمشبه عند السامع كتشبيه الوجه المجدور بسلحة جامدة نقرتها الديكة (اولاستطراف) اى لعد المشبه طريفا اى مستحدثا وهو ثلاثة اقسام (امالبعده) اى لبعد المشبه به (فى الواقع كقولك فى) تشبيه (الجمرة) الموقدة فى الفحم انها (بحر من المسك موجه الذهب) فانه لبعده عن الوقوع يستطرفه السامع وانما لم يقل لامتناعه لانه ممكن عقلا وانما يمتنع عادة (او) لبعد المشبه به (فى الذهن مطلقا) اى بحسب نفس الامر كما فى البحر المذكور فاذا حضر يستطرف استطراف النوادر عن مشاهدتها واستلذاذها لجدتها (ولكل جديد لذة) طبعا (او) لبعده فى الذهن لامطلقا بل (حينا) اى حين اذحضر المشبه فى الذهن (كقوله فى) وصف (البنفسج ٣) ٩ ولازوردية تزهو بزرقتها ❁ بين الرياض على حمر اليواقيت ٣ (كأنها فوق قامات ضعفن بها ❁ اوائل النار فى اطراف كبريت) اى رب ازهار لازوردية تتكبر على حمر اليواقيت اوعلى حمر اليواقيت فى الرياض فيكون هى استعارة لكل ورد ناصع وشقايق قانى والمراد

٧ وماقيل الغرض تشبيه الثوب بالثوب ليتبين لونه تسامح جدا ❁

٩ نسب البيتين فى المطول الى ابى العتاهية وفى معاهد التنصيص الى ابن الرومى والعلم عندالله تعالى ❁

٣ المشهور فى كثير من النسخ ولا زوردية بالواو الا انه فى كتاب معاهد التنصيص فى شرح شواهد التلخيص بكلمة او يدلك على ذلك اول هذا البيتين وهو قول ابن الرومى ❁ بنفسج جمعت اوراقه فحكى ❁ كحلا تشرب دمع يوم تشتيت ❁ والكتاب المذكور للمولى الفاضل والادب البارع ذوالنسب الفاخر والحسب الزاجر مولانا عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن احمد العباس الشافعى سلمه الله وابقاه وجعل آخره خيرا من اولاه ❁

بالقامات ساقات البنفسج واراد بأوائل النار اوائل مساسها ٦ ولايخفى ان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لاتتر آى ناراهما (ومنه) اى من ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه قول عدى ابن الرقاع (تزجى اغن كأن ابرة روقه ❁ قلم اصاب من الدواة مدادها) تزجى اى تسوق اغن اى ولد ظبى اغن اى فى صوته غنة لضعف صوته وهى صوت فى الخيشوم والروق القرن وابرته رأسه يحكى ان جريرا قال انشدنى عدى ابياتا فلما بلغ الى قوله كأن ابرة روقه رحمته وقلت قد وقع فى امر معضل لايكاد يخرج عن عهدته وهو اعرابى جلف ٤ اى غليظ الطبع جاف اى بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها استحالت الرحمة حسدا لاتيانه بشئ نادر الحضور لم يبلغ اليه فهم جرير واصابته فى ذلك بحيث يعد عند ارباب البلاغة اليد البيضاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) فى التشبيه المقلوب للمبالغة فى شان المشبه وتلك المبالغة لوجهين (اما الايهام انه) اى المشبه به (اتم) من المشبه (فى ذلك) اى فى وجه الشبه والمراد المشبه والمشبه به حال القلب اذ الايهام انما فى القلب واما المشبه به فى الاصل فاتم حقيقة (اذ حق المشبه به ان يكون كذلك) اى اتم وجه الشبه من المشبه واخص به واقوى حالا منه لما عرفت فى تعريف التشبيه فى صدر الفصل الثانى (ليفيد) كونه اتم (ماذكرنا من الاغراض) من بيان حال المشبه ومقدار حاله وزيادة تقريره وابرازه فى صورة التزيين والتشويه والاستطراف والا لم يصلح ان يذكر ويكون لاحد هذه الاغراض (كقوله) اى كقول محمد بن وهيب (وبدا الصباح كأن غرته ❁ وجه الخليفة حين يمتدح) فان الشاعر تعمد ابهام ان وجه الخليفة فى الوضوح اتم من الصباح اذ شبه الصبح بوجهه والمعنى ظهر الصبح كأن اول ما يبدو من بياضه وجه الخليفة فى الضياء والوضوح (ومنه) اى من باب عود الغرض الى المشبه به قوله تعالى حكاية عن قول مستحلى الرباء (انما البيع مثل الربوا) لان مقتضى الظاهر انما الربا مثل البيع فعدل عن ذلك اشعارا بأنهم جعلوا الربا فى باب الحل اقوى حالا واعرف من البيع (و) منه قوله تعالى مع عبدة الاصنام (افمن يخلق كمن لايخلق) لان مقتضى الظاهر ان يقال افمن لايخلق كمن يخلق لان سوق الكلام لالزام عبدة الاصنام حيث جعلوا غير الخالق مثل الخالق فعدل عنه لزيادة التقريع وبيان انهم بلغوا فى غوايتهم الى حد جعلوا الاصنام اقوى حالا فى الالوهية من الله سبحانه وتعالى حتى جعل الاصنام مشبها بها قال السكاكى وعندى ان الذى يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون المراد بمن لايخلق الحى العالم القادر من الخلق لا الاصنام وان يكون الانكار موجها الى توهم تشبيه

٦ وجه آخر انه اراك شبيها لنبات غض طرى يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم تستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر فى موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر كذا نقل عن الشيخ عبد القاهر فى اسرار البلاغة ❊

٤ قيل الجلف فى اللغة الدن الفارغ والجافى الغليظ ❊

الحى العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تعريضا به عن ابلغ الانكار لتشبيه ماليس بحى عالم قادر به تعالى فضلا عن تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار حينئذ اشد والتوبيخ اكثر والوجه الثانى من عود الغرض الى المشبه به فى التشبيه المقلوب ما اشار اليه بقوله (واما الاظهار الاهتمام به) اى اهتمام من بصدد التشبيه بالمشبه به وهذا يسمى اظهار المطلوب ولا يصار اليه الا فى مقام الطمع فى تيسر المطلوب (كما امر الصاحب) بن عباد حين دخل عليه قاضى سجستان (ندماءه ان يجيزوا) من الاجازة وهى ان تتم مصراع غيرك (قوله) وهو مفعول يجيزوا وقع ذلك القول فى مدح القاضى حين رآه متفننا فى العلوم (وعالم يعرف بالسجزى) فنظموا على اسلوبه حتى انتهت النوبة الى شريف علوى فى البين (فقال شريف) منهم (اشهى الى النفس من الخبز) فامر الصاحب ان يقدم له مائدة حيث عرف حاجته اليها وهذا مثال لمجرد اظهار المطلوب وليس من قبيل التشبيه لكنه اشارة الى المثال بتشبيه الوجه الحسن بالرغيف ولا يخفى ان الاصل تشبيه الرغيف بالوجه اذ الاهتمام بالوجه احق لكنه قلب لايهام الاهتمام بالرغيف ❋ واعلم ان احوال التشبيه من القوة والاخصية والاعرفية عائدة الى المشبه به حقيقة واغراضه من بيان المقدار والامكان والتقرير عائدة الى المشبه حقيقة اللهم الا فى التشبيه المقلوب فان الاغراض تعتبر فى المشبه به هناك ويظهر من هذا ان الاعمية والاهمية من الاحوال العائدة الى المشبه به فى الاصل لكنها اثبتت الى المشبه فى الاصل بسبب القلب وانما عبر عنها بالاغراض ههنا نظرا الى عوده الى المشبه فى الاصل وان كان العود اليه حال كونه مشبها به بسبب القلب ففى الكلام نوع مساحة ٩ لكنها غير مبتدعة بل شنشنة اعرفها من اخزم ٧ ثم الاتمية فى اصل التشبيه ان كان بالقوة يكون فى القلب ايضا كذلك وكذا الحال فى الاعرفية والندرة بل لو كان المشبه به فى الاصل اتم كان المشبه به فى القلب اتم فى الاتمية فللاتمية معنى مقابل للاعرفية والقوة والندرة ومعنى متناول لها بل للاتمية فى الاصل عند القلب وعلى هذا القياس حال الاهمية فاحفظ هذا فانه امر مهم قد غلط فيه كثير من شراح المفتاح ولولا عدم تحمل المختصر للاطناب لاوردت فى هذا الباب غرائب لم تمسها ايدى الافكار ولم يبلغ اليها سهام الانظار ومن الله سبحانه التوفيق والاعانة (واذا تساوى الطرفان) المشبه والمشبه به فى وجه الشبه (فتشابه لا تشبيه) لما عرفت فى صدر الفصل الثانى من ان التشبيه لابد فيه من نقصان المشبه وكمال المشبه به فى وجه الشبه فيعدل الى التشابه ليكون كل من الطرفين مشبها ومشبها به تحرزا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر والفرق بين التشبيه والتشابه هو ان ما يقع فيه التشابه يصح فيه استعمال التشبيه مع صحة عكسه اذ ما وقع فيه

٩ وتلك المساحة تسمية الحال العائد الى المشبه به غرضا باعتبار جعل ما يقوم مقامه بمنزلته او تنزيله منزلة الثابت له فى الاصل ✻

٧ هذا مثل يضرب فى ان هذا الامر عادة قديمة وليس امرا محدثا والقصة مشهورة ✻

التشابه من الطرفين متساويان ويمكن ترجيح احد المتساويين باعتبار ولايخفى ان هذا الاعتبار كما يمكن فى طرف يمكن فى آخر من غير اعتبار القلب واما ماوقع فيه التشبيه لايمكن فيه التشابه لان تسوية الراجح والمرجوح باعتبار غير ممكن فلايمكن فيه العكس ايضا لانه اذا لم يمكن تسويتهما فلان لايمكن ترجيح المرجوح اولى اللهم الا بطريق القلب هذا حاصل كلام السكاكى فى هذا المقام فارفض الجدال والمراء اتباعا للاوهام (قال) الشاعر (رق الزجاج ورقت الخمر ❋ فتشابها فتشاكل الامر ❋ فكأنه خمر ولاقدح ❋ وكأنها قدح ولاخمر) فانه جعل كلا من الخمر والقدح متساويين فى وجه الشبه وهو الرقة واللطافة ترك التشبيه الى التشابه وعقبه بذكر التشاكل تأكيدا لحسن التشابه ﴿تنبيهان﴾ ختم النوع الثالث بهما (الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيق) اى وصفا اعتباريا غير متحقق حساولا عقلا (منتزعا من امور) اعتبارية اووهمية (يسمى) هذا التشبيه (تمثيلاً) عند السكاكى وعند غيره ان كان منتزعا من امور اعتبارية او وهمية سمى تمثيلاً سواء كان الوصف اعتباريا اوحقيقيا كذا قيل ولعله اراد بهذا مانقل عن الشيخ عبدالقاهر حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولايقال ان فيه تمثيلاً وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ولم يرد ماوقع فى الكشاف من اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه نظرا الى جانب اللغة لان هذا اصطلاح آخر ولايخفى عليك ان ليس فى هذا النقل تجويز انتزاع الوصف الحقيقى من الاعتبارى اوالوهمى كما ذكره القائل المذكور (قال تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) فلما اضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لايبصرون المثل فى الاصل بمعنى النظير ثم نقل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولايضرب الا مافيه غرابة ولذلك حوفظ عليه من التغيير ثم استعير لكل حال اوقصة اوصفة لها شان وفيها غرابة ❋ وفائدته انه اوقع فى القلب واقمع للخصم الالد لانه يريك المتخيل محققا والمعقول محسوسا ولامر ما اكثر الله تعالى فى كتبه الامثال وفشت فى كلام الانبياء والحكماء ومن جملتها هذه الآية والمعنى مثل المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة قبيل هذه كمثل الجمع الذى استوقد ٧ نارا عظيمة اى طلب وقودها اى سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ماحولها اواضاءت بها ٩ ماحول المستوقد من الاماكن والاشياء ذهب الله اى اخذ بنور المستوقدين وامسكه ومضى بالنور معه وما يمسك الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من اذهب الله بنورهم فان وجه الشبه ههنا هو رفع الطمع الى تسنى المطلوب وتيسره بسبب مباشرة اسبابه القريبة من الايمان باللسان واتباع المؤمنين ظاهرا مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب باطلاع الله تعالى

قائله شارح الفوائد ❋

٧ وحد الضمير فى استوقد وحوله نظرا الى جانب اللفظ وانما نظر اليه ههنا لان المنافقون كلهم على قول واحد وفعل واحد فيصير ردواحد منهم فى حكم رد الباقى واما رعاية جانب المعنى فى بنورهم وتركهم لكون المقام للتقبيح حالهم وبيان ذلهم وضلالهم فاثبات الحكم لكل فرد منهم واقع ❋

٩ الاول على ان يكون اضاءت متعديا والثانى على ان يكون لازما ❋

المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بينهم ولايخفى ان ماذكر من وجه الشبه منتزع من عدة امور وانه امر اعتبارى لاتقرر له فى شئ من الطرفين (ومنه) اى من التمثيل قوله تعالى ياايها الذين آمنوا (كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله) فصله عماقبله لكون المشبه به فى هذه الآية مقدراً فى النظم اذ المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصارى الى الله لان مافى كما مصدرى يجوز ان يراد به الوقت ووجه الشبه ههنا كونهم محبين داعى الله غير منحرفين عن سنن الحق آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر وهو منتزع من عدة امور والمراد بالحواريين اصفياء عيسى عليه السلام وخلصانه ومعنى قوله من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة امر الله فالاضافة فى انصارى هى الاضافة الى الشركاء فى النصرة لاالى المنصور والاقيل نحن انصارك اللهم الاان يقدر نحن انصار نبى الله ❁ واعلم ان ههنا بحثا هى مزدحم سوانى الامانى ومعترك العلامة التفتازانى والشريف الجرجانى ولم يتصالح فيه الافاضل لافى الماضى ولافى الغابر وتوارثوا فيه الحيرة كابرا عن كابر فلنشيد ههنا اساسا اى اساس يتوسل به الى قلع الشبهة عن عقول الناس حين افضت النوبة الى تحقيقه بفضل الله تعالى وحسن توفيقه فنقول وبالله العون ومنه الكلائة والصون ❁ اعلم ان طرفى التشبيه اما مفرد وهو الذى فيه تشبيه واحد سواء كان واحدا فى نفسه كتشبيه الخد بالورد اوذا اجزاء كتشبيه الثريا بالعنقود واما متعدد وهو الذى فيه تشبيهات متعددة فذلك اما بأن تأخذ كل واحد منها فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها اصالة فيلزم تشبيه المجموع بالمجموع تبعا كقول امرئ القيس فى وصف العقاب بكثرة الصيد ❁ كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ❁ لدى وكرها العناب والحشف البالى ❁ اوتشبيه المجموع بالمجموع اصالة ٩ ويلزمه تشبيه المفرد بالمفرد تبعا فذلك ان دخل فى القصد كقوله ❁ كأن اجرام النجوم لوامعا ❁ درر نثرن على بساط ازرق ❁ وكبيت بشار ❁ كأن مثار النقع فوق رؤسنا ❁ واسيافنا ليل تهاوى كواكبه ❁ ولايخفى ان التشبيه فى هذين البيتين مجموعا احسن من التشبيه مفردا وان جاز ذلك ايضا فالقصد الى الاول اصالة والى الثانى تبعا على عكس الاول اولايقصد تشبيه المفرد اصلا ولو تبعا اما لعدم حسنه اولعدم تعلق القصد به بحسب المقام فحينئذ يحترز عن تشبيه المجموع لئلا يتوهم منه تجوز تشبيه المفرد تبعا بل تشبه الكيفية الحاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت ليخرج المفردات عن القصد اليها اصالة وتبعا بكيفية اخرى حاصلة من مجموع آخر كذلك وهذا يسمى تشبيها تمثيليا كتشبيه قصة المنافقين بقصة المستوقد كما مر فالمشبه والمشبه به ههنا ليس نفس المجموع والايلزم القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا ٧ ولايخفى مافى القصد الى ذلك من التكلف بل المشبه هو الهيئة المنتزعة من المنافقين مع احوالهم وافعالهم والمشبه به هو

مطلب شريف

٩ والفرق بين تشبيه الهيئة بالهيئة وتشبيه مجموع امور بمثلها انه لونقص واحد من الامور فى الاول اختل التشبيه بالكلية بخلاف الثانى لانه لايختل التشبيه بالكلية بل ينقص كذا قيل وهذا فرق لطيف ❁

٧ اذلاحسن فى تشبيه المنافق فقط بالمستوقد ولافى تشبيه سلوكه طريق الهدى لكن صورة لامضى بالنار وكذا الحال فى غيرهما من الاجزاء ❁

الهيئة المنتزعة من المستوقد مع روادفه وهاتان الهيئتان متغايرتان ٦ في الخارج من حيث قيامهما بموادهما ومتحدتان من حيث هي في العقل فوجه الشبه هو تلك الهيئة من حيث هي مع قطع النظر عن المواد المعتبرة في الطرفين اذ الاعراض مع قطع النظر عن المحال كلية مشتركة فتصلح لان يكون وجه شبه كما انها مع اعتبار قيامها بشيء من الطرفين جزئية فتصلح لان يكون مشبهة ومشبها بها ثم ان مواد الهيئة معتبرة في طرفي التشبيه على وجه كونها مما ينتزع منها الهيئة لا على انها مشبهة او مشبها بها لما مران التشبيه لا يعتبر في المواد فلا وجه لما قيل انها اجزاء وجه الشبه لان المواد ليست جزأ من الهيئات المنتزعة منها ولما قيل انها طرفا التشبيه لان طرفاه الهيئة لا موادها وقد صرح بذلك السكاكي في الاستعارة التمثيلية حيث قال فتأخذ صورة تردد المفتي فتشبهها بصورة تردد انسان وبهذا يظهر ان تعدد تلك الامور المعتبرة في الطرفين لا مدخل له في افرادهما ولا في تركيبهما كما ذهب الى الاول العلامة التفتازاني والى الثاني الفاضل الجرجاني رحمهما الله تعالى وانما مدار التركيب والافراد حال الهيئة فان كانت مأخوذة من امرين يكون الهيئة التي هي عبارة عن النسبة واحدا وان كانت مأخوذة من ثلاثة كانت ثلاثة وهكذا لكن مع هذا كله يكون مفردا عرفيا للدلالة عليه بلفظ واحد واذا ظهر ان طرفي التشبيه التمثيلي قد يكونان مفردين وقد يكونان مركبين فاعلم انه لابد في صورة التركيب ٣ من القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا والا لاحتاج لقطع هذا الاحتمال الى اعتبار هيئة اخرى كما عرفت فيما سبق وانه غير جائز جزما واذا عرفت هذا التفصيل فاعلم انه يجب ذكر طرفي التشبيه التمثيلي من الهيئة اما بأن يذكر ما يدل عليها اجمالا من لفظ القصة والمثل وامثالهما اما مع ذكر ما يدل على موادها من الالفاظ كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا الآية او مع تركه وذلك اما اذا كان مشتهرا كقوله تعالى مثل الحيوة الدنيا اذ تقديرها ان تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها وكقول لبيد ❊ وما الناس الا كالديار واهلها ❊ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ❊ اذ التقدير الناس في وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها كالديار او مذكورا سابقا كقوله تعالى مثلهم اي مثل المنافقين المذكورين سابقا ٤ وقد يكون الترك في الطرفين معا بأن يكون جانب منهما معلوما وجانب آخر مشهورا كقولك عند من يعرف حالك من مكابدة الاحزان ومقاساة المحن قصتي كقصة يعقوب عليه السلام واما بأن يذكر ما يدل على المواد تفصيلا مع عدم الاشارة الى لفظ المثل وامثاله لدلالة المقام على ان التشبيه في الهيئة كقوله تعالى كماء انزلناه الآية اذ التقدير كمثل ماء ولابد من هذا التقدير اذ الاصل ذكر ما يدل على الهيئة وانما ذكر المواد لتحصيلها واما ما قيل في صورة الاكتفاء بالمثل من انه لابد من كون الالفاظ الدالة على المواد مرادة

(البتة)

انبساط قلبه تارة وانقباضه اخرى الى الهيئة المنتزعة من التردد ومن رجله ومن تقدم رجله تارة وتأخره اخرى وتشبه في ضمنه نسبة المفتي الى القلم بنسبة المتردد الى القدم ونسبة القلم الى الانقباض والانبساط بنسبة القدم الى الاقدام والاحجام ولا تظنن من هذا ان يقصد تشبيه المفتي بالمتردد وتشبيه قلبه بقدمه الى غير ذلك لان هذا التشبيه وان لزم من تشبيه النسبة لكنه غير داخل في القصد كما عرفت من ان اعتبار النسبة والهيئة لتحقيق عدم دخوله في القصد ولا يلزم من لزوم الشيء دخوله في القصد لان القصد امر اختياري يقتضي المرجح والمرجح في باب التشبيه الحسن وحيث لا حسن في تشبيه المفرد لا يدخل في القصد تأمل فان هذا بحث نفيس جدا ١٢

٤ وانما لم يذكر كونهما معلومين او مشهورين لعدم حسن التشبيه حينئذ كما لا يخفى ١٢

البتة ومنوية هناك امامقدرة فى نظم الكلام اولا فتكلف لانها وان كانت منوية لتحصيل الهيئة عند عدم سبق الذكر او الاشتهار لكن لا يلزم تقديرها فى نظم الكلام اذ يكفى السبق والشهرة ٩ فى تحصيل الهيئة فلا حاجة الى التقدير اما اذا لم يسبق ولم يشتهر لا يجوز الترك اصلا فضلا عن الاحتياج الى التقدير فاحفظ هذا التحقيق الوثيق والتفصيل الدقيق فانه موهبة عظيمة من الملك القادر ومن اهتدى بذلك امامفقود او نادر وقد عجز عن ذلك الائمة الفواضل والفحول البوازل الا ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وانه هو الجواد الكريم ﴿الثانى﴾ من التنبيهين المذكورين ان الذى نحن بصدده من الوصف الغير الحقيقى احوج شئ منظور فيه الى التأمل الصادق لالتباسه فى كثير من المواضع بالعقلى الحقيقى لنوع ظهوره بسبب وضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلى حقيقى كما يكون للعقلى الحقيقى نوع خفاء فى تحققه فيظن انه وهمى ولا سيما المعانى التى ينتزع الوصف الغير الحقيقى منها فربما انتزع من ثلاثة فاورث الخطأ لوجوب انتزاعه من الثانى ولما كان الالتباس الثانى اشد والوقوف عليها اهم خص المصنف التباسه بالذكر فقال (لا تغلط) انت (فى مثل قول الشاعر ﴿ كما ابرقت قوما عطاشا غمامة ﴿ فلما رأوها اقشعت وتجلت) يقال ابرقت السماء اى صارت ذات بريق وقوما نصب بنزع الخافض اى لقوم واقشعت اى تفرقت وتجلت اى انكشفت (فتنتزع) انت منصوب باضمار أن فى جواب النهى (الوصف) الغير الحقيقى (مما لا يتم المراد به كالمصراع الاول) وليس هذا عراد الشاعر وانما مراده ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مؤيس وذلك يقتضى انتزاع وجه الشبه من المصراعين ﴿النوع الرابع﴾ من الانواع الاربعة للتشبيه ﴿فى حال التشبيه﴾ كونه قريبا اوغريبا مقبولا او مردودا ﴿مقدمات﴾ يتوقف معرفة حال التشبيه عليها ﴿الاولى ادراك الشئ مجملا﴾ اى بوجه ما (اسهل) على النفس من ادراكه مفصلا بأن يمتاز عند العقل مشاركاته ومميزاته وذلك لانه متوقف على انظار كثيرة وتعريفات صعبة الادراك (الثانية المتكرر على الحس) صورته مرة بعد مرة كحضور صورة الشمس غير منكسفة (اقرب حضوراً) من النادر وقوعا على الحس كحضور صورة الشمس منكسفة (الثالثة الشئ مع ما يناسبه اقرب حضوراً) فى الذهن منه مع ما لا يناسبه (كالجام والسطل دون) الجام (والسخل) ٧ وقد مر تفصيله فى ذكر الجامع الخيالى (الرابعة استحضار) الامر (الواحد ايسر) من استحضار غير الواحد والفرق بينه وبين الوجه الاول ان هذا فى الشئ مع غيره وذلك فى الشئ باعتبار اجماله وتفصيله (الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم) منه الى العقليات الصرفة (بناء على انها) اى الحسيات (مجبولة لها) اى للنفس (بالتجريد) اى

٩ على ان ذكرها لمجرد تحصيل الهيئة ليس تقديرا فى نظم الكلام لان نظم الكلام هو تشبيه الهيئة بالهيئة وليست تلك الالفاظ الدالة على المواد جزأ من التشبيه اذ ليست هى شيئا من الطرفين والوجه ولا يلزم تقدير موادا الطرفين فى نظم الكلام

٧ ولد الغنم حالة الوضع

بتجريد النفس العقليات عن الامور الحسية بحذف مشخصاتها والتى يدركها النفس بزوالة الاعمال الصعبة اعز عندها مماليس فى ادراكه الاعمال كالعقليات الصرفة قال السكاكى واعنى بالحسيات ماتجرده النفس منها بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات واعترض عليه بأن تجريد النفس لشئ من غير ادراكها اياه ممتنع وايضا النفس تحكم على الجزئى بالكلى نحو زيد انسان ولايتصور الحكم منها بدون تصورها المحكوم عليه ولايتصور الحكم من الحس لامتناع ادراكه للكلى فالحاكم هو النفس فيكون مدركة للجزئى الاانها تدرك الكليات بذاتها والجزئيات بآلاتها ونسبة ادراكها الى الآلات اعنى الحواس كنسبة القطع الى السكين ولغفول السكاكى عن هذا التحقيق وذهابه الى ماتخيله الظاهريون من انه يمتنع ادراك الجزئيات المادية المكنوفة بعوارض مشخصة من المقادير والاوضاع احتاج فيما هو المشهور من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات بناء على تقدم ادراك المحسوسات الى تأويل الحسيات بالعقليات المأخوذة منها بتخصيصها بالعقليات الصرفة ثم حكم بكونهما اتم من العقليات بوجهين احدهما ماذكر من ميل النفس اليها وثانيهما ماذكره المصنف بقوله (ولالفها) اى الف النفس (بها) اى بالحسيات وهو عطف على بناء بتقدير اللام فيه (لكثرة ورودها عليها) اى على النفس (لاختلاف الطرق) اى طرق الورود (اعنى) بالطرق (الحواس) المختلفة المؤدية لها بخلاف العقليات فان طريقها واحد واما مايقال فى وجه الاتمية لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل بعد تقدير ان مدرك النفس غير مدرك الحس فعن افادة المطلوب بمعزل وعن تحقيق المقصود بالف منزل كذا ذكره السكاكى اقول ليس فى كلام السكاكى مايخالف التحقيق والبناء على الظاهر وذلك لان مراده ان حمل مااشتهر فيما بينهم من ان الحسيات اتم من العقليات لتقدمها عليها ليس ممايبنغى ان يلتفت الى بيانه لان حصول الحسيات فى الآلات وحصول العقليات فى النفس وبيان الفرق بين امرين حاصلين فى محلين مختلفين ليس ممايعتنى بشانه بل الوجه ان يعتبر كلاهما فى النفس بأن يراد بالعقليات مايحصل فى النفس ابتداء وبالحسيات مايحصل فيها من طرق الحواس كاعرفت واما ماذكره من امتناع النفس من ادراك الجزئيات فانما اراد بذلك ادراكها ابتداء بأن يرتسم فيها الاادراكها فى آلتها وكيف يقال ان المدرك فى الآلات هو النفس وخلافه من البديهة بحيث لايشتبه فيها من له ادنى مسكة فضلا عمن هو عالم العلم وعلم الفضل ❊ فان قلت انك اذا فكرت فى مسئلة بحيث اشتغل النفس بكليتها عليها لاتبصر ماصدقت اليه البصر ولاتسمع ماقرع سمعك من الاصوات القوية لعدم التفات النفس اليها يعرفها من مارس

الافكار فى العلوم الدقيقة فيظهر من هذا ان المدرك هو النفس قلت لانسلم ان لا ابصار ولا سمع فيما ذكرته من الصورة بل اللازم الغفول عن الابصار والسمع لاشتغال النفس بالغير ولايخفى ان العلم بالابصار والسمع حكم كلى يتوقف على النفس واما ماذكره المعترض من ان التجريد لاينفك عن التعقل فممنوع لكن السكاكى لم ينفه وماذكره٧ من ان الحكم على الجزئى لايتصور بدون تصوره ان اراد حضوره من حيث هو جزئى فذلك غير لازم فى الحكم اذ قد يحكم على الاشخاص بواسطة عنوانات كلية وان اراد حضوره مطلقا ولو بواسطة العنوان فذلك مسلم لكن لايلزم من ذلك حضور الذات فى النفس وان اراد حضور الذات فى الحس و العنوان فى النفس فذلك مسلم لكن السكاكى لم يخالفه حيث اراد بالادراك الحضور فى الذهن والارتسام فيها كما مرت اليه الاشارة وليت شعرى مامعنى ادراك الآلة بعد ان لم يكن قوة غير النفس والذى يرتضيه العقل هو ان العقل ينتزع مما فى الآلة مفهوما كليا مطابقا لها بحيث لو تشخص بتشخصه كان عين مافى الآلة ولو جرد عنه كان مافى الذهن وبهذا يطلع النفس على حصول شخص فى الآلة على وجه كلى ويحكم عليه وبالجملة الحواس تستحضر الامور المادية وتعرضها على النفس وتلتفت اليها النفس فتنتزع منها الكليات التى ترتسم فى النفس فالحواس مدركة للماديات بقوته الجزئية المنبعثة من النفس ثم النفس مدركة للكليات بنفسها لابواسطة امر آخر ولما كان المنتزع عين المنتزع منه امكن للنفس الحكم على المنتزع منه من طريق كلى ولولا الخروج عن وظيفة عن هذا الفن لاوردت ههنا لطائف تبهر العقول والالباب ومن الله الهام الصواب (السادسة النفس لماتعرف اقبل) اى اشد قبولا منها لمالاتعرف لمحبتها العلم طبعا واعراضها عن الجهل جانبا حتى قيل المرء عدو لما جهل وقيل الجاهلون لاهل العلم اعداء الايرى ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه ولو فى امر خسيس كالنرد والشطرنج حتى يغضب على من ينسبه الى الجهل فيه وان رغبته فيما يصل اليه فهمه اكثر كما نشاهد من رغبة العوام فى مجالس الوعاظ والقصاص واشمئزاز انفسهم عن مجالس الدرس وحلق المذاكرة (السابعة الجديد) من كل شئ (الذلديها) اى عند النفس واحب اليها (من المعاد) المكرر لان المكرر اكره عند هاجدا (وههنا نظر) اورده السكاكى (فان الالف بالتكرار يحصل) لابغيره وكراهة التكرار يوجب كراهة المألوف لان كل مألوف معاد لماقال وكل معاد مكروه بالوجدان فينتج كل مألوف مكروه مع ان الوجدان يكذبه لاشتياق النفس الى المألوف واذا كان التكرار سببا للالف (فكيف يتنافى حكمهما) اى حكم التكرار وحكم الالف واجيب عنه بأن قولهم كره من معاد مقيد بما لايكون نافعا

المعترض سيد السند قدس سره
٧سعد الدين التفتازانى
سيد الشريف الجرجانى وسعد الدين التفتازانى

لذيذا وكون المألوف اميل اذا كان نافعا لذيذا كما قيل * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * وكذا كل جديد نافع لذيذ وغير النافع مكروه ومنه قول لبيد * لكل جديد لذة غير انني * وجدت جديد الموت غير لذيذ * ولا يخفى ان المتبادر من قولهم اكره من معاد الاطلاق وايضا النفع الملحوظ في المعاد ان كان نفعا حاصلا مرة بعد اخرى فلا يميل اليه النفس لكونه معادا وان كان نفعا جديدا فاللذيذ هو الجديد فقط والميل الى المعاد لكونه وسيلة اليه فيكون لذيذا بالعرض والكلام في المعاد المحض واللذيذ بالذات فالوجه في دفع التدافع ان المعاد يكون اقرب خطورا بالبال واسهل فيميل النفس الى الاسهل الاقرب اكثر بخلاف الجديد فانه لعسر حصوله اكره فالمعاد اميل والجديد اكره عند الحصول واما بعد الحصول فيكون بالعكس اذ المعاد لعدم حصول فائدة جديدة عقيبه يكون اكره والجديد الذي بعده لحصول فائدة جديدة ولما كان مدار العرف اعتبار الغاية في كل شئ جرت امثال اهاليه على ان يقولوا اكره من معاد ولكل جديد لذة فلا ينافيه ماذكروه من ان المتكرر اقرب وميل النفس اليه اكثر لانها تعبير عن حال الحضور (ثم قرب التشبيه وسقوطه) عن درجة الاعتبار (لوحدة الجهة) المشتركة بين الطرفين (نحو زنجي كالفحم) لان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار المتعدد وهذا السبب لقرب التشبيه مبنى على الاصل الرابع ويقرب منه الاصل الاول (اولتجانس الطرفين) ومناسبتهما (نحو عنبة) كبيرة سوداء (كاجاصة) في الشكل والمقدار واللون وهذا مبنى على الاصل الثالث (او) لاجل (كونه) اى المشبه به (اكثرى الحضور) مع المشبه في خزانة الصور وهى الخيالى لجهة من الجهات فلا يحتاج في الجمع بينهما الى تصرف كثير (نحو وجه كالبدر) في الحسن والاستدارة مع الاستنارة وسبب القرب في الخيال تكرر الحس ونحو محبوب كالروح في كونه اهم وعزيزا وكراهة المفارقة وسبب التقارن في الخيال شدة الحاجة اليهما وهذا السبب مبنى على الاصل الثاني فبنى اسباب القرب على اصول ثلاثة في الظاهر واربعة في الحقيقة لكون السبب الاول مبنيا على الاصل والرابع معا كما مر ثم بنى اسباب الثلاثة البعد على تلك الاربعة ايضا رعاية للمقابلة فقال (وبعده) اى بعد التشبيه وغرابته (بخلافه) اى بخلاف ماذكر * اما الاول فبأن يكون وجه الشبه امورا كثيرة بعيدا كل منها عن الاخر في الخيال كما في تشبيه سقط النار بعين الديك في الشكل واللون * واما الثاني فبأن يكون المشبه به بعيد النسبة عن المشبه كالخنفساء عن الانسان قبل تشبيه احدهما بالآخر في اللجاج وفي المثل الج من الخنفساء يقال انها كلما ردت عن صوب عادت اليه الا اذا نفخ في وجهها فانها لا تعود ومن غرائب احوالها انها تعيش في السرقين واذا دفنت في الورد ليلة ماتت * واما الثالث فبأن يكون المشبه به نادر الحضور

فائدة عجيبة لانها سهل الممتنع اى سهل ادراكها ممتنع تحصيلها ﷺ

في الذهن لكونه شيئا وهميا كما في قوله ❀ ايقتلني والمشرفي ٩ مضاجعي ❀ ومسنونة زرق كأنياب اغوال ❀ او مركبا عقليا كما يجيئ في الاية الاتية بعد او خياليا (كقوله ❀ ونار نجهابين الغصون كأنها ❀ شموس عقيق في سماء زبرجد) والنفس ههنا تحتاج لاستحضار المشبه به الى مزيد تصرف للوهم في القوة المتخيلة ولما كان الوجه الثالث من اسباب البعد غرابة وجه الشبه لندرة حضوره ومن جملتها الندرة لكونه مركبا خياليا او عقليا وكان ذلك يزداد بزيادته اشار الى ذلك بقوله (وكلما كان التركيب) في وجه الشبه خياليا كان او عقليا من امور (اكثر فهو) اى فالتشبيه (اغرب) لاحتياجه الى مزيد تأمل (فتأمل قوله تعالى) فيما يكون وجه الشبه فيه مركبا عقليا (انما مثل الحيوة الدنيا) كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها أتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس اختلط به اى اشتبك بسببه نبات الارض من الزروع والبقول والحشايش وزخرفها ماتتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى اهل النبات وتأنيث الضمير لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه اعني الارض وجاز ان يعود الى الارض على حذف المضاف وهو النبات اى اهل نبات الارض وكذا الحال في الضمائر المؤنثة الآتية وفي ضمير انهم قادرون اى على حصدها ورفع غلتها امرنا اى حكمنا وقضاؤنا حصيدا اى شبيها بما حصد كأن لم تغن اى لم تنبت بالامس ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب ولا يخفى ان المشبه في هذه الاية مثل الحيوة الدنيا اعني حالها العجيبة الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها والمشبه به مركب من عشرة جمل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة فيكون مركبا عقليا والمعنى زوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا والحطام ماتكسر من اليبس بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضه ببعض وزين الارض بألوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه بحيث يطمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح والاستبصال ٧ (و) تأمل (قوله) تعالى (او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت اى كمثل ذوى صيب وهو فيعل من اصاب اى نزل والمراد المطر فحذف ذوى لدلالة يجعلون عليه وحذف مثل لدلالة عطفه على قوله كمثل الذي استوقد عليه لانه لا يصح التشبيه بين صفة المنافقين وبين ذوات ذي الصيب بل بين صفة اولئك وبين صفة هؤلاء فههنا حذف المضاف والمضاف اليه كما حذفا من قوله تعالى كما قال عيسى بن مريم ووجه الشبه هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ولا يحظون الا بضد المطموع

---

٩ مشارف الارض اعاليها والسيوف المشرفية المنسوبة الى مشارف اليمن وهي قرى من ارض العرب المنسوبة النصال المحدودة والزرق جمع الازرق والانياب جمع ناب والاغلتوال جمع غول وهو حيوان يثبته الوهم ويزعم العوام وجوده حتى يخوفون بذلك صبيانهم ويلفقون في حقها حكايات غريبة مخترعة وهو بالفارسية ديو ❊

٧ اى القلع من الاصل ❊

فيه وهو امر اعتبارى منتزع من عدة امور (وقبوله) اى قبول التشبيه (بأن يكون وجه التشبيه كامر) فى التذنيب الثالث من النوع الثانى (صحيحا) شاملا للطرفين (ومعطيا للغرض) من التشبيه من بيان حال المشبه (كاملا) فى تحصيل ماعلق به من الغرض وفى بعض النسخ كلااى معطيا للغرض تاما (غير مبتذل) بحيث يعرفه العوام كقوله للزنجى كالفحم وللشهد كالثلج فاذا جتمع فى التشبيه هذه الثلاثة كان مقبولا اما الاول فظاهر واما الثانى فلكون المشبه به امرا محسوسا حتى يتم بيان حال المشبه او بيان مقداره اذ المحسوس اعرف والنفس اليه اميل مع اشتراط التساوى فى بيان المقدار وكون المشبه به اتم محسوس فى امر حسى هو وجه الشبه اذا قصد تنزيل الناقص منزلة الكامل اوقصد زيادة التقرير لمامر من ان النفس الى الاعرف اميل وكون المشبه به مسلم الحكم اذا كان الغرض بيان الامكان او التزيين او التشويه لان قبول النفس لما تعرف فوق قبولها لمالاتعرف واما الثالث فلكون المشبه به نادر الحضور مطلقا اوبالنسبة الى المشبه اذ الندرة تنفى الشهرة والابتذال فتميل اليها النفس للذة التجدد وتعريه عن كراهة المعاد (ورده) اى رد التشبيه (بخلافه) وذلك لتقابل اسباب القبول والرد فتى تفطنت لاسباب قبوله ٧ تفطنت لاسباب رده لرداءته ﴿النوع الخامس فى صيغة التشبيه﴾ وانما قال صيغة التشبيه ٩ لانها قد يكون حرفا نحو كأن وفعلا نحو يشبه اواسما نحو مثل اودائرا بين الاسمية والحرفية كالكاف (قد يصرح بالتشبيه) وادواته كما هو الاصل لانها ركن من اركانه (وقد لايصرح) بالتشبيه (نحو زيد اسد ويتعين) عند عدم التصريح بالتشبيه (المراد) وهو التشبيه (لامتناع الحمل) اى حمل اسد على زيد بمعنى صدقه عليه لان الاسناد يستدعى الحمل كازيد منطلق حتى لولم يعتبر هناك اسناد لكان زيد اسد مجرد تعداد نحو جبل فرس ولما كان العقل يحكم بامتناع الحمل وكذا يحكم بامتناع مجرد التعداد التشبيه فوجود طرفى التشبيه يمنع حمل الكلام على غيره ويكون اداة التشبيه محذوفا منويا فى الكلام لامقدرا والفرق ان المتروك اذا اقتضاه اعراب الكلام يسمى محذوفا مقدرا فى نظم الكلام وان اقتضاه جانب المعنى دون اللفظ يسمى محذوفا منويا فحينئذ ان صح تقديره فى النظم يقدر فى الكلام والافاياك واياه لئلا يختل النظام (وفيه) اى فى نحو زيد اسد (مبالغة) لم تكن فى زيد كالاسد لان فى الحكم على شئ بأنه هو من المبالغة ماليس فى الحكم عليه بأنه كهو (وقد يترك المشبه) لفظا حال كونه (مرادا) معنى اذا كان هناك قرينة دالة عليه (اذلولم يرد) المشبه اصلا بل ضرب عنه صفحا (فاستعارة) لاتشبيه كما اذا قلت عندى اسد من غير ان تقدر هناك مشبها ولما امكن ان يقال لايجوز حذف المشبه بدون القرينة فى كليهما فبعد وجود القرينة من اين يعلم كونه مرادا فى احدهما دون

(الآخر)

٧ وانما لم نتعرض لذكر اسباب الرد وتعرضنا لذكر اسباب البعد والغرابة مع ان كلا منهما احاله المصنف الى فهم الناظرين لان البعد والغرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى بخلاف اسباب الرد فانه انما يذكر للاحتراز عنه لايطلب فلذلك لم نتعرض لتفاصيل اسبابه

٩ وكأن يفيد التحقيق فى التشبيه لان ان للتحقيق والكاف للتشبيه ففيه اعلام بأن تحقيق حمل الاسد على زيد مثلا انما هو بطريق التشبيه وقولك ان زيدا كالاسد لتحقيق اثبات الحاق الناقص بالكامل ثم ان كأن انما يستعمل فى مقام يشاهد جراءته ويتصور الحالة التى يشجع فيها زيد بمقاومته الاسد كأنها مشاهدة محسوسة

الآخر اشار الى جوابه بقوله (وهذا) اى الاستعارة (فيه دعوى التعين) وكون المشبه داخلا فى جنس المشبه به على سبيل المبالغة والقرينة وان وجد فى الاستعارة لكن لايراد دلالته بخلاف التشبيه والفرق اللفظى بينهما انك لو اقمت اسم المشبه مقام المشبه به فى الاستعارة لايختل الكلام غير فوات المبالغة بخلاف التشبيه حيث لايستقيم الكلام ههنا اصلا (فقوله) تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) من الفجر) تشبيه) فشبه اول مايبدو من الفجر المعترض فى الافق بالخيط الابيض وشبه مايمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وانما حكم بأنه تشبيه (لذكر الفجر) لانه بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الابيض ضمنا كأنه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبس ٦ الليل اونقول ان من الفجر بيان لهما لان الفجر مشتمل على هيئتى البياض والسواد معا فكما ان الخيط الابيض عبارة عن بياضه كذلك الخيط الاسود عبارة عن سواده الممتد مع البياض لاعن سواد الليل وحده ولما اشتمل هذه الآية على المشبه وهو الفجر خرج عن استعمال الاستعارة وانما اجرى على التشبيه مع ان الاستعارة ابلغ لئلا يتوهم الحقيقة على تقدير الاستعارة لخفاء القرينة الايرى الى اشتباه الحال مع وجود البيان كما روى ان عدى بن حاتم عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت رأسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان ٣ وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل كنى عليه السلام بكون وساده عريضا عن كون قفاء عريضا وهو كناية عن البلاهة قال الطحاوى كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله ❁ قيل فحينئذ يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولما نسب عليه السلام عديا الى البلاهة بل الوجه غفلة عدى عن البيان كما ذكر ولايخفى على المتأمل ان هذا البيان ليس تأخيرا عن وقت الحاجة اذ قرينة الاستعارة كنار على علم اذ الاكل والشرب انما يتعلقان بالزمان ونسبة عدى الى البلاهة لغفلته عن هذه القرينة (وقد يترك وجه التشبيه) لا لوجود القرينة بل (استغناء عن ذكره) بخلاف المشبه حيث يجب فيه القرينة حتى لايتوهم الاستعارة (وفيه) اى فى ترك وجه التشبيه (قوة) ليست فى ذكره لان فيه عموم وجه التشبيه لما يمكن اعتباره هناك من الصفات حتى يكون المشبه كأنه المشبه به بسبب اشتراكه فى الصفات و(المراتب) اى مراتب التشبيه (باعتبار المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجهه) اى باعتبار ذكر كل واحد منها وتركه واما المشبه به ٩ فلا يحذف البتة (ثمانية) لانه اما ان لايكون شئ من الاركان الاربعة متروكا وهو القسم الاول اويكون فالمتروك اما واحد وهو اما المشبه اوكلمة التشبيه اوالوجه اواثنان وهو اما كلمة التشبيه مع المشبه اومع الوجه اوالمشبه مع الوجه اوثلاثة وليس لها قسم اصلا فالمجموع ثمانية على الترتيب (لايخفى حكمها) من القوة والضعف

٦ وهو ظلمة آخر الليل ❁

٣ اسم ان والله اعلم محذوف تقديره ان الشان كان وسادك تعريضا ❁

٩ فان قلت اذا قلت زيد فى جواب من يقول من يشبه الاسد فالمشبه محذوف اذ التقدير يشبه الاسد زيد قلت انه ليس تشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما فى امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسؤال ولئن سلم فالكلام فى تشبيهات البلغاء ولم يرد مثلها فى كلامهم ❁

فى التشبيه (بما ذكرنا) ه الا ان والضابط فيه ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كأنه نفس المشبه به وحذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل ٣ على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين والمشتمل ٧ على حذف الاداة وحدها فيه القوة الاولى والمشتمل ٦ على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية وان مافيه القوة الاولى اقوى مما فيه القوة الثانية ومالبس فيه شئ ٨ من هذين الحذفين لاقوة له اصلا ﴿تنبيه وقد يعتبر الشبه﴾ ٤ اى التشابه (فى التضاد) بسبب اشتراك الضدين فى صفة التضاد بأن يجعل هذه الصفة بمنزلة وجه الشبه من حيث اشتراك الطرفين فيه ثم ينزل هذا التضاد منزلة شبه التناسب حتى يشبه احد المتضادين بالاخر كما يشبه احد المتناسبين بالآخر ولذلك (يقال للجبان اسد وللبخيل خاتم) اى انه كالاسد وانه كخاتم وانما يصار الى هذا (لتمليح) ٩ اى اتيان شئ مليح (اوتهكم) واستهزاء ولم يرد بما ذكره ان يجعل التضاد الذى هو كون الشيئين متنافيين بحيث لايجتمعان وجه شبه بينهما لاشترا كهما فيه لانه على تقدير صحته لاتمليح فيه ولاتهكم والفرق بينهما ان التمليح جعل احد المتضادين عين الآخر والتهكم مع قصد التعريض بذلك المشبه والاستهزاء له فكل من المثالين يصلح لهما بالاعتبارين المذكورين وماقيل بل يقصدان معا فتكلف اذ جمع الاعتبارين المذكورين فى اطلاق واحد قلما يمكن ﴿الاصل الثانى﴾ من الاصول الاربعة فى الفصل الثانى ﴿فى المجاز﴾ وقد تعرض للحقيقة تبعا لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اعنى الاستعمال فى الموضوع له والاستعمال فى غيره و ايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها كما ذهب اليه البعض الا انه يتوقف على المعنى الحقيقى قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة فى اصل المجاز تبعا وتقدم الذكر عليه ايضا (دلالة اللفظ بين) فى علم الاصول (انها بالوضع) لابالذات قال المص فى شرحه لمختصر ابن الحاجب فى علم الاصول يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى لنقيض ماقد وضع له وضده فانه لو فرض ذلك لم يلزم منه محال لذاته بل ذلك معلوم الوقوع كالقرء للحيض والطهر وهما نقيضان والجون للاسود والابيض وهما ضدان ولو كان الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان كذلك وتقريره انا لو فرضنا وضع اللفظ الدال على الشئ لنقيضه اولضده دل عليه دون هذا المدلول اولهما فعلهما وما بالذات لايختلف ولايتخلف (وقول عباد) بن سليمان الضميرى وبعض المعتزلة ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية مستدلين بأنه لو لم يكن كذلك بل تساوت الالفاظ بالنسبة الى المعنى لزم الاختصاص بدون مخصص ان لم يكن هناك مخصص او الاختصاص بدون تخصيص ان كان هناك مخصص وكلاهما محال (محمول على مايدعيه الاشتقاقيون) واهل التكسير (من رعاية الواضع مناسبة ما) بين اللفظ والمعنى اذ لو حمل كلامهم على ظاهره لكان فساده اظهر من ان يخفى لان دليلهم مجاب

(بأنا)

٣ وهو السادس مع الثامن ✻

٧ وهو الثالث والخامس ✻
٦ وهو الرابع والسابع ✻
٨ وهو الاول والثانى ✻
٤ وفى بعض النسخ قد يعتبر التشبيه ولعله سهو اذ التشبيه انما يعتبر فى المتضادين لافى التضاد على ان عبارة السكاكى هى الشبه لا التشبيه ✻
٩ والتمليح بتقديم الميم من القاء الملح ثم استعير للملاحة حتى يقال رجل مليح اى غامض الادراك ثم استعير للكلام الحسن الغامض واما التلميح بتقديم اللام فهو من صنايع البدايع وهو ان يشار فى الكلام الى قصة اوشعر من لحه اذا ابصره بنظر خفيف ✻

بالمختار التخصيص ولا نسلم انه بدون مخصص لان المخصص لا ينحصر فى المناسبة وارادة الواضع المختار تصلح مخصصا من غير انضمام داعية اليها فمن الله كتخصيص الحدوث بوقته ومن الناس كتخصيص الاعلام بالاشخاص الا ان حسن الظن بهؤلاء الطائفة حمل المص على تأويل كلامهم بما ذهب اليه ائمة الاشتقاق ان للحروف فى انفسها خواص بها تختلف تلك الحروف من الجهر والهمس والشدة وغيرها فينبغى للواضع ان يراعى المناسبة بين تلك الحروف وبين المعنى الذى وضعت الكلمات المركبة منها بازائه قضاء للحكمة حتمها نحو الفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى تبين والزفير بالفاء لصوت الحمار والزئير بالهمز الذى هو حرف شديد لصوت الاسد وكذا الفعلان والفعلى بحركة العين دالة على حركة المعنى كالنزوان والحيدى ٩ قيل اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى انما يتأتى فى بعض الكلمات واما اعتباره فى جميع كلمات لغات واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات ولا يخفى ان اعتبار الواضع ذلك غير متعذر لما ستعرف ان الوضع اما بالتوقيف واما بالالهام واما اعتبارنا اياها فقد يمكن فى البعض وعدم امكانه فى البعض الآخر انما هو لعدم اشتغالنا بذلك فلا يلزم التعذر نعم العسر مسلم (ثم الحق) بعد تأويل قول عباد ٨ ان مرجع التخصيص فى الوضع (اما توقيف) بأن يوقف الله تعالى على ان هذا اللفظ لهذا المعنى اما بخلق علم ضرورى اووحى (اوالهام) بأن يلهم الله تعالى العقلاء على ان جعلوا هذا اللفظ لهذا المعنى (ومرجعهما) اى مرجع هذين المذهبين بالاخرة (الوضع) اى ان المخصص للفظ بازاء المعنى هو الوضع (وهو) اى الوضع (تعيين لفظة) واحدة لان الوضع فى المفردات عنده (بازاء معنى) أى معنى كان من الوضع الشخصى كضرب او النوعى كضارب ومن المعنى الحقيقى والمجازى وخرج بقوله (بنفسها) المجاز فان التعيين فيه بقرينة واما الكناية فانها داخلة فى الحقيقة وسيجئ تحقيقها ✽ واعلم ان تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئى كتعيين لفظ الضرب بازاء الحدث ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلى كأوضاع المشتقات وغير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية كأن يقال مثلا اسم الفاعل من كذا يكون على صيغة كذا ويسمى وضعا نوعيا ثم ان الوضع النوعى قد يكون مقابلا للوضع السابق ومنافيا له كما فى اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية المنافية للدلالة على المعانى الحقيقية ويحتاج فى الدلالة على المعنى الموضوع له بهذا الوضع النوعى على قرينة تمنع الدلالة على الموضوع له الاول ولما صار الاولان تدلان على المعنى المراد بلا واسطة القرينة دون الثالث اندرج الاولان بقيد بنفسها فى الوضع وبواسطة الوضع فى الحقيقة

٩ النزوان ضراب الفحل والحيدى وهو الحمار الذى يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه ✽

٨ هذا كله على تقدير كون الواضع البشر وعلى تقدير كونه البشر لو تعدد الواضع لم يبق عسر اصلا ✽

دون الثالث فعلى هذا يكون الوضع بالمعنى الثالث يعم الحقيقة والمجاز وبالمعنيين الاولين قسم من الحقيقة ومقابل للمجاز ❁ اذا عرفت هذا فاعلم ان تفصيل المقام بحيث يندفع عنه جميع الاوهام هو ان الوضع يتبعه صفة للفظ وهى الدلالة القائمة به بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى بعد العلم بالوضع وبواسطة هذه الصفة يعرض للمتكلم ايضا صفة اخرى من الدلالة وهو ارادته المعنى الموضوع له اللفظ بواسطة اللفظ ثم المعنى باعتبار الدلالة الاولى يسمى المعنى المفهوم لانه المفهوم من اللفظ عند العالم بالوضع وباعتبار الدلالة الثانية يسمى المعنى المراد لكونه مرادا للمتكلم من اللفظ ثم المعنى المراد ان كان عين المعنى المفهوم يسمى اللفظ حقيقة وان كان غيره فقط بشرط ان يكون خارجا عن المعنى المفهوم فلابد هناك من علاقة والا لم يصح اصلا فذلك يسمى مجازا وان كان المعنى المراد المعنى اللازم لكن بعد المعنى المفهوم لابدونه فاللفظ يسمى كناية ولايخفى ان هذا مندرج فى الحقيقة لانه اريد به المعنى المفهوم ولم يرد به غير المعنى المفهوم فقط حتى يكون مجازا نعم قد يكون الحقيقة حينئذ قسمين احدهما مايراد به المعنى المفهوم فقط اصالة وثانيهما مايراد به المعنى المفهوم تبعا للغير فهذا الاخير يسمى كناية واما المشترك فالمعنى المفهوم فيه مجموع المعنيين اوالمعانى والمعنى المراد واحد منها اومنها وهذا المعنى المراد وان كان غير المعنى المفهوم اذ الكل غير الجزء لكنه لما لم يكن خارجا عن المفهوم لم يكن مجازا فلم يصح ان يقال انه غير المعنى المفهوم فقط واما القرينة فليست لدفع ارادة المعنى المفهوم كما فى المجاز بل لدفع مزاحمة المعنى الآخر للمعنى المراد والى هذا التفصيل الذى ذكرناه اشار المصنف بقوله (وقد يطلب بها) اى بتلك اللفظة (معناها) الموضوع له (وهى الحقيقة او) يطلب (معنى معناها) اى ما يتعلق بمعناها (وهو المجاز) ولابد ههنا من قيد فقط ليتميز عن الكناية اومن ان يقال مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى اللهم الا ان يكتفى بقرينة المقابلة لقوله (وقد يقصد للمعنى معنى) مع استعمال اللفظ فى اصل المعنى (وهو الكناية) وتحقيق معنى الكناية هو ان الكناية هل يستعمل فى لازم المعنى الاصلى فقط فلا يندرج فى الحقيقة اويستعمل فى المعنى الاصلى اولازمه معا وقد كثر اضطراب كلمات القوم فى ذلك والذى استقر عليه التحقيق ان للدلالة كما عرفت معنيان دلالة المتكلم ودلالة اللفظ ثم ان دلالة المتكلم فى الكناية على المعنى اللازم اصالة وعلى المعنى الاصلى لكونه وسيلة اليه كما قال الامام الرازى فى نهاية الايجاز الموضوع له مراد فى الكناية حقا لانك تريد ان تجعله دليلا على مرادك فيوجد فى الكناية استعمال اللفظ فى كلا المعنيين اذ حيث يوجد الدلالة يوجد ارادة المدلول وحيث يوجد الارادة يوجد الاستعمال ولما كان المعنى الاصلى مرادا للمتكلم

مطلب
فى تحقيق معنى الكناية

(ولو تبعا)

ولو تبعا وكان اللفظ مستعملا فيه اندرجت الكناية فى الحقيقة ولم يشارك المجاز اصلا بهذا الاعتبار هذا حالها بحسب المتكلم واما حالها بحسب السامع فانما هى باعتبار الوضع فحيث كان اللفظ موضوعا للمعنى الاصلى يتبادر ذلك الى ذهنه كما فى المجاز بعينه فيشارك المجاز فى هذا غاية الامر انضم الى ذلك فى الكناية كونه مرادا للمتكلم تبعا وفى المجاز عدم كونه مرادا اصلا فالقرينة فى الكناية ليست لمنع ارادة الاصلى كما فى المجاز بل لعدم كونه مرادا اصالة وبهذا تمتاز الكناية عن المجاز ثم ان كون المعنى مقصودا تبعا معناه ارادة تفهيمه للمخاطب لاجل تحصيل المعنى الآخر فى ذهنه ولا يلزم من ذلك وجودهما فى الخارج بل قد يجوز وجود كليهما فى الخارج وقد يجوز وجود المعنى اللازم فقط كما اذا قلت طويل النجاد لمن لا نجاد له او لا طول فى نجاده واما عكس هذا القسم وعدم كلا المعنيين فغير معتبر لئلا يلزم اعتبار الكذب فى كلام البلغاء ومن قال يمتاز الكناية عن المجاز بجواز ارادة المعنى الاصلى فى الكناية دون المجاز ان اراد ارادته بحسب القرينة فذلك غير جائز فى الكناية ايضا وان اراد ارادته بحسب الوضع فذلك جائز فى المجاز ايضا وان اراد وجود المراد فى الخارج فذلك امر خارج عن الدلالة فلا يناسب اعتباره فيها وما يقال يجوز فى الكناية ارادة المعنى الاصلى لعدم القرينة المانعة عن ارادته بخلاف المجاز فيدفع بأن عدم القرينة يجوز ذلك لكن كون المعنى الاصلى دليلا على المراد كما نقل عن الامام يوجب ارادة المعنى الاصلى فالانسب ذكر الوجوب فالاولى ان يقال يجب ذلك لكن من حيث التبعية لا من حيث الاصالة وليس فى المجاز شئ منهما وهذا مراد من قال الموضوع له مقصود فى الكناية من حيث التصور دون التصديق فلا يرد ماقيل من انه لا بد فى المجاز من تصور المعنى الحقيقى ليفهم ما يناسبه من المعانى المجازية فدعوى كون تصوير المجاز مقصودا فى الكناية دون المجاز تحكم لانا نقول التصور فى المجاز بحسب الوضع فذلك من جانب الواضع لا من جانب المتكلم فلا يعد تصويرا وفى الكناية بحسب ارادة المتكلم لكونه وسيلة الى الغرض فيعد تصويرا (واقرب الحدود) اى حدود الحقيقة والمجاز (على كثرتها) كما ذكر السكاكى حدودا ثلاثة منها وانما كان هذا اقرب لانه اشمل واوضح واقل لفظا وذلك الحدود هو (ان الحقيقة) لفظ (افيد به) اى باستعمال ذلك اللفظ لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا كما ستعرفه (فى اصطلاح التخاطب) اى فى اصطلاح يكون التخاطب بذلك اللفظ فى ذلك الاصطلاح واحترز بهذا عن لفظ يكون حقيقة بالنسبة الى اصطلاح ومجازا بالنسبة الى اصطلاح آخر بالقياس الى معنى واحد كلفظ الصلاة فانه حقيقة شرعية فى الاركان المخصوصة ومجاز لغوى بالقياس اليها وفى معنى الدعاء الاصطلاحان متعاكسان فبالقيد المذكور يتعين احد الاعتبارين فلا ينتقض التعريف بالاعتبار الآخر ثم لا بد ان تكون تلك الافادة (بمجرد وضع) لا بسبب علاقة

قاله سيد السند قدس سره

وقرينة مفيدة كما فى المجاز ولايخرج المشترك لان قرينته لدفع التزاحم وليست بمفيدة وانما الافادة فيه للوضع فقدم ثم انهم لما ذكروا ان المستعار مستعمل فيما وضع له لكن بعد ادعاء دخول المستعار له فى جنس المستعار منه حتى يحصل للمستعار منه فرد متعارف وفرد غير متعارف فيوضع المستعار للمستعار له وضعا ثانيا بناء على هذا التأويل ولما كان مطلق الوضع متناولا لهذا احترز عنه بقوله (اول) لان ذلك وضع ثان ومعدود من قسم المجاز وههنا احتمال آخر وهو ان لا يعتبر فى تعريف الوضع قيد بنفسها فيتناول الوضع الوضع النوعى المعتبر فى العلاقات المجازية كما مر ويقيد بقيد اول ليخرج هذا الوضع النوعى لانه وضع ثان مخالف للوضع الاول والاوضح فى تعريف الحقيقة ان يقال الكلمة المستعملة فيما دلت عليه بنفسها من غير تأويل فقوله بنفسها احتراز عن المجاز فانه يدل بقرينة وقوله من غير تأويل عن الاستعارة لما مر واما المشترك فانه يدل على المعنى الموضوع له بنفسها والقرينة لدفع التزاحم واما الكناية فمستعملة فى المعنى الموضوع له ولو تبعا كما مر (والمجاز) لفظ (افيد به) اى باستعماله (فى اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع اول) وقد عرفت فوائد قيوده من تعريف الحقيقة ومن خواص هذا التعريف دخول الاستعارة التمثيلية فيه اذ لم يأخذ فى التعريف لفظ الكلمة المانعة عن ارادة المركب كما فعله السكاكى وأورد على حد المجاز بفوات قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بأن المتبادر من التعريف ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد فى الغلط قيل وهو غلط لان ما ذكره سهو باللسان والكلام فى الخطأ لغة والصادر قصدا وقد يجاب بأن الغلط ليس بحقيقة لانه غير مستعمل فيما وضع له ولا بمجاز ايضا لعدم العلاقة ويرد عليه انه مستعمل فيما وضع فى زعم المتكلم واستعمال ما وضع له فى التعريف مطلق فيحمل على المتبادر وهو العموم لما فى زعم المتكلم ولما فى نفس الامر ولا يخفى ان زعم المتكلم ان الفرس موضوع للكتاب (فلا حاجة) فى تعريف المجاز الذى ذكره المصنف (الى ذكر العلاقة والقرينة) كما قالوا (اذ لا فائدة فيه) اى فى المجاز (دونهما) اى دون العلاقة والقرينة فذكر الافادة فى التعريف كما فعله يقوم مقامهما (وكلاهما) اى الحقيقة والمجاز (لغوى) كالاسد فانه حقيقة لغوية فى الحيوان المفترس ومجاز لغوى فى الرجل الشجاع (وشرعى) كالصلوة فانها حقيقة شرعية فى العبادة المخصوصة ومجاز شرعى فى الدعاء (وعرفى) عام نحو لفظ الدابة فانها حقيقة عرفية فى ذات القوائم الاربع ومجاز عرفى فى الفرس (واصطلاحى) وذلك اقسام وتقسيمه (بحسب الناقل) لانه اما النحاة كالرفع والنصب والجر اواهل المنطق كالجنس والفصل والموضوع والمحمول الى غير ذلك من ارباب النقل والاولى درج الشرعى فى الاصطلاحى لانه من اقسامه ولعله انما افرزه

قائله هو السيد قدس سره
المجيب سعد الدين

(المصنف)

المصنف عنه اعتناء بشانه وانما انقسم الحقيقة الى هذه الاقسام اذ اللفظ لابد فيها من الوضع لامحالة كما عرفت والوضع يستدعى واضعا ويختلف باختلافه فالواضع اما واضع اللغة او واضع الشرع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم او واضع كل فن او العرف العام ولايخفى ان تقابل الحقيقة والمجاز يقتضى ان يوجد بازاء كل قسم منها قسم من المجاز و (قيل) اراد به السكاكى (تدل الحقيقة التى ليست بكناية) على المعنى المراد (بنفسها) اذ الوضع تكفى فى ذلك من غير حاجة الى امر آخر وانما قيد بالتى ليست بكناية لان الكناية وان لم تحتج فى الدلالة على المعنى الوضعى الى قرينة لكن لاحتياجه فى المعنى المراد اليها احترز عنها (والمجاز) تدل على المعنى المراد (بقرينة) لان المراد فيه غير المعنى الموضوع له ولامدخل للوضع فى معرفته فلابد من القرينة ولما ورد ان يقال ان المشترك من الحقيقة التى ليست بكناية مع انه لايدل على معناه المراد الابالقرينة اشار الى جوابه بقوله (واما المشترك) فهو (موضوع لاحدهما) اى لكل من المعنيين فاذا اطلق يتبادر الى فهم العالم بالوضع كلا المعنيين لكن مع علمه بأن المراد واحد منهما لكن لايعرف تعيينه فالقرينة انما هى لازالة الابهام لالتحصيل الدلالة على المعنى المراد فيكون دلالته عليه بنفسه هذا حاصل كلام السكاكى ولما لم يستصوبه المصنف اسنده الى قائل مجهول اولا ثم صرح به ثانيا وقال (وفيه خرازة) وهى مايد غدغ فى القلب ويحك فى الصدر اذ لقائل ان يقول لانسلم ان معنى المشترك احدهما لاعلى التعيين ولئن سلم يلزم ان يكون استعماله فى واحد معين منهما مجازا وايضا الاحتياج فى دلالة الكناية على المعنى الوضعى الى القرينة ولنا ان ندفع هذه الحزازة عن الناظرين فى الكتاب اما عن الكناية فبأن يقال مراده الدلالة على المعنى المراد وأما عن المشترك فبأن يقال لايخفى على من له ذوق سليم ان مراد السكاكى بأن المشترك موضوع لاحدهما انه موضوع وضعا واحدا لاحدهما على سبيل البدل لا للمجموع او يريد باحدهما كل واحد منهما بحسب الوضعين وليس مراده انه موضوع لاحدهما لاعلى التعيين اذلا يقول بذلك من له ادنى بضاعة فضلا عن شيخ الصناعة ورئيس الجماعة اذ الوضع هو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليها بنفسها ولايخفى ان التعيين هو التخصيص به لابشئ آخر فيقتضى تعين الطرفين * قال السكاكى القرء مثلا مستعمل فى ان لايتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا مايدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد كالطهر مثلا فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه وتقرير كلامه على وفق مرامه هو ان المعنى المفهوم فى القرء المشترك هو مجموع الطهر والحيض لكن لامن حيث هو مجموع حتى يظن الوضع للمجموع بل غير مجموع بينهما لان تعدد

٦ ومنهم من فسر كلام السكاكى ان القرء لما وضع لكل واحد من معنيه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعنى مفهوم الاحد الدائر بينهما الا المجموع المعنيين من حيث انه مجموع ﴿ ٢٢٢ ﴾ ولا يخفى ان مراده بالوضع الضمنى للقدر المشترك هو

الوضع يمنع الجمع بينهما والى كون مراده المعنى المفهوم اشار بقوله فهذا مايدل عليه بنفسه والى كون الوضع لكل واحد على التعين لا الى المجموع اشار بقوله مادام منتسبا الى الوضعين وقوله اما اذا خصصته اشارة الى تعيين المراد بواسطة القرينة (واللفظان) اى لفظ الحقيقة والمجاز المستعملان (فى معنيهما) ٦ بحسب المعنى الاصطلاحى وهما مايصدق عليه تعريفاهما المذكوران من الالفاظ (مجازان لغويان) ولما كان الاكثر رعاية المناسبة فى النقل اشار الى وجه المناسبة بقوله (اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل اى الثابت) من حق الشئ اذا وجب فسميت الحقيقة حقيقة (لثباتها) اى الحقيقة التى هى عبارة عن اللفظ (فى موضعها) اى فيما هى موضوعة له والتاء فيها للتأنيث لان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث ولم يتعرض لبيان كون التاء على هذا الوجه للتأنيث لظهوره وذلك لقرب الفاعل من الفعل الذى هو الاصل فى لحوق التاء (او) فعيلة من الحق (بمعنى المفعول اى المثبت) من حققت الشئ احقه اذا اثبته والكلمة اذا استعملت فيما كانت موضوعة له كانت مثبتة فى موضعها الاصلى ولما لم يظهر كون التاء على هذا الوجه للتأنيث واحتاج الى التكلف لغرض لها وقال (والتاء لتقديرها) اى لتقدير الحقيقة (قبل) اى قبل التسمية صفة مؤنث (غير مجراة على موصوف) اى غير مذكور موصوفها معها وذلك لان الفعيل بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء كان جاريا على الموصوف او لم يجر عليه فالتاء للتأنيث البتة واما الفعيل بمعنى المفعول وان لم يستو فيه المذكر والمؤنث غير مجرى على موصوفه لكنه يقدر صفة للكلمة فيلزم الفرق فيكون التاء للتأنيث ايضا وانما ارتكب هذا التكلف لكون الاصل فى التاء التأنيث وههنا وجه آخر اسهل وهو ان يكون التاء على الوجه الثانى للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الاكيلة والذبيحة فان قلت اذا كان اللفظ المستعمل فى موضوعه ثابتا او مثبتا فيه يكون اطلاق الحقيقة عليه بالحقيقة لا بالمجاز مع انهم قالوا انها مجاز بثلاث مراتب حيث نقل الى العقد المطابق ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى الاصطلاحى المذكور قلت الثابت حقيقة فى المحسوسات واما فى المعقولات فينزل المطابق للشئ منزلة الثابت او المستعمل فى الشئ منزلة الثابت (والمجاز مفعل من الجواز) اى العبور يقال جاز المكان يجوزه اذا تعداه وانما سمى بالمجاز (لانه) اى اللفظ المجازى (عبر من معناه الى غيره) حيث استعمل اللفظ فى غير ما وضع له فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل اى متعد عن موضعه وقيل ٧ انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا له ويكون معنى جاز المكان اذا سلك على ما فسره الجوهرى فان المجاز طريق الى تصور معناه واورد ٣ عليه انه لا يلايم ماذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات التقابل اعلم ان المصنف لما ذكر انه

كون المعنى المراد واحدا منهما لا على التعين قبل الاطلاع على القرينة لا ان المشترك موضوع وضعا آخر لذلك وكيف لا ولا يتفوه به من له ادنى معرفة باللغة فضلا عن ذلك الفاضل فلا يرد عليه ما قيل ان الوضع لكل واحد لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك ولو صح ذلك لزم ان يكون المشترك بين معنيين مشتركا بين ثلاثة وايضا المعلوم بالبديهة ان القرء اذا اطلق يراد به احد معنيه بعينه الا انا لا نعلمه لا ذلك المفهوم الكلى وايضا يلزم كون المشترك لكونه موضوعا للقدر المشترك متواطئا بالقياس الى معنيه لا مشتركا وانه باطل اتفاقا هذا ماذكره ووجه دفعه ان اللازم من الوضع لكل واحد تردد السامع عند عدم القرينة فى كل منهما فيكون كأنه موضوع للقدر المشترك ضمنا لا تحقيقا ولما كان ضمنا لا يلزم اشتراكه بين ثلاثة واما المعلوم بالبديهة كون المراد احد معنيه لكن يلزم الوضع الضمنى للقدر المشترك من عدم القرينة وايضا اذا لم يكن ذلك وضعا صريحا لا يلزم كونه متواطئا اصلا فتدبر ✻ ٧ قائله صاحب الايضاح ✻ ٣ المورد السيد قدس سره ✻ (روعى)

روعى التناسب فى تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز عقبه بقوله (واعلم ان المناسبة) فى التسمية كتسمية انسان له حمرة بأحمر مثلا (غير الوصف) كوصف الانسان باحمر مثلا ❊ اعلم ان الاسم امامنقول عن معنى آخر قبله او مرتجل ليس كذلك ولا يعتبر المناسبة فى الثانى قطعا اما الاول فقد يعتبر وقد لا يعتبر والذى لا يعتبر فيه فهو فى حكم المرتجل اما الذى اعتبر فيه (فالمناسبة تصحح الوضع) اى ترجح ذلك الاسم على غيره مثلا كون الشئ احمر يصحح التسمية بأحمر اى يرجح هذا الاسم على غيره من الاسماء فعندوجود الحمرة فيه ترجح تسميته بها فتطلق عليه بعدها وان زالت عنه الحمرة (والوصف) يصحح (الاطلاق) اى ان وجد فيه الحمرة يطلق عليها الاحمر وان زالت لاتطلق عليه اصلا وكذا اذا وجدت فى آخر يصح اطلاقها عليه وهذا مطرد بخلاف الاول ❊ واعلم ان الاحمر مركب من شيئين ذات موصوف وحمرة صفة له فاذا اعتبر بالاعتبار الاول يتعين الذات ويكون الحمرة خارجة عن المسمى معتبرة لاجل المناسبة فقط واذا اعتبر بالاعتبار الثانى لم يتعين خصوصية الذات اصلا بل ذات مافقط لكن يعتبر الحمرة داخلة فى المسمى فصح اطلاقه على كل ماقام به الحمرة مطلقا وعلى هذا لفظ الحقيقة اذا كان اسم جنس كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه على غير تلك الكلمة بهذا الوضع وانما يعتبر مصححا للتسمية فقط واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت اومثبت بوضع واحد (فاعتبر) ماقلنا (بالقارورة) فانه من القرار فى المكان فسمى القارة اى الزجاجة المعروفة قارورة لاستقرار الشئ فيها ولا يلزم ان يسمى كل مايستقر فيه شئ كالدن مثلا بالقارورة (و) ب (الجن) وهو خلاف الانس والواحد جنى سميت بذلك لانها تبقى ولا ترى ولا يلزم من ذلك ان كل ماهو بهذا الصفة يسمى جنا كالملك مثلا (ونحوهما) اى ونحو القارورة والجن كالمرعث سمى به بشار بن بردة لرعثه اى قرطة كانت له فى صغره فصح اطلاقه عليه فى جميع احواله ولم يصح اطلاقه على غيره ممن له رعثة بهذا الوضع وكتأبط شرا فانه اسم شخص تأبط سيفا فاطلق عليه ذلك الاسم فى جميع احواله ولم يصح اطلاقه على كل من تأبط سيفا بهذا الوضع قوله (لاتزل) جواب قوله فاعتبر اى ان تعتبر لاتزل يقال زل فى طين اومنطق فانه اى اعتبار المناسبة فى التسمية (مزلة) للاقدام ومضلة للافهام لان كثيرا من الناس لايفرقون ٩ بين التسمية والوصف حتى ان كثيرا لماسمعونا نقول الله عز اسمه سمى لله لكونه محار العقول فأخذوا يرموننا بتوهم تجويز اطلاق هذا الاسم على غيره ممايحار فيه العقل والمرمى حيث باتوا وضلوا لغفولهم عن الفرق الذى ملأنا اسماعهم به والضابط ان مااعتبر فيه ذات مامع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى ومااعتبر فيه خصوصية الذات فهواسم

٩ قال المصنف فى شرحه لمختصر ابن الحاجب ان وجود المعنى فى محل التسمية قد يعتبر من حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء من غير دخوله فى التسمية والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى لامن حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها وهذا لايطرد وقد يعتبر من حيث انه داخل فى التسمية والمراد ذات ما باعتبار نسبة له اليها وهذا يطرد فى كل ذات كذلك وحاصله الفرق بين تسمية الغير لوجوده فيه اوبوجوده فيه هذا ماذكره منه

سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار اواعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة اوعلما كأحجر والمعيار فى تميز الاسماء التى دخل فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا توصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آله واحد قديم ولا يقال شئ آله ويقال كتاب كريم ولا يقال شئ كتاب ومن جملة مزال الاقدام الكتاب والاله هل هما من قبيل الاسماء ام الصفات قال بعضهم ٧ انهما من قبيل الاسماء لكنهما صارا باعتبار خصوصية المعنى مع خصوصية الذات فى مفهوميهما اقرب الى الصفات من نحو احجر علما فيكون اعتبار المعنى فى هذه الاسماء على ان يكون داخلا فيه مع خصوصية الذات فمن حيث دخوله فيه يشبه الصفات ومن حيث كونه مأخوذا مع خصوصية الذات يشبه الاسماء والحق انهما من قبيل الاسماء لان الاسم اما اسم علم كزيد وعمرو حيث يدل على الذات المشخص واما اسم جنس وهى الحقيقة المشتركة بين الاشخاص كرجل وكتاب وآله فتلك الحقيقة من حيث اتحادها مع الاشخاص ذوات لكنها من حيث اشتراكها بينها توهمها ذلك البعض مفهوما معتبرا مع الاشخاص فظن انهما من قبيل الصفات بهذا الاعتبار فجعلهما واسطة بين الصفات والاسماء ومدار الفرق بينهما ان الاسم يدل على الذات اما الشخصى اوالجنسى والوصف يدل على الحدث مع الذات والاشتباه انما يقع بين الوصف وبين الذات الجنسى فيتوهم انها حدث معتبر مع الشخص والفرق دقيق فينظر ان كان الامر المعتبر مع الذوات متحدا معها فى الخارج كالكتاب والآله يكون من قبيل الاسماء وان لم يتحد معها كالضارب مثلا اذ الضرب امر مغاير لمن قام هو به يكون من قبيل الصفات (ثم اللفظ قبل الاستعمال) كما فى ابتداء الوضع (ليس حقيقة ولا مجازا) لان الحقيقة اثبات الكلمة فى موضعها والمجاز اخراجها عنه وكل منهما لا يوجد ان فى ابتداء الوضع ونظيره الجسم مثلا فانه حال الحدوث ليس بمتحرك ولا ساكن لان السكون هو الكون الثانى فى المكان الاول والحركة هى الكون الثانى فى المكان الثانى والجسم حال الحدوث ليس له كون ثان ولا حصول فى المكان الثانى ثم ان هذا فى وضع اللغة ظاهر واما فى وضع الشرع وغيره فينبغى ان حال وضعه الشرعى ليس بحقيقة شرعية ولا مجاز شرعى بالتقييد اللهم الا اذا اصطلح الشارع على لفظ لم يوضع قبله اصلا (ولا بد فى المجاز من تصرف) والا لم يكن مجازا بل حقيقة وذلك التصور لا يخلو من ان يكون (فى لفظ او) فى (معنى وكل) من التصرف اللفظى والمعنوى اما (بزيادة) على اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه اوعلى المعنى (اونقصان) من اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه اومن المعنى (او) بسبب (نقل) للفظ من معناه الى غيره (والنقل لمفرد اولتركيب فهذه ثمانية اقسام) حاصلة من ضرب

٧ السيد السند قدس سره

والفرق بين هذا التقرير وبين التقريرين الاولين هو ان قوله تعالى ليس كمثله شئ مستعمل فى نفى اللازم فى الاولين ثم يستدل به على نفى اللازم وفى الوجه الاخير يستعمل ﴿ ٢٢٥ ﴾ اللفظ الدال على نفى اللازم فى نفى الملزوم بطريق الكناية ١٢ه

اثنين اى التصرف اللفظى والمعنوى فى اربعة هى الزيادة والنقصان والنقل لمفرد والنقل لتركيب (اربعة فى اللفظ) اى تصرف فى اللفظ بالزيادة اوبالنقصان اوبالنقل لمفرد اومركب (واربعة فى المعنى) امابالزيادة اوبالنقصان اوبنقل لفظ مفرد اليه اومركب اليه ولقد خالف المصنف السكاكى فى ترتيب الكلام فى هذا المقام وستعرف حقيقة الحال (ووجوه التصرف فى اللفظ الاول) منها مايكون (بالنقصان) نحو قوله تعالى (واسأل القرية) اذ الاصل واسأل اهل القرية (الثانى) منها مايكون (بالزيادة) نحو قوله تعالى (ليس كمثله شئ) اذ الاصل ليس مثله شئ فالكاف زائدة والالزم ثبوت مثله وهو محال ولزم ايضا نفيه تعالى لانه مثل مثله (على ان الاشبه) بالحق عدم الزيادة وهو (جعله) اى جعل الكلام مسوقا (لنفى من يشبه ان يكون مثله فضلا عن المثل) اى فضل نفى المثل عن نفى المثل عنه تعالى فلايكون الكاف زائدة وتقريره ان وجوده تعالى مسلم قطعا فثبوت المثل له تعالى يستلزم كونه تعالى مثلا لمثله واللازم منتف بالآية فكذا الملزوم اى ثبوت المثل له تعالى وفيه ان اللازم من الاية نفى وجود شئ متصف بالمثلية واللازم من التقرير المذكور بثبوت مثلية المثل له تعالى فلاينتفى بالآية ويمكن ان يقرر بوجه آخر وهو انه ان فرض له مثل كان ذلك انقص منه تعالى اذ المشابهة تقتضى نقصان المشبه كما عرفت فاذا تنزه مثله عن المثل بدلالة الآية يكون تنزهه تعالى عن المثل بالطريق الاولى وهذا التقرير امس بكلام المصنف٩ وههنا تقرير آخر مبنى على الكناية بأن يراد بمثل المثل نفس المثل كما يقال مثلك لايبخل مريدا به نفى البخل عن المخاطب بطريق الكناية (وجعلهما)٧ اى المجاز بالزيادة والنقصان (القدماء) من افاضل السلف (مجازا فى حكم الكلمة اى اعرابها) اى حصول نوع من الاعراب بحذف كلمة لابد منها بحسب المعنى اوباثبات كلمة مستغنى عنها معنى والى هذا اشار بقوله (اذ الاصل جر القرية) فى قوله تعالى واسأل القرية (باضافة الاهل) اليها والنصب مجاز (و) كذا الاصل (نصب المثل) فى قوله تعالى ليس كمثله شئ (بحذف الكاف) والجر مجاز (وقد جعل) السكاكى وكثير من السلف هذا النوع (من الملحق بالمجاز) لاشتراك التغير فى الاعراب بالتغيير فى الكلمة فى التعدى عن الاصل الى الغير (لامنه) اى لامن المجاز لان تغير الاعراب امر صورى وكون الكلمة حقيقة اومجازا من الامور المعنوية فجعل الاول من جملة الثانى غير مناسب ورد المصنف عليهم اقتداء بالآمدى صاحب الاحكام بقوله (وانت تعلم الحال) فى كونه مجازا حقيقة اوفى حكم المجاز (اذاقلت) فى الآية الاولى (عليك بسؤال القرية اومامن شئ كمثله) فى الآية الثانية (ثم النقل فيهما) اى فى هذين المثالين (بين) اى ظاهر (من سؤال القرية) وهو معناه الموضوع له (الى سؤال اهلها) وهو معناه المنقول اليه (ومن نفى

٧ قال فى الكشاف قالوا مثلك لايبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا فى ذلك المبالغة فسلكوا به طريق الكناية لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه فاذا علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الاتعطية الكناية من فائدتها وكأنهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته تعالى قال ابن الحاجب فى المنتهى قولهم أتى بالكاف لنفى التشبيه اى اتى بها لان الاية مسوقة لنفى التشبيه اى اثبات التنزيه لالنفى التشريك اى اثبات التوحيد كما هو المتبادر الى الذهن غلط اذ يصير المعنى ليس مثل مثله شئ فيتناقض لانه تعالى مثل مثله فيلزم نفى ذاته مع ظهور اثبات مثله المستلزم لاثبات ذاته قيل والمغلط غالط لان نفى مثل المثل انما هو بنفى المثل لابنفى مثل المثل لئلا يلزم التناقض فهو تصريح بنفى التشبيه مستلزم لنفى التشريك ولانسلم ظهوره فى اثبات مثله ل قاطع فى نفيه لدفع لزوم التناقض كما ذكرنا والاشبه (٢٩) (معانى) ماقاله الاستاذ كذا ذكره الكرمانى فى شرحه لهذا الكتاب ١٢ه

مثل المثل) وهو معناه بحسب الوضع (الى نفى المثل) وهو معناه بحسب النقل فيكون المجاز فيهما مجازا حقيقيا لنقل اللفظ فيهما من معناه الموضوع له الى غيره بدون اعتبار تغيير الاعراب ثم ان عرض له تغيير الاعراب لايخرجه عن المجازية اقول فيه بحث اذ القرية اذا اطلق على اهلها بعلاقة الحالية والمحلية وكذا مثل المثل على المثل بعلاقة اللزوم يكونان داخلين فى المجاز الحقيقى ولا يكونان ممتازين عنهما بالزيادة والنقصان لانهما ينفيان الاطلاق المتفرع على اعتبار العلاقة واذا كان تصور الزيادة والنقصان منافيا للمجاز فلان ينافى تقدير الحرف اونقصانه بالطريق الاولى ولعل السلف اطلقوا عليهما المجاز كاطلاقهم اسم المجاز على المجاز اللغوى والعقلى ونظيره اطلاق المستثنى على المتصل والمنقطع حتى ان بعض الافاضل٣ انكروا قول السكاكى والعهدة فى ذلك على السلف حيث قالوا لانعرف للسكاكى ههنا رأيا يتفرد به وكذا ليس ههنا عهدة يحال بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لايناقش فيه اصلا ولعل السكاكى لم يرد بالطعن على السلف اطلاقهم لفظ المجاز عليها بل اراد عدم تصريحهم بخروج هذين القسمين عن حقيقة المجاز واكتفائهم بالفهم من تعريف المجاز اذ المقام مقام الاهتمام وكيف وقد زل فيه بعض من العلماء الاعلام ﴿الثالث﴾ التصرف اللفظى (بالنقل لمفرد وهو اطلاق) لفظ (الشئ لمتعلقه بوجه) من وجوه المناسبة بمعونة القرائن كلها داخلة تحت اللزوم اذ لايخلو شئ منها من اللزوم وذلك لان المتلازمين اما متغايران اعتبارا كاتصافه بوصف فى وقت وعدم اتصافه به فى وقت آخر وهذا الاتصاف ان كان فى الماضى فمجاز باعتبار ما كان وان كان فى المستقبل فمجاز باعتبار مايؤول اليه واما بزوال وصف عنه فى الحال فذلك بالقوة كالمسكر للخمر الذى اريقت واما متغايران حقيقة فاما ان يكون التغاير بالجزئية والكلية اوبالانفصال فحينئذ اما ان يكون اللزوم بينهما ذهنا اوخارجيا وله انواع لانه اما بالحالية والمحلية اوبالمجاورة اوبالعلية والمعلولية اوبالشرطية والمشروطية اوبالآلية اوالمشابهة وغيرذلك مما لاينحصر (كاليد) اى كاطلاق لفظ اليد (للقدرة اوا) ا (لمنعمة لانها) اى اليد(مظهرهما)وهذا يحتمل ان يكون اسم الفاعل بضم الميم رفا العلاقة السببية لان القدرة اكثر ظهور سلطانها فى اليد اذ بها البطش والضرب والقطع وكذا اكثر صدور النعمة عنها ويحتمل ان يكون اسم مكان بفتح الميم فعلى هذا العلاقة الحالية والمحلية لان اليد يمكن ان يعتبر بمنزلة المحل بالنسبة اليهما (و) مثل (الراوية) وهى اسم البعير الذى تحمل المزادة تطلق (للمزادة) مجازا والمزادة ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة التى تسمى راوية ٩ قال ابو عبيدة لايكون المزادة الا من جلدين يفأم بثالث اى يجعل الجلد الثالث بينهما ليتسع وجمعها المزاد والمزائد واما الظرف الذى يجعل فيه

(الزاد)

٣ سيد الشريف الجرجانى وسعد الدين التفتازانى ١٢

٩ وقد يتوهم ان المزادة ههنا جمع المزود وهذا سهو غير مناسب للمقام ١٢

الزاد للسفر فهو المزود وجمعها المزاود (لانها) اى الراوية (حاملها) اى حامل المزادة (و) مثل (الحفض) وهو بفتح الحاء المهملة والفاء والضاد المعجمة اسم لمتاع البيت (للبعير) الحامل له (لمثله) اى لمثل ماذكر من الحاملية والمحمولية الا ان الاول اطلاق لاسم الحامل على المحمول والثانى عكسه (و) مثل (العين للربيئة) وهى الطليعة وهو من باب تسمية الشئ باسم جزئه ولكن لايصح الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص بالكل والى هذا اشار بقوله (لانها) اى العين (المقصود منه) اى من الربيئة حتى كأنها الشخص كله وقد ورد على عكسه قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم اى انامل‌هم والفائدة المبالغة (و) مثل (رعينا غيثا اى نبتا لانه) اى النبت (مسببه) اى مسبب الغيث (و) مثل (اصابتنا السماء اى الغيث لكونه) اى الغيث (من جهتها) اى من جهة السماء والعلاقة المجاورة (و) مثل (امطرت السماء نباتا اى غيثا لانه) اى الغيث (سببه) اى سبب النبات واورد فى الايضاح فى امثلة هذا النوع قولهم فلان اكل الدم وقيل انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه فسره بقوله اى الدية المسببة عن الدم هذا ماذكروفيه تأمل ٧ اخل المصنف بحسن الترتيب اذ الاحسن ان يذكر امطرت السماء نباتا عقيب رعينا غيثا لانه عكسه لكنه راعى ترتيب ما فى الواقع اذ قرب السماء من الغيث ازيد من قربه الى النبت (ومنه) اى من باب اطلاق المسبب على السبب قوله فى وصف الغيث اقبل فى المستن من ربابه (*اسنمة الآبال فى سحابه*) يقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا والرباب السحاب الابيض والاسنمة جمع سنام والآبال جمع ابل وذلك لكون الغيث سببا لحصول النبات الذى هو سبب الاسنمة ولما كان بينهما واسطة فصله عما قبله (و) منه (قوله تعالى) الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما (انما يأكلون فى بطونهم نارا) لاستلزام اكل اموال اليتامى النار وفيه دلالة على ان اسم النار اطلق على سببها اعنى اموال اليتامى فيكون المعنى انما يأكلون اموال اليتامى المؤدية الى النار وانما قلنا المؤدية الى النار دفعا لتوهم التكرار ٦ (و) منه قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ اى) اذا (اردت) القرآءة فاريد بالقراءة سببها اعنى ارادتها بقرينة الفاء المفيدة لترتب الاستعاذة على ما قبلها لان تقدم القراءة على الاستعاذة سنة مستفيضة (و) منه قوله تعالى (ونادى نوح ربه) فى موضع اراد نداءه بقرينة ترتب وجود النداء عليه وهو قوله (فقال) رب ان ابنى من اهلى (و) منه قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها) فى موضع اردنا اهلاكها بقرينة تفريع الهلاك عليها بقوله (فجاءها بأسنا) ويمكن ان يكون الفاء فى الآيتين لمجرد الترتيب فى الذكر فحينئذ لا مجاز فيهما ونظائر هذه كثيرة ٩ فى القرآن وكذا يصح ان يكون الاتيان من ذكر تفصيل الشئ بعد اجماله ومن اطلاق اسم المسبب وارادة السبب (و) منه قوله

٧ وجه التأمل انا لانم ان كلام صاحب الايضاح سهو لان فى قولهم فلان اكل الدم مجازين احدهما فى اكل والثانى فى الدم ومراده من قوله تسمية السبب باسم المسبب هو الاول لا الثانى لان الاكل مستعمل فى الاخذ فذكر الاكل واريد به الاخذ ولاشك ان الاكل مسبب للاخذ والاخذ سببه فيكون تسمية السبب الذى هو الاخذ باسم مسببه وهو الاكل فيصح ما قاله صاحب الايضاح واما تفسيره اى الدية المسببة فتفسير للثانى فلا يرد عليه شئ هذا ما ذكره بعض الفضلاء وهو اقرب فى توجيه كلام صاحب الايضاح ١٢

٦ وذلك لان المراد بالنار اذا كان اموال اليتامى يكون تقدير الكلام الذين يأكلون اموال اليتامى انما يأكلون اموال اليتامى وبقوله المؤدية الى النار يندفع توهم التكرار ١٢

٩ نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر مدح الشئ يصح بعد جرى ذكره وكذا ذمه ونحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين على قياس مامر فى المدح ١٢

تعالى (ماامنعك ان لاتسجد اى ما دعاك) الى ترك السجود وضع ماصرفك عن فعل السجود موضع ما دعاك الى تركه (لان الصارف عن الشئ داع الى تركه) ولو حمل الآية على الحقيقة لاختل المعنى اللهم الا ان يقال بزيادة لا او بتقدير فى قبل ان لاتسجدوا وهذا الوجه اولى لبقاء منعك على حقيقته ولا فى موضعه واما حذف الجار من ان كثير شايع ثم ان المصنف لما مثل للمجاز بآيات القرآن اشار الى بطلان كلام من ينفى المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن داود الاصفهانى وهذه زيادة حسنة ذكرها المصنف ههنا دون السكاكى وقال (والقرآن مملو منه) اى من المجاز (فلاتلتفت الى من ينفيه) من اهل الظاهر (فيه) اى فى القرآن (فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق المتجوز على الله تعالى) فى العرف (و) لكن (ذلك) اى عدم الاطلاق (لعدم التوقيف) فان اسماء الله توقيفية ولا اذن من الشرع فى اطلاق المتجوز عليه تعالى (او) عدم الاطلاق (لايهامه) اى لايهام اطلاق هذا الاسم عليه على تقدير عدم التوقيف فى اسمائه تعالى ما لايليق بجنابه من معنى (التوسع فيما لاينبغى) من الافعال يقال فلان متجوز اى متوسع فيما لاينبغى (واما) مبنى وهمه (كونه) اى كون المجاز (يوجب الالباس و) الحال انه (لاالباس) فى المجاز كائنا (مع القرينة) الدالة على المراد (ومنه) اى من باب قوله تعالى فاذا قرأت القرآن قولك لحافر الركية اى البئر (ضيق فم الركية اى) الفم المتوهم لك) فان حقيقة التضييق الذى هو التغيير عن السعة الى الضيق غير ممكن ههنا اذلا سعة قبل الشروع بل ينزل متوهمه منزلة الواقع ثم يأمره بالتضييق وانما فصله عما قبله لان ما قبله من باب اطلاق الفعل على نفس الارادة وهذا من اطلاقه على توهمها (و) من المجاز بالنقل المستثنى منه فى باب الاستثناء كاطلاق (عشرة الا ثلاثة للباقى من العشرة بعد الثلاثة) وهو سبعة وانما ارتكب هذا المجاز لئلا يلزم التناقض بثبوت الحكم للثلاثة فى ضمن العشرة فى اول الكلام وعدم ثبوته لها صريحا فى آخر الكلام فللسبعة تعبيران احدهما حقيقة والآخر مجاز وتفصيل المذاهب فى هذا المقام انهم تفرقوا فى التفصى عن مضيق التناقض الى سلوك ثلاثة طريق اذ الاحتمال العقلى اربعة ولم يذهب الى الرابع احد وهو ان يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يحكم عليه ثم يخرج منها ثلاثة لان هذا عين التناقض ومنهم من قال يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يخرج منها ثلاثة فى الذهن ثم يحكم على الباقى وهذا مذهب ابى حنيفة رضى الله عنه كما صرح به صاحب الهداية فى كتاب العتاق فى قوله ما انت الا حر حيث قال الاستثناء من النفى اثبات كما فى كلمة الشهادة وكذا بعض من محققى اصحاب الشافعى صرح بذلك فى التلويح ومنهم من قال لايراد بالعشرة عشرة افراد بل سبعة مجازا ويكون الا ثلاثة قرينة عليه والى هذا المذهب مال الامام الشافعى واختاره السكاكى وتبعه المص ومنهم من قال لايراد بالعشرة سبعة افراد والحال انها مرادة قطعا فيكون مرادة بالمركب

(بأن)

بأن يكون عشرة الا ثلاثة موضوعة بازاء السبعة واليه ذهب القاضي ابو بكر الباقلاني ويحتمل ان يريد المصنف هذا المذهب كما ينبئ عنه عبارته وأورد على كل من المذاهب اشكالا ❁ اما على الاول فبأنه يلزم مما ذكرتم ان يكون الحكم بالثبوت بعد الاخراج لا قبله فلا يصح قولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي مع ان علماء العربية اطبقوا على هذا القول ❁ وعلى الثاني بأنه حينئذ يلزم ان لا يكون الاستثناء اخراجا مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء مما دخل فيه غيره وأجاب عنه السكاكي في علم الاستدلال بأن الاخراج انما هو عند السامع حيث يخرجه من تناول اللفظ وليس عند المتكلم بان يخرجه من تناول الحكم والتناقض انما يلزم على الثاني لا على الاول ويرد على هذا الجواب عدم صحة القول بالاستثناء من النفي او من الاثبات وايضا يلزم من عدم كون الحكم في الصدر متناولا للمستثنى عدم الفرق بين طريقة الا وطريقة العطف في افادة الحصر اذ لا بد في الاول من شمول النفي للمستثنى اولا ثم اخراجه وفي العطف نفي البعض واثبات البعض من غير اعتبار الشمول ❁ وعلى المذهب الثالث بأنه لم يعهد في الكلمة العربية اسم مركب من ثلاثة الفاظ بالوضع الجزئي الا نادرا مثل عبد الرحمن علما وكون هذا من قبيل هذا النادر محتاج الى الاثبات وايضا يلزم ماورد على الاولين من عدم افادة كلمة الا القصر لانه يقتضي حكمين اثباتا ونفيا سيما عدم افادة القصر في كلمة الشهادة والمذهب الحق مااختاره ابو حنيفة رضي الله عنه وندفع مايرد عليه من المحذور وهو ان طريق الاستثناء كما عرفت لدفع الاصرار ايجابا وسلبا وان لم يكن في الايجاب مفيدا للقصر واصله ان اثبات المجيء لزيد مثلا اصل الكلام ونفيه عما عداه لاحق الكلام لانه انما سيق لتأكيد الاول لا غير واما تعميم النفي اولا لزيد ولغيره ليس الا لدفع الاصرار اذ لا يبقى حينئذ مطمع للسامع في الثبوت لغير زيد ثم اذا أثبت لزيد يقبله كل القبول بحيث لا يحكم بالثبوت للغير اصلا لا مستقلا ولا معه بل لا يتردد في ذلك حيث استأنس نفسه بالنفي اولا فلا يلحقه الانكار ثانيا وهذا حكم خاص بطريق الاستثناء ثم ان الحكم على العموم لما كان لدفع الاصرار فقط فالثابت عند المتكلم هو اصل الكلام فقط وملاحظة التعميم في التابع ليس لاجل حكمه به في نفسه بل لدفع الاصرار فقط فلا يوجد عنده حكمان حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا واما عند المخاطب فان لم يكن عالما بوضع الاستثناء فلا عبرة بتوهمه التناقض واما عند من يعرفه فذلك لا يحكم في صدر الكلام حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا بل يعلم انه يتوقف حقيقة الحكم على آخر الكلام فلا يثبت عنده حكمان مختلفان حقيقة بل بحسب الصورة وهذا هو الباعث الى جعل ابي حنيفة رضي الله عنه الحكم بعد الاخراج لان الاحكام الشرعية ناظرة الى الحقيقة والى أصل الكلام لا الى لواحقه

واما اهل العرف واهل اللسان من البلغاء وغيرهم لما نظروا الى جانب الافادة الى المخاطب بحيث يدخل فى نظرهم لواحق الكلام اعتبروا فى الاستثناء حكمين صورتين نفيا واثباتا ولا يخفى انه لا يلزم التناقض من صورة النفى والاثبات التى القيت الى المخاطب لدفع الاصرار والانكار بل من حقيقتهما المعتبرتين بحسب نفس الامر فلا اشكال اصلا ولا تتوهمن ان هذا التحقيق يدفع السائل عن المذهبين الاخيرين اذ يفوت فيهما اختلاف الحكمين صورة ايضا فلا يمكن اجراء القصر فيه بطريق دفع الاصرار واعتبار النفى والاثبات مع ان علماء العربية اطبقوا على ذلك فعلى ماذهب اليه ابو حنيفة رضى الله عنه يكون معنى كلمة الشهادة اثبات الالوهية له تعالى حقيقة عند الموحد والنفى عن الغير انما يعتبر لدفع اصرار المخاطب من المشركين وباعتبار صورته بعد اعتبار حقيقته يندفع عن هذه الكلمة الشريفة عدة احتمالات ذكروها * منها ان دلالته على التوحيد بوضع الشارع اياها له * ومنها جعل الاثبات فيه بطريق الاشارة * ومنها ان ثبوته تعالى لم ينكره احد انما الشان نفى ماسواه والكل ضعيف لان مفهوم هذه الكلمة يدل على النفى صريحا حال الحكم وحاصل معناها يدل على اثبات الالوهية له تعالى حال اعتبار الحكم وانما ينفى عن الغير لاجل اثباته * واعلم ان فى هذا المقام لطائف عجيبة واسرار غريبة بحيث لم يسمع بها آذان الزمان ولم يسمح بها اذهان اهل الكشف والبيان وقد من الله تعالى على هذا الضعيف فى بعض الاحيان وكتبنا فى هذا الباب رسالة عظيمة الشان قد احتوت على لطائف لم يطمثها قبلى انس ولا جان والله المستعان وعليه التكلان.

﴿الرابع﴾ التصرف اللفظى فى المجاز (بالنقل كتركيب) اسنادى فان مجازيته انما يكون بالنسبة الى الاسناد لا الى طرفيه سواء كان الاسناد خبريا (نحو انبت الربيع البقل) اوغير خبرى نحو قوله (* وليصنع الدهر بى ماشاء مجتهداً *) اى بعد ما اقتنعت باليسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها (اذا صدر) نحو انبت الربيع البقل (ممن لا يعتقده) اى لا يعتقد ان الانبات من الربيع وهو الموحد (ولا يدعيه مبالغة فى التشبيه) لأنه لو صدر ممن يدعيه مبالغة فى التشبيه يكون مجازا من وجوه التصرف فى المعنى اعنى باب الاستعارة بالكناية بخلاف مالو صدر ممن يعتقده فانه حينئذ يكون حقيقة كاذبة فان صدوره عن الموحد قرينة تدل على ان المراد غير الظاهر اى انبت الله البقل وقت الربيع وليصنع الله بى فى الدهر (وهذا يسمى مجازا فى التركيب) لوقوعه فى التركيب الاسنادى لا فى طرفيه (و) يسمى (مجازا حكميا) لتعلقه بالحكم اى الاسناد لا فى طرفيه ويسمى مجازا فى الاثبات لتعلقه بالاسناد الثبوتى * واعلم ان المجاز الحكمى كما يستعمل مقابلا للغوى فيراد به ماهو فى الحكم الاسنادى كما فى هذا المقام كذلك يستعمل مقابلا للمجاز المعنوى

فيرادبه ماهو الحكم الاعرابى فاعرفه ولاتغفل عن موارد استعماله (وتحقيقه) اى تحقيق كونه مجازا فى التركيب (ان دلالة هيئة التركيبات) ليست بتبعية دلالة المفردات بل (بالوضع) النوعى فى تلك الهيئات (لاختلافها) اى الهيئات (باللغات) كتقديم المضاف على المضاف اليه فى اللغة العربية وبالعكس فى غيرها ثم ان واضع الهيئة اما الصرف مثل تعيين هيئة الفاعل والمفعول وغيرهما بازاء مدلولاتها بقواعد كلية صرفية او نحوية مثل تقديم المضاف والفعل على المضاف اليه والفاعل بقواعد كلية نحوية (وهذه) الهيئة المبنية للفاعل كما فى انبت الربيع (وضعت لملابسة الفاعل) لاغيرها من ملابسات الفعل فان للفعل ملابسات شتى كالفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان ولايخفى ان اسناد الفعل انما يكون حقيقة بالنسبة الى الفاعل اذا كان مبنياله ويكون مجازاً بالنسبة الى غيره وبالنسبة الى المفعول اذا كان مبنياله وبالنسبة الى غيره يكون مجازا ثم ان ماله الفعل اما معلوم بنفس الفعل كما فى انبت الربيع لان العقل يعرف ان الانبات لايصدر الاعن مؤثر قادر اوباستعانة من العرف والعادة كما فى كسى الخليفة الكعبة اذ العادة يحكم ان من يكسوها خدم الخليفة لانفسه (فاذا افيدبها) اى بملابسة الفاعل (ملابسة غيرها) من الملابسات (كان) التركيب (مجازاً لغة) لاعقلا لكون التصرف فيه تصرفا لفظيا لامعنويا (كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان انبت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير وجه) اى وجوه كثيرة من الوجوه الخطابية الكافية فى المباحث اللفظية ٩ ❊ منها ان وضع الفعل فى نحو انبت لاستعماله فى القادر قيد لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك ذكر قيد الفعل دليل الاطلاق عرفا واما تبادر الذهن الى القادر فليس دليلا للوضع له بل دليل على عدم الوضع لانه لوكان هناك وضع لتوقف الذهن على العلم بوضعه للقادر بعد العلم بوضع نفس الفعل واذليس فليس ❊ ومنها انه يلزم حينئذ نسبة مصادره الى الزمان مجازا معلوما لكل احد كقولك كذا فعل النار فى الحطب لان الفرق بين الفعل ومصدره الاقتران بالزمان فقط ❊ ومنها انه يلزم حينئذ ان يكون شغل الحيز ونافى الضد وقبل العرض من الافعال الطبيعية ان يكون مجازا فى مدلولاتها لادعائكم وضعه للقادر المختار ولايخفى عليك ان انبت اذا لم يكن موضوعا للقادر المختار يجوز اسناده الى السبب العادى وضعا نحو انبت الربيع فيجوز ان يكون ذلك حقيقة عند من يقول باسناده اليه على ان يكون الربيع بالنسبة الى الانبات ماهوله كما هو معتقد الدهرى فيبطل هذا ماذهب اليه الشيخ ابن الحاجب من ان المجاز فى انبت كما سيجئ تفصيله وتحرير المذاهب فى هذا المقام انهم اختلفوا فى نحو انبت الربيع البقل لعدم كون الربيع هو

٩ قيل ومنها انه لوكان الفعل موضوعا للاستعمال فى القادر المختار لكان قولنا فعل بالاختيار تكرارا وفعل لاباختيار تناقضا ولايخفى عليك انه يجوز ان يكون فى الاول للتأكيد كما فى اسرى بعبده ليلا وفى الثانى للمبالغة يقال فعلته لاعن اختيار اى لاعن اختيار فى تركه ويضاف الى الفعل بيانا لشدة الرضاء بوقوعه حتى لم يبق مجال الاختيار لتركه لا ان الفعل صدر بلا اختيار وهذا تعبير شايع مقبول فى العرف ولوكان تناقضا ماكان كذلك فالوجه ما ذكرناه ولعل السكاكى انما ترك هذا الوجه لضعفه ❊

الفاعل حقيقة فلابد من تأويل والالكان كذبا وذلك التأويل امافى المعنى بأن يكون المجاز في اسناد مفهومات الالفاظ الى غير ماهي مستندة اليه لافى مفهومات الالفاظ وهذا مذهب الامام فخر الدين الرازى واليه ذهب الشيخ عبد القاهر وان ظن المصنف خلافه بناء على انه ذكر الكلام واراد الاسناد والمصنف حمله على الظاهر واما فى اللفظ فاما فى الربيع بطريق الاستعارة بالكناية لا التخييلية كما تخيله المصنف لما ستعرفه وهذا مذهب السكاكى واما فى انبت بأن يكون وضعه للسبب الحقيقى فاستعمل ههنا للسبب العادى وهذا مختار ابن الحاجب واما فى التركيب كما ذكره المصنف وظن انه مذهب الشيخ عبد القاهر قال المصنف فى شرحه لمختصر ابن الحاجب فى الاصول بعد ذكر هذه المذاهب والحق انها تصرفات عقلية ولا حجر فيها فالكل ممكن والنظر الى قصد المتكلم ونحن نقول الحق واحد منها لاغير وتحقيق ذلك ان العلم كزيد واسم الجنس كتمر والحدث الموجود فى الخارج كالضرب اى بمعنى الحاصل بالمصدر موضوعة بازاء الامر الخارجى قطعا فلذلك لا يكون هذه خبرا محتملا للصدق والكذب واما الحدث الموجود فى الذهن كالضرب بالمعنى المصدرى وكذا الموضوع للنسبة المحضة كالحرف اوما يدخل النسبة فيه كالفعل الذى هو نسبة الحدث الى الذات وما فى حكمه من الصفات والمشتقات كلها موضوعة بازاء الامر الذهنى فالمعنى الموضوع له لانبت مثلا هو نسبة الانبات فى الذهن الى ذات ما على جهة قيامه به سواء كان قادرا مختارا اولا وسواء كان صالحا للفاعلية اولا بل جاز عندهم كون الفاعل فاعلا فى الواقع كضرب زيد وقابلا فى الواقع كانكسر الكوز ومعدوما كمات زيد بل مدار الفاعل على تصور ذات على جهة قيام الفعل به فان كان الذات قادرا مختارا اوصالحا للانبات فى الواقع يكون حقيقة صادقة غير مأولة والا فكاذبة اومأولة فظهر ان انبت فى انبت الربيع حقيقة لكونها مستعملة فى نسبة الانبات الى ذات فى الذهن على جهة قيامه به وان كان كاذبا فى نفسه اومحتاجا الى تأويل وكذا الهيئة التركيبية فى انبت الربيع مستعملة فيما وضعت هى له اعنى نسبة الحدث الى ذات على جهة قيامه به وان لم يكن مطابقا لما فى الواقع بلا تأويل ولو صارت مطابقة الواقع معتبرة هناك لم يكن انبت الربيع عند من تصوره على جهة قيامه به بلا تأويل حقيقة كما هو حال الجاهل مع انه حقيقة اتفاقا وان ادعى انه لابد مع ذلك من مطابقة الاعتقاد ولما كان انبت الربيع عند الموحد حقيقة كاذبة اذا وقع بلا تأويل لكنهم يعدونه حقيقة لعدم التأويل وكاذب لعدم المطابقة بل يلزم ان يكون الكواذب واسطة بين الحقيقة والمجاز واذا عرفت ان الهيئة التركيبية فى انبت الربيع وكذا لفظ انبت فيه مستعملة فيما وضعت هى له وستعرف ان المجاز ليس فى الربيع ايضا كما ذكره السكاكى يظهر لك ان الحق كون المجاز عقليا وستعرف تعريفه وتفصيله

(وقيل)

(وقيل) والقائل الامام الرازى (انه) اى نحو انبت الربيع البقل الصادر عن لايعتقده ولايدعيه مبالغة فى التشبيه (مجاز) لتعدى الحكم اى انبت عن مكان الاصلى وهوالله تعالى (عقلى) لا لغوى لان الاسناد الى غير ماهوله ليس الافى الذهن لابالوضع لان الوضع تابع له لماعرفت وانما وصف الكلام بالمجاز اطلاقا لاسم اشرف اجزائه واركانه اليه (اذا ثبت) من لايعتقده ولايدعيه (حكما غير ماعنده) اى غير مااعتقده (ليفهم ماعنده) من الحقيقة الذى هو مقدر ومراد اصلى (عنه) اى عن غير ماعنده الذى هو الظاهر وغير مراد له اصالة بل ليفهم منه المراد الحقيقى بواسطة القرينة اذ بدونه لايكون مجازا بل كذبا ولذا قال المصنف (وتميز) المجاز العقلى (عن الكذب بالقرينة) وذلك لان الذات الذى نسبت الحدث اليه فى الذهن امّا ان يكون ماينسب هواليه فى اعتقادك سواء طابق الواقع ام لا اولايكون ماينسب هواليه فى اعتقادك سواء طابق الواقع اولا فهذه اربعة اقسام اللفظ المطابق لاعتقادك وللواقع حقيقة صادقة وللاعتقاد فقط حقيقة كاذبة وغير المطابق للاعتقاد ان كان بتأويل يسمى مجازا سواء طابق الواقع فيكون مجازا صادقا اولم يطابق فيكون كاذبا وان لم يكن بتأويل يسمى كاذبا فان علم ان الواقع خلافه يسمى كذبا عمديا والا فخطائيا فظهر ان التأويل الذى هو عبارة عن القرينة بالنسبة الى فهم المخاطب هو المميز بين المجاز والكذب ثم ان حال الاعتقاد لماكان خفيا عن السامع صار مدار الامر فى حقه ظاهر حال المتكلم فى باب الاعتقاد ولذلك فسروا المجاز العقلى بقولهم هو الكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لابوساطة وضع واراد بخلاف ماعند المتكلم خلاف اعتقاده بحسب الظاهر اذ لا اطلاع على حقيقة الاعتقاد ثم ان الاطلاع على ظاهر الحال قد يكفى فيه العقل كما فى انبت الربيع وقد يستعان بالعادة كما فى كسى الخليفة الكعبة وانما جعل المدار الاعتقاد دون الواقع لئلا يكون قول الدهرى للمؤمن انبت الربيع مجازا لانه خلاف الواقع عند المؤمن لكنه حقيقة بالاتفاق ولئلا يكون نحو كسى الخليفة الكعبة حقيقة لانه ممكن فى الواقع ولكون المعتبر خلاف ماعند المتكلم لايحكم على المجاز مالم يعرف حاله بحسب الظاهر ولوكان المعتبر خلاف ماعند العقل لكفى فى معرفته العقل اذ يكون حينئذ كل مايخالفه مجازا ويوافقه حقيقة وانما قال لضرب من التأول ليتحرز به عن الكذب العمدى فانه لايسمى مجازا مع كونه كلامامفيدا خلاف ماعند المتكلم ثم ان الكذب العمدى ان قارن التأويل يكون مجازا فلايخرج بقيد التأويل وان لم يكن مأولا فان اطلع السامع على كونه كذبا بحسب اعتقاده يكون كذبا محضا وان لم يطلع على كونه كذبا بحسب اعتقاده بل روجه فذلك حقيقة بحسب ظاهر الحال فيخرج بخلاف ماعند المتكلم بحسب الظاهر ❁ فالكذب القصدى قسمان

مالم يقارن التأويل فهو خارج بقيد التأويل ومايقارن الترويج فذلك خارج بقوله خلاف ماعند المتكلم لان الترويج يخرجه عن الكذب فيدخله فى الحقيقة فان قلت انه خلاف ماعند المتكلم حقيقة لابحسب الظاهر فينبغى ان لايحمل قوله خلاف ماعند المتكلم على مايخالفه بحسب ظاهر الحال قلت لما كان مروجا ظاهرا وكان حال الاعتقاد امرا خفيا يحكم بأنه ماعند المتكلم ظاهرا واما فرض الوقوف على الاعتقاد فينافى الترويج وهذا ان وقع فيوقف الى ان يتبين حقيقة الحال وانما قيد التعريف بافادة الخلاف لابوساطة وضع احترازا عن المجاز اللغوى على فرض ان انبت موضوع للقادر المختار كامر وانما قال بوساطة وضع على التنكير ليشمل وضع اللغة ووضع غيرها ان ارتكب ذلك هذا حاصل ماذكره السكاكى فى تعريف المجاز العقلى ويعرف منه تعريف الحقيقة العقلية بالتأمل واعترض على هذا التعريف بأنا لانسلم لزوم دخول قول الجاهل لوقال خلاف ماعند العقل بدل قوله خلاف ماعند المتكلم لخروجه بقوله لضرب من التأول وكذا لانسلم خروج كسى الخليفة اذ المراد بخلاف ماعند العقل خلاف مافى نفس الامر واجيب عن الاول بأن اخراج شئ واحد عن الحد بقيدين جائز فماعند المتكلم يخرج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير وقيد التأول يفيد اخراجه واخراج الكذب فقد تفرد كل من القيدين بفائدة واشتركا فى اخرى الا ان اسناد المشترك الى الاول اولى فلذلك اسندها اليه اقول ليس المتبادر من قولك خلاف ماعند العقل عقل المتكلم لانه معنى خلاف ماعند المتكلم بعينه بل مالايقبله العقل فحينئذ لايمكن اعتبار قيد التأول فضلا عن اخراج قول الدهرى فاندفع الاعتراض الا ان المصنف لم يتعرض لعدم انتظام التعريف بناء على احتمال المعنى الغير المتبادر توسعة لدائرة الابطال اعنى خلاف ماعند عقل المتكلم الا انه اورد الابطال على المعنى المتبادر لكونه اهم بالبيان واجيب عن الثانى تارة بأن معنى ماعند العقل ماحصل عنده وهو اعم مما فى نفس الامر لامكان تعقل الكواذب فربما يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسى الكعبة ولايخفى عليك ان قول الدهرى ليس على خلاف ماعند العقل لان ماحصل عند العقل يعم الكواذب فيلزم ان لايرد النقض به على ان ماعند العقل وان كان عاما للكواذب لكن باضافة الخلاف يتبادر من المضاف اليه معنى مايرتضيه العقل اجيب عنه اخرى بأن المراد بماعند العقل مالايمتنع عنده الا انه يرد عليه ان المتبادر من الامتناع العقلى لاالعادى المعتبر فى هذا التعريف فان امتناع كسوة الخليفة عادى فالاولى فى الجواب ان يراد بخلاف ماعند العقل مايقبله العقل ويرتضيه فيخرج الكواذب فيلزم تغييره الى ماعند المتكلم ليدخل الكواذب فلاينتقض الحد بمثل انبت الربيع البقل ❁ بقى ههنا شئ وهو ان المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء الحكم محكوما به ومحكوما له واحتمال كون كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعى لايزال

يتردد المجاز بين اربع صور لامزيد عليهن اماان يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين وضعيتين واما ان يكونا مجازين وضعيين فاماان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم له مجازا وضعيا واما بالعكس من هذا ✽ مثال الاولى انبت الربيع البقل ✽ والثانية احي الارض شباب الزمان ✽ والثالثة انبت البقل شباب الزمان ✽ والرابعة احي الربيع الارض وعلى هذا القياس فان قلت يجوز ان يكون المحكوم به اوله جملة لاحقيقة وضعية قلت الكلام فى جملة يكون طرفاها مفردين واما اذا اعتبر ذلك فيزيد الاقسام بأن يكون كل من الطرفين اواحدهما لاحقيقة ولا مجازا لغويين بل عقليين فان قلت هناك اقسام اخر باحتمال ان يكون كناية قلت هو من الحقيقة عند المصنف والسكاكى (قال) السكاكى (انه) اى نحو انبت الربيع (استعارة بالكناية كأنه) اى كأن المتكلم (ادعى الربيع فاعلا حقيقيا) وصوره بصورته بواسطة المبالغة فى تشبيه الربيع بالقادر المختار على ماعليه مبنى الاستعارة وجعل نسبة الانبات الذى هو من لوازم المختار الى الربيع قرينة للاستعارة وادعى فى نحو هزم الامير الجند ان الامير المدبر لاسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن العسكر الهازم وجعل نسبة الهزم الذى هو من لوازم المشبه به الى الامير قرينة للاستعارة ✽ واعلم ان المصنف انما نسب هذا المذهب الى السكاكى بقوله قال لانه غير مرضى عنده ولعل السكاكى انما ذهب اليه تقليلا لاقسام المجاز ٩ بارجاع العقلى منه الى الاستعارة المكنية من اللغوى كما رجع الاستعارة التبعية اليها لذلك ايضا لكنه مردود بما نقل عن الشيخ عبدالقاهر رحمه الله ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التى راعى المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه مابليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر وحاصل كلامه انه ليس فى انبت الربيع تشبيه الربيع بالقادر بحيث يمكن ان يبنى عليه ادعاءه بدخوله فى جنسه واستعارته له بل تشبيهه فى نسبة الانبات اليه فقط ولو كان فيه الادعاء المذكور للزم اثبات اخص لوازمه اليه من الخلق والايجاد وستسمع ان المعتبر فى الاستعارة المكنية اثبات اخص لوازمه فظهر فساد ماذهب اليه السكاكى على انا نقول بعد تسليم جواز الاستعارة المذكورة ان من انصف من نفسه يعلم ان من أثبت الانبات للربيع مجازا لايجد من نفسه ادعاء ان الربيع بعينه هو القادر المختار من جميع الوجوه حتى يثبت له اخص لوازمه فضلا عن الانبات بل تشبيه الربيع بالقادر المختار فى خصوصية الانبات بأن يقول ان الانبات مشترك بين الربيع والقادر المختار وان كان فى الربيع اضعف فيصح اسناده الى الربيع فى الجملة فيكون الربيع ماهو له بهذا التأويل نعم من اعتنى بشان الربيع وادعى انه بعينه

٩ ومن قال ذهب السكاكى الى ماذهب اليه اغترارا بما قال فى الكشاف من انه قد يسند الفعل الى هذه الاشياء اى ملابساته التى هى غير الفاعل على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل كما يضاهى الرجل الاسد فى جراءته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف اراد تشبيه انتقال الاسناد من محله الى آخر بالاستعارة الاصطلاحية لاان هذا استعارة لغوية فقد افرط فى الطعن على السكاكى لان من درجته من الحذق والفضل كيف يتورط فيما يفهم من ظاهر الكشاف مع انه اظهر من ان يخفى على من له ادنى لب ✽

هوالقادرالمختار حتى يثبت له الانبات وغيره لكنه اعتنى بشان الانبات لتعلق غرضه بذلك يحتاج الى سلوك طريقة السكاكى لكن تغاير المقامين يدل على تفاوت الكلامين فاللازم من تسليم مدعاه امكان اعتبار ماادعاه لكن شتان بين امكان الاعتبار وبين تلقى خلافه بالانكار ❊واعترض بعضهم على ماذهب اليه السكاكى بوجوه❊احدها لزوم كون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لاالعيشة❊وثانيها عدم صحة الاضافة فى نهاره صائم لاستحالة اضافة الشئ الى نفسه❊وثالثها ان لايكون الامر بالا يقادلها مان فى قوله تعالى فاوقدلى ياهامان❊ورابعها توقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقى هوالله تعالى على الاذن الشرعى واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب٧بأن المراد من المشبه فى الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لاحقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقتها لكن مصورة بصورة صاحبها وداخلة فى جنسه ادعاء بمبالغة ونصب قرينة وكذا الحال فى غيرها فاندفع المفاسد كلها بانحسام مادتها فلاحاجة الى ماارتكبوه فى دفعها من التكلفات ﴿ وجوه التصرف فى المعنى الاول ﴾ التصرف المعنوى (بالنقصان) وهو ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى مع قيد فاستعمل بدونه (كالمشفر) اى اطلاق المشفر الموضوع للشفة مع قيد ان يكون شفة بعير (للشفة) مطلقا فيقال فلان غليظ المشفر مع قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لاغير (و) كاطلاق (المرسن) وهو موضع الرسن من انف الفرس وغيره من المرسونات (للانف) مطلقا بمعونة القرينة (وهو) اى اطلاق اسم الكل للجزء كـ(اطلاق اسم الخاص للعام وسموه مجازا) لتعديته عن مكانه الاصلى (لغويا) لان اختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع واللغة لابحكم العقل (غير مفيد) لقيامه مقام احد المترادفين بالمآل نحوليث واسدفى الذوات وحبس ومنع فى المعانى لان امر القيد سهل لايجدى كثير تفاوت مآلا ﴿الثانى﴾ التصرف المعنوى (بالزيادة) نحو قوله تعالى(واوتيت من كل شئ اى مما يؤتى مثلها) لامن كل مايطلق عليه اسم الشئ (وهو) اى التصرف بالزيادة (عكس ماقبله)فقوله وهو مبتدأ ومابعده خبره الاول وخبره الثانى قوله (اطلاق اسم العام للخاص) وقديقال تقديره كأنه قيل لم كان عكس ماقبله فقال لانه اطلاق اسم العام للخاص وماقبله اطلاق اسم الخاص للعام (ومنه) اى من التصرف بالزيادة (باب التخصيص باسره) فانه مجاز فى الباقى من ذلك العام سواء كان مخصصا بالمتصل كالشرط والصفة والاستثناء اوبالمنفصل المستقل كالعقل والحس والدليل السمعى ﴿ الثالث ﴾ التصرف المعنوى (بالنقل لمفرد) نحو فى الحمام اسد) لابنقل لفظ الاسد الى الشجاع بل لنقل معناه اليه بأن جعل

المعترض صاحب الايضاح

٧ سعدالدين التفتازانى وسيد الشريف الجرجانى

(افراد)

افراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نقل لفظ الاسد اليه متفرع على النقل فى المعنى وهذا النقل هو مبنى الاستعارة لانه امر ادعائى فهذا النقل لايوجد فى غير الاستعارة من المجازات ﴿ الرابع ﴾ التصرف المعنوى (بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع) اذا صدر (ممن يدعيه مبالغة فى التشبيه) فان فيه ايضا تصرفا معنويا (وهذا) اى النقل للتركيب بحسب المعنى اى الاستعارة فى التركيب (لم يذكر فى كتب القوم٩ (وهو بصدد الخلاف المتقدم) فى النقل التركيبى اللفظى انه هل هو مجاز لغوى كما ذهب اليه البعض اوعقلى كما ذهب اليه الامام الرازى والشيخ عبد القاهر اواستعارة بالكناية كما ذهب اليه السكاكى والفرق بينه وبين المجاز فى التركيب بحسب اللفظ ان فى المجاز فى اللفظ لايعتقد ان المنبت هو الربيع ولايدعيه كما مر هناك وفى هذا يدعى ان الفاعل الحقيقى للانبات قسمان الله تعالى والربيع فيكون اسناد الانبات الى الفاعل الحقيقى بالتأويل فاللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى والنقل والمجاز فى المعنى ففى الاول يلفظ المتكلم بلفظ دال على ماليس عنده ليفهم منه ماعنده بلا ادعاء وفى الثانى يدعى ان المسند اليه هو ماله اللفظ ادعاء ثم يسنده اليه ويتميز هذا عن الاستعارة بالكناية ايضا بأن فيها يتصور الربيع فاعلا حقيقيا تشبيها له به ويسند اليه الانبات بخلاف هذا كذا قيل٧ واعلم ان المثبتين للمجاز العقلى يعتبرون فيه قيد التأويل ليتميز عن الكذب وفسره السكاكى عند تقرير مذهبهم بأن يكون للمسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المتروك من حيث دوران الانبات مع الربيع وجودا وعدما كدورانه مع القادر المختار ولايخفى ان هذا التشبيه يفيد ان الربيع هو الفاعل الحقيقى للانبات بل يفيد انه فاعل له فى الجملة كما عرفت وكذا من يدعى انه فاعل حقيقى لايدعى انه فاعل حقيقى فى الواقع بل مآله الى التشبيه به ثم ادعاء انه هو بتأويل فيوجد فى كلا المذهبين ادعاء انه ماهوله غاية الامر يدعى من يثبت المجاز العقلى انه بمنزلة الفاعل الحقيقى فى خصوصية الانبات والمص يدعى انه الفاعل الحقيقى مطلقا فالقوم يجعل هذا الادعاء تصرفا فى امر عقلى اذ النقل المتفرع عليه ليست مجازا كما عرفت تحقيقه والمص يجعله تصرفا فى النقل بحسب المعنى فان اراد ان مجرد هذا الادعاء قسم من المجاز فليس كذلك اذ المجاز قسم من الفظ حيث استعملوا فى تعريفه اللفظ وان اراد انه مبنى المجاز والمجاز فى اللفظ غاية الامر انه مسبوق بالتصرف فى المعنى فذلك شان جميع الاستعارات فلاوجه لتميزها عنها على ان اللفظ ههنا ليس بمجاز كما عرفت ثم ان القوم لما رأوا ان هذا اللفظ ليس بمجاز لغوى ورأوا ان مجرد التصرف فى المعنى لايجعله لغويا سموه تصرفا فى امر عقلى الا ان المص لما جعل الهيئة التركيبية ههنا مجازا قرنه تارة بتصرف فى المعنى وهو الادعاء المذكور فجعله من قبيل التصرف المعنوى وتارة بتصرف فى اللفظ بدون الادعاء فجعله من قبيل التصرف اللفظى لكنك خبير

٩ نقل عن المصنف انه قال الاوجه فى توجيه تسمية الاستعارة بالكناية ماقاله البحرانى فى رسالته فى هذا الفن المسماة بالتجريد وهو ان يقال اذا اراد المتكلم ان يستعير الفاعل الحقيقى الربيع فلو اطلق واراد به الربيع لكان استعارة مصرحة فلو لم يتلفظ به بل كنى عنه بأن اطلق لازما من لوازمه الذى هو الانبات لينتقل الذهن منه الى ملزومه الذى هو الفاعل الحقيقى المراد به الربيع كانت بالكناية ضمن بالحقيقة كناية صريحة عن استعارة مقدرة غير مذكورة لاماذكره السكاكى وهو انه لما كان المنية بحسب الادعاء من جنس السباع كان استعارة ولما لم يطلق عليه لفظ السبع صريحا بل اسم المنية التى هى مرادفة للسبع بحسب دعواه يكون بالكناية وكذا فى الربيع والفاعل الحقيقى لعدم كناية فيه ووجود تكلفات كما ترى كذا ذكره الفاضل الكرمانى رحمه الله فى شرحه للكتاب

٧ قائله شارح الفوائد سعد الدين الحلال

ان التصرف اللفظي ايضا لاينفك عن نوع من الادعاء فتسمية احدهما بالتصرف في المعنى والآخر بالتصرف في اللفظ تحكم وبالجملة كلام المص في تقسيمات المجاز لايخ عن اضطراب ولله در السكاكي واحاطته بدقائق العلوم الادبية حيث لم يتجاوز عما ذهب اليه جماعة علماء العربية واياكم ومحدثات الامور والله عليم بذات الصدور قوله (واما من يعتقده) عطف على قوله ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وتفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع ان حال المعتقد ماذا فيقول ان من يعتقد ان انبات البقل من الربيع (فهو) اي فنحو انبت الربيع البقل (منه) اي من هذا المعتقد (حقيقة كاذبة) لعدم مطابقته للواقع لامجاز لغوي او عقلي ولامحذور في ان يكون الشئ مجازا باعتبار وحقيقة باعتبار آخر (ولذلك) اي ولكون نحو انبت الربيع حقيقة كاذبة اذا صدر ممن يعتقده ومجازا عقليا اذا صدر ممن يدعيه (لايحكم فيه) اي في نحو انبت الربيع (بحكم) من انه حقيقة او مجاز (الابثبت) اي دليل يدل على حقيقة الحال (فلم يحمل على المجاز قول ابي النجم) قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * من ان رأت رأسي كرأس الاصلع * يابنت عما لاتلومي واهجعي (ميزعنه ٣ قنزعا عن قنزع * جذب الليالي ابطئي اواسرعي) اي ميز عن الرأس قنزعا اي شعرا مجتمعا في نواحي الرأس عن قنزع آخر واراد التميز بسبب الشيب وجذب الليالي فاعل ميز وقوله ابطئي اواسرعي صفة الليالي اي المقول لهاذلك اوحالا اي مقولا لها (حتى قال) اي لم يحكم بالمجاز حتى قال هذا البيت (افناه قيل الله للشمس اطلعي) حتى اذا واراك افق فارجعي * قوله قيل الله اي قول الله دليل على ان الشاعر لايريد ظاهر ماقاله سابقا اعني نسبة التميز الى الزمان بل اراد المجاز بدليل اثبات الافناء الى الله تعالى واعتقاده ان الله تعالى خالق للاشياء ﴿الاصل الثالث﴾ من الاصول الاربعة في علم البيان ﴿في الاستعارة وفيه مقدمة﴾ لبيان معنى الاستعارة (وتقسيمات) لها الى اقسامها المشهورة (وتنبيهان وخاتمة) لبيان بعض الفوائد المتعلقة بها ﴿المقدمة﴾ اي هذه العبارة هي المقدمة (قيل) القائل من السلف (الاستعارة جعل الشئ الشئ) كما في الاستعارة المصرح بها مبالغة في التشبيه وفي لفظ الجعل اشارة بأن الحكم باتحاد المشبه والمشبه به ادعائي ولابد ههنا من قيد آخر وهو تسميته باسمه اذ الاستعارة ليس الادعاء المذكور بل اعطاء اسم المشبه به المشبه بناء عليه اويراد بالشئ اسم المشبه به ويجعل اسم المشبه به اسم المشبه بعينه لادعاء اتحاد مدلوليهما ولايخفى مافيه من التكلف (او جعل الشئ) (للشئ مبالغة في التشبيه) كما في الاستعارة المكني عنها لانها اثبات لازم للمشبه به للمشبه لادعاء كونه من افراده وداخلا في جنسه حتى صار كأنه المشبه به في الحقيقة فأثبت للمشبه ماهو من خواص المشبه به وكل من هذين الجعلين ليس الابطريق الارتجال حتى يخرج عن المجاز (نحو في الحمام اسد)

الاصلع الذي انحسر شعر مقدم رأسه اراد به شبيه *
قوله يا بنت عما نداء الى امرأته ام الخيار وكانت بنت عمه واهجعي امر من الهجوع وهو النوم بالليل خاصة واراد سكونه وسكوته عن اللوم *
٣ اي ميز عن الرأس قنزعا بعد قنزع فعن بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق كذا قيل *
قوله افناه اي افنى ابا النجم اوشعره *

هذا مثال الاستعارة المصرحة فانه جعل الرجل الشجاع المشبه بالاسد من افراده وداخلا فى جنسه حتى اعطى له اسمه والقرينة قولك فى الحمام (و) قوله (* واذا المنية انشبت اظفارها *) حيث شبه المنية بالسبع فى اهلاك النفوس ثم بولغ فى التشبيه حتى عد من افراده وداخلا فى جنسه ثم أثبت لها ماهو لازم المشبه به وماهو من خواصه خصوصا فى الاهلاك اعنى الاظفار روى ان حسن بن على رضى الله عنهما دخل على معوية رضى الله عنه يعود فلما رآه قام وانشد * بتجلدى للشامتين اريهم * انى لريب الدهر لا اتضعضع * فأجابه الحسن رضى الله عنه على الفور وقال * واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل تميمة لا تنفع * وهذا البيت لابى ذؤيب والفرق بين المصرحة والمكنية اعطاء اسم المشبه به فى الاول ولازمه فى الثانى لانه لما صرح بالمشبه فى الثانى لم يمكن ان يعطى له اسم المشبه به فاعطى له لازمه * واعلم ان المص اختار تعريف السلف ليتميز الاستعارة التصريحية عن المكنية فى التعريف مع ان تعريف السكاكى احسن حيث قال ان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه مايخص المشبه به وقيل الذى اختاره المصنف غير مانع لصدقه على بعض اقسام التشبيه نحو زيد اسد ولا يجديه قوله مبالغة فى التشبيه لان المبالغة توجد فى بعض صور التشبيه وغير جامع لعدم صدقه على الاستعارة فى الممتنعات لان الممتنع ليس بشئ ويمكن ان يجاب عنه بأن المراد بجعل الشئ الشئ جعل كليهما واحدا معنى ولفظا وليس الاخير فى التشبيه وايضا يطلق الشئ على الممتنعات باعتبار وجود اللفظ الدال عليه (وتسمى) الاستعارة (استعارة لمكان المناسبة) اى لوجودها بينها وبين معنى الاستعارة لغة وهو طلب العارية واخذها للانتفاع بها (اذا كان المشبه استعار حقيقة المشبه به) للمشبه (حيث ادخل) المشبه (فيه) اى فى المشبه به وجعله فرداً من افراده (ادعاء كما يستعار الثوب) فان مستعيره يظهر معه فى معرض المستعار منه وفى صورته ولا فرق الا بأن الثانى مالك دون الاول والعجب ان المصنف جعل المستعار نفس الحقيقة وليس كذلك لان الاستعارة قسم من المجاز الذى هو قسم من اللفظ فينبغى ان يكون المستعار اسم المشبه او اسم لازمه على ان عبارة السكاكى لم يساعد ماذكره المص واما ان المستعار فى المكنية هل هو اسم المنية اولازمها فسيجئ مفصلا ان شاء الله تعالى (ولذلك) اى ولادخال المشبه فى جنس المشبه به مع انه مبنى الاستعارة (لاتتأتى) الاستعارة (فى العلم) اذ لا يتصور الاشتراك فيه لان العلم واحد شخصى (الا بتضمين وصفية) للعلم كما اذا اشتهر شخص من الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل علمه بمنزلة وصفه (كحاتم) اى كتضمين حاتم وصف (الجود) لاشتهاره به فصار كأنه اسم للجواد ولانتقال الذهن منه اليه (و) تضمين (مادر البخل) من بخله انه سقى ابله فسلح ٧ فى باقى الماء ومدر الحوض به لئلا يشرب آخر فضله

٧ اى تغوط منه

فلذلك سمي مادرا واسمه مخارق وكتضمين فرعون الضلال وموسى الهداية كما يقال لكل فرعون موسى اى لكل ضال هاد (ثم قيل هذا) النوع من المجاز (مجاز لغوى لان الاسد موضوع للحيوان المفترس) حقيقة (دون الشجاع) المعدود من افراده بالتأويل فيكون استعماله فى الشجاع استعمالا فى غير ماهو موضوع له عند التحقيق واستدل على انه موضوع للحيوان المفترس بأربعة اوجه فقال (والا) اى ان كان الاسد موضوعا للشجاع (كان) لفظ الاسد (صفة) اى اسم صفة (لا اسما) للذات (و) كان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة الاقدام (حقيقة لا مجازا) لان لفظ الاسد اذا وضع للشجاع فحيث وجد فيه ذلك الوصف صح اطلاق هذا اللفظ عليه حقيقة (و) لو كان موضوعا له (لم يفد تشبيها) لانه مستعمل حينئذ فيما وضع له حقيقة مع ان مبنى الاستعارة على التشبيه (و) لو كان موضوعا له (لاحتياج الى قرينة) مع انه لاحتياج الى قرينة لاستعماله فيما وضع له وفى بعض النسخ لاحتياج الى قرينة والمعنى ظاهر ولزم ان يكون الغرض من نصب القرينة فى الاستعارة ايجاب حمل الكلمة على ماهى موضوعة له لامنعها عن حملها على ماهى موضوعة له والتوالى باسرها باطلة فكذا المقدم واذا كان موضوعا للحيوان المفترس يكون استعماله فى الشجاع استعمالا فى غير ماوضع له فيكون مجازا (وقيل لا) اى ليس هذا مجازا لغويا بل عقليا لان التصرف فيه فى امر معنوى عقلى لا لغوى لفظى وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده مع سد طريق التشبيه فالعقل يحكم بكونه مجازا لا صاحب اللغة ويفرق بين الادعاء والحقيقة كما يفرق فى الاسناد المجازى واستدل على كونه مجازا عقليا بأربعة اوجه اشار اليها بقوله (والا) اى وان لم يكن مجازا عقليا بل لغويا (لم يكن ذلك) اى اطلاق اسم الاسد على الرجل (ادعاء الاسدية له) اى للشجاع لان المجاز اللغوى يقتضى الغيرية والادعاء العينية (ولم يكن) ذلك الاطلاق (فى قوة انه) اى الرجل الشجاع (ليس بآدمى انما هو اسد) لانه غيره لكنه فى قوته بالاتفاق (ولم يكن للتعجب فى قوله) قامت تظللنى من الشمس ❊ نفس اعز على من نفسى (قامت تظللنى ومن عجب ❊ شمس تظللنى من الشمس) وجه لان مايطلق عليه لفظ الشمس لو كان شخصا آدميا لم يكن للتعجب من تظليله معنى (ولا) يكون (لانكاره) اى لانكار التعجب اولانكار الشاعر (فى قوله ❊ فكيف تنكر ان تبلى معاجرها ❊ والبدر فى كل وقت طالع فيها) اى فى معاجرها وهى ماتشده المرأة على رأسها قوله (وجه) اسم قوله لم يكن اى لم يكن له وجه لان مايطلق عليه لفظ البدر لو كان آدميا لم يكن لنهى التعجب معنى لان نهى التعجب مبنى على انها بدر حقيقة وعلى ان شان شانها ابلاء الكتان (والجواب) عن الاوجه الاربعة بمنع الملازمة وهو (ان الموضوع له) هو (الاسد

(حقيقة)

حقيقة لا) الاسد (ادعاء وهما) اى الاسد حقيقة وادعاء (غيران) فلايلزم من استعمال
لفظ الاسد فى الاسد ادعاء استعماله فيما وضع له حقيقة حتى يحتاج الى الفرق بينهما بالعقل
ويلزم ان يكون مجازا عقليا (وكل ماذكرتم) من اللوازم الاربعة لازم (للادعاء) وتناسى
التشبيه قضاء لحق المبالغة فى الاستعارة ولقد احسن من قال ان هذا اختلاف فرع
الاختلاف فى تفسير الوضع فان قلنا انه تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها بلا تأويل لايجعل
الاستعارة موضوعة لانها بتأويل فيكون مجازا لغويا وان قلنا انه تعيين اللفظة بازاء معنى
بنفسها اعم من ان يكون بتأويل اوبلا تأويل يكون الاستعارة موضوعة فيكون مجازا
عقليا لاشتماله على تصرف عقلى كامر (وقد تردد الامام عبد القاهر) لهذا النوع من
المجاز وهو الاستعارة (فيهما) اى فى كونه مجازا لغويا اوعقليا ذهب فى اسرار البلاغة
الى انه مجاز لغوى وفى دلائل الاعجاز الى انه مجاز عقلى قيل ومنشأ التردد هوماذكرناه
فى تفسير الوضع اقول لعل مراده بجعله عقليا تارة هو كون المجاز اللغوى فى الاستعارة
فرعا على التصرف فى امر عقلى هو الادعاء المذكور لاانه عقلى محض وقد عرفت الفرق
بين المجاز العقلى وبين الاستعارة والاستعارة بالكناية (فان قلت) اذا كان كل ماذكر
لادعاء الاسدية له (فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة على عدم ارادتها)
اى ارادة الاسدية وهل هو الاجمع بين المتنافيين (قلت انه) اى المستعير (يدعى ان
للاسد صورتين متعارفة) وهى التى لها غاية جراءة الاقدام ونهاية قوة البطش مع
الهيكل المخصوص (وغيرها) اى غير متعارفة وهى التى لها تلك القوة والجرأة لامع
ذلك الهيكل (كماقال المتنبى) فى هذا النوع من الادعاء وان لم يكن هناك استعارة (*نحن
قوم ملجن فى زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال *) اى نحن قوم من الجن حذف
نون من لالتقاء الساكنين فى لباس ناس و صورتهم فوق طير والمراد بها الجمال لقوله
لها شخوص الجمال فعد نفسه وجماعته من جنس الجن وجماله من جنس الطير ادعاء
(ويؤيده) اى الادعاء (المخيلات العرفية) والتأويلات المناسبة فى اخراج شئ من جنس
وادخاله فى آخر (نحو) قولهم (هذا ليس بأسد وانما هو هرا كتسى اهاب اسد) اذا
رأو اسدا هرب عن ذئب (وهذا ليس بانسان وانما هو اسد فى صورة انسان) اذا رأوا
انسانا لايقاومه احد فعلى هذا صحة اطلاق الاسد دائر مع الشجاعة وجودا وعدما كما
فى هذين المثالين وهى توجد فى صورتين المتعارفة وغير المتعارفة (وذكرت القرينة)
الدالة على ان المراد غير المتعارف (لئلا يحمل) الاسد (على المتعارف) الذى يسبق الى
الفهم عند اطلاق لفظ الاسد فلايلزم الجمع بين المتنافيين اذ لايدل القرينة على نفى الاسدية
مطلقا فقرينة الاستعارة صارفة عن الحقيقة كقرينة سائر المجازات ومبنية لاحد المحتملين

كقرينة المشترك (وعليه) اى على ادعاء جعل افراد الشئ متعارفا وغير متعارف لكن من باب التشبيه قوله ❀ وخيل ٧ قد دلفت لها بخيل (* تحية بينهم ضرب وجيع *) ٩ فانه جعل افراد التحية على قسمين متعارف كسلام عليك وامثاله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع (و) عليه (قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم) اى الاسلامة من اتى الله فيجعل افراد جنس المال والبنين متعارفا وغير متعارف وهو سلامة القلب ويجوز ان يجعل بمعنى لا ينفع شئ ما احدا الا المخلصا سليم القلب فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ﴿التقسيمات﴾ للاستعارة (واذ لابد) فى الاستعارة (من مستعار منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه) اى اللفظ (حكم) مناسب للطرفين (فهى) اى فالاقسام ﴿اربعة الاول﴾ التقسيم من جهة المشبه به فنقول (المشبه به ان ذكر) باسم جنسه او بلفظ يستعمل فيه كما فى الاستعارة التمثيلية لانها بمنزلة علم الجنس ولهذا لا يغير (فصرح بها) اى مصرح بالاستعارة للتصريح بذكر المشبه به (نحو تبسم بدر) شبه المحبوب بالبدر ثم ادعى كونه من جنس البدر فأعطى له اسمه فسمى صريحا لما صرح باسم البدر (وان لم يذكر هو) اى المشبه به (بل) ذكر (حكم يختص به) اى بالمشبه به لان غير المختص لا يصير قرينة سواء كان الحكم المختص به امرا وهميا بالنسبة الى المشبه كأنياب المنية اوامرا محققا كانبات الربيع على مذهب السكاكى (مع) ذكر (المشبه فكنى عنها) اى عن الاستعارة وسميت بذلك لان المشبه به لم يصرح به بل كنى عنه حيث دل بذكر لازمه ٧ (نحو * لسان الحال افصح من لسانى *) ٩ شبهت الحال الدالة على المقصود بانسان يتكلم فى الدلالة ثم ادعى انها انسان بعينه ثم اطلق اسم الحال على هذا المتخيل ثم توهم له لازم المشبه به الذى به قوام الدلالة فى الانسان وهو اللسان ثم شبه هذا اللازم باللازم الحقيقى الذى للمشبه به ثم اطلق اسم الحقيقى على المتوهم ثم اضيف الى اسم ذلك المتخيل ليكون قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة فيكون فى الاستعارة المكنى عنها تشبيهان واستعارتان بخلاف المصرح بها التحقيقية فان فيها تشبيها واحدا و استعارة واحدة و بخلاف التخييلية فان فيها تشبيهين واستعارة واحدة فان المشبه فيها وهى الحال كانت على حقيقتها جارية على التشبيه والاستعارة فيها انما هى فى اللازم وفى المكنية الاستعارة فيها وفى اللازم معا فتقول فى التخييلية لسان الحال الشبيهة بالانسان المتكلم افصح من لسانى ونسبة افصح الى الحال كنسبة اللسان اليها اذا لم يحمل على الترشيح ❀ واعلم ان فى الاستعارة بالكناية اقوالا ثلاثة الاول ماذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار فى مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا واثبات الاظفار للمنية التى هى المشبه كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية وهذا اختار صاحب الكشاف ❀ الثانى ماذهب اليه

٧ يعنى رب خيل قد دلفت اى مشيت لها رويدا بخيل ❋

٩ وهذا البيت يحتمل المدح والذم لانها فى مقام المعركة دليل الشجاعة وفى مقام المعاشرة دليل سوء الاخلاق ❋

٧ قال الشاعر ❀ ولقد نطقت شكر برك مفصحا ❀ ولسان حالى بالشكاية انطق

٩ وفى بعض النسخ من لسان المقال الا ان النسخ المصححة على قوله من لسانى وهو الراجح دراية كما هو المعتمد عليه رواية لان المصنف قصد بهذا المثال رعاية الوزن لانه مصراع وعلى ما فى بعض النسخ يفوت هذا المرام ❋

السيد الشريف قدس سره

صاحب الايضاح وهو انه قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية الثالث ما نسبه بعضهم الى السكاكى من ان الاستعارة بالكناية هى لفظ المنية المستعمل فى السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها وعلى كل من هذه المذاهب ايرادات اما على الاول فبأن المنية اذا كان مشبها والسبع مشبها به يلزم ان يذكر فى الاستعارة كلا طرفى التشبيه احدهما تحقيقا وهو المشبه والاخر تقديرا اى بذكر لازمه وهو المشبه به وقد عرفت ان ذكر طرفى التشبيه يعم التحقيقى والتقديرى واما على الثانى يلزم عدم المناسبة فى تسميتها استعارة اذ التشبيه المضمر ليس باستعارة لا لفظا ولا معنى على انه يلزم على هذين المذهبين ان يكون لفظ الاظفار على معناه الحقيقى وان يكون اثبات الاظفار استعارة تخييلية ولا يخفى ما فيه من التكلف لان حقيقة الاظفار امر محسوس وحقيقة الموت امر معقول والمحسوس لا يمكن اثباته للمعقول فى اعتبار العقل لعدم امكانه وكذا المخيل لا يمكن اثباته للمعقول لما ذكروا انما الطريق تخييل المنية سبعا ادعاء ثم اثبات امر مخيل مهلك شبيه بحقيقة الاظفار كما هو مذهب السكاكى واما على الثالث فلان استعمال لفظ المنية فى المعنى الحقيقى ينافى جعلها استعارة وادعاء السبعية لها بعد الاستعمال لا يجدى اصلا اذا عرفت هذا فاعلم ان المذهب الحق والذى عول عليه السكاكى هو ان الاستعارة ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به معنى واعطاء اسم الثانى للاول او لازمه له لفظا فالاستعارة بالكناية بحسب المعنى ادعاء دخول المنية فى جنس السبع بحيث يخيل له ما للسبع من آلة الاهلاك اعنى الاظفار وبحسب اللفظ هو اثبات لفظ الاظفار الى المنية بأن تضيف اليها كقولك اظفار المنية او تنسبها اليها كقولك انشبت المنية اظفارها وانما سميت مكنية لنقل لفظ دال على لازم المشبه به الى لازم المشبه فالذى يسمى استعارة بالكناية لفظا هو هذا النقل والذى يسمى استعارة تخييلية هو نقل لفظ الاظفار من حقيقتها الى الامر المخيل فى المنية * فان قلت اضافة الاظفار الى المنية ليست استعارة بل تصرف فى امر عقلى * قلت نقل الاظفار الى الامر المخيل لغوى قطعا وهذا النقل من حيث كون الامر المخيل مستقلا استعارة تخييلية ومن حيث اضافته وتبعيته الى المنية استعارة بالكناية فالنقل واحد حقيقة ومختلف اعتبارا فلا يخرج بزيادة الاعتبار عن كونه نقلا لغويا * واذا انتهى الكلام الى هذا المقام فقد انجر الى ان كلا من التخييلية والمكنية هل يستلزم احدهما الآخر ام لا ذهب السكاكى الى انفكاك كل منهما عن الآخر اما انفكاك الاول عن الثانى فقد مثله بقوله لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا فان تصريح التشبيه ينافى اعتبار المكنية فيها لانها عبارة عن اضافة الامر المخيل الى الحال الذى ادعى انه انسان لا الى الحال الشبيه به واما انفكاك الثانى عن الاول فكما فى اثبات

الانبات للربيع فانه استعارة بالكناية معانه لاتخييل فيه اذلاحسن لتخييل امر فى الربيع يشبه الانبات الحقيقى لان ذلك مما لايقبله الذوق السليم هذا حاصل ماذكر السكاكى ولم يرد بذلك الاجرد بيان امكان انفكاك كل منها عن الآخر فلا يرد ٧ انه لاحسن فى انفكاك التخييلية عن المكنية ولم يرد ذلك ٦ فى كلام البلغاء الا انه يرد على السكاكى منع الامكان فى انفكاك المكنية عن التخييلية اذ لايمكن اضافة لازم امر الى امر آخر بدون التخييل فيه كما مر وماذكره فى انبت الربيع فقد عرفت حاله هناك بما لامزيد عليه فارجع ﴿ الثانى ﴾ من تقسيمات الاستعارة من جهة المشبه والمقصود منه بيان اقسام المصرح بها (المشبه) المتروك فى المصرح بها (اماموجود) سواء كان محسوسا نحو رأيت اسدا يرمى اومعقولا كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى دين الاسلام (فتحقيقية) لتحققه حسا او عقلا (اولا) يكون موجودا (فتخييلية) لوجوده فى الخيال (فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى فى صفة) وهو المشبه به (للاضعف فيها) اى فى تلك الصفة وهو المشبه والمراد بالصفة وجه الشبه (ليدل بتساوى الملزومات) اى الموصوفات (على تساوى اللازم) اى الوصف كما قرر فى غير هذا العلم (كالاسد للشجاع) فحيث تريد الحاق الوصف الاضعف اعنى شجاعة الانسان بالوصف الاقوى اعنى شجاعة الاسد فتدعى ان ملزوم الاضعف اعنى الرجل الشجاع من جنس ملزوم الاقوى اعنى الاسد باطلاق اسم الاقوى على الاضعف مع سد طريق التشبيه حتى يلزم منه تساوى الوصف واعتبر السكاكى كون الملزومين مختلفين فى الحقيقة ارادبها مايعم الحقيقة الشخصية كزيد وعمرو والكلية النوعية كطائر وانسان (و) كاطلاق لفظ (البدر للوجه) فى وضوح الوجه واشراقه وملاحة استدارته على قياس مامر (ومنه) اى من الاستعارة التصريحية (الاستعارة بالضد) اوبالنقيض وقدمر تشبيه احد الضدين اوالنقيضين بالآخر منهما فيمكن ان يستعار اسم احدهما بالآخر منهما بعد ادعاء ان احدهما من جنس الآخر الحاقا للتضاد والتناقض منزلة التناسب (تهكما اوتمليحا نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم ادخل الانذار فى جنس التبشير للتهكم ثم استعاره له وكذا فى التمليح وقدمر الفرق بينهما واعلم ان من الاستعارة التصريحية قسما مسمى بالتمثيلية اشار اليها المص بقوله (واذا كان) المستعار (منتزعا من عدة (امور) هى مواد الهيئة المعتبرة فى طرفيه واستعير لعدة امور مثلها فى الهيئة المنتزعة منها (نحو) قولك (يقدم رجلا ويؤخر ٣ اخرى للمتردد فى الامر) كالمفتى الذى يهم بالجواب تارة ويحجم عنه اخرى سمى هذا النوع من الاستعارة (تمثيلا على سبيل الاستعارة) فالترددان هما الوصفان والجامع التحير المنتوع منهما وقدمر فى التشبيه التمثيلى الذى هو مبنى هذا النوع من الاستعارة ان الامور المتعددة خارجة عن طرفى التشبيه وليس

٧ المورد السيد الشريف الجرجانى قدس سره ﴿

٦ صاحب الايضاح ﴿

٣ اى فيؤخر الرجل الذى قدمه اولا لا انه يقدم رجلا تارة ويؤخر رجلا اخرى تارة اخرى اذ حاصله ان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف كما توهم وليس كذلك بل المراد انه يخطو خطوة تارة ويتركه اخرى وما ذكره المتوهم ليس صورة المتردد بل صورة المتحير وفرق مابينهما فتدبر ﴿

جزأ من وجه الشبه بل هى مادة لهما ولوجه الشبه فقط وان مرجع تركب الطرفين ووجه الشبه هو تركب الهيئة فقط بأن كان منتزعة من اكثر من امرين اذ المنتزع من امرين هيئة واحدة قطعا ثم ان الهيئة المركبة ان عبر عنها بلفظ مفرد كلفظ المثل والقصة مثلا يكون مفردا فى عرفهم لان مدار الافراد ٩ والتركيب عندهم افراد اللفظ وتركبه حتى لو عبر بلفظ مركب فانما هو لتحصيل مواد الهيئة عند عدم اشتهاره اوغرابته وانما المقصود هيئتها فقط فيكون المآل الى التعبير بلفظ المثل وان لم يصرح بذلك اذ التفصيل لاجل نقش الهيئة فى ذهن السامع فيكون مقصودا بالعرض وانما المقصود بالذات ملاحظة الهيئة اجمالا فيكفى فى التعبير عنها لفظ المثل مثلا فيكون مفردا حتى ان لم يذكر يكون مقدرا البتة فاذا عرفت هذا فقد اتضح وجه درجهم الاستعارة التمثيلية فى المجاز الذى اعتبر فيها الافراد فاندفع بهذا اعتراض صاحب الايضاح بأن التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فكيف يكون قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد وذلك لان التمثيل مستلزم للتركيب فى المواد لفظا ومعنى لكنها ليست شيئا من الطرفين وكذا قد يستلزم التركيب فى الهيئة لكن معنى لا لفظا فلا نم منافاته الافراد اللفظى الذى هو المعتبر فى هذا الفن فان قيل ٧ نعم انه كما لا يستلزم التركيب لا يستلزم الافراد بل قد يكون مركبا كما فى مثال المفتى فكيف يكون قسما من المفرد قلنا انه مستلزم للافراد لفظا باعتبار تصور الهيئة اجمالا وذكر الالفاظ المتعددة الدالة على مواد الهيئة لا يستلزم تركب الهيئة اذ التقدير اراك ايها المفتى بهذه الصورة وهى تقديم رجل وتأخيرها اخرى لكن اقام المتعدد مقام ذكر الهيئة لظهور تشبيه الهيئة التى هى المراد وخفأ الامور التى ينتزع منها الهيئة ومنهم من قال ٣ لابد من ملاحظة تفاصيل المواد اولا حتى يمكن انتزاع الهيئة منها حتى لو لم يذكر تلك الالفاظ يكون مقدرة فى الكلام فيحصل التركيب فى الطرفين اقول لا يخفى ان اللازم مما ذكره وجوب تركب مواد الطرفين لا انفسهما وقيل ٦ ان الهيئة المنتزعة من امرين من تلك الامور غير المنتزع من امرين آخرين منها فيلزم التركيب قطعا اقول اللازم منها تركب الهيئة معنى ولا يلزم من ذلك تركبها لفظا بل الاكثر التعبير بلفظ مفرد لوجوب ملاحظة اجزاء الهيئة دفعة واحدة لما انه لا يعتبر التشبيه فى الاجزاء قصدا اصليا فالمعتبر هو الملاحظة الاجمالية وبالجملة قد اشتبه على هذا الفاضل تركب الامور لفظا بتركب الطرفين وكذا تركب الهيئة معنى بتركبها لفظا لكنك قد عرفت الحال فلا نطول بذكره المقال وان شئت كلاما طويل الذيول والاذناب فعليك برسالة حررناها فى هذا الباب والله اعلم بالصواب قال السكاكى ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يجد التغير اليها سبيلا اما كونها تمثيلات فلان الامثال

٩ قال بعض من شراح التلخيص ان المراد بالمفرد عندهم ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركب حتى قال ان المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان لغوى وعقلى وقال واللغوى يسمى مجازا فى المفرد فيكون المراد ما يقابل العقلى ويسمى مجازا فى الجملة فلا منافاة بين التركيب الذى فى التمثيل وبين الافراد الذى فى المجاز المفرد فيصح جعل التمثيل قسما من المجاز فى المفرد وهذا ما ذكره ﴿

٧ قائله سعد الدين التفتازانى ﴿

٣ قائله السيد قدس سره ﴿

٦ قائله سعد الدين التفتازانى ﴿

هي الكلمات السائرة الممثل مضربها بمورودها كقوله * كانت مواعيد عرقوب لها مثلا * وما مواعيده الا الاباطيل * وكقولهم في الصيف ضيعت اللبن * وانما لا تغير لانها لو غيرت لم تكن مثلا بل مأخوذا منه دالا عليه ٧ قال العلامة الزمخشري ان الامثال السائرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحو فظت على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير والا لفات الغرض المطلوب منها (و) الاستعارة (التخييلية) هي (اطلاق اسم) المشبه به (الموجود) المتحقق حسا وعقلا (على) المشبه (الموهوم) الذي لا تحقق له بوجه من الوجوه لا حسا ولا عقلا كقول ابي ذؤيب الهذلي (*واذا المنية انشبت اظفارها *) الفيت كل تميمة لا تنفع * وقد عرفت ان فيه استعارتين احديهما مكنية وهي اثبات الاظفار للمنية بعد ادخالها في جنس السبع ادعاء والاخرى تخييلية وهو اطلاق لفظ الاظفار على الامر المخيل في المنية وكل واحدة منها قرينة للاخرى ٩ قال صاحب الايضاح وفي هذا التفسير تعسف ارادبه ان يراد بالمنية صورة السبع ادعاء ثم اخترع صورة لها مثل صورة الاظفار في السبع وذلك لانهم يكتفون باثبات امر مختص بالسبع للمنية بناء على التشبيه المضمر في النفس وايضا على هذا التفسير يوجد ههنا استعارة تصريحية لان اطلاق الاظفار على ذلك الامر المتوهم تصريحية تخييلية وهذا خلاف ماذهب اليه السلف كما قال الشيخ عبدالقاهر ان في قولك يد الشمال انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولهذا فسروا التخييلية بجعل الشئ للشئ وايضا يلزم ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره فيه اقول تحقيق المقام بحيث يندفع عن الاوهام هو ان التشبيه كما مر غير مرة هو الحاق الناقص بالكامل والاستعارة هو مبالغة التشبيه بأن يجعل المشبه الناقص من جنس المشبه به الكامل وهذا هو الادعاء الذي هو مبنى الاستعارة ثم ان علامة هذا الادعاء ترك اسم المشبه بالكلية او ذكره لكن اريد بالمشبه المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به حتى لو لم يكن ترك اسم المشبه او ادعاء دخوله في جنس المشبه به لفاتت المبالغة المذكورة فيفوت الاستعارة فلابد في المنية من ان يراد به السبع ادعاء ولا يخفى ان هذا الادعاء مقارن لكون المنية مرادفا للسبع والا لم يتيسر التعبير بالمنية كما سيجئ فاللازم في الاستعارة المكنية انه هو المشبه به بعينه ولذلك اكتفى بما يلازمه من اخص لوازمه وان كان بطريق التخييل واما اللازم في التصريحية هو دخوله في جنسه وهذا الادعاء ناقص من الادعاء السابق لانه اكتفى اطلاق اسمه دون اخص لوازمه ولا يخفى ان اطلاق الاسم هو من اثبات اللازم هذا * ثم ان ادعاء السبعية للمنية لا يستلزم كونها سبعا

قيل ان الامثال تقع علما لهذا الجنس من المعنى كما ان اسامة لجنس الاسد فيقع الاستعارة باعتبار شيوع مدلولها لا باعتبار علميتها عه

٩ واعلم ان الاستعارة مبالغة التشبيه بحيث يدعي دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه من افراده ثم تعطى بناء على هذا الادعاء شيئا من خواص المشبه به للمشبه وهذا الاعطاء يسمى استعارة ثم ان كان المستعار اسم المشبه به تسمى تصريحية وان كان من خواصه اللازمة له يسمى مكنية لكون الاستعارة باللازم ثم ان ذلك اللازم لكونه من خواص المشبه به لا يتيسر اثباته للمشبه حقيقة فلابد من اثبات امر مخيل فيه مماثله فيطلق عليه اسم ذلك اللازم ولما كان هذا اطلاقا للفظ على غير ما وضع له يكون استعارة تخييلية واضافتها الى المشبه مكنية فظهر ان كل استعارة مكنية يستلزم الاستعارة التخييلية واما عكس ذلك ففيه خلاف والحق انه غير مستلزم كما في قولك انشبت المنية الشبيهة بالسبع اظفارها لكن لما كان مثل هذا قليلا في كلام البلغاء حكم بعض الفضلاء بالاستلزام من الطرفين وهذا تلخيص حسن فاحفظه عه

حقيقة وذلك ظاهر فالثابت لها لايكون حقيقة الاظفار بل يستلزم ثبوت امر مخيل مماثل لحقيقة الاظفار في الاهلاك هذا مذهب السكاكي ولاغبار عليه اصلا فليس في ذلك تعسف كما لايخفى وماذكره من ثبوت الاستعارة التصريحية فليس بمقبول لان المشبه بحقيقة الاظفار اظفار المنية وهي مضافة الى المنية تخييلية نعم من حيث اعتبارها مستقلة تصريحية اذلامانع من هذا الاعتبار لكن هذا الاعتبار لايلتفت ههنا الالاجل جعل النقل لغويا كما عرفت واما مانقل عن الشيخ عبدالقاهر فمعناه انه ليس للشمال امرا محققا ينقل اليه لفظ اليد بل معناه انه اراد ان يثبت للشمال يدا في التخييل لان اثبات حقيقة اليد له في الواقع غيرممكن ولايخفى ان هذا التقرير انسب الى كلام السكاكي منه الى مذهب صاحب الايضاح لان مذهبه ان يراد بالمنية مثلا حقيقة الموت ثم يثبت له الاظفار في الخيال ثم ان اراد بذلك اثبات حقيقة الاظفار فذلك كما لايمكن في الواقع لايمكن في الخيال لان تصرف الخيال فيما ثبت فيه لافيما ثبت في نفس الامر وان اراد امرا مخيلا مشبها بحقيقة الاظفار فلايخفى ان الخيال لايثبته لحقيقة الموت التي هي عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيا لكون هذا المفهوم العدمي غير قابل لثبوت شئ لافي الذهن ولا في الخيال بل لما يتخيله القوة المتخيلة عند سماع لفظ الموت من شئ مهلك يغتال النفوس ويهلكها بآلات شبيهة بالمخالب والانياب بل هو المتبادر عند اطلاق اهل العرف هذا المعنى اذقداعتادت نفوسهم بذلك حتى لواراد وا تصوير مفهوم الموت لعجزوا عنه الاافراد اهل المعقول واما قضية الترشيح فأمر ظاهر لان اثبات لازم المشبه به في التخييل لتحصيل الاستعارة وفي الترشيح لتأكيد المبالغة الواقعة فيها وبين الامرين بون بعيد ﴿سؤال اوجبت في الاستعارة انكار كونه﴾ اي كون المستعار له (من جنس المشبه) حيث اردت بالمنية السبع ادعاء لان اثبات الاظفار قرينة دالة على عدم ارادة المعنى الحقيقي لها كما عرفت ولاشك ان المراد منها ليس هو السبع الحقيقي فوجب التخييل في المنية وفي الاظفار (وهذا) اي ذكر المنية ههنا (تصريح بخلافه) اي بخلاف هذا الواجب لانه لاتصريح بالشئ فوق التصريح باسم جنسه فيلزم التناقض ﴿جواب وليس هنالك﴾ اي في الاستعارة المصرحة (نقل معنى المشبه به) الى المشبه (ادعاء) بأن المشبه فرد من افراده (فهذا) اي ذكر المشبه باسمه (نقل اسم المشبه الى المشبه به فيحصل في كليهما المبالغة المطلوبة اعني كون المشبه من جنس المشبه به بحيث ترادف اسمها سواء اطلق الاول على الثاني او بالعكس فصار (كأن المنية سبع فكيف لايسمى السبع باسمه) اي باسم السبع وهو لفظ المنية المرادف له فيكون المشبه مذكورا نظرا الى الواضع ويكون متروكا نظرا الى الادعاء واما في المصرحة يكون متروكا بالكلية وهذا مراد من قال

الاستعارة المكنية هي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به ﴿ تنبيه قد تحتمل ﴾ الاستعارة (التحقيق والتخييل) بأن يصلح جعل المشبه المتروك مماله تحقق من وجه ومما لاتحقق له اصلا (كما قال) زهير * (صحا القلب على سلمى واقصر باطله * وعري افراس الصبي ورواحله *) الصحو ضد السكر واستعير للسلو من العشق والصبي امامن قولهم هوصبي بين الصبي بالكسر والقصر اوالصباء بالفتح والمد وامامن الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والرواحل جمع راحلة وهي مايركب من الابل ذكرا كان او انثى والتاء للاسمية (اي عريت آلاتها) اي آلات الافراس (تخييلا) بأن شبه الصبي بجهة قضى منها الوطر واهملت آلاتها من جهات المسير كالحج والتجارة فأخذ الوهم في تصوير الصبي بصورتها وتخييل مثل آلاتها له اوبرجل مسافر لابد له من الافراس والرواحل فتوهم للصبي مثلها ثم اطلق لفظ الافراس على ذلك المتخيل واضافه الى الصبي استعارة تخييلية (اويراد بها) اي بالافراس (دواعي النفس) وشهواتها المتحققة عقلا اواسباب الغي من المال والمنال والاخوان وغيرها (تحقيقا) بأن شبهها بالافراس في ان كلا منهما يذهب بصاحبه الى مايريد ثم اطلقت لفظ الافراس عليها على سبيل الاستعارة التحقيقية ولما كانت التخييلية في هذا البيت اقرب قدمها في الذكر ﴿ الثالث ﴾ من التقسيمات هو التقسيم من جهة المستعار وهو ان يقال (المستعار اما اسم جنس) وهو لفظ وضع للماهية من حيث هي اوللحدث الموجود في الذهن (فأصلية) اي فالاستعارة اصلية لان مبنى الاستعارة هو التشبيه ومبناه على جعل المشبه موصوفا بوصف ثابت للمشبه به فيكون الاصل في الموصوفية المشبه به وانما المشبه يراد الحاقه به فيها ثم الاصل في الموصوفية اسماء الاجناس لان مفهوماتها ذوات مستقلة كلية فلكونه ذواتا يكون جائز الموصوفية فيخرج الحروف لان مفهوماتها نسب محضة لايكون موصوفة اصلا وكذا لايمكن دخول شئ فيها لانها نسب شخصية وضعت الحرف لها وضعا عاما بواسطة مفهومات كلية هي متعلقاتها ولايمكن الاندراج في الامور المشخصة كما عرفت في الاعلام وكذا الافعال وسائر المشتقات لدخول النسب في مفهوماتها ولكون مفهومات اسماء الاجناس كلية يمكن اعتبار دخول المشبه فيها وكونه من افرادها فيخرج الاعلام لانها ليست بكلية اللهم الابتأويل مر ذكره (او) المستعار (غيره) اي غير اسم جنس من الحروف والافعال وسائر المشتقات (فتبعية كالفعل) الدال على نسبة الحدث الى الذات مع مقارنته للزمان (لانه) اي الفعل مستعار (بواسطة المصدر) الذي هو اسم جنس فلايقال نطقت الحال بدل دلت الابعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال بادخالها في جنس النطق لاشتراكهما في الايضاح (وتجئ)

الاستعارة (فى نسبته) اى نسبة الفعل (الى المتعلقات) فان نسبة الفعل او المشتقات من الصفات الى بعض المتعلقات كالفاعل والمفعول قرينة على كون الاستعارة فيها تبعية نحو نطقت الحال فان نسبة نطقت الى الحال دلت على ان المراد دلت (نحو) قول ابن المعتز ❁ جمع الحق لنا فى امام (قتل البخل واحيي السماحا) فان نسبة قتل الى البخل واحيي الى السماح دلت على ان المراد بالاول ازالت لمشاركتهما فى الاعدام وبالثانى اظهر لان كثرة السماح مشبهة بالاظهار وكذا الحال فى سائر المتعلقات (و) نحو قول الشاعر (تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة ❁ اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا) الحزن بلاد للعرب وهو فى الاصل لماغلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف لتقرى وفى الاجفان متعلق بسرى استعار القرى لتفتيح الرياح اكمام الازهار والقرينة نسبة الفعل الى الفاعل وهى الرياح والى مفعوله وهما رياض الحزن وايقاظا واستعار السرى لطريان النوم والقرينة قوله فى الاجفان والمعنى تهب النسيم وقت السحر فيفتح الاكمام عن الازهار وعبر عن السحر بقوله اذا سرى النوم فى الاجفان لان لذة النوم عند الصباح (وكالحروف فانها) اى الحروف تستعار (بواسطة متعلقات معانيها) اى المفهومات التى يعبر عنها عند تفسير الحروف (مثل الظرفية) فى فى (والابتدائية) فى من والاستعلاء فى على وغير ذلك (اذ ليست هى) اى المتعلقات (معانيها) اى مدلولات الحروف مثلا ليس مدلول من معنى الابتداء بل نسبة خاصة بين السير والبصرة وامثالهما فوضع كلمة من بواسطة ذلك المفهوم بازاء كل نسبة مخصوصة يصدق عليها مفهوم الابتداء وضعا نوعيا (بل هى) اى تلك المتعلقات (لوازم) ومتعلقات (لها) اى لمعانى الحروف التى هى النسب المخصوصة المندرجة تحتها (والا) اى وان كانت تلك المتعلقات معانى الحروف ومدلولاتها (كانت) الحروف (اسماء) لاستقلال تلك المعانى بالمفهومية وليس يمكن كون كلمة حرفا اذا كانت مدلولها مستقلا بالمفهومية وحاصلا فى نفس تلك الكلمة (اذ تمايز الحروف والاسم انما هو بالمعنى) اى من حيث الاستقلالية وكونها نسبة قائمة بشئ آخر لا بحسب اللفظ حتى يمتاز بدون الفرق فى المعنى (نحو) قوله تعالى ذلكم وصاكم به (لعلكم تتقون) فان الاستعارة فى لعل انما هو بعد الاستعارة فى مفهوم الترجى لما ان الاصل فى الموصوفية اسماء الاجناس وبواسطتها تستعار نسبة المترجى بالمترجى والمرتجى منه التى هى مدلول كلمة لعل وذلك لان النسب لا يمكن الاستعارة فيها ابتداء لعدم اصالتها واستقلالها كما مر من انها نسبة شخصية غير قابل لدخول المشبه فى جنسه ولو جود امر مشترك يقع وجه الشبه هناك وطريق الاستعارة فى مفهوم الترجى ان حقيقته لما كانت محالا فى حقه تعالى بناء على ان الرجاء يستلزم العجز عن تحصيل المرجو لا جرم جعل لعل على الاستعارة

وذلك لانه لما اراد الله تعالى من عباده التقوى مع اعطائه القدرة بواسطة اختيارهم الجزئى على فعل المعصية شابه حال الله تعالى مع مراده بحال المرتجى مع مرجوه فاستعير مفهوم الترجى الصادق على الهيئة القائمة بالمرتجى اى الفاعل والمرتجى منه اى العباد والمرتجى اى الفعل نفسه لمفهوم الارادة الصادقة على الهيئة القائمة بالمريد والمراد ومايراد منه الفعل حيث ادخل الهيئة الثانية تحت مفهوم الترجى الصادق على الهيئة الاولى ثم اطلق اسم الترجى على الارادة استعارة ثم بتبعية هذه الاستعارة استعير كلمة لعل للارادة (و) نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) ولما استحال من العاقل التقاط العدو لاجل الحزن حكم بأن لام الغرض ههنا استعارة فان ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لما كان مثل ترتب الغاية على الفعل استعير مفهوم الغرض لذلك الترتب وبتبعيته كلمة اللام على قياس التفصيل المذكور (و) نحو قوله تعالى (ربما يود) الذين كفروا لوكانوا مسلمين حيث استعير التقليل لودادتهم الكثيرة تهكما ثم استعير كلمة رب الموضوع للتقليل لذلك وهذا (من) قبيل (التهكم) واذا عرفت ان مدلول الحرف نسبة قائمة بأمور متعددة عبر عنها بلفظ مفرد هو لفظ الابتداء صارت الاستعارة فيها تمثيلية لان مآل التمثيلية كما فصلناه سابقا هو التعبير عن الهيئة المنتزعة من عدة امور بلفظ مفرد كالمثل والقصة ثم استعارة احدهما للآخر فكذا يعبر عن احدى الهيئتين بالترجى وعن الاخرى بالارادة فيستعار احدهما للاخرى ويستعار بتبعيتها الحرف كما مر تفصيله ثم ان العلامة التفتازانى بنى كلامه فى تجويز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية على هذا التحقيق الوثيق واما الفاضل الجرجانى فلما اشتبه عليه امران احدهما ما مر من لزوم تركب طرفى التمثيلية معنى ولفظا وثانيهما لزوم افراد متعلق الحرف الذى يقع الاستعارة فيه ابتداء فى التبعية حكم بامتناع الجمع بينهما واصر عليه كل الاصرار وانكر على من جوز ذلك اشد الانكار لكن لايخفى عليك اندفاع كل من هذين الامرين اما الاول فلما مر سابقا من ان طرفى التمثيلية وان كان مركبا معنى فهو مفرد لفظا ولا اقل من الجواز واما الثانى فلما مر ههنا من ان الافراد فى التبعية فى لفظ الابتداء بمنزلة لفظ المثل فى التمثيلية واما مايصدق هو عليه انما هو النسبة المخصوصة المعتبرة بين السير والبصرة والسائر ٧ وهذه بمنزلة تركب مايصدق عليه لفظ المثل من القصة المركبة من النسب المخصوصة ولايخفى ان الاستعارة التمثيلية بدخول احدى الهيئتين فى الاخرى لا فى لفظ المثل او مفهومه الاجمالى كذلك التبعية انما هو باعتبار الدخول فيما صدق عليه مفهوم الترجى او الارادة من الهيئتين لا فى لفظ الترجى ولا فى لفظ الارادة ولا فى مفهوميهما الاجماليين هذا ماتيسر لى فى هذا المقام ولعمرى ان هذا من مداحض الافهام وأى مقام اصعب مما توجه فيه الافحام لجامع المعانى وسيبويه الثانى سعد الملة والدين

٧ وكذا الحال فى سائر متعلقات الحروف فان الى مثلا للانتهاء وهى نسبة بين المنتهى والمنتهى به والمنتهى وكذا الترجى وامثالها ١٢ منه

(التفتازانى)

التفتازانى مع كون الحق مماظل هوفيه وبات كاظهرلك عند تحقيق الاستعارات ❊ اذا قالت حذام فصدقوها ❊ فان القول ماقالت حذام ❊ ولعله انما افحم عليه لغاية حلمه لالقصور فى علمه وان الفاضل الشريف لماغلب عليه قوة البحث والجدال غلب عليه الى حيث ضربه الامثال حتى اشتهربا لطعن فى امام كثير الطعن فى العلوم العربية وافتخر بهضم صبر هوالبحر فى كل الفنون سيما الادبية والحق ان كلامنهما عالم العلم وعلم التحقيق والآية الكبرى فى الفضل والتدقيق جزاهماالله عنا وعن سائر المستفيدين خير الجزاء والفضل بيدالله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والجواد الكريم (والشيخ) العلامة السكاكى (يجعل) الاستعارة (التبعية من) الاستعارة (المكنى عنها) بأن يقلب الامر ويجعل ماكان قرينة هناك استعارة ههنا وبالعكس مثلا يجعل نطقت استعارة بالكناية عن المتكلم واثبات النطق له قرينة الاستعارة (قال) الشيخ السكاكى (كما يجعل المنية سبعا) اى استعارة بالكناية عن السبع (والحال ناطقا) اى استعارة بالكناية عن المتكلم والقرينة فى الاول اضافة الاظفار وفى الثانى اضافة الحال (أجعل اللهذميات فى قوله) اى قول القطامى (نقريهم لهذميات) يقدبها ❊ ماكان خاط عليهم كل زراد (اطعمة) اى اجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن الاطعمة على سبيل التهكم ثم احذف المشبه به واجعل قرينة الاستعارة هى نسبة القرى الى اللهذميات وهى الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهوالقاطع من الاسنة اوالاسنة انفسها بأن يجعل الياء للمبالغة كمافى احرى واوحدى قوله يقد اى يقطع والزراد صانع الدرع من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها فى بعض والمعنى نضيفهم اسنة قاطعة يقطع بها ماكان خاط عليهم كل زراد (و) اجعل (المرهفات فى) قول كعب بن زهير (صبحنا الخزرجية مرهفات) ابارذوى ارومتها ذووها (صبوحا) اى استعارة بالكناية عن الصبوح (تهكما) وقرينتها نسبة صبحنا اليها وهى مفعوله الثانى قوله صبحنا اى وضعنا مكان الصبوح وهو مايشرب بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحدودة المرقعة وابار اى اهلك والارومة هى الاصل والضمير فيها للخزرجية وذووها اى صواحب المرهفات ❊ واعلم ان حاصل ماذكره السكاكى هو ان القوم اعتبروا قسما من المصرحة وسموها تبعية على ماذكروه الاانهم لوعكسوا ماصوروه رجع ذلك الى المكنية وكان اقرب الى الضبط لان الاستعارة حينئذ اصلية كلها امامصرحة اومكنية والمصرحة اماتحقيقية اوتخييلية وكان ابلغ من التبعية كماعرفت سابقا قال صاحب الايضاح ان قدر التبعية حقيقة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكنية مستلزمة للتخييلية وذلك

باطل اتفاقا والافيكون التبعية استعارة اذ العلاقة هي المشابهة فلم يكن ماذهب اليه مغنيا عماذكروه واجيب بأنه تقليل التبعية لانفيها بالكلية ورد بأن الاقربية الى الضبط انما تحصل بنفى التبعية رأسا لابتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعية بالكلية فى ضبط اقسام المجاز على رأيه كما اسقط هناك المجاز العقلى كذلك والذى يرتضيه البال فى تحقيق هذا المقال هو ان الاستعارة بالكناية لا يمكن الا فى الامور العقلية كالمنية والحال والعهد وامثالها دون الحسية لان قرينة المكنية التخييل وهو لا يتصور الا فى اثبات الامور الحسية بالامور العقلية فحينئذ اذا وقع قرينة الاستعارة التبعية امرا حسيا يتعين الاستعارة التبعية هناك اذ لاحسن حينئذ للمكنية اصلا واذا وقع امرا عقليا كما فى نطقت الحال يصح المكنية كالتبعية الا انه يترجح احدهما بحسب المقام لان المقام اذا كان مقتضيا لكشف الحال عن شان الحال يتعين تشبيهه بالمتكلم واستعارته له واذا كان مقتضيا لكشف الحال عن دلالة الحال يتعين تشبيهه بنطق المتكلم واستعارته له وعلى كلا التقديرين يمتاز التبعية عن المكنية اما فى الاول فبالذات واما فى الثانى فبحسب المقام فلا يصح ارجاعها اليها بالكلية ﴿تنبيه﴾ فى بيان ان الاستعارة فى الفعل والحرف يمكن ان تكون بالاصالة وهذه فوائد زائدة على تقرير السكاكى (اما الفعل فيدل على النسبة) المحصلة (ويستدعى) ايضا (حدثا وزمانا فى الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث ككان) لانه سلب منه الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط قيل وفيه نظر لان كان فى كان زيد قائما يدل على الكون وهو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله وفيه التأكيد والمبالغة لان كان يدل على حصول حدث مطلق يعينه خبره مع دلالته على زمان معين وخبره يدل على حصول حدث معين فى زمان مطلق يعينه كان (او يعرى (عن الزمان كنعم وبئس) فانهما لانشاء المدح والذم بلفظهما (وبعت اذا استحدثت) اى انشأت (به الحكم) فانه لانشاء البيع واحداثه وكذا غيره من صيغ العقود اما اذا لم يحدث به الحكم فانه حينئذ فعل دال على الحدث والزمان وكذا فعلا التعجب لانشاء التعجب وليست هذه الافعال محتملة للصدق والكذب باعتبار النسبة التى بها يحصل الكلام وان احتملهما باعتبار ما لاجله تلك النسبة من الصفات المحمودة او المذمومة فى فعل المدح والذم والصفات الخارجة عن العادة المألوفة فى فعلى التعجب ٧ (والاستعارة متصورة فى كل من الثلاثة) النسبة والحدث والزمان (ففى النسبة كهزم الامير الجند) فان الزمان والحدث باقيان فيه لكن التصرف فى نسبته الى الامير استعارة لان غيره هازم وهو جنده اقول قد عرفت ان المعتبر فى وضع الفعل هو نسبته الى ذات فرض فاعلا فى الذهن فاذا كان فاعلا فى الواقع كان القضية صادقة والا كانت

قائله شارح الفوائد منه

٧ ومن ثم لما بشر اعرابى بمولودة له وقيل نعمت المولودة هى رد على المبشر بقوله والله ماهى بنعمت المولودة حيث لم يقع المدح موقعه منه

(كاذبة)

كاذبة فالنسبة فى هزم الامير هى النسبة الفاعلية حقيقة وان كانت كاذبة (وفى الزمان كنادى اصحاب الجنة) اى ينادى لان النداء انما يكون بعد ذلك فنادى باق على حقيقته فى الحدث والنسبة لكن استعير فى زمانه اقول نادى ههنا مستعمل فى الزمان الماضى حقيقة لكن بعد جعل مدلوله بمنزلة الماضى ولو كان مستعملا فى المستقبل لما احتاجوا الى ما تسمع منهم من التأويل بأن المستقبل ههنا نزل منزلة الماضى لتحقق وقوعه فالتصرف فى جعل المستقبل بمنزلة الماضى لا فى استعمال لفظ الماضى فى المستقبل وبينهما بون بعيد (وفى الحدث) نحو (فبشرهم بعذاب اليم) فانه استعير التبشير للانذار والزمان والنسبة باقيان على اصلهما اقول وهذا كلام حق لان مدار الاستعارة على الحدث كما سلف تحقيقه (واما الحروف ففى مثلا وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمر عام) اى بجعل امر عام هو نوع من النسبة ومفهوم كلى كالظرفية مطلقا مثلا آلة لملاحظة تلك النسب المخصوصة اجمالا ووضع اللفظ بازاء تلك النسب وضعا عاما (علقت) الظرفية الخاصة (به) اى بالامر العام وكذا الحال فى وضع المشتقات والمبهمات (وانها) اى الظرفية الخاصة (لاتتحصل الا بذكر المتعلق) الذى للحرف كالدار للفظة فى لان النسبة لاتتحصل الا بذكر المنسوب اليه وكذا الابتداء لايتعين الا بذكر البصرة مثلا وكذا الحال فى غيرها وهذا بخلاف لفظ الابتداء والانتهاء وامثالهما فانها موضوعة بازاء مفهوم كلى صادق على النسب المخصوصة لايتوقف تحصل مدلوله على حصول نسبة مخصوصة فى الخارج (فاذا اريد بها) اى بالظرفية (استعلاء كما فى قوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل فقد نقل) لفظ فى (عن الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء (و) نقل (الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء بمعنى انه شبه الاستعلاء بالظرفية فى شدة تمكن المصلوب على الجذع تمكن المظروف فى الظرف مبالغة ثم ترك المشبه وذكر المشبه به استعارة فيكون حينئذ التصرف فى المعنى لانه استعارة مصرحة تحقيقية وعلى الوجه الاول يكون التصرف فى اللفظ فيكون مجازا (والمدخول عليه) لفظة فى وهو جذوع النخل (قرينة) لنقل لفظة فى عن الموضوع له اولنقل الموضوع له لتعذر الظرفية الحقيقية فى الجذوع * واعلم ان للحروف متعلقات كالظرفية والابتداء والانتهاء مثلا ومدلولات هى النسب الشخصية كالنسبة القائمة بالماء والكوز فى الظرفية والقائمة بالسائر والبصرة فى الابتداء مثلا فان اراد الاستعارة فى المتعلقات فذلك بعينه ما ذكره القوم من الاستعارة التبعية فى الحرف وان اراد الاستعارة فى المدلولات فذلك غير ممكن اصلا لوجهين اقواهما ان الاستعارة لابد فيها من ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه من افراده ولما كان المشبه به امرا شخصيا لايتصور فيه ذلك فلهذا حكموا بأن الاستعارة الاصلية لايتصور

فيما يكون في مدلوله النسبة الشخصية كالفعل والمشتقات والحروف وثانيهما ان التشبيه كما عرف في موضعه مشاركة امر لامر في معنى فالمعنى الذى هو وجه الشبه امامفهوم الظرفية فيرجع الى تشبيه نسبة الاستعلاء مثلا الى الظرفية فيرجع الى ماذكره القوم من الاستعارة التبعية واما مفهوم غيرها ولايخفى ان النسب الشخصية متباينة غير متشاركة في مفهوم يقصد التشبيه فيه وانما المشاركة في مفهوم النسبة اومفهوم الشخصية اومفهوم الهيئة وامثالها مما يتساوى حصولها في كل نسبة فلا يقصد الحاق احدى تلك النسب بأخرى منها في واحد من تلك المفهومات المتساوية الحصول (وكل ذلك) من التصرفات في الفعل والحرف (بالاصالة) لا بالتبعية (لكنك بعد التحقيق) والتميز بين اقوالهم (لاتشاح انت (في التسمية) اذ لا مشاحة في الاصطلاحات كما لا نزاع في الشهوات اقول ان اراد بذلك انا نطلق هذه الاسماء على ما مر ذكره من غير قصد المناسبة في معانيها فسلم انه لاتشاح فيها وان ادعى المناسبة كما هو الظاهر من تقريره فالتشاح مرخص من غير اشتباه بناء على ما مر منا في اثناء تقرير كلامه وتبيين مرامه ولعمرى لقد خالف فيه افاضل الجماعة ولم يحذر سوء العواقب والتباعة ٧ ومن خالف الجمهور فاياه والعاقبة وانما يأكل الذئب القاصية ٩ ﴿الرابع﴾ من تقسيمات الاستعارة بحسب الحكم التابع لها (الحكم) الذى يلحق الاستعارة من الصفات والتفريع عليها سواء كان مقدما عليها او مؤخرا عنها او بعضها مقدما وبعضها مؤخرا وان كان قوله وقولك بعده فيما سيجيئ يدل على وجوب التأخر الا انه اراد التأخر في الرتبة لا في الذكر (ان ناسب) الحكم (المشبه فمجردة) اى فالاستعارة مجردة عما يلايم المشبه به والاولى ان يقال مجردة عن الادعاء المعتبر فيها (و) ان ناسب الحكم (المشبه به فمرشحة) اى فالاستعارة مرشحة لانه لكونه ملايما الادعاء الاستعارة ومقويا لها سمى مزينا لها (وان عدم) الحكم بالكلية (فمطلقة) اى فالاستعارة مطلقة عن قيد الحكم (فرأيت اسدا اطلاق) اذ لا حكم معه يناسب شيئا من طرفي التشبيه (وقولك بعده) اى بعد رأيت اسدا (شاكى السلاح) اى شائك السلاح بمعنى التام وفيه قلب المكان (تجريد) لانه يلايم المشبه (و) قولك بعده (حاد المخالب دامى البراثن ترشيح) لانها تلايم المشبه به والبراثن جمع برثن وهو من السباع بمنزلة الانامل من الانسان والمخلب بمنزلة الظفر منها والفرق بين الترشيح والتخييل ان الاول يثبت للمشبه به وثبوته للمشبه بعد دخوله فيه فلا يحتاج الى التخييل بخلاف الثاني فانه يثبت للمشبه بعد دخوله في جنس المشبه به فيحتاج الى التخييل فلا يرد ما يقال يلزم على السكاكي ان يعتبر في الترشيح صورا وهمية كما في التخييلية من غير حاجة الى ما اجيب عنه من انه قد احتيج الى توهم امر في التخييلية لعدم ملاءمة ذلك اللازم لما أثبت له بحسب الظاهر بخلاف الترشيح لان هذا فرق لفظى لايجدى (ومبنى

قوله لاتشاح بصيغة النهى هكذا الرواية عن المصنف ❊

٧ التباعة بالكسر بمعنى التبعة كذا في الصحاح ❊

٩ فيه تضمين للحديث كما لايخفى ❊

المجيب السيد الشريف الجرجاني ❊

(الترشيح)

الترشيح تناسى التشبيه) وتقوية الادعاء والمبالغة ولهذا كان الترشيح ابلغ من التجريد لان فيه اعترافا بالتشبيه حتى يبنى على علو القدر المشبه بالعلو المكانى ما يبنى على العلو المكانى (كما قال ابو تمام*ويصعد حتى يظن الجهول*بأن له حاجة فى السماء*) استعار الصعود لعلو القدر ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا فى السماء لما كان لهذا الكلام وجه ثم انهم يفعلون ذلك التناسى مع التصريح بالتشبيه والاعتراف بالاصل فمع جحد الاصل والاصرار عليه كما فى الاستعارة اولى فأولى كقول عباس بن الاحنف*هى الشمس مسكنها فى السماء*فعز الفؤاد عزاء جميلا*فلن تستطيع اليها الصعود*ولن تستطيع اليك النزولا*ولا يخفى ان هذا التناسى وقع مع الاعتراف بالاصل وهو هى فى قوله هى الشمس لانها راجعة الى الحبيبة وهذا واضح وجعلها ضمير القصة كما توهمه بعض الشراح تكلف وههنا فائدة ينبغى ان تنبه عليها وهى ان كون الترشيح مبنيا على تناسى التشبيه لاينافى اجتماعه مع التجريد المبنى على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه فى بعض الصفات دون بعض ﴿ خاتمة ﴾ ضم اقسام الاستعارة بتنبيهات ثلاثة مشتملة على ثلاثة مقاصد حيث قال (فيها: تنبيهات) ثلاثة ﴿ الاول ﴾ فى القرينة (لابد) للاستعارة (من قرينة) تدل عليها (وقد تكون) القرينة (امرا واحدا نحو رأيت اسدا يرمى) او يتكلم او فى الحمام ونحو تبسم فى قولك تبسم بدر (او) تكون (اكثر) من امر واحد سواء كان بعضها مربوطا ببعض كما فى البيت الآتى بعده اولا نحو رأيت شمسا وتريد انسانا والجامع حسن الطلعة وعلو المرتبة (نحو) قول البحترى (وصاعقة من نصله ينكفى بها * على ارؤس الاقران خمس سحايب) ومعنى ينكفى بها اى يقلبها من كفأت الاناء اى قلبته والباء فى بها للتعدية اى يقلبها خمس سحايب واراد بها الانامل الخمس والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو فى الحرب استعار السحائب للانامل الخمس ليبين الممدوح بناء على تشبيه الجواد بالسحاب الهطال فذكر ان هناك صاعقة ترشيحا ثم قال من نصله تجريدا ثم قال على ارؤس الاقران تجريدا ايضا ٧ انما قال خمس اشارة الى ان كلا من انامله مستقل فى الجود مبالغة وفى ذكر الخمس نوع تجريد اذ لا اختصاص للسحاب بالعدد ولا يخفى ان هذه الامور كلها قرينة لاستعارة السحائب للانامل ومربوطة بعضها ببعض وفى هذه الاستعارة ايذان بشجاعته وسخاوته ﴿ الثانى ﴾ من التنبيهات (انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه) من كون وجه الشبه شاملا للطرفين كاملا فى افادة الغرض سليما عن الابتذال وذلك لان حسن البناء بحسن المبنى (و) اخص (خصوصا) بتلك الرعاية الاستعارة بالتصريح (التحقيقية وما بالكناية) من الاستعارة لان التخييلية لما كانت تابعة

قوله عزاء من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر*

قال التفتازانى والعامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر*

قول المصنف او اكثر اشمل من قول السكاكى وربما كان معانى مربوطا بعضها ببعض كما لايخفى *

٧ اذ لا اختصاص لاصل الصاعقة بأرؤس الاقران *

المكنية لم يجب تلك الرعاية فيها اصالة وبالاستقلال بل يكفى الرعاية فى المكنية فقط وفى عبارة المصنف اشعار بجواز الرعاية المذكورة فى التخييلية ايضا والمفهوم من عبارة السكاكى خلافه فبناء على ان فى التخييلية ايضا تشبيها فيجوز اعتبار الرعاية المذكورة فيها سيما عند انفكاكها عن المكنية كما جوز السكاكى بقوله مخاليب المنية الشبيهة بالسبع وان استغنى عن ذلك عند كونها تابعة للمكنية (و) من جهات الحسن (ان لا تشمها) اى الاستعارة (رائحة التشبيه) بذكر شئ من ادواته او بذكر شئ يدل على الطرف المتروك نفسه دون لوازمه فان ذكر اللازم تجريد وذلك لا يبطل ادعاء الاتحاد بل ينبئ عن خلافه بعد تمامه وفرق بين ابطال الادعاء رأسا وبين الدلالة على خلافه ثانيا ولا يلزم التناقض لعدم اتحاد الزمان ولا الكذب لان الادعاء اظهار الشئ للسامع لا دعوى انه كذلك فى نفس الامر فلا ينافيه الانباء عما فى نفس الامر ثانيا فاحفظ هذا الكلام فانه ينفعك فى كثير من المقام (ولذلك) اى ولوجوب عدم اشمام رائحة التشبيه (وجبت القرينة) الدالة على الاستعارة من كون الشبه جليا بنفسه اومعروفا بين الاقوام فى التصريحية واما فى المكنية فالقرينة هى التصريح باسم المشبه واثبات شئ من لوازم المشبه به له (والا) اى وان لم تكن القرينة معه انه لم يكن فى اللفظ مايدل على التشبيه (فلغز) لا استعارة يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب ومنه المعمى وقد يفرق بأن الثانى فى الاسم و الاول فى المسمى كما اذا قلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وتريد بذلك الناس اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الخيار منهم قليل كالنجيب من الابل القوى الذى لا يوجد فى كثير من الابل فان قلت اذا لم يوجد قرينة الاستعارة يحمل على الحقيقة فلا يكون لغزا قلت قرينة المقام تدل على انه ليس بحقيقة لكن لما لم يوجد قرينة دالة على وجه الشبه صار الغازا قيل ان اللغز قد يعتبر لتشحيذ الخاطر وتصفية الذهن وقد تكلم به بعض الفصحاء كقوله فى صفة الميزان ❊ وقاضى قضاه يفصل الحكم ساكنا ❊ وبالحق يقضى لا يبوح فينطق ❊ قضى بلسان لا يميل وان يمل ❊ على احد الخصمين فهو مصدق ❊ وكقولهم فى وصف القلم ❊ وماغلام راكع ساجد ❊ اخو نحول دمعه جارى ❊ ملازم للخمس فى وقتها ❊ معتكف فى خدمة البارى ❊ وهذا احسن مايكون فى هذا الباب ومن لطائف الالغاز قول ابن الخلال فى الشمعة ❊ وصبيحة بيضاء تطلع فى الدجى ❊ صبحا وتشفى الناظرين بدائها ❊ شابت ذوائبها أوان شبابها ❊ واسود مفرقها أوان فنائها ❊ كالعين فى طبقاتها ودموعها ❊ وسوادها وبياضها وضيائها ❊ اقول ولا تتوهمن من اعتباره لتشحيذ الاذهان كونه مندرجا فى البيان لان الغرض من البيان اظهار المراد ومن اللغز

قوله ان لا تشمها عطف على قوله برعاية جهات الحسن اى يحسن الاستعارة برعاية جهات الحسن وبأن لا تشمها رائحة التشبيه ❊

قائله شارح الفوائد ❊

(الاخفاء)

الاخفاء٩ فلاينترا آتى ناراهما (و) الاستعارة (التخييلية تبع) فى الحسن (لما بالكناية) من الاستعارة فحسنها يستتبع حسنها ❁ واعلم ان المفهوم من كلام السكاكى انه يجوز عدم تبعيتها لها كعكسها حيث قال متى كانت تابعة لها الاان المصنف حكم بالتبعية فيلزم حينئذ ان يكون انبت فى انبت الربيع البقل عبارة عن امر وهمى مقدر الاانه تكلف كما سبق تحقيقه (وهى) اى التخييلية (مع المشاكلة احسن) وهى ازدواج لفظين اوان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وانما كان احسن لاجتماع المناسبة اللفظية مع المعنوية (نحو) قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله (يدالله فوق ايديهم) ولايخفى ان قوله يدالله بعد قوله انما يبايعون الله يقتضى الحمل على غير معنى القدرة التى يحمل لفظ اليد عليها فى الاكثر فلابد من ان يخيل صورة مخترعة شبيهة باليد لان حقيقة اليد محال فى حقه تعالى فصارت استعارة تخييلية بعد قصد كونه تعالى كالمبايع واثبات لازمه له بطريق الكناية ثم ان ذكر يدالله مع ذكر ايديهم مشتمل على المشاكلة المفيدة للحسن الزائد (و) نحو قوله تعالى٧ (ومكروا ومكرالله) فان حقيقة المكر التى هى الحيلة فى اضرار الغير لما استحال فى حقه تعالى حمل على المشاكلة اوالازدواج والمقابلة فليس هذا مثالا للاستعارة (بل قلما يستحسن) التخييلية (دونها) اى دون الاستعارة بالكناية حكم بالقلة دون النفى اذ قد تحسن على قلة كما فى قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع (فلذلك) اى لقلته استحسانا بدونها (استهجن قول ابى تمام) الطائى (لاتسقنى ماء الملام فاننى ❁ صب قد استعذبت ماء بكائى) فانها استعارة تخييلية غير تابعة للكنية اذليس يظهر للملام شبه لشئ يلزمه مايع مستكره كالحنظل والحوض الاجن ماؤه حتى يشبه به ويخيل له صورة شبيهة بالماء فكأنه توهم للملام بالاملاحظة تشبيهه بذى مايع مستكره شيئا رقيقا به قوام سريانه فى النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لايخفى كونه سمجا مستهجنا جدا وايضا يعارضه مانقل عن الطائى ان بعض اصحابه لما بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها من ماء الملام قال فى جوابه ابعث لنا شيئا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام الاانه اخطأ فى جعله من قبيل جناح الذل لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده اوعند تعبه ووهنه يخفض جناحيه ويلقيه على الارض ولما كان الانسان عند تواضعه يطأ طأ من رأسه ويخفض من يديه الذين هما بمنزلة جناحيه شبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها على ان الآية يحتمل الحمل على الاستعارة التمثيلية واما جعل ماء الملام من قبيل لجين الماء فليس بحسن اذ الماء مفيد للحياة ويرغب النفس فيه والملام خلافه مع ان المنقول عن

اعترض على الخطيب القزوينى وهو صاحب الايضاح عند اشتراط السلامة عن التعقيد فى الفصاحة بالتعمية والالغاز حيث يلزم خروجهما عنها مع ان استخراج المعنى كلما كان اصعب كان حسنا وبالقبول اجدر فلما وصل الخبر الى صاحب الايضاح اجاب بالالتزام ومنع كونهما من المحسنات مستشهدا بترك السكاكى ذكرهما فى المحسنات البديعة وهذا هو الحق اذ البيان اظهار المراد والفصاحة ازالة مايوجب الاخلال فى الفهم عن اللفظ ليتم امر البيان ومدار التعمية والالغاز اخفاء المراد فانى يتدرجان فيه نعم يمكن ان يكون المراد الاخفاء فى بعض الاحيان فيكونان مقصودين للامتحان لكن اين هذا من اعتباره فى علم البيان والله المستعان فى كل حين وآن ١٢

٧ قال الكرمانى فى شرحه هذا المثال ماقرأتها على المصنف ولعلها حاشية لمثال المشاكلة لعدم الاستعارة فيها اللهم الا بتكلف شديد فألحقت بالمتن هذا ماذكره •

الطائى لايساعده هذا ماقالوه ويحتمل عندى ان يخيل للملام عند تأثر النفس من امر مر نافذ فى جميع اعماق البدن والقلب ويشبه ذلك بسريان الماء ووصوله الى جميع اجزاء الارض عند صبه عليه فيستعار له اسم الماء ولاقبح فيه والعجب من أمر أبى تمام انه رجا الخلاص من الملام ففر من المطر ووقع فى الميزاب حتى صار بيته مثلا فى هذا الباب حتى شحن به كتب الآداب ان فى هذا لعبرة لاولى الالباب وعلى هذا تذهب عادة الزمان والى الله الملجأ وهو المستعان ﴿الثالث﴾ من التنبيهات (ان الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواعه خمسة استعارة حسى لحسى لوجه) من الشبه (حسى نحو) قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما هو الانبساط والانتشار وكل من هذه امور حسية وهذه استعارة بالكناية (و) استعارة (حسى لحسى لوجه) من الشبه (عقلى) نحو قوله تعالى (اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم) فالمستعار منه المرأة والمستعار له الريح وهما حسيان ووجه الشبه المنع من ظهور الاثر والنتيجة وهو امر عقلى والاستعارة هنا مكنية وقرينتها العقيم وهو استعارة تخييلية وتوهم التبعية قبيح (و) استعارة (معقول لمعقول) ووجه الشبه معقول البتة نحو قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا) فالرقاد وهو النوم مستعار للموت على سبيل التصريح وهما معقولان ووجه الشبه وهو عدم الافعال فيهما عقلى ايضا وان جعل المرقد اسم مكان يكون تصريحية تبعية والقرينة صدور الكلام عن الموتى لاالبعث لانه يستعمل فى النوم ايضا يقال بعثه من نومه اى أيقظه ﴿وأورد ان عدم ظهور الافعال اظهر فى الموت واقوى فلايكون جامعا بل سهولة تأتى البعث فانها فى النوم اظهر واعرف وفيه ٣ ان هذا غير مشترك بين الطرفين على كلا معنيي البعث اللهم الاعلى عموم المجاز (و) استعارة (محسوس لمعقول) لوجه معقول نحو قوله تعالى (مستهم البأساء والضراء) فالمستعار منه وهو المس فى الاجسام حسى والمستعار له وهو مقاساة الشدة عقلى وكذا الجامع بينهما وهو اللحوق (و) استعارة (معقول لمحسوس) لوجه معقول نحو قوله تعالى (انا لما طغى الماء) حملناكم فى الجارية فالمستعار منه التكبر وهو عقلى والمستعار له كثرة الماء وهو حسى والجامع الاستعلاء المفرط وهو ايضا عقلى وانما لم يتعرض للوجه فى الثلاثة الاخيرة بناء على مامر من عدم انتزاع المحسوس من المعقول وانما ترك ههنا مايكون الطرفان حسيان والوجه بعضه عقلى وبعضه حسى كقولك رأيت شمسا فى الحمام اى انسانا شبيها بها فى حسن الطلعة ونباهة الشان لما ان غرض المصنف بيان وقوع هذه الاقسام فى التنزيل ولم يوجد لذلك مثالا فيه لان مجرد الاقسام يعرف من اقسام التشبيه التى يبتنى الاستعارة عليها ﴿وماقيل انما يذكر لرجوعه الى الاقسام الباقية فمدفوع بأن المقصود بيان امكان كل من هذه الاقسام

المورد السيد قدس سره ﴿

٣ السيد السند قدس سره ﴿

قائله السيد السند قدس سره ﴿

ولم يظهر من رجوع هذا القسم الى الاقسام الباقية امكان وجوده وماقيل تركه لندرة الاستعمال فمدفوع بأن الغرض بيان الامكان لابيان كيفية الاستعمال والله اعلم بحقيقة الحال منه المبدأ واليه المآل ﴿الاصل الرابع في الكناية وهي﴾ اى الكناية بالمعنى المصدرى المقابل للتصريح (ترك التصريح بذكر الشئ) اى اداء المعنى بما هو موضوع له من غير مزاحم (الى مايلزمه) اى ذكر لازم الشئ (لينتقل من) اللازم (المذكور) بلفظه (الى) الملزوم (المتروك) ذكره صريحا فيكون اللازم مرادا من اللفظ على ان يكون وسيلة الى الانتقال الى ملزومه وكيف لا واللزوم انما يفهمه المخاطب اذا لاحظ معنى اللازم فيريد المتكلم تفيهمه ثم تصديقه بوجود الملزوم وقيل يحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى اللزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا غير صحيح اذ يلزم ان لايكون معنى اللزوم وسيلة اصلا وانه باطل واراد بلازم الشئ مايتبعه ويردفه وبلزومه اياه ان يكون له تعلق مابه مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا اوعاديا او اعتقاديا اوادعائيا ومايقال ان اللفظ في الكناية مستعمل في المكنى عنه لا المكنى به معناه ان الغرض الاصلى ذلك ولايلزم منه ان لايكون المكنى به مرادا ولو تبعا ❊ ومايقال ان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة فله احتمالان احدهما جواز ارادة المعنى الحقيقى فقط بناء على عدم منع القرينة عن ذلك وهذا غير صحيح لان القرينة كما لا يمنع عدم ارادته يدل على كونه مقصودا بالتبع وهذا يمنع كونه مقصوداً اصالة وان لم يمنع كونه مقصوداً بالتبع وان اراد الجواز مع قطع النظر عن القرينة فذلك لايختص الكناية بل يوجد في المجاز ايضا وثانيهما جواز ارادة المعنى الحقيقى تبعا لان قرينة الكناية لاتمنع ارادته كما في المجاز وهذا هو الاحتمال الحق اذ غرضهم بذلك تميزها عن المجاز واما تميزها عن سائر الحقيقة فلكون ذكر الاصل ههنا للانتقال الى الملزوم لا بأن يكون مقصودا اصليا كما في سائر الحقايق واما الفرق بينها وبين التعريض فسيجئ ان شاء الله تعالى وقد سبق نبذ مما يتعلق بهذا الباب فلانعل بالتفصيل الاصحاب (نحو) فلان (طويل النجاد) عند قيام القرينة على ان المراد بيان طول قامته فيلقى المخاطب طول النجاد لينتقل منه الى طول القامة (وسميت) الكناية ٭كناية (لخفائها) ٧ وعدم التصريح بما هو المقصود ومنها الكنى في الاعلام لما فيها من اخفاء وجه التصريح بالاسم المؤذن بالوحشة لان الدعاء بالاسم مما يوحش المخاطب ولذا قال تعالى لاتجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا (وكذلك جميع تقاليبها في) اللغة (العربية تدل على الخفاء) اى التقاليب الاربعة من التقاليب الستة الممكنة في حروف ك ن ى تدل على معنى الخفاء لان تقديم

قاله السيد السند قدس سره

قاله السيد قدس سره

٧ فان قلت قد تقرر عندهم ان الكناية ابلغ من التصريح مع ان المعتبر في البلاغة وضوح المعنى والمعتبر في الكناية خفاء المعنى فكيف يكون بليغا قلت المعتبر في البلاغة وضوح طرق التعبير فحينئذ يمكن ان يكون ماسلكه من المقصد خفيا بالنسبة الى آخر لكن يكون له طرق متعددة بعضها اوضح من بعض فيختار السالك الاوضح الى ذلك المطلب الخفى

الكاف مع اتباع النون ثم الياء وضع لاخفاء التصريح كما مر ومنه الكنى وقد عرفت ومع اتباع الياء ثم النون يقال للحمة المستبطنة فى فلهم المرأة لخفائها وتقديم النون مع اتباع الكاف ثم الياء لايصال المضار الى العدو من حيث لايشعر ومع اتباع الياء ثم الكاف بلغ من الخفاء درجة حتى سرى الى التصريح باسمه بل الى كتابته صريحا وتقديم الياء اما مع اتباع الكاف ثم النون او بالعكس فمهمل (ولها) اى للكناية (مراتب فقريبة) بأن يكون الانتقال من اللازم الى الملزوم بغير واسطة (كطويل النجاد لطول القامة) حيث لاواسطة بينهما (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بواسطة (كنؤمة الضحى لمخدومة) اذ ينتقل من الاول الى التفرغ للنوم عما يمنعها من الاشغال بناء على ان وقت سعى نساء العرب فى تدبير معاشهم من تحصيل ألبان الابل وسائر ما يناسبه انما هو فى ذلك الوقت ولم يتم من نسائهم فى ذلك الوقت الا من يكون لها خدم ينوبون عنها انتقل من نومها فى ذلك الوقت الى كونها مخدومة (وابعد) بأن يكون الانتقال بوسائط كثيرة (كمهزول الفصيل للمضياف) فان هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقدها مع كمال عناية العرب بالمثليات يلزم كمال قوة الداعى الى نحرها واذ لاداعى الى نحرها اقوى من صرفها الى الطابخ ومن صرف الطابخ الى قرى الاضياف فهزال الفصيل يلزم المضيافية بهذه الوسائط ﴿واقسامها﴾ اى اقسام الكناية (ثلاثة) وكل واحد منها شامل للقرب والبعد (اذ المقصود بها) اى بالكناية (الموصوف) بأن ينتقل الذهن من الصفة اليه (اوالصفة) بأن ينتقل من صفة للموصوف الى اخرى له والمراد بالصفة ههنا هو الاسم الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (او التخصيص لها) اى للصفة (به) اى بالموصوف ونسبتها اليه لا فى طرفيه والمراد بالتخصيص التخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت الذى هو معنى الحصر ﴿فالاول قريبة﴾ بأن يتفق فى صفة اختصاص بموصوف معين ينتقل منها اليه (كجاء المضياف لمن اشتهر به) اى بالمضياف بسبب كثرة صدور الضيافة عنه (وبعيدة) وهى ان يحتاج الانتقال الى الموصوف الى تلفيق صفات تختص المجموع لا كل واحد منها ومن هذا القبيل الحدود والرسوم اذا عريت عن ذكر المحدود (كمستوى القامة بادئ البشرة عريض الاظفار للانسان) فان كل واحد منها عرض عام له والمجموع خاصة ونحو طائر ولود للخفاش ﴿والثانى﴾ اى طلب الصفة (قريبة) بأن ينتقل من صفة الى اخرى بغير واسطة (كطويل النجاد) لطويل القامة (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بلوازم متسلسلة (ككثير الرماد) للمضياف اذ ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى انه مضياف (و) مثل (جبان الكلب) للمضياف ايضا فان جبن الكلب عن النباح الذى هو امر طبيعى

له يقتضى استمرار تأديب له وهو يقتضى استمرار موجب نباحه اذ التأديب فى الحيوانات لايكون الا بالمنع عند الموجب وذلك الموجب كثرة مشاهدة الواردين وهذه يقتضى ان يكون ساحته مقصد الادانى والاقاصى وذلك يقتضى انجاح الآمال لديه وذلك يقتضى المضيافية ﴿والثالث﴾ اى طلب اختصاص الصفة بالموصوف كناية (قريبة) لايحتاج الى زيادة تأمل (نحو) قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروة والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج) كان طريق التصريح ان يقول انه مختص بها اذ الاضافة مثل سماحة ابن الحشرج اومعناها مثل السماحة له اوالاسناد نحو سمح هو اوحصل السماحة له اومعناه نحو هو سمح الاان الشاعر ترك التصريح الى الكناية فجعل الصفات المذكورة فى البيت فى قبة تنبيها على علو شان الممدوح ثم لما لم يلزم من اجتماعها فى قبة اختصاصها بالممدوح لوجود ذوى قباب غيره حكم بأنها مضروبة عليه دلالة على ان اثبات الامر فى مكان الرجل وحيزه يستلزم اثباته له (و) كناية (بعيدة) يحتاج فى تخصيص الصفة بالموصوف الى زيادة تأمل (نحو) قول الشاعر (المجد يدعو أن يدوم لجيده * عقد مساعى ابن العميد نظامه٧) لما اراد ان يبين اختصاص المجد بابن العميد على طريق الكناية جعل مساعى ابن العميد نظام عقد فى جيد المجد٧ ودل بذلك على اعتناء ابن العميد بشان المجد ودل بذلك على ان ابن العميد يحب المجد اذ الاعتناء بشان شئ يدل على صحة المعتنى به ونبه على ان المجد المعرف باللام اى حقيقته ثابتة به وثبوت الحقيقة للشئ يستلزم ثبوت جميع الافراد له الموجب اختصاص المجد له والحاصل انه جعل تزيين المجد به تخصيصا له به على طريقة قولك تزينت الوزارة بفلان اى حصلت له قيل٣ قسم السكاكى هذا القسم الى لطيف وألطف لا الى قريب وبعيد كما فعله المصنف اذ القرب والبعد لايتصوران فى التخصيص بل فى الطرفين فقط واجيب٦ بأنا لانسلم ذلك اولا ولئن سلم فلا مانع من اعتبارهما فى التخصيص باعتبار الطرفين ولايفهم من تقسيم السكاكى هذا القسم الى لطيف والطف تنبيها على جوازه عدم امكان تقسيمه الى قريب وبعيد واعلم يصرح بذلك اعتمادا على ماسبق فى نظيريها على انه نقل عن المصنف انه قال كونها الطف وبعيدة متساويتان فى الوجود قيل٦ ههنا قسم آخر وهو المطلوب بها الصفة والنسبة معا كما يقال تكثير الرماد فى ساحة عمرو فان كثرة الرماد كناية عن الصفة كما عرفت واثباتها لساحة عمرو كناية عن التخصيص واجيب٧ بأن هذا كنايتان والتقسيم فى الكناية الواحدة * واعلم ان من الكناية نفى الشئ بنفى لازمه كقوله تعالى اتنبئون الله بما لايعلم اى بما لاثبوت له بناء على ان عدم العلم يستلزم عدم الثبوت اذ لو ثبت لعلم قطعا وكقوله * لايفزع الارنب اهوالها * ولاترى الضب بها ينجحر * اى لا ارنب فى المفازة لتفزع ولاضب ولا انحجار

المجد الكرم والعقد هو الخيط الذى ينتظم به اللؤلؤ والمساعى ضد المساوى منه

٣ قائله شارح الفوائد منه

٦ المجيب شارح الفوائد منه

٢ قائله شارح الفوائد منه

٧ المجيب شارح الفوائد منه

﴿تذنيبات﴾ اربعة للاصل الرابع ﴿الاول الكناية﴾ فى القسمين الاخيرين (قد تساق لغير الوصف المذكور) اذ لابد فيهما من موصوف سواء كان مذكورا اولا (كقوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) اى مع الغيب عن حضرة النبي عليه السلام واصحابه لا بمعنى الغائب عن الحس كالصانع وصفاته اذ لا يصح حينئذ الكناية والتعريض لانهم ايضا يؤمنون بالغيب بهذا المعنى عند حضور النبي واصحابه فهذه الآية (اشارة الى المنافقين) اى الى ذمهم (و) الى (انهم بخلافه) اى بخلاف الوصف المذكور فالمكنى عنه نفى الايمان وموصوفه المنافق وهو غير مذكور قيل ٦ مدح المتقين بعد قوله تعالى لاريب فيه يرجع الى مدح الكتاب بأنه كامل فى نفسه ومكمل لغيره فلا يصح ارجاعه الى ذم المنافقين فالاولى ان يمثل بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك الى قوله المفلحون بأن يجعل الموصول مع صلته مبتدأ والاولى ٧ من اسمى الاشارة خبره ويجعل الجملة من مستتبعات قوله تعالى هدى للمتقين دون المتقين الموصوفين بالموصول (والاقرب ان يقال لهذا) النوع ٩ من الكناية (تعريض) لانه فى اللغة خلاف التصريح يقال نظر اليه بعرض وجهه اى بجانبه ومنه قولهم ان فى المعاريض لمندوحة عن الكذب وهى التورية بالشئ عن الشئ (و) يقال (للبعيد من الكناية تلويح) وقد عرفت الكناية البعيدة والتلويح ان تشير الى غيرك من بعد (وللقريب) من الكناية (مع خفاء) لانه كم وصف مستغن عن الوسط خفى لاحتياجه الى امر عرفى اوتجربى اوغير ذلك (رمز) وهو ان تشير الى القريب خفية بشفة او حاجب وامثالهما كقوله ٣ وللعيون رسالات مرددة ۞ تدرى القلوب معانيها وتخفيها (كعريض القفاء) فانه كناية عن الابله بغير واسطة لكنه يحتاج فيه الى عدة قواعد من علم الفراسة وفى بعض النسخ ومع خفاء رمز كعريض الوسادة فانه كناية عن عريض القفاء وهو عن الابله فعلى هذا يكون قسما من البعيد لان قوله ومع خفاء قيد لقوله وللبعيد فيفوت قسم القريب وفيه بعد وفى بعض النسخ وللقريب مع خفاء رمز كعريض الوسادة وهذا صحيح لان المراد بالقرب ههنا قرب المسافة اعم من ان يكون هناك واسطة واحدة او اكثر فيصح التمثيل بعريض الوسادة كما يصح التمثيل بعريض القفاء لكن المصنف لوجمع بين المثالين كما فعله السكاكى لكان احسن واولى كما لا يخفى (و) يقال للقريب (بدونه) اى دون الخفاء (اشارة وايماء) يقال اشار اليه باليد اذا اومأ اليه ووجه المناسبة اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كما فى التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقى واستشهد لذلك بقوله ۞ اشارت باطراف

٦ قائله شارح الفوائد

٧ وهو قوله تعالى اولئك على هدى

٩ وهو الذى يساق لغير الموصوف المذكور

٣ نظيره ۞ فقالت بطرف العين خيفة اهلها ۞ اشارة مذعور ولم تتكلم ۞

البنان وودعت ✽ واومت بعينيها متى انت راجع ✽ حيث نسب الاشارة الى البنان والايماء الى العين ﴿ الثانى ﴾ من التذنيبات (التعريض قد يكون كناية بأن يراد به الموصوف ايضا) اى كما يراد به غير الموصوف بمعونة قرائن الاحوال (و) قد يكون (مجازا بأن لا يراد) به الموصوف اصلا بل يراد غيره مثلا اذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت به المخاطب وانسانا آخر معه كان تعريضا على سبيل الكناية اما انه تعريض فلا رادتك غير الموصوف واما انه كناية فلكون الانتقال من اللازم وهو الخطاب على سبيل التهديد للمخاطب الى الملزوم وهو الخطاب لمن يتصف بالايذاء وان اردت به غير المخاطب فقط كان تعريضا على سبيل المجاز اما كونه تعريضا فلما مر واما كونه مجازا فلان ذكر تاء الخطاب الدال بالوضع على المعين وارادة الخطاب المطلق يكون من باب ذكر اللفظ وارادة اللازم ✽ واعلم ان قول المص التعريض قد يكون كناية وقد يكون مجازا منظور فيه بل الوجه ان يقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز كما هو عبارة السكاكى وتوضيح هذا يستدعى الكشف عن جلية الحال فنقول ان اللفظ ان استعمل فى المعنى الموضوع له يسمى حقيقة مطلقة ويقابلها المجاز فان قصد بذلك دلالة اللفظ على معنى آخر ملزوم للمعنى الموضوع له اللفظ قصدا اصليا وقصدا الى الموضوع له قصدا تبعا يسمى كناية ويقابلها التصريح وان لم يقصد معنى آخر لذلك بل اقتصر على ارادة المعنى الموضوع له فقط يسمى حقيقة تصريحية وهى مع الكناية قسمان من الحقيقة المطلقة وان لم يستعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له اصلا بل فى غيره يسمى مجازا فيحتاج الى قرينة قوية لا يرخص فيها الاهمال اصلا ✽ واما التعريض فهو استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى أو الكنائى او المجازى اذ الاستعمال يوجد فى كل من هذه ثم يقصد بذلك المعنى الى معنى آخر يلزمه عقلا او عرفا من غير ان يستعمل اللفظ فى اللازم فيكون دلالة اللفظ عليه خارجا عن دلالة اللفظ عليه اصالة او تبعا والا لكانت كناية بل دلالة اللفظ ينقطع فى المعنى الاصلى ثم يدل على ذلك المعنى اللازم المعنى الاصلى لا اللفظ وان اعتبرت دلالة اللفظ عليه صارت دلالة بالواسطة لا بالذات ومثل هذا يسمى مستتبعات التراكيب والخواص ✽ والمزايا المعتبرة فى المعانى من هذا القبيل ايضا كما مرت اليه الاشارة فى صدر الكتاب وانما يسمى تعريضا لدلالته على عرض من الكلام وهذا التعريض قد يوجد مع المعنى الحقيقى كما اذا قلت للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فان المجئ للسلام مستعمل فى معناه الحقيقى لكنك تقصد معه ما يلزمه عادة من توقع الصلة وقد يوجد مع المعنى المجازى كما اذا قال السائل لك الاسد قد يرغب فى لقائه فانه يريد بالاسد الرجل الشجاع ويقصد الرغبة فى لقائه توقع النفع

عادة وقد يوجد مع المعنى الكنائى كما فى قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه يكنى به عن نفى الاسلام عن الموذى فاذا قصد نفيه عن موذ معين بسبب وجود الايذاء فيه كان تعريضا بالقياس اليه فظهر من هذا التفصيل انه لا استعمال فى اللفظ المعرض به فلا يكون كناية ولا مجازا لاشتراط الاستعمال فيهما بل المراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى ان يقصد به المعنيان فقط ٩ وقد يكون على طريقة المجاز فى ان يقصد به المعنى التعريضى فقط هذا ❁ ثم ان بعضا من الفضلاء فصل فى المجاز والكناية والتعريض كلاما آخر فلا علينا ان نسمعك ذلك فى هذا الباب وان افضى الى الاطناب قال ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله ❁ وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال فى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلى بل يستعمل ذلك اللفظ حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلى اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا فى شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى اصله وان سمى حينئذ مجازا متفرعا على الكناية ❁ وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود الاصلى الذى استعمل اللفظ فيه ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا فى اصله كقوله تعالى اول كافر به فانه تعريض بأنه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى ❁ واعلم ان هذا المقام من مزالق الاقدام ففيما ذكرناه ما يصلح امرك ويثلج صدرك فتدبر فيما يحويه ثم احفظ لحاويه ❁ ﴿الثالث﴾ ❁ من التذنيبات (لا وجه لتخصيص الكناية بالحقيقة) وان صدر عن السكاكى حيث قال والحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدم التصريح (لانه) اى اللفظ فى الكناية (نقل من معنى الى معنى) سواء كان اللفظ فى المعنى الاول حقيقة او مجازا (وقد يكون) النقل المذكور (فى المجاز) كما كان فى الحقيقة كما عرفت من ان ضرب القبة مجاز ينتقل منه الى كرمه هذا ما ذكره المص وفيه بحث لان القرينة فى المجاز لا يكفى ان تدل على عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط والا لم يكن معنى اولى من معنى فى الارادة باللفظ بل لا بد من الدلالة على معنى معين ثم ان لم يقارن معها عدم الدلالة على معنى آخر صار المتبادر المعنى الحقيقى وان قورن معها عدم الدلالة على معنى آخر لا يصح الكناية ايضا ❁ واما احتمال ان تدل على تعيين المعنى المجازى مع عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط دون سائر المعانى فباطل لان الدلالة على العدم بواسطة لزومه من تعيين المعنى المجازى لا بالاستقلال اذ الدلالة على الاعدام بتبعية الملكات فحينئذ يتساوى الدلالة على عدم دلالة باقى المعانى ولا يترجح

٩ مثلا قولك آذيتنى فستعرف اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريق الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما تحققته ❁

البعض على البعض فتعيين عدم الدلالة على المعنى الحقيقي دون الباقي تحكم فالتحقيق في المقام ماذكره السكاكي من ان الكلمة لايفيد البتة الا بالوضع او الاستلزام بوساطة الوضع واذا استعملت فاما ان يراد معناها وحده اوغير معناها وحده او معناها ومعنى معناها معا فالاول هو الحقيقة في المفرد والثاني وهو المجاز في المفرد وانه مفتقر الى نصب دلالة مانعة عن ارادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية لابد له من دلالة حال اي ليعلم بها ان معنى معناها مراد ايضاً ولولاها لم يعلم الاقصد معناها وحده مثلا قولك كثير الرماد كناية في معرض المدح ومحمول على الحقيقة في الحامي وهذا تحقيق حقيق بالقبول فلايتجاوز عنه ﴿الرابع﴾ من التذنيبات (اطبق البلغاء) على (ان المجاز ابلغ من الحقيقة لانه) اي المجاز (اثبات الشيء بلزومه فهو) اي المجاز (دعوى بشاهد) فان وجود الملزوم كالغيث مثلا شاهد عقلي او عادي لوجود اللازم كالنبت مثلا لامتناع وجوده بدون وجود اللازم عقلا او عادة ففي قولك رعينا الغيث انت مدع للنبات ببينة عادية هي الغيث بخلاف قولك رعينا النبت (والاستعارة) ابلغ (من التشبيه) الصريح (لانها) اي الاستعارة (مجاز) والمجاز ابلغ من الحقيقة كالتشبيه ههنا (واذ لا اعتراف فيها) اي في الاستعارة (بكون المشبه به اقوى) من المشبه بخلاف التشبيه الصريح على ماعرفت (والكناية) ابلغ (من التصريح كما) بينا (في المجاز بعينه) لان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين انما هو بسبب المساواة فيصير هو انتقالا من الملزوم الى اللازم ولان الكناية لكونه دعوى الشيء ببينة يوجد فيه زيادة تهويل للجود وتفخيم قيل فعلى هذا يكون ذكر ارادة الانف والشفة من المرسن والمشفر في قسم المجاز استطرادا وهو من النوادر فلايعتد بها ٩ قيل ان التشبيه ايضا ابلغ في الترغيب والتنفير من سائر الصفات كما اذا شبه شيء بشيء حسن للترغيب او بشيء قبيح للتنفير اقول الظاهر ان المراد بالترغيب والتنفير غير الابلغية المعتبرة في هذا المقام قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا منها يفيد زيادة في نفس المعنى لايفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لايفيده خلافه وحاصله ان كل موضع فيه اثبات الشيء ببينة يكون ابلغ بالمعنى المعتبر في المقام وليس الترغيب والتنفير كذلك فيكون ابلغ ههنا من المبالغة وقد يتوهم انها من البلاغة وليس كذلك كما لايخفى والله اعلم ﴿ تذييل ﴾ للعلمين المتحدين في ترتب غرض تحصيل البلاغة (البلاغة) في اللغة هي البلوغ الى المنتهى مكانا او زمانا او غيرهما وفي الاصطلاح البلاغة الكسبية للمتكلم (توفية الكلام) اي توفية المتكلم كلامه الخبري الصادر عنه (بحسب) اقتضاء (المقام حقه) اي حق الكلام بحسب طاقته ٧ فكان للكلام حقا

٩ كقول البحتري في وصف الورد ❊ اما ترى الورد يحكي حين ظهرت ❊ في صحن خد من المعشوق منعوت ❊ كأنه فوق ساق من زبرجده ❊ نثر من التبر في مجرى ياقوت ❊ وقول ابن الرومي في هجوه ❊ وقائل لم هجوت الورد مقتبلا ❊ فقلت من سخفه عندي ومن غمطه ❊ كأنه سرم نعل حين اخرجه ❊ عند الخراء وباقي الروث في وسطه ❊ كيف اثبت البحتري في النفس خيالا في نهاية الحسن يدعو الى الترغيب في الورد وكيف اثبت ابن الرومي خيالا في النفس في غاية القبح يدعو الى التنفير عنه ويروى قول ابن الرومي هكذا ❊ يامادح الورد لاينفك من غلطه ❊ الست تبصره في كف ملتقطه ❊ كأنه سرم نعل حين سكرجه ❊ عند البراز وباقي الروث في وسطه ❊ ولابن المعتز في جوابه ❊ ياهاجي الورد لاحييت من رجل ❊ غلطت والمرء قد يؤتى على غلطه ❊ هل تنبت الارض شيئا من ازاهرها ❊ اذا تحلت تحلى الوشي من نمطه ❊ احلى واشهى من ورد له ارج ❊ كأنما المسك مذرور على وسطه ❊ كأنه لون خدي حين هلكني ❊ حل السراويل بعد البعد من سخطه ✱

٧ وانما قال بحسب اقتضاء المقام لئلا يخرج عن البلاغة آية مشتملة على فوائد التركيب مع خلوها عن مراتب الدلالة لان المقام قد يقتضي الاولى تارة وقد يقتضي الثانية اخرى وقد يقتضيهما معا

واجبا قضاؤه (من فوائد التراكيب) ٩ اى خواصها الحاصلة لها المستنبطة من قواعد علم المعانى المأخوذة تلك القواعد من استقراء تراكيب البلغاء (و) من (مراتب الدلالة) الواقعة فى التراكيب بحسب الجلاء على معنى واحد المستنبطة من علم البيان كأنواع المجازات والاستعارات والكنايات وقد عرفت فى صدر الكتاب ما يتعلق بهذا التعريف على وجه التحقيق والتدقيق (ولها) اى للبلاغة المعتبرة فى الكلام (طرفان اسفل به يزيد على ما يفيد اصل المعنى) بحيث لو نقص منه شئ يسير التحق بأصوات الحيوانات عند البلغاء (و) طرف (اعلى هو المعجز) وهو الذى تتقاصر القوى البشرية عن الاتيان بما يوازيه اويدانيه ❀ اعلم ان المصنف عد الاعجاز الطرف الاعلى للبلاغة بناء على انها امر من جنس البلاغة كما ستعرفه الان سائر المشائخ قسموا الطرف الاعلى الى قسمين حيث اعتبروا مرتبة يقرب من الطرف الاعلى تنبيها على ان للاعجاز ايضا مراتب قال الامام الرازى فى نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز يعنى ان الطرف الاعلى هو اعلى مرتبة الاعجاز وله ايضا مرتبة اخرى اسفل منها بحيث اذا نقص منها شئ يسير التحق الى اعلى مرتبة البلاغة البشرية وقال السكاكى ثم تأخذ البلاغة فى التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى و ما يقرب منه اى من حد الاعجاز فى الجانب الاسفل منه ولا يخفى انه يمكن حمل عبارة السكاكى على معنيين ❀ احدهما ما يوافق كلام الامام الرازى بأن يجعل الاعجاز داخلا فى البلاغة فيكون حد الاعجاز نهاية البلاغة ويكون قوله وما يقرب منه عطفا على الطرف الاعلى والضمير عائدا اليه فيكون للاعجاز مراتب ❀ وثانيهما ان يعتبر الاعجاز خارجا عن البلاغة البشرية اذ المراد بيان حالها لا مطلقا فيكون المراد بالطرف الاعلى اعلى البلاغة مطلقا فقوله وهو الطرف الاعلى اى الاعجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الحد الاسفل للاعجاز وكان الحد الاسفل للاعجاز والطرف الاعلى للبلاغة البشرية حدا مشتركا فيكون ما يقرب من الحد الاسفل من الاعجاز داخلا فى البلاغة والحد الاسفل من الاعجاز خارجا عنه واما ما وقع فى كلام بعضهم ٧ من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه فمعناه ان الطرف الاعلى للبلاغة حد الاعجاز اليه ينتهى البلاغة فقوله وما يقرب منه عطف على قوله حد الاعجاز والضمير فى منه اما الى حد الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاعلى من الاعجاز ويكون ما يقرب منه بيانا لتفاوت الاعجاز واما الى الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاسفل من الاعجاز ويكون ما يقرب منه تعيينا للطرف الاعلى من البلاغة البشرية ويكون هذا من الطرف الاعلى للبلاغة وقريبا من حد الاعجاز وبهذا التفصيل ظهر ان للاعجاز ايضا طرفان ويمكن بينهما مراتب تجل عن مدارك البشر كما يقال ان آيات

٩ وقيل فى ذكر الفوائد والتراكيب بلفظ الجمع اشارة الى ان من علم فائدة من تركيب اومن تراكيب لا يسمى بليغا كما ان من علم فوائد من تركيب لا يسمى بليغا ❀

٧ واعلم ان الانسب بحسب المقام بيان طرفى البلاغة فقط وذكر الاعجاز لتعيين الطرف الاعلى بأن يكون اعلى البلاغة مراتب تقرب من حد الاعجاز بحيث لو زادت البلاغة على تلك المراتب يلتحق بحد الاعجاز الذى لا يصل اليه قوة البشر كما ان الطرف الاسفل اذا نقص التحق بأصوات الحيوانات فالوجه حمل كلام المفتاح والايضاح على هذا التقرير ومن حملهما على المعانى الاخر فقد غفل عن حسن التعبير ❀

(وليراد)

وإيراد مراتب الدلالة كما ينبغي توفية الحقوق والمراتب تمامها بل توفيتها في الجملة لتفاوت المراتب (والاعجاز شانه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه) لاتحديداً ولا تبيها وذلك لغاية لطفه ودقته لان الامور الصعبة كما يمتنع عن التبيين كذلك الامور اللطيفة وذلك كاستقامة الوزن تدرك وجدانا بواسطة الذوق بلاشبهة ومع ذلك لايمكن وصفه بل هذا يمكن في الحسيات ايضا كالملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها قال السكاكي ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا والذوق حالة وجدانية يدرك بها الشئ ولا يمكن التعبير عنها ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والافلابد من تحصيله اذلا ينبغي ان يترك الانسان نفسه سدى اللهم الا ان يساعده الفطرة وليس للانسان الا ماسعى ثم طريق اكتساب الذوق طول خدمة العلمين لاغير واذا تأيد الفطرى بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز كما اذا تمهر الشاعر بالطبع في علم العروض (نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها) وان لم يكن كشف نفس الاعجاز قال السكاكي في تكلمة المفتاح اختلف في وجه الاعجاز فمنهم من يقول صرف المتحدين عن المعارضة وان كانت ممكنة ويلزمه تعجب العاجزين عن العجز لاعن النظم ومنهم من يقول وروده على اسلوب مبتدأ مباين لاسلوب غيره ويلزمه كون اسلوب لم يعهد في الخطبة معجزا ومنهم من يقول سلامته عن التناقض ويلزمه اعجاز كل ماسلم عنه ومنهم من يقول الاشتمال على الغيوب ويلزمه حصر الاعجاز في السور المشتملة عليها واللوازم كلها منتفية بالاجماع فالصواب ماذهب اليه السكاكي من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس الفصاحة والبلاغة كما يجده ارباب الذوق لاغيره (ويوصف بها) اى بالبلاغة (المتكلم) كما تقول شاعر بليغ (والكلام) كما تقول قصيدة بليغة دون الكلمة فلا يقال كلمة بليغة وقدم تعريف البلاغة لتعلقها بالمعنى بخلاف الفصاحة (والفصاحة معنوية) وهي راجعة الى المتكلم والكلمة والكلام (وهي الخلوص) اى خلوص الكلام (عن التعقيد) عرف بالخلوص اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحي يقال فصح اللبن اذا خلص بأن اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن والمراد بالتعقيد ان لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد بحيث لايدرى السامع من أين يتوصل وبأى طريق معناه يتحصل بسبب ضعف التأليف وسوء التركيب وانما خلوصه (بأن يدخل) الكلام (الاذن بلا اذن) اى بلا صرف الاذن اليه والاصغاء به هذا على ان يراد الاذن الثانى كالاول مضموم الهمزة ويروى الثانى مكسور الهمزة والامر ظاهر (فيدخل المعنى القلب قبل دخول القرآن المجيد متفاوتة في طبقات الاعجاز وظهر ايضا انه لم يرد بتوفية الخواص حقها

اللفظ الاذن) اى لايكون لفظه يسبق الى ذهنك الاومعناه اسبق الى قلبك (لا كما فى قول الفرزدق ❁ وماثله فى الناس الاعملكا ❁ ابو امه حى ابوه يقاربه ❁) اى ليس مثل الممدوح فى الفضل والكمال الاابن اخته هشام الخليفة وهذا من الغموض بحيث لايفهم مغزاه من لايعلم قصته قوله مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى بدل من مثله وقد فصل بينهما بماترى والاعملكا استثناء من حى قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اى ابو ام المملك مبتدأ وابوه اى ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحى كما فصل بالخبر بين حى وصفته اعنى يقاربه وكل من هذه الامور مع جوازها اتفاقا خرج الى مرتبة التعقيد بالاجتماع (و) الفصاحة (لفظية بأن يكون المفردات) اى مفردات الكلام (لاوحشية) بل ادور على ألسنة الموثوق بعربيتهم بحيث يحتاج فى معرفته الى التنقير عن كتب اللغة كما روى ان عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار بسبب غلبة مرة صفراء واجتمع الناس عليه قال مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تنحوا عنى حتى قال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية (ولا مبتذلة) بأن يخرج لها وجه بعيد كما فى قول العجاج ❁ ومقلة وحاجبا مزججا ❁ وفاحما ومرسنا مسرجا ❁ قيل المسرج من قولهم سيف سريجى وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء اوكالسراج فى البريق واللمعان ومنه سرج الله وجهه اى حسنه والابتذال اما بأصل الوضع كاللقالق ومنه ما احدثه المولدون كالقرميد والطوب للاجر الذى هو معرب واما بتغيير العامة كالميشوم فى المشؤم ولفظة السرم لمخرج الغائط اصله بالصاد للقطع ٧(و) بأن يكون المفردات (على قانون) اللغة (العربية) بأن لايكون مخالفا للقياس الصرفى نحو قول الشاعر ❁ الحمد لله العلى الاجلل ❁ اذ القياس الاجل بالادغام تمامه ❁ الواحد الفرد القديم الاول ❁ (و) تكون المفردات (سليمة عن التنافر) اى تنافر حروف الكلمة بأن تنقل التلفظ بها متابعة ثقلا متناهيا كما فى الهعخع فى قول اعرابى تركتها اى الابل ترعى الهعخع اوغير متناه كما فى المستشزرات فى قول امرئ القيس ❁ غدائره مستشزرات الى العلى ❁ تضل العقاص فى مثنى ومرسل ❁ والمرجع فى هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف اوبعدها ولا الى ترتيبها فى الصعود اوالنزول قيل ومن التنافر فى المفرد الكراهة فى السمع نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على ❁ مبارك الاسم ٩ اغر اللقب ❁ كريم الجرشى شريف النسب ❁ والجرشى النفس ورد بأنه مندرج تحت الوحشية والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة فى فصاحة الكلام ايضا ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه فى الثقل كقوله ❁ وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ❁ والى ما هو غير متناه فيه كقوله ❁ كريم متى امدحه امدحه

٧ وان شئت تأمل فى قولك المدامة والسيف والاسد والاسفنط والخشليل والعذوكس بمعناها ❁

٩ الاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف ❁

(والورى)

٧ واعلم ان بعضا من الناس عد تتابع الاضافات مما يخل بالفصاحة واعترض عليه صاحب الايضاح بأن ذلك ان افضى الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز ﴿ ﴾ عنه بالتنافر والافلا يخل الفصاحة كما فى قوله عليه السلام الكريم

والورى معى ❁ فاذا ما لمته لمته وحدى ❁ فان تكرار امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله تعالى فسبحه ومنه ما يرد فيه حروف متراكبة كقوله ❁ العلم والفضل والاب قاطبة ❁ منه اليه لديه فيه عنه به ❁ اى مأخوذة منه منتهية اليه حاضرة لديه مجتمعة فيه صادرة عنه ملتبسة به اواضافات متوالية كقوله ❁ حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى ❁ فأنت بمرء اى من سعاد ومسمع ❁ وجرعى وحومة والجندل اسماء مواضع الا ان تتابع الاضافات اذا لم يكن ثقيلا على اللسان لا يخل بالفصاحة ٧ وقد قال النبى عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (واذ) قد (وقفت على العلمين) المعانى والبيان (ان شئت) ان تقف على لطائفهما وعلى كيفية اكتساب البلاغة والفصاحة والكشف عن وجوههما (فتأمل) فى كيفية اجراء قواعدهما فى (قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعى ماءك ويا سماء اقلعى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين تر) مجزوم بأنه جواب الامر اى تأمل تر (ما فيه) اى فى هذا القول (من لطائفهما) اى لطائف العلمين وتدرك ان ساعدك الذوق ما ادرك من تحدوا به من العرب العرباء ❁ روى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع المشهورة على باب الكعبة واصروا فى الانكار على افصحية ما نزل من القرآن الى ان نزلت هذه الآية فحينئذ اقروا لها بالاذعان فأنزلت تلك القصائد بد الاعجاز ولولاها لكانت مسجودة الى الآن فى ارض الحجاز من تلك اللطائف انه شبه ٣ الارض والسماء بالمأمور الذى لا يتأتى منه لكمال هيبة العصيان وشبه الامر به بالامر الجزم النافذ فى تكون المقصود تصويرا لاقتداره العظيم حتى كان جميع المكونات هيأوا نفسهن الى ورود الامر عن جنابه العالى حتى يتبادروا الى الامتثال ثم بنى على تشبيهه هذا قوله قيل مجازا عن الارادة وجعل قرينة المجاز الخطاب للجماد وهو يا ارض ثم بنى على تشبيههن بالمأمور اثبت لهن ما هو من خواص المشبه به اعنى النداء والخطاب على سبيل الاستعارة بالكناية فقال يا ارض ويا سماء ثم استعار بطريق التبعية لغور الماء فى الارض البلع الذى هو اثر القوة الجاذبة فى المطعوم لكمال الشبه بينهما وهو الذهاب الى مقر خفى ومع هذا فهى قرينة للاستعارة بالكناية التى فى الماء اى استعارة الماء للغذاء لجامع تقوى الارض بالماء فى الانبات تقوى الآكل بالطعام ثم ان الله تعالى امر الارض بالبلع على سبيل الاستعارة بناء على التشبيه الثانى المذكور وخاطب الارض فى الامر بالبلع وكذا فى الاقلاع ترشيحا لاستعارة النداء ❁ ومنها انه تعالى قال ماءك باضافة الماء الى الارض مجازا ٨ تشبيها لاتصاله بها باتصال الملك بالمالك ورشحها بالخطاب ثم استعار لاحتباس المطر الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما فى عدم ما كان ❁ ومنها انه تعالى لم يصرح بفاعل غيض وقضى وقيل كما لم يصرح

ابن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ اكمل الدين فى شرحه للتلخيص وفى هذا الكلام نظر لانه ليس كل ما لم يفض الى الثقل لا يخل بالفصاحة فان التكرار اذا كان منه بد ويكون باعتبار شئ واحد يكون مخلا بالفصاحة والحديث انما لم يخل لكونه ليس كذلك لان كل واحد من الموصوف بالكرم والابنية مغاير للاخر وليس فيه تتابع الاضافات ايضا لانه يقع بين المضافين ليس بذلك والحق انه ليس بمخل لوروده فى كلام الله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله فبأى آلاء ربكما تكذبان وقوله اذ بعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب هذا ما ذكره اكمل الدين رحمة الله عليه ❁

٣ فى هذا التشبيه بحث اذ عدم احتمال العصيان اقوى فى الارض واظهر

اللهم الاعلى المبالغة لكن لا يلايم المقام ❁ ٨ وفى الاضافة الى الارض نكتة اخرى وهى التنبيه على حدوث هذا الماء من الارض ايضا لا من السماء فقط كما تدل عليه قوله تعالى وفار التنور ❁

في صدر الآية بقائل قيل٩ وكذا لم يصرح بمن سوى السفينة بينها على ان تلك الامور العظام لا يتصور الا من قادر لا يكتنه وقهار لا يغالب فلا يذهب الوهم الى فاعل غيره جلت عظمته ❁ ومنها انه ختم الكلام بالتعريض تنبيها لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل وان تلك ليست الا لظلمهم هذا هو النظر من جهة علم البيان ❁ واما النظر من جهة علم المعاني ❁ منها انه اختيريا دون اخواتها لكثرة استعمالها ولاقتضاء مقام اظهار الجبروت تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون ولم يقل يا ارض بالكسر لامداد التهاون ولم يقل يا ايتها للاختصار مع اباء مقام الانقياد عن الغفلة اللازمة للتنبيه ❁ ومنها اختيار لفظ سماء وارض على غيرهما لكونهما اخف وادور وكذا ابلعي على ابتلعي مع تجانسه باقلعي٣ ومنها افراد ماء٧ للاباء مقام اظهار الجبروت الاستكثار الملحوظ في الجمع وكذا افراد ارض٦ وسماء ❁ ومنها ذكر مفعول ابلعي لئلا يلزم بالحذف ابتلاع الجبال والبحار وسواكن الماء كما يقتضيه مقام الكبرياء ❁ ومنها اختيار غيض٩ على غيض المشدد لكونه اخف واخصر وافق قيل ولهذا قيل الماء دون ماء طوفان السماء٦ وكذا الامر دون امر نوح من انجاز الموعود ❁ ومنها اختيار استوت على سويت٤ مع مقارنته للالفاظ المبنية للمفعول رعاية لطريقة تجري بهم مع الاختصار في اللفظ ❁ ومنها قيل بعدا دون ليبعد تأكيدا للفعل بالمصدر مع الاختصار ❁ ومنها تعميم الظلم ليتناول انواعه حتى ظلمهم انفسهم في تكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى الكلم ❁ واما اللطائف المتعلقة بالكلام ❁ منها تقديم النداء ليتمكن الامر عقيبه ومنها قدم امر الارض على السماء لابتداء الطوفان منها ثم ذكر ما هو المقصود من قضاء الامر الموعود ثم حديث السفينة لتأخره في الوجود ثم ختم بالتعريض ختما للقصة بالحصة منها نصحا لعباده بالانزجار عن انواع الظلم هذا كله نظر من جهة علم المعاني ❁ واما النظر من جهة الفصاحة المعنوية فهي كما ترى نظم لطيف لا تعقيد فيه ولا التواء لفظها تسابق معانيها ومعانيها الفظها ❁ واما الفصاحة اللفظية فألفاظها على ما ترى عربية جارية على قوانين اللغة من مصادر البراعة سليمة عن التنافر والبشاعة عذبة على العذبات سلسلة على الاسلات كل منها كالماء في اللطافة والسلاسة وكالعسل في الحلاوة وكالنسيم في الرقة ثم قال ولله در شان التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته الا ادرك لطائف لا تسع الحصر ولا تظنن الآية مقصورة على ما ذكرت فلعل ما تركت اكثر مما ذكرت هذا ما افاده السكاكي في لطائف الاية اكرمه الله بعناية بلا نهاية ولله دره وعليه اجره حيث ما اهتدينا في هذين العلمين الا بدلالته وما اغترفنا في بحارهما الا من فضالته جزاه الله عنا وعن كافة المستفيدين خير الجزاء انه قدير على كل ما يشاء ❁ (وبالحرى ان تذيلهما) ❁ اي العلمين بعد ما عرفت ان البلاغة بمرجعيها والفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين

الابي عن التدريج المقتضي لسرعة الامتثال ✻

٧وايضا في افراد الماء اشعار بأن هذا الماء لم يحصل من اجتماع المياه وتكثرها بل هو نوع واحد حصل بقدرته تعالى دفعة واحدة ✻

٦وايضا افراد ارض اشارة الى شمول هذا الماء الكل بحيث صار الكل كشئ واحد باعتبار هذا الشمول وايضا افراد سماء اشارة الى ان المراد بالسماء ههنا جهة العلو فقط لا الاجرام العلوية لان حدوث الامطار من الجو ✻

٩ ولهذا الاختيار وجه آخر مر في اختيار ابلعي بدل ابتلعي ✻

٦ولا ختيار الماء بدل ماء طوفان السماء اشارة الى ان الابتلاع وقع حال حصول الماء على الارض وايضا الامر للسماء بالاقلاع والارض بالابتلاع يقتضي اضافة ما لكل منهما الى نفسه ليتحقق امر المقابلة ✻

٤ وفي اختيار استوت على سويت وجه آخر وهو ان الامر بالابتلاع كان في استواء السفينة لاستلزامه لها عادة ولا يحتاج الاستواء (ويرقيه) الى امر جديد حتى يقال وسويت . ✻

ويرقيه اعلى درجات التحسين (بشئ) مشهور ﴿من علم البديع﴾ وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وهذا العلم يفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتى للكلام البليغ الفصيح فلامدخل لها فى الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فلا يجوز حمل الاستحسان الذى ذكر السكاكى فى حد علم المعانى على هذا العلم كما حققناه فى صدر الكتاب واما ذكر المطابقة والتجنيس فى اثناء نكت علم المعانى فى الاية فعلى سبيل الاستطراد والتبعية (وهو) اى علم البديع (قسمان معنوى) يتعلق بالمعنى وحده كالالتفات وغيره اومع اعتبار اللفظ كالمطابقة والمشاكلة ونحوهما وهو ليس من البلاغة لانه عرضى وهى ذاتى الا انه من حيث التعلق بالمعنى قد يلتبس به (ولفظى) متعلق باللفظ وحده كالتجنيس والترصيع وهو بمنزلة الفصاحة فى الحسن الذاتى (فالمعنوى اصناف) بدأ بالمعنوى لان المعانى مقاصد اصلية والالفاظ توابع وقوالب لها وذكر من اصنافه سبعة عشر وقد يبلغ تسعة وعشرين واكثر ﴿المطابقة﴾ وهى الموافقة (ان تجمع) فى الذكر (بين متنافيين) اى متقابلين فى الجملة وان لم يكونا فى غاية الخلاف سواء كانا اسمين (نحو) قوله تعالى حكاية عن اصحاب الكهف (وتحسبهم ايقاظا وهم رقود) اوفعلين نحو قوله تعالى يحيي ويميت اوحرفين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وسواء كان المتنافيان فى كلام متكلم واحد اومتكلمين كما شهد رجل عند شريح فقال انك لسبط الشهادة اى خالية الشهادة عن التعقيد فقال انها لم تجعد عنى اى لم يصعب ولم يكن فيها تعقيد ﴿ومن المطابقة اثبات الشئ ونفيه كقوله تعالى ولكن اكثر الناس لايعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا وقد يكون التقابل تقديرا كقول ابى الطيب ﴿لم تطلب الدنيا اذا لم تردبها ﴿سرور محب اواساءة مجرم ﴿فانه قابل المحب بالمجرم ومقابله المبغض والسرور بالاساءة ومقابله الحزن وقد يكون خفيا نحو اغرقوا فادخلوا نارا ﴿ومن الطباق نوع يسمى التدبيج من دبج المطر الارض زينها بالرياض ويفسر بان تذكر فى معنى من المدح اوغيره الوانا تقصد الكناية كقول ابى تمام يصف شهيدا ﴿تردى ثياب الموت حمرا فما اتى ﴿لها الليل الاوهى من سندس خضر ﴿اوتقصد التورية كقول الحريرى فمذازور المحبوب الاصفر ﴿واغبر العيش الاخضر ﴿اسود يومى الابيض ﴿وابيض فودى الاسود ﴿حتى رثى لى العدو الازرق ﴿فياحبذا الموت الاحمر ﴿ومن الطباق مايسمى ايهام التضاد وهو قسمان الاول نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة مسببة عن اللين والثانى نحو قول دعبل الخزاعى ﴿لاتعجبى ياسلم من رجل ﴿ضحك المشيب برأسه فبكى ﴿فضحك ههنا مقابل نبكى ظاهرا واما حقيقة فمجاز

عن ظهور بياض الشيب فى سوادرأسه ﴿المقابلة ان تجمع بين متنافيين ﴾ اوا كثر (وتشرطهما) اى وتجعلهما مشروطا (بمتقابلين) وهى اخص من المطابقة لوجوب التعدد فيها بخلاف المطابقة على ماعرفت (نحو) قوله تعالى (فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى جمع بين خمسة هى التيسير واعطاء حقوق ماله واتقاء المعصية والتصديق بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد وبين خمسة هى مقابلاتها وهى التعسير والبخل الذى هو المنع والاستغناء بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى ويجوز ان يكون المراد بالاستغناء الزهد فيما عندالله ٣ والتكذيب بالكلمة الحسنى وكقوله صلى الله عليه وسلم ان الرفق لايكون فى شئ الازانه ولا الخرق فى شئ الاشانه ﴿ومن لطائف المقابلة ماروى عن بعضهم انه قال له المنصور انك بخيل فقال ياامير المؤمنين ماجد فى حق ولاازوب فى باطل ﴿واعلم ان بعضهم ٩ لم يذكروا فى المقابلة الشرط المذكور فعد منها بيت ابى دلامة وهو قوله ﴿ مااحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا ﴿ واقبح الكفر والافلاس بالرجل ﴿ اذ ذكر فى الاول الاجتماع دون الثانى نقل عن المطرزى انه جعل المقابلة اعم من الطباق وفسرها بأن تضع معانى تريد الموافقة بينها وبين غيرها او المخالفة فتأتى فى الموافق بما وافق وفى المخالف بما خالف اوتشرط شروطا وتعدد احوالا فى احد المعنيين فيجب ان تأتى فيما يوافقه بمثل ماشرطت وعددت وفيما يخالفه بأضداد ذلك ومثل ذلك بأمثلة يطول ذكرها ﴿المشاكلة ان تذكر الشئ بلفظ غيره ﴾ دخل فيه المجاز ثم خرج بقوله (لوقوعه فى صحبته) اى صحبة غيره وخرج التجنيس ايضا فانهما وان ذكرا بلفظ غيرهما لكن لا لوقوعهما فى صحبته لمجرد المشاكلة الصورية قال بعضهم ان كان هناك علاقة مصححة للمجاز فذاك ويفيد المشاكلة زيادة الحسن والا فلابد من جعل وقوعه فى صحبة غيره علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والافلاوجه للتعبير به عنه اقول لايخفى عليك ان المجاز من المحسنات الذاتية والمشاكلة من المحسنات العرضية فاذاوجد الاول لايبقى لاعتبار الثانى من تلك الجهة وجها وايضا لايشك احد ان اطبخوا فى المثال الآتى ليس مستعملا فى معنى خيطوا بل اتى به بلااستعمال فيه (نحو) قوله ﴿ قالوا اقترح شيئا نجدلك طبخه ﴿ قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) ذكر اطبخوا موضع خيطوا لوقوعه فى صحبة نجدلك طبخة و اقتراح السؤال على سبيل الارتجال وتحقيق المقام ان اللفظ فى المجاز مستعمل فى المعنى المجازى واطبخوا ليس مستعملا ههنا فى معنى خيطوا بل هذا اللفظ قائم مقام خيطوا فالمجاز ارادة معنى بدل معنى آخر والمشاكلة ارادة لفظ بدل لفظ آخر فالاستعمال تعيين اللفظ للمعنى سواء كان بالوضع اولا والمشاكلة تبديل اللفظ المستعمل فى المعنى بلفظ لايستعمل فى ذلك المعنى لمناسبة معتبرة هناك فاللفظ فيها يدل على لفظ مستعمل فى ذلك المعنى لاعلى المعنى نفسه ولهذا عدت من المحسنات

(اللفظية)

٣ قال البيهقى فى تاج المصادر يقال زهد فيه اذا رغب عنه وعنه اذا رغب فيه ﴾

٩ صاحب الايضاح ﴾

اللفظية واما التجنيس فيؤل الى ترجيح اللفظ على لفظ آخر للمناسبة لا لتبديله بالآخر كما في المشاكلة وقد يكون ذكر الغير تقديريا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ❁ ومن المشاكلة الاستطراد وهو الانتقال من فن من الكلام الى آخر يناسبه مناسبة قريبة او بعيدة ولم يلاحظ الثاني عند سوق الاول مأخوذ من فعل الصايد يطارد صيداً فيتلقاه فيقصده كقوله تعالى لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير فان آخر الكلام من قبيل ما ذكرناه ونحو ذلك (مراعاة النظير) ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا (الجمع بين المتشابهات) بألفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان او بألفاظ متشابهة معانيها الاخر دون المعاني المرادة (نحو) قول ابي العلاء المعري (٭وحرف كنون تحت راء ولم يكن ❁ بدال يؤم الرسم غيره النقط٭) ۷ وحرف اي ناقة ضامرة كنون اي كحوت في الصغر والنحافة او كحرف النون في الضمور والانحناء تحت راء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت ريته تحركه والدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يؤم اي يقصد ذلك الرائي الرسم اي اثر الديار٭ غيره النقط اي ماتقاطر على الرسوم من المطر فالتشابه ههنا ليس في المعنى المراد بل في المعنى المتبادر اعني حروف الهجاء و حرف النون والراء والدال وايقاع النقط ولذلك سماه بعضهم ايهام مراعاة النظير (و) نحو (لقرأت مناما تخط يد الوغى ❁ والبيض تشكل والاسنة تنقط) والبيض اي السيف تشكل والشكلة مايسقط منه من الدم طولا والاسنة الرمح والنقط ماينقط منه من النقطة وكذلك الحال في اثرهما اول البيت ٭لو كنت شاهدنا غداة لقائنا ❁ والخيل من تحت الفوارس تنحط ❁ وهو من النحيط بمعنى الزفير ❁ ومن مراعاة النظير تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به ❁ المزاوجة ان تزاوج بين معنيين ❁ متناسبين في اللفظ (في الشرط والجزاء) بأن ترتب امرا واحدا على كل منهما (نحو) قول البحتري (٭اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى ❁ اصاخ الى المواشي فلج بها الهجر٭) نسب لجاج الهوى ازدياده الى الشرط اي بنهي الناهي ولجاج الهجر اي زيادته بالجزاء اعني اصاخة المحبوب الى الواشي اي استماع كلامه والواشي من يشي الكلام الكاذب ويزينه ❁ اللف والنشر ان تلف بين شيئين ❁ في الذكر (وتنشر عن متعلقهما) من غير تعيين (اعتماداً على العقل) بأن ترد كلا الى ماهو له ❁ وله اقسام ❁ منها مايقع على ترتيب اللف (نحو) قوله تعالى ومن رحمته (جعل لكم الليل والنهار

۷ يقول وتجل هذه الحيبة ايضا ان تركت من النوق ماهي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب ريتها اذلاحراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحيبة سمان ذات اسنمة والبيت كله ايهام (ضرام السقط)

لتسكنوا فيه) اى في الليل (ولتبتغوا من فضله) اى في النهار بأنواع المكاسب ❁ ومنها مايقع بغير ترتيب كقوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله تقديره وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار فيكون الليل ناظرا الى المنام والنهار الى الابتغاء ❁ومنها مايكون احدى القرينتين من اللف محذوفة لدلالة النشر عليها ٩ كقوله تعالى يوم يأتى بعض آيات ربك الآية اذ التقدير لاينفع نفسا ايمانها وقت مجيء اشراط الساعة اوكسبها في ايمانها في ذلك الوقت لم تكن آمنت من قبل اوكسبت في ايمانها خيراً من قبل ❁(الجمع ان تدخل شيئين) فصاعدا (في نوع واحد ❁ اى في امر كلى تجمعهما (نحو ❁ ان الشباب والفراغ والجده ❁ مفسدة للمرء أى مفسدة ❁) وهذا البيت لابى العتاهية واوله ❁ علمت يامجاشع بن مسعده ❁ فالمفسدة هي الكلى والثلاثة جزئياته والجدة الاستغناء ووجه جمعها في المفسدة ان الشباب زمان اتباع الهوى خصوصا اذا اعانه فراغ الحال من عدم لوم الرجال مع وجود آلة التحصيل اى المال ❁(التفريق عكسه ❁ اى عكس الجمع وهو ان يقصد الى شيئين من نوع واحد فتوقع بينهما تباينا (نحو) قول الوطواط (❁ مانوال الغمام وقت ربيع ❁ كنوال الامير يوم سخاء ❁ فنوال الامير بدرة عين ❁ ونوال الغمام قطرة ماء) فرق بين نوعى النوال برغبة النفوس بأحدهما دون الآخر والبدرة هي عشرة آلاف درهم ❁(التقسيم ان تذكر شيئا ذا جزءين او اكثر وتسند الى كل) من الجزءين او الاجزاء (ما) هوله (عندك) على التعيين بخلاف اللف والنشر (نحو) قوله(❁ اديبان في بلخ لاأكلان ❁ اذا صحبا المرء غير الكبد ❁ فهذا طويل كظل القناة ❁ وهذا قصير كظل الوتد ❁) ذكر اديبا ذو جزءين واسند الى احدهما الطول والى الآخر القصر واكل الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقته من آكلة الاكباد مرض مخصوص فان قلت من اين التعيين لان كلا من اسم الاشارة يصلح كلا منهما قلت يلزم من الاشارة التعيين عند المتكلم وعدم التعيين عند السامع لايضر ٧ ❁ الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين في امر) اى في معنى واحد (وتفرق جهتى الادخال نحو) قوله(❁ قداسود كالمسك صدغا ❁ وقد طاب كالمسك خلقا ❁) شبه الصدغ والخلق بالمسك ثم فرق بين جهتى المشابهة ❁ الجمع مع التقسيم ان تجمع ❁ بين شيئين او اكثر تحت حكم (ثم تقسم) بأن تضيف الى كل منهما ماهوله عندك (نحو) قول المتنبي في مدح سيف الدولة(❁ الدهر معتذر والنصر منتظر ❁ وارضهم لك مصطاف ومرتبع ❁ للسبي مانكحوا والقتل ماولدوا ❁ والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا ❁) المصطاف ٧ موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة بالربيع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقاراً لهما او توقيفا في العبارة بينهما وبين ماجمعوا ومازرعوا جمع في البيت الاول ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح لانه قال

(وارضهم)

---

٩ فعلم من مفهوم اول النشرين المذكورين ومن لفه المذكوران ان مجرد الايمان ايضا نافع وفي الكشاف ان قوله اوكسبت عطف على آمنت ولم يفرق بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيرا بناء على مذهبه ان الايمان الخالي عن العمل لاينفع يوم القيامة بخلاف اهل السنة فانه عندهم نافع فقول صاحب الكشاف مردود بجعل الآية من قبيل اللف التقديرى كذا قيل ❁

٧ وكقول المتلمس ❁ ولايقيم على ضيم يرادبه ❁ الا الاذلان غير الحي والوتد ❁ هذا على الخسف مربوط برمته ❁ وذا يشج فلايرثى له احد ❁ ❁

٧ والمصطاف من اصطاف كما ان المصيف من صاف ❁

وارضهم لك مصطاف بتقديم الظرف ثم قسم في البيت الثاني والمشهور في نسخ ديوان المتنبي قبل قوله للسبي ما نكحوا هو قوله ❁ حتى اقام على ارباض خرشنة ❁ تشقى بها الروم والصلبان والبيع ❁ واما قوله الدهر معتذر فهو بعده بعدة ابيات وعلى المشهور فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح اجمالا فانه يتناول السبي والقتل والنهب والاحراق الارباض جمع ربض بالفتح ما حول المدينة والخرشنة بلدة من بلاد الروم يقال انها اول حصونهم يقال لها الآن اماسيه والشقاء التعب والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بقوله قاد المقانب اى العساكر في البيت السابق ❁ ﴿التقسيم مع الجمع عكس ما تقدم﴾ وهو ان يقسم ثم يجمع (نحو) قول حسان رضي الله عنه يمدح قومه (❁ قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم ❁ وحاولوا النفع في اشياعهم نفعوا ❁ سجية تلك منهم غير محدثة ❁ ان الخلايق فاعلم شرها البدع ❁) السجية الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلايق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق ٩ جمع في البيت الاول صفة الممدوحين حيث ذكر ضرهم للاعداء ونفعهم للاولياء ثم جمع في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية ﴿ الجمع مع التفريق والتقسيم ﴾ لم يفسره لظهوره ماسبق (نحو) ٧ قول السكاكي رحمه الله (❁ فكالنار ضوأ وكالنار حرا ❁ محيا حبيبي وحرقة بالي ❁ فذلك من ضوئه في اختيال ❁ وهذا الحرقة في اختلال ❁) جمع في البيت الاول محيا الحبيب وحرقة البال تحت النار ثم فرق بين وجهي الشبه ثم قسم في البيت الثاني قوله فذلك اى الحبيب من ضوء محياه في تبختر ودلال من الحسن وهذا اى البال بحرقته في اختلال من الحزن ﴿الايهام﴾ ويسمى التورية ايضا (ان تذكر لفظا له استعمالان) قريب وبعيد بالنسبة الى الذهن سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او مختلفين (فتريد ابعدهما) مع توهم ارادة القريب (نحو) قوله (❁ حملناهم طرا على الدهم بعدما ❁ خلعنا عليهم بالطعان ملابسا) اراد بالحمل على الدهم تقييد العدى بالقيد فأوهم اركابهم الخيل الدهم وكقول القبعثرى للحجاج لا حملنك على الادهم وعنى به القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ابرز وعيده في معرض الوعد متغابيا لمكان لفظ احملنك على الطف وجه ❁ وفيه ايضا مراعاة النظير بين الحمل والادهم والتجاهل واسلوب الحكيم ومعنى المشاكلة لانه لو لم يقل الادهم لم يطابقه الحمل عليه والتوجيه لانه ان اريد الوعد كان مدحا وان اريد الوعيد كان ذما وفيه البيان والتخصيص بعطف الاشهب واكثر المتشابهات في التنزيل من باب الايهام اذ المراد معانيها البعيدة التي عجز العقول عن دركها ﴿التوجيه﴾ ويسمى ايضا محتمل الضدين (ان يذكر) كلام (ذا وجهين) مختلفين في المدح والذم فالايهام اعم

٩ هذا المعنى مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة قال صاحب جامع الاصول محدثات الامور مالم يكن معروفا في كتاب الله ولا سنة ولا اجماع واما الابتداع فان كان في خلاف ما أمر الله تعالى به ورسوله فهو في حيز الذم والانكار عليه وان كان واقعا تحت عموم ماندب الله تعالى اليه وخص عليه اورسوله فهو في حيز المدح فالحديث من العام المخصوص

٧ اشار الى انه من اشعاره بقوله كالحاذق على صيغة الخطاب

٦قال الراغب الاصفهانى فى المحاضرات دفع رجل الى خياط اعور ثوبا فقال لاخيطن لك مالاتدرى اقباء هوام قميص فقال لامدحنك ببيت لاتدرى اهجاء هوام مديح فقال* خاط زيد لى قباء* ليت عينيه سواء* هذا كلامه فعلى هذه الرواية اسم الخياط زيد دون عمرو كما هو المشهور ٧قيل الاعتراض على ثلاثة اضرب ﴿ ٢٧٦ ﴾ مذموم وهو مالايفيد شيئا كقوله* يشفى صداع

منه حيث يصح المدح والذم وغيرهما (كقوله) اى قول بشار* خاط لى عمرو قباء (ليت عينيه سواء) قلت شعرا ليس يدرى* ام مديح ام هجاء ٦(للاعور) اى الذى عينه عوراء وهو المسمى بعمرو ويحتمل هذا تساوى العينين فى الخير اى الابصار وتساويهما فى الشر اى العمى قيل المتشابهات باعتبار الصورة واللفظ من باب التوجيه كانها باعتبار الحقيقة والمعنى من باب الايهام ٧﴿الاعتراض﴾ ويسمى الحشو (ان يتخالل الكلام كلام آخر) للتأكيد ويتم المقصود بدونه (نحو) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) فقوله ولن تفعلوا اعتراض بين الشرط والجزاء وعلى هذا التعريف لايكون غير الجملة ولا الجملة الواقعة فى الآخر اعتراضا وقد يكون اعتراض فى اعتراض كقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لوتعلمون عظيم فقوله وانه لقسم لوتعلمون عظيم اعتراض ولوتعلمون اعتراض آخر فيها ﴿التجاهل﴾ ولقد تأدب السكاكى وسماه سوق المعلوم مساق غيره وقال لااحب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده فى التنزيل (وقدمر) فى علم المعانى الا انه ذكر هناك باعتبار مقتضى المقام وهنا باعتبار تحسين الكلام فيلاحظ هذا التغاير فى مسئلة واحدة باعتبارين (نحو) قوله (*اهذه جنة الفردوس ام ارم* ام حضرة حفها العلياء والكرم*) اشار بهذه الى حديقة ﴿الاستتباع وهو مدح يستتبع مدحا آخر نحو) قول ابى الطيب فى سيف الدولة (*نهبت من الاعمار مالوحويته* لهنئت الدنيا بأنك خالد) ٣مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وقد يقال الاستتباع لايختص بالمدح بل يوجد فى الذم ايضا ﴿وههنا﴾ اى فى القسم المعنوى (اقسام أخر كالالتفات والايجاز) وقد سبقا فى علم المعانى لكن مع تغاير جهة البحث (وغيرهما) من المحسنات العرضية المعنوية* منها تأكيد المدح بمايشبه الذم كقوله ولاعيب فيهم غير ان سيوفهم* بهن فلول من قراع الكتائب* ويمكن عكسه ايضا كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجرى فيما ليس مدحا ولاذما كقوله تعالى ولاتنكحوا مانكح آباؤكم من النساء الا ماقد سلف اى الا هذا الامر الذى هو المحال فيكون تأكيدا لاستحالة ماعلق عليه وفى الآية وجوه أخر ذكرت فى التفاسير* ومنها القول بالموجب كقوله *قلت ثقلت اذ اتيت مرارا* قال ثقلت كاهلى بالايادى* قلت طولت قال لابل تطولت* قلت ابرمت قال لابل حبل ودادى* ومنها الارصاد ٦ ويسمى التسهيم وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة ٧او من البيت مايدل عليه اذا عرف الروى قبل ذلك كقول

الرأس مثل الصارم العضب فان لفظ الرأس حشو لاحاجة اليه ومتوسط وهو ما يكون تأكيدا كقوله الاهل أتاها والحوادث جة بأن امرئ القيس من تملك بيقرا *يقال بيقر الرجل اذا اقام بالحضر وترك قوته وتملك ام امرئ القيس فقوله والحوادث جة افاد تأكيدا لانه يتعسر وانه من الحوادث ومليح ويسمى حشو اللوزينج وهو مايفيد المعنى جالا اما لافادة دفع الشك والاعتقال على تقدير السؤال اوغيرهما كقوله ان الثمانين وبلغتها* قد احوجت سمعى الى ترجمان* وقوله ولو ان الباخلين وانت منهم* رأوك تعلموا منك المطال هذا ماذكره الشارح الكرمانى ٣نقل عن على بن عيسى الربعى ان فى البيت وجهان آخر ان من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ممانبئ عن علو الهمة لاصلاح الدنيا وعدم الطمع للمال والثانى انه لم يكن ظالما بقتلهم حيث قتلهم للاصلاح لاللمال ٨ونظيره * ولاعيب فيهم غير ان (معديكرب) ضيوفهم تلام بنسيان الاحبة والوطن ونظيره قول عبد الرحمن الجامى فى شعر بعض القاصرين* اكرچه وزن ندارد وليك بى معنى است ٦الارصاد نصب الرقيب فى الطريق يقال بردسهم فيه خطوط مستوية ٧الفقرة فى النثر بمنزلة البيت فى الشعر مثلا قول الحريرى هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقره ويقرع الاسماع بجواهر وعظه فقرة اخرى ٩

معديكرب * اذالم تستطع شيئافدعه * وجاوزه الى ماتستطيع * فان قوله اذالم تستطع اذاعرف يعرف السامع ان التجاوز منه الى ماتستطيع بناء على ان الروي حرف العين كما في الابيات السابقة عليه * ومنها العكس ويسمى التبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام ثم يؤخر ذلك المتقدم عن المتأخر ويقع على وجوه * احدها ان يقع بين احد طرفي جملة واحدة وبين ما اضيف اليه تلك نحو عادات السادات سادات العادات ونظيره كلام الملوك ملوك الكلام ٢ * وثانيها ان يقع بين متعلق فعلين من جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ٣ * وثالثها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن ٤ ورابعها ان يقع بين طرفي جملة كما قال سعد الملة والدين التفتازاني * طويت باحراز الفنون ونيلها * رداء شبابي والجنون فنون * فحين تعاطيت الفنون وحظها * تبين لي ان الفنون جنون * ومنها الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقول زهير * قف بالديار التي لم يعفها ٥ القدم * بلى وغيرها الارواح والديم * حكم اولا بأن تقادم العهد لم يعف الديار ثم نقضها بان غيرها الرياح والامطار الدائمة لنكتة وهي اظهار الحزن بأنه ذهب عقله من الحيرة حتى اخبر بما لم يتحقق ثم افاق وتدارك فنقض كلامه السابق ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله * ومنها الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بالضمير الراجع اليه المعنى الآخر او يراد باحد ضميري اللفظ احدهما وبالآخر الآخر فالاول كقوله * اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا * اراد بالسماء الغيث وبضمير رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي والثاني كقول البحتري * فسقى الغضا ٦ والساكنيه وان هم * شبوه بين جوانحي وضلوعي * اراد بضمير ساكنيه الراجع الى الغضا المكان وبضمير شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي وضلوعي نار الغضا اي نار الهوى الشبيهة بنار الغضا في عدم الانطفاء يقال لا نتقي اربعين يوما * ومنها التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه * وله اقسام * الاول ان يكون بمن نحو لي من فلان صديق حميم اي ابلغ في الصداقة مبلغا انتزع منه آخر مثله فيها * والثاني بالباء التجريدية نحو لئن سئلت فلانا لتسألن به البحر اوباء المعية نحو حضرت الحرب بدرع مني مثل الاسد * والثالث بدخول في في المنتزع منه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم حيث انتزع منها دار خلد اخرى تهويلا ومبالغة * والرابع مالا يكون بحرف نحو أواسي فقيرا او يموت كريم اراد بالكريم نفسه فكأنه انتزع منه كريما آخر مبالغة في كرمه * والخامس بطريق الكناية كقوله ياخير من يركب المطي ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا * اي يشرب بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس من كفه ٧ على طريق الكناية واذا شرب بكف نفسه فهو الكريم * والسادس مخاطبة الانسان نفسه كقول ابي الطيب * لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * اراد بالحال

٩ وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر * العجز آخر كلمة من البيت او الفقرة والروي الحرف الذي يبنى عليه او اخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها

٢ فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات

٣ وقع العكس بين الحي والميت بأن قدم الحي وأخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين

٤ وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فأخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين

٥ لم يعفها اي لم يمحها الارواح اي الرياح والديم جمع ديمة وهي المطر الدائم

٦ اي سقى الله الغضا وهي شجر معروف في العراق واسم شبوه اي اوقدوه الجوانح الاضلاع الصغار تحت الثدي والضلوع الاضلاع الكبار مما يلي الظهر

٧ لان نفي الشرب بكف البخيل يستلزم الشرب بكف كريم عادة

الغنى فقدانتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال وخاطب به ومعلوم ان الخطاب لنفسه فيحمل على انتزاع شخص آخر من نفسه مثله وقيل اراد بالمال المعهود عندالعرب ❁ ومنها المبالغة المقبولة لان المردودة ليست من المحسنات فالدعوى ان كان ممكنا عقلاوعادة فتبليغ كقول امرئ القيس يصف فرسا له بأنه لايعرق وان اكثر العدو ❁فعادى عداء بين ثور ونعجة❁ دراكا فلم ينضح بماء فيغسل❁ العداء الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما على اثر آخر فى طلق واحد الثور الذكر من بقر الوحش والنعجة الانثى منها دراكا اى متتابعا وان كان ممكنا عقلا لاعادة فاغراق كقوله ❁ونكرم جارنا مادام فينا❁ونتبعه الكرامة حيث مالا❁ وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وان ممتنعا عقلا٧ فغلو كقول ابى نواس❁ واخفت اهل الشرك حتى انه❁ ليخافك النطف التى لم تخلق❁ والمردود منها هو القسم الاخير❁ ومنهم من رد المبالغة مطلقا محتجا بأن خير الكلام اصدقه كما قال حسان رضى الله عنه❁ وان اشعر بيت انت قائله ٩ بيت يقال اذا انشدته صدقا❁ ومنهم من قبلها مطلقا محتجا بأن احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ٣ والمذهب المرضى ما مر وخير الامور اوساطها وقدمر ان الكذب يفارق المجاز والمذموم هو الاول❁ والغلو قد يقبل بما يقربه الى الصحة نحو يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار وبكونه تخييلا حسنا وبوقوعه موقع الهزل والخلاعة❁ ومنها المذهب الكلامى نحو لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا❁ ومنها حسن التعليل اى التعليل باعتبار لطيف غير حقيقى وهذا اما تعليل الثابت اواثبات غير الثابت والاول اعم من ان يظهر لها علة فى العادة اولا والثانى اما ممكنة اوغير ممكنة وقد يكون الاثبات بالشك❁ ومنها التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق آخر كقول الكميت فى مدح اهل البيت❁ احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم يشفى من الكلب❁ الكلب ٤ بالفتح شبه الجنون يحدث لعض الكلب الكلب ويزعمون ان انجع الدواء له شرب دم ملك ❁ ومنها الادماج وهو اللف وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان اوغيره معنى آخر وهو اعم من الاستتباع لأنه مختص بالمدح كقول ابى الطيب❁ اقلب فيه اجفانى كأنى❁ اعد بها على الدهر الذنوبا❁ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر❁ ومنها الهزل الذى يراد به الجد كقوله❁ اذا ما تميمى اتاك مفاخرا❁ فقل عدعن ذا كيف اكلك للضب ❁ ومنها الاطراد وهو تتابع اسماء الآباء على الترتيب بلا كلفة فى السبك والانسجام كقوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام اقسام الضرب المعنوى ❁و) القسم ❁اللفظى اصناف التجنيس)وهو (تشابه الكلمتين فى اللفظ❁ سواء كان التشابه بتمام الكلمة اوببعضها واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد انواعه المعتبرة والمعتبر منه فى باب الاستحسان عدة انواع

٧ ولو قيل انه ممتنع عقلا فى زماننا هذا لم يقابل هذا الكلام احد بالتكذيب والا فيطالب باثبات امكانه فانى له ذلك والى الله المشتكى من زمان خلا عن اللطف والكرم والله اعلم واحكم

٩ اوله❁ انما الشعر لب المرء يعرضه❁ على المجالس ان كيسا وان حمقا

٣ قال بعضهم❁ در شعر مكوش كه درفن او❁ چون اكذب اوست احسن او

٤ الاحلام الاراء الكلب شبه جنون فى الكلب من اكل لحوم الناس لايعض احد الا عرض له الجنون

﴿فنه) اى من التجنيس (تام﴾ اى اتفاقهما فى الحروف والحركات والسكنات والتركيب (نحو رحبة رحبة) اى ساحة واسعة (و) منه تجنيس (ناقص) بأن يختلفا فى هيئة الحركة او السكون او فيهما معا او فى التشديد وخلافه دون حروفه المكتوبة لا الملفوظة ﴿وتفصيله ان المعتاد فى اللفظ والخط هو الاختلاف فاذا وقع الاتفاق اما فيهما او فى احدهما كان خلاف المعتاد فيكون من المحسنات ثم ان كان الاتفاق فى كليهما يكون تاما لا محالة وان كان فى احدهما يكون ناقصا لكن لما كان جانب اللفظ اصلا الحقوا الاتفاق فيه فقط بالتام فالناقص ما يكون متفقا فى الخط فقط واما المختلفان فيهما ليس بتام ولا ناقص بل ليس فيه تجنيسا اصلا لجريه على المعتاد ثم الاختلاف فى الهيئة فى التناقص اما بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا (نحو البرد يمنع البرد) البرد بالضم نوع من ملابس الشتاء يقال جبة البرد جنة البرد او فتحا وكسرا وحركة وسكونا نحو البدعة شرك الشرك والشرك بفتحتين حبالة الصائد والشرك بالكسر بمعنى الاشراك او حركة وسكونا وتخفيفا وتشديدا نحو الجهول اما مفرط او مفرط الاول من الافراط والثانى من التفريط والمشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف نظرا الى الصور الخطية ﴿و﴾ منه ﴿مذيل﴾ اى مختلف بزيادة حرف اما فى الاول نحو مالى كالى او فى الوسط نحو جدى جهدى اى خطى اجتهادى او فى الآخر (نحو كاس كاسب) الاول فاعل من كسا والثانى من كسب ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مضارع ومطرف﴾ وهما واحد اى المختلفان بحرف او بحرفين وقيل الاختلاف بحرف مضارع وبحرفين مطرف الا ان قول السكاكى وهو بتوحيد الضمير يشعر بالترادف مع تقارب المخرج فيهما معا ولكون التقارب فى حكم التشابه سمى مضارعا والاختلاف بحرف فى الاول (نحو دامس وطامس) الاول من دمس الظلام اذا اشتد والثانى من طمس الطريق درس وانمحى او فى الوسط نحو كثب وكثم الاول بمعنى القرب والثانى بمعنى القرب والثانى بمعنى الصرف اوسعة البطن او الشبع وبحرفين نحو ما خصصتنى وانما خسستنى اى خيس الخط او القدر ولعله لم يوجد مثال المختلفين بحرفين فى غير الوسط ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿لاحق﴾ وهو ان يختلفا لا مع التقارب اما بحرف او بحرفين والاول اما فى الاول (نحو سعيد بعيد) او فى الوسط نحو كاتب وكاذب او فى الآخر نحو عابد وعابث ونحو المكارم بالمكاره والمختلفان فى اللاحق اذا اتفقا كتبة كقولك عايب عايث العيث بالمثلثة الفساد ويسمى تجنيس تصحيف لتصحيف احدهما بالآخر وتجنيس خط لتساويهما فى صورة الخط وهما اعم من اللاحق نحو تايب ونايب ﴿ومزدوج﴾ من الازدواج فى النظم ويسمى مكررا ومرددا ايضا وذلك اذا وقع المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما للآخر ولصيقا به سواء كان بينهما تجنيس تام (نحو من طلب وجد وجد) وكذا

٩ تفسير قول الوطواط رب نداء للرب حذف حرف النداء والثانى رب من حروف الجر والغنى من الغناء ضد الفقر والغبى من الغباوة ضد الذكاء سرته فعل ماض من السرور فاعله شرته مصدر الشر ضد الخير فجاءه فعل ماض من

من قرع بابا وولج ولج اولاحق نحو قولك المؤمنون هينون لينون ونحو جئتك من سبأ بنبأ يقين اوتجنيس مذيل (و) مثاله (النبيذ بغير النغم غم) وبغير الدسم سم ﴿و﴾ منه ﴿تجنيس تصحيف﴾ اتفاق الحرفين المختلفين فى اللاحق كتبة (نحو عايب وغايب) وقد مر قال على رضى الله عنه قصر ثيابك فانه اتقى وانقى وفيه المثل المجالس اخلاها احلاها وقال الوطواط ﴿رب رب غنى غبى سرته شرته﴾ فجاءه فجأة بعد بعد عشرته عسرته ٩ ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿متشابه﴾ وهو كون المتجانسين تاما مركبا من كلمتين ولم يكن مخالفا فى الخط (نحو) قول البستى (اذا ملك لم يكن ذاهبة ﴿ فدعه فدولته ذاهبة) فان الاولى مركب من ذاو من هبة والثانية فاعل من الذهاب ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مشوش﴾ لتجاذبه طرفان من الصنعة (نحو بلاغة وبراعة) حيث نظن تارة مطرفا للتقارب فى الحرفين مخرجا ولما لم يكونا مجتمعين يتوهم تجنيسا خطيا نظرا الى العين والغين وليس بذاك لاختلاف الراء واللام كتابة وقيل لوكانت عيناهما متحدين اما بأن كانت الراء لاما او بالعكس كان تجنيس تصحيف ولوكان لاماهما متحدين بأن يكونا مهملتين او معجمتين لكان مضارعا فتجاذبه صنعتان ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مفروق﴾ ان كان المركب مخالفا فى خط ٧ لغير المركب (نحو ﴿ كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ﴿ ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا ﴾) وانما سمى مفروقا لافتراقهما فى الخط كما سمى متشابها لتشابههما فى الخط فان قيل كما ان جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول ٦ واجيب تارة بأن كون احد المتجانسين مركبا لاتنافى كون الآخر ايضا مركبا وضعفه ظاهر واخرى بأن اسم لا وخبرها متعدد عرفا بخلاف الفعل والمفعول فانه واحد لفظا عرفا وهذا ممنوع فالحق فى الجوب ان الكلام فيما سوى ضمير المتكلم ولا يخفى ان جامل واحد خطا وجام مع اللام الجارة متعدد خطا قطعا (ويعد منه) اى من التجنيس شيئان وهو ما يجمع الكلمتان الاشتقاق اوشبهه (نحو) قوله تعالى (قال انى لعملكم من القالين) فان قال من القول وقالين من القلى وهذا من شبهة الاشتقاق (و) نحو قوله تعالى (فروح وريحان) اى رحة وسعة رزق الريحان بمعنى النبت المعروف اوبمعنى الرزق من الروح وكذا الريح من الروح فبينهما اشتقاق ﴿رد العجز على الصدر﴾ وهذا هو القسم الثانى من المحسنات اللفظية (مجانسة آخر البيت للفظ) باعتبار التوافق فى اللفظ والمعنى اوتجانسهما او الحاقهما به (فيه)اى فى البيت فى احد المواضع الخمسة صدر المصراع الاول وحشوه وآخره وصدر المصراع الثانى وحشوه واما فى النثر ففى اول الفقرة وآخرها فقط كقوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه (نحو) قوله فى مثال الاول (مشتهر فى زهده وعلمه ﴿ وحلمه وعهده مشتهر ﴿ اين ماوقع مشتهر الاول ٨) من المواضع الخمسة

المجئ والفجأة بمعنى البغتة وبعد بالفتح ظرف ضد قبل وبعد بالضم نقيض القرب وعشرته مصدر بمعنى المعاشرة وعسرته بمعنى العسير ضد اليسر والمعنى يارب كم من غنى متصف بالغباوة سرته اتصافه باضرار الناس حتى جاءه بغتة عسرته بعد طول عشرته وعزته ﴿

٦ قال الكرمانى وفى بعض النسخ مكان قوله مفروق قوله مشوش وهو سهو من الكاتب والبيت شاهد عليه لانه لا يصح مثالا للمشوش ثم قال بعدا سطر ولا عليه ان تركه كما ترك كثيرا من اقسامه اقول وعلى هذا يكون قول المصنف ومشوش نحو بلاغة وبراعة من ملحقات الناسخين لاجل الاصلاح ويحتمل ان يقع الالحاق من المصنف ولا يطلع عليه الكرمانى وان كان من تلاميذه ولا بعد فيه ﴿

٦ اذ قوله احد المتجانسين مركبا يقتضى كون الاخر غير مركب قطعا ﴿

٨ مثال الاول سكران سكر هوى وسكر مدامة انى لضيق فتى به سكران ومثال الثانى لم يحفظ مصاغ المجد شئ من الاشياء كالمال المصاغ ومثال الثالث ففعلك ان سئلت لنا مطاع وقولك ان سئلت لنا مطاع (مثال) ومثال الرابع والا يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها واما الخامس فما وجدت له نظيرا كذا قيل ﴿

ومثال الثانى فى علمه مشتهر وحلمه وزهده وعهده مشتهر ومثال الثالث فى علمه وحلمه مشتهروزهده وعهده مشتهر ومثال الرابع فى علمه وحلمه وزهده مشتهر وعهده مشتهر ومثال الخامس فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وانت خبير بأن الصدر فى الخامس بالاضافة الى عجز البيت (واحسنه) اى احسن ردالعجز على الصدر (مالا تكرار فيه) بل اما متجانسين أوملحقتين بهما وذلك لحصول الافادة فى صورة الاعادة نحو سائل اللئيم يرجع ومعه دمع سايل ﴿ القلب ﴾ وهواربعة اقسام (للكل) اى يكون حروف احد اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها (نحوحسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه و) قلب (للبعض) وهوعكس ترتيب بعض الحروف نحوقوله صلى الله عليه وسلم (اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا) والعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهى الخوف لكن ماذكر على ان يكون التاء والالف من جملة الكلمة والافهو مقلوب الكل ومنه قولهم رحم الله امرأ امسك مابين فكيه٧ واطلق مابين كفيه (واذاوقع احد مقلوبى الكل فى اول البيت و) المقلوب (الآخر فى آخره سمى) المقلوب (مجنحا) اى الذى جعل لجناحين كقوله * لاح انوار الهدى ❊ من كفه فى كل حال * (و) اذا وقع احد مقلوبى الكل (فى كلمتين اواكثر) نثرا اونظما سمى مقلوبا (مستويا) لاستواء قراءته طردا وعكسا (نحو) قول الحريرى (اس ارملا اذا عرا ❊ وارع اذا المرء اسا) قيل يحتاج هذا الى حذف الهمزة من المرء فى الاصل والى زيادتها فى القلب اقول ماذكره من الاحتياج الى الزيادة اذاقلب كل من المصراعين على حدة ليخرج عين الآخر لكن البيت مثال لقلب المجموع دفعة فلايحتاج الى الحذف فى الاصل اصلا بل يحتاج الى الحذف من المرء فى القلب والزيادة بين اس وارملا فى القلب ايضا * اس امر من آسه اذا اعطاه والارمل من لازوجة له * عرا اى اتى ولم يكن طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه اى حفظه واسا الجرح اذا داواه والمعنى اعط من لازوجة له اذا اتاك وان لم يطلب منك معروفا واحفظ حق المرء اذا داوى جرحك ومن امثله قلب الكل فى البيت قول القاضى الارجانى ❊ مودته تدوم لكل هول ❊ وهل كل مودته تدوم ❊ والقلب فى المصراع كقول عماد الكاتب عند مرور القاضى الفاضل به * سرفلا كبابك الفرس فأجابه القاضى على الفور دام علا العماد وفى النثر بل كل فى فلك وربك فكبر وكقولك كيل مليك وخان اذا ناخ وقد يعد بعض صور القلب تجنيسا مقلوبا ﴿ السجع ﴾ وهو تواطؤ الفاصلتين على الحرف الاخير وهذا معنى قوله (وهو فى النثر كالقافية فى الشعر) انما سمى السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمام ولهذا لايقال فى القرآن اسجاع تأدبا بل فواصل وانما سميت القافية قافية لانها تقفو البيت وتتبعه والقافية

٧ قيل كف فكيه عن نهر السائل وفك كفيه عن نهر سايل ❊

قائله السيد قدس سره ❊

عند الخليل وهو المذهب الاصح من آخر حرف البيت ٧ الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن وروى عنه انها مع ذلك المتحرك ايضا فعلى الرواية الاولى مابعد التاء من عتابا مثلا وعلى الثانية تابا ٭ وعند الاخفش الكلمة الاخيرة بتمامها مثل العتابا وعند ابى على قطرب وابى العباس ثعلب الحرف الذى يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية ودالية وهو حرف الروى وعند ابن كيسان مالزم اعادته فى البيت وقيل هى البيت وقيل القصيدة ولعل القائلين بهما سمى المجموع باسم البعض كاطلاق الكلمة على القصيدة والالكان قافية البيت والقصيدة اضافة الشئ الى نفسه ٭ والسجع ثلاثة اقسام المطرف وهو التوافق على الروى دون الوزن كقوله تعالى لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والمتوازى وهو التوافق على الروى والوزن كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة والمتوازن وهو التوافق على الوزن دون الروى كقوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة ﴿ الترصيع ﴾ وهو مماثلة جانبى العقد فى العدد (توازن الالفاظ) اى الفاظ القرينتين وهو توافقهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات (مع توافق الاعجاز او) مع (تقاربها) اى تقارب الاعجاز سواء كان ذلك فى النثر اوفى النظم (نحو) قوله تعالى فى توافق الاعجاز (ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) وتقارب الاعجاز كقوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وان لم يكن الفاظ احديهما مثل الفاظ الاخرى فى الوزن والتقفية يسمى سجعا متوازيا وذلك اما بأن يختلفا فيهما معا نحوفيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة اوفى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا اوفى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت اولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من اخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال بعضهم احسن السجع ماتساوت قراينه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ماطالت قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وماغوى اوالثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ويشترط ان لا يكون طول الثانية اوالثالثة خارجا عن الاعتدال والا كان قبيحا وقبحه ان يكون الآخر اقصر من الاول لان النفس اذا لم يجدامدا قد اعتاده فى الاول كان كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعسر دونها ثم السجع اماقصير وادناه ماكان عن لفظين واعلاه الى عشرة ثم منها الى خمسة عشرة طويل ولا يزاد عليها وبينهما مراتب كثيرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز قيل السجع غير مختص بالنثر مثاله فى النظم قول ابى تمام ٭ تجلى به رشدى واسرت به يدى

الكهان فلم استعمله صلى الله عليه وسلم فى كلامه قال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحده اعز جنده ونصر عبده وقلب الاحزاب وحده ولا شئ بعده وقد رواه البخارى واجاب عنه شارح البخارى الشيخ الكرمانى بأن المذموم المتكلف والتزام مالا يلزم وهذا بالاتفاق وعلى مقتضى السجية هذا كلامه اقول ولا يبعد ان يقال المذموم التكلف لترويج الباطل بحيث يسحر العقول بايراد السجع كما هو مورد حديث انكار السجع لا كل متكلف كيف وقليل فى السلف من لم يتكلفه ومع ذلك لم ينقل منهم التكير على ذلك سيما وعلماء المعانى استحسنوه وعدوا ذلك من الصنايع مع ان فيهم من المتورعين واهل التقوى مالا يخفى حالهم على أحد وبالله التوفيق ٭ السدر شجر النبق والمخضود مقطوع عنه الشوك والطلح شجر الموز والمنضود ما نضد حمله من اسفل الى اعلاه وظل ممدود اى دائم لا ينقطع كذا فى التفاسير ٭

وقاض به ثمدى واورى به زندى ❁ ومن السجع على هذا القول مايسمى التشطير وهوجعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها كقول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية ٧ ❁ تدبير معتصم بالله منتقم ❁ لله مرتغب فى الله مرتقب ❁ ومن التصريع وهوجعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه والاصل فيه استقلال كل مصراع فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس ❁ افاطم مهلا بعض هذا التدلل ❁ وان كنت قدازمعت هجرى فاجملى ❁ وقديكون غير محتاج فى نفسه فاذا جاء جاء مرتبطابه كقوله ايضا ❁ قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل ❁ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ❁ وقديصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادى ❁ من شروط الصبوح فى المهرجان ❁ خفة الشرب مع خلو المكان ❁ ومن التصريع الناقص ان لايفهم معنى الاول الابالثانى اواتحد تصريع المصراعين بلفظ واحد سواء اتحدمعناهما ايضا اولا وان يعلق الاول على الثانى فى صفة كقول امرئ القيس ❁ الا ايها الليل الطويل الا انجلى ❁ بصبح وما الاصباح منك بأمثل ❁ لان الاول معلق بصبح ❁ ومن المحسنات اللفظية التشريع ويسمى التوشيح وذا القافتين ايضا وهو بناء البيت على قافتين ايضا يصح الوزن والمعنى عندالوقوف على كل منهما كقول الحريرى ❁ ياخاطب الدنيا الدنية انها ❁ شرك الردى وقرارة الاكدار ❁ دارمتى ما اضحكت فى يومها ❁ ابكت غدابعدا لهامن دار ❁ غاراتها الاتنقضى واسيرها ❁ لايفتدى بجلايل الاخطار ❁ ومن المحسنات لزوم مالايلزم وهو ان يجئ قبل حرف الروى اومافى معناه من الفاصلة ماليس بلازم فى السجع فى بيتين اواكثر اى اذاجعل قافية البيت اوالفاصلة سجعة لم يلزم اتيان ذلك الحرف نحوقوله تعالى فاما اليتيم فلاتقهر واماالسائل فلاتنهر والهاء لازم فان تقهر مثلاسجع لتنهر ونحوقوله ❁ سأشكر عمرا ان تراخت منيتى ❁ ايادى لم تمنن وان هى جلت ❁ فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ❁ ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت ❁ رأى خلتى من حيث يخفى مكانها ❁ فكانت قذى عينيه حتى تجلت ❁ فاللام المشددة فى هذه الابيات قبل التاء غير لازم واتيانها لزوم مالايلزم (ويوردهها) اى فى القسم اللفظى من علم البديع (انواع أخر) راجعة الى الخط دون اللفظ (ككون الحروف) كلها (منقوطة) كقول الحريرى ❁ فتنتنى فجننتنى تجنى ❁ بتجن يفتن غب تجن ❁ والمعنى اوقعتنى تجنى وهى اسم العشيقة فى فتنة وادعت على جناية بعد جناية لم افعل شيئامنها (وغيرمنقوطة) كلها كقول الحريرى ❁ الحمدلله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء الى آخر خطبته وكقوله اعدد لحسادك حدالسلاح واوردالامل وردالسماح (اومختلطة منها) اى من المنقوطة وغيرالمنقوطة (على السواء)

٧ يقال لها الان انكورية وهى حصن من حصون الروم عد

امابأن يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة ويسمى الخيفاء وهى ان يكون الفرس احدى عينيه سوداء والاخرى زرقاء كقول الحريرى فى رسالته الخيفاء * الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين * واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين * اويكون حرف منقوطا وآخر غير منقوط ويسمى الرقطاء وهى ان يكون فى الشاة نقط سود وبيض كقول الحريرى فى رسالته الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعفوته نلب (ولك ان تستخرج منها) اى من المحسنات اللفظية والخطية (ماشئت) وهى وجوه كثيرة وانواع جمة استوفاها ارباب الكتابة فى مصنفاتهم فى هذا الباب * منها الموصل وهو كون حروف الكلام كلها موصلا عند الكتابة كما فى قول الحريرى فتنتنى البيت * ومنها المقطع ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دار ودود * دراو درا وورداو وردا * الودود الحبيب ودرا بالضم مفعول ادرك والورد بالكسر جزء من الكتاب، اومايرد عليه الناس من الماء والورد بالضم المراد اوالفرس * ومنها التعديل وهوايقاع اسماء مفردة على سياق واحد نحو قول المتنبي * الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والحرب والضرب والقرطاس والقلم * ومنها تنسيق الصفات وهوذكر صفات الشئ متوالية كقول حسان رضى الله عنه * بيض الوجوه كريمة اخلاقهم * شم الانوف من الطراز الاول * ومنها السرقة والاخذ وهواماظاهر اوغير ظاهر اماالظاهر فهوان يؤخذ المعنى كله امامع اللفظ كله اوبعضه اووحده فان اخذ اللفظ من غير تغيير لنظمه فهو مذموم ويسمى سرقة محضة وانتحالا ونسخا وان كان مع تغيير لنظمه اواخذ بعض اللفظ سمى اغارة ومسخا فان كان الثانى ابلغ مدح وان كان دونه ذم وان كان مثله فأبعد من الذم والفضل للمتقدم وان اخذ المعنى وحده سمى الماما وسلخا وهو ثلاثة اقسام كذلك * واماغير الظاهر فامان يتشابه المعنيان لكنه غير تغيير اما وهذه مقبولة وقد يخرج بالتصرف من حيز الاتباع الى حيز الابتداع فيكون مقبولا لاحتمال التوارد * ومن قبيل السرقات الاقتباس وهوان يضمن الكلام نثرا اونظما شيئا من القرآن اوالحديث لاعلى انه منه فامان ينقل المقتبس عن معناه الاصلى اولا اويغير لفظه بتغيير يسيرأولا يغير اصلا * ومنه التضمين فهوان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهورا واحسن التضمين مازاد على الاصل لنكتة كالتورية والتشبيه فمازاد استعانة وتضمين المصراع فمادونه ابداعا ورفوا * واماالعقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان اوحديثا اومثلا لاعلى طريق الاقتباس * واماالحل فهوان ينثر نظم * واما التلميح فهوان يشار الى قصة اوشعر اومثل ساير من غير ذكره * ومنها براعة المطلع وهوان يتأنق فى اول كلامه حتى يكون احسن سبكا واعذب لفظا واصح معنى كقول امرئ القيس * قفانبك من ذكرى حبيب

وكقول حسان رضى الله عنه
حصان رزان ماتزن بريبة * وتصبح غرثى من لحوم الغوافل

ومنزل ❀ فان انضم الى ذلك الاشارة الى ماسيق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا فى الابتداء يسمى براعة الاستهلال ❀ ومنها براعة التخلص وهو الخروج عماشبب الكلام به من نسيب اوغيره الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما والانتقال الى مايلائمه يسمى الاقتضاب وهومذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين وقولك بعد حمدالله والصلاة على نبيه امابعد اقتضاب قريب من التخلص وهذا قديسمى فصل الخطاب ❀ ومنه مايذكر من الفصول والابواب وقوله تعالى هذا وان للطاغين لشرمآب ❀ ومنها براعة المقطع وهوختم الكلام بأحسن خاتمة اذ العبرة بالخواتيم وأحسنها ماآذن بالانتهاء كقول المعرى ❀ بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله ❀ وهذا دعاء للبرية شامل ❀ وجميع فواتح السور واردة على احسن الوجوه واكمل النظام فتأمل مستعينا من الملك العلام ❀ اعلم ان بعضا من الكتاب المشغوفين بتحصيل الاداب زين لهم اوهامهم زخارف الصنيع فاستسمنوا ذوات الاورام فى صنايع البديع ولعبت بعقولهم غوايل الخيالات وارتكبوا لاجل تحسين اللفظ انواع المحالات ولماكان ذلك من البلاغة بمعزل وعن الفصاحة بألف منزل اورد المصنف فى آخر هذا الكتاب وصية لطيفة نصحا لطائفة الطلاب (ف) قال (اصل الحسن فى الكل) من المحسنات اللفظية بل المعنوية ايضا (ان يتبع اللفظ المعنى) بأن يجعل المعنى كقالب يصاغ من الالفاظ بقدرها (لا) ان يتبع (المعنى اللفظ) بأن يجعل اللفظ اصلا كغمد من ذهب والمعنى نصلا معمولا من خشب امافى المحسنات اللفظية فظاهر وامافى المعنوية بأن تجعل لرعايتها الكلام خارجا عن حسن النظام فان رعاية المطابقة والمقابلة مثلا يمكن ان يكون سببا لفوات كثير من جهات البلاغة (وانما هو) اى تبع اللفظ المعنى (بترك التكلف) فى اللفظ والتحرز عما يخيل الى البعض من تلفيق كلمات مشتملة على المحسنات البديعية والصنايع العرضية زعما منهم انهم بذلك قدحازوا من البلاغة بالقدح المعلى وفازوا من الفصاحة باليد الطولى هيهات هيهات ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء درة وان شئت ان تعرف حسن المقال الذى نشأ فى حجر الدلال وغذى بلبان الفصاحة وترعرع على رياض البلاغة وتشرف بطرفه الكحيل غرة الرسالة وفاق بسحر طرته على الغزال والغزالة (فتأمل ابيات البحترى) ترى فى نواصيه مخايل السحر ودلائل الاعجاز وفى عوارضه فتنا من المؤاخذين بالكناية والمجاز (بلونا ضرايب من قدنرى ❀ فما ان رأينا لفتح ضريبا ❀ تردد فى خلقى سودد ❀ سماحا مرجى وبأسا مهيبا ❀ فكالسيف ان جئته صارخا ❀ وكالغيث ان جئته مستثيبا *) وانه على ما ترى فى الرقة كالنسيم وفى اللطافة كجنة النعيم يقبله كل ذهن قويم وينشرح له كل طبع مستقيم * قوله بلونا اى اختبرنا والضرايب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية وان فى

قوله ماان زائدة * وقع علم الممدوح * والضريب المثل * والخلق السجية والسود د بمعنى السيادة احدى الدالين زائدة * وقوله سماحا مزجى وبأسا مهيبا منصوبان على المدح ووصفان له بالسخاوة والشجاعة والسماح الجود والعطاء والمزجى من ازجاه اى اعطاه والبأس الشدة والقوة والمهيب الذى يهاب منه ويخاف * والصارخ من الاضداد المستغيث والمغيث ايضا واما المصرخ فالمستغيث والمستثيب من استثابه اى سأله ان يثيبه والمعنى انه فى غاية الشجاعة ونهاية السخاوة اذا طلبت منه العون والنصر فهو كالليث يعينك بقوته واذا طلبت منه النوال فهو كالغيث المدرار يفيض عليك نائله (فكأنه) اى كأن البحترى (عنى) بهذه الابيات (المصنف له) هذا الكتاب اعنى الوزير غياث الدين المرحوم المذكور فى خطبة الكتاب (لازالت امور العالمين منتظمة برأيه واقطار المشارق والمغارب منورة بروائه) يقال رجل له رواء بالضم اى منظر (والحمد لله حق حمده والصلاة على من لانبي بعده والرضوان على عترته والغفران لاصحابه واتباعه اجمعين) اورد المصنف حمد الله تعالى والصلاة على نبيه وآله فى مفتتح كتابه ومختتم مقاله ليكون وردية المفتتح ومسكية الختام ويتعطر بذلك مشام جميع الانام فأقول حامدا ومصليا ومسلما ومحسبلا هذا آخر مانطق به لسان اليراعة ونظمته ببنان البيان فى سلك البراعة امليته مع قلة البضاعة ورجلى فى مضمار هذه الصناعة وعجزى عن ضبط اصوله وفروعه كما قيل جهد المقل سكب دموعه ومع هذا فانى كنت فى زمان تقاصرت فيه همم العباد وشاع بين الانام الحسد والعناد قد اندرست رسوم العلم وجهلت حدوده وعطلت معاهده ورد وروده قد انتكس اعلامه وانتقص قواه وانعكس احواله وانتقض فحواه شعر * لئن ادركت فى نظمى قصورا * ووهنا فى بيانى للمعانى * فلا تنسب بنقصى ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * والمسئول من الملك المنان والكريم المستعان ان يجعل سعيي هذا مشكورا وصنيعي مبرورا وييسر لى مايزلفنى الى عز جنابه ويبعدنى عما يستوجب اليم عقابه بحرمة نبيه النبيه وآله وصحبه وذويه صلوات الله عليه وسلامه وعلى من حسن بهم جمال الدين ونظامه وقع الفراغ من تأليفه وتصنيفه وتصويره وتحريره بعون الله تعالى ولطف تأييده وقت العشاء من ليلة السبت عاشر صفر المظفر لسنة اثنى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية

وقد كان الافتتاح فى اواسط ذى القعدة الحرام من عام احدى واربعين وتسعمائة فى بلدة قسطنطنية المحمية والحمد لله على التمام وعلى آله افضل الصلاة والسلام

ومدة تصنيف الكتاب ثلاثة اشهر تقريبا والله اعلم بالصواب

٧ وقيل الزائدة كلمة ما ولا يخفى ان الوجه زيادة ان دون ما منه

باسمه سبحانه اما بعد حمدالله سبحانه يقول العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه الغنى القدير المصحح فى دار الطباعة العامرة عثمان بن احمد القره حصارى عفى عنهما هذا كتاب فيه فوائد جليلة وزوائد على سائر المصنفات غير قليله فرحمه الله مصنفه وشكر سعيه لم يأل جهدا فى جمعه وترتيبه وبذل وسعه فى تصنيفه وتهذيبه لقد رقم على صحايف الزمان اسطرا لاتمحوها مرور الاعصار ونسج على منوال الايام حللا لايبليها كرور الادوار غير ان نسخته نادرة مخزونة لاينال ايدى الطلاب فأردت تكثيره بطبعه ونشره بأدنى ثمن ليعم نفعه ويسهل الاخذ بما فيه والله فى عون العبد مادام العبد فى عون اخيه وقد جاء بحمد الله تعالى مصححا ومهذبا غاية التهذيب ووضعت هامشه على الترتيب والله المسؤل لتيسير الامال والمشكور على فضله فى كل حال

فى عصر سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم السلطان ابن
السلطان السلطان الغازى عبدالحميد خان ادام الله ايام دولته
وصادف ختام طبعه فى أواخر محرم الحرام سنة
(١٣١٤) وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما ابدا دائما كثيرا كثيرا

(شركت نشر كتب علميه)

فوائد الغياثية في علمي المعاني والبيان

﴿الفوائد الغياثية في المعاني والبيان﴾ للقاضي عضدالدين عبدالرحمن بن احمد الايجي المتوفى سنة (٧٥٦) اولها الحمدلله خلق الانسان والهمه المعاني وعلم البيان الى آخره لخصها من القسم الثالث من مفتاح العلوم كالتلخيص لكنها اخصر منه كما قال هذا مختصر يتضمن مقاصد المفتاح سميته الفوائد ونسبتها الى غياث الدين وزير سلطان محمد خدا بنده وهي كتاب مفيد معتبر شرحه شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦) وسماه بتحقيق الفوائد وشمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفى (٨٣٤) ومحمد بن السيد الشريف علي الجرجاني (٨٣٨) وسعد الدين الجلال والسيد عيسى بن محمد الصفوي المتوفى (٩٥٥) ولم يتم والمولى احمد بن مصطفى الشهير بطاشكپري زاده المتوفى سنة (٩٦٨) وهو شرح حافل بسط الاقوال فيه سؤالا واعتراضا على السعدين لتحقيقاتهما في شرح المفتاح ثم اختصر هذا الشرح اوله لله الحمد في الاخرة والاولى الخ ومن شروح الفوائد الغياثية شرح العالم الفاضل الشريف مير علي البخاري المتوفى بقسطنطينية سنة (٩٥٠) وهو شرح لطيف وشرحها السيد عبدالله الحسيني ومحمد ابن حاجي بن محمد البخاري السعيدي بقال اقول اوله الحمدلله على ما انزل القرآن على صفة الاعجاز الى آخره واهداه الى ابي الفوارس شاه شجاع وفرغ من تأليفه سنة (٧٦٠) ذكر انه لوح فيه الى ما اودع بعض الفضلاء وذكر ايرادات أوردها الخطيب مع اجوبتها لشيخه العلامة الطيبي والامام الخطيبي الوشاح (من اسامي الكتب)

﴿ شركت نشر كتب علميه ﴾

مصحح كتب در مطبعهٔ عامره عثمان حلمي قره حصاري

فوائد الغيائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان * الهمه المعاني وعلمه البيان * والصلاة على نبيه محمد الذي انزل عليه القرآن * معجزا ابكم به فصحاء بني عدنان * وعلى آله واصحابه اهل الرحمة والرضوان * ﴿وبعد﴾ فهذا مختصر في علم المعاني والبيان * يتضمن مقاصد مفتاح العلوم * سميته بالفوائد الغيائية * تيمنا باسم من القى اليه الدهر قياده * وقام بأمر الملك بأيد فأقامه وما آده * بابه قبلة الحاجات يطوى اليه كل فج عميق * ويلوى اليه اعناق الامال من كل بلد سحيق * يعفر في فنائه جباه الصيد * وتتزاحم لاستلام عتبته شفاه الصناديد * وامتثالا له حين امر بتلخيص مستودعاته * وتجريدها عن فضفاض عباراته * المنمنمة التي تستميل النفوس بحسنها * وتشتغل بريق شفيفها * ومؤنق تفويفها عن مشاهدة محاسن الخرايد المتجلية بها * والتمتع بلطائف خلقهن وشمائلهن ليجتليها وهي غوان مرفوضة الستر مرفوعة الحجاب مماطة اللثام منضوة الجلباب * فيقضي منه وطره في اقصر مدة ولا يعرج عليها الا اناخة راحل مشمر عن ساق الجد لتدبر لطائف كتاب الله وفوائده * والغوص في تيار بحار عويصاته لاستخراج فرائده * والله تعالى اسأل ان ينفع به انه خير موفق ومعين * وهو مرتب على مقدمة وفصلين ﴿المقدمة﴾ علم المعاني تتبع ما يفيده التراكيب لا بمجرد الوضع ويسمى خاصية التركيب وانما يراعيها ويفهمها ذو الطبع السليم وتنقسم الى ماهو كاللازم لصدوره عن البليغ والى ماهو لازم لما هو هو حينا ﴿وغايته﴾ تطبيق الكلام على مقتضى الحال فان المقامات مختلفة كالجد مع الهزل والتواضع مع الفخر وكل يستدعي تركيبا يفيد ما يناسبه على انه قد يقتضي تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية وتأليف ﴿وعلم البيان﴾ معرفة مراتب العبارات في الجلاء وهذا كشعبة للمعاني وما افتقر طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله الى هذين العلمين ﴿الفصل الاول في علم المعاني﴾ والكلام في الخبر والطلب

على رسوله (نسخة)

(فالخبر)

فالخبر تصوره ضروري في الاصح وتعريفاته تنبيهات فان التعريف قد لا يراد بها احداث تصور بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن ليتميز من بين تلك التصورات فيعلم انه المراد وكذلك الطلب بأقسامه فان كلا يميز بينها ويورد كلا في موضعه ويجيب عنه بما يطابقه حتى الصبيان ومن لا يتأتى منه النظر ﴿ القانون الاول في الخبر ﴾ مرجع الخبرية الى حكم يوقع نحو هو قام لا الى حكم يشار اليه نحو الذي هو قائم او انه قائم فانه تصور بحكم به وعليه ومن حقه ان يكون معلوما قبل * ومرجع احتماله الصدق والكذب الى تحققه من حيث هو حكم حاكم معهما بدلا وان كان خصوصية المحل قد تأبى الا احدهما ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها * وقيل مع القصد فحيث لا قصد لا صدق ولا كذب لقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة * والجواب ان الافتراء اخص * وقيل الى مطابقة الاعتقاد وعدمها ولذلك يتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن تحققه قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * والجواب انه يستلزم تكذيب اليهودي في قوله الاسلام حق وتصديقه في خلافه والاجماع بخلافه ولكاذبون فيما يشعر به ان واللام واسمية الجملة من كون الشهادة عن صميم القلب * ثم البحث في الخبر اما عن الاسناد او عن طرفيه او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذا تعددت ففيه اربعة فنون ﴿ الفن الاول في الاسناد ﴾ قد يريد به المتكلم ان يعلم منه الحكم نحو زيد قائم لمن لا يعلمه ويسمى فائدة الخبر وقد يريد به ان يعلم انه يعلمه نحو حفظت التورية لمن قد حفظها ويسمى لازم فائدة الخبر * ومن حق الكلام عقلا ان يكون بقدر الحاجة لا ازيد ولا انقص فالخطاب بالخبر اما مع خالي الذهن فيجرد عن المؤكدات نحو زيد قائم ويسمى ابتدائيا لان المحل الخالي تتمكن فيه كل نقش يرد عليه * واما مع متحير طرفاه عنده دون الحكم فهو بين بين فيؤكد نحو لزيد قائم وان زيدا قائم ويسمى طلبيا * واما مع منكر يحكم بخلافه فيزداد توكيده بحسب قوة انكاره نحو ان زيد القائم والله ان زيدا القائم ويسمى انكاريا ويشهد له قول رسل عيسى عليه السلام اولا انا اليكم مرسلون وثانيا اذ بولغ في تكذيبهم ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون هذا كله اخراج الكلام على مقتضى الظاهر * وقد يعدل عنه ويسمى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فيقام العالم بالفائدة ولازمها مقام الجاهل لاعتبارات خطابية مرجعها التجهيل لوجوه مختلفة كما في قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث لم يعملوا به بعد قوله تعالى ولقد علموا مؤكدا باللام القسمية * ونظيره ومارميت اذ رميت * وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم * وقد يلقى الخبر الى المنكر مجردا تنزيلا له منزلة من لا ينكر اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع تقول للكافر الاسلام حق لوضوح دلائله ومثله لاريب فيه والى غير السائل مؤكدا اذا قدم اليه ما يلوح به لانه للنفس اليقظى مظنة التردد قال تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا

انهم مغرقون وكذا الى غير المنكر عند شئ من مخايل الانكار قال الشاعر * جاء شقيق عارضا رمحه * ان بنى عمك فيهم رماح * ومن ههنا مع ماسيأتيك تعرف تفاوت اعبد ربك ان العبادة او العبادة او فالعبادة حق له بحسب المقام * وتقف على اعتبارات النفى وعلى سبب نزول القرآن على هذه المناهج ﴿الفن الثانى فى المسند والمسند اليه﴾ والكلام فى الحذف والاثبات وفى التعريف بأنواعه والتنكير وفى التوابع ﴿النوع الاول فى الحذف والاثبات﴾ فالحذف انما يجوز لقرينة حالية اومقالية ويجئ فى المسند والمسند اليه وفى الفعل والمفعول وسائر المتعلقات سوى الفاعل اذ الفعل للاسناد المحصل وهو نسبة لاتحصل الابذكر المسند اليه * ثم انه يترجح بوجوه * الاول ضيق المقام * الثانى الاحتراز عن العبث نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وفيه مع ذلك تكثير الفائدة بنيابته عن ثلاث جمل ويكون يسبح له ورجال مقصودين وبذكر الشئ مجملا ثم مفصلا وهو اوقع فى النفس * الثالث تخييل التعويل على شهادة العقل دون اللفظ وكم بينهما * الرابع تطهير اللسان عنه ويقرب منه الحياء من التصريح كما قالت عايشة رضى الله عنها مارأى منى ولارأيت منه * الخامس تطهيره عن اللسان * السادس امكان الانكار ان احتيج اليه * السابع تعيينه للخبر حقيقة اوادعاء * الثامن اتباع الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وضربى زيدا قائما وسقيا وعجبا والاحظية فلا الية * التاسع اختبار السامع وقدر تنبهه * العاشر تكثير الفائدة باحتمال امرين ومنه فصبر جميل وطاعة معروفة * الحادى عشر ان يقصد بحذف المفعول تعميم الفعل او اطلاقه قال الله تعالى وتركهم فى ظلمات لايبصرون * ان فى ذلك لآيات لقوم يعقلون * الثانى عشر رعاية فواصل الاى نحو ماودعك ربك وماقلى ﴿ والاثبات يجب عند عدم القرينة ﴾ ويترجح لوجوه * الاول كونه الاصل مع عدم الصارف * الثانى زيادة التقرير * الثالث الاحتياط لقلة الثقة بالقراين * الرابع ان لايتمكن السامع من ادعاء عدم التنبه له * الخامس الاستلذاذ * السادس التبرك * السابع التعجب * الثامن التعظيم * التاسع الاهانة * العاشر بسط الكلام افتراصا لاصغاء السامع نحو هى عصاى اتوكأ عليها الآية وقيل ولذلك اتبع مااتبع * الحادى عشر التصريح فى المسند بالاسم للثبات او بالفعل للتجدد او لتعيين احد الازمنة باختصار او بالظرف للاحتمال * الثانى عشر التعريض بغباوة السامع ﴿النوع الثانى فى التعريف والتنكير﴾ التعريف لافادة فائدة يعتد بها فان الحكم سواء كان فائدة الخبر اولازمها كلما كان اخص فاحتمال وقوعه اقل فالفائدة فى تعريفه اقوى فاعتبر شئ ما موجود وزيد بن عمرو طبيب ماهر * تنبيه * التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كأنه اشارة اليه بذلك الاعتبار * واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى من حيث هو من غير ان يكون فى اللفظ ملاحظة تعين وان كان لايكون الا معينا فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون بعد تصوره

(وتميزه)

وتميزه عنده عماعداه وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مرادا به الحقيقة وان مؤداهما واحد وانما يختلف الاعتبار ولذلك حكم بتقاربهما وجوز وصف المعرف بهذا التعريف بالنكرة فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل فى قوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ ان يسبنى صفة لاحال ❊ فان قلت فمرفنى الفرق بين الاسد واسامة ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه ❊ قلت اسامة تدل على المعين بجوهر لفظه فلا يحتمل غيرا والاسد بخلافه فان التعيين مستفاد من اللام ❊ ثم نقول التعيين اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم اولا فاما حرف وهو التعريف باللام والنداء اولا فالقرينة امافى الكلام وهو المضمر اولا ولابد من اشارة اما اليه وهو اسم الاشارة واما الى نسبة معلومة له اما خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير المعين لاتفيد تعينا فهو المضاف الى احد الخمسة ❊ ويختار العلم لوجوه ❊ الاول احضاره بعينه بطريق يخصه نحو الله ولى الذين آمنوا ❊ الثانى التعظيم ❊ الثالث الاهانة كمافى بعض الالقاب والكنى ❊ الرابع الاستلذاذ ❊ الخامس التبرك ❊ والمضمر لوجوه ❊ الاول الاشارة الى مذكور اوفى حكمه ❊ الثانى حكاية المتكلم ❊ الثالث تخصيص المخاطب وحق الخطاب ان يكون مع معين وقد يعدل عنه تعميما وعليه يحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم كأنه لوضوحه استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية ❊ والموصول لوجوه ❊ الاول ان لايعلم منه المخاطب او المخاطب اوهما غير ذلك ❊ الثانى استهجان التصريح ❊ الثالث الاخفاء ❊ الرابع زيادة التقرير نحو وراودته التى هو فى بيتها ❊ الخامس توجيه الذهن لما سيرد عليه ❊ السادس بناء الخبر عليه تعظيما نحو ❊ ان الذى سمك السماء بنى لنا ❊ بيتا دعائمه اعز واطول ❊ او تحقيقا نحو ❊ ان التى ضربت بيتا مهاجرة ❊ بكوفة الجند غالت ودها غول ❊ او تعليلا نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد يتبعه تعظيم للمتكلم او للسامع او للمذكور او لغيرهم او اهانة او تنبيها على خطاء نحو ❊ ان الذين ترونهم اخوانكم ❊ يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا ❊ او غيرها قال ❊ ان الذى الوحشة فى داره ❊ تؤنسه الرحمة فى لحده ❊ والاشارة لوجوه ❊ الاول تعينه طريقا ❊ الثانى العناية بكمال التميز ❊ الثالث التنبيه على غباوة السامع او ادعاء ان الشئ لايتميز عنده الا بالحس ❊ الرابع التهكم كما تقول بهذا هذا وليس ثمه شئ ❊ الخامس بيان حاله فى القرب والبعد والتوسط بهذا وذلك وذاك اذ به كمال التميز نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وقد يعتبر القرب فى الرتبة تحقيرا نحو اهذا الذى بعث الله رسولا او البعد فيها تعظيما نحو الم ذلك الكتاب او خلافه نحو ذلك اللعين ❊ والمعرف باللام للاشارة الى الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شئ حى او للاستغراق مطلقا نحو ان الانسان لفى خسر او مقيدا نحو جمع الامير الصاغة او للعهد لفظا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او ذهنا نحو

اطيعوا الله واطيعوا الرسول ❋ تنبيه ❋ اللام للتعريف والحقيقة يفيدها جوهر اللفظ والتعميم والتخصيص عارضان فيحتاج فيهما الى قرينة ❋ والمضاف لامور * الاول ان لا طريق سواها * الثانى تعذر التعداد او تعسره او املاله * الثالث مجاز لطيف ككوكب الخرقاء * الرابع نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما او اهانة ❋ تذنيب ❋ قد يقع المعرف مسندا وكونه معلوما معينا لا يمنع كون الخبر مفيدا اذ قد يقصد به اما لازم الفائدة او الفائدة بأن يكون السامع علم ذاتين بصفتين ثم يشك فى احدهما اهى الاخرى ام لا فينفى المتكلم عنه ذلك الشك وبهذا يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ويعرف معنى قول النحاة المقدم من المعرفتين هو المبتدأ مع انه اذا اريد به تعريف الحقيقة افاد حصرها فى المبتدأ ❋ والتنكير لامور * الاول الافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء * الثانى ان لا يعرف منه الا ذلك القدر اما حقيقة او ادعاء وعليه حمل قوله تعالى هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد * الثالث ان لا يمكن تعريف السامع * الرابع المانع من التعيين * الخامس ايهام بلوغه حيث لا يكتنه كنهه اما لحقاته راو لعظمته ويحتملها قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن ﴿ النوع الثالث فى التوابع ﴾ وهى لتربية الفائدة لانها تفيد زيادة تقييد لمتبوعها فالوصف لوجوه * الاول التفسير * الثانى التمييز ❋ وللمتقين الذين يؤمنون يحتملها * الثالث التأكيد نحو تلك عشرة كاملة * الرابع المدح والذم ❋ واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها فى نفسها فلا يكون طلبا فان وقع اول ففى قوله تعالى ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام المقول عنده * والتوكيد لمجرد التقرير اودفع توهم التجوز او السهوا والشمول ومنه كل رجل عارف والبيان للايضاح قال تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ❋ والبدل لذكر المقصود بعد التوطئة الا فى الغلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام ❋ والعطف لتفصيل مع اختصار فلمادخل الواو ولصاحبه مع التعقيب الفاء وبتراخ ثم وبتدريج حتى ولاضراب بل ولرد قالب الحكم او لرد شاك او محمم لا ولكن وللتشكيك او للشك كلمة أو وإما قال والتفسير اى عندى ❋ خاتمة ❋ قد يعدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير للعناية بتمييزه او للتهكم او لايهام بلادة السامع او لكمال فطانته او لظهوره فهو عنده كالمحسوس ❋ والمظهر موضع الغائب لتمكين نقشه نحو الله الصمد او موضع المتكلم لتربية المهابة * او لتقوية الداعية نحو وعلى الله فليتوكل المتوكلون ❋ والمضمر موضع المظهر نحو قل هو الله احد لانه اذا لم يفهم من الضمير معنى ينتظر ما يرد عليه فيتمكن اكثر ولذلك التزم تقديمه ❋ ثم ان الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها يستعمل كل مقام الآخر او ينتقل منه اليه ويسمى التفاتا ويزيد فى القبول والنشاط كاختلاف

الالوان فى قرى الاشباح اليس ذلك دأبهم فكذلك عملوا فى قرى الارواح ويختص مواقعه بفوائد ملاك ادراكها الذوق فيزداد الحسن كان تشكو اوتشكر حاضرا الى غيره فتجد من نفسك داعيا الى مواجهته بهما تغالبه حتى يغلبك اوتذكر له صفات جلال بحضور قلب ويزداد حتى كانك مائل بين يديه فتقول اياك نعبد يامن هذه صفاته وفى ابيات ابن حجر الكندى وهو المشهود له بكمال البلاغة ثلاث التفاتات فى ثلاثة ابيات كان يمكن تركها ويمكن الاكتفاء بواحد منها قال * تطاول ليلك * وبات وباتت له كانه جعله شكلى يسليها الملوك اولانه لم يصبر كالملوك ظنه غيره ثم نبه ان التحزن صدق خاطب ام لا ولانه لمادهش عن مقتضى الحال غلبة العادة * ثم بعض الافاقة لم يجد نفسه معه اولانه غاظه جزعه فوبخ مخاطبا ثم سكت عنه الغضب بالعتاب فأعرض يدمدم نفسه * واما قوله جاءنى فليعلم ان ذلك كله مما يخصه هذا العلم ان لا يعترف بالبلاغة لمن لا لطايف فى افتناناته والتفاضل فى الكلام قلما يكون لغيره واما اعجاز القران الا لانصبابه فى تلك القولب * تذنيب * ومن هذا القبيل وضع الماضى موضع المضارع للتحقيق نحو ونادى اصحاب الجنة والحاضر موضع الماضى لايهام المشاهدة قال الشاعر * فاضربها بلادهش فخرت * صريعا لليدين وللجران * الفن الثالث فى وضع الطرفين * كل عند صاحبه والنظر فى التقديم والتأخير وفى الربط والقصر * النوع الاول * فى التقديم والتأخير حيث ليس واجبا ولا اصلا للاهتمام لوجوه * الاول عقد الهمة به منك اومن السامع او منهما ولو ادعاء * الثانى التشويق وهو احد خواص الاخبار بالذى * الثالث التفأل الرابع طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا نفسه نحو الخطيب يشرب ويطرب فى جواب كيف الخطيب اى هو متسم به * الخامس كونه محز التعجب اوالاستبعاد فتأمل فى مثل قولك انخدع بالزبيب بعد المشيب واخويه وقد يقدم متعلق الفعل فاعلا معنى اومفعولا اوغيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن ينفى الضرب عنك ويثبته لغيرك اويجعل لك شريكا فيه فتقول فى تأكيده فى الاول لا غيرى وفى الثانى وحدى وكذا زيدا ضربت وبه مررت وراكبا جئت ونفسا طيب فلا تقل فى ما زيدا ضربت ولا غيره الا لمن يراك تظنه ضرب عمرا فقال زيدا ضربت ولا تقل فيه ولكن اكرمته لانك انما تخطئه فى المفعول ولا تقل ما انا قلت شعرا اذ لا يعتقد انك قلت كل شعر ولا فى ما انا ضربت الا زيدا لانه يفيد انك ضربته ولم تضرب به وقد يقدم الفاعل معنى عليه خاصة نحو انا عرفت لتقوية الحكم لان المبتدأ لاستدعائه حكما يصرف ما يصلح له الى نفسه ولو بلا ضمير نحو زيد غلام فاذا وجد الضمير صرفه اليه ثانيا واما عرفت انا فتأكيد للفاعل وهو غيره * تذنيبات * الاول انا عارف دون عرفت فى التقوية لعدم تغير الضمير فى الحكاية والخطاب والغيبة فكانه لا ضمير * الثانى قال زيد عرف للتأكيد لانه اذا اخر كان فاعلا الا نادرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم فيحمل على النادر عند عدم جواز

المبتدئية نحو رجل جاء فيفيد التخصيص اى لا امرأة ولا رجلان وقولهم شر اهر ذا ناب يأباهما موضع استعماله واذا نصوا بأن معناه ما اهر ذا ناب الا شر فالوجه ان التنكير للتعظيم * الثالث وكذا زيد عرفت اوعرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص وانا عرفت يحتملهما وكذا زيدا عرفته او زيدا عرفته عرفته الا فى نحو واما ثمود فهديناهم اذ لا يصح واما فهديناهم * الرابع مثلك لا يبخل وغيرك يبخل التزم فيهما التقديم للتقوية اذا لم يعرض به لانسانين ﴿النوع الثانى فى الربط﴾ امابين مفردين اومفرد وجملة فبالحمل وحده اومؤكدا بالفصل نحو زيد هو القائم اوهو قائم اوهو احسن من بكر اوهو خير منه ويفيد ان ما دخل عليه خبر لاصفة وقد يقصد به الحصر فى المبتدأ او داخلا عليه فعل يفيد حالا للحكم من دوام اوحدوث اوانتقال اليه من غيره اونفى نحو ما زال وكان وصار وليس اوقرب نحو عسى وكاد اولاعتقادك له من قوة اوضعف نحو علمت وظننت اوحرف يفيد ذلك حالا فى الحكم من كونه محققا كان اومشارا اليه كأن اومشبها ككأن او مرجوا كلعل او منفيا كما ولا المشبهتين او مع عموم كلا الجنسية واما بين غيرهما فجملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط اوالترديد عن الجملية فبالشرط * ادواته ان للاستقبال مع عدم الجزم وقد يكون لجهل المخاطب اوتجهيله اوللتجاهل فيغلب المستقبل لفظا الالنكتة نحو وان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط * واذا له مع الجزم والقطع ولو ادعاء فيغلب الماضى لفظا * ونحو وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى انه ليس من شانه ان يتحقق اوللتغليب كالابليس وكالذكور وكالعقلاء وكالابوين والقمرين والعمرين واذا ما للتعميم فى الازمنة ومتى ما لتعميم الاوقات فى الاستقبال * وحيثما وانما فى الامكنة ومن فى العقلاء * وما اعم منه * ومهما اعم واذا قلنا اصله ماما فظاهر * وأى فيما يضاف اليه وانى فى الاحوال وكله لترك تفصيل ممتنع اوممل ثم الطرفان لاثبوت لهما فلا يكونان اسميين ولا ماضيين وان وقع فللادعاء لتآخذ الاسباب اولان المتوقع كالواقع نحو ونادى اصحاب الجنة اوللتعريض لدواع منها ان لا يصروا وعليه ورد لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون وماقبله وانا اواياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين ويسمى مثله كلام المنصف اوللتفأل اولاظهار الرغبة واما نحو ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس ولو لامتناع الشئ لامتناع غيره فيغلب الماضى الالنكتة نحو ولو ترى لصدوره عمن لا يكذب ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى يستمر امتناعه اوهما لاستحضار الصورة نحو ارسل الرياح فتثير سحابا اوثم قال له كن فيكون ﴿تنبيهات﴾ الاول ان لا تدل على الجزم لانها تدل على عدم الجزم بدليل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا * الثانى قد تربط النسبة بالنسبة اوصدقها بصدقها نحو كلما طلعت الشمس بلغت نصف النهار وحيث ضعف الارتباط المعنوى نحو ان تكرمنى فانا اخوك اوفقد اكرمتك يحتاج الى

الفاء رابطة لفظية * الثالث لو لعدم الشرط جزما ولعدم الجزاء غالبا لان عدم الشرط لا يثبت باعتبار اللزوم الا به فيصار اليه الا اذا امتنع نفي الجزاء لترتبه على النقيضين وحينئذ يذكر الشرط بالواو ليدل على مالم يذكر نحو احبك ولو كنت قاتلي او بدونها لكون المتروك اولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه * الرابع الظروف والكيف وغيرهما من الاحوال قد تجتمع نسبتين فاذا لوحظ فيه جهة ارتباط صار شرطا وجزاء فيقال يتضمن معنى الشرط * الخامس الاستفهام اذا بني عليه امر قبل الجواب فهم ترتبه على جوابه أيا كان فأفاد تعميما نحو من جاءك فأكرمه * وكذا من ذا جاءك اكرمه ثم قد تجرد عن الاستفهام كما جرد في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فيصير للشرط المحض وهو السر في اشتراكهما في كثير من الاسماء وبالترديد ﴿وادواته﴾ أو وإما ويفيد ان ثبوت احد الامرين ردا لمن ينفيهما او نفي احد الامرين ردا لمن يثبتهما او ثبوت احد او نفي احد ردا لمن يرى اما ثبوتهما او نفيهما وذلك قد يكون لجهل او تجاهل او تجهيل والتجاهل في البلاغة وال سحر ها فانظر قول المرأة الخارجية * ايا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف * وتذكر ماقلنا في انا واياكم ﴿ النوع الثالث في القصر ﴾ وهو يقع في الموصوف على الصفة فلا يتعداها الى صفة اخرى وبالعكس فلا تتعداه الى موصوف آخر ولغيرهما كالفعل على مفعول او حال او تمييز وكلها تنقسم الى قصر افراد ردا لمن يدعي امرين او احدهما بلا ترجيح نحو وما محمد الا رسول وقصر قلب لمن يعتقد نفي ماتثبته واثبات ماتنفيه نحو ماقلت الا ما امرتني به وطرقه اربعة * الاول العطف كقولك زيد شاعر لا منجم او لا عمرو واذا كثر المنفي به وريم الاختصار قيل لا غير وليس غير وليس الا * الثاني الا بعد النفي نحو ليس زيد او مازيد الا شاعر * الثالث انما ويتضمن معنى ما والا قال * وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي * قال الربعي نحوى بغداد ان للتحقيق وما مؤكدة لا نافية كما قال من لا خبرة له بالنحو فيزيد تأكيدها فيتضمن معنى القصر اذ القصر يقصد به هذا المقصود اذا وقع في جواب المتردد * الرابع التقديم نحو انا كفيت * واعلم ان الاربعة يشملها امر واحد وهو انك للمخاطب تسلم صوابا او ترد خطأ فالصواب الحكم والخطأ التخصيص ثم يختص كل بامر * فالاول بأنه نص نفيا واثباتا . والثاني بأنه لا يجتمع مع الاول اذ لا لا تدخل على مادخله نفي وغير حكمه في هذا حكم الاختلاف انما لان النفي فيها ضمني كما يجوز امتنع عن المجيء زيد لا عمرو وهذا اذا لم يكن المذكور بعده مختصا فلا يقال انما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه والا تقابل الاصرار اما تحقيقا نحو ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون واما ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجاراة مع الخصم للتبكيت في المعثر كما تقول انت صادق في كل ما تقول لكن ما حيلتك في دعواي هذه واما ادعاء نحو ان انت الا نذير كأنه للمبالغة جعل ممن يظن انه

علك هدايتهم ثم الاصل ماضرب عمر الازيد ويجوز ماضرب الازيد عمرا لكنه قليل لانه
قصر الشئ قبل تمامه لان المقصور هو الضرب المقيد دون المطلق ﴿خاتمه﴾ لابد فى الاستثناء
من المستثنى منه ومن عمومه لعدم المخصص وامتناع الترجيح بلا مرجح ومن المناسبة
فيقدر اذا قدر اعم عام يتناول المستثنى فى ماضربت الازيدا اى احدا والاراكبا اى على
اى حال والاتأديبا اى لغرض وبه يعرف الفرق بين مااختار الامنكم فارسا والافارسا
منكم ❁ والثالث بانه يفيد الحصر فى الجزء الاخير من الكلام فلايجوز فيه من التقديم
والتأخير ماجاز فى الثانى للالباس ولان ذلك هو الاصل دون هذا ❁ والرابع بانه ذوقى
لاوضعى ﴿الفن الرابع فى وضع الجملتين﴾ والكلام فى الفصل والوصل وفى الايجاز والاطناب
وفى جعل احديهما حالا ﴿النوع الاول فى الفصل والوصل﴾ وهما ترك العاطف وايراده
ويختص بالواو لانها للربط فحيث لامعطوف عليه يأول نحو واياى فارهبون واوكلما
عاهدوا عهداً وانما يحسن بين متناسبين لامتحدين ولا متباينين ولذلك حرم فى الصفة
والبيان والتأكيد والبدل لان المبدل فى حكم المطروح والنحاة صرحوا به فى الغلط
فالوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا وخبرا مع ارتباط اما عقلى كاتحاد فى مسند
اومسند اليه او قيد لاحدهما اوتماثل فيهما ومرجعه الاتحاد اذ العقل يحذف المشخصات
فتبقى الحقيقة اوتضايف واما وهمى كتشابه اوتضاد بالذات كالسواد والبياض اوبالعرض
كالاسود والابيض اومايشبهه كالسماء والارض واما خيالى للتقارن فيه بسبب اتفاق
والخياليات تختلف بالاسباب من صناعة خاصة اوعرف عام فيتفاوت بالامم فلايستنكر
قوله تعالى افلاينظرون الى الابل الآية الامن يجهل ان الخطاب مع العرب ومافى خيالهم
الا الابل وارض ترعاها وسماء تسقيهم واياها وجبال هى معاقلهم عند شن الغارات
ولاستحباب التناسب لايخالف بينهما الالغرض كملاحظة تجدد وثبات نحو سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون ونحو اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين ❁ ثم قد يصار الى الفصل
فى هذه الحال لوجهين ❁ الاول وجود سابق يحذر التشريك فيه فان سبق آخر يستحسن
التشريك فيه فاحتياطا نحو ❁ وتظن سلمى اننى ابغى بها ❁ بدلا اراها فى الضلال تهيم ❁ والا
فوجوبا نحو الله يستهزئ بهم وهذا يسمى قطعا ❁ الثانى ان ينوى الجواب عن سؤال مقدر
للتنبيه عليه اوليغنى عنه اولئلا تسمع منه اولئلا تقطع كلامك بكلامه او للاختصار
وهذا يسمى استينافا نحو الذين يؤمنون بالغيب ❁ اولئك على هدى من ربهم والفصل
اما للاتحاد اوللتباين بأن يقصد البدل لان نظمه اوفى بالمقصود كقوله تعالى قالوا مثل ماقال
الاولون قالوا أئذا متنا اوالبيان نحو فوسوس اليه الشيطان قال يآدم هل ادلك على
شجرة الخلد اوالتأكيد نحو ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين واما التباين فتارة
لاختلافهما طلبا وخبرا قال الشاعر ❁ قد قال انى فى الهوى كاذب ❁ انتقم الله من الكاذب ❁

الالن يتضمن احدهما معنى الآخر نحو وقولوا للناس حسناء وبشر الذين آمنوا بعد قوله اعدت للكافرين وعد عطفا على فاتقوا والاظهر انه على قل مقدرا قبل ياايها الناس وتقدير القول كثير منه قدعلم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا ورفعنا فوقكم الطور خذوا وتارة بأن لارابط اما معنى كما تقول لجوهرى فلان يقرؤ ثم تتذكر ان لك خاتما تريد تقويمه تقول لى خاتم فهل اريكه واما سياقا نحو ان الذين كفروا سواء عليهم اء نذرتهم ام لم تنذرهم لانه لبيان حال الكفار وماقبله لبيان حال الكتاب دون المؤمنين ﴿النوع الثانى فى الايجاز والاطناب﴾ وهما نسبيان فلننسبهما الى متعارف الاوساط وانه لايمدح ولايذم ولهما مراتب لاتحصى واذا صادفا المقام حسنا الكلام والاصار الايجاز عيا والاطناب اكثارا فالايجاز كقوله تعالى فى القصاص حيوة وهذا اوجز منه وقوله هدى للمتقين وفيه تسمية الشئ باسم مايؤل اليه مجازا وتصدير أولى الزهر اوين بذكر الاولياء ﴿والاطناب كقوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الآية بدلا من ان فى وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه اذ الخطاب مع الكافة وفيهم الذكى والغبى والمقصر والقوى ﴿ومنه باب نعم وبئس وفيه اختصار بحذف المبتدأ فيحصل التعادل ﴿و منه باب التميز وفيهما تفصيل بعد اجمال قال الله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا مقام شخت وفيه انتقالات لطيفة وفى اختصار رب وهو كالاساس للكلام ومن حقه ان يقدرما ينوى من البناء عليه تحسين له والايجاز قديعتبر بما هو خليق بمقام الاطناب وهذا شان القول فى انقراض الشباب والمام المشيب المرالامر المغيب ﴿النوع الثالث فى جعل احدى الجملتين حالا﴾ الحال اما مؤكدة بلاواو للاتحاد ومنتقلة فالمفردة صفة فلاواو والجملة اصلها التجدد حال النسبة فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى فلاواو والا اتى بها للربط وذلك بحسب قوة البعد وابعدها الاسمية فالتزمت فيها الا نادرا نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه ثم الماضى للتجدد وفى غير حال النسبة فالتزم فيها قد تحقيقا اوتقديرا ليقربه من الحال فينزل المقاربة منزلة المقارنة او يجعل مقارنة الفعل هيئة للفعل فيستحب الواو ثم المنفى لان النفى مستمر غالبا وليس هيئة للفعل الابالعرض فيجوز وكذا فى الظرف لجواز التقديرين ويجب فى النكرة تميزا للحال عن الصفة نحو جاء رجل ويسعى ﴿القانون الثانى فى الطلب﴾ وهو لتصور غير حاصل حينئذ فاما ان لايستدعى الامكان وهو التمنى تقول ليت الشباب يعود اويستدعيه وهو اما الحصول فى الخارج فلاثبات امر ونداء اولنفى نهى اوفى الذهن فاستفهام وهو اما التصور او للتصديق ﴿تنبيه﴾ الاستفهام ليحصل فى الخارج مانقشه فى الذهن ثم هذه قد تزال عن مواضعها لمانع بحسب المقام فتقول ليتك تحدثنى سؤالا وهل لنا من شفعاء حيث يمتنع التصديق تمنيا وكذا لوتأتينى فتحدثنى فان لو يقدر غير الواقع

واقعا وكذا لعل لبعد المرجو والاتنزل اى الاتحب عرضاواتشتم اباك اى أتستحسن استحسانا اوزجرا ولمن يهجو اباه اتهجو نفسك تقريعا وتوبيخا والمؤدب فلانا باذنا ثلثة وعيدا واماذهبت بعداى اما تيسر لك استبطاء او تحضيضا واما عرفك انكارا او تعجبا او تعجيبا واجئتنى تقريرا وكذا اتشتم مولاك لمن أدبته اى اعرفك لازم الشتم تهديدا ولا تمتثل امرى لمن لايمتثل اى لاتبال به تهديدا وكذا يامظلوم لمقبل عليك اغراء ثم انواعه خمسة ❁ الاول التمنى ولفظه ليت واما لو وهل فلماس واما لولا ولو ما وهلا والا فهى لو وهل اومع قلب الهاء همزة بزيادة ماولا لتعيين التمنى فى الماضى للتنديم وفى المستقبل للتحضيض ❁ الثانى الاستفهام وكلماته تختص بالتصور اوبالتصديق اولا فى التصور تفصيل مجمل اومفصل وفى التصديق تفصيل مجمل هو الحكم أنفى اواثبات فمن المشترك الهمزة نحو اقام زيد وازيد منطلق وازيد قائم ام عمرو واقائم زيد ام قاعد ❁ ومما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك ام عمرو ويصح ام عندك عمرو ويقبح هل زيدا عرفت لاشعاره بثبوت التصديق بخلاف عرفته ويختص بالاستقبال فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب بل أتضرب ولاستدعائه الاثبات والنفى اختص بالصفات ولاقتضائه الاستقبال اختص بالزمانية فاقتضى الفعل فاذا عدل عنه كان ادخل فى الثبات فلا يحسن الامن البليغ كقوله ❁ ليبك يزيد ضارع لخصومة ❁ ومما يختص بالتصور ما للجنس نحو ما تعبدون من بعدى اى اى جنس من الموجودات اوللوصف نحو مازيدا كريم ام شجاع ام عالم ونحوها اولترددها مابين الامرين لما قال فرعون ومارب العالمين اى أى جسم من الاجسام لاعتقاد الجهال ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف تعريضا بتغليطه فلم يتفطن له فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون فغلظ فقال رب المشرق والمغرب ومابينهما ان كنتم تعقلون ❁ ومن لذوى العقول نحو فمن ربكما منكرا فقال ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه هذا يوجب للعاقل الاعتراف ❁ واى لما يميز احد المتشاركين فى امر عام ❁ وكم للعدد كما قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين ❁ وكيف للحال ❁ واين للمكان ❁ وانى بمعنى كيف ومن اين ❁ ومتى للزمان وكذا ايان قال الربعى وفيها تعظيم نحو يسأل ايان يوم القيامة * ويسألون ايان يوم الدين وهذه قد يتولد منها امثال ماسبق بالقرائن فيقال ماهذا ومن هذا للتحقير ومالى للتعجب نحو مالى لاارى الهدهد واى رجل واى مارجل هو للتعجب وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعونى للانكار وكم احلم للتهديد وكيف تؤذى اباك للانكار والتعجب والتوبيخ ❁ ومنه كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم واين مغيثك للانكار والتقريع نحو واين شركائى الذين كنتم تزعمون ❁ خاتمة ❁ لايخفى عليك مقام انت ضربت زيدا بنية التقديم اوبغيرها وازيدا ضربت واضربت زيدا فلايحمل أأنت قلت للناس على التقديم ❁ الثالث الامر وله اللام فى

(ليفعل)

ليفعل وصيغ واسماء قد بنيت في النحو والامر اقتضاء الفعل بالقول استعلاء واما الصيغ على الاظهر لاطباق النحاة على انها صيغة الامر ومثاله والاشبه ان ذلك ايجاب فان صدر من الاعلى افاد الوجوب والافلا وحينئذ تولد بحسب القرائن ما يلايم المقام من دعاء اوسؤال اواذن اوتهديد اوتمن اواكرام اواهانة ❁ الرابع النهي وحرفه لا الجازمة وهو كالامر في احكامه وهما للفور اوللتراخي فتعتمد القرينة ودونها فالظاهر انهما للفور كالنداء والاستفهام والعرف يستحسن المبادرة ويذم عدمها ويستهجن النهي قبل الفعل وبعد ابطلا لاله وهما للمرة اوللاستمرار الوجه انه اما لقطع الواقع فللمرة اولا تصاله فللاستمرار وليس امرا بتحصيل الحاصل لتوجهه الى المستقبل ❁﴿خاتمة﴾❁ هذه الاربعة تعين على تقدير الشروط بعدها نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني والرفع بالاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه انه لم يوهب اذا مات يحيي قبله وقال وقل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة الاية وقد يقدر الجزاء بعد الشرط نحو ان كان من عند الله وكفرتم به اى الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدى القوم الظالمين ❁ الخامس النداء وقد سبق في النحو وههنا شئ يشبهه وليس به نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وهو اللاختصاص ❁﴿تذنيب﴾❁ قد يوضع الخبر موضع الطلب لوجوه ❁ الاول التفأل ومنه المفازة للفلاة والناهل للعطشان والسليم للديغ وروعى حتى لم يكتب للمخدرات ادام الله حراستها بل لم يهد الظرفاء السفر جل ومنه قول نائب هرون وقد سأله عن شئ لا وايدك الله الامير وآخر لغيره وقد سأله ماهذه الشجرة قال هي شجرة الوفاق فخلما عليهما ❁ الثاني اظهار الحرص على وقوعه كأنه لكثرة ما ناجى به نفسه انتقش صورته في خياله فخاله واقعا ❁ الثالث الكناية لحسنها والتأدب اولهما ❁ الرابع حمل المخاطب ابلغ حمل بأبلغ وجه نحو تأتيني غدا ممن تكره ان ينسب الى الكذب اوغير ذلك فاعتبره في القرآن واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله * واذا اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ومنه رحمه الله وقد يوضع الامر موضع الخبر للرضاء بالواقع حتى كأنه مطلوب قال كثير * اسئ بنا اواحسني لاملومة * وعليه قوله تعالى استغفر لهم اولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وهو للتسوية لكن مع ميل الى كل مااختاره اوميل المخاطب اليه نحو اذا لم تستحي فاصنع ماشئت تم علم المعاني بحمد الله وتبعه علم البيان ❁﴿الفصل الثاني في علم البيان﴾❁ تفاوت العبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية لانه ان علم الوضع فهم بلا تفاوت والا لم يفهم اصلا بل بالعقلية لتفاوت المتعلقات في جلاء التعلق فالدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعية وهي المطابقة وعلى غيره عقلية فعلى جزئه التضمن وعلى الخارج الالتزام وشرطه اللزوم ذهنا اى تعلق يوجب الانتقال اليه بحسب اعتقاد المخاطب لعقل اوعرف اوغيرهما قال فالانتقال من الملزوم مجاز وهو بالذات ومن اللازم كناية وهو بمعونة الاول اذ لا يمكن الا عنده التساوى واما من لازم الى لازم

فيرجع اليهما ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو فرع التشبيه فهنا اربعة واعترف انه تكلف للضبط ﴿الاصل الاول فى التشبيه﴾ ولا بد فيه من طرفين مختلفين ووجه شبه مشترك وغرض فيه وحال له وصيغة فالكلام فيه خمسة انواع ❁ النوع الاول فى طرفيه ❁ وهما المشبه والمشبه به وهما اماحسيان اوعقليان اومختلفان والخياليات تلحق بالحسيات لان مباديهما حسية والوهميات بالعقليات وكذا الوجدانيات ❁ النوع الثانى فى وجهه ❁ وهو اماصفة لحقيقتين اوحقيقة لصفتين والوصف اما حسى اوعقلى حقيقى اواعتبارى اووهمى والذات امابسطية اومركبة وكذا الصفة فنقول وجه التشبيه اماواحد واما فى حكمه كذات مركبة اوصفات يقصد بمجموعها هيئة واحدة واما كثير ❁ والاول اماحسى فكذا طرفاه اذلا محسوس جهة كالخد بالورد فى الحمرة واما عقلى ❁ ويحتمل الاقسام الاربعة فالمعقول بالمعقول كعديم النفع بالمعدوم فى العراء عن الفائدة والمحسوس بالمحسوس كالرجل بالاسد فى الجراءة والمعقول بالمحسوس كالعدل بالقسطاس فى تحصيل مابين الزيادة والنقصان والمحسوس بالمعقول كالعطر بخلق كريم فى الترويح ❁ والثانى اما محسوس كسقط النار بعين الديك والثريا بعنقود الكرم المنور واما معقول كالحسناء فى المنبت السوء بخضراء الدمن فى حسن المنظر وسوء المخبر والاكفاء بالحلقة المفرغة فى عدم تميز جزء بالوسطية ❁ والثالث تلك الامور اما حسية كفاكهة بأخرى فى اللون والطعم والرائحة اوعقلية كطائر بالغراب فى حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اومختلفة كانسان بالشمس فى الحسن والبهاء والعلو ﴿تذنيبات﴾ الاول قد يتسامح اذا ذكر وجه التشبيه وهو امر اعتبارى كما يقال كلام كالماء فى السلاسة والعسل فى الحلاوة والنسيم فى الرقة ❁ الثانى ومن التسامح ماقلنا ان وجه الشبه منه حسى مع ان المحسوس لايكون الاجزئيا وهذا كلى مشترك ❁ الثالث حق وجه الشبه ان يشمل الطرفين و الافسد فاعتبره فى قولهم النحو فى الكلام كالملح فى الطعام اذهو باعتبار الصلاح به لا الفساد بكثرته اذلا يعقل التضعيف فيه ﴿النوع الثالث فى غرض التشبيه﴾ ويعود غالبا الى المشبه وهو اما لبيان حاله اومقدار حاله اولامكان وجوده اولزيادة تقريره اولتزيين اولتشويه اولاستطراف امالبعده فى الواقع كقولك فى الجمرة بحر من المسك موجه الذهب اوفى الذهن مطلقا ولكل جديد لذة اوحينا كقوله فى البنفسج * كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت * ومنه * تزجى اغن كأن ابرة روقه * قلم اصاب من الدواة مدادها * وقد يعود الى المشبه به اما لايهام انه اتم فى ذلك اذحق المشبه به ان يكون كذلك ليفيد ماذكرنا من الاغراض كقوله * وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح * ومنه انما البيع مثل الربوا والغنى يخلق كمن لايخلق واما لاظهار الاهتمام به كامر الصاحب ندماءه ان يجيزوا قوله وعالم يعرف بالسجرى

فقال شريف اشهى الى النفس من الخبز واذا تساوى الطرفان فتشابه لاتشبيه قال الشاعر * رق الزجاج ورقت الخمر * فتشابها فتشاكل الامر * فكأنه خمر ولاقدح * وكأنه قدح ولاخمر ﴿تنبيهان﴾ الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيقى منتزعا من امور يسمى تمثيلا قال الله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا ومنه كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله ﴿الثانى لاتغلط فى مثل قول الشاعر * كما برقت قوما عطاشا غمامة * فلما رأوها اقشعت وتجلت * فتنزع الوصف مما لايتم المراد به كالمصراع الاول ﴿النوع الرابع فى حال التشبيه﴾ مقدمات الاولى * ادراك الشئ مجملا اسهل ﴿الثانية المتكرر على الحس اقرب حضورا * الثالثة الشئ مع ماينا سبه اقرب حضورا كالحمام والسطل دونه السخل * الرابعة استحضار الواحد ايسر الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم بناء على انها مجبولة لها بالتجريد ولالفها بالكثرة ورودها عليها لاختلاف الطرق اعنى الحواس * السادسة النفس لماتعرف اقبل * السابعة الجديد الذ لديها من المعاد وههنا نظر فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتنافى حكمها ثم قرب التشبيه و سقوطه لوحدة الجهة نحو زنجى كالفحم اولتجانس الطرفين نحو عنبة كاجاصة اوكونه اكثرى الحضور نحو وجه كالبدر وبعده بخلافه كقوله * ونار نجها بين الغصون كأنها شموص * عقيق فى سماء زبرجد * وكلما كان التركيب اكثر فهو اغرب فتأمل قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا وقوله اوكصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق وقبوله بأن يكون وجه التشبيه كامر صحيحا ومعطيا للغرض كاملا غير مبتذل ورده بخلافه ﴿النوع الخامس فى صيغة التشبيه﴾ قد يصرح بالتشبيه وقد لايصرح نحو زيد اسد ويتعين المراد لامتناع الحمل وفيه مبالغة وقد يترك المشبه مراداً اذ لولم يرد فاستعارة وهذا فيه دعوى التعين فقوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود تشبيه لذكر الفجر وقد يترك وجه التشبيه استغناءً عن ذكره وفيه قوة المراتب باعتبار المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجهه ثمانية لايخفى حكمها عاذكرنا ﴿تنبيه﴾ وقد يعتبر التشبيه فى التضاد يقال للجبان اسد وللبخيل خاتم لتمليح اوتهكم ﴿الاصل الثانى فى المجاز﴾ دلالة الالفاظ بين انها بالوضع وقول عباد محمول على مايدعيه الاشتقاقيون من رعاية الواضع مناسبة ماثم الحق اما التوقيف اوالالهام ومرجعهما الوضع وهو تعيين لفظة بازاء معنى بنفسها وقد يطلب بها معناها وهى الحقيقة اومعنى معناها وهو المجاز وقد يقصد للمعنى معنى وهو الكناية واقرب الحدود على كثرتها ان الحقيقة افيد به فى اصطلاح التخاطب بمجرد وضع اول فلاحاجة الى ذكر العلامة اوالقرينة اذلاافادة فيه دونهما وكلاهما لغوى وشرعى وعرفى واصطلاحى بحسب الناقل قيل تدل الحقيقة التى ليست بكناية بنفسها والمجاز بقرينة واما المشترك فموضوع لاحدهما وفيه خرازة واللفظان فى معنييهما مجازان لغويان اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل اى الثابت لثابتها

فى موضعها او بمعنى المفعول اى المثبت والتاء لتقديرها قبل غير مجراة على موصوف * والمجاز مفعل من الجواز لانه عبر من معناه الى غيره * واعلم ان المناسبة غير الوصف فالمناسبة تصحح الوضع والوصف الاطلاق فاعتبر بالقارورة والجن ونحوهما الاتزل منزلة ثم اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ً مجازاً ولابد فى المجاز من تصرف فى لفظ او معنى وكل بزيادة اونقصان اونقل والنقل لمفرد اولتركيب فهذه ثمانية اقسام اربعة فى اللفظ واربعة فى المعنى ﴿وجوه التصرف فى اللفظ﴾ الاول بالنقصان واسأل القرية * الثانى بالزيادة ليس كمثله شئ على ان الاشبه جعله لنفى من تشبه ان يكون مثله فضلا عن المثل وجعلهما القدماء مجازاً فى حكم الكلمة اى اعرابها اذ الاصل جر القرية باضافة الاهل ونصب المثل بحذف الكاف وقد جعل من الملحق بالمجاز لامنه وانت تعلم الحال اذا قلت عليك بسؤال القرية اوما من شئ كمثله ثم النقل فيهما بين من سؤال القرية الى سؤال اهلها ومن نفى مثل المثل الى نفى المثل * الثالث بالنقل لمفرد وهو اطلاق الشئ لمتعلقه بوجه كاليد للقدرة اوالنعمة لانها مظهرهما والراوية للمزادة لانها حاملها والحفض للبعير لمثله والعين للربيئة لانها المقصود منه رعينا غيثا اى نبتاً لانه مسببة و اصابتنا السماء اى الغيث لكونه من جهتها وامطرت السماء نباتاً اى غيثا لانه سببه ومنه اسنمة الآبال فى سحابه وقوله تعالى انما يأكلون فى بطونهم ناراً واذا قرأت القرآن فاستعذ اى اردت ونادى نوح ربه فقال وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا * ومامنعك ان تسجد اى مادعاك لان الصارف عن الشئ داع الى تركه والقرآن مملوء منه ولاتلتفت الى من ينفيه فيه فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق المتجوز عليه تعالى وذلك لعدم التوقيف اولايهامه التوسع فيما لاينبغى واما كونه يوجب الالباس ولاالباس مع القرينة ومنه ضيق فم الركية اى المتوهم لك وعشرة الاثلاثة للباقى من العشرة بعد الثلاثة * الرابع بالنقل كتركيب نحو انبت الربيع البقل * وليصنع الدهر بى ماشاء مجتهداً * اذا صدر ممن لايعتقده ولايدعيه مبالغةً فى التشبيه وهذا يسمى مجازاً فى التركيب ومجازا حكميا وتحقيقه ان دلالة هذه التركيبات بالوضع لاختلافها باللغات وهذه وضعت لملابسة الفاعل فاذا افيد بها ملابسة غيرها كان مجازا لغة كماقاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان انبت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير وجه وقيل انه مجاز عقلى اذا ثبت حكما غير ماعنده ليفهم ماعنده وتميز عن الكذب بالقرينة قال انه استعارة بالكناية كأنه ادعى الربيع فاعلا حقيقيا ﴿وجوه التصرف فى المعنى﴾ * الاول بالنقصان كالمشفر للشفة والمراسن للانف وهو اطلاق اسم الخاص للعام وسموه مجازا لغويا غير مفيد * الثانى بالزيادة واوتيت من كل شئ اى ممايؤتى مثلها وهو عكس ماقبله اطلاق اسم العام للخاص ومنه باب التخصيص باسره * الثالث بالنقل لمفرد فى الحمام اسد * الرابع بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع ممن يدعيه مبالغة فى التشبيه وهذا لم يذكر وهو بصدد الخلاف المتقدم واما من يعتقده فهو منه حقيقة كاذبة ولذلك لايحكم فيه

(بحكم)

بحكم الاثبت فلم يحمل على المجاز قول ابى النجم * ميز عنه قنزعا عن قنزع ❊ جذب الليالى ابطئ
اواسرعى * حتى قال * افناه قيل الله الشمس اطلعى ﴿الاصل الثالث فى الاستعارة﴾ وفيه مقدمة
وتقسيمات وتنبيهان وخاتمة المقدمة قيل الاستعارة جعل الشئ الشئ اوللشئ مبالغة فى التشبيه
نحو فى الحمام اسد * واذا المنية انشبت اظفارها * وتسمى استعارة لمكان المناسبة اذا كان المشبه
استعار حقيقة المشبه به حيث ادخل فيه ادعاء كما يستعار الثوب ولذلك لايتأتى فى العلم
الا بتضمين وصفية كحاتم الجود ومادر البخل ❊ ثم قيل هذا مجاز لغوى لان الاسد موضوع
للحيوان المفترس دون الشجاع والا كانت صفة لا اسما وحقيقة لا مجازا ولم يفد تشبيها
ولا احتياج الى قرينة وقيل لاوالا لم يكن ذلك ادعاء الاسدية له ولم يكن فى قوة انه ليس
بآدمى انما هو اسد ولم يكن للتعجب فى قوله * قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى
من الشمس * ولا الانكار فى قوله * فكيف تنكر ان تبلى معاجرها * والبدر فى كل حين
طالع فيها * وجه والجواب ان الموضوع له الاسد حقيقة لا ادعاء وهما غيران وكل ماذكرتم
للادعاء وقد تردد الامام عبد القاهر فيهما فان قلت فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب
القرينة على عدم ارادتها قلت انه يدعى ان للاسد صورتين متعارفة وغيرها كما قال المتبنى
* نحن قوم ملجن فى زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال * ويؤيده المخيلات العرفية نحو
هذا ليس باسد وانما هو هرا كتسى اهاب اسد وهذا ليس بانسان وانما هو اسد فى صورة
انسان وذكرت القرينة لئلا يحمل على المتعارف وعليه * تحية بينهم ضرب وجيع * وقوله
تعالى يوم لاينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ﴿التقسيمات﴾ واذا لابد من مستعار
منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه حكم فهى اربعة
* الاول المشبه به ان ذكر فصرح بها نحو تبسم بدر وان لم يذكر هو بل حكم يختص به مع
المشبه فكنى عنها نحو لسان الحال افصح من لسانى ❊ الثانى المشبه اما موجود فتحقيقية اولا
فتخييلية فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى فى صفة للاضعف فيها ليدل بتساوى الملزومات
على تساوى اللازم كالاسد للشجاع والبدر للوجه ❊ ومنه الاستعارة بالضد تهكما
او تمليحا نحو فبشرهم بعذاب اليم واذا كان منتزعا من امور نحو يقدم رجلا ويؤخر
اخرى للمتردد فى الامر يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة * والتخييلية اطلاق اسم
الموجود على الموهوم مثل ❊ واذا المنية انشبت اظفارها ❊ سؤال ❊ اوجبت فى الاستعارة
انكار كونه من جنس المشبه فهذا تصريح بخلافه * جواب * وليس هناك نقل معنى
المشبه به ادعاء فهذا نقل اسم المشبه كأن المنية سبع فكيف لايسمى السبع باسمه ﴿تنبيه﴾
قد تحتمل التحقيق والتخييل كما قال * صحا القلب عن سلمى واقصر باطله * وعرى افراس
الصبى ورواحله * اى عريت الا انها تخييلا او يراد بها دواعى النفس تحقيقا ﴿الثالث المستعار﴾
اما اسم جنس فأصلية او غيره فتبعية كالفعل لانه بواسطة المصدر وتجئ فى نسبته الى المتعلقات
نحو * قتل البخل واحيى السماحا * ونحو * تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى

النوم فى الاجفان ايقاظا* وكالحروف فانها بواسطة متعلقات معانيها مثل الظرفية والابتدائية اذ ليست هى معانيها بل هى لوازم لها والا كانت اسماء اذ تمايز الحروف والاسم انما هو بالمعنى نحو لعلكم تتقون ونحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا* وربما يود الذين كفروا من التهكم* والشيخ يجعل التبعية من المكنى عنها قال كما يجعل المنية سبعا والحال ناطقا اجعل اللهذميات فى قوله نقريهم لهذميات اطعمة والمرهفات فى صبحنا الخزرجية مرهفات صبوحا تحكما (تنبيه) اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعى حدثا وزمانا فى الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث ككان اويعرى عن الزمان كنعم وبئس وبعت اذا استحدثت به الحكم والاستعارة متصورة فى كل من الثلاثة ففى النسبة كهزم الامير الجيش وفى الزمان كنادى اصحاب الجنة وفى الحدث فبشرهم بعذاب اليم* واما الحروف ففى مثلا وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمر عام عقلت به وانها لاتتحصل الا بذكر المتعلق فاذا اريدبها استعلاء كما فى قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فقد نقل عن الموضوع له والموضوع له والمدخول عليه قرينة وكل ذلك بالاصالة لكنك بعد التحقيق لاتشاح فى التسمية* الرابع الحكم ان ناسب المشبه فمجردة اوالمشبه به فمرشحة وان عدم فطلقة فرأيت اسدا اطلاق وقولك بعده شاكى السلاح مجرد رمحه تجريد وحاد المخالب دامى البراثن ترشيح ومبنى الترشيح تناسى التشبيه كما قال ابو تمام* ويصعد حتى يظن الجهول* بأن له حاجة فى السماء (خاتمة) فيها تنبيهات* الاول لابد من قرينة فقد يكون امرا واحدا نحو رأيت اسدا يرمى اواكثر نحو* وصاعقة من نصله تنكفى بها* على أرؤس الاقران خمس سحائب* الثانى انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه وخصوصا التحقيقية ومابالكناية وأن لاتشمها رائحة التشبيه ولذلك وجبت القرينة والافلغز والتخييلية تبع لمابالكناية وهى مع المشاكلة احسن نحو يدالله فوق ايديهم* ومكروا مكرالله بل قلما يستحسن دونها فلذلك استهجن قول ابى تمام* لاتسقنى ماء الملام فاننى* صب قد استعذبت ماء بكائى* الثالث ان الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواعه خمسة حسى لحسى لوجه حسى نحو واشتعل الرأس شيبا وحسى لحسى لوجه عقلى نحو ولقد ارسلنا عليهم الريح العقيم ومعقول لمعقول نحو من بعثنا من مرقدنا ومحسوس لمعقول نحو مستهم البأساء والضراء ومعقول لمحسوس نحو انا لماطغى الماء (الاصل الرابع فى الكناية) وهى ترك التصريح بذكر الشئ الى مايلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك نحو طويل النجاد وسميت كناية لخفائها وكذلك جميع تقاليبها فى العربية تدل على الخفاء* ولها مراتب فقريبة كطويل النجاد لطويل القامة وبعيدة كنؤومة الضحى لمخدومة وابعد كمهزول الفصيل للمضياف واقسامها ثلاثة اذ المقصود بها الموصوف اوالصفة اوالتخصيص به لها *فالاول قريبة كجاء المضياف لمن اشتهر به وبعيدة كمستوى القامة بادى البشرة عريض الاظفار للانسان *والثانى قريبة كطويل النجاد وبعيدة ككثير الرماد وجبان الكلب

(والثالث)

*والثالث قريبة نحو*ان السماحة والمروءة والندى*في قبة ضربت على ابن الحشرج*وبعيدة نحو*المجد يدعوان يدوم لجيده*عقد مساعي ابن العميد نظامه (تذنيبات) الاول الكناية قد تساق لغير الوصف المذكور كقوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اشارة الى المنافقين وانهم بخلافه والاقرب ان يقال لهذا تعريض وللبعيد من الكناية تلويح وللقريب مع خفاء رمز كعريض القفاء ودونه اشارة وايماء* الثانى التعريض قد يكون كناية بأن يراد به الموصوف ايضا ومجازا بان لا يراد* الثالث لاوجه لتخصيص الكناية بالحقيقة لانه نقل من معنى الى معنى وقد يكون فى المجاز* الرابع اطبق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة لانه اثبات الشئ بلزومه فهو دعوى بشاهد والاستعارة من التشبيه لانها مجاز وانه لا اعتراف فيها بكون المشبه به اقوى والكناية من التصريح كما فى المجاز بعينه (تذييل) البلاغة توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التراكيب ومراتب الدلالة ولها طرفان اسفل به يزيد على ما يفيد اصل المعنى واعلى هو المعجز والاعجاز شانه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها ويوصف بها المتكلم والكلام *والفصاحة معنوية وهى الخلوص عن التعقيد بأن يدخل الاذن بلا اذن فيدخل المعنى القلب قبل دخول اللفظ الاذن لا كما فى قول الفرزدق*وما مثله فى الناس الا مملكا*ابو امه حى ابوه يقاربه*ولفظية بأن يكون المفردات لا وحشية ولا مبتذلة وعلى قانون العربية وسليمة عن التنافر واذا وقفت على العلمين فان شئت فتأمل قوله تعالى وقيل ياارض ابلعى ماءك وياسماء اقلعى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين ترمافيه من لطائفهما (وبالحرى ان نذيلهما بشئ من علم البديع) وهو قسمان معنوى ولفظى *فالمعنوى اصناف* المطابقة ان تجمع بين متنافيين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود* المقابلة ان تجمع بين متنافيين وشرطهما بمتقابلين نحو فامامن اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى* المشاكلة ان تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته نحو*قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه* قلت اطبخوا لى جبة وقميصا* مراعاة النظير*الجمع بين المتشابهات نحو*وحرف كنون تحت راء ولم يكن* بدال يؤم الرسم غيره النقط*وكقراءة منام تخطيد الوغى*والبيض تشكل والاسنة تنقط*المزاوجة ان تزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء نحو*اذا مانهى الناهى فلج بى الهوى* اصاخ الى الواشى فلج به الهجر* اللف والنشر ان تلف بين شيئين وتنشر متعليقهما اعتمادا على العقل نحو وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله*الجمع ان تدخل شيئين فى نوع واحد نحو *ان الشباب والفراغ والجده *مفسدة للمرء اى مفسدة التفريق عكسه نحو*مانوال الغمام وقت ربيع *كنوال الامير يوم سخاء *فنوال الامير بدرة عين*ونوال الغمام قطرة ماء *التقسيم ان تذكر شيئا ذا جزءين او اكثر فتسند الى كل ما عندك نحو* اديبان فى بلخ لا يأكلان*اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة *وهذا قصير كظل الوتد* الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين فى امر

وتفرق جهتى الادخال نحو *قداسود كالمسك صدغا وقدطاب كالمسك خلقا * الجمع
مع التقسيم ان تجمع ثم تقسم نحو * الدهر معتذر والنصر منتظر * وارضهم لك مع مصطاف
ومرتبع * للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا * والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا * التقسيم مع
الجمع عكس ماتقدم نحو * قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * وحاولوا النفع فى اشياعهم
نفعوا * سجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلايق فاعلم شرها البدع * الجمع مع التفريق والتقسيم
نحو * فكالنار ضوأ وكالنار حرا * محيا حبيبى وحرقة بالى * فذلك من ضوئه فى اختيال * وهذا
الحرقة فى اختلال * الايهام ان تذكر لفظا له استعمالان فتريد ابعدهما نحو * جلناهم طرا على الدهم
بعدما * خلعنا عليهم بالطعان ملابسا * التوجيه ان تذكر ذا وجهين مثل ليت عينيه سواء الاعور
* الاعتراض ان يتخلل الكلام كلاما آخر نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التجاهل
وقدمر * اهذه جنة الفردوس ام ارم * ام خضرة حفها العلياء والكرم * الاستتباع وهو مدح
يستتبع مدحا آخر نحو * نهبت من الاعمار مالو حويته * لهنيت الدنيا بانك خالد * وههنا
اقسام أخر كالالتفات والايجاز وغيرهما * واللفظى اصناف * التجنيس تشابه الكلمتين فى اللفظ
فنه تام رحبة رحبة وناقص البرد يمنع البرد * ومذيل نحو كاس كاسب * ومضارع
ومطرف نحو دامس وطامس ولاحق نحو سعيد بعيد * ومزدوج نحو من طلب وجد
وجد والنبيذ بغير النغم غم * وتجنيس تصحيف نحو عايب غايب * ومتشابه نحو اذا ملك
لم يكن ذا هبة * فدعه فدولته ذاهبة * ومفروق نحو * كلكم قد اخذ الجام ولا جام
لنا * ماالذى ضر مدير الجام لو جاملنا * ويعد منه نحو قال انى لعملكم من العالمين
فروح وريحان * رد العجز على الصدر مجانسة آخر البيت للفظ فيه نحو
مشتهر فى زهده وعلمه وحلمه وعهده مشتهر * انما وقع مشتهر الاول واحسنه ما لا تكرار
فيه * القلب للكل نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه وللبعض استرعورا تناو آمن روعاتنا
واذا وقع احد مقلوبى الكل فى اول البيت والآخر فى آخره سمى مجنحا وفى كلمتين
او اكثر مستويا نحو اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا * السجع وهو فى النثر كالقافية
فى الشعر * الترصيع توازن الالفاظ مع توافق الاعجاز او تقاربها نحو ان الابرار لفى نعيم وان
الفجار لفى جحيم * ويورد ههنا انواع أخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة او مختلطة
منهما على السواء ولك ان تستخرج منها ماشئت فأصل الحسن فى الكل ان يتبع
اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ وانما هو بترك التكلف فتأمل ابيات البحترى * بلونا
ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا * تردد فى خلقى سودد * سماحا
مرجى وبأسا مهيبا * فكالليث ان خلته صارخا * وكالغيث ان جئته
مستثيبا * وكأنه عنى المصنف له لا زالت امور العالمين منتظمة
برأيه واقطار المشارق والمغارب منورة برواية

م ٢